

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سوال کاغذی



مکتبہ رشیدیہ

سرگرمی روڈ کمرٹھہ فون ۹۹۲۲۶۳۱

النحو في الكلام كالبلج في الطعائر

الحمد لله رب العالمين كدر من زمان سعاد افشان ما بشرح ملا جانی لفظ
ظہیرت بیضا نصیرت غر اندرس بے بدل معلّم کشف سائل مشکل
مجمع العلوم المتداوله مع الفنون الکافله اعنی ملا محمد کمر صا کاتبی کنّ

سوال کاوی

المکتبۃ الرشیدیة

سرکی روڈ کوئٹہ ۸۲۱۱۶۲
۸۲۸۳۹۸

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ألهمنا حقائق التراكيب العربية ^{على} وجعل نفوسنا مهيأة للحركات الحرفية والبنائية ووهب
 لساننا بالمركبات التقيدية لاسنادية وجعل نفوسنا مهيأة للحركات الحرفية والبنائية ووهب
 لنا جنة عليا السيد لكونين وخير الثقلين خاتم النبيين وامام المرسلين محمد المبعوث الى العرب و
 العجم ^{صلى الله عليه وسلم} ما اطرب العيش حاد بها بالنغم وعلى الروا صاحب الذين بهم ظهر الحق و
 اشرق وجه الدين بطل الباطل وظهر نور اليقين ^{أما بعد} فيقول العبد الفقير الى الله الغني محمد
 عمر الكاظم غفر الله له وستر عيوبه لهما كان الشرح المتعلق بالكافية في علم النحو الذي صنفه الفاضل
 المحقق النجاشي ^{الشيخ} في شرحه على الجاهل ^{مستمل} على اجاث شريفة واسولة عجيبه ظاهرا بعضها
 في شرحه وخفيا بعضها في الاحالان الافادة والاستفادة بها في ما يتأق بنظر دقيق وتامل عميق حتى لا
 يجد كل واحد من المحصلين اليها سبيلا حتى غاب عليهم مرام ولا يمتدح اليها دليل وطبا ثم مائلا
 الى تحريها وايضاحها اثرات ان اشرح شرحا جامعها مع اجوبتها بايسر تحري او ضحى تقرير ليستفاد
 منه كل من يطلب السهولة فيها وسميت بالسؤال الكاظمي وجمعتها سابقا سبقا على ما علمني مولانا
 واستاذنا الحاجي محمد نسيم اخو نذاه صاحب غفر الله ذنوبه ستر عيوبه كنت في ذلك الزمان
 صبيا ما بلغت اوان حلي لا الى قراءة سائر العلوم حتى ضمنت اليها بعد مطالعة الكتب اجاثا اخرى فان
 وجدت فيه نقضا فاعف عنه وعلى الله التكلان انه ميسر للصغاني كل ما يؤول الى الحمد لله على التعريف على
 اربعة اقسام لانها ان يشار به الى الماهية من حيث هي او من حيث انه متحقق في ضمن الافراد كلا
 او بعضا معينا او غير معين الاول لام الجنس الثاني لام الاستغراق والثالث لام العهد الخادجي والرابع
 لام العهد الذهني امثلهما ظاهرة واما اللام الطبعي الذي يشار بها الى الطبيعة من حيث العنوك كما هو المقدر عند
 المنطقين فهو اخل في اللام الجنس عند النحويين فلا يزيدا قسامة على اربعة قول لوليت وموكني على خمسة معا الحوى و
 المحب المتصرف

الحمد لله الذي ألهمنا حقائق التراكيب العربية ^{على} وجعل نفوسنا مهيأة للحركات الحرفية والبنائية ووهب
 لساننا بالمركبات التقيدية لاسنادية وجعل نفوسنا مهيأة للحركات الحرفية والبنائية ووهب
 لنا جنة عليا السيد لكونين وخير الثقلين خاتم النبيين وامام المرسلين محمد المبعوث الى العرب و
 العجم ^{صلى الله عليه وسلم} ما اطرب العيش حاد بها بالنغم وعلى الروا صاحب الذين بهم ظهر الحق و
 اشرق وجه الدين بطل الباطل وظهر نور اليقين ^{أما بعد} فيقول العبد الفقير الى الله الغني محمد
 عمر الكاظم غفر الله له وستر عيوبه لهما كان الشرح المتعلق بالكافية في علم النحو الذي صنفه الفاضل
 المحقق النجاشي ^{الشيخ} في شرحه على الجاهل ^{مستمل} على اجاث شريفة واسولة عجيبه ظاهرا بعضها
 في شرحه وخفيا بعضها في الاحالان الافادة والاستفادة بها في ما يتأق بنظر دقيق وتامل عميق حتى لا
 يجد كل واحد من المحصلين اليها سبيلا حتى غاب عليهم مرام ولا يمتدح اليها دليل وطبا ثم مائلا
 الى تحريها وايضاحها اثرات ان اشرح شرحا جامعها مع اجوبتها بايسر تحري او ضحى تقرير ليستفاد
 منه كل من يطلب السهولة فيها وسميت بالسؤال الكاظمي وجمعتها سابقا سبقا على ما علمني مولانا
 واستاذنا الحاجي محمد نسيم اخو نذاه صاحب غفر الله ذنوبه ستر عيوبه كنت في ذلك الزمان
 صبيا ما بلغت اوان حلي لا الى قراءة سائر العلوم حتى ضمنت اليها بعد مطالعة الكتب اجاثا اخرى فان
 وجدت فيه نقضا فاعف عنه وعلى الله التكلان انه ميسر للصغاني كل ما يؤول الى الحمد لله على التعريف على
 اربعة اقسام لانها ان يشار به الى الماهية من حيث هي او من حيث انه متحقق في ضمن الافراد كلا
 او بعضا معينا او غير معين الاول لام الجنس الثاني لام الاستغراق والثالث لام العهد الخادجي والرابع
 لام العهد الذهني امثلهما ظاهرة واما اللام الطبعي الذي يشار بها الى الطبيعة من حيث العنوك كما هو المقدر عند
 المنطقين فهو اخل في اللام الجنس عند النحويين فلا يزيدا قسامة على اربعة قول لوليت وموكني على خمسة معا الحوى و
 المحب المتصرف

الحمد لله الذي ألهمنا حقائق التراكيب العربية ^{على} وجعل نفوسنا مهيأة للحركات الحرفية والبنائية ووهب
 لساننا بالمركبات التقيدية لاسنادية وجعل نفوسنا مهيأة للحركات الحرفية والبنائية ووهب
 لنا جنة عليا السيد لكونين وخير الثقلين خاتم النبيين وامام المرسلين محمد المبعوث الى العرب و
 العجم ^{صلى الله عليه وسلم} ما اطرب العيش حاد بها بالنغم وعلى الروا صاحب الذين بهم ظهر الحق و
 اشرق وجه الدين بطل الباطل وظهر نور اليقين ^{أما بعد} فيقول العبد الفقير الى الله الغني محمد
 عمر الكاظم غفر الله له وستر عيوبه لهما كان الشرح المتعلق بالكافية في علم النحو الذي صنفه الفاضل
 المحقق النجاشي ^{الشيخ} في شرحه على الجاهل ^{مستمل} على اجاث شريفة واسولة عجيبه ظاهرا بعضها
 في شرحه وخفيا بعضها في الاحالان الافادة والاستفادة بها في ما يتأق بنظر دقيق وتامل عميق حتى لا
 يجد كل واحد من المحصلين اليها سبيلا حتى غاب عليهم مرام ولا يمتدح اليها دليل وطبا ثم مائلا
 الى تحريها وايضاحها اثرات ان اشرح شرحا جامعها مع اجوبتها بايسر تحري او ضحى تقرير ليستفاد
 منه كل من يطلب السهولة فيها وسميت بالسؤال الكاظمي وجمعتها سابقا سبقا على ما علمني مولانا
 واستاذنا الحاجي محمد نسيم اخو نذاه صاحب غفر الله ذنوبه ستر عيوبه كنت في ذلك الزمان
 صبيا ما بلغت اوان حلي لا الى قراءة سائر العلوم حتى ضمنت اليها بعد مطالعة الكتب اجاثا اخرى فان
 وجدت فيه نقضا فاعف عنه وعلى الله التكلان انه ميسر للصغاني كل ما يؤول الى الحمد لله على التعريف على
 اربعة اقسام لانها ان يشار به الى الماهية من حيث هي او من حيث انه متحقق في ضمن الافراد كلا
 او بعضا معينا او غير معين الاول لام الجنس الثاني لام الاستغراق والثالث لام العهد الخادجي والرابع
 لام العهد الذهني امثلهما ظاهرة واما اللام الطبعي الذي يشار بها الى الطبيعة من حيث العنوك كما هو المقدر عند
 المنطقين فهو اخل في اللام الجنس عند النحويين فلا يزيدا قسامة على اربعة قول لوليت وموكني على خمسة معا الحوى و
 المحب المتصرف

بسم الله الرحمن الرحيم

گرفتن وقیل الادب نگہداشتن حدیث جزیرا واما آداب النبی صلی اللہ علیہ وسلم فهو العلم والخلق
والحکم وفیر بحث من وجوه الاول انہ کیف تجعلونہم متادین بادابہ والا یلزم قیام العرض
الواحد بالمحلین المختلفین او النقل فی الاعراض کلاهما باطلان والثانی ان اضافة الادب الی
الضمیر للاستغراق فیفہم منہ ان کل فرد الاصحاب الاول متادب بجمیع ادابہ الامر لیس
کذلک لان اکثر من الادب من خواصہ علیہ السلام کالنبوة وغیرہ الثالث ان المتادین جمع
والجمع اذا دخل علیہ لالف واللام ولم یکن قرینۃ خارجیۃ علی ارادة البعض یفید الاستغراق
فیلزم الاستغراق فیلزم المساواة بین جمیع اصحاب الادب اباطل الجیب عن الاول ان المراد
بقوله بادابہ مثلاً ادابہ لا عینہ کما زعمت وعن الثانی ان اضافة الادب الی الضمیر انما هو للجنس لا
للاستغراق وعن الثالث ان الالف اللام اذا دخل علی اسم الفاعل یكون موصوۃ بمفعول لا
للتعریف الذین ثبت فیما بینہم التادیب والاصباغ بصیغۃ النبی صلی اللہ علیہ وسلم فناء ہم
فی ذاته **قوله** اما بعد اصلہ مما یکن من شئ فی الدنیا بعد البسملة ہذا فوائد فخذ ف فعل
الشرط فبقی ہما فہذا فوائد بعد البسملة فقلبت الہاء ہمزۃ فصارت ما ثم یقلب بالمکان بین
الہمزۃ والمیم فصارت ما ثم ادغم المیم فی المیم لسکون الاول وتحرک الثانی فصارت ما فہذا فاجتمع
حرفا الشرط والجزاء ثم ادخل بعد بینہما و بنی علی الضم کجبر النقصان الواقع فیہ **عج** المضی
الیہ **بعد فانقل** لزوم ہذا الفوائد موجودۃ للہم قبل الولادة **قلنا** لزوم علی ثلثہ اقسام عادی
کعادة الحافظ اذا تم سورۃ واحده بلا بسوۃ اخرى ونفس امر کطلوع الشمس مستلزم لوجود
النہار وادعائی وهو ان یتعلق شئ غیر محقق الوجود بالبتہ بامرہو محقق الوجود بالبتہ لا فادۃ
جزاۃ مخاطبین علی انہ محقق وقوی ولولہم یکن محققا وقویا لا یتعلق بہذا والمراد من اللزوم
ہنا الثالث **قوله** فہذا **فانقل** المشار الیہ ہذا لا یخلو اما النقوش الدلالت علی الالفاظ
المخصوصۃ واما الالفاظ الدلالت علی المعانی او المعانی المدلولۃ للالفاظ المخصوصۃ واثنين
منہما وهو النقوش والالفاظ والنقوش والمعانی والالفاظ والمعانی او کلہا وهو النقوش
والالفاظ والمعانی وکلہا باطل لان بکلمۃ ہذا یشیر الی المحسوس الموجود المشہد **ع**
المشاد الیہ بالاشادۃ المحسۃ والمعانی لیس بمحسوسۃ وعلی ہذا القیاس غیر ما **قلت** ان
لہ قولہ المتادین آہ فهو اما صفة الصحابة او الال او کلہما والاداب آداب نفسہ درسہ والمراد ہہنا آداب
درسہ من تبلیغ الاحکام ولم یقل مادین او مہدین بہدایتہ -- موضع المتادین لرعاۃ براۃ الاستہلال ہی ان یورد
فی اول الکتاب شئ یشعر بان المقصود من الکتاب ہذا عبد الرحمن **لہ** قولہ اما بعد الفاء فی جواب اما الشرطیۃ وعندک
اما یكون الفاعل علی توہم اما اجراء الموصوم مجری التحقیق او یكون فی جواب اما المقدر کمذا قالوا قیل جزاۃ فی اما المقدر
اما امر او نہی فی قولہ تعالیٰ وریک فکبر وفیما نحن فیہ لیس بشئ منها فامل **ع** عبد الرحمن **ع** کما ہو الظاہر فی اضافة
الجمع **ع** حاصلہ ان العبارة محمولة علی المسامحة **ع** وذا مکروہ عندہم **ع** الفصل فرع

یہ حاشیہ جزاۃ و غیرہ

الاجماع میں حاشیہ جزاۃ و غیرہ

الخطبة لا يخلو اما الحاقية وابتدائية فان كان الاول فالشار اليه بهذا هو ما بين الجملتين وان كان الثاني فالشار اليه بهذا هو ما حضر في الذهن ذلك بسبب الظهور التام وكما الانكشاف نازلة منزلة المحسوس المشتهر في الخارج قوله فولد جمع فائد وهي مشتقة من الفيد يعني آنچه داده شود و گرفته شود دانش و مال هكذا في عبد الغفور قوله وافية اسم فاعل صفة للفوائد اي كثيرة تامة قوله بجل الخ الباء بمعنى في قوله لكافية التاء فيه للمبالغة والنقل من الوصفية الى الاسمية لان الكافي في الاصل مال الكفاية ومتصف بها ثم صار اسما لهذا الكتاب المخصوص فلا يريد ان الكافية صفة الكتاب المطابقة بين الصفة والموضوع شرط في التذكير التانيث وههنا لم يوجد او نقول ان التاء للتانيث لكن الكافية صفة للرسالة المقدسة لا للكتاب فجاء لا يريد شي قوله للعلامة المشتهر فان قيل المشتهر صفة للعلامة والمطابقة بين الصفة والموضوع شرط في التذكير التانيث وههنا لم يوجد قلنا التاء للمبالغة والعلام ايض صيغة مبالغة فيلزم زيادة المبالغة فان قيل اذا كان الامر كذلك ينبغي ان يصح اطلاق العلامة على الله تعالى لانه الجدير بذلك مع انه لا يجوز اطلاقه عليه قلنا ان تاء وان لم تكن للتانيث لكن لا تخلو عن شائبة التانيث والله تعالى منزله عن التانيث وشبهه اما اطلاق صيغة التذكير على الله فحائز وان كان منزله عن التذكير ايض لان صيغة التذكير اصل بالنسبة الى صيغة التانيث وانا نحتاج الى التعبير عنه والتعبير بصيغة الاصل اول قوله في المشارق والمغارب الخها كنايةان عن جميع وجع الاض فجاء لا يريد ان شهرته في المشارق والمغارب لا يستلزم شهرته فيما بينهما فجاء لا يحصل المقصود وهو مدح المصنف فان قيل ان جمعية المشرق بالمشارق غير جائز لانه واحد والجمعية مستلزم للتعدد وكذا حال المغرب قلنا جمعية باعتبار كثرة المطالع فان للشمس من اوقال السلطان الى اول الجبل في كل يوم مطلعها وجميع المطالع مائة واثنان وثمانون ثم يعود لك وكذا حال المغرب فلها مشارق مغارب ذهابها ورجوعها وقد وقع تشية المشرق والمغرب ايض كناية عن جميع وجع الاض كما في قوله تعالى في المشرقين رب المغربين فتشيت بناء على الادة مشر ان هاب العوا المتناولين لكل وكذا حال المغربين وقد وقع في القلم بصيغة المفرد كما في قوله تعرب المشرق والمغرب الخ وتوجيه المفرد ظاهر فان قيل ان لفظ المشهور بالنسبة الى المشتهر فينبغي ان يقول للعلامة المشهور في المشارق والمغارب قلنا لفظ المشتهر للمبالغة كل لفظ العلامة فاما المناسبة بينهما اكثر من غيره قوله الشيخ بالجريد بل من العلامة او عطف بيان او بالنصب

هم سعد، تميم، ابراهيم بن الحارث بن المغيرة بن عبد الله بن

المقدّم وبالرفع خبر مبتدأ محذوف ای هو الشيخ ثم اعلوان ههنا مراتب مرتبة الجنين واقله ستة اشهر الى سنتين ومرتبة الطفلية وهو من اول الولادة الى سنتين ونصف عندنا وعند الشافعي سنتين فقط ومرتبة الصبا وهو من هذا الى سبع سنين ومرتبة المراهقية وهو من هذا الى خمسة عشر سنة ومرتبة الشباب وهي من هذا الى احد وخمسين سنة ومرتبة الشيخوخة وهي من هذا الى ثمانين سنة وبعد ثمانين هرتبة الكهول والهزم ثم الشيخ في اللغة خواجه وقتدا وفي الاصطلاح من يتجاوز عن خمسين سنة الى ثمانين سنة ولم يستقم ههنا المعنى الاصطلاحي بل المراد هو المعنى اللغوي فلا يرد ما قيل ان ذكر لفظ الشيخ ههنا ليس محل له لانه عبارة عن من يتجاوز من خمسين سنة وابن الحاجب قد قتل حال كونه ابن خمس وعشرين سنة قوله ابن الحاجب اعلم ان علم المصطفى عثمان والشيخ لقبه ابن الحاجب كنيته وهو صفة الشيخ اوبد له منه قوله تعذه الله تعالى علم ان التعليل استعادة ترشيحية وفي الضمير المنصو المتصل استعادة مكنية ثم التعليل الستراي ستراي الله ما كان منه يغفر له الا لثوق بجنابه والنازل من محض فضله من غير سابقية علم ويجوز ان يجعل كناية عن الاحاطة اي احاط الله تعالى بغفرانه جعله شاملا له قال في التاجر في التعليل كناه پوشيدن فلا بد من التجريد اذ لم يقصد باضافة الغفران اليه سبحانه وتعالى ما ذكرناه كما في قوله تعالى استر بعبدك ليلا من المسجد الحرام الآية قوله محبوبه جنانه محبوبه الدار عبادة عن خيارها ووسطها والجنان بكسر الجيم عبادة عن الجنة يعني جعل الله تعالى خيار جنانه سكنه له قوله نظمتها النظم در درشته كشيدن ثم استعيرت للتاليف في هذه الاستعادة اشارة الى ان كلامه كالد في الصفاء والجلاء وانما قال لفظ النظم دون التاليف ترغيبا للطلبة في قوله في سلك التقرير سلك شته والاضافة من قبيل اضافة المشبهة الى المشبه لشبه التقرير بسلك في الاحكام قوله وسمط التحرير سمط رشته مرواريد يشبه يا جزآن وهذه الاضافة مثل الاول قوله للولد العزيز العزيز ارحم به وكما في قوله ضياء الدين كضياء البيت وسراجه كانه ضياء يهتدي به الى الدين وهو لقب يوسف عليه قوله عن موجبات التلief والتاسف الخ وها مترا د فان قيل التلief الحسرة والحزن على فوت المطلوب والتاسف الحسرة والحزن على نزول امر مكرره وقيل التلief الاضطراب بفعل ما كان فعله حراما والتاسف الاضطراب بترك ما كان فعله واجبا قوله الضيائية صفة للفوائد والياء للنسبة اي الفوائد المنسوبة الى ضياء الدين قوله لانه الخ دليل للنسبة المفرومة

لان كلامه كالد في الصفاء والجلاء وانما قال لفظ النظم دون التاليف ترغيبا للطلبة في قوله في سلك التقرير سلك شته والاضافة من قبيل اضافة المشبهة الى المشبه لشبه التقرير بسلك في الاحكام قوله وسمط التحرير سمط رشته مرواريد يشبه يا جزآن وهذه الاضافة مثل الاول قوله للولد العزيز العزيز ارحم به وكما في قوله ضياء الدين كضياء البيت وسراجه كانه ضياء يهتدي به الى الدين وهو لقب يوسف عليه قوله عن موجبات التلief والتاسف الخ وها مترا د فان قيل التلief الحسرة والحزن على فوت المطلوب والتاسف الحسرة والحزن على نزول امر مكرره وقيل التلief الاضطراب بفعل ما كان فعله حراما والتاسف الاضطراب بترك ما كان فعله واجبا قوله الضيائية صفة للفوائد والياء للنسبة اي الفوائد المنسوبة الى ضياء الدين قوله لانه الخ دليل للنسبة المفرومة

الکفاية لا الاخبار بالان الله تعكاف في نفس الامر وهو ظاهر الثاني انه لا يجوز ان يقدر المبتدأ عند المعطوف بقريته ذكره في المعطوف عليه تقديره هو نعم الوكيل فيكون اخبارية كالأولى والثالث انه يجوز عطف القضية على القضية بدون ملاحظة الاخبارية والانشائية ومعنى عطف الفصحة على الفصحة على ما بينه السيد لسنن قلا عن صاحب الكشاف ان يعطف الجملة مسوقة لغرض على جملة مسوقة لغرض آخر لمناسبة بين الغرضين فلما كانت المناسبة ثابتة بينهما كان العطف حسن من غير نظر الى كون الجملة اخبارية او انشائية **قوله** واعلم ان جواب سوال وهو ان المصمم خالف عن اب السلف لا دأبه ان يبتدأ بالحمد بعد بسطة بحيث يجعلونه جزء من الكتاب اب بقوله واعلم ان حاصل النكتة في العبد انه هضم النفس **قوله** هذا جواب سوال هو ان المصمم قد صمد مختصراً لا صوتاً والشافعية بالحمد هما من جملة تصنيفاته اجاب بقوله هذا حاصل ان المراد بالرسالة هي الكافية لا مطلتها **قوله** بحمد الله سبحانه جواب سوال وهو ان المصمم رسالته هذه بالبسطة فكيف يصح لم يصمد رسالته فاجاب بقوله بحمد الله يحصل الجواب ان المراد من عدم التصديق بالرسالة انما هو بحمد الله لا مطلقاً **قوله** بان جعل جزء منها يعني ان المراد بعد التصديق انما هو باعتبار الجزئية لا باعتبار القول كما توهمت **قوله** يتخيل ان جواب سوال وهو ان الحمد عباد وترك العباد انما هو من شهوات النفس من هضمها اجاب عنه بقوله يتخيل ان حاصل ان تركه ليس باعتبار انه عباد بل باعتبار ان كتابه هذا ليس كتب السلف فلا يليق له ان يصمد بالحمد على سنتهم **قوله** من حيث ان كتابه ان جواب سوال هو ان كتابه فوق من كتبهم لان مشتمل على القواعد للطيفة الشريفة فوق اشتمال كتبهم عليها اجاب عنه بقوله من حيث انه يعني باعتبار انه منسوبة لا باعتبار انه مشتمل عليها فان قيل ان قوله هضم لا يخلو اما ان يكون مفعوله لكلمة النفس اعني بها كلمة اول المنفعة اعني التصديق اما الاول فغير جائز لان المفعول انما يكون للفعل لا للشرع وعلى الثاني يلزم ان المعنى لا يفهم من ان انتقاء التصديق انما هو من جهة الهضم اما باعتبار جهة اخرى فقد صمد بها الامر ليس كذلك لانه لم يصمد بالحمد صلاً قلنا ان مفعوله لكلمة لم لكنها مولة بالانتقاء والانتقاء فعل فان قيل الاصل ان يكون الفاعل للفعل المعلن به للمفعول متحداً وهما ليس كذلك لان فاعل الانتقاء انما هو التصديق وفاعل الهضم هو المصمم قلنا انه مفعول للفعل المثبت اعني به الترتيب الذي هو من لوازم الفعل المنفعة الذي هو علة التصديق في لا يرد ذلك فاعل الترتيب هو المصمم ايضاً فان قيل الاصل ان يكون المفعول فعلاً لفاعل المعلن به والهضم بهما ليس بفعل بل حاصل بالفعل لان الهضم بالضم المعجزة الانكسار وبالضم المهملة الكسر قلنا هذا صيغ على مذهب من لم يفرق بينهما فانها بمعنى الكسر فان قيل لانهم ان به هضم النفس بلا استعلاءها لان النفس اذا اعتاد مع امر فهو سهل عليه ان يصعب الواقع واذا لم تعتد فهو اصعب عليها وان كان سهلاً في نفسه نفس لم يصمد قد اعتادت مع الحمد وانما الكتب فيتركه يحصل الاستعلاء والثقل

قوله واعلم ان جواب سوال وهو ان المصمم خالف عن اب السلف لا دأبه ان يبتدأ بالحمد بعد بسطة بحيث يجعلونه جزء من الكتاب اب بقوله واعلم ان حاصل النكتة في العبد انه هضم النفس **قوله** هذا جواب سوال هو ان المصمم قد صمد مختصراً لا صوتاً والشافعية بالحمد هما من جملة تصنيفاته اجاب بقوله هذا حاصل ان المراد بالرسالة هي الكافية لا مطلتها **قوله** بحمد الله سبحانه جواب سوال وهو ان المصمم رسالته هذه بالبسطة فكيف يصح لم يصمد رسالته فاجاب بقوله بحمد الله يحصل الجواب ان المراد من عدم التصديق بالرسالة انما هو بحمد الله لا مطلقاً **قوله** بان جعل جزء منها يعني ان المراد بعد التصديق انما هو باعتبار الجزئية لا باعتبار القول كما توهمت **قوله** يتخيل ان جواب سوال وهو ان الحمد عباد وترك العباد انما هو من شهوات النفس من هضمها اجاب عنه بقوله يتخيل ان حاصل ان تركه ليس باعتبار انه عباد بل باعتبار ان كتابه هذا ليس كتب السلف فلا يليق له ان يصمد بالحمد على سنتهم **قوله** من حيث ان كتابه ان جواب سوال هو ان كتابه فوق من كتبهم لان مشتمل على القواعد للطيفة الشريفة فوق اشتمال كتبهم عليها اجاب عنه بقوله من حيث انه يعني باعتبار انه منسوبة لا باعتبار انه مشتمل عليها فان قيل ان قوله هضم لا يخلو اما ان يكون مفعوله لكلمة النفس اعني بها كلمة اول المنفعة اعني التصديق اما الاول فغير جائز لان المفعول انما يكون للفعل لا للشرع وعلى الثاني يلزم ان المعنى لا يفهم من ان انتقاء التصديق انما هو من جهة الهضم اما باعتبار جهة اخرى فقد صمد بها الامر ليس كذلك لانه لم يصمد بالحمد صلاً قلنا ان مفعوله لكلمة لم لكنها مولة بالانتقاء والانتقاء فعل فان قيل الاصل ان يكون الفاعل للفعل المعلن به للمفعول متحداً وهما ليس كذلك لان فاعل الانتقاء انما هو التصديق وفاعل الهضم هو المصمم قلنا انه مفعول للفعل المثبت اعني به الترتيب الذي هو من لوازم الفعل المنفعة الذي هو علة التصديق في لا يرد ذلك فاعل الترتيب هو المصمم ايضاً فان قيل الاصل ان يكون المفعول فعلاً لفاعل المعلن به والهضم بهما ليس بفعل بل حاصل بالفعل لان الهضم بالضم المعجزة الانكسار وبالضم المهملة الكسر قلنا هذا صيغ على مذهب من لم يفرق بينهما فانها بمعنى الكسر فان قيل لانهم ان به هضم النفس بلا استعلاءها لان النفس اذا اعتاد مع امر فهو سهل عليه ان يصعب الواقع واذا لم تعتد فهو اصعب عليها وان كان سهلاً في نفسه نفس لم يصمد قد اعتادت مع الحمد وانما الكتب فيتركه يحصل الاستعلاء والثقل

على النفس قلنا ليس هذا مطلقا بل فيما اذا كان لا نفس خلية صد ذلك الفعل واما عند مر
التصدك فليس للنفس خلية بل اذلى قوله ولا يلزم اه جواب سوال وهو ان المقصد خالف بعضهم
النفس عن الحيد المشهور الواقع في شان الحمد وهو قوله عليه السلام كل امرىء باللم يبدأ فيه بحمد
الله فهو واقطع واجزم اجاب عنه بقوله ولا يلزم اه حاصله ان المامو به بالحديث هو مطلق الا بتد
اى اعم من ان يكون قوله او فعلا ولا يلزم من عدم جعل الحمد جزء من الكتاب على الا بتد به
مطلقا لان نفي الخاص لا يستلزم نفي العام لانه جازان يأتى المقصود بالقول عملا بالحد قوله وبدا
اه جواب سوال وهو ان الابتداء بتعريفها ليس لا الاشتغال بما لا يعنى وترك ما يعنى لان المقصود
هذا الكتاب انما هو بيان الاقسام الثلاثة ومقاصد الثلاثة لبيان تعريفها فاجاب بما ترى وفي قوله
لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالها اشارة الى ان الكلمة والكلام كلاهما موضوعان لعلم
النحو وفيه رد على بعض النحاة حيث قالوا موضوع الكلمة فقط والبحث عن احوال الكلام راجع
الى البحث عن احوالها وبالعكس لبطان تعدد الموضوع ووجوب الود عليهم ان اختصاص البحث
بواحد منها دون الاخرى تكلف وفيه بحث من جوه الاول انه ينبغي ان يصير علم النحو شعبا للتعد
موضوع وهو الكلمة والكلام والثاني ان في هذا العلم كما يبحث عن احوالها كذلك يبحث في علم احوال
المركب الاضافي والتوصيف والتعداد والامتزاجي فينبغي ان يصير كلها موضوعات لعلم النحو وال
ليس كذلك الثالث انه يعلم من هذا التحقيق ان الموقوف عليه للبحث هو المعرفة فالمراد بالمعرفة
ههنا لا يخلو اما ان يراد به المعرفة من كل الوجوه الذي يحصل بالتعريف الجامع المانع والمعرفة بوجه
ما اما الاول فغير مسلم لان كثيرا ما يبحث عن شئ مرتى عن بعيد مع عدم العلم بحقيقته فيقال هذا
الشئ شاغل للخير فانه شاغل ان هذا من قبيل البحث لان البحث عبادة عن اثبات الحكم للموضوع ههنا
كذلك لان ما في هذا الكلام اثبات الخبر للمبتدأ وان كان الثاني فمسلم لكن التقريب غير تام لان
التقريب عبادة عن سوق الدليل على وجوبه يصير مستلزما للمطلوب ههنا ليس كذلك لان المقصود
لمزيد كالمعرفة بوجه بل ذكر التعريف الجامع والمانع اجيب عن الاول ان تعدد الموضوع
مستلزم لتعدد العلم فيما اذا لم يشتركا في لحاظ امر واحد جامع اذ الاشتراك فلا يستلزم له ههنا قد
اشتركا وكون اللفظ الموضوع للمعنى اعم من ان يكون مفردا او مركبا فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يجعل كل
العلوم علما واحدا لان كلها مشتركة في ذلك الامر الواحد لجامع قلنا ان كل العلوم انما يصير علما
واحدا اذا اشترك البحث في ذلك العلوم من جهة ذلك الامر الواحد ههنا لم يوجد ذلك الاشتراك
في العلوم من جهة ذلك الامر الواحد بل في كل علم البحث مختلف لانه يبحث في علم النحو عن اللفظ

والبحث عن احوالها
الى البحث عن احوالها
قوله كنهه بحث اه هذا دليل على
مطلقا من غير نظر الى كونه حقيقة او
والابتداء بها اضافي او على لان الحقيقة
يكون بالاطراف بالاسئلة بل هو في العلم
بما قاله بعض النحاة من ان العلم
الابتداء بالحقيقة او اضافي
لا يكون تاما لا يقال كانه مبتدئ
لان ذلك لا يتقدمها الا قوله وهو
اسم فعل اه وقوله ولا يتلوه ذلك
ففيها فادرج التحصيل بها
ففيها فادرج التحصيل بها
اولا التفسير من جهة التعريف
فلا يتلوه بها ابتداء
فلا يتلوه بها ابتداء
فلا يتلوه بها ابتداء
فلا يتلوه بها ابتداء
فلا يتلوه بها ابتداء

قوله كثر وتمرة والغرض من هذه التشبيه ان كل لفظ اذا كان الفارق بينه وبين مفردة تاء يكون ذلك لفظ جنسا لاجمع كثر وتمرة قوله اليه يصعد الكلم الطيب يعني ان قوله الكلم موصوف وقوله الطيب صفة فلو كان قوله الكلم جمعا لزم اتصاف الجمع بالمفرد وهو باطل لعدم المطابقة بينهما فاعلم انه ليس بجمع ولما لم يكن جمعا صار جنسا لعدم القائل بالفصل في لا يرد ما قيل ان الامة تدل على ابطال الجمعية ولا يلزم من ابطال الجمعية اثبات الجنسية تعلم ان ههنا مذهبين مذهب الجمهور ومذهب صاحب الصحاح واللباب الجوهر فمذهبهم هو النجاة انه جنس تمسكوا على وجه احد ما قوله نعم اليه يصعد كذا لو كان جمعا لوقعت صفة طيبة بالتاء نظرا الى تاويله بالجمعية والثاني وقوعه تميزا للعد الاوسط تقولا حد عشر كلما والتميز للعد الاوسط لا يقع جمعا والثالث تصغير بكليم بدان ادخله الى اصله حيث لا يقال كلمته وعدا الاستدراك الى الاصل وظيفة الجنسية والرابع ان على هذا الوزن لم يوجد بجمع واما مذهب الصحاح واللباب والجوهرى انه جمع بدليل عد اطلاقه على الواحد والاثنين واجابوا عما تمسك به الجمهور ان قوله الكلم الطيب مؤايد لبعض الكلم فالطيب صفة البعض وهو مفرد مذكر فان الصاعد الى محل الاجابة ليس الا بعض الكلم هو الكلم الطيب ككلم التوحيد لا الخبيث وتميز العد الاوسط كلمة لا كلم التصغير عند هم كلمة واجاب الجمهور عن ذلك ان عدم اطلاقه على الواحد والاثنين بعرض الاسعمال وما جنسية فباستبار اصل الوضع وباعتباره يقع على القليل والكثير واما التاويل فبالبعض فخلافا لاصل لان اصل عدم التاويل واما تميزه للعد الاوسط على كلمته بالتاء والتصغير على كلمته على ما حكمته فخص تحكم وهو غير معتبر عند العلماء قوله واللام فيها للجنس كجواب سواله وان اللام في الكلمة لا يخلو اما ان يكون اسما او حرفيا لا سبيلا الى كل واحد منهما اما الاول فلان الاسم يقتضى ان يكون مدخولا اسم الفاعل والمفعول والكلمة ليست بواحد منهما ولا الى الثاني لانها تكان حرفيا فلا يخلو ايضا لما ان يكون ائدة او غير ائدة لا سبيلا الى الاول لان الزائدة هي التي لا يختلف المعنى باسقاطها وههنا ليس كذلك لانه على هذا يلزم تنكير المبتدأ ولا الى الثاني لا يخلو ايضا اما ان يكون جنسيا واستغراقيا او عمدا خارجيا وذهنيا اما الاولان فلانهما ملزومان لكثرة التاء ملزومان للوحد بينهما منافاة وايضا في الاستغراق يلزم تعريف الافراد وذا باطل لان الافراد غير منضبط فلا يصح تعريفها الا يقال ان المناقاة انما تجدد اذا كان كلاهما مقصودين بالذات وجزان لا يكون ههنا كذلك لانه لو كان كذلك فلا فائدة في ذكرهما كيف وان الجنس مقوم بكونه معرفة والتاء مقصود بكونه دالة على الوحد على ان الجنس المعرف هو الذي يتحقق في ضمن الواحد لا في ضمن الاثنين فوقعها واما الثالث

فلان العهد | قوله تنكير المبتدأ وذا باطل قول بطلانه مبني على المشهور والافعال التحقيق مدار صحة الاخبار عن الشي على الافادة وان كان نكرة كما حققه المحققون في موضعه ۱۲ مولوى شيخ عبد الصمد رحمه فعلم ان كليهما مقصودان بالذات ۱۲ جواب عن التوجيه الثاني للجمهور ۱۲ م للجمهور جواب عن التوجيه الثالث للجمهور ۱۲ م اي حكم بلاد ليل ۱۲ م

الخارجی یقتضی سبق ذکر المرجع ولا کلمہ ہنما مذکورہ فی السابق لصداۃ الکتاب علیہا وایضی لزانہ
 الاخص بالاعم وهو باطل لان ہا یشر الی زید مثلاً والتعریف اعم منه ومن غیرہ کعمرو ویکرو
 غیرہما واما الرابع فان مدخولہما فی قوۃ التکثیر فیلزا تکریر المبتدأ اجاب عنه بقولہ اللام حال
 ان المراد باللام حرف غیر تکرار وجمسی ولا منافاة بینہما لان الواحد علی اربعۃ اقسام جنسیۃ کالمخلو
 ونوعیۃ کالانسان وصنفیۃ کالانسان الرئی وفردیۃ کزید مثلاً والمنافاة انما ہو بین الجنس
 والثلاثۃ الاخیرۃ لا بین الجنس الواحد الجنسیۃ فانقلیل نعم لکن ہذا الواحد فردیۃ فیکف یمح اذا
 الواحد الجنسیۃ منہا قلنا انہما انتقلوا کلمۃ من المعنی اللغوی ما ہو مصطلح النحاة صار فکذا الواحد
 الفردیۃ واحد جنسیۃ فانقلیل فغلہ ہذا کلمۃ جنس امثل الکلم فی لا یمح تشبیہا بتمرة قلنا
 ذلک التشبیہ بحسب اصل الوضع جنسیۃ بحسب الاصطلاح فی لا منافاة بینہما قولہ الواحد بال
 الجنسیۃ فانقلیل ان المقصود من ہذا القول انتقاء المنافاة بینہما وهذا المقصود حصل بقولہ اتصا الجنس بال
 واحد فلا حاجۃ الی قولہ الواحد بالجنسیۃ قلنا ذکرہ لیکون اشعاراً علی ان بین الجنس الواحد تصدق
 یعنی اتصا کواحد منہما بالآخر قولہ هذا الجنس فانقلیل فغلہ ہذا لیکون الجنس مبتدأ والواحد
 خبرہ لان الجنس موضوع والواحد صفتہ والمقصود ہذا قلنا نعم لکن الا وصاقبل علم المخاطب
 بہا الخیار والاخبار بعد لعلم بہا وصا لانہ لا یفید بہا فائدۃ قولہ یمکن اہ یعنی لو سلم ان التاء
 للوحدة الفرسیۃ لکن اللام لیس للجنس بل للعہد الخارجی وما ورد علیہ من الاعتراضین المذکورین
 فقد جاعل الشارح بقولہ بارادۃ الکلمۃ المذکورۃ اہ حاصل الدفع الاول ان الشرط فی العہد الخارجی
 معلومیۃ مرجعہ السابق لا ذکرہ والکلمۃ المذکورۃ علی السنۃ النحاة معلومیۃ للمخاطب بالتقریر
 لان العالم والمتعلم کلہما مخویان والکتاب کتاب النحر وحاصل الدفع الثانی ان باللام یشیر الی فرد
 الکلمۃ اللغویۃ لا فرد الکلمۃ المصطلحۃ کما توہمت اعلم ان الکلمۃ علی اقسام کلمۃ منطقیۃ وهو الفعل
 عند النحاة وکلمۃ لغویۃ وهو ما یطلق بہ الانسان مفرداً کان او مرکباً وکلمۃ مخویۃ وہی لفظ وضع لمعنی
 مفرد ثم فی قولہ یمکن حملہا اہ اشارۃ الی الضعف وجہ الضعف ان ذکر قولہ لفظ وضع لمعنی مفرد
 بعد اللام مستدل لان فرد الکلمۃ اللغویۃ ہنالیس لا قولہ لفظ وضع لمعنی مفرد لان یمح علی ہذا
 التفصیل بعد اجمال قولہ في اللغة الرئی اہ ثم ان اللفظ یحیی علی ثلاث معان یعنی مطلق الرئی وبمعنی الرئی
 یالفر و بمعنی التکلم ومرادنا ہنما هو المعنی الاول لانه لو ارید بہ الاخرین فاستعمالہ
 فی الاول لا یخلو ما **سہ** ای بین الجنس والوحدة **۱۲** مفتی عبدالرحیم **لہ** وفيہ نظر لان
 الجنس یجمع مع الوحدة النوعیۃ والصنفیۃ اما ہنما تا مل حق التامل **۱۲** مولوی یعنی مولانا عبدالصمد الہم انی اسئلك
 من فضلك التعمیم **۱۲** **سہ** بین الجنس والوحدة **۱۲** **سہ** ای مقصودک لانک قلت بجواز اتصاف
 الجنس **۱۲** مفتی **سہ** الواردین علی تقدیر کون اللام للعہد الخارجی **۱۲** مولو **سہ** محمد
 عبدالرحیم عفی عنہ

ان يكون بطريق الحقيقة والمجاز وكلاهما مخطوران ^{منه} لأنّه على الأول يلزم عموم المشترك وعلى الثاني يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ولو اريد به المعنى الأول ثم استعمل في الآخرين في لا يلزم المخطوران لأن ذكر العام وإدادة الخاص من قبيل الحقيقة القاصرة فلذلك اريد به هنا المعنى الأول دون الآخرين فقال الشارح في اللغة الرمي ولم يقل الرمي بالفهم التكلم **قوله** أي رميتهما الخ جواب سوال وهو انه لا يطابق المثال المثل لا نه يفهم من المثال ان المراد باللفظ الرمي بالفهم حيث عطف قوله لفظت على قوله اكلت والتحقيق المذكور مشعر على ان المراد به هنا الرمي المطلق اجاب عنه بقوله أي رميتهما حاصل ان المراد بقوله لفظت مطلق الرمي فلذلك قال الشارح أي رميتهما ولم يقل أي لفظتها وانما صار قوله رميتهما مشعر على ان المراد بقوله لفظت مطلق الرمي لأن العرب انما يستعملون هذا اللفظ اذا رمى النواة باليد قبل ادخالها لثمرة في الفهم **قوله** ثم نقلناه جواب سوال وهو ان الكلمة مبتدأ ولفظ خبره والاصل في الخبر ان يكون محمولا على المبتدأ وهما لا يصح الحمل للزوم حصر الصفة على الذاة اجاب عنه بقوله ثم نقلناه حاصل ان الحمل لا يصح اذا كان اللفظ بالمعنى المصدري ويراد المعنى اللغوي وهو الرمي وهما لا تنقل الى المعنى الاصطلاحي اعني به قوله ما يتلفظ به الانسان فخرصار من قبيل حمل المشتق على الذات **قوله** ابتداء اه فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب لأن التلفظ سبب ما يتلفظ به الانسان وانما نقل ابتداء مخزنا عن مؤنة تعدد النقل **قوله** وبعد جعله اه فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام وانما نقل بعد جعله بمعنى الملفوظ ليحصل التقريب بين المنقول والمنقول اليه لأن التقريب بين الخاص والعام اشد من التقريب بين السبب والمسبب لأن العام يصدر عن الخاص كما يقرب الانسان حيوان والسبب لا يصدر عن المسبب حيث لا يقع الوقت صلوة فان قيل معنى فتر اللفظ موقوف على معرفة ما يتلفظ به الانسان ومعنى فتر ما يتلفظ به الانسان موقوف على معرفة اللفظ لان معرفة المزيد موقوف على معرفة اللفظ المخرج قلنا المراد باللفظ المخرج هو اللفظ الاصطلاحي والعلم بالمزيد موقوف على معرفة المعنى اللغوي وهو التكلم فاختلف الجهات فان قيل يصح تعريف اللفظ على اللسان لأن ما يتلفظ به الانسان هو اللسان قلنا ينبغي ان يجعل اللفظ الباقي قوله به للتعدية فيكون المعنى اللفظ ما اللفظ الانسان او بمعنى على ولا شك ان التلفظ لا يكون على اللسان بل باللسان على شيء اخر فيكون التلفظ فان قيل الحركات الاعرابية والحروف الاعرابية لا تخلو اما ان تكون كلمة او لا فان كانت كلمة يلزم التركيب فيزيد في نحو جاء في زيد من كلمتين فلا يكون اسما لان قسم من الكلمة والكلمة مفردة وهو مركب فيكون فاعلا وان لم تكن كلمة يصح تعريف الكلمة عليها لان تلفظ بها قلنا انها ليست بكلمة لان المراد باللفظ الماخوذ في تعريف الكلمة هو ما يتلفظ به

له قوله على الذاة وهو لا يجوز لعدم الاتحاد بينهما وهذا الحمل على الاتحاد كما هو المشهور في افواههم ^{عبد الصمد} الاول ان يقال حيث لا يقال لصلوة فت يطابق المدعى المذكور ان كان هذا الصديق بينهما من الجانبين نفس الامر ^{عبد الصمد} قوله لفظ اه ووضعها للفاعلية المفعولية

عمد الاضافة مستمرة ومستمرة فيصير عليها انما اللفظ وضع ليعلم من ذلك ان اللفظ المخرج هو اللفظ الاصطلاحي

وہو عدل کون المتو لفظاً حقیقیاً ثم قوله اذ ليس من مقولة الخ دليل المدعى السلب ثم المنوى
 عبارة عن الضمير المستتر كما في زيد ضرب وصيغته صيغته اسم المفعول ومعناه بالفارسية نيت
 كرده شدہ و لفظ المقول في قوله اذ ليس من مقولة الخ عبارة عن المحمولى عليه يعني لا يصح على المنوى
 حمل الخ والصحيح لا يقال المنوى حرف او صواب بخلاف اللفظ الحقيقي **قوله** ولم يوضع له لفظ اه
 جواب سوال وهو انه ينبغي ان يصير المتو من قبيل المعنى لان قبيل اللفظ لان المعنى ليس من قبيل الخ
 والصواب جواب عنه بقوله ولم يوضع له وفي المعنى لا بد منه او تمهيداً لسوال بطريق اخر وهو انه
 يجوز ان يوضع للمنى لفظ خاص هو يدل حراً على انه من مقولة الخ والصواب فيكون ملفوظاً
 حقيقياً اجاب عنه بقوله ولم يوضع الخ **قوله** انما عبروا الخ جواب سوال وهو ان العرب قد ذكروا
 للمتو لفظاً خاصاً هو وانت الاول في قوله زيد ضرب الثاني في قوله ضرب فلم قال الشارح ولم
 يوضع له اجاب بما ترمي **قوله** واجروا الخ جواب سوال وهو ان هذا التحقيق لا يدل على ان المتو
 لفظ حكيم بل يدل على ان المنوى ليس بلفظ حقيقى ولا يلزم من انتفاء لفظ حقيقى اثبات لفظ حكيم اجاب
 بقوله واجروا اه حاصل ان اللفظ الحكيمى عبارة عما يكون مشاركاً في احكام اللفظ الحقيقى وهما كذا لان
 اللفظ الحقيقى كما يقع مسئلة اليه ذاك الحال مؤكداً كذا لك يقع المتوايض كما في قوله زيد ضرب هو اكا **قوله**
 المحذوف اه جواب سوال وهو ان المحذوف مثل المتو في اسقاطه من اللفظ ومراده في المعنى فينبغي ان
 يصير لفظاً حكيمياً لا حقيقياً اجاب عنه بقوله والمحذوف الخ حاصل ان المحذوف ليس كالمنوى
 لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وايضاً في رد على المصر حيث قال في الايضاح
 المنوى عبارة عن المحذوف في معنى لا فرق بينهما لكن عبروا عن المحذوف الذى هو الفاعل
 بالمنوى صوتاً للسان من حذف الفاعل ولما كان هذا ليس مرضياً للشارح فقال والمحذوف
 اه وحاصل الرد ان المتو ليس من قبيل المحذوف لانه قد يتلفظ به ولا يتلفظ بالمنوى اصلاً لانه لو
 كان كذلك لم يبق اللفظ الحكيمى **فردنا** في هذا الجواب انما يستقيم فيما اذا كان حذفاً جازماً
 ولا يستقيم فيما اذا كان حذفاً اجاباً لانه لا يتصوب بالتلفظ في وقت من الاوقات قلنا ان
 اللفظ الحقيقى عبارة عما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان او من شأنه ان يتلفظ به في بعض
 الاحيان بطريق الوجود والمحذوف بالمحذوف الواجب من قبيل الثاني **قوله** وكلمات الله تعالى
 داخله في المحذوف مع ان المحذوف صادق عليه لان اللفظ الماخوذ في المحذوف عبارة عما يتلفظ
 به الانسان معصداً عنه وكلمات الله جل وعلى **شأنه**

ع اى من ان يوضع وا وضع ۱۱ مفتى ۱۲ ومعطوفاً عليه مبدئاً منه وغيره ۱۳ **ل** قد جمع مثال كل واحد
 من الامور الثلاثة المذكورة في هذا المثال لان المنوى في ضرب مسئلة مؤكدة هو ذوالحال الراكب ۱۴ **ل**
 اى لو كان المنوى كالمحذوف في كونه يتلفظ به ۱۵ اى اذ اخرج القوة الخالصة الى الفعلية فهو متصف بوجود الخ

انما یصدّق عنہ ^{ای من اللہ تعالیٰ} عن غیر موہک کلمات الملائکۃ والجن اجاب عنہ بقولہ وکلمات اللہ اہامہ صله
ان کلمات اللہ تعالیٰ داخلہ فی اللفظ لانہا مما یتلفظ بہ الانسان حقیقہ فی بعض الاحیان او
من شأنہ ان یتلفظ بہ الانسان بطریق الوجود کما مر انفا **فانقل** ان کلمات القائمة بذات اللہ علیہ
تعالیٰ لا یتصوّان یتلفظ بہا الانسان ^{وکل ما ہو کذلک منہ لفظ حقیقہ} فینبغی ان لا یصیر لفظا **قلنا** ان کلمات الملفوظہ ہی القرا
المنزل علیہا والتلفظ علی اللہ لتلفظ علی المدلول فصارت کلمات القائمة بذاتہ تعالیٰ بمنزلۃ المنو
او نقول المراد بالكلمات ہی الکلمات المنقولۃ الینا ^{لا قدح فی اخراجہا} **قوله** اللہ الاربع اہ
هذا رد علی بعض اشارہین وتوضیح اقوالہم ان صاحب الرضی قد قال انہ ینبغی للمصنف ان یدکر
فی تعریف الکلمۃ قید ^{لا رضی والہندی وغیرہ} یمخرج بہ ذوالالاربع لانہا ایضاً موضوعۃ للمعنی مع انہا لا یسمی بالکلمۃ اجاب عنہ
صاحب الہند انہا قد خرجت بقید اللفظ لعدم تصوّ والتلفظ بہا فلا حاجۃ الی قید اخر ثم اعترض
علی جوابہ من جانب الرضی ان اللفظ جنس فی تعریف الکلمۃ وباجراہا بہ یصیر الجنس فصلاً ^{فج}
یصیر التعریف ناقصاً لعدا اشتمالہ علی الجنس فی التعریف لا بد من الجنس الفصل اجاب عنہ
صاحب الہند انہ اذا کان بین الجنس الفصل عمو وخصوص من جہ جازان یجعل احدهما
جنساً والاخر فصلاً لو ہنا کذلک لان کثیراً ما یوجد اللفظ ولا یوجد المعنی کالمہلات قد
یکون بالعکس کالدال الاربع وقد یوجدان ہما معاً کاللفظ الموضوع کزید مثلاً فہذا الاعتبار
خرج الدال الاربع باللفظ والمہلات بالوضع ثم الشارح الکجافی رد علی ہذین المذہبین قال
والدال الاربع اہ حاصل الرد علی صاحب الرضی ان الاخراج فرع الدال والاربع لم یحل
فی الجنس فلا حاجۃ الی قید یمخرجہا التلایلز اخرج المخرج واما حاصل الرد علی صاحب الہند
ان تکلیفہ بالجواب عبث لعدا ^{وردا} الاعتراض من جانب الرضی ثم الدوال جمع دالۃ وہی
شیء کائن یفہم منہ المعنی والخطوط عبارة عن النقوش الدالۃ علی المعنی والعقود جمع عقد وہی
بالفارسیۃ بنڈ انگشت ^{التي فی الادبیات} وہی ما وضع لحدک معین من العد عند التجار والنصب جمع نصیبۃ کصحف
جمع صحیفۃ وہی ما نصب لتعین مسافراً وطریقۃ الاشارة جمع اشارۃ والمراد بہا الاشارة
الحسیۃ وہی التي وضعت لتعین المشار الیہ **قوله** وانما قال الخ جواب سوال وہوان المص مخالف
عن صاحب المفصل لانہ قال فی تعریف اللفظۃ الدالۃ علی معنی مفرد بالوضع حیث عدل من لفظۃ الی
لفظ بغير التاء اجاب عنہ بقولہ وانما قال الی قولہ لو حدّاه فلو عبد اللہ علما کلمۃ عندہ لا عند منا
المفصل لان حدّ کلمۃ مقصود عند ^{ای فی تعریف الکلمۃ} **قوله** والمطابقۃ غیر اہ جواب سوال وہوانہ ینبغی ان یقال
لفظۃ بالتالیطابق الخبر بالمبتدأ فی التانیث اجاب عنہ بقولہ والمطابقۃ اہ حاصل ان وجوب المطابقۃ مشعر
لہ بذاتی الحقیقۃ لتعمیم المجرّد کما ہو وظیفۃ الجواب لا اول بل مبنی علی تخصیصہ فقال ^{ای} مفتی **عہ** وکذا امثالہا مثل ضرب
انتقارۃ الدالۃ علی رکوب السلطان ^{ای} مع ان الکافیۃ ماخوذة منہ ^{ای} عن صاحب المفصل لا عند المص
مفتی **عہ** تفسیر عبارة وہو قولہ والدوال الاربع الی قولہ والاشارة ^{ای} مفتی محمد عبد الرحیم **عہ**

خاص موضوع له عام و وضع عام و موضوع له خاص لان الموضوع لا يخلو اما ان يكون امرا واحدا او امورا
متعدا فان كان الاول فلا يخلو اما ان يكون كلياً او جزئياً فان كان جزئياً فالوضع خاص لانه متعلق
بامر واحد والموضوع له ايضاً خاص لانه جزئى كفاي الاعلام الشخصية كزيد مثلاً وان كان كلياً فالوضع
خاص لانه متعلق بامر واحد والموضوع له عام لانه كلي كالانسان الموضوع الحيوان الناطق وان كان
امورا متعددة فلا يخلو اما ان يكون جزئيات او كلياً فان كانت جزئيات فالوضع عام لانه متعلق
بامور متعددة والموضوع له خاص لانه جزئى كفاي الموصولات واسماء الاشارات على مذهب المتأخرين
ومنهم السيد لسند وان كانت كلييات فالوضع عام لانه متعلق بامور متعددة والموضوع له ايضاً عام
لانه كلييات كفاي المشتقات فالوضع باعتبار التقسيم الثالث ايضاً على اربعة اقسام لان الموضوع له
لا يخلو اما ان يكون جزئياً او كلياً فان كان جزئياً فلا يخلو اما ان يكون ملحوظاً بوجه جزئى فالوضع
خاص لانه لا تلاحظه الجزئى والموضوع له ايضاً خاص لانه جزئى كفاي الاعلام الشخصية وان كان
ملحوظاً بوجه كلي فالوضع عام لانه لا تلاحظه الا كلياً والموضوع له خاص لانه جزئى كفاي الموصولات
واسماء الاشارات ان كان الموضوع له كلياً فلا يخلو اما ان يكون ملحوظاً بوجه جزئى او كلياً فان كان
الاول فالوضع خاص لان الالة جزئى والموضوع له عام لانه كلي لكن هذا القسم بهذا الاعتبار غير
واقع لان الجزئى لا يكون الالة ملاحظه كلياً وان كان ملحوظاً بوجه كلي فالوضع عام والموضوع له
ايضاً عام لانه كلي كفاي المشتقات ويسمى هذا القسم من الوضع وضعاً نوعياً ثم الوضع النوعى على
نوعين وضع نوعى فى الحقائق ووضع نوعى فى المجازات فالاول تعيين الواضع بحيث ان كل لفظ
مكيف بكيهية كذا فهو متعين لمعنى فى نفسه بلا واسطة قرينة والثانى تعيين الواضع بحيث ان كل لفظ
متعين لمعنى فى نفسه فذلك اللفظ عند قيام قرينة صادقة عن ارادة تلك المعنى متعين لمناسب ذلك
المعنى **قوله** تخصيص شئ بشئ فان قيل ينبغي ان يذكر المعنى مقام الشئ الاول واللفظ مقام الشئ الثاني
او بالعكس لان ليس المراد منهما الا اللفظ والمعنى قلنا تركها للدخال الى الاول والادبع فى الحد لانه لو وجد
فيها تخصيص اللفظ بالمعنى ولا بالعكس فان قيل الشئ الاول نكان عبارة عن اللفظ والثانى عن المعنى
فخرج عن تعريف الوضع وضع المشترك لعدا انحصارها فى معانيها وان كان بالعكس فخرج منه
الالفاظ المترادفة كالقعود والجلوس لعدا تعيين المعنى فى واحد من المترادفين لوجوده كليهما قلنا ان
التخصيص جزئى ثبوتى سلبى ههنا قلنا جزئى عن الجزء السلبى استعمل فى الجزء الثبوتى او التخصيص
بمعنى الجمل والتعين فان قيل ان ايراد كلمة ولا يصح فى التعريف والتعريف للتعين كلمة اول التشكيل للتدوين بينهما
منافا قلنا ان ايرادها فى التعريف لا تنويع المعنى لا غير فغناه ان الوضع على نوعين احدهما وضع الالفاظ كما
اشار اليه شارح بقوله متى اطلق اى ذكر والثانى وضع غير الالفاظ كوضع الدال الاربع كما اشار اليه الشارح

فى تعريف وضع الالفاظ
بمعنى الجمل والتعين
فان قيل ان ايراد كلمة
ولا يصح فى التعريف
والتعريف للتعين كلمة
اول التشكيل للتدوين
بينهما منافا قلنا ان
ايرادها فى التعريف لا
تنويع المعنى لا غير
فغناه ان الوضع على
نوعين احدهما وضع
الالفاظ كما اشار اليه
الشارح بقوله متى
اطلق اى ذكر والثانى
وضع غير الالفاظ
كوضع الدال الاربع
كما اشار اليه الشارح

بقوله واحس الشئ الاولاي راء فان قيل كلمة متى لغو الاوقات فحينئذ يخرج عن حد لوضع الكلمة
التي اطلق عليها ثانيا وثالثا لان فهم المعنى فيها قد حصل بالاطلاق الاول والثاني والثالث لئلا يلزم
تحصيل الحاصل قلنا المراد بالفهم الالتفات فتقديره التفت منه الى الشئ الثاني فان قيل ان الالتفات
قد حصل بالاطلاق الاول ايضا فيلزم تحصيل الحاصل قلنا المراد بالالتفات هو الالتفات الجديد
فان قيل ينبغي ان يراد بالفهم الفهم الجديد في لا فائدة في العدل عنه الى الالتفات قلنا الفهم عبارة
عن الادراك والادراك عبارة عن العلم والعلم عبارة عن حصول صورة الشئ في العقل والشئ
اذا حصل لا يمكن ان يجعل ثانيا وثالثا بخلاف الالتفات فانها عبارة عن التوجه ويمكن ان يتوجه الى
الشئ الواحد بمراتب متعددة فان قيل يخرج من وضع الالفاظ التي لا علم للمتكلم ولا للسامع عليها
كحرف المتشابهات والفاظ القصائد قلنا قيد العلم مراد في التعريف تقديره فهم عن الشئ الثاني
بعد العلم بوضعه فان قيل فعلى هذا يلزم الدلالة ان العلم بالوضع موقوف على العلم بالمدلول في
الواقع ضرورة توقف العلم بالنسبة على تصوّر المنتسبين فلما توقف العلم بالمدلول على العلم بالوضع
يلزم الدلالة قلنا لا دور هنا لان بين الموقوف والموقوف عليه مغايرة لان العلم بالمدلول الموقوف على
العلم بالوضع هو العلم بالحاصل من الدلالة والعلم بالوضع الموقوف على العلم بالمدلول هو العلم المطلق
او نقول العلم بالمدلول الموقوف على العلم بالوضع هو العلم في الزمان المستقبل والعلم بالوضع الموقوف
على العلم بالمدلول هو العلم في الزمان الماضي فانه قد وقع الدلالة فان قيل يخرج عن تعريف الوضع وضع
الالفاظ التي اذا اطلقت في حال الموت او في حالة الجنون او حالة الانعناء او حالة النوم فانها بحيث
اذا اطلقت لا يفهم منها معنى فيلزم ان لا يكون موضوعه قلنا قيد السلامة عن الموانع مراد في
التعريف فلا اعتبار لهذه الموانع فان قيل يخل في تعريف الوضع المنحرفات حيث يفهم منه
للعاني متى اطلقت نحو الشمع منخرقا عن الشمع فانه متى اطلق فهم منه الجسم المعين مع انه
مهل وايضاً خلفه المنقولات الاصطلاحية والعرفية كالصلوة والدابة حيث يفهم منها ما
المعنى الشرعي والعرفي في اصطلاح الشرع والعرف متى اطلقا مع انه ليسا بموضوعين لهذا
العلم لثبوت شرعية العلم الاولان المراد بالتحصيل تخصيص الواضع وليس فيها تخصيص الواضع
فلا بد خلكن فهم الجسم المخصوص المعين عن المنحرفات بتوهم انه موضوع لهذا الجسم المخصوص
او بتوهم انه اطلق المنحرفات عن الشمع فاريد منه الجسم المخصوص المعين وعن الثاني
بان المراد بالتحصيل تخصيص الاول وهو تخصيص اهل اللغة فخرج منه تخصيص
الشرع والعرف ويمكن ان يراد بالوضع مطلق الوضع لغويا كان او اصطلاحيا وعرفيا فلا يراد عليه

الاول هو العلم بالمدلول الموقوف على العلم بالوضع هو العلم في الزمان المستقبل والعلم بالوضع الموقوف على العلم بالمدلول هو العلم في الزمان الماضي فانه قد وقع الدلالة فان قيل يخرج عن تعريف الوضع وضع الالفاظ التي اذا اطلقت في حال الموت او في حالة الجنون او حالة الانعناء او حالة النوم فانها بحيث اذا اطلقت لا يفهم منها معنى فيلزم ان لا يكون موضوعه قلنا قيد السلامة عن الموانع مراد في التعريف فلا اعتبار لهذه الموانع فان قيل يخل في تعريف الوضع المنحرفات حيث يفهم منه للعاني متى اطلقت نحو الشمع منخرقا عن الشمع فانه متى اطلق فهم منه الجسم المعين مع انه مهمل وايضاً خلفه المنقولات الاصطلاحية والعرفية كالصلوة والدابة حيث يفهم منها ما المعنى الشرعي والعرفي في اصطلاح الشرع والعرف متى اطلقا مع انه ليسا بموضوعين لهذا العلم لثبوت شرعية العلم الاولان المراد بالتحصيل تخصيص الواضع وليس فيها تخصيص الواضع فلا بد خلكن فهم الجسم المخصوص المعين عن المنحرفات بتوهم انه موضوع لهذا الجسم المخصوص او بتوهم انه اطلق المنحرفات عن الشمع فاريد منه الجسم المخصوص المعين وعن الثاني بان المراد بالتحصيل تخصيص الاول وهو تخصيص اهل اللغة فخرج منه تخصيص الشرع والعرف ويمكن ان يراد بالوضع مطلق الوضع لغويا كان او اصطلاحيا وعرفيا فلا يراد عليه

المنقولات اصلاً **قوله** اجیباً هذا الجواب لبعض الشراح كالسيد السند لكنهم ضعيف لان الاطلاق المذكور في تعريف الوضع مطلق الاطلاق وههنا مقيد بقيد الصحيح ^و حمل التعريفات على المعنى المتداول وهو مطلق الاطلاق صحيحاً كان اولاً واجيب ان المطلق على وجهين الاول الطبيعة المأخوذة من حيث الاطلاق ويقال له الطبيعة المطلقة والثاني الطبيعة من حيث هي يقال له مطلق الطبيعة **قوله** ولا يبعد هذا جواب عن الاشكال المذكور وهو جواب من الشارح الجامي والغرض منه ان هذا الجواب اولي من جواب القولان في جواب القوم مست الحاجة الى قيد زائد هو قيد الصحيح اما في هذا الجواب فلا حاجة اليه في ان في هذا الجواب ايضاً حاجة الى القيد لئلا يؤول وهو تاويل الاطلاق بالاستعمال في محاوراتهم وبيان مقاصد هم اللهم الا ان يقال ان قيد الاستعمال في محاوراتهم بيان مقاصد مراد في قوله متى اطلق فلا يبعد هذا قيداً زائداً بخلاف قيد الصحيح فيه ان على هذا ايضاً للقوم ان يقولوا ان قيد الصحيح مراد في قوله متى اطلق قد ورد ما قيل ان حمل الاطلاق على استعمال اهل اللسان في محاوراتهم من قبيل حمل اطلاق المطلق على المقيد كما ان حمل على الاطلاق الصحيح كذلك ففيه قيد زائد ليس على ما ينبغي لان استعمال الاطلاق في الاستعمال المذكور شائع ومتبادر من لفظ الاطلاق بخلاف الاطلاق الصحيح كذلك في الزيد **قوله** المعنى ما يقصد بالشئ اعم من ان يكون ذلك عند صريحاً كقصد المعنى المطابقة او تضمناً كقصد المعنى التضمني او التزامياً كقصد المعنى التزامي واعم من ان يكون بواسطة الوضع او لا بل بواسطة الطبع كالم دلولة الطبعي او بواسطة العقل كالم دلولة العقلي اعلم ان الدلالة عبارة عن كون الشئ بحاله يلزم من العلم به العلم بشئ اخر فالشئ الاول هو الدلالة والثاني هو الم دلولة والدلالات كان لفظاً فالدلالة لفظية الا فغير لفظية والدلالة اللفظية ان توقف على الوضع فهي وضعية والا فغير وضعية و غير الوضعية ان كانت بحسب اقتضاء الطبع فطبعية كدلالة لفظ اخر على وجع الصدغ الا فعقلية كدلالة لفظ ديز المسموع من راء الجدل على وجود اللفظ و غير اللفظية ان كانت بحسب الوضع فوضعية كدلالة الخط على اللفظ والا فعقلية كدلالة الدخان على النار ثم الدلالة اللفظية الوضعية ان كانت على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق سميت مطابقة للتطابق بين اللفظ والمعنى وان كانت على جزأ وضع له كدلالة الانسان على الحيوان او الناطق سميت تضمناً لكون المعنى المدلول في ضمن المعنى الموضوع له وان كانت على امر خارج يلزم في الذهن اي يتمتع انفكاً تصكوا المسمى عن تصويره كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة سميت التزاماً لكون المعنى المدلول لازماً ذهنياً للمعنى الموضوع له

له **قوله** قد مر لعل اشار الى جواب الجواب الاعتراض المذكورين فيما بعد بلا فصل ۱۲ مولوي محمد عبد الرحيم عفا عنه
 عه اي جواب انشراح الجامي ۱۲ مفتي عه ۱۷ من قبيل حمل الاطلاق المطلق على المقيد ۱۲ مفتي عبد الرحيم عه وهو استعمال اهل اللسان في محاوراتهم ۱۲ مفتي رح الله كدلالة الانسان على الحيوان الناطق ۱۲ مفتي عه في كون اللفظ موضوعاً باذنه ۱۲ مولانا مفتي عبد الرحيم عفا عنه

لا بد من بيان الدلالة

ثم المعنى في الاصطلاح عبارة عما ذكره الشارح وهو ما يقصد بشئ وفي اللغة اما مفعلا اسم مكان او مفعلا ميمى هو مصداق الذي يدل على الحد فقط وكان في اوله ميم او مخفف معني والشارح انما قد المعنى الاصطلاحى على المعنى اللغوى مع ان المناسب بالعكس لان في المعنى اللغوى اضطراب لضطر في صيغته كما علمت وكونه مقصودا **قوله** بمعنى المفعول لا ينتقل من المعنيين هو الطرف المصداق الى المفعول فيكون المعنى بمعنى المقصود ثم نقل عن المفعول الى المعنى الاصطلاحى هو ما يقصد بشئ وانما لم ينتقل عنهما ابتداء الى المعنى الاصطلاحى ليحصل القرب بين المنقول عنه المنقول لا ليعر القرب بين العام والخاص شد من قرب غيرهما فمعنى المفعول ههنا عام يعنى ما قصد من شئ اخر ولا يقصد منه والمعنى الاصطلاحى هو ما يقصد عن شئ اخر فبهذا الاعتبار يتعد النقل وقيل ان قوله بمعنى المفعول جواب سوال وهو ان المعنى اللغوى اعم من المعنى الاصطلاحى والاصل ان يكون العاقل هو على الخاص ههنا لا يصح الحمل لان المعنى باعتبار اللغة اما ظرف واما مصداق ولا يصح حملها على ما يقصد بشئ اجاب عنه بقوله بمعنى المفعول والمفعول ههنا عام يصح حمله على المعنى الاصطلاحى **قوله** او مخفف معنى قيل ينبغي ان يتقد هذا الاحتمال على الاحتمالين الاولين باعتبار و رد الاعتراض عليهما ما دون الثالث وجوابه ان في الثالث ايضا خلا لا في حذف ياء المدغمه مع كسرة ما قبلها ومثل هذا الحد غير مشروع لكن الكحل في الاولين من حيث المعنى وفي الثانى من حيث اللفظ والنحاة يجتنبون عن الالفاظ فالحال فيهما كلا خلا **فان قيل** لما كان مثل هذا الحد غير مشروع فلم يأتى الشارح بهذا الاحتمال قلنا الباعث عليه قول العلماء لا يهتم قالوا معنى الكلام ومعنى الكلام واحد فعلم ان مخفف عنه **قوله** ولما كان المعنى اه جواب سوال وهو ان المعنى ما خوذ في الوضع لان المراد بالشئ الثاني هو المعنى فحينئذ ارتباط المعنى بالوضع مما لا يتصور لانه يلزم الاستدراك اجاب عنه بقوله ولما كان المعنى ما خوذ في الوضع فذكر المعنى بعد مبنى على تجريد عنه التجريد الوضع عن المعنى فيكون المراد بالوضع تخصيص شئ فقط **فان قيل** ما الباعث في ذكر المعنى بعد الوضع حتى احتاج الى التصريح بالتجريد فالاولى تركه لئلا يرد الاعتراض على ان منصب المص الاختصاص قلنا ان المعنى قيد يخرج بخرجه حروف الهجاء والقيد يخرج لا بد ان يكون مذكورا صريحا ونقول ان المص انما ذكره لينقل الى كل مذهب ممكن المفرد **فان قيل** فعلى هذا لا حاجة الى ذكر اللفظ لانه ايضا ما خوذ في تعريف الوضع فلم يتعرض للشارح الى تجريد الوضع عن اللفظ كما في المعنى قلنا انما لم يمتدح ليدل على انه لا يمكن المستكن في وضع راجع الى اللفظ فلا حاجة الى التجريد **قوله** لئلا يرد الاعتراض على ان اللفظ لا يتعدى اللفظ الى اللفظ **الكلالة** **ع** وشارة الى جواز معنى الاصطلاحى ايضا **ع** اى الاحتمالين الاولين **ع** تأييد للاعتراض لطاء العلوة ١٢ **لله** اى في لفظ المفرد من الاعراب الثلاثة ١٢ **ع** اى الى تجريد الوضع من اللفظ ١٢ **له** **قوله** مخفف معنى اسم مفعول كرمى والذي جراه على هذه الاحتمال مع بعده لفظ استعمال المشرى بمعنى المخفف فيقال معنى الكلام ومعنى واحد كما قال فاضل اللارى ١٢ مفتى محمد عبد الرحيم

هو المذک الحاصل فی الذهن اولاً ثم الافراد ثانياً ونقول هذا ما افاد بعض المتأخرين اما عند المتقدمين
فالمضمرة الموصولة واسماء الاشارات والمعر بلام العهد لخارجي موضوعة للمفهوم الكلية يستعمل في
جزئیاته هكذا ذكر السيد لسند قدس سر والمصنف ذهب الى ما ذهب اليه المتقدمون كذا قال مير
جمال واعلم ان الوضع على اربعة اقسام احدها ان يكون الوضع والموضوع له كلاهما عامين هو الذي
يتصور الشئ بالمعنى العام وجعل المعنى العام موضوعاً لذلك الشئ كقوله الانسان بالحيوان الناطق
وثانيها ان يكون الوضع والموضوع له كلاهما خاصين هو الذي يتصور الشئ بالمعنى الخاص وجعل ذلك للمعنى
الخاص موضوعاً له لذلك الشئ كقوله زيد بالحيوان الناطق مع هذا الشخص ثالثها ما يكون الوضع عاماً
والموضوع له خاصاً وهو الذي يتصور الشئ بالمعنى العام ولم يجعل ذلك المعنى العام موضوعاً لذلك الشئ
بل صار الة ملاحظة الافراد والموضوع له هو الافراد كقوله هو مثلاً لمفرد مذکور تقدّم ذكره لفظاً او معنى
او حكماً فهذا المعنى ان صدق على زيد فالموضوع له زيد وان صدق على عمرو فالموضوع له عمرو و
هكذا ورابعها ما يكون الوضع خاصاً والموضوع له عاماً ولا وجود لهذا القسم في الخارج بل هو محض
احتمال عقلي فقط كذا في الصادق **قال مفرد** قال الشارح وهو ما مجروراً على انه صفة للمعنى انتهى المعنى
مجراً وباللام الجارة فكذلك المفرد بناء على ان اعراب الصفة يكون على طبق الموضوع قوله ما لا يدل على جزء
لفظه على جزء وانما لم يقل على جزء معناه كما قال بعض النحاة لا يلزم للمعنى معنى ما لا احد ان يقول
انه ينبغي ان يجعل اضافة المعنى الى الضمير بيانية لا ناقية لان ذلك خلاف المتبادر لان المتبادر من
الاضافة الالامية وحمل الالفاظ في التعريفات على المعاني المتبادرة واجب قيل عليه ان يقول
انه وجب للمعنى معنى كما ان الحيوان الناطق مع هذا الشخص معنى للفظ زيد ثم لفظ زيد معنى لكلمته
هو تمام قيل عليه فعل هذا صدق في التعريف على المركبات لان عدم دلالة جزء لفظه على جزء معناه اعم
مزان يكون للمعنى معنى ولكن جزء اللفظ لا يدل على جزء معناه اولاً فحينئذ ينبغي ان يصير المركبات مثل
زيد قائماً حال كونه علماً مفرداً لانه لا يدل على جزء لفظه على جزء معناه قوله وفيه انه يومهم الخ فيه

اشارة الى الاعتراض حاصله ان **س** وهو الشارح الهندي حيث قال هو ما لا يدل على جزء لفظه على جزء معناه **م** مفتي عبد الرحيم **س** قوله
يلزم للمعنى الخ فان الضمير في معناه راجع الى الكلمة او هو عبارة عن المعنى **م** مفتي **س** حاصل قوله انه يلزم ان يكون للمعنى معنى تكون الاضافة بيانية نعم يلزم ذلك كما
الاضافة لامية **م** مفتي **س** فلا يلزم ان يكون للمعنى معنى **م** **س** اعلم ان منشأ السؤال الاول من لزوم المعنى للمعنى والغرض من هذا الاعتراض من بطلان
كلية **م** **س** قوله قابل لعل فيه اشارة الى الجواب بانه يمكن ان يقول بان المراد ان يلزم ان يكون لكل معنى الا لفظاً معنى لانه تعريف فلا بد فيه من الشمول
بان يكون جميع افراد ذلك هو باطل تخلفه في كثير من المواضع كما كتبنا حال كونه علماً كذا في بعض حواشي الفوائد **م** لمصنف مفتي عبد الرحيم ويكنى بكنية عبد الله ان
ان زيد من حيث انه معنى فلا يلزم ذلك من بياني ذلك فعليه البيان ان اريد ان لا يقطع النظر عن صف كونه معنى فلا بطلان لذلك لانه مدلول بهذا الحاشية
ودال لا يهتد الحاشية فلا يلزم للمعنى معنى ولعل المحشة اشارة الى ما ذكرنا بقوله قابل **م** **س** اي فبهذا المعنى ليس موضوعاً للفظ هو الة ملاحظة
الموضوع له وهي الافراد كزيد وعمرو وبكر لانه ان صدق **ق** آه **م** مفتي عبد الرحيم **س** الضمير راجع الى الكلمة ما التي هي عبارة عن المعنى الواحدة
في تعريف المفرد **م** مفتي عبد الرحيم **س** كلمة ما نافية اي ليس لاحد ان يقول في الاعتراض **م**

جعل المفرد صفة للمعنى باطل لانه يوم من ان يكون المعنى متصفا بالافراد التركيب قبل الوضع وذا باطل وجهه
البطلان ظاهر لان الافراد والتركيب انما يعلم بالذات وتوعد مماوها لا يكونان الا بعد الوضع ومنشاء
هذا الوهم هو القاعدة المشهورة ^{وهي انه لا يسمي شيئا الا بعد ان يوصف به} وهو ان ذنوب الفعل وشبهه الى شئ هو متصف بشئ اخر فلا بد
ان يكون هذا الشئ متصفا بقيل النسبة المذكورة كما اذا قيل ضئبت زيد قائما فلا بد ان يكون
اتصاف الزيد بالقيام قبل اسناد الضرب اليه وذلك في عرف اهل اللغة وهكذا
نسبة الوضع الى المعنى فانه اذا اتصف بالمعنى بالقيام اتصاف به قبل الوضع بناء على هذه القاعدة
فان قيل فعله هذا كان وردا لا اعتراض قطعا فلما ورد الشارح بقيد يوم ^{في قوله} قلنا الظاهر جوابه هو
ان اتصاف المعنى بالافراد قبل الوضع من قبيل التجوز ^{عليه} فكان من قبيل قوله تعالى ايتي اراي اعصر خمرا
وقوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه وهذا المجاز من قبيل المجاز بالمشاركة وهو قوله قرأ الى الحقيقة
فلا تمتنع ارتكابه في التعريف **قوله** ومعناه شئ ما لا يد له جزء لفظه على جزء معناه واما المركب فبخلافه اي
ما لا يد منه لانه على جزء المعنى فمحصوله انه لا بد في تحقيق المركب من وجود الامور الاربعة احدها ان
يكون للفظ جزء والثاني ان يكون لذلك الجزء دلالة على جزء المعنى والثالث ان يكون ذلك المعنى بعضا
من معنى مقصود والرابع ان يكون دلالة ذلك الجزء على بعض من المعنى المقصود مقصودا كرام
السهم فان الراي يدل على ذات صدك منها وهي السهم يدل على جسم معين وهذه الدلالة مقصودة
فيخرج عن حد المركب ما لا يكون له جزء اصلا كقوله اذا جعل علما او يكون له جزء لكن لا يدل على شئ من
اجزاء المعنى كزيد او ماله جزء يدل على المعنى لكن لا على جزء من المعنى المقصود كعبدا لله علما فان كلاما من
جزئه يدل على جزء المعنى كما هو الظاهر لكن لا يدل على جزء المعنى المقصود كما العلمانية او ما يكون له جزء
دال على المعنى المقصود لكن لا يكون دلالة ذلك الجزء على المعنى المقصود مقصودا كالحیوان الناطق
انا جعل علما الشخص معين فعبدا لله والحيوان الناطق علمان كزيد في الافراد باعتبار معناه
العلمي وفي عدل قصد دلالة جزء اللفظ على جزء معناه العلمي فالخاصل ان اللفظ الدال بالمطابقة ان
تحقق فيه لقيت الاربعة المذكورة فهو مركب الا فهو مفرد وان اردت زيادة التحقيق فارجع الى كتب المنطق
فان قيل ينبغي ان يكون لفظ الانسان خلافا للمركب لان جزء يدل على جزء المعنى على قانون اهل الحساب
لان الالف الدال على الواحد والنون على الخمسين والسين على ستين ايضا فان مثلا مفرد بالاتفاق ويدل
جزء اللفظ على جزء المعنى لان جزء الفعل اعني به الهيئة الدال على الزمان الاخر اعني به المادة الدال على الحدث
فينبغي ان يكون مثل **ع** المشار في جزئي يذوب ووردن **هـ** ولا ينبغي عليك ان في حال موصوف بحاله في الحقيقة فذره **هـ** كاشا
اي الشارح بقوله فينبغي ان يرتكب فيه تجوز **هـ** يعني ان اجاب الاعراض كظاهر فاذا كان الاعراض ضعيفا فلذا اوردته بلفظ يوم **هـ** باعتبارها
يؤثر في متى تحقق الوضع فبالفورية تصف المعنى بالافراد **هـ** عبد الرحيم **هـ** لان المراد بالجزء العنبر واما سمي بالجزء باعتبار ما يؤثر به كما حققه القاضي
البيضاوي **هـ** والمراد بالجزء علم من ان يكون حقيقة وحكما فلا يدخر في تحريفها لانها مركبة وليس لهما جزآن **هـ** فانه قد كره علمه اذا لم
يكن كذا يكون سماء المركب كما لا يخفى **هـ** قوله **هـ** المجازي في تعريف المفرد اه انما قال ذلك ليعلم ان اخذ المجاز في التعريف غير جائز فلم يرتكب به

في قوله

في قوله

صه یعنی آنکه خدا را از احتمال التمثال و قلنا ان مفعول ما لم یسم فاعله فاعل حکا لان الفاعل الماخوذ فی تعریف الحوال عام من ان یدعون فاعلاً حقیقه لوحکما ۳۲ فتی بجزایم

حالا عن زيد بل تقول جاتني ضاربه زيد مجردا عن الثابت اما اذا كان مجردا بواسطة حرف الجر ففيه خلافا
فقد جمهور النحاة لا يجوز تقديرها عليه للعلّة المذكورة فلا يجوز نحو قوله ذهبت ضاربه يهني وعند
البعض كابن علي وابن كيسان وابن البرهان يجوز تقديرها عليه لان هلا المجرور ليس بمجرور في
الحقيقة بل هو منصوب لان حرف الجر فيه معيّن للفعل كمنه الافعال فكان تقديره اذ ذهبت ضاربه
هكذا لكن فيه تكلف واستدلوا ايضا بقوله تعرو ما اذ سكنتك الا كافة للناس يجعل كافة حالا عن الناس
لجور باللام لكن فيه نظره لا نسلم ان كافة حال عن الناس بل هو مفعول مطلق للفعل المحذوف تقديره
وما ارسلك الا ان تكف كافة للناس او حال عن الضمير المنصوب المتصل في ارسلك فان قيل لا
نسلم ان كافة حال عن الضمير المنصوب المتصل في ارسلك والا لكان كافيا دون التاء لان المطابقة بين الحال
وذی الحال شرط قلنا لا يجوز ان يكون التاء في كافة للتباعد دون التانيث فلا يرد النقص قوله او
من المعنى فانه مفعول به جواب سوال وهو ان حالة مفرد عن المعنى غير جائز لان الشرط في صحة المحالية
ان يكون عاملا في الحال وذی الحال متحد وهما ليس كذلك لان العامل في المعنى هو اللام المحالة و
العامل في المفرد هو وضع اجاب بقوله فانه مفعول به اذ يعنى ان المعنى مفعول به بواسطة اللام والضايطرة
المشهور ان متعلق الشئ عام في قوله ووجه صحته اذ جواب سوال وهو ان حالة عن الضمير
المستكن في وضع غير جائز لان الشرط في صحة المحالية ان يكون زمان الحال في عامل ذی الحال متحدا
وهنا ليس كذلك لان الوضع مقدّم على الافراد فاجاب بقوله ووجه صحته قوله وقيد الافراد الخ
لما يرد على تعريف الكلمة انه غير جامع لافراد ولا مانع عن نحو الغراما عدا جامعة التعريف فلان مثل
الرجل قائم وبصر ونحوها كلمات حيث وجدنا فيها امارات الكلمة الواحدة وهي انها تعرب باعراب
كلمة واحدة ولم يتناو لها التعريف لان كل واحد منها موضوع للمعنيين لان اللام في الرجل دال على
تعريف الرجل والرجل دال على المعنى وهكذا في غيره واما عدا مانعته فلان نحو عبدك الله والحيوان
للناطق علم مركب لانا واحد نا فيها امارات المركب وهي انها تعرب باعراب الكلمتين مع انه يدخل في
تعريفها لانها موضوعا لمعنى مفرد فاشاد الى الجواب بقوله وقيد الافراد الخ حاصله ان خروج نحو الرجل
وغيره غير مضر لنا لانها ليست بكلمة لدلالة التاء على المعنيين وما قلت انا واحد نا فيها امارات الكلمة فاجاب
عنه بقوله لكن يعد لشدة الامتزاج لفظه واحدة قوله وامثالها فان قيل ان ذكرا لامثال بعد ذكره مثل
في قوله مثل الرجل مستكرك قلنا المثل مضى الى ما بعد ليفيد عموم مدخوله فقط ومدخوله هو الاسم المسمى
باللام والاسم المتبلس بتاء التانيث وبقاء النسبة واما عموم لفظ لامثال فبالنسبة الى سائر المركبات كلامية

فان يكون العامل في الحال وذی الحال متحدا وهو لفظ وضع مفتوح عبد الرحيم قوله فانه مفعول به والسوال المشهور ان سائر الجواهر
ان يقال لا يصح ملية المفرد عن المعنى لان الحال باييين بيئته الفاعل او المفعول في المعنى ليس بفاعل لاحقيقة ولا حكما وليس بمفعول به لعدم كونه
اجاب بقوله فانه مفعول به حال الجواب المحال باييين بيئته الفاعل او المفعول هو ان كان المفعول به واسطة او بواسطة فقول بفتح مفعول بواسطة
اللام ۱۲ لمفتي ۱۳ حصل الجواب لان نسلم ان الوضع متحد على الافراد كون في فقط لانه لا يلزم كاتو همت يرد النقص بل الوضع متنازل للافراد بحسب الزمان ويجوز ان يكون

ان يقال لا يصح ملية المفرد عن المعنى لان الحال باييين بيئته الفاعل او المفعول في المعنى ليس بفاعل لاحقيقة ولا حكما وليس بمفعول به لعدم كونه
اجاب بقوله فانه مفعول به حال الجواب المحال باييين بيئته الفاعل او المفعول هو ان كان المفعول به واسطة او بواسطة فقول بفتح مفعول بواسطة
اللام ۱۲ لمفتي ۱۳ حصل الجواب لان نسلم ان الوضع متحد على الافراد كون في فقط لانه لا يلزم كاتو همت يرد النقص بل الوضع متنازل للافراد بحسب الزمان ويجوز ان يكون

ان يقال لا يصح ملية المفرد عن المعنى لان الحال باييين بيئته الفاعل او المفعول في المعنى ليس بفاعل لاحقيقة ولا حكما وليس بمفعول به لعدم كونه
اجاب بقوله فانه مفعول به حال الجواب المحال باييين بيئته الفاعل او المفعول هو ان كان المفعول به واسطة او بواسطة فقول بفتح مفعول بواسطة
اللام ۱۲ لمفتي ۱۳ حصل الجواب لان نسلم ان الوضع متحد على الافراد كون في فقط لانه لا يلزم كاتو همت يرد النقص بل الوضع متنازل للافراد بحسب الزمان ويجوز ان يكون

كانت كقولہ ضرب زيد عمرو او غيره مثل غلام زيد **قوله** اعرب باعراب حذاه فان قيل انهم من
 سياق كلام الشارح ان كان اللائق بمثل الرجل قائمة ان يعرب باعرابين لكنه بواسطة شد الامتزاج
 اعرب باعراب واحد الامر ليس كذلك لان احداً لجزيئين لم يستحق الاعراب بل البناء لاقتفاء التركيب
 الموجب للاعراب **قلنا** المراد بالاعراب لمحالته الواحدة بان يتلوا لمحالته المقتضية للجزء الاول والحالة
 المقتضية للجزء الثاني لان رعاية الجزئين تقتضي اجتماع الاعراب البناء في كلمة واحدة ونحن نختار
 حالة ثالثة لمجموع الجزئين هو اعراب الجزئين المجموعين كالحالة الواحدة التي هي اعراب الكلمة
 الواحدة فصلاً للمجموع ككلمة لشدة الامتزاج فلهذا اعرب باعرابها فيكون قوا الشارح اعني به
 واحد مضافاً اليه للاعراب لاصفة له وان كان حسن التقابل بقوله مع انه معرب باعرابين
 ياتي عنها اي عن الاضافة **قوله** وبقي اه عطف على قوله وخروج يعين ان قوله عبد الله علما ليس
 بمضرننا بل يلحقنا الادخال لانه موضوع لمعنى مفرد مع انه معرب باعرابين **فان قيل** ان تعدد
 الاعراب ليس لا تعدد المقتضين في الكلمة الواحدة واحد **قلنا** نعم لكن ذلك علم منقول
 وقد يعتبر في الاعلام المنقولة الوضع السابق وفي الوضع السابق معرب باعرابين فكذلك بعد
 النقل ايضا معرب باعرابين ليكون اشعاراً على النقل فالمضاف اليه معرب با لاضافة والمضاف معرب
 بحسب ما يقتضيه العامل من الرفع والنصب الجرا ونقول ان محلاً لاعراب انما هو الجزء الاخير
 من الكلمة في الجزء الاخير ههنا اعني به الهاء لما اشتغل باعراب الاضافة انتقل الاعراب عنه
 الى الجزء الفارغ عنه وهو الدال على حسب ما يقتضيه العامل كما نقل اعراب ما بعد غير الدال
 لفظ غير كما في قوله جاءني القوم غير زيد فليس عبد الله المعرب باعراب واحد **فان قيل**
 فعله هذا يلزم اجراء الاعراب في وسط الكلمة **قلنا** هذا مبني على قاعدة وهي ان اجراء الاعراب على
 المجموع والمجموع غير صالح له فاجرى الاعراب على احداً لجزيئين فافهم **قوله** ولا يخفى الخ جواب السؤال
 وهو انه لو كان الامر بالعكس لكان انشوب حاصل الاعتراض ان الغرض من علم الخوبيان احوالاً واخر
 الحكم من حيث الاعراب البناء مثل عبد الله علما لما كان معرباً باعرابين فينبغي ان يخرج
 عن تعريف الكلمة واخراجاً عن تعريفها انما يكون بذلك التاء في اللفظ كما ذكر صاحب المفصل
 ومثل الرجل وبصر وانهم لما كان معرباً باعراب واحد فينبغي ان يدخلها في التعريف ودخلها انما
 يكون بتركها الافراد واجيب عن هذا الاعتراض بان عبد الله مركب علمي المركب لعلمي قسم من
 الاسم الاسم كلمة والكلمة مفرد فيدخل في الكلمة ومثل الرجل وبصر وقائمة خارج لان جزء اللفظ يد
 على جزء معناه فكان مركباً لفظاً ومعنى وان كان لشدة الاتصال لفظاً واحدة ومعرباً باعراب واحد

له والاحسن ان لا يفتكر اي عن كون قول الشر واحد مضافاً الى اعراب الرجل بخلافه عليك **ط** حاشية استعملت بضمه **قوله**
 بالنسبة قيل عليه يقول بالنسبة الى غيره المضاف الى ما بعد كالتثنية والجمع كالسليمين بفتح الهمزة كسر او المسلمات كما هو رأي البعض كيف والمركبات كلامية او غير
 كلامية يخرجها اخرجنا قول الشر لكن بعد شدة الاتصال الخ فادخلها في امثالها مالا يحترز عليه عاقل **له** في قوله باعراب واحد

ثم الغرض من نقل عبارة صاحب المفصل بقوله لفظة دالة على معنى مفرد بالوضع اشارة الى انه ينبغي للمصنف ان يذكر التعريف الذي ذكره صاحب المفصل لانه على تعريف المصنف الاشكالين احدهما خروج ما حقه الدخول كما في نحو رجل وغيره والثاني دخوله ما حقه الخروج كما في نحو عبد الله علما واما على تعريف صاحب المفصل فيرد الاشكال الواحد هو خروج ما حقه الدخول بقيد الاخر كما في مثل الرجل **اجيب** بان نحو عبد الله داخل في المعرف لان العلم قسم من الاسم والاسم قسم من الكلمة واذا خرجناه من التعريف فلا يصير التعريف جامعا لافراده بخلاف الثلاثة الاخيرة فانها غير داخله في المعرف لدلالة جزئها على جزء المعنى فاذا دخلناه في التعريف لا يصير التعريف مانعا من دخوله **قوله** واعلم الخ جواب سوال وهو ان قيد الدلالة المذكورة في تعريف صاحب المفصل لا يخلو اما ان يكون مرادا في تعريف الكلمة او لا فعلى الاول صارت تعريف المصنف ناقضا وعلى الثاني صارت تعريف صاحب المفصل مشتتة على امر زائد اجيب عنه بقوله واعلم وحاصله ان قيد الدلالة مراد في التعريف فلا يلزم من عدم الذكر نقصان في تعريف الكلمة لان المذكور كما في تعريف المصنف الوضع والوضع يستلزم الدلالة فلا حاجة الى ذكر الدلالة بعد ذكر الوضع واما صاحب المفصل فقد كسر الدلالة او لا وهو لا يستلزم الوضع فاحتيج الى ذكره بعد ما فاقيل لان تسليم ان الوضع يستلزم الدلالة لانه ينقض بحرف الهجاء لانه موضوع لغرض التوكيد مع انها لا تدل على المعاني **قلنا** ان الالف واللام في الوضع للعهد في الوضع لمعنى يستلزم الدلالة على المعنى والوضع فيها ليس كذلك **قوله** لفظ ديزا الخ انما قاله يرمقوا زيد ولم يقل زيد لان دلالة لفظ زيد المسموع من وراء الجدار على وجود الالف من قبيل الدلالة العقلية والوضعية **قوله** من وراء الجدار الخ انما قيد به احترازا عما اذا كان مسموعا من داخله لان الدلالة على وجود الالف بحسب المشاهدة ثم اعلم ان بين كل واحد من الدلالة الوضعية والطبيعية والعقلية عموم وخصوص من وجه فان اردت ايضا حجة فليرجع الى كتب المنطق **قوله** اي الكلمة جواب سوال وهو ان الضمير في قوله وهي لا يخلو اما ان يرجع الى لفظ الكلمة او الى مفهومها وكلاهما باطلان اما الاول فلان لفظ الكلمة اسم بقرينة دخول اللام عليها فيلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره اعني بالفعل والحرف واما الثاني فلانه على هذا لا يطابق بين الراجع والراجع فلجاب بقوله في الكلمة وحاصله ان الضمير يرجع الى الكلمة باعتبار المفهوم

قوله اقول في المقام والاسم يقتضيان ايراد كلمة لو مقام اذا كان لا يخفى على واقف هذا الفرق لعل في قوله اذا هو من ناسخ **قوله** اما صاحب المفصل جواب سوال هو انما كان الوضع مستلزما للدلالة فينبغي ان يكون ايضا مستلزما للوضع فذكر الدلالة في تعريف صاحب المفصل مستدركا بقوله واما صاحب المفصل محصل الجواب انه لا يستلزم الوضع فمقدرة الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما وقع في المفصل **قوله** وبطلان التقسيم عبارة عن ضم القيود المتماثلة الى مشترك واحد وهذا الواحد يكون محلا متعارفا على كل المقية لحاصل عن ذلك الغم وغيره خفي ان اشترك الشيء وحده في النهج بين نفسه وغيره مما لا يتصور اصلا **قوله** يعني ان وجود الالف جينس يعلم بالمشاهدة لا من اللفظ **قوله** باعتبار المفهوم آه لكن ليس حيث هو فانه محذور ليس اسم فعل بل من حيث انها موجودة بالوجود الخارجي ومتحققة في ضمنه لا فراد بطريق الاستخدام كما قال سولانا في الرد في **قوله** وهي الدلالة حيث قال في تعريف الكلمة اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع **قوله** اي في تعريف الكلمة الواحدة

فینی ان یدکر دوات الحصر وہی انما والا وغیرہا وہہنا لم یوجد اجاب بقولہ الی ہذا الاقسام
 الخ حاصلہ ان العطف مقد علی الربط وهو مفید للحصر لان حق الربط التقنی وتاخیر ماحق التقنی
 مفید للحصر لان العدل من الاصل الی خلاف الاصل یكون لنکته والنکۃ ہہنا الحصر **قولہ** ومنحصر
 فیہا الخ والغرض منہ ان ہذا اللفظ لیس بمذکور فی المتن لکن فہم الشارح عن المقام لان المص سکت
 عنہ والسکوت فی موضع البیان بیان فید علی الحصر وفہم عن التقسیم المتضمن لدعوی الحصر
 فلا یرد ما قیل ان قولہ لانہا اما ان تدل لا یخلو واما ان یكون دلیلا للحصر او التقسیم وکلاہما باطلان اما
 الاول فلان دعوی الحصر غیر مذکور فی کلام المص واما الثاني فلان التقسیم عبارة عن انضمام قیود
 متبائنة او متخالفة الی الامر المشترك فهو مجرد التصویر والتصویر لا یحتاج الی دلیل بل بالحکم یحتاج الیہ
 والحکم انما ہو ثابت فی الحصر لا فی التقسیم فکیف جعل دلیلا للتقسیم اجاب بقولہ ومنحصر حاصلہ
 انہ دلیل للحصر الحصر موجود لان ہذا الموضع موضع بیان الحصر والمص قد سکت عنہ والسکوت
 فی موضع البیان بیان **قولہ** والوضع یتلزم الدلالة جواب عن اسولۃ ثلثہ الاول ان حصر الکلمۃ
 فی الاقسام الثلاثہ باعتبار الدلالة وعدہا باطل لانہما لیسما ^{ماخوذین فی تعریف الکلمۃ والثانی}
 ان المشہور فیما بین العلم ان حصر الکلمۃ فی الاقسام الثلاثہ من قبیل الحصر العقلی لا الاستقرائی
 یفہم من عبادة المص ان الحصر استقرائی فینبذ صادر العقل مجوز القسم الرابع وہی لکلمۃ المستقر
 تدل علی المعنی اصلا ای لا فی نفسها ولا فی غیرہا والثالث ان فی قولہ الثاني الخ یلزم حمل الخاص عن
 الخ علی العام وهو قولہ الثاني لان لفظ الثاني منقسم لى ما یدل علی المعنی وغیرہ والی ما یدل اصلا
 فلجواب للشارح بقولہ الوضع یتلزم الدلالة فینبذ صادرة الدلالة ماخوذة فی التعریف فہذا
 اندفع سوال الاول عن الاخرین ان العقل غیر مجوز للقسم الرابع لان الوضع الماخوذ فی تعریفہا
 متلزم الدلالة لا لئلا تكون الا علی المعنی **قولہ** لانہا اما ان تدل الخ فان قیل ان کلمۃ ان حرف من
 الحروف المشبہة بالفعل اسمہا هو الضمیر الرجوع الی الکلمۃ اعنی ہا الہاء وقولہ تدل بتاویل الدلالة باعتبار
 ان الناصبۃ المصداکۃ خبرہا فصادر تقدیرہ لانہا اما دلالتہا غیر مستقیم لان خبرہا یكون
 محمولاً علی اسمہا وہہنا لا یصیر حمل الزوم حمل الصفة علی الذات فلا یقال انہ یبصر قلنا ان لفظ
 من صفہا مقد فی جانب خبرہا فیکون تقدیرہ لانہا اما من صفہا دلالتہا الخ فیراد لیلزم حمل الصفة
 علی الذات بل حمل الصفة علی قولہ من صفہا وبعضہم قال ان لفظ الحال والصفة مقد فی جانب اسمہا
 فصا تقدیرہ لان حالہا او صفہا اما دلالة قیل فیلعل ہذا یكون تقسیم لحال والصفتی ولا وبالذات انہما با

العرض لان المقام مقام بیان الاقسام والغائب فی حصر المص قد سکت عنہ **س** واعلم ان الحصر علی اربعة اقسام عقلیہ ان کان الخ لا انحصار حاصل لا مجرد
 ملاحظہ مفیدہ ان قسما من غیر مستغاة لمرآة ان یکون المرآة فی النفس والاشیاء کحصر الشیء فی المرآة والعدد فان من المرآة ان کل شیء ما مرآة او عدوہا **و** کلمۃ ان
 مستند من دلیل علی استغناء شئ عن الراجح علی الملک والمنتفع فان العقل یکوز قسما حز کن لا دلیل مطلق ووجود اجتماع التخصیص واستقلال ان کان مطلق بالتسمیہ
 واستقرار حصرہا اب للحد فی الستة ویتلعل ان حصل من ملاحظہ تائید وتخالف احمد القاسم من عبد الغفور جود **س** ولہذا جز المص منحصر عن صفۃ لفظی بل دلیل
 بالدرجۃ ۲۰ یعنی ان القریۃ علیہ عمل التقسیم والطالب فیہ لا یحصر **س** ای تقدیر الحال والصلة فی جانب اسمہا ۱۰ ۲ ۳ ۴ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۱۰ ۱۱ ۱۲

ربنا اصرف عنا العذاب انما مومنون بحرمت النبی صلی اللہ علیہ وآلہ وصحابہ اجمعین ۶ ۷ ۸ ۹ ۱۰ ۱۱ ۱۲

ان المراد بالاقتران الاقتران في الفهم من اللفظ لا الاقتران في الوجود يعنى يفهم ذلك الزمان عن اللفظ كما يفهم منه الحدث والنسبة فيكون كل واحد منهما معنى تضمنيا للفعل مجموعهما معنى مطابقا بقوله عنها جواب سوال وهو انه يلزم ان قوله ان يقترن ا هـ ان يكون قولنا زيد ضارب عمرو الان او غدا او امس فعلا لا اقتران باحد لازمته الثلاثة في الفهم وايضا ينقص بصوة الاتفاق كما اذا اتفق مع الفهم الزمان اجاب بقوله عنها الخ حاصله ان المراد بالاقتران الاقتران الذي يفهم من اللفظ الدلالة لا من شئ اخر وهو الان مثلا او الاتفاق قوله اى حين ا هـ جواب سوال وهو انه على هذا يلزم اقتران الشئ بنفسه لان احد لازمته الثلاثة في ضمن الامور الثلاثة فلما اقترن الامور الثلاثة فبالضرورة اقترن الزمان بالزمان اجاب بقوله اى حين ا هـ حاصله ان المراد بالمعنى المعنى التضمني اعني به الحدث لا المطابق كما توهمت قوله من السمو جواب سوال وهو انه ما للمعنى اللغوي للاسم وما المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحى اجاب بقوله من السمو ا هـ ومنشاء السؤال ان المعنى اللغوي مقدم على الاصطلاحى لانه منقول عن اللغوي فلا بد من بيان المنقول عنه و
 المناسبة بينهما والباعث على بيانها الاختلاف بين البصريين والكوفيين والشاذ اشار الى ضعف مذهب الكوفيين بلفظ قليل وجه الضيعف ان الفعل ايضا علامته على المعنى وان كان يمكن دفعه بانه لا يشترط الاطراد في وجه التسمية فتأمل قوله لتضمنه الفعل اللغوي يعنى ان لفظ الفعل في الاصل موضوع للمصداق ثم يسمى القسم الاول بذلك الاسم لانه يتضمن المصداق فكان من قبيل تسمية المتضمن باسم المتضمن وتسمية الظاهر باسم المدلول ومن قبيل تسمية المعنى الاصطلاحى باسم المعنى اللغوي ومن قبيل تسمية الكل باسم الجزء قال وقد علمناه وانما اختار علم دون علم لان العادة جرت باستعمال المعرفة لادراك الجزئيات والبسائط

ففي نفس الامر لكن لا يفهم الزمان من السمو بحركات الثلاث ليس ليقال باحاصله ان فعلا يفتح الفا واذا كان صحيح العين كفعل يجمع على افعال لا يجوز ان يجمع كل ثلاث على افعال كما في حاشية مولانا نور محمد الرقن نقلا من المعبرات ۳۱ ويدر قولهم اشتقاق سمي جموع على استقامة لو كان كما قالوا لكان فعلا وسم جموعا واما ما لا يخفى والقلب مع كونه خلاف الاصل لا يكون مطردا فارقا بانه بعيدا اذا عرفت ان ذلك لا يلزم على المعنى بل يقول وجه الضعف ما ذكرنا لان الوجه الذي ذكره عجاب عنه كما ترى غاية الاعتراض عنه بانه لم يشترط الاطراد في التسمية ولكن لا ولي ان لا يوجد وجه التسمية في المقابل يحصل الامتياز عنه وبهنا لم يحصل امتياز الاسم عن مقابليه وبها الفعل والحرف لان كلاهما علامتا لسماء وترك لا دل كالحرف عند البلغاء وارباب الفصاحة ولعل المعنى اغا بقوله قائل الى هذا قوله قد علم الواو للاعتراض لتبني الطالب لانه لا ينفعه الاشارة وانما قلنا لتبني آه لان الاشتغال على الكلمة معتبر في مفهوم الاعتراض انما قلنا بكونها لا معتبر لعدم ذكر المعطوف صريحا وبهذا بناء على ان صاحب الكتاب من ان لا يشترط في الاعتراض ان يكون بين متصلين معنى او في اثناء كلام بل يجوز ان يكون في آخره نحو قوله عليه السلام ان سيد لولا دأكم ولا فخر لي او للعطف على المحضرت لا نهيا او للعطف على العلم بالاخصار الذي افاده الدليل اى علم اخصار الكلمة وقد علم بذلك اى وجه الاخصار على هذا التقدير لا خير يحتل ان يكون الواو المحال لتحقيق المقارنة بين العلمين قد بر هذا حاصل نحو التسمية مع الاضاح

۱۲ مفتي عبد الرحيم عه وبهنا الفهم من لفظ الان او الفاعل والاسم لا من لفظ ضارب مثلا ۳۲

لانه لما كان معناه مقترنا باحد لازمته الثلاثة والحال ان معناه امور ثلاثة النسبة والحدث والزمان فكان احدها لازمته الثلاثة في ضمن الامور الثلاثة ۳۳
 ۳۴ او تقرير السؤال بوجه آخر وهو انه لم يسم هذا القسم بالاسم اجاب بقوله من السمو هو العلم ولا شك انه عال على اخويه اعني الاسم يكون مسئلا
 ۳۵ مسئلا ۳۶ اى في فهم ضارب مثلا مفتي عه اى بيان المنقول عنه والمناسبة بينهما لا يوليا عبد الرحيم ۳۷ ۳۸ ۳۹ ۴۰ ۴۱ ۴۲

والعلم لا دالک الکلیات والمربکات ولذا یقال عرفت الله ولا یقال علمت الله ویقال الله اعلم دون ^ع
وهنا المعرف کل مرکب لان المركب من الجنس الفصل کل قال بذلك وفي بحث من وجهين الاول
انه ینبغي ان یقول بذلك کاف لان ذلك للبعید ذل القریب وجه الحصر قریب الثاني انه ینبغي
ان یقول بالضمیر لان الشئ اذا ذکر ثانیاً ذکر بالضمیر اجیب عن الاولان وجه الحصر لعظم شأنه
منزلة البعید كما فی قوله تعالی ذلک الکتب ووجه عظمته انه قد علم به حد کلو احد منها وعن
الثانی بان وضع المظهر موضع المضمیر لزیادة التمكن فی الذهن وکمال الانکشاف ووجه التمكن ان المشار الیه
بذلك لا یكون الا محسوساً ومحسوس الوجود لا یعلم الا بذلک والمعقولات لا وقع فی الذهن و
وان یمان غیر محسوس حقيقة لکنه لکمال الانکشاف صا کالمحسوس حقيقة قوله بوجه الحصر
جواب سوال وهو ان لفظ ذلک لیس فی محله لان المشار الیه بذلک لابد ان یمان محسوساً وهما لیس كذلك
حتى یشار الیه بذلک اجاب بقوله بوجه الحصر الخ حاصله ان المشار الیه هنا وجه الحصر هو وان
کان غیر محسوس لکن المحسوس عم من ان یمان حقيقة واحکماً وهما من هذا القبیل قال حد کلو احد
اه فان قيل اضافة الکل الی الواحد لا یخلو اما ان یمان معنی اللام ویمعنه من ولا یستقیم کلو احد منهما
اما الاول فلان الاضافة معنی اللام یقتضی المغايرة بین المضاف والمضاف الیه لامغايرة ههنا لان کلمة الکل
لا حاطة افراد ما اضعیف هی الیه ولا تكون هی مغايرة ما اضعیف هی الیه فی المعنی واما الثاني فلان الاضافة
بمعنی من یقتضی صحة حمل المضاف الیه علی المضاف ولا یصح الحمل ههنا لانه لا یصح ان یقال الکل واحد
قلنا یمان ان تكون الاضافة معنی اللام باعتبار ان کلمة کل جزئی لانها لا حاطة جزئیات ما اضعیف
هی الیه علی سبیل الانفرد بان یعتبر کل مسمی بانفراده کان لیس مع غیره وقوله کلو احد منها کل لانه
یصدق علی الاسم الفعل والحرف والجزئی مخالف عن الکل فاذا ثبت المغايرة بین المضاف والمضاف
الیه كانت الاضافة معنی اللام لکن یمان اظهارها لا بعد لتاویل بالجزئیات والایلز ان کلمة کل
عن الاضافة وذا لا یجوز لانه لازم الاضافة فیکون المعنی بعد الاضافة وقد علم بذلک حل الجزئیات
لهذا الکل ولا یلزم فیما تكون الاضافة معنی اللام ان یصح اظهارها بل یمکن فاذ الاختصاص ان

ان العلم لا دالک الکلیات والمربکات ولذا یقال عرفت الله ولا یقال علمت الله ویقال الله اعلم دون

والعلم لا دالک الکلیات والمربکات ولذا یقال عرفت الله ولا یقال علمت الله ویقال الله اعلم دون
وهنا المعرف کل مرکب لان المركب من الجنس الفصل کل قال بذلك وفي بحث من وجهين الاول
انه ینبغي ان یقول بذلك کاف لان ذلك للبعید ذل القریب وجه الحصر قریب الثاني انه ینبغي
ان یقول بالضمیر لان الشئ اذا ذکر ثانیاً ذکر بالضمیر اجیب عن الاولان وجه الحصر لعظم شأنه
منزلة البعید كما فی قوله تعالی ذلک الکتب ووجه عظمته انه قد علم به حد کلو احد منها وعن
الثانی بان وضع المظهر موضع المضمیر لزیادة التمكن فی الذهن وکمال الانکشاف ووجه التمكن ان المشار الیه
بذلك لا یكون الا محسوساً ومحسوس الوجود لا یعلم الا بذلک والمعقولات لا وقع فی الذهن و
وان یمان غیر محسوس حقيقة لکنه لکمال الانکشاف صا کالمحسوس حقيقة قوله بوجه الحصر
جواب سوال وهو ان لفظ ذلک لیس فی محله لان المشار الیه بذلک لابد ان یمان محسوساً وهما لیس كذلك
حتى یشار الیه بذلک اجاب بقوله بوجه الحصر الخ حاصله ان المشار الیه هنا وجه الحصر هو وان
کان غیر محسوس لکن المحسوس عم من ان یمان حقيقة واحکماً وهما من هذا القبیل قال حد کلو احد
اه فان قيل اضافة الکل الی الواحد لا یخلو اما ان یمان معنی اللام ویمعنه من ولا یستقیم کلو احد منهما
اما الاول فلان الاضافة معنی اللام یقتضی المغايرة بین المضاف والمضاف الیه لامغايرة ههنا لان کلمة الکل
لا حاطة افراد ما اضعیف هی الیه ولا تكون هی مغايرة ما اضعیف هی الیه فی المعنی واما الثاني فلان الاضافة
بمعنی من یقتضی صحة حمل المضاف الیه علی المضاف ولا یصح الحمل ههنا لانه لا یصح ان یقال الکل واحد
قلنا یمان ان تكون الاضافة معنی اللام باعتبار ان کلمة کل جزئی لانها لا حاطة جزئیات ما اضعیف
هی الیه علی سبیل الانفرد بان یعتبر کل مسمی بانفراده کان لیس مع غیره وقوله کلو احد منها کل لانه
یصدق علی الاسم الفعل والحرف والجزئی مخالف عن الکل فاذا ثبت المغايرة بین المضاف والمضاف
الیه كانت الاضافة معنی اللام لکن یمان اظهارها لا بعد لتاویل بالجزئیات والایلز ان کلمة کل
عن الاضافة وذا لا یجوز لانه لازم الاضافة فیکون المعنی بعد الاضافة وقد علم بذلک حل الجزئیات
لهذا الکل ولا یلزم فیما تكون الاضافة معنی اللام ان یصح اظهارها بل یمکن فاذ الاختصاص ان

هو مدلول اللام الا ترى ان الاضافة في يوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهارها قوله اي من تلك
الاقسام اه في اشارة الى تعيين المرجع يعني ان المرجع الاسم والفعل والحرف لالفاظ الاول والثاني و
الثالث لان هذه الالفاظ ليست بمقصودة تامر **قوله** ان الحرف اه في اشارة الى ان بيان تعريف
كل واحد منها كيف يعلم من الدليل **قوله** لكنه مقترون اه دفع للتوهم الناشئ من الكلام السابق وهو
المتبادر من المعنى في قوله تدل على المعنى المعنى المطابق فتوهم انه غير مقترون ولا يلزم توصيف
الكل وهو المعنى المطابق باقتران الجزء اذ المقترون با حلا لازمة ليس الا الجزء وذلك لان اضافة غير
صحيحة فاحاصل الدفع ان المراد من الفعل معناه التضمن فلا يلزم المخطو **قوله** فالكلمة مشتركة اه
فان قيل ان المقصود من قوله قد علم اه المعنى المعنى الجامع المانع وهذا لا يتوقف على قد المشترك بل
يتحقق بمجرد المميز فلا حاجة الى قوله والكلمة مشتركة وحاصل الدفع ان هذا القول لتحقيق المعرف
ويوضح لهذا ادخل الشارح عليه افاء التفسيرية ويمكن توجيهه بوجهين اخرجوه ان الجمعية لا
يفهم الامر القدر المشترك والمنع لا يفهم الا من المميز فلهذا اورد الشارح **قوله** وليس المراد بالحد
الخ جواب سواله هو انه ينبغي للمص ان يذكر لفظ التعريف لان الحد عبادة عما يشتمل على ادبيات المحدد
وبدليل الحصر ما يعلم الدلالة وعددها والاقتران عددها وهذا كله من عوارض لكمة اجاباته
وحاصله ان الفرق بين الحد الرسم والادبيات وغيرها عند المنطقين واما عند النحويين فاما متجانس
قوله والله در المص الخ جواب سواله هو انه لما علم بدليل الحصر حد كل واحد منها فيكون التصريح
الاتي مستدكا كاجاب بما ترى حاصله ان للمص من الله خير كثيرا نه جعل الكلام في التعريف موافقا
لطبائع المتعلمين لان الطبائع متفاوتة فالاشارة كافية للزكي والتنبيه للمتوسط والتصریح للغبي فلمصر
اشارة ولا الى التعريف بوجه الحصر ثم نبه به بقوله وقد علم بذلك ثم صرح فيما سياتي بالتعريف صراحة
قوله الكلام الخ **فان قيل** ينبغي للمص ان يذكر العاطف هنا لان الكلام موضوع لعلم النحوي كالكلمة فينبغي
ان ياتي بالعاطف ليحصل الربط والمناسبة بينهما قلنا ان هذا ذكره باعتبار ان لا يتوهم ان الكلمة موضوع
لعلم النحوي والاصالة والكلام بالتبع لان المعطوف تابع للمعطوف عليه **قيل** لا يتوهم هنا في ذكره لان المعطوف
تابع للمعطوف عليه في الاعراب والبناء في الحكم بل الحق في الجواب ان يقال ان الكلام بحث اخر فصامتها
بالباب بعد الباب بالفصل بعد الفصل فلذلك لم يات به هنا كما لا يوتي به الفصل بعد الفصل **قوله** ما

له اقول البداية حكمة على ان الاعتراض المذكور في الحاشية لا تدفعه كلمة لكن ما دفع بها لم تعرض الى الحاشية ونحن نتعرض اليه هو انه يتوهم ما سبق ان الاسم
ايضا كلمة تدل في حد الفعل قد بقوله لكنه اه ١٢ لان المعرف يوقف على الجنس المشترك هو ههنا ليس الكلمة فلذلك قال مفسر الكلمة اه ١٣
لعلنا ان من معنى الحرف الفعل للاسم عدم الاستقلال في الدلالة والاستقلال في الاقتران الاستقلال مع عدم حصول الشرح اه ١٤ لفظ الحمد قد علم
ما ينقول وقد علم بذلك تعريف كل واحد منها اه ١٥ او نقول ان المراد بالحمد التعريف الجامع المانع مجازا من قبل ذكر الخاص واهلها من سنت اه ١٦ التفسير بتعريف
كل واحد من الفعل الحرف في بحث كل واحد منها وايضا لا فائدة لقوله المذكور هو قوله قد علم بذلك اه ١٧ ليس كذلك بل بما سبها في الموضوعية فيكون الكلام
فصل اخر من الكلام فلو انما التوهم في التبعية فيها منشأ التوهم المذكور التبعية في الاحوال الطارئة كمن يوظف العطف بعد ذكره فعند علمت ان الاعتراض لا يلايد دفع
هذا الجواب وان الجواب الثاني لغو من وجهين قد بر ١٨ مهتة بحمد الرحيم

[illegible]

قوله ای تضمنا آہ جواب الہ ہوان قولہ بالاسناد مفعول مطلق لتضمن عند النحاة ولا یصد
 حکم علیہ کماترے اجاب بقولہ ای تضمنا حاصلہ نہ ظرف مستقر وقع مفعولاً مطلقاً
 باعتبار الموصوف المحذوف اعنی تضمنا فیصیر قولہ بالاسناد مفعولاً مطلقاً لقولہ تضمین
 مجازاً باعتبار الموصوف المحذوف ہو قولہ تضمنا **قوله** بسبب الاسناد آہ جواب سوالہ ہوان الاسناد
 جزء من الکلام الخ لہ فی التعرّف کلفظ تضمن کلمتین الاسناد لیس بلفظ لانه امر معنوی والربک من
 اللفظ وغیرہ غیر اللفظ فتفسیر الشرح کلمتہما باللفظ غیر صحیح حاصل الجواب باعتبار الاسناد فی تعریف
 الکلام بطریق السبب لا یجب ان یکون اخلا وجزء المسبب بل الغالب خروجہ کالوقت بالنسبة
 وجوب صلوة الظهر **قوله** احد الکلمتین آہ فیہ اشارۃ الی ان اللام فی قولہ بالاسناد عوض عن المضاف الیہ
قوله والاسناد سبب احد الکلمتین آہ فیہ اشارۃ الی تعریف الاسناد الماخوذ فی تعریف الکلام
فان قيل ان النسبة ثابتة بین المدلولین لا بین الکلمتین بل بینہما التضمین والارتباط **قلنا** المراد بالنسبة
 التضمین ضم احد الکلمتین الی الاخری او فی العبارة حذف المضاف تقدیرہ نسبتہ مدلول واحد
 الکلمتین آہ **فان قيل** ان تعریف الاسناد لا یصد علی الاسناد فی الکلام الشرطی نحو ان جاء
 زید فاكرمته فان هناك نسبة الجملة الی الجملة وجوابہ ما مر انفا **قوله** فائدة تامة آہ فیہ انہ
 لا یصد فی علی الاسناد فی نحو ضرب زید مثلاً لان الحاجة ماسة الی ذکر المفعول بہ غیر من
 المقایع **اجیب** بان المراد بالفائدة التامة ان لا یکون المخاطب منتظراً لفظ اخر انتظار المحکوم
 والمحکوم علیہ بخلاف الانتظار الی المفعول بہ غیرہ فانه لیس بهذه المثابة **قوله** فقولهما الخ فیہ
 اشارۃ الی بیان الجنس الفصل **قوله** فان کلاً واحداً ہ جواب سوالہ ہوان اطلاق الکلام علی نحو اخر
 ولا تضمن لا یصح لان الکلام ما تضمن الکلمتین ہما کلمة واحدة فاجاب بما تری **قوله** منوہ آہ
فان قيل ان نحو لا تضرب متضمن للکلمتین صریحاً **قلنا** ہما کلمة واحدة والاخر کلمة تضرب **قلنا**
 ان المراد ہما ان یکون احد ہما مسند والاخر منسند الیہ اللام حرف لیس بواحد منہما **قوله** و
 حیث آہ جواب سوالہ ہوان تعریف الکلام باطل لعدا صدقہ علی نحو زید قائم ابوہ فانه کلام

لہ یعنی ان البالیسیہ الجار والمجرور مع متعلقہ صفة متعینہ محذوف ظرف لغوی کون یادہ حاصلہ لبيان اصل المعنی لا التقدير المتعلق کذا قال
 الفاضل السیالکوٹی **لہ** ہوان الکلام ہما کلاً واحداً فقط والشرط قید للحکم الذی فی الجرار والقیید خارج عن حکمہ **لہ** فعلہ ہما لا یصح
 قولاً احیدہما مفعولہ والاخر منوہ **لہ** اور نیز قائم او زید قائم ابوہ الاول مثال الکلام الذی خبرہ مرکب من اسم الفاعل و فاعلہ والشیء فی مثال
 الکلام الذی خبرہ جملة اسمیة والثالث مثال الکلام الذی خبرہ جملة فعلیة **لہ** ہو کون معنی الفعل شتملاً علیہ من قبیل شتمثال کل علی
 الجزء ہما لیس یکلاً لان معنی تضمن عمل علی التضمن علی قولہ بالاسناد **لہ** اقول ہذا مسند الکوفیر لان البعیرین قالوا المضا الیہ لا یخف الامع بناءً
 المضا او التوین علیہ وضا اخرى مثلاً فقط کما حققہ مولانا جملہ الغفور فی موضع آخر **لہ** قولہ قلنا آہ حاصلہ ان المراد من النسبة المعنی اللغوی ہو
 التضمین ونقول بخلاف المضاف فعلی الاول یحتمل ان لا یطلق لیسند علی الالفاظ حقیقۃ علی الثانی مجازاً تسمیۃ الدال ہو الاول کذا قال فاضل السیالکوٹی **لہ**
لہ یعنی لیس المراد بالکلمتین مطلق الکلمتین المراد ہما کلاً واحداً مسند والاخر منسند لہ کما قال شارح و بینہما اسناد **لہ** ہو قولہ احد الکلمتین

ص ۱۰۱ ای تعریف الاسناد

مع انہ لا يتضمن الكلمتين بل اربع كلمات اجاب بقوله حيث كانت الكلمتان اعم اه حاصله ان قائما ابوہ فی قوله
 زيد قائم ابوہ بتاویل قائم الالب وقائم الالب كلمه واحده حکما والكلمۃ الحکمۃ هی التي يكون بالتاویل كلمه
 واحده فان قيل ان التاویل بقائم الالب لا يكون مخرجا له من ثلثه كلمات والكلام لا يكون الا كلمتين
 فلم یفد تاویلہ شیئا قلنا ان الالب فی قوله قائم الالب مضاف الیہ المضاف الیہ خارج عن الکلام
 فی الحکم لان قید المضاف وقید الشئ خارج عن المقید فی الحکم غالبا وهنا كذلك فيكون كلاما
قوله ودخل فيه ايضا جواب سوال وهو ان التعريف لا يصدق على مثل جسق ممل ودينور
 مقلوب زيد فانه كلام مع ان المسند لیه فیہما اللفظ ممل ليس بكلمه اجاب بما ترے حاصله ان المسند
 فیہما فی حکم هذا اللفظ تقدیرہ هذا اللفظ ممل وهذا اللفظ مقلوب زيد ولو قيل هذا اللفظ ممل
 مرکب من ثلثه كلمات من هذا ولفظ ممل فقل ان المسند لیه لفظ هذا واللفظ لتعيين المشار الیه
 ولو قيل ان التوین من خواص الاسم فلم دخل على الجسق قیلا ما لانه لفظ حکما ولانه يجوز ان يكون
 هذا الخاصه من الخواص الاضافیه یعنی بالنسبۃ الی الفعل والحرف قائم **قوله** اعلم ان جواب
 سواله هو انکم قلتم فی الامثله المذكورۃ کذا وكذا یعنی اعمیۃ الكلمتين من الحقیقیۃ والحکمۃ فاما
 تقولون فی مثل ضربت زيدا قائما فان التاویل فیہ لا یصح وحاصل الجواب ان الکلام عند المصم ما تضمن
 الكلمتين بالاسناد یعنی يكون فیہ اسناد واحد فلو كان فیہ اسناد واحد فلا بأس هذا الجواب لا یجوز
 للاعتراض السابق لان فی السابق اسنادان احدهما بین المبتدأ والخبر وثانیہما فی الخبر قائم وانما قال
 ظاهر لان فیہ اشارۃ الی انه يجوز اعتبار قید فقط فی تعريف الکلام ای ما تضمنت کلمتين فقط لکن
 خلاف الظاهر ولو قيل لم قال الشارح اولا ان کلام المصم ظاهر وثانیان کلام صاحب المفضل صریح
 قیلا فی هذا التعبير تفنن محض یعنی تدقیق جاء به لتحسين الکلام فاما قال کلام صاحب المفضل
 صریح فی ان الکلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه لان المذکور فی کلامه ضمیر فصل فهو يدل على
 حصول المسند لیه فی المسند یعنی يدل على ان الکلام هو الكلمتين لا غیر اما المصم فلم یذكر **قوله** اعلم ان
 جواب سواله هو ان المصم قسم الکلام الی الجملة الاسمیۃ والفعلیۃ الاول مراد بقوله السیمین الثانی بقوله واسم

له لان النسبة فی تلك المركبات جملة ليس مقصود لذاتها فيجوز التعبير عنها بما يفيد الجمال وهو المفرد كذا قال الفاضل للاری **له** قوله
 فان قيل آه حاصله ان قائم الالب ایهم مرکب فكيف یصدق علیه فی حکم المفردة قلنا المراد قائم المضاف فقط والالب المضاف الیه لتعيين القيام من قبل
 وقید الشئ يكون راجعا عن الشئ کذا فی حواشی الفوائد **له** لان الکلام ما تضمنت الكلمتين یوئیل متضمن لهما لا حقیقۃ ولا حکما اما حقیقۃ فظاہر
 واما حکما فلان لا یصح التعبير عنه بالمفرد وحصل الجواب ان کلام المصم ظاهر فی ان نحو ضربت زيدا قائما مجموعہ کلام لانه لم یقید تعريف الکلام بقید شرح
له قوله انما قال ظاهر آه وجه الظهور انه لم یدکر فی تعريف الکلام قید الادا علی ان المراد فی الکلام انما هو تضمنت کلمتين فقط **له** وهو
 لفظ هو حیث قال الکلام هو المركب من کلمتين اسند احدہما الی الاخری وسمی الجملة کذا فی الجمال **له** وهو الجسق
 والیزیر **له** فیکون کلمۃ حکما واما تاویل فیہ دخل فی تعريف الکلام **له** خارج عن الحکم فلم یکن مرکبا من
 ثلاث کلمات **له** مع انه ليس باسم لانه قسم من الکلمۃ وهو ليس بکلمۃ كما مر آنفا **له** ففی المثال المذكور ليس للاسناد واحد
 فلا یدر **له** ای فی قوله ان کلام المصم ظاهر **له** ای اعتبار قید فقط فی تعريف الکلام **له** ای تعريف
 صاحب المفضل للکلام **له** یعنی بالوجه للشارح فی التعبير ولا یلفظ الظاهر وثانیاً بلفظ التصريح **له** مفتی عبد الرحیم

التقو والتاکید فی حکم هذا الخبر بتكرار الاسناد بل يحتاج الى صلح حکم هذا الخبر انما قد مر من الخبر
 اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر لتزليل غير المتروك بمنزلة المتروك فقد مر ليفيد التقو والتاکید
 بتكرير الاسناد **قوله** في ضمنه جواب سواله هو انه اذا كان ذلك اشارة الى الكلام والكلام لا يكون
 الا من الاسمين او اسم وفعل فحينئذ يلزم الاتحاد بين الطرفين المظروف فيصير المعنى ولا يتأتى الكلام
 الا في الكلام ولا يتأتى الاسمان الا في الاسمين ولا يتأتى اسم وفعل الا في اسم وفعل وهو باطل
 اجاب بقوله في ضمنه اه حاصله ان ههنا ظرفية الخاص للعام لان الكلام الذي هو العام يعنى باعتبار
 طبعية مفهومه لا يوجد الا في ضمن الخاص الذي هو اسمين واسم وفعل فلا اتحاد بين الطرفين
 والمظروف ويمكن ان جواب بوجه اخر وهو جعل في بمعنى من العلاقة بينهما ظاهرة لكن هذا
 ضعيف لانه على هذا يلزم تركيب الشئ عن نفسه وهو ايضا باطل **قوله** احدهما مسند الآخر
 مسند ليه اه جواب سواله هو ان مثل زيد وعمرو و غلام زيد وستة عشر اسمان مع انه ليس بكلام اجاب
 بقوله احدهما انما حاصله ان مجرد حصول الاسمين لا يكفي في حصول الكلام بل لابد من الاسناد
 وليس ههنا اسناد تأمل وانما قد تم تركيب الاسمين على تركيب الاسم والفعل لا يستحقاق الجزئين التقدي
 وانما قد تم الاسم على الفعل في تركيب اسم وفعل لا يستحقاق الاسم التقديم وفي بعض
 النسخ او فعل واسم بتقدم الفعل على الاسم فقد مر في الذكر ليوافق الواقع **قوله** ونحو يا زيد
 اه جواب سواله هو ان نحو يا زيد كلام مع انه مركب من اسم وحرف اجاب بقوله ونحو يا زيد حاصله
 ان طرفي الاسناد ههنا مقلدان هو الفعل والفاعل فيكون الكلام ادعوم مع فاعله والمند من متعلقا
 الكلام كالمفاعيل بعد لفاعل في هذا الجواب **قوله** على من قال انه مركب من اسم الفعل والاسمين احدهما
 ملفوظ والاخر منوع وفي هذا المقام بحث سيأتي في المندى تأمل **قوله** اي كلمة جواب سوالين احدهما
 ان كلمة ما لا تخلو ما ان تكون عبارة عن اللفظ او عن الشئ او عن الاسم والكل باطل اما الاول فلانه
 ينقض بالمركبات مثل زيد قائم فانه لفظ دال على معنى اه مع انه ليس باسم واما الثاني فلانه ينقض
 بنقش زيد ما خوذ مع ذات الجذر لانه شئ دال على معنى في نفسه مع انه ليس باسم لانه مركب من اللفظ و
 غيره والمركب منهما ليس بلفظ واما الثالث فلانه يلزم الدلالة لان معتر المعترف موقوفة على كل جزء
له يعنى ان هذا من قبيل تحقق للعام في ضمن الخاص لان قوله ذلك اشارة الى طبعية كلية فلا يلزم جرح الطرفين المظروف كما قال عبد
 الرحمن **له** حاصله ان الكلام ان كان خاصا يلزم المحال فيه وهو تركيب شئ من نفسه وان كان عاما فلا حاجة الى ارتكاب المجاز وهو محل
 في معنى من كذا في نحو اشئ **له** لا تقدم الفعل على الاسم في الجملة الفعلية طبعاً فقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع
له قوله بنقش زيد انما قول هذا من الواو سياتي كذا الاعتراض الثاني لما فصلناه في تعريف الكلام فتذكره **له** اي ضمير ذلك
 في قوله ولا يتأتى ذلك **له** وذا شائع واقع في كلامهم **له** وهي ان كل واحد منهما من الحروف الحارة **له**
 اي يوافق الذكر الواقع لتقدم الفعل على الفاعل **له** وهو مرجوع لان العدة هو الاحق بالتقديم ذكرنا **له** امسرة في حرف
 انما يكون اسم فعل لقبيل الاستتار كما ساء الافعال فيكون جزء الجملة كلاهما مذكورين لان احدهما يعنى المسند وهو حرف النداء ملفوظ والاخرى
 المسند المستتر في المندى على هذا ليس جزء في الكلام ايضا **له** لان الاسم مفرد لانه قسم من الكلمة وهي مفردة فكذا هذا مفتي ٤

من اجزاء التعريف منها الاسم فيلزم الدار والثاني ان للبطل والخبر اذا كانا معرفتين فلا بد من ضمير الفصل بينهما وهما معرفتان لان الموصول مع الصلة معرفة فينبغي ان يقول الاسم هو ما دل فاجاب بقوله اي كلمة وحاصل ان كلمة ما ليست عبارة عما ذكرته حتى ترد الاشكالات المذكورة بل عبارة من الكلمة فلا يرشئ ولما في كلمة ما بالكثرة فلا يرد الثاني لان ما موصوفة لا موصولة او تحوير السؤال هكذا ان تعريف الاسم بقوله ما دل باطل لعدم الاطراد لدخوله في الاربع لانها ايضا اشياء تدل على المعاني وليست باسم وهو الظاهر حاصل الجواب ان كلمة ما عبارة عن الكلمة والدال الاربع ليست بكلمة وانما فسر قوله بدلت ليطلق الصفة الموصوفة **قوله** كائن اه فيه مراد على بعض الشارحين حيث قالوا ان الجار والمجرور ظرف لغو متعلق بقوله لا وجه له ان صلة الدالة من الحروف الجارة حرف الباء او على لا كلمة في واخذ في بمعنى الباء مجاز واخذ المجاز في التعريف شنيع لان مبنى التعريف على الايضاح ومبنى المجاز على الخفاء وبينهما تنافي ولما قد مر كائن بالجر ففيه رد على بعض خرائج حيث قالوا ان الجار والمجرور ظرف مستقر باعتبار المتعلق اعني به كائنا بالنصب لا عن المعنى وجه الرد ان الحال قيد للعامل ذي الحال والاصل في التعريف العموم والتقييد يتنافى في العموم **قوله** في نفس ما دل المخ جواب سواله هو ان الضمير في نفس لا يخلو اما ان يرجع الى المعنى فحينئذ يلزم ظرفية الشيء لنفسه ايضا يلزم الظرفية في الاعراض لان الظرف لا يكون الا زمانا او مكانا والمعنى ليس بواحد منهما وايضا لا يكون المفصل على ظن المجمل لان الضمير في المجمل يرجع الى الكلمة وهما الى المعنى او يرجع الى الكلمة فيلزم ارجاع الضمير الى كرا الى المؤنث وايضا يلزم الظرفية في الاعراض او يرجع الى الاسم فيلزم الدار لان تقديره على هذا الاسم اسم دل على معنى في نفس الاسم فيتوقف عليه تعريف الاسم لتوقف الكل على الجزء ولو رجع الى ما يلزم التكرار لان كون المعنى في نفس الكلمة ليس لا كونها مدلول الكلمة ويعلم هذا من قوله ما دل ايضا اجاب عنه بقوله اي في نفس ما دل حاصله ان الضمير يرجع الى ما دل وليس فيه فساد لان مدلولية المعنى في الاول لا عم من ان تكون في نفسها او في غيرها وفي الثاني في نفسها **قوله** يعني الكلمة المخ جواب سواله هو ان ارجاع الضمير الى ما دل باطل لعدم المطابقة بين الراجع والمرجع في الافراد والتثنية لان الضمير مفرد وما دل مثني ايضا لا يصح ظرفية لان ما دل ليس من الزمان المكان والظرف لا يخلو عن حد هما اجاب بقوله يعني الكلمة وحاصل ان الضمير يرجع الى ما لكن ذكره للتنبية على ان ذكر الموصول

بدون **قوله** لا يستعمله لانها لا تليق بها والقرينة على تخصيص كلمة ما بالكلمة هي المقدم هو الكلمة لا اعتبار في الاقسام كما قال جلال حماد **قوله** ان صلة الدلالة آه وايضا اذا كان متعلقا به يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي وهو باطل قول لصفة ههنا غير مقترن بالموصوف ولا بد الفصل بينهما في نفسهم فحين جعل متعلقا به كان من متعلقاته المعنى فلما كانا متعلقين بفعل واحد فليس لاحد ان يحكم بالاجنبيه بينهما فالفصل بين الصفتين الصفة والموصوف جائز ليس باطل نعم لا كلام في انه ترك الاول الوجه الثاني لعدم جعل الشارح في نفس متعلقا به لما هو بهذا الازمة هذا الفا ضل فحكم بطلان بسبب اجنبية في نفسه حكم بطلان كلامه **قوله** واما الرابع فلان يلزم الفاصلة بين الراجع والمرجع **قوله** اما تعريف البتة فظاهر واما تعريف الخبر فان الموصول آه **قوله** لان المجمل هو دليل هذه الكلمة فيه ضمير في نفسها يرجع الى الكلمة **قوله** آه في قوله ما دل

الصلة لا يجوز كذا في الحاشية الزبدة والجواب عن الثاني ان كامة في ليست للظرفية بل للاعتبار كما
ستقف عليه **قول** فتذكر الضمير اه جواب سواله وانما فسر ما بكلمة فلا يصح تذكر الضمير بعد
المطابقة بين الراجع والمرجع في التذكير والتانيث وهي من شرط الراجع وحاصل الجواب ان كلمة ما
اعتبارين اعتبار اللفظ واعتبار المعنى فبالاعتبار الاول مذكور بالا اعتبار الثاني مؤنث فلا مخطوفا
قيل يلزم على الشارح اعتراض الاول انه يلزم في كلام الشارح تناقض لانه يعلم من تفسير ما بالنكرة
ان ما موصوفة ويعلم من تصحيحه بقوله بناء على لفظ الموصول ان ما موصولة وكون الشيء الواحد
موصوفا وموصولا باطلا لان الموصولة معرفة والموصوفة نكرة والثاني عدم اشتغال التعريف بالجنس
على تقدير كون كلمة ما موصولة لان الموصول مع الصلة شيء واحد اجيب عن الاول بان صوة
كلمة ما تحتل لها ولذا فسر الشارح اولاً بالنكرة وثانياً بالمعرفة حيث اطلق لفظ الموصول
وتفسير ما بالنكرة ولا مشعربان الاصل فيه للموصوفة لانه واقع موقع الخبر والاصل في الخبر
التذكير عن الثاني انه يجوز ان يكون الحد ناقصا وهو الحد بالفصل فقط كما جوزه بعض
المنطقين تأمل **قوله** قال المصم في الايضاح اه هذا التوجيه لبيان معنى كون المعنى في نفسه جواز كون
ضمير في نفسه راجعا الى المعنى بناء على صفة كلمة في عن معنى الظرفية الى معنى اعتبار مدخولها كذا
في العصمة **قوله** الضمير فيما دل على اه اي الضمير البارز في قوله في نفسه الا فيه ضمير اخر لا يرجع الى
المعنى بل الى الموصول هو الضمير المستتر في دل ولو قال الضمير في نفسه يرجع الى المعنى لكان اخضا حافظ من
المنافسة كذا في العصمة **قوله** ما دل على معنى اه جواب عن السوالين الاول ان الضمير اذا كان راجعا الى المعنى فيلزم
ظرفية الشيء لنفسه هو محال وايضا الظرف لا يخلو عن ما او مكا والمعنى ليست بواحدة منهما فاجاب عنه
بقوله اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه حاصل ان كلمة في ليست للظرفية بل للاعتبار لكون المعنى
معتبر في نفسه مستقلا بالمفهومية يعني بان اعتبار امر خارج عنه لحاظه واكتفى انه على هذا يلزم كون
المعنى الاول مدلوله وهو باطل وهذا يعلم من القاعدة وهي ان اذا نسب الى المعنى شيء بواسطة في لا بد ان
يكون ذلك الشيء دالا على المعنى والضمير في نفسه اذا رجع الى المعنى فيكون دالا على نفسه فيلزم المحال
المذكور ودفع هذا ايضا بقوله باعتباره في نفسه حاصل لدفع ان هذه القاعدة فيما اذا كانت كلمة
في بمعنى الظرفية وهما بمعنى الاعتبار فلا مخطوفا كذا في عبد الرحمن **قوله** الدال في نفسها
حكمها كذا اي الدال الملحوظة في حداتها لا باعتبار امر خارج عنها من كونها في وسط البلدة او قرية
له قوله عدم اشتغال اه قول هذا الاعتراض بناء على زعم الفارسي بان الجنس هو ما فقط وليس كذلك بل الجنس هو ما دل على معنى وقوله في
نفسه غير مقتصر اه فصلان انه على انه لا يختص بموصولة بل هو وارد على تقدير جعل موصوفة ايضا بالدليل الذي ذكره مع ادنى تغيير
له اقول لعل الشارح نقل ما في الايضاح من قول المصم في علم المنطرة لا يتوجه على الناقل شيء تصحيح النقل بل العهد على المصم ولكن الاعتراض من جانب
له اقول في حداته لاني ضمن غيره كما في مقابلة اي الحرف **له** في هذا يصح تذكر الضمير الراجع اليه **له** الموصولة
والموصوفة **له** بدل قوله الضمير في نفسه **له** اقول هذا في صيغة دليل المحال المذكور فلو قال وهو محال لان
الظرفية كان صحيحا ١٢ مفتي محمد عبد الرحمن عفي عنه

الی مسجد لجامع والحمد او دار الصلحاء والسوق **قوله** ولذا لك اى لجان كلمة في بمعنى لا اعتبار قيل
الحرف ما دل على معنى في غيره اى باعتبار غيره وهو متعلقه فيكون ككلمة في في قوله في غيره
بمعنى لا اعتبار لا للظرفية فلا يلزم ظرفية الغير للمعنى **الحرف في قوله** ومحموله الخ جواب سوال ناش
من كلف التشبيه الذى في قوله كقولك الدار في نفسها حكمها كذا تقريره انه لا يصح ان يكون قوله في
نفسه في تعريف الاسم من قبيل قولهم الدار في نفسها حكمها كذا لان في مقابلة قوله في
نفسه في غيره وفي مقابلة قوله في نفسها لا في نفسها فقياس قولك في نفسه على قوله في
الدار في نفسها الخ قياس مع الفارق وحاصل الدفع ان مقصود المعنى التشبيه بين المعنى والدار
باعتبار انفسهما امر خارج عن اعتبارهما تارة وعدم اعتبارهما امر خارج عن اعتبارهما تارة
لان المؤد في الموضوعين واحد تامل ولو قيل ان فيه قياس الغائب على الشاهد وهو
يفيد لظن وافادة الظن غير جائز لانهم يبحثون عن احوال اللفظ والظن من احوال المعنى قيل في
الجواب ان تشبيه المعقول بالمحسوس ان كان يفيد الظن لكنه غير ملتفت عند الادباء لان
مقصودهم تشبيه المعقول بالمحسوس **يعنى** كما ان المحسوس موجود قائم بذاته ويسمى جوهر وموجود
قائم بغيره ويسمى عرضا كذا لى ان كل واحد منهما موجودين المعقول موجود قائم بذاته وهو كونه مذكورا
قصدا ويسمى مستقلا وموجود قائم بغيره وهو كونه مذكورا كاتبعنا ويسمى غير مستقل وانما قلنا
كذا لك لان الموجود على قسمين خارجي وذهنى وكل واحد منهما على قسمين قائم بذاته وقائم بغيره
ومعنى الموجود الخارجى القائم بغيره انه محتاج في المكان الى غيره كالاعراض مثلا لوان فانها محتاجة
في المكان الى الملوّن وهو الجسم ومعنى الموجود الخارجى القائم بذاته انه لا يحتاج في المكان الى
شئ اخوكا لجسم ومعنى الموجود الذهنى القائم بذاته ان يكون الموجود مدركا قصد **يعنى** لا يكون
التمسك لحظة الغير كعنى الاسم والفعل ومعنى الموجود الذهنى القائم بغيره ان لا يكون
الموجود مدركا قصد ابل يكون الة لملحظة الغير كعنى الحرف فانه الة لملحظة الغير
وهو ظاهر **يعنى** الاسم مشابهة للموجود الخارجى القائم بذاته في انه كما لا يحتاج الى الغير في
المكان كذا لى **معنى** لا سمي لا يحتاج الى الغير فيكون مستقلا **ومعنى** الحرف مشابه للموجود الخارجى القائم
بغيره في انه كما يحتاج الى الغير كذا **معنى** الحرف محتاج الى الغير وهو المتعلق فيكون غير مستقل
وانما قلنا انه غير محتاج في المكان لئلا يرد ان الاجسام محتاج في الوجود للخارج الى الله تعالى وقوله الشارح فالايتلاف

قوله ومحموله آة قال عبد الرحمن في حاشيته لما كان كلام المعنى في الايضاح مجلا فصله الشارح بهنا بقوله ومحموله اى محمول ما ذكره المصريح
في الايضاح ما ذكره بعض المحققين وهو السيد الشريف في حاشيته الرضى ۱۲ **قوله** الظن من آة قول قال المحققون ان الظن اذعان بسيط انتهى
اى غير مركب من الجانبين والمرجح ان المعنى ان يكون متعلقا باللفظ والمعنى او غيرهما وما ريت في الكتب المتداولة انه من احوال اللفظ فقط
لعله من قبيل انباء الاغوال ۱۲ **قوله** اى بان يكون امرا كالتبعية ادراكا اخر ما يكون الة لملحظة غير ذلك ان يتوجه العقل الى الغير في
نفسه ۱۲ **قوله** فالايتلاف آة لما ذكر الشارح ان المدرك في الذهن قد يكون مدركا قصد ملحوظا في آة يصلح ان يحكم عليه به قد يكون مدركا تبعا
اللة لملحظة غير الة لملحظة شئ منها صوت في مفهوم الابداء الذى جمع فيه هذا الاعتبار ووضع بازا به باعتبار الاول لفظ الابداء الذى هو
اسم ما باعتبار الثاني فليس لفظ الابداء موضوعا بل ذكره في تقويم المعنى من كذا في العصمة ۱۲ **يعنى** في تعريف الحرف في الايضاح
۱۲ **معنى** التشبيه المذكور قياس الغائب على الشاهد وهو الدار ۱۲ **قوله** علم ورد الا اعتراض المذكور باعتبار الظن ۱۲

تفسیر ہا قبل یعنی ان الابتداء اذا لاحظہ العقل قصد وبالذات یعنی بغیر اضافۃ الی شئی اخر من مکان وغیرہ
 کان مستقلا بالمفہومیتہ وکان هذا المعنی اسمیا لان الابتداء بهذا المعنی معناه فی الفلاسیتہ آغاز کردن فهو
 مصداک والمصداک اسم معناه اسمی اذا لاحظہ العقل تبعاً وبالعرض یعنی بالاضافۃ الی السیر من البصر کان
 بهذا الاعتبار مدلول کلمۃ من غیر مستقلا بالمفہومیتہ **قولہ** ملحوظ فی ذاتہ الخ جواب سوالک ہوا ان الحرف
 ایضاً مدک قصد لان المدک قد قصد یداکہ اجاب بما تری حاصل ان المراد بالمدک قصد ان یرکب
 مستقلا لا یمتاج فی التعقل الی تعقل اخر بخلاف معنی الحرف فانہ یمتاج الی الغیر
 فی التعقل **قولہ** یصلیہ اہ جواب سوالک ندان کان المراد بادراک قصد ے ہوا الاستقلال
 بحیث لا یمتاج فی التعقل الی امر اخر فینبغ ان یرکب الاسماء المتضائفۃ من قبیل الحرف
 لانہا یمتاج فی التعقل الی امر اخر کالاب یمتاج فی التعقل الی تعقل الابن مثلاً اجاب
 بقولہ یصلی الخ **قولہ** التملک لاحظہ غیرہ دفع دخولہ ہوا ان التوابع مثل الصفۃ والحال مدک تبعاً
 للمتبعون فینبغ ان یرکب غیر مستقلا ولا یرکب کذلک فاجاب بما تری حاصل ان المراد بالمدک
 التبعی ان یرکب التملک لاحظہ الغیر والتوابع المدک کونہ لیس کذلک **قولہ** لزمہ تعقل
 متعلقہ اہ جواب سوالک ہوا ان الابتداء من جنس النسبۃ بین المبتدأ بہ الذی هو الفعل و بین المبتدأ
 عنہ الذی ہوا مکان فیتوقف تعقل علی تعقلہا بالضرورۃ فلا یرکب معنی مستقلا وحاصل
 الذی ان توقفہ لا یرکب علی المتعلق علی قسمین احدہما علی فعلیاً ومکان ما کتوقف
 الفعل علی فعلیاً و ثانیہما علی فعلی معین ومکان معین کتوقف من علی السیر والبصر فالاول
 یستلزم اجمالاً والثانی تفصیلاً فالتوقف علی طریق الاجمال لا یضر فی الاستقلال لان الضرر فی
 الاستقلال مالاً ہد من کثر کما فی التفصیل و فی الاجمالی لیس کذلک وتوقف الابتداء علی تعقل
 الاستقلال بطریق الاجمال ہوا لا یضر لان المتعلق الاجمالی غیر ملتفت بالذات فکنت الدلالۃ
 علیہ من غیر ذکر تامل **قولہ** وہو ہذا الاعتبار ما ی الابتداء باعتبار کونہ مستقلا بالمفہومیتہ
قولہ مدلول لفظ الابتداء فقط لا یقال ان هذا الحصر منوع لان الابتداء بهذا الاعتبار مدلول
 لفظ الاول ایضاً لاننا نقول ان الحصر بالقیاس الی کلمۃ من **قولہ** فلا حاجۃ فی الدلالۃ ای فی دلالۃ لفظ
 الابتداء علیہ ای علی الابتداء **قولہ** علی متعلقہ ای متعلق الابتداء **قولہ** حالۃ بین السیر و
 البصر حالۃ صفت قائمۃ وہو معنی قائم بالسیر بالقیاس الی البصر **قولہ** لتعرف حالہما والحال
 کون السیر مبتدأ بہ کون البصر مبتدأ عنہ کذا فی الصمتۃ والحاصل ان المعنی ان کان یرکب
 بخلاف ما لو کان ملتفتاً بالذات فانہ لا بد حیث من کثر متعلقہ بضم کلمۃ اخرى لتدل علیہ **قولہ** ہوا ای لا یتبادر باعتبار
 انہ ملحوظ قصد لزمہ تعقل متعلقہ تبعاً مدلول لفظ الابتداء ای لا حاجۃ فیہ فی دلالۃ لفظ الابتداء علی متعلقہ اجمالاً الی ضم کلمۃ اخرى لہ
 کذا قال عبد الرحمن **مقتی** عبد الرحیم **قولہ** فقط اسم فعل معنی انتہا ے اذا عرفت ان الابتداء الملحوظ بالذات معنی لفظ
 الابتداء فانہ عن جعلہ معنی من **قولہ** ای استفاد من لفظ فقط **مقتی** عبد الرحیم

تعقل و تصور بدین ذکر المتعلق فهو معنى مستقل بالمفهومية والا فلا **قوله** ولا ان يدل **قوله** لا
 يمكن ان يدل عليه **قوله** الحاصل جواب سوالين احدهما انه يفهم من قوله فالابتداء مثلا اه انرا اذا
 تعقل الابتداء بهذين الملاحظتين يكون مستقلا وغير مستقل فعلى هذا يلزم ان يكون الشئ
 الواحد مستقلا وغير مستقل و بينهما منافات والثاني انه لما كان لا ابتداء مستقلا فينبغي ان يكون
 كلمة من ايضا مستقلا بسبب الابتداء لان معناه الابتداء فاجاب بقوله والحاصل اه حاصله ان
 الاستقلال من جهة وعد من جهة اخرى لان لفظ الابتداء موضوع كلي وهو آغاز کردن مع قطع
 النظر من هذا المكان وهذا الفعل ولفظة من موضوعه لكل واحد من جزئيات المفهوم الكل وجزئيات
 المفهوم الكل آغاز کردن ازین فعل و ازین مكان فالاستقلال من جهة اول وعد من جهة الثانية
 فلا منافات او تحري السوال هكذا ان الاستقلال عدمه ضدین فلم اورد طبعها مثلا لا واحد
 اعنى لا ابتداء فد فعه بما ترى فان قيل ان بين الحاصل والمحصل منافات لان المحصول
 يدل على ان لا ابتداء امر واحد لكنه اذا لاحظ العقل قصدا كان مدلوله اسما واذا لاحظ
 العقل من حيث انه حالة بين السیر والبصر كان مدلوله حرفيا والحاصل يفيد ان
 الابتداء الكل مدلوله اسمي وجزئيات مدلوله حرفي ولا شك ان الجزئيات مغايرة للكل قلنا مدلول
 المحصول الحاصل واحد هو ان لفظ الابتداء موضوع للمعنى الكل هو الابتداء بدین ملاحظة ايضا
 فيكون المعنى واحد هو آغاز کردن لكنه وضع له لفظان هما الابتداء ومن لا بأس في تمام الفرق بين المحصول
 والحاصل ان الحاصل ما يفهم من الكلام بلا تكلف المحصول ما يحصل يفهم من الكلام بتكلف كذا
 في العصمة **قوله** ان لا بد في كل واحد منهما ان يكون ما حوذا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة اه فيه ضم
 هو ان كلا في كل انسان كاتب التلملاحظة افرادهم اعتبار النسبة بينه وبين غيره فلا بد من التخصيص
 كما سبق قلنا بان كلا التلملاحظة افرادهم وهذه الالية ليست بمعتبرة وانما كانت معتبرة لو كان الت
 ملاحظة غيرا لافراد واذا كان كذلك لا يفيد هذا الالية استقلال الكل حتى لا يكون مبتداء كذا
 في العصمة **قوله** واذا فتر هذا اه جواب سوال وهو ان صاحب المفصل ارجع الضمير في قوله في
 نفس الى المعنى والمم الى الكلمة وما هذا الا مخالفة عنه ايضا ان المعنى قريب فينبغي ان يرجع الية جاعلة بآتي
قوله لا ان يدل عليه بصيغة المجهول اى لا يمكن كون معنى الحرف مدلوله عليه بذكر الحرف عند السمع لا بذكر اللفظ
 الدال على المتعلق معه هذا بحسب العادة للفهم بطريق السهولة والافحوز فهم المعاني في نفسها من القران والاحوال كذا في العصمة
م ۱۲ وهى الابتداء المخصوصة لانها لا تستعمل الا في الجزئيات ويعلم الوضع بالاستعمال **م ۱۳**
قوله لا بد لئلا يلزم لعدم كون الجزئيات محكوما عليها وبها والحاصل ان النسبة لا بد ان يكون بين المحكوم عليه وبه فلا حجة
 ان يكون كل واحد منهما ملحوظا قصدا وبالذات ليعتبر النسبة بينهما ولما لم يكن الجزئيات ملحوظا قصدا وبالذات فلا يصلح ان
 يكون محكوما عليها وبها ليعتبر النسبة بينهما كذا قال عبد الرحمن **م ۱۴** حاصل قوله فالابتداء مثلا الخ **م ۱۵** مفهومة
ع ۱ وهو الابتداء المطلق **م ۱۶** رب اعفر لى وتب على انك انت التواب الرحيم آمين

ما كان
 من
 الجزئيات
 مدلوله
 حرفيا
 والحاصل
 يفيد
 ان
 الابتداء
 الكل
 مدلوله
 اسمي
 وجزئيات
 مدلوله
 حرفي
 ولا شك
 ان
 الجزئيات
 مغايرة
 للكل
 قلنا
 مدلول
 المحصول
 الحاصل
 واحد
 هو
 ان
 لفظ
 الابتداء
 موضوع
 للمعنى
 الكل
 هو
 الابتداء
 بدین
 ملاحظة
 ايضا
 فيكون
 المعنى
 واحد
 هو
 آغاز
 کردن
 لكنه
 وضع
 له
 لفظان
 هما
 الابتداء
 ومن
 لا
 بأس
 في
 تمام
 الفرق
 بين
 المحصول
 والحاصل
 ان
 الحاصل
 ما
 يفهم
 من
 الكلام
 بلا
 تكلف
 المحصول
 ما
 يحصل
 يفهم
 من
 الكلام
 بتكلف
 كذا
 في
 العصمة
قوله
 ان
 لا
 بد
 في
 كل
 واحد
 منهما
 ان
 يكون
 ما
 حوذا
 قصدا
 ليمكن
 ان
 يعتبر
 النسبة
 اه
 فيه
 ضم
 هو
 ان
 كلا
 في
 كل
 انسان
 كاتب
 التلملاحظة
 افرادهم
 اعتبار
 النسبة
 بينه
 وبين
 غيره
 فلا
 بد
 من
 التخصيص
 كما
 سبق
 قلنا
 بان
 كلا
 التلملاحظة
 افرادهم
 وهذه
 الالية
 ليست
 بمعتبرة
 وانما
 كانت
 معتبرة
 لو
 كان
 الت
 ملاحظة
 غيرا
 لافراد
 واذا
 كان
 كذلك
 لا
 يفيد
 هذا
 الالية
 استقلال
 الكل
 حتى
 لا
 يكون
 مبتداء
 كذا
 في
 العصمة
قوله
 واذا
 فتر
 هذا
 اه
 جواب
 سوال
 وهو
 ان
 صاحب
 المفصل
 ارجع
 الضمير
 في
 قوله
 في
 نفس
 الى
 المعنى
 والمم
 الى
 الكلمة
 وما
 هذا
 الا
 مخالفة
 عنه
 ايضا
 ان
 المعنى
 قريب
 فينبغي
 ان
 يرجع
 الية
 جاعلة
 بآتي

حاصل انہ لا محالہ ان ما لهما واحد وهو ان کون المعنی مستقلا بالمفہومیۃ یعنی مرجع کینونۃ المعنی
 فی نفسہ کینونۃ المعنی نفس الکلمۃ الی امر واحد لان المراد بکینونۃ المعنی فی نفسہ استقلالہ با
 لمفہومیۃ وبکینونۃ المعنی فی نفس الکلمۃ دلالتہا علیہ من غیر حاجۃ الی انضمام کلمۃ اخرى لہا استقلالہ
 بالمفہومیۃ **قوله** الی امر واحد وفي بحث ہوانہ بخیر ان یکون المعنی غیر مستقلا بالمفہومیۃ محتاجا
 فی تعقلہ الی تعقل متعلقہ لکن وضع اللفظ بازاء تلک المعنی مع متعلقہ جمیعاً فلا یحتاج اللفظ الدال علیہ
 الی انضمام متعلقہ معہ فیکون ہذا المعنی فی نفس الکلمۃ فان الکلمۃ لا تحتاج الی انضمام امر اخر
 فی الدلالتہ و لیس فی نفسہ عدم استقلالہ فی التعقل كالضارب مثلاً فان معناه ذات من لہ الضرب
 والنسبۃ ہی جزء من ہذا المفہوم ولا شک انہا محتاجۃ فی تعقلہا الی تعقل طریقہا والہذا ملاحظۃ حالہا
 فلم تکن معنی کائناً فی نفسہ لکن اللفظ الدال علیہا الموضوع بازائها وهو الضارب یدل علیہا
 من غیر حاجۃ الی انضمام کلمۃ اخرى معہا فی الدلالتہ علیہا فیکون مستقلا بالمفہومیۃ بهذا الاعتبار
 فلم یکن مرجع کینونۃ المعنی فی نفسہ کینونۃ فی نفس الکلمۃ الی امر واحد اجیب انا لانہم ان تلک
 النسبۃ محتاجۃ فی التعقل الی تعقل طریقہا نعم لو كانت تلک النسبۃ ماخوذة فی ذلک للمفہوم
 تفصیلاً محتاج فی التعقل الی تعقل طریقہا وہی ماخوذة اجمالاً فلا تحتاج فی تعقلہا الی تعقل
 طریقہا فان معنی الضارب معنی مستقلا بالمفہومیۃ کما ان لفظ الضارب مستقلا فی الدلالتہ علیہ کل جم
 استقلالہا الی امر واحد هو الاستقلال بالمفہومیۃ کذا فی العصمۃ **قوله** فی ہذا الکتاب الضمیر
 اہ جواب سواک ہوانہ لما کان مرجع کینونۃ المعنی فی نفس الکلمۃ ان کان الضمیر اجماعاً الی الکلمۃ و مرجع
 کینونۃ المعنی فی نفسہ ان کان الضمیر اجماعاً الی المعنی الی امر واحد ہوا الاستقلال بالمفہومیۃ فلم
 جزم المصّر فی الايضاح علی امر جاء الضمیر الی المعنی فی ہذا الکتاب عم من المعنی من ما الموصولة
 الذی ہو عبارة عن الکلمۃ وحاصل الجواب ان المصّر اعی ہنا مطابقة التعریف التصریحی وهو
 قوله ما دل علی معنی اہ بالتعریف الضمینی المستفاد من لیل الحصر فی ان الضمیر اجماعاً الی الکلمۃ فی
 وجہ الحصر بقریبۃ تانیث الضمیر فی فی نفسہا فہنا یضرب رجوع الی الکلمۃ باعتبار ما الموصولة
 بخلاف عبارة الفصل فانه لیس فیہ التعریف الضمینی لان صاحب الفصل لم یدکر لیل الحصر
 مقدماً علی التعریف حتی یراعی المطابقة فلعدم مسبقیۃ التعریف التضمنی جزم المصّر فی الايضاح
 شرح الفصل بوجہ الضمیر الی المعنی **قوله** وبما سبق اہ جواب سواک ہوان حد الاسم غیر جامع
 مخروج الاسماء اللافتمۃ الاضافة وحد الحرف غیر مانع لدخولہا فیہ لان **قوله** مرجع آہ مصدري یعنی الرجوع
 اذ کینونۃ المعنی فی نفسہ عبارة عن کونہ مستقلا فی التعقل ولا یحتاج الی تعقل امر اخر موع کینونۃ المعنی فی نفس الکلمۃ باعتبار ان الکلمۃ مستقلة فی الدلالتہ
 فیہ محتاج الی انضمام کلمۃ اخرى معہا فی الدلالتہ و ذکر کینونۃ الاولی بلا حظہ ازجاء ضمیر فی نفسہ الی المعنی والثانیۃ باعتبار ارجاعہ الی ما الموصولة
 الکتبۃ عن الکلمۃ کذا فی العصمۃ **قوله** بیان الخلل ان ذوالاسم مع ان تعریف الحروف یصدق علیہا نہ یحتاج فی الدلالتہ علی معنایہ ہو محتاج
 المال خلا الی ضم کلمۃ اخرى لہ ہو المال و کذا لفظ الفون حاصل الجواب ان معنایہ لیس صاحب المال بل صاحب شیء مطلقاً لا صاحب شیء خاص کالفرس
 مثلاً ہو مفہوم من فرد بلا ضم شیء الیہ کذلک معنی الفوق و ہو فوق شیء مطلقاً لا فوق زید او عمرو او غیرہ و کذا البواتی من الجهات الست
 کذا قال عبد الرحمن **قوله** ای فی قولہ لانہا ما تدل علی معنی فی نفسہا اولآہ **قوله** مفتی عبد الرحیم عفی عنہ

تعقل معانيها موقوف على تعقل الغير فان الفوقية مثلا لا يتصوّر ون الشخص اجاب بما ترون **قوله**
 لكن لما جرت اه جواب سواله هو انه لما كان معانيها مستقلة فلم تستعمل هذه الاسماء بدون الاضافة
 الى معين لما لزم استعمالها مضافة الى الغير يكون تعقل معانيها وقوف على ذكر المضاف اليه المعين
 فثبت انها غير مستقلة فخرجت عن حد الاسم ودخلت في حد الحرف وحاصل الجواب انه
 لما جرت عادة النحاة باستعمال هذه الاسماء في مفهوماتها مضافة لتعين المضاف اليه لا لفهم اصل
 معانيها الكلية التي هي مدلولات لهذه الاسماء وتعين المضاف اليه لا فائدة المخاطب لان المخاطب
 عالم بالمعاني الكلية وغير عالم بتعين المضاف اليه فلا تدخل في حد الحرف لان اصل معناه
 موقوف على الغير **قوله** ولما كان الخ جواب سواله هو ان المعنى المذكور في حد الاسم لا يخلو
 اما ان يراد به المعنى المطابق او التضمني او الاتراحي او اعم من الكل والكل باطلا اما الاول فلان المعنى
 المطابق عبادة عن جميع ما وضع اللفظ له فخرج عن حد الاسم الاسماء المشتقة كالضارب مثلا لان
 معناه الحدث والنسبة والحدث مستقل والنسبة غير مستقلة والمركب من المستقل وغير المستقل
 غير مستقل وايضا قوله ما دل على معنى في نفسه قد مشترك بين الاسم والفعل فالمراد بالمعنى المذكور
 في حد الفعل ايضا معنى مطابقا للحدث والنسبة والزمان وهي غير مستقلة لان تصور النسبة
 يتوقف على تصور الطرفين اى المنسوب والمنسوب اليه والمركب من المستقل وغيره غير مستقل
 فكما ان الحرف يخرج بقوله في نفسه كذلك يخرج الفعل ايضا بقوله في نفسه فاخرجه بقوله
 غير مقترن اه اخرج المخرج وهو باطل واما الثاني فلنخرج الاسماء البسيطة عن حد الاسم التي
 لا جزء لمعانيها كقتل وضرب مثلا واما الثالث فلان اخذ المعنى الاتراحي مبهوم في التعريفات
 واما الرابع فلان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص الخاص ليس بخال عن هذه الثلاثة فانه ان
 يتحقق في ضمن المعنى المطابق يرد الاشكال الاول وان يتحقق في ضمن الثاني يرد الثاني وان يتحقق في
 الثالث يرد الثالث وان يتحقق في الرابع يرد الرابع من غير فرق فاجاب عنه بقوله ولما كان الفعل اه
 حاصل ان المراد بالمعنى المذكور في التعريف اعم من المطابق والتضمني والاتراحي لانه مبهوم في
 التعريفات لما كان الفعل لا على المعنى المستقل باعتبار معناه التضمني لذي هو الحدث قد خلف في قوله
 ما دل على معنى في نفسه فاخرجه بقوله غير مقترن اه اما خروج الاسماء البسيطة ممنوع لان ههنا شيان
 ارادة العام وتحققه في الخاص العام محتاج الى الخاص في التحقق لا في الارادة والمراد ههنا الاداة
 فجاز ارادة المعنى العام دون ارادة المعنى الخاص وانما لم يرد الزمان بالمعنى التضمني للفعل مع ان
 الزمان مستقل بالمفهومية ايضا كالحدث لئلا يلزم اقتران الزمان بالزمان

بيان عدم ظهور المعنى من الاعراضات الثلاثة

اي ان المعنى لا يظهر من الاعراضات الثلاثة

قوله فدل ان الفعل يدل على الحدث نعمنا وبه المعنى تضمني معنى في نفسه
 مستقل بالمفهومية لا يخرج في الفهم عن لفظ الفعل الى امر آخر فاخرجه بقوله غير مقترن اه كذا في التاشكيري **قوله** فان راد العالم بان الخاص يمكن
 كراد الحيوان والناس والفرس البقر **قوله** ولا يوجد حيوان لا يدين تحقق الا في ضمن الانسان والفرس البقر وغيرهم **قوله** ارادة ان لا تحقق المعنى في الخاص **قوله**

في تعريف لفعل كاترى قوله في الفهم الجواب سوال هون مغنى المصدا وسائر المشتقات معترن باحد لازمة
 الثالثة ضرورة ان قوله لا يكون الا في زمان اجاب عنه بقوله في الفهم وحاصله ان المراد بالاقتران الاقتران
 في الفهم لا في نفس الامر وذلك الاقتران ليس في الفهم بل في التحقق فانه مقترن به في نفس الامر
 قوله عن لفظ الفعل اه جواب سوال هوان الضارب في قوله زيد ضارب الان او غدا او امس سم
 مع ان معناه مقترن باحد لازمة الثالثة في الفهم اجاب عنه بقوله عن لفظ الفعل وفيه الزمان ههنا
 ليس من لفظ الضارب بل من لفظ الان او غدا او امس فحينئذ لا يرد قوله مع احدا لازمة
 الثالثة اه فيلشارة الى ان الباء اذا وقعت صلة للاقتران يكون بمعنى مع لا للاستعانت والسببية وغيرها
 قوله فبالصفة الاولى اه فيلشارة الى بيان الفصل بعد لجنس هو كلمتها قوله المراد بعد م
 الاقتران جواب سوال هوان تعريف لاسم غير جامع لخروج اسماء الافعال عنه مثله ويدا فانها
 اسماء مع ان معانيها مقترنة باحد لازمة الثالثة وغيرها ايضا لا دخولا لافعال المنسلخة عن الزمان
 فيه فانها افعال مع ان معانيها المستعملة فيها بعد الانسلاخ غير مقترنة باحد لازمة الثالثة
 وتعريف لفعل ايضا لا يكون جامعاً ولا مانعاً لخروج الافعال المنسلخة عنه ودخول اسماء الافعال
 فيه اجاب بقوله والمراد بعد م الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول ثم فحينئذ
 يصير جامعاً ومانعاً فان قيل يتقضى هذا لجواب بشتر وضرب علمين غير منصرفين
 فانها اسمان مع ان معانيهما مقترنة باحد لازمة الثالثة باصل الوضع قلنا المراد بالاسم
 ماد له معنى في نفسه باعتبار الوضع الحالى وكان لهذا الاحتياط غير مقترن بالمعنى الحالى في شتر
 وضرب غير متحقق في المعنى الاصل المدلول بحسب الوضع الاول حتى يرد ان المعنى العلم في شتر
 وضرب غير مقترن اه نعم يرد الاعتراض اذا جعل الفعل علماً للمعنى الحالى الذى هو معتبر في الوضع
 الاول فحينئذ يصدق عليه انه دال على معنى في نفسه بحسب الوضع الحالى مقترن بذلك المعنى بحسب
 الاول باحد لازمة ويمكن ان يقال ان المعنى العلم لا يكون في الوضع الاول وحاصله الجواب ان المراد
 بالمعنى الذى هو المدلول في الحال فالاسم كلمة تدل على معنى في الحال غير مقترن باحد لازمة الثالثة فان
 قيل على هذا يخرج نمر وبش عن حد الفعل فانها لا انشاء المدح والذم فكيف يكون معانيهما مقترنة باحد
 فلا يكون تعريف الفعل نفعاً عن دخول غير م فلا يرد انه لا بد في التعريف من الجنس الفصل والجنس معلوم بالضرورة وهو لفظ الموصول
 لانه فسر بالكلية والكلمة جنس لانها القيد المشتركة بين الاقسام الثلاثة فلا بد من بيان الفصل والمفصل ههنا
 بحسب الوضع الاول الغير المسبوق بوضع فدخل بهذا الاعتبار اسماء الافعال في هذا ثم خرج الافعال المنسلخة عن الزمان منه فرفع السؤال ما دخل اسماء الافعال
 فيه فلان معانيها مقترنة باحد لازمة الثالثة بحسب الوضع الثاني لا بحسب الوضع الاول ما خرج الافعال المنسلخة عن الزمان منه فلان معانيها الحالية
 بحسب الوضع الاول مقترنة باحد لازمة والاقران ايضا منظور في نظر الواضع في ذلك الوضع الا انه جرد في الوضع الثاني عن الزمان كذا في بعض
 اى ذلك المعنى المدلول بحال من حيث هو كذلك ولا شك في صدق على الفعل لعدم المعنى المحدى ٢١٢ ههنا فان معانيهما
 الانشائية المدلوله لهما من حيث هي كذلك لا تقترن باحد لازمة الثالثة ١١٢ م اه كالمضرب الضاربة والمضروبة ١١٢ م
 لا باعتبار مته بل بكونه من حيث هو وعلى هو لا يكون آه ١١٢ م اه سائر اعرف الى لوالد في المؤمنين ١٢

الآزمئة الثلاثة قلنا عن أصل الاعتراض بان المراد الاسم كقوله تدل على معنى نوعه غير مقترون باحد
 الآزمئة الثلاثة ونوع نعمه بئس معنى فعله مقترب باحد الآزمئة الثلاثة **قوله** لان جميعها اما منقولة
 اه هذه العبادة من باب القلب تقديري لان جميعا منقولة اما عن المصادرا لاصلية فلا يرد ما
 قيل ان جميعا ليست بمنقولة عن المصادرا لاصلية بل بعضها منقول عنها وبعضها عن الظرف
 وبعضها عن الجواز **قوله** نحو ويداه فان مصغري ادا واذا بجذوف الزوائد معنا
 الرفقة **قوله** او غير صريح اه المراد بالنقل الصريح الذي كان المنقول بعد النقل مستعملا
 في البع المصكاي كما كان قبله مثله ويد فان وقع مفعولا مطلقا في قوله تعالى ائمه رويدا لقوله
 ائمه المراد بغير الصريح ان لا يكون مستعملا مصكاي الكثرة على وزنه كهيئات فانه على وزن قوقات
 هو مصكاي قوتى في اصطلاحهم واستعمالهم اصله قوقية قلبت الياء الفاء ثم نقل الى معنى بعد **قوله**
 نغوصه اه فانه في الاصل من اسماء الاصوات ثم نقل عن البع المصكاي وهو السكوت ثم نقل عنه
 الى معنى سكنت **قوله** امامك فانه نقل عن معنى الظرفية الى معنى قد **قوله** عليك فانه نقل من
 معنى الجواز المجزى الى معنى الزم **قوله** وخرج عنه المضارع اه جواب سواله وان تعريف الاسم
 غير مانع لصدقه على المضارع لان معناه مقترون بزمانين لا باحد الآزمئة الثلاثة اجاب بما ترى
 حاصلان المضاد يخرج عنه ايضا كما يخرج عنه الافعال المتسلخة لان فيه ثلثا من هب الاول
 انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال الثاني بالعكس والثالث الاشتراك في فعل الاولين لا شك
 في خروجه على الثالث ايضا يخرج لانه يدل على زمانين ولفظ الاحد في تعريف الاسم اعم
 من ان يكون في ضمن الاثنين او لا وانما تعرض الشارح الى المذهب الثالث لانه على التقدير
 الاولين لا يحتاج الى الجواب بخلاف الثالث **قوله** نعم اه جواب سوال وهو انه كما لا
 يقدر في الدلالة على معنى معين الدلالة على ما سواه فذلك لا يقدر في ادا دة ارادة ما سوا
 والامر ليس كذلك فاجاب بما ترى **قوله** واين الدلالة من الارادة ان

له قوله نوعه اه قول ان اراد ان نوعه باعتبار بعض الافراد مقترون بالختم لانه غير مفيد ان اراد ان باعتبار جميع الافراد كذلك فلم يثبت
 بعدل هو عليه كلام الال والواجب في الحقيقة جواب المدعى المخرج عليه ارادة النوع من حيث هو نوعه وليس يحق ولو لم تكن قلت
 وصحت بانه قوية لانت تحقيق هذا المقام بما ينبغي **له** قوله فلا يرد او نقول في فعل حرف التفسير اما في الحقيقة ليس بموجه الى منقولة
 حتى يرد ما ذكر بل هي محفوظة وهي مقسم الكل وتوجه في الاصل الى متعلقاتها وتب عن المصادر الاصلية او عن المصادر التي اخذت عن الظرف او عن
 توجه جعل كل واحد منها قسما والاقسام اثباتا قسما تبع هذه الثلاثة وبهذا الجواب الذي لقلب ان كان متعلقا بالمال لكن بينهما فرق **له** مثل رويدا فانهم استعملوا
 رويدا كقوله تعالى ائمه رويدا فان رويدا في الآية مصدري الامهال ثم نقل من معنى المصدا الى معنى امهال **له** او تقدم فان كلامها امر بمعنى
 الحال والاستقبال **له** حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال بخلاف الحال حتى اختلف العقلاء فيه **له** فدل على احد المعنيين في هذين الاثنين
 اذ لا يفرق في ازالة على احد المعنيين بل لا على ما سواه **له** حيث قال في تقديره اشرك بين الحال والاستقبال **له** وهو ظاهر لانه اذا قلنا ان المقارن ثم نقل
 الال على الحال لم يصرف الاستقبال الى بقرته ونحوها الحقيقة والحال **له** نعم اه لا بد من ان منشا خطأ البعض الاول قد برام **له** فارادة معنى
 الحال يمنع عن ارادة معنى الاستقبال في زمان واحد لان كل واحد منها مقصودا اصليا كذا قال عبد الرحمن **له** مفتي عبد الرحيم

جواب سوال ۱۰ هو ان ینبغ ان يكون الدلالة قیاسا على الارادة لا اشتراكها في كونها وصفين
 لشخص واحد وان كان وصفية الدلالة باعتبار بعض يغائر الارادة وهي فهم السامع المعنى
 من اللفظ فكما ان الشخص ذالاد من اللفظ الموضوع المعين ^{بعض الاحوال} المعنى الواحد لا يجوز ان يذهب سوا
 كن لك الدلالة اذا دل اللفظ على معنى معين لا يدل على ما سواه وحاصل الجواب ان الدلالة مأخوذة
 بالتعريف لذی تكون به صفة اللفظ وهو كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء اخر فلو
 اريد بالدلالة صفة التكلم صار حالها كمالا لارادة لمخرجت الالفاظ المشتركة من تعريف الاسم
 وهو باطل كلفظ العين فانه يدل على معنى معين وقد يدل على ما سواه ايضا فقياس الدلالة
 على الارادة قياس مع الفارق ^{لاستفهام} واین للاستفهام ^{بمعنى بعد} وهذا معلول العلة مقدمة وهي قوله
 اذ لا يقدر ^{بمعنى} این الدلالة من الارادة اذ لا يقدر ^{بمعنى} اه وحاصله ان بين الدلالة والارادة فرقا
 لان الدلالة ^{فهم المعنى} من اللفظ سواء كان مراد او لا بخلاف الارادة فان معناها كون المعنى
 مراد ومقصود من اللفظ فعلم ان الارادة اخص من ^{الدلالة} كماله فالتكلم ^{بمعنى} عمت له ارادة ^{بمعنى} وقت
 ارادة المعنى الواحد من اللفظ المعين ^{بمعنى} اللفظ المعين يدل على معنى اكثر منه فلو حمل الدلالة على الارادة
 لمخرجت الالفاظ المشتركة عن حد الاسم وهو باطل ^{بمعنى} این ان هذا القياس قياس مع الفارق
 لانه يكون حكم المقيس والمقيس عليه مختلف لان الدلالة صفة اللفظ على تقدير كون اللفظ بحيث
 يفهم منه معنى وصفية المعنى على تقدير كون المعنى بحيث يفهم من اللفظ او صفة السامع على تقدير
 فهم السامع المعنى من اللفظ والارادة صفة المتكلم **قوله** ولما فرغ اه جواب سوال ۱۰ هو ان قوله و
 من خواص اشتغال بما لا يعنيه لان المقصود بيان المرفوعات والمنصوبات والمجوزات فالاول
 ان يقتصر على تعريف الاسم لان البحث عن الشيء مسبق بتعريفه وايضا جواب سوال ۱۰ هو ان
 ذكر الخواص بعد التعريف قبل التقسيم لم يصح لان التقسيم من تامة التعريف فكان فصلا بين اجزاء
 التعريف با لاجنبى وهو لا يصح فكذلك اجاب بقوله ولما فرغ اه حاصله ان ذكر الخواص بعد
 التعريف بغير زيادة التعريف فيكون من تامة التعريف كالتقسيم فلم يكن فصلا با لاجنبى والمعنى
 انما هو الفصل با لاجنبى **قوله** منها اه جواب سوال ۱۰ هو ان صيغة الخواص صيغة جمع الكثرة والمذكور
 في الكتاب خمس خواص هي من قبيل جمع القلة فينبغ ان صيغة جمع القلة لا الكثرة اجاب بقوله منها
 اه حاصله ان ذكر صيغة جمع الكثرة **قوله** واین الاستفهام اه قال المصنف في بحث الظروف ومنها این الى
 المكان استفهاما وشرطا فهنا من قبل الاول الاستبعاد حاصل معناه بعدت الدلالة من الارادة وقوله اذ لا يقدر متعلق بقوله يدل
 على زمانين ^{۱۲} العلم بالصواب **قوله** كلفظ العين المشترك اذ اريد به احد معانيه فانه يدل على جميع معانيه ان المراد واحد
 معين منها كما قال العلوى ^{۱۲} اه ای يحصل بذكر الخواص باينة المعرفة بالاسم لا اصل المعرفة والا يلزم تحصيل الحاصل لمحصل
 اصل المعرفة بالتعريف على من هذا ان الخواص من تامة التعريف كما قال عبد الرحمن ^{۱۲} اه جمع الكثرة ما يطلق على ما فوق العشرة الى ما
 لانها لا جمع القلة ما يطلق على العشرة وما بينها ^{۱۲} اه في جواز الاشتراك ^{۱۲} اه في جواز الاشتراك ^{۱۲} اه من المعنى الواحد ^{۱۲} اه

لأنه
 لا يجوز
 أن يكون
 المقصود
 بالخواص
 الخمس
 ما لا يعنيه
 لان المقصود
 بيان المرفوعات
 والمنصوبات
 والمجوزات

لأنه
 لا يجوز
 أن يكون
 المقصود
 بالخواص
 الخمس
 ما لا يعنيه
 لان المقصود
 بيان المرفوعات
 والمنصوبات
 والمجوزات

الى الانسان او لا يكون محمولا عليه النطق بالنسبة وثالثها ان تعريف الخاصية اللغوية على تقدير بقاء لفظ ما في حددها على العموم من غير تقيد بالخارج غير مانع لصدقه على الجزاء الداخلة المختص بالشئ كما لناطق بالنسبة الى الانسان ولصدقه على الاشياء المركبة كعريض الاظفار بادى البشر مستقيم القامة ضاحك بالطبع حيث يختص جملتها بالانسان مع كون الخاصية قسما من الكلى الخادجة المفردة لا المركب كما يدل عليه ظواهر كتب علم الميزان اعني بعد توافق اصطلاح النحات والمنطقين ان هذا التعريف يجوز ان يكون تعريفيا بالاعم ويكون المقصود امتياز الخاصية عن الجنس والعرض العام ويمكن الجواب ايضا عن المادة الاولى المذكورة بقوله لصدقه على الجزء الداخلة بتخصيص كلمة ما بالخارج المحمول قيل فيلعل هذا عند دخول اللام وغيره من الخواص المذكورة المعنوية لا يخلو عن خدشة وهو عدم صحة الحمل تاملا وعن المادة الثانية المذكورة بقوله لصدقه على الاشياء المركبة باستلزام الخاصية المركبة الخاصة التي يبحث عنها في كتب الميزان وهي الخاصية المفردة ولا يبعد ان هذا التعريف غير جامع لصدق على الخاصية الاضافية كالما شئ بالنسبة الى الانسان قلنا عنه بعد تسليم طلاقه على الخاصية الاضافية بطريق الحقيقة لان المراد بالخاصية المعروفة ههنا هي الخاصية الحقيقية لا مطلق الخاصية الشاملة للحقيقة والاضافية وختمها ان ينتقض بالكتابة لانها خاصة حقيقة مع انما يوجد في الملك ايضا كقوله تعالى كما كانتين يعلمون ما يفعلون قلنا ان هذا مبني على من ذهب الحكماء حيث ليسوا قائلين بوجود الملك وسادسها ان بعض ما ذكره المفسر قد يوجد في غير الاسماء ايضا مثل ان يقال في تمثيل الفعل والحرف كضرب وكن فانها ما يقعان مضافا اليه للكاف بمعنى المتل مع انهما فعلا حرف فلا يكون من خواص الاسماء اجيب عنه بان من وطرب في المثالين المذكورين اسمان اللتين وقعتا في التواكيب فلا اشكال قوله اي لام التعريف اه جواب سوال وهو ان يقال لا نسلم ان دخول اللام من خواص الاسماء لانه ينتقض بنحو قوله تعالى ليحزني ويحزني فان اللام موجود فيهما مع انهما ليسا باسمين بلجا بقوله اي لام التعريف حاصل ان اللام في قوله دخول اللام بدل عن المضاف اليه كما هو في الكوفى اول العهد الخارجى كما هو في البصريين قوله ولو قال اه اعترض على المص كما ترى قوله لكنه اه جواب عنه او نقول في الجواب ان عدم تعرضه الى الميم يجوز ان الميم ليست للتعريف

لعل فيه اشارة الى الجواب المذكور انفا بقوله من قيل لسا محبة المشبهة آه ١٢ اي ويمكن الجواب عن المادة آه ١٢ الآية وان يتركب من لفظين اي اللام والياء لا كما لم كراما اي على الله كما تميز بها يعلمون باللفظون جميعا كذا في الجلالين ١٣ قوله لا تكرار عن الملك كذا خلاف اعتقاد اهل السنة بل هو بدعة والحداد وادنى المؤمنين يقع له آثار كلامه على مذمبهم فضلا عن اشارة العلامة للعارف بالحق فيقول المحسن غلط فاحش ١٤ فيصم وتوقعها سفاقا البدي المثالين المذكورين ١٥ وايضا لا بد من لام التعريف المحرقة اعترض عن اللام الموصولة في نحو المضاف المضرب فانها لا تدخل الاعلى فعل في صورتها اسم كذا في التثنية ١٦ وكثيرا ان يكون للعهد مذمبى اي فرد مبهم من جنس اللام فحينئذ تفسير اللام بلام التعريف يان اللام الذي هو مختص بالاسم في الواقع كذا قال الفاضل المسياكوتى ١٧ قوله اعترض اه حاصله ان لو قال حرف التعريف بدل قوله دخول اللام كان شاملا للميم مثل قوله على السلام ليس من ابراهيم في اسفري جواب جبرى عن الصيام ان ابراهيم في اسم لآه اشارة الى اللام المعهود وهو لام التعريف اللام في المثالين المذكورين ليس لام التعريف بل للابتداء في المثال الاول واللام

في المثالين المذكورين

الغير كالعوامل النحوية فانها علامات باعتبار اثر المؤثر وهو المتكلم فالمؤثر الطبعي اولى واقوى من
المؤثر الاكسابي ومخالفة الاثر من المؤثر ممنوع في المؤثر الاكسابي ون الطبع فان قيل ان النصب
اثر حروف النواصب هي ان ولن وكى واذن وهذا الحرف مختص بالفعل مع ان اثرها وهو
النصب غير مختص به بل يوجد في الاسم بمؤثر اخر مع انها مؤثرات اكسابية قلنا ان ذلك اذا
لم يكن للاثر مؤثرات شتية واما اذا كانت له مؤثرات شتى فلا وههنا كذلك اذ ليس للجزم مؤثر
سوى حروف الجر **قوله** المجزوء به اه اعلم ان الضمير المجزوء في قوله **يجمع** الى حروف وقوله لفظا او
بقدر قيد للضمير ولا يجوز ان يكون قيد للمجزوء الا لا يختص المجزوء في اللفظ والتقدير وقد
يكون المجزوء محليا كذا في حاشية ميرابو البقاء **قوله** فينبغي ان يدخل الاسم فيه ان لا شك ان
ادخال الهمزة وتضعيف العين في الفعل التعدية لا فضاء معنى الفعل الى الاسم فلم لا يجوز ادخال الحرف
الذي لا فضاء معنى الفعل الى الاسم ايضا على الفعل اجيب بان المفضى على نوعين نوع من حروف لمباني
ونوع من حروف لمعاني فالاول مختص بالفعل والثاني بالاسم كذا في العصمة **قوله** اما الاضافة
اللفظية اه جواب سوال مقدا وهو ان حرف الجر ليست في الاضافة اللفظية عند الجهم ولا لفظا ولا
تقديرا فالمدعى عام وهو اختصاص مطلق الجرب بالاسم الذي لا خاص يفيد اختصاصا بالجر الذي هو اثر حرف
الجر بالاسم فاجاب بقوله اما الاضافة وحاصلا لجواب ان الاضافة اللفظية فرع للاضافة المعنوية يعنى
ان الجر الذي ليس اثر حرف الجر ليس الا في الاضافة اللفظية وهي فرع المعنوية فينبغي ان لا يخالف
الاصل واما كانت فرعا لان في المعنوية فوائد كثيرة وهو التخصيص والتعريف والتخفيف واللفظية
التخفيف فقط والمضاف في الاضافة اللفظية مشابه بالمضاف الى الاضافة المعنوية في سقوط تنوينه وما يقوم
مقامه **قوله** بان يختص اه دفع توهم وهو انه لما قال الشارح فينبغي ان لا يخالف الاصل فكانه قيل كيف
يكون المخالفة فيتن المخالفة بقوله بان يختص اه **قوله** وسيجيئ في اخر الكتاب اه جواب سوال مقدا
وهو ان يقال ما التنوين وما وجه اختصاصه بالاسم فاجاب الشارح بالحواشي على اخر الكتاب هو بحث
التنوين بقوله وسيجيئ اه **قوله** هو بالرفع اه دفع توهم وهو ان المتبادر من قوله الاسناد انه عطف
على قوله التنوين هو مضاف اليه لئلا يخلو فيكون الاسناد ايضا مضافا اليه لئلا يخلو هذا باطل لان المدخل على ما
ذكره الشارح منتف في الاسناد فدفعه عاثر **قوله** المراد به اه جواب سوال وهو ان الضمير في قوله اليه
له اسنع مخالفة للاثر من المؤثر فيما اذا لم يكن آه م اه اي يمتنع مخالفة الاثر من المؤثر **قوله** اه اي فلا يمتنع مخالفة الاثر من المؤثر في صورة
النقل للنصب اثره في حروف النواصب فلذلك لا يمتنع فيه وجوده في ما سوا الفعل اعني الاسم الله علم **قوله** اه اقول بل الضمير راجع
الى الموصول الذي هو جاعل الجر **قوله** اه فرغ اه من الاعتذار لما يحتاج اليه على ما بينت الجهم من عدم تقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية واما على ما ذهب اليه
المهم من تقدير حرف الجر فيها على ما يظهر عبارة المتن وصرح به في شرحه في غير اكنة قل جمال المدعى **قوله** اه اصل الجواب ان قوله الاسناد بالرفع عطف على قوله
لا على قوله هو التنوين لان المتبادر من قوله الذكر في الاول كما في اللام والحق بالآخر كما في الجهم كلاهما منتفيا في الاسناد كذا في الاضافة والاشارة كذا في الاضافة على
معنى مقتضى الاعراب المذكور في الاول والحق في الآخر من احكام اللفظ كذا في الحواشي الفوائد **قوله** اه اي سواء كان ثروا حروف الجر او لا **قوله** اه كون
الاسناد مضافا الى قول باطل **قوله** اه لقوله للام المتبادر من الاسناد اه **قوله** اه كالحال والتميز والمندى المضاف والمفاد عيل اه مفتحة

راجع الی بالاسم فیکون المعنی ومن خواص الاسم کون الاسم مسند الیه کون الاسم مسند الیه من خواصہ حالاً محتاج الی البیان فالحکم علیہ بانہ من خواصہ کون لغواً لان الاصل فی الخبر ان یفید ما لا یفید المبتدأ وہما لیس کذلک و فی بعض الكتب السؤال هكذا ان قوله الاسناد الیه مبتدأ وقوله من خواصہ خبر المقتد والاسناد عرض والعرض القائم بالمحل لا یحتمل ان یقوم بمحل آخر فالاسناد القائم بالاسم لا یحتمل ان یقوم بغيره فخصوصیۃ کون الاسم مسند الیه مستفادۃ من تقييد الاسناد بقوله الیه فلا فائدة فی قوله من خواصہ فاجاب بقوله والمراد به اه تفصیلہ انه قد یكون للشيء اعتبارات مختلفة یكون الحكم علیہ بشئ مفید بالنظر الی بعض تلك ۶۶ الاعتبارات دون البعض كما یقال الانسان لکونی کاتب بالامکان العام فالحكم بالكتابة علی الانسان انما یصح باعتبار الطبيعة النوعية وهي طبيعة الانسان لا باعتبار الصفة المستفادۃ من وصفه بالکونی وکما یقال المشی الانسان عرض عام فالحكم علی المشی بالعرضیۃ انما یصح باعتبار طبيعة المشی لا باعتبار المشی المضاف الی الانسان فان المشی المضاف الیه خاصۃ له لا عرض ومثل هذا الاعتیاد شائع فی الكلام فکذا الحكم بالخصوصیۃ علی الاسناد الیه انما یصح باعتبار طبیعۃ وهو الاسناد الی شیء لا باعتبار الصفة المستفادۃ من لفظ الیه المختصۃ بالاسم وهو الاسناد الی الاسم فیفید الخبر ما لا یفید للمبتدأ فان قيل بعد تقييد الاسناد بقوله الیه لم یبق النوعیۃ بل صیاد صنف فکیف یحكم علیہ بالخصوصیۃ باعتبار الطبيعة النوعیۃ کذا بعد وصف الانسان بالکونی قلنا الاسم ذلک لان الصنفیۃ اخص من النوعیۃ مطلقاً والاخص یستلزم الاعمال محالۃ فكانت الصنفیۃ متضمنة للنوعیۃ لا محالۃ فاعرف قوله لان الفعل قد وضع اه لا یقال ان کونه موضوعاً لان یكون مسنداً ابداً فقط لا یستلزم عدل وقوعه مسنداً الیه بطریق المجاز لاننا نقول ان اللام فی قوله لان یكون اه للغرض لا للصلة تقدیره لان الغرض من وضع الفعل ان یكون مسنداً ابداً فقط فلو وضع مسنداً الیه لزم عدل ترتب ما هو الغرض من وضعه علیہ اللازم بط فالملزوم مثله کذا فی العصمة **قوله** ای کون الشیء اه جواب سوال وهو ان قوله الاضافة عطف علی قوله الاسناد فیکون لفظ الیه متعلقاً بهما فیکون المعنی کون الشیء مضافاً الیه فیرد علیہ انه لم یقلوا الاضافة الیه فاجاب بقوله ای کون الشیء اه حاصله ان قوله والاضافة عطف علی مجموع قوله والاسناد الیه لا علی قوله **له** قوله لان الاصل اه حاصله ان قوله الاسناد الیه مبتدأ وقوله من خواصہ خبره المقدم والاصل فی الخبر ان یفید ما لا یفید المبتدأ وهي خصوصیۃ کون الاسم مسند الیه فیکون قوله من خواصہ لغواً فافاد فیہ الله اعلم **له** افعل ما ذکر من التفضیل یكون الخبر مفید لما لا یفید المبتدأ وانفع الاعتراض **له** ان من النوعیۃ فکیف یحكم علی الانسان بالشیء بالطبیعة النوعیۃ للشیء **له** ای فاعرف هذا الاصل احفظ فانه ینفعک فی كثير من المواضع **له** هذا بنا علی ما تقر به ان اذا عطف علی شیء لحقه قید مشترک المعطوف للمعطوف علیہ فی ذلک القید محتملہ فینجزان تكون الاضافة مشترکة للاسناد فی الیه کذا قال بعض المتأخرین **عه** ای الاسناد بعد تقييده بالیس **عه** ای تقييد القول المذكور **مه** مفتی محمد عبد الرحیم **له** بدل قوله الاضافة فی قوله الاسناد الیه **له** ای تقدیر قوله والاضافة **مه** مفتی محمد عبد الرحیم عطف عنه

لان كل فرد من افراد مفرد المركب لان المركب ما يدل على جزء المعنى وجزء زيد مثلا في زيد قائم ٦
لا يدل على جزء المعنى اجاب عن الاول بقوله اى الاسم يعنى ان المراد بالمركب هو الاسم المركب لا غير وعن
الثاني بقوله الذى مركب حاصل ان اللام في قوله المركب سبى بمعنى الذى المركب بمعنى مركب حرفى هو لا يفيد
التعريف عن الثالث بقوله مع غيره حاصل ان المركب على قسمين مركب بمعنى مجموع المضمومين مركب بمعنى
المضموم الى شئ اخر فالاول يدلى على جزء المعنى وعلاقتان يقع صلة كلمة من كما قال حصا الفصل
في تعريف الكلام هو المركب من كلمتين الثاني لا يدل على جزء المعنى وعلاقتان يقع صلة كلمة مع
كزيد في قوله جاءني زيد مركب مع جاءني ومرادنا هنا الثاني **قوله** تركيبا يتحقق اه جواب الى
وهو ان هذا القاعدة صادرة منقوضة على غلام في مثل غلام زيد لانه اسم مركب مع غيره مع انه
ليس بعرب بل هو مبني كما لا يخفى وان كان المراد بالغير هو العامل فحينئذ لا يصير التعريف صادقا
على المبتدأ والخبر فانها معربان مع انها ليسا بمركبين مع العامل لان العامل فيهما معنوية
وتركيب المعنى مع اللفظ غير متصو واجاب عنهما بقوله تركيبا اه حاصل الجواب ان المراد من التركيب
تحقيق العامل وهو اعم من ان يكون لفظيا كما في جاءني زيد او معنويا كما في المبتدأ والخبر
بخلاف غلام يسكون اليم في غلام زيد لانه وان كان مركبا مع غيره وهو المضاف اليه لكنه ليس بعامل في اللفظ
واما زيد في غلام زيد فغير لان العامل فيه هو المضاف او المضاف اليه اي حرف جر ايضا فيرد على الفاعل
لهذا حيث قال في الجواب عن الاعتراض بغلام زيد ان المراد بالغير في قوله مركب مع غيره هو العامل و
غلام في غلام زيد لا يتركب مع عامل ووجه الرد عليه انه على هذا لا يصير التعريف صادقا على المبتدأ و
الخبر فانها معربان مع انها ليسا بمركبين مع العامل لان العامل فيهما معنوية وتركيب المعنى مع اللفظ غير متصو
قوله اى لم يناسبه جواب سواد هو ان هذا التعريف منقوض باثنين في اين زيد فانه اسم مركب
مع غيره تركيبا يتحقق مع عامل لان زيد مبتدأ واين خبره فيفسر به الاصل مع انه ليس بعرب
اجاب بقوله اى لم يناسبه اه حاصل ان المراد بعد المشابهة على المناسبة واين اين زيد وان لم يكن ٦
مشابها مبني الاصل لكنه مناسب بفتحة الاستفهام في كونه للاستفهام فصادا ما من قبيل ذكر العام واداء
الخاص بطريق السلب لان على المشابهة عام بالنسبة الى على المناسبة واما من قبيل ذكر
الخاص اذ اذ العام بطريق الايجاب لان المناسبة عام بالنسبة الى المشابهة لان المناسبة على
اربعة اقسام مجازية ومماثلة ومماثلة ومماثلة وعبارة عن اشتراك الشيئين في الجنس كزيد
وبقر اشتراك في الحيوانية والثاني عبارة عن اشتراك الشيئين في النوع كزيد وعمر واشتراك
في الانسانية والثالث عبارة عن اشتراك الشيئين في الوصف اللازم كالاسد والرجل

والمحقق ان العامل

اه اشارة الى ان المركب صفة وموصوفه الاسم اللام فيه بمعنى الذى فلا يراد به الاصل كذا قال جمال الدين **اه** قوله مركب مع غيره اى لانه
هو زيد لكن لا يتحقق معاملة بل يتحقق عامل للمضاف اليه والحرف المقدر للمضاف اليه معرب في التاكيد **اه** بخلاف تقدير
الشارح ان المراد يتحقق العامل مع الوجود هو اعم من ان يكون لفظا او معنى فيكون تعريف الشارح جامعاً وانما **اه** اذ المشابهة هي
الاشترار في الوصف الكيفي كاشتراك الرجل الشجاع مع الاسد في الشجاعة وهو مشتق بهما ١٢ مفتي عبد الرحيم

الشجاع اشتراكاً في الشجاعة والرابع عبارة عن اشتراك الشئین في الشكل والصورة ^{مع انه ليس كذلك} او تقدير السؤال بوجه آخر وهو ان المصّ ذكر في تعريف الاسم المبني المناسبة حيث قال المبني ما مناسب مبني الا وفي احد المتقابلين اذا ذكر القيد وجوداً في الآخر ذكر عدل فينبغي ان يذكر ههنا عدل المناسبة اجاب بقوله اي لم يناسب يعنى ان المراد بعد المشابهة عدل المناسبة **قوله** مناسبة مؤثرة اه جواب سواله هو ان غير المنصرف كاحد مثلاً مشابه بالماضي في وجود الفرعيتين مع انه معرب اجاب بقوله مناسبة مؤثرة في منع الاعراب هذه المناسبة ليست بمؤثرة في منع الاعراب لانه كما يشابه بالماضي كذلك يشابه بالمضارع ايضاً فمشابهته بالمضارع يقتضيه ان يصير معرباً ومشاهايته بالماضي يقتضيه ان يصير مبنياً فنظرنا الى ان الاصل في الاسماء الاعراب فجعلناه معرباً واوخر بالسؤال بوجه آخر وهو ان كل فرد من افراد المعرب مشابه بمبني الاصل من حيث اشتراكهما في الجس وهو الكلمة اجاب بقوله مناسبة اه هذه المناسبة ليست بمؤثرة في منع الاعراب لانه لو جعل مؤثراً لكان الاسماء كلها من قبيل المبنيات فيبطل تقسيم الاسم الى المعرب والمبني **قوله** فالإضافة بيانية اه جواب سواله وهو ان البنية مضاف والاصل مضاف اليه وبين المضاف والمضاف اليه لا بد من المغايرة وههنا لم يوجد اجاب بقوله فالإضافة بيانية **قوله** والامر بغير اللام اه فان قيل ان التقيد بغير اللام غير صحيح لان الامر عند الحاجة عبادة عما يكون بغير اللام واما اذا كان مع اللام فهو مضارع مجزوء عند هم قلنا هذا التقيد لرعاية المبتدئ الذي فرغ من علم الشرع في الخوفان عند الخوفين الامر على نوعين امر باللام وامر بغير اللام فلو قيل الامر مطلقاً لانتقل ههنا الى ان الامر باللام ايضاً مبنية فلذا قيد بغير اللام **قوله** اعلم ان صاحب الكشاف اه واعلم ان كلمة اعلم على ثلاثة اقسام احد ها للجواب عن السؤال اذا كان ما بعد ها جواباً وثانيها للسؤال اذا كان ما بعد ها سوالاً وثالثها للتحقيق اذا كان ما بعد ها تحقيقاً وههنا من قبيل الاول تقدير السؤال ان صاحب المفصل لم يذكر التركيب في تعريف المعرب حيث قال المعرب ما لم يشبه مبنية الاصل فلم يخالف المصّ عنه اجاب بقوله اعلم انم حاصله ان صاحب المفصل انما لم يذكر التركيب في تعريفه ليتناول تعريف الاسماء المعددة فانها معربة عند المصّ انما ذكره لاخراجها فانها مبنية عند **قوله** وليس النزاع اه جواب سواله وهو انه كيف يجعل صاحب المفصل الاسماء المعددة معربة مع ان المعرب صيغة اسم المفعول من الاعراب بمعنى ما يعطى الاعراب لذلك الاسماء المعددة ليست من هذا القبيل **قوله** اجاب بقوله وليس **قوله** حاصل ان المغايرة ضرورية بين المضاف والمضاف اليه لئلا يمتثل فيما اذا كانت الاضافة بمعنى اللام او بمعنى في وههنا بمعنى من بيانية فالمغايرة ههنا ليست بضرورية بل لا بد من الاضافة البيانية من عموم ومفهوم من جهة وجود ههنا الوجود ههنا في المبنى الاصل وجوده بدون الاصل في الاسماء البيانية وجوده بدون المبنى في الاسماء المعربة فان الاصل في الاسماء والاعراب الله اعلم كذا في الحواشي **قوله** قلنا اه اقول هذا مبني على تسليم ان الامر عند الحاجة ما يكون بغير اللام وليس بشئ لان اللام في عرفهم يستعمل في المقرون باللام ليصنع المخصوصة صرح العلامة التفتازاني وقال سيد قدس سره في الترحمة الشريفة امر در اصطلاح كحيان اطلاق كرده می شود بر امر غایب معلوم بود خواه مجهول بر امر حاضر خواه معلوم خواه مجهول كما صرح به جمال الدين قدس سره فالامر عند هم يطلق على الامر باللام وعلى ما هو بغيره وبالحقيقة التقيد بغير اللام يفيد الاحتراز عن الآخر فقط **قوله** كشافه الامر المنقوش على الجدار بالهيكل المخصوص في الصورة **قوله** سواء كان مركباً مع غيره او لا وسواء تحقق معه عامل بعد التركيب او لا

النزاع اه حاصل ان صاحب الفصل لم يجعل الاسماء للعددة معز لغوية بل جعلها معز اصطلاحية
 لاننا اعتبر مجرد الصلاحية لا استحقاق الاعراب بعد التركيب **قوله** واعتبر المص مع الصلاحية حمول
 الاستحقاق بالفعل اه وذلك لم يوجد في ذلك الاسماء فان قيل ان استحقاق الاعراب بالفعل لا يكون
 الا بعد لصلاحية فكان ذكرها مستغن عنه قلنا انما ذكرها لتقابل المعرب بالمبنى لانه قال في المبنى ما لا
 يكون فيه صلاحية كالمبنى الاصل ولا استحقاق بالفعل كالاسماء للعددة فلذا ذكرها ههنا
قوله ولا فائدة لم يعتد بها اه جواب سواله وان العارف باحكامها وان كان مستغنيا من علم
 النحوي في حق تلك الاحكام لكنه غير مستغن في حق الكليات بل في حق تلك الكليات محتاج الى تدوينه
 فكيف لا يكون في حق فائدة اجاب بقوله ولا فائدة معتد بها واما العلم بالكليات
 فليس بمعتد به لان المقص من الكليات هو العلم بالجزئيات وهو حاصل له **قال** وحكمه
 اه فان قيل ان اضافة الحكم الى غير المعرب غير جائز لان حكم الشيء ما يكون اثر مرتب عليه ناشيا
 عنه وهذا الحكم مرتب على العامل لانه ناش عن قلنا ان ذلك الاضافة مجاز باعتبار ادنى
 مناسبة وهو ان هذا الحكم وان كان ناشيا عن العامل لكنه ثابت في المعرب ومرتب عليه **قوله**
 اى من جملة احكام المعرب اه جواب سواله وان هذا الحكم لا يصدق على زيد مثلا اذ ادك
 مع العامل ابتداء فانه معرب مع انه لم يوجد فيه الاختلاف لاني عامله ولا في اخره
 بل في حد وفي الاعراب عن السكون اجاب بقوله اى من جملة اه وتحقيق جوابه **سبحه**
 فيما بعد بقوله هذا حكم من احكام المعرب والاختلاف اه **قوله** واثاره البرية عليه اه جواب
 سواله وان الحكم على اقسام الاول هو الاثر المرتب على الشيء والثاني هو خطاب الله تعالى المتعلق
 بافعال المكلفين من حيث الاقتضاء والتخير والثالث هو الوقوع وعدمه ويعبر عنه بالفارسية
 بهست ونهست والرابع هو المحكوم به الخامس هو مجموع القضية والسادس هو اسناد الشيء الى
 الشيء على طريق الايجاب والسلب كما في قوله زيد قائم وزيد ليس بقائم فاي منها مراد ههنا اجاب
 بما تر **قوله** من حيث هو معرب اه جواب سواله وان لفظ الحكم عام يتناول المرفوعات المنصوبات
 والمجرورات وقوله ان يختلف اخره خاص حمل الخاص على العام غير جائز اجاب بقوله من حيث هو اه
 يعنى ان المراد بهذا الحكم هو حكم المعرب فصاد ذلك ايضا خلاصا **قوله** اى الحروف التى هو الخلل المعرب **قوله**
 سواله وان اخر قوله جائق مسلمون مردت بسلين هو النون ولا يختلف هو باختلاف العوامل
 اجاب بقوله اى الحروف التى يعنى ان المراد بالخو المعرب هو الحروف الاخر لا كلمة هو اخره والنون في هذه
 الامثلة كلمة لا عوض عن التنوين **قوله** ذاتا اه جواب سواله وان هذا الحكم لا يجري على زيد
 في قوله جاءني زيد ورايت زيد ومردت بزيد فان اخره هو **له** اشارة الى ان الاستغراق غير مقصود عدم صحته
 لانه احكام آخر فلاضافة للجنس الغير المعين فهو في قوة البعضية **له** يعنى ان المراد من الحكم ههنا المفعول الاول هو الاثر المرتب
 على الشيء **له** وذلك هو فمذموم الاسماء فلذلك جعلها معربة **له** اى كونه الكلمة معربة اصطلاحا **له** لا على المعرب **له** اى
 اختلاف آخر المعرب لا مولانا مفتي محمد عبد الرحمن ع

الذی لم یعمد لا یختلف باختلاف العوامل الجاب بقوله ذاتا وصفة واختلاف اخر زيد باعتبار
 الصفة **قول** بحرف اخر حقيقة او حکما جواب سوال وهو ان الحرف الاخر فی نحو مسلمین الواقع فی
 قوله رايت مسلمین مردت بمسلمین هو الیاء انه لا یختلف باختلاف العوامل الجاب بقوله حقيقة او
 حکما **قول** بصفة اخرى حقيقة او حکما اه جواب سوال وهو ان الاخر فی احب مثلا هو الذی لم یعمد
 صفة لا یختلف باختلاف العوامل بل فی حالة النصب الجراجا بما تدری **قول** باختلاف العوامل اه فان قيل
 ان العوامل جمع عام وهو فاعل صفتی و الفاعل الصفتی من المنکر لا یجمع علی وزن فواعل قلنا ان العامل
 لیس بصفة ههنا بل صار علما لما یقوم به المعنی المقتضی للاعراب **قول** الذی خلته علیه جواب سوال وهو
 حکم العرب غیر صادق علی قوله متوا متما متی اذا سئل بها عن زید وعمر و بکر الواقع فی هذا التركيب
 جاء فی زید ورايت عمر ومی ت بکرو فان اخر هذه الثلاثة یختلف باختلاف العوامل مع انها
 لیس بمعرب اجاب بقوله الذی خلته علیه اه حاصله ان المعرب هو الاختلاف الذی حصل
 باعتبار العوامل المختلفة الذی خلته علیه بالذات وهذه العوامل انما دخلت علی الاسماء المعد
 المستفهمه عنها لا علی هذه الثلاثة او تقدیر السؤال بوجه اخر وهو ان حکم العرب لا یجری
 علی زید الواقع فی قولهم جاء فی زید وزید قائم فان العوامل فی هذین التركيبین مختلف
 لانه في الاول لفظی وفي الاخر معنوی مع انه لا یختلف اخر زید اجاب بقوله الذی خلته
 علیه والعامل فی التركيب الاول داخل علی المعرب لا فی الثاني لان دخول المعنی علی اللفظ باطل
قول فی العمل اه هذا ایض جواب سوال الظاهر ذکره الشارح فلا یحتاج الی بیان **قول** نصب
 علی التميز او علی المصدکية اه جواب سوال وهو ان نصب قوله لفظا او تقدر لا یخلو اما ان یکون
 علی التميز او علی المصدکية فان کان الاول فهو جائز لکن التميز عن نسبة الجملة لا یکون الا فاعلا
 او مفعولا وههنا من اتی قبیل وان کان الثاني فهو غیر جائز لانه علی ذلك التقدير یصاد قوله
 لفظا او تقدر ام مفعولا مطلقا او المفعول المطلق عبارة عما یکون الفعل المذکور
 له الراجح ان احد من التثنية والجمع المذكور الی فی حاتی النصب الجرم **قوله** حاصل التبدل الذاتی اعم من ان یکون حقيقة او حکما
 فههنا وان لم یوجد التبدل حقيقة لکنه وجد حکما لان الیاء بعد دخول الناصب علامته النصب کما انها بعد دخول الجار علامته الجر حقيقة **قوله** حاصله ان
 الاختلاف الصفتی اعم من ان یکون حقيقة او حکما فههنا وان لم یوجد الاختلاف حقيقة لکنه وجد حکما لان الفتحة بعد دخول الجار علامته
 الجر حکما کما انها بعد دخول الناصب علامته النصب حقيقة **قوله** مفتی عبد الرحیم **قوله** فقال رجل مستفها منوفی الاول ومنافی الثاني
 ومنی فی الثالث بناء علی ما فی الرضی انه اذا استفهمت بمن عن مذکور عاقل وقفت علی من جازک حکایت اعرابک لک لک کور حکایا
 علامات تثنیة و جمعة تانیة فی لفظه من **قوله** قولنا خارج بقوله فی العمل یترجم من الیاء لکنه ان لا یکون التبدل بل الخبر ایضا
 معربا اصلا وهو شاهد البطلان اما فهم ان دخول العامل علی المعرب عبارة من کونه معتبرا مع مؤثراته فیه **قوله** تقدر
 یختلف ای اختلاف لفظا او تقدیر فحذف المضاد اقیم المضاف الیه مقارنه اعطى له اعراب المضاف انما لم یحذف بجمل المضاف
 لانه علی هذا احتیاج الی خلاف الاصلین احدهما حذف الموصوف الآخر جعل اللفظ بمعنی الملقوظ لصحة العمل **قوله** مفتی عبد الرحیم

الفاضل الهندی حيث قال ان قول المصنف ليدل على المعاني المستورة خارجة عن التعريف والجار والمجرور
 فيه متعلق بامر خارج مقلد وهو وضع الاعراب وعلم ذلك من قول المصنف الذي ذكره في شرح هذا
 الكتاب المسمى بالامالي حيث قال ليس هذا من تمام الحد وحاصل الرد ان قوله ليدل الخ من اجزاء
 التعريف والجار والمجرور فيه متعلق بامر داخل وهو قوله اختلف وما ذكره المصنف في شرح الامالي
 انه ليس من تمام الحد فعناه انه ليس له دخل في كونه جامعا وما نفاذ كونه لزيادة التوضيح لا انه
 خارج عن الحد واللام فيه متعلق بامر خارج عن الحد وهو وضع الاعراب كما زعمت فانه بعيد
 عن الفهم غاية البعد اذ لا نظر الى وضعه لا قصد اولا طبعا قوله على صيغة اسم الفاعل اه فيه
 رد على الفاضل الهندی حيث قال بصيغة اسم المفعول لدفع الاعتراضين الاول ان صلة المفعول
 انما يقع كلمة لا كلمة على والثاني انه بمعنى الاخذ متعدد بنفسه فلا حاجة حينئذ الى تقديم
 بكلمة على فقال الفاضل الهندی انه على صيغة اسم المفعول فهو حينئذ لازمی لانه بمعنى
 الماخوذ وهو لازمی وايضا يقع صلة كلمة على فقال الشارح ردا عليه انه بصيغة اسم الفاعل
 لان الاصل في الفعل او شبهه الاسناد الى الفاعل لا الى المفعول واذا كان على صيغة اسم المفعول
 ففيه اسناد الفعل الى المفعول وهو خلاف الاصل لكن بقي الاعتراضان الواردان ههنا فاجاب عنهما
 بقوله على تضمين مثل معنى الورد او الاستيلاء التضمنين عبارة عما يند صكر الفعل او شبهه
 ويراد به المعنى الحقيقي وبلاحظ مع معنى الفعل الاخر او شبهه بقرينة المتعلقات ويكون
 هذا الفعل المذكور او شبهه مناسباً لذلك في المعنى ويكون احدهما اصلا والآخر يقع في
 التركيب حالا او تمیذا عنه وهما من هذا القبيل كما لا يخفى على الفطن قوله فوضع اصل الاعراب
 ام جواب سواله وان ما يقع به الاختلاف يدل على المعاني المستورة وان لم يكن في الاخره
 اختلاف لان الرفع في زيد المركب مع جاع في ابتدء يدل على الفاعلية مع انه لا اختلاف فيه لعدم
 سبق الاعراب والاختلاف يقتضيه سبق الاعراب فحينئذ كيف يصح قوله ليدل الاختلاف على
 المعاني المستورة لخروج هذا المثال عن تعريف الاعراب اذا كان الضمير في ليدل راجعا الى الاختلاف
 اجاب بقوله فوضع اصل الاعراب اه حاصله ان للاعراب وضعين احدهما وضع نفس الاعراب
 للدلالة على نفس تلك المعاني والثاني وضعه بحيث يختلف به اخر المعرب ليجل اختلاف تلك المعاني
 واصلنا في المتن هو الثاني وهو ما به الاختلاف وهو موجود في المثال المذكور قوله اي انواع الاعراب
 الاسم الخ جواب سواله وان حصر انواع الاعراب في هذه الثلاثة لا يصح لان الجزم يضم نوع من

الاعراب اجاب ح
 ان جملته ان لا اصل لتضمنه معنى الورد واما الاستيلاء
 كما لا يخفى من قول المصنف ليدل الخ من اجزاء التعريف والجار والمجرور
 فيه متعلق بامر خارج مقلد وهو وضع الاعراب وعلم ذلك من قول المصنف الذي ذكره في شرح هذا
 الكتاب المسمى بالامالي حيث قال ليس هذا من تمام الحد وحاصل الرد ان قوله ليدل الخ من اجزاء
 التعريف والجار والمجرور فيه متعلق بامر داخل وهو قوله اختلف وما ذكره المصنف في شرح الامالي
 انه ليس من تمام الحد فعناه انه ليس له دخل في كونه جامعا وما نفاذ كونه لزيادة التوضيح لا انه
 خارج عن الحد واللام فيه متعلق بامر خارج عن الحد وهو وضع الاعراب كما زعمت فانه بعيد
 عن الفهم غاية البعد اذ لا نظر الى وضعه لا قصد اولا طبعا قوله على صيغة اسم الفاعل اه فيه
 رد على الفاضل الهندی حيث قال بصيغة اسم المفعول لدفع الاعتراضين الاول ان صلة المفعول
 انما يقع كلمة لا كلمة على والثاني انه بمعنى الاخذ متعدد بنفسه فلا حاجة حينئذ الى تقديم
 بكلمة على فقال الفاضل الهندی انه على صيغة اسم المفعول فهو حينئذ لازمی لانه بمعنى
 الماخوذ وهو لازمی وايضا يقع صلة كلمة على فقال الشارح ردا عليه انه بصيغة اسم الفاعل
 لان الاصل في الفعل او شبهه الاسناد الى الفاعل لا الى المفعول واذا كان على صيغة اسم المفعول
 ففيه اسناد الفعل الى المفعول وهو خلاف الاصل لكن بقي الاعتراضان الواردان ههنا فاجاب عنهما
 بقوله على تضمين مثل معنى الورد او الاستيلاء التضمنين عبارة عما يند صكر الفعل او شبهه
 ويراد به المعنى الحقيقي وبلاحظ مع معنى الفعل الاخر او شبهه بقرينة المتعلقات ويكون
 هذا الفعل المذكور او شبهه مناسباً لذلك في المعنى ويكون احدهما اصلا والآخر يقع في
 التركيب حالا او تمیذا عنه وهما من هذا القبيل كما لا يخفى على الفطن قوله فوضع اصل الاعراب
 ام جواب سواله وان ما يقع به الاختلاف يدل على المعاني المستورة وان لم يكن في الاخره
 اختلاف لان الرفع في زيد المركب مع جاع في ابتدء يدل على الفاعلية مع انه لا اختلاف فيه لعدم
 سبق الاعراب والاختلاف يقتضيه سبق الاعراب فحينئذ كيف يصح قوله ليدل الاختلاف على
 المعاني المستورة لخروج هذا المثال عن تعريف الاعراب اذا كان الضمير في ليدل راجعا الى الاختلاف
 اجاب بقوله فوضع اصل الاعراب اه حاصله ان للاعراب وضعين احدهما وضع نفس الاعراب
 للدلالة على نفس تلك المعاني والثاني وضعه بحيث يختلف به اخر المعرب ليجل اختلاف تلك المعاني
 واصلنا في المتن هو الثاني وهو ما به الاختلاف وهو موجود في المثال المذكور قوله اي انواع الاعراب
 الاسم الخ جواب سواله وان حصر انواع الاعراب في هذه الثلاثة لا يصح لان الجزم يضم نوع من

في جواب السؤال

بقوله اي نواع اعراب الاسم بقرينة البحث عنه **قوله** ثلثة اه جواب سؤال وهو ان قوله انواعه مبتدأ وكل واحد من الرفع والنصب والجر خبر وحمل هذا الخبر على المبتدأ غير جائز لانه من قبيل حمل المفرد على الجمع ايضاً ينبغي للمصنف ان يذكر ادوات الحصر لان انواع الاعراب ليس هذه الثلثة فلجواب عنها بقوله ثلثة فحينئذ صا الخبر هو مجموع الثلثة لا كل واحد منها وايضاً صار العطف مقدر على الربط وذلك مفيد للحصر والاختصاص لان حق هذا الربط التقديم لان الرفع في قوله رفع ونصبه علامة الحكم وتأخير ما حقه التقديم يفيد الحصر **قوله** علامة كون اه جواب سؤال الاول ان عمل الشيء ما يكون خاصته فيحمل عليه ههنا لا يصح الحمل حيث لا يقال الفاعل رفع والثاني ان ينبغي ان يقول المصنف علم الفاعل ان الياء ايجازاً واختصاراً انما يقول اي علامة يعني ان الرفع ليس بعلم الفاعلية بل علامة لها وعلامة الشيء لا يكون محمولاً عليه عن الثاني بقوله كون الشيء اه يعني ان الرفع علامة كون الشيء فاعلاً وليس بعلامة لذات الفاعل لان ذات الفاعل موجود بذات الرفع كما في رايته زيد **قوله** حقيقة واحكاماً اه جواب سؤال وهو ان الرفع كما يوجد في الفاعل كذلك يوجد في المبتدأ والخبر ايضاً فكيف يصح قوله فالرفع علم الفاعلية اجاب بقوله حقيقة واحكاماً حاصله ان الفاعل اعم من ان يكون فاعلاً حقيقة واحكاماً فالمبتدأ فاعل حكماً لان الفاعل كما يقع مسند اليه للفعل كذلك المبتدأ يقع مسند اليه للخبر وكذلك الخبر فاعل حكماً لان الفاعل كما يقع جزءاً اخيراً من الكلام كذلك الخبر يقع جزءاً اخيراً من الكلام **قوله** علامة كون الشيء مفعولاً اه جواب سؤال بمثل ما ذكرنا انفا **قوله** حقيقة واحكاماً اه جواب سؤال وهو ان النصب كما يوجد في المفعول كذلك يوجد في الحال والتمييز ايضاً اجاب بقوله حقيقة واحكاماً حاصله ان المفعول اعم من ان يكون مفعولاً حقيقة واحكاماً فمفعولان حكماً لان المفعول كما يقع بعد تمام الكلام كذلك التمييز والحال يقعان بعد **قوله** علامة كون الشيء مضافاً اليه جواب سؤال وهو ان حمل الجرح على الاضافة غير جائز حيث لا يقال الاضافة جرح فكيف يكون علماً لها وايضاً ان الغلام في مثل غلام زيد مضاف مع انها ليس بمجوز اجاب عن الاول بقوله اي علامة اه وعن الثاني بقوله كون الشيء مضافاً اليه **قوله** واذا كانت الاضافة اه دفع لما قيل ان المصنف لم يغير اسلوبه بان لم يلحق الياء للصيغة بالاضافة كما الحق باختصاص حيث

١ فاقيل لم يصر اعراب الاسم في الثلاثة قلنا ان الاعراب وضع للملاحة على المعاني وهي ثلثة فكذا الدال في الالزام الاشتراك كان الاعراب اقل من المعاني او لم يترادف لو كان الاعراب اكثر من المعاني وكلاهما خلا الاصل كذا في بعض المحاشي **٢** حاله لان اسم الرفع علم الفاعلية لانه كما يوجد الفاعل كذلك يجد المبتدأ والخبر غيرهما **٣** فالحقيقة ظاهرة الحكم ما وجد فيه غصلة الفاعل من كونه مسند اليه كونه جزءاً ثانياً من الجرح **٤** فالحقيقة ظاهرة الحكم ما وجد فيه غصلة للمفعول من تعلق الفعل به بعد تمامه لفاعل **٥** وانما لم يذكر لفظ الياء اعتماداً على تقابل اللفظ مع الفاعلية والمفعولية فلان الشيء مضاف لا يقال الفاعلية والمفعولية كما هو الظاهر انما لم يقل حقيقة واحكاماً لان المصنف لم يستعمل بوجوده او قليلاً بحسبكم **٦** وكفى بالله مفتي عبد الرحيم **٧** يعني ان المراد بالاصطلاح كون الشيء مضافاً اليه الغلام في مثل غلام زيد مضافاً لا مضافاً حتى لا يعترض **٨** اقول ايضاً العلم قسم من الاسم والاعراب ليس كذلك **٩** مولوي مفتي محمد عبد الرحيم

لم يقل علم الاضافية اجاب بما ترى **قوله** اي عامل الاسم اه دفع لما قيل ان التعريف غير جامع لخروج عامل
 المضارع لان في المضارع ليس معنى الفاعلية وغيره وحاصل الجواب ان التعريف لعامل الاسم لا مطلق
 العامل فلا بأس بخروجه **قوله** لفظيا كان او معنويا اه دفع لما قيل ان المتبادر من العامل هو
 اللفظ لكانه فعل هذا لا يكون التعريف مانعا لصدق على الابتداء في تخويز قائم لانه شئ يحصل
 به المعنى المقتضى للاعراب وهو الرفع مع انه ليس بعامل لفظي اجاب بقوله لفظيا او معنويا حاصله ان
 العامل اعم من ان يكون عاملا لفظيا او معنويا فالابتداء وان لم يكن عاملا لفظيا لكنه عامل معنوي
 يدخل في المعنى فصدق التعريف عليه سديد **قوله** ما به يتقوم اه فان قيل ان الباء في قوله به
 جار والضمير مجرور محلا متعلق بيتقوم وهو العامل في المتعلق والاصل فيه التقديم فينبغي ان
 يقال العامل ما يتقوم به اه مع ان المصدق مما عليه قلنا انما قد هما اهتماما على قرب الضمير
 الى مرجعه **قوله** اي يحصل جواب سوالين احدهما ان التعريف ليس بمانع لصدق قوله على المعمول
 تخويز في جاء في زيد مثلا لانه شئ قام بالمعنى وهو الفاعلية المقتضية للاعراب مع انه ليس
 بعامل وثانيهما ان تقوم مشتق من القيام وهو صفة الاجسام لانه عبارة عن ضد الوقوف فكيف
 يصح اسناده الى الاعراض والمعنى من الاعراض اجاب بقوله اي يحصل اه حاصله ان المراد من التقوا
 المحصول لا القيام بالغير والقرينة عليه ان انشأ التقوم الى الاعراض يراد بها الحصول اذا نسب
 الى ذوى الروح يراد بها يقابل الوقوف **قوله** اي معنى من المعاني اه دفع لما قيل من ان التعريف ليس
 بمانع لصدق على حرف المضارعة لانه شئ يحصل به المعنى وهو المشابهة باسم الفاعل المقتضية
 لاعراب المضارع مع انها ليست بعامل فاجاب بقوله امعنى من المعاني يعنى ان المراد من المعنى معنى
 من المعاني المعنوية لا مطلق المعنى والمشابهة بالاسم ليست من المعاني المعنوية وفسر بالنكرة اشادة
 الى ان اللام في المعنى للعهد لانه هو الذى هو فى قوة النكرة كذا فى حاشية عصام او جواب سوالين
 اخرى هو ان جاء مثلا فى جاء فى زيد عاملا لم يحصل به معنى المعرب اذ معنى المعرب ههنا حيوان
 ناطق مع هذا الشخص هو حاصل بنفسه اي بالوضع لا بالعامل حاصل الجواب ان الالف واللام
 فى المعنى هما راجع الى المعنى المذكور فى المعاني المعنوية **قوله** فبقية جاء زيد اه دفع لما قيل من ان
 الفعل والحرف لا يقتضيان الفاعلية والمفعولية والاضافة لان الاقتضاء من خواص ذى الوجود وهو لا ليس
 كذلك فدفع بما ترى **قوله** الاسم المفرد اه اشادة الى ظهور الموضوع لان المفرد صفة ولا بد لها

لا يقال

لا يقال

حاصل ان اللفظة مصدر بنفسها فلم يمتح الى الحاق الباء المصدرية اليها بخلاف الفاعل والمفعول انهما ليسا مصدرين بنفسها
 فيحتاجان الى الحاق الباء المصدرية بهما **قوله** وانما قدم المعرب على الاعراب لان المقصود بيان حال المعرب ولا الاعراب لصفته للمعرب وقد اعراب على العامل
 لانه سبب للاختلاف والعامل سبب اولان معرفة مفهوم العامل توقف على معرفة المعنى المقتضى للاعراب كذا فى التاشك كذا **قوله**
 على خلاف ما قال فى تعريف الاعراب لانه يترجم بها عن **قوله** لا اشك ان المعنى المقتضى حاصل بالعمل ففى جاء زيد عاملا اذ حصل المعنى
 فى زيد فحصل الرفع علامته معنى عه وهو حرف المضارعة لانه شئ يحصل بالمعنى هو المشابهة **قوله** الفاعل المقتضى للاعراب المضارع مع انه ليس بعامل فاعلم ان
 لا

من موضوع وهو ليس بموجود ههنا فاشاد بقوله في الاسم اه **قوله** الذي لم يكن مثله ولا مجموعا هذا
تفسير المفرد ودفع لما قيل ان المفرد المنصرف يصدق على غلام في جاء في غلام زيد ودابت غلام زيد وهن
بغلام زيد لانهم مع هذا النوع من الاعراب اي بالحركات الثلاث في الاحوال الثلاث مع انه ليس بمفرد
منصرف بل مضاف واجاب بقوله ان اه حاصله ان المفرد على اربعة اقسام احدها انه يطلق على ما يقابل
المركب كما في الكلمة وتأتيها على ما يقابل المضاف شبهه كما في بحث المناد وتأتيها على ما يقابل الجملة
كما في بحث التميز وتأتيها على ما يقابل التثنية والجمع وههنا هو المراد بقريته ذكر مقابلة فيما بعد هو
قوله المثني **قوله** ولا غير منصرف اشارة الى ان قوله المنصرف قيد احترازي **قوله** الذي لم يكن بناء
الواحد له دفع لما قيل ان ك جمع المكسر المنصرف بعد قوله فالمفرد المنصرف مستكاث لان الجمع المكسر
المنصرف لا يكون الا مفردا منصرفا لانه ما خوذ من التكسير والجمع بعد صادم منصرفا فاجاب بقوله
اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما حاصله ان المراد بالجمع المكسر هو الاصطلاح لا اللفظ
فان قيل ان لا بد للمفرد ان يقول فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان ايجازا واختصارا قلنا ان صفتيه
قوله منصرفان لقوله الجمع المكسر مسلم لعدم الفصل بينهما بالاجنبي لكن صفتيه لقوله فالمفرد
غير مسلم لوجود الفصل بينهما بالاجنبي هو قوله المكسر وذاليس **بصحيح** **قوله** ولم يكن غير منصرف
فيه اشارة الى ان قوله المنصرف قيد احترازي **قوله** فالاعراب اه دفع لما قيل ان هذا شروع في
بيان اصناف اعراب الاسم فمن اي جهة قدم المفرد المنصرف والجمع المكسر على سائر اعرابها
قوله فالاعراب فيهما فيه اشارة الى ان الجار والمجرور وهو قوله بالضمته متعلق بقوله
يعربان عند البصريين وبمعربان عند الكوفيين **قوله** اي حالة الرفع دفع لما قيل ان نصب
دفعوا ونصبوا لا يخلو اما ان يكون على الظرفية او الحالية او المصككية والكل غير صحيح اما الاول
فلان الظروف ما وقع فيه الفعل ولا يقع الاعراب في الرفع والنصب والجر وايضا الظرف ما زمانا
او مكانا والرفع واخواه لا تكون زمانا ولا مكانا واما الثاني فلان الحال يكون محمولا على ذي
الحال ههنا لم يصح الحمل لانه حال عن ضمير يعربان او معربان وهو راجع الى المفرد المنصرف
والجمع المكسر المنصرف وهما لا يكونان دفعا ونصبا وجراد واما الثالث فلان المفعول المطلق هو ان
يشترط معنى الفعل عليه اشتمال الكل على الجزء وههنا ليس كذلك لان يعربان يشترط على الاعراب لا
على الرفع اجاب بقوله حالة الرفع اه حاصله باختلاف الشق الاول وهو النصب على الظرفية مجازا
بتقدير مضاف تقدير يعربان بالضمته حالة الرفع اه فحذف المضاف وقيم المضاف اليه مقامه **بمحمول**
النصب على الحالية لهما مصادرا وهي تارة مؤولة بالفاعل تارة **قوله** لا بد من تقييد المفرد المنصرف بكونه
غير الاسماء الستة والحق بالمثنى والجمع مثلا كلا وعشرين لانها داخل في المفرد لان المراد من المفرد ما لم يكن مثنى ولا مجموعا
لانها خارجة عن الحكم لان اعرابها بالحروف جيبانها غير اخلة فيه بواسطة ذكر فيما بعد بيان اعرابها كذا في عهد الغفور مفتي عبد
الرحيم ربنا اغفر لكاتبه ولوالديه ولا ستاذيه وجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات يؤايقوا الحساب

و قوله لا يخلو ما ان يراد

مؤلة بالمفعول وهما مؤلة بالمفعول تقديره حال كونهما مرفوعين أو منصوبين أو مجرورين اذ على المصداق
 لكنهما مفعول مطلق مجازيا باعتبار الموصوفين قد يرفعان اعرابا رفعا ونصبيا وجريا فخذ في الموصوفين
 واقم الصفة مقامه اشار الشارح الى ضعف هذين القسمين بصيغة يحتمل لان الحذف فيهما كثير
 من الاول لان في الاول حذف المضاف فقط وفي الثاني حذف في واحد من المضافين والمفعول في الثانية
 حذف ادوات التثنية والثالث ايضا حذف في واحد من المضافين والمفعول في الثانية حذف في الثانية
قوله وهو ما يكون بالالف والتاء دفع لما قيل ان المراد بجمع المؤنث السالم لا يخلو ما ان يراد
 الحقيقة وهو ما يكون مفرد بالتاء والمجازي وهو ما يكون مفرد بغير التاء او كلاهما فان كان الاول
 دخل فيه نحو مسلمات وخرج عنه مرفوعات ومنصوبات ومجرورات مع انها معربة بهذا النوع
 من الاعراب وان كان الثاني قد دخل فيه نحو مرفوعات واخواه وخرج عنه نحو مسلمات وان
 كان الثالث يلزم ان يجمع بين الحقيقة والمجاز اجاب بقوله وهو ما يكون اه اشادة الى ان المراد ههنا
 عموم المجاز وهو عبارة عن معنى ثالث يشتملها وهو ان المراد بالجمع ههنا ما يكون حاصله بالالف
 والتاء سواء كان مفرد بالتاء او لا قوله رقول ودعا وكذا قوله نصبا وجرادفع لما قيل ان لا نسلم
 ان جمع المؤنث السالم يعرب بالضم والكسرة ولا يلزم اجتماع الحركتين المختلفتين على حرف واحد
 وذلك يجوز اجاب بقوله رفع الى حالة الرفع ونصبا الى حالة النصب جرائه حالة الجرف فصل
 الاول ثلاثة فلا يلزم اجتماع الحركتين المختلفتين على حرف واحد **قوله** رفع وكذا قوله نصبا
 وجراله جواب سوال بمثل ما مر في قوله جمع المؤنث السالم بالضم اه فان قيل ان كثيرا من غير المنصرف
 يدخل عليه الكسرة كما في قولهم مرت باحمد وبالا احد قلنا ان المراد بغير المنصرف فيما اذا كان
 متروكا مع طبعه اي خاليا عن العوارض هي اللام والاضافة فانه اذا كان كذلك لا يدخل عليه كسرة
 عليه وانما لا يدخل عليه كسرة لان غير المنصرف ما فيه سببان فصار مشابها بالفعل فبسبب هذه
 المشابهة امتنع الكسرة فيه كما امتنع في الفعل **قوله** واخوك انما قد مر على ابوك مطابقة بقوله
 نعم يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه وانما قد مر في رعاية لاسلوب التثنية **قوله** بكسر الكاف
 دفع لما قيل ان اضافة النحر الى الكاف لا يصح لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف
 الا اليها فنسب زعم الى ان الكاف ههنا مفتوح بقرينة قوله اخوك وابوك اجاب بقوله بكسر
 الكاف **قوله** لان الحماء دفع لما قيل انه لم يغير المص الا سلوب حيث قال حموك بكسر الكاف
 دون الفتحة اجاب بقوله لان الحماء **قوله** وانما اضيف ذو اه دفع لما قيل **له** لان مفرد مرفوع
 ومنصوب ومجرور وغيره **له** كرفوعات اخوي جميع مرفوع ومنصوب ومجرور كالميات جمع حال هو بمعنى الماضي سواء كان مفردا
 كالمثال المذكور او غير سالم كسجلات **له** من حيث ان له فرقتين بل نسبة الى الاسم احد هما افتقاره الى الفاعل واخرهما اشتقاقه من
 المصدر مفتي **له** قوله حموك لما فرغ المص من بيان الاعراب بالحركة شرع في بيان الاعراب بالحرف فقال اخوك مفتي
عه وانما لم يذكر المص ههنا قوله رفع ونصبا وجراما لا امتحان المتعلم او للاختصار او للاكتفاء بما سبق مفتي **عه**
 لان اذا دخل اللام والاضافة فيجوز بكسر المصروف في المثالين المذكورين مضاف معرف بل لا فلهذا دخل عليه الكسرة

انه لم غير الاسلوب حيث اضيف ذوالى الاسم الظاهر دون الكاف اجاب بقوله انما اضيف ذوالى
 الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس لانه وضع الواضع وصلة
 لتوصيف الشئ بالاسم الجنس فلا يضاف الا الى اسماء الاجناس الضمير ليس باسم الجنس ولان الصفة
 يكون محمولا على الموصو واسم الجنس لا يحمل عليه لا بالاضافة فلا يقال في توصيف الرجل مثال مثلا
 جاءني رجل مال بالذو مال كما لا يخفى **قوله** فالاعراب اه فيه اشادة الى ان قوله بالواو اه متعلق بقوله
 تعرب او معربة **قوله** هذه الاسماء الستة اه دفع لما قيل ان الحكم على قوله اخوك وابوك الخ بقوله
 بالواو مستكاذ لانها معربة بالواو فلا حاجة الى قوله بالواو وايضا يستحيل كونها بالالف والياء لانها
 ليست بمعربة بالالف والياء بالواو واجاب بقوله هذه الاسماء الستة حاصل ان المراد منها الاسماء المذكورة
 من حيث هي هي اى مع قطع النظر الى خصوصية الاعراب بالواو والالف والياء فان قيل لم غير الشارح
 نظرا لكافية حيث اخر قوله مضافة عن قوله بالواو اه والمقصود من ذلك قلنا ان قوله مضافة
 اه حال عن الظرف وهو قوله بالواو والالف اه والظرف من قبيل العامل المعنوي وتقدم
 الحال على العامل المعنوي غير جائز فليدرك لم يفتى بقوله مضافة على قوله بالواو وحده يكون
 العبارة محمولة على التقديم والتأخير والتقديم في بعض النسخ محمول على السهو من تصرف
 الناسخين **قوله** لكن لا مطلقا دفع لما قيل ان هذا الحكم منقوض بالآخر الذي وقع في نحو
 جاءني اخيك ورايت اخيك ومردت باخيك لان من الاسماء الستة مع انه معرب بالحركات
 لا بالواو والالف والياء فاجاب بما ترى **قوله** وموحدة دفع لما قيل ان هذا الحكم منقوض
 بالآخر الذي وقع في نحو جاءني اخوك ورايت اخوك ومردت باخيك وكذا في نحو جاءني
 اخوانك ورايت اخوانك ومردت باخوانك لان من الاسماء الستة مع انه معرب بالفتحة
 والجمع لا بالواو والالف والياء فاجاب بقوله وموحدة **قوله** وانما يصح اه دفع لما قيل ان اذا

في قوله بالواو اه متعلق بقوله تعرب او معربة

كان صلات **قوله** يعنى ان الحكم على هذه الاسماء المذكورة ليس بخصوصها بل بعمومها وكثيرا ما جرى الحكم على شخص يراد به الحكم على نوعه كما يقال
 زيد ضابط بطبعه مستوي القامة يراد به الحكم على نوعه ذلك ان العام المذكور في ضمن الخاص كذا المطلق في ضمن المقيد فالحكم على الخاص
 وكذا على المقيد بظاهرة بصرف الى العام والمطلق الذي ذكر معه كذا قال مولانا نور الحق **قوله** اى على اعتبار تقديم قوله
 بالواو اه على قوله مضافة اى في النسبة الا ان المقصود من هذه الاسماء الستة ان يكون شرط الامتياز انى غير باء المتكلم مقرونا صريحا بالشرطين المذكورين
 ضمن واما قوله موحدة كذا قال الفاضل السبكي **قوله** مفتح **قوله** في ان المتعارفين في امثلة التعرض لا التفسير عن المرز بلا
 تعرض ايضا تقدم الحال على العامل المعنوي الذي هو الظرف ممتنع عند سبكي وعند الاخفش فيجوز تقدم الحال على العامل المعنوي بشرط
 تقديم المبتدأ على الحال كوزيد قائم في الدار ما نحن فيه كذلك فليصح الجواب الى الفذر الذي يفتح باب التقديم وسيد باب المنع كذا قال جمال الدين
قوله مفتح **قوله** حاصل الاعتراض ان الحكم على هذه الاسماء بهذه النوع من الاعراب منقوض في حالة التصغير نحو جاءني اخيك لانها
 في حالة التصغير معربة بالحركات فكيف يصح هذا الحكم على سبيل الإطلاق حاصل الجواب ان الحكم على هذه الاسماء بهذه النوع من الاعراب
 ليس مطلق بل حال كونها بكثرة اذ مصغراتها معربة بالحركات فلدفع الاعتراض فالأخ في الامثلة المذكورة ليس بكثرة بل مصغراتها
قوله حاصل الجواب ان هذا الحكم على هذه الاسماء ليس مطلق بل حال كون تلك الاسماء موحدة بالمشي والجموع منها معربة بالاعراب
 التثنية والجمع فان دفع الاعتراض فالأخ في الامثلة المذكورة ليس بموحدة بالمشي وجموع **عبد الرحيم**

القيدين موادين فلم يذكروها فاجاب بقوله وانما لم يصح اه **قوله** ولم يكف اه دفع لما قيل انه لم
 لم يكف في هذا الشرط اعني قوله مضافة الى غير ياء المتكلم يذ كر الامثلة كما اكتفى في الشرطين الاولين
 اعني قوله مكبرة موحد على ذكر الامثلة لان ذلك الامثلة الستة كما كانت مكبرة وموحد كذلك
 كانت مضافة الى غير ياء المتكلم فاجاب بقوله لم يكف اه **قوله** وانما جعل اه دفع لما قيل ان هذه
 الاسماء مفردة كالمفرد المنصرف فينبغي ان يكون اعرابها بالحركة كما عراب لان المفرد اصل بالنسبة
 الى المثني والمجموع والحركة ايضا اصل بالنسبة الى الحرف والمناسب للاصل هو الاصل فلم اعرّب
 هذه الاسماء بالحرف اجاب بما ترى **قوله** تامر وانما زاد قوله تامر اشادة الى ان المنافرة التامة
 انما تلزم اذا جعل اعراب الاحاد كلها بالحركات ولما قيل لوحشة والمنافرة بالتامة فلا يرد
 ما قيل ان المنافرة يبقى ايضا كذلك لان كلام من المثني والمجموع معرب بالحروف وقوله وانما
 اختاروا اسماء ستة اه دفع لما قيل ان فعل الوحشة يكون بالزيادة والنقصان ايضا كذلك فلا يختار
 الستة فاجاب بما ترى **قوله** وانما اختاروا هذه الاسماء اه دفع لما قيل ان الاحاد كثيرة فما وجه
 تخصيص هذه الاسماء اعني اخوك وابوك اه اجاب بقوله وانما اختاروا اه **قوله** في كون
 معانيها منبئة اه اشارة الى ان هذه الاسماء مشابهة بالمثني والمجموع لفظا ومعنى اما لفظا فلوجود
 حرف صالح للاعراب في اواخرها كما في المثني والمجموع واما معنى فلان معانيها منبئة عن التقدير
 كغنى التثنية والجمع **قوله** حين الاعراب سماعا دفع لما قيل كما ان هذه الاسماء الستة مشابهة لفظا
 ومعنى بالمثني والمجموع كذلك الاسماء المحذوفة الاعجاز نحويب في ليس لها مشابهة لهما لفظا ومعنى
 اما لفظا فلوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها واما معنى فلان معانيها منبئة عن التعدد كاليد
 يقتضيه ذي اليد الذي يقتضيه ذي الدم اجاب بقوله حين الاعراب سماعا اه تقرير الجواب
 انه لم يسمع من العرب اعادة الحرف المحذوف الذي في اواخرها عند الاعراب فان الحرف الذي
 في اواخرها محذوف نسياما نسبيا **قوله** وما يلحق به فعل ما قيل ان ذكر كلا بعد ذكر المثنى مستداك
 لانه تثنية ايضاً حاصل الجواب ان كلا ليس بمثنى بل من ملحقاته لانه عبادة عما يكون له مفرد
 من لفظه ليس لكلام مفرد من لفظه وانما ليس له مفرد لعدم السماع من العرب **قوله** وكذا كلتا
 دفع لما قيل كما ان كلام معرب بهذا النوع من الاعراب فكذلك كلتا معرب بهذا الاعراب فلا
 يصح تخصيص كلاهما اجاب بقوله وكذا كلتا اه وفيه اشادة الى ان هذه العبارة على حد
 المحذوف **قوله** ولم يذكروا جواب سؤالك هو انه لما كان اعراب كلتا وكلتا واحدا **قوله** حاله انما انتهى
 بالامثلة في حق الاضافة توهم اشراط افعالها الى ضمير المخاطب لهذا النوع من الاعراب مع انه ليس كذلك ام **قوله** حال الجواب لما كان
 لكل واحد من التثنية الجمع احوال ثلثة جعلوا في مقابل كل حال اسما عليه ام **قوله** فان كل واحد منهما يدل على معنى واحد ذلك المعنى
 يدعى عن امر آخر كالاخ بنبي عن الاخ والاب عن الابن والجم عن المرأة والفم عن الهن عن حب ذوا عن الصاحب عما يصاحبه
قوله يعني انما لم يذكر المفرد كلتا لان كلا اصل وكلا فرغ لذكر الاصل كذكر الفم وانما كان فرغ لكونه مؤنثا والمؤنث يكون فرغا للمذكر ام

في كون
 معانيها منبئة
 اه اشارة الى ان
 هذه الاسماء
 مشابهة بالمثني
 والمجموع لفظا
 ومعنى

فلم یزید کلاماً فاجاب بماتر **قوله** ای حال کون اہ جواب سوالہ ہوان قولہ مضافاً حال من
 المثنی وکلا فاعتراض علیہ بان تقید المثنی بالاضافۃ باطل لان الاعراب بالحرف للمثنی ثابت سوا رکاب
 مضافاً اولاً و تخریج السؤال ہکذا ان قولہ مضافاً حال عن المثنی وکلا فلا مطابقتہ بین الحال ذی
 الحال فی الافراد والتثنیۃ فاجاب بماتری حاصلہ انا لانسلم ان قولہ مضافاً حال من المثنی
 وکلا بل حال عن کلا فقط فیطابق الحال مع ذی الحال **قوله** وانما قید بذلک اہ جواب سوالہ و
 ہوانہ ما الوجه للمضمر حیث اورد القید ہنا ولم یورد فی الجمع مع ان المثنی والمجموع کلاهما ی
 معربان بالحروف وحاصل الجواب ظاہر **قوله** الذی ہوا الاصل اہ دفع لما قبلہ ما الوجه فیما
 اذا اضعف کلا الی المظهر وروی جانب لفظہ دون المعنی واعرب بالحركات دون الحروف فاجاب
 بقولہ الذی ہوا الاصل حاصلہ ان المظهر اصل من المضمیر لانہ منہ علی المقصود واللفظ
 اصل من المعنی لانہ موقوف علیہ والحركات اصل من الحروف فاعطى الاصل للاصل رعایۃ
 للتناسب **قوله** الذی ہوا الفرع اہ دفع لما قبلہ علی عکس مانرے فافہم **قوله** اثنان الخ فان
 قیل ان ذکر اثنان واثنان بعد المثنی مستدرک لکونہما تثنیین ایضا قلنا اھما ملحقان بالمثنی و
 لیس بتثنیین حقیقۃ لعدم المفرد لھما من جنسہما وانما یجعل اثنی واثنی مفرڈ لھما لانہ لو کان کذلک
 لصدق اثنان واثنان علی الاربع وذا باطل **قوله** وبتثان اشارة الی ان هذا علی حذف المعطوف
 ایضاً وانما یزید کہ لکونہ فرع اثنان فلا یرد ما قبل کما ان اثنان واثنان معرب بہذا النوع من الاعراب
 فکذلک بتثان معرب بہذا النوع من الاعراب فلم یتمتع صلی المص الیہا ولم یکتف بذکر
 الاصل فی قولہ اثنان واثنان لمشاہتہما بصک الکلام بذکر الھمزۃ **قوله** فان هذا الالفاظ
 جواب سوالہ ہوان هذا الالفاظ مفردۃ والالف فی اخرها من نفس الکلمۃ لاثانہ ولذلك
 لا یقال بدون الالف فلما كانت مفردۃ فیلزم ان تكون معربۃ باعراب المفردات فدفع بماتر
قوله المفتوح الخ دفع لما قبلہ وھوانہ یلتزم الالتماس بین المثنی والمجموع اذا کان النصب الجر
 فیہما بالیاء اجاب بقولہ المفتوح اہ **قوله** والمراد بہ اہ جواب سوالہ ہوان المراد بجمع الذکر
 السالم لا یخلو اما ان یکون حقیقیاً او مجازیاً وکلاھما فان کان الاول قد خلی فیہ نحو مسلمون
 وخرج عنہ نحو **عہ** بر صفحہ ۷۳ در سکہ نوشتہ شد **عہ** واما فی الحال الواقع بعد المعطوف والمعطوف
 علیہ یکون جالاً فیہما اکثریۃ لا کلیۃ مفتی عبد الرحیم **عہ** او نقول ان النکتۃ للفار لا للتقار لان الذکر اصل **عہ**
 اذا المثنی ما لحق آخر مفردہ الف او یاء ووزن ولم ینبت **عہ** مفتی عبد الرحیم **عہ** وھوالذی یکون مفردہ مذکر لالحق بآخرہ
 واولون او یاء ووزن **عہ** مفتی عبد الرحیم **عہ** تقریرہ انہ ما الوجه فیما اذا اضعف کلا الی الضمیر وروی جانب متناہ
 دون لفظہ واعرب بالحروف دون الحركات حاصل الجواب ان المضمیر من المظهر والمثنی فرع من الحركات فاعطى
 الفرع للفرع للتناسب **عہ** مفتی عبد الرحیم **عہ** قولہ مسلمون یکون مفردہ مذکر لالحق بآخرہ واولون
 او یاء ووزن **عہ** مفتی عبد الرحیم

سنين لكون مفرداً مؤنثاً وان كان الثاني فصار بالعكس وان كان الثالث يلزم ان يجمع بين الحقيقة والمجاز اجاب بقوله والمراد به اه... يعني ان المراد به هنا عموم المجاز وهو الجمع بالواو والنون سواء كان مفرداً مؤنثاً **قوله** وما الحق به اه جواب سؤال هو ان ذكر او لو بعد جمع المذكور السالم مستند لان جمعهم ايضاً اجاب بقوله الحق به يعني في اشارة الى انه ليس بجمع من ذكر حقيقة بل من ملحقاته لعدم المفرد لمن جنس وان كان مفرداً لكنه ليس من جنس **قوله** لا عن لفظ اه جواب سؤال هو ان لما كان الوجود ذو فكيف يكون من الملحقات بل هو عين الجمع فاجاب بما ترى **قوله** اي نظائر اه اه جواب سؤال هو ان الاخوات... لا تستعمل الا في ذي الروح وعشرون واخواتها ليس كذلك بل من قبيل الالفاظ اجاب بقوله اي نظائرها اه حاصل ان استعمال الاخوات في الالفاظ يعني النظائر من قبيل الاستعارة للمصراحة لانها عبارة عن ذكر المشبهة اداة المشبه وهما كذلك لان شبيهت الاخوات بالنظائر والامثال كذا في المطوك غيره **قوله** وليس عشرون اه جواب سؤال هو ان ذكر عشرون بعد ذكر جمع المذكور السالم مستند لان جمعهم ايضاً اجاب بما ترى **قوله** وايضاً اه جواب ثان عن ذلك السؤال **قوله** رفعاً اه جواب سؤال هو ان الواو للجمع والجمع بحرف الجمع كالتجمع بلفظ الجمع فيكون تقدير الكلام هكذا جمع المذكور السالم معرب بمجموع الواو والياء والامر ليس كذلك اجاب بما ترى **قوله** لانه الضمير المرفوع جواب سؤال هو انه لم يجعل الالف علامة الرفع في الجمع والواو علامة الرفع في التثنية فاجاب بما ترى فان قيل الواو فيه علامة الرفع فلو جعل ذلك اعراباً في حالة الرفع يلزم توارد العليتين المؤثرتين على معاول واحد بالشخص وهو باطل قلنا ان ذلك المعنى ثابت لو كان المؤثرين لفظيين واما اذا كان احدهما لفظياً والاخر معنوياً فحينئذ يجوز ايراد المؤثرين على اثر واحد كما فيما نحن فيه هكذا الحكم في التثنية او نقول ان في الواو والالف اعتبارين اعتبار بالذات واعتبار بالخصوصية فكونه علامة باعتبار الذات وكونه اعراباً باعتبار الخصوصية ولا تعتبر هذا الا بعد دخول العامل **قوله** لوقوع اه جواب سؤال هو انه لما حمل النصب على الجر فلم يحمل هو على الرفع حاصل الى ان اطلاق النصب على الياء ليس الا بطريق استعارة علامة الجر للنصب والاستعارة بينهما جائز لوقوع كل منهما فضلة في الكلام والاستعارة بين النصب والرفع غير جائز لان الرفع علامة العمدة فيلزم استعارة القوى للضعيف **قوله** ولما كان التقدير اقل اه جواب سؤال هو ان الاعراب للفظ **قوله** سالما او غير فلا يستغنى عن سنين جميعاً فان الحاق الواو والياء والنون المعتبر في مفهومه الاصطلاحي كذا قال مولينا نورا الحق **قوله** فانه ليس المراد به لفظ بل افراد وهو من افراد **قوله** اي لوقوع موصوف كل واحد من النصب بالجر فضلة في الكلام ولوقوع كل واحد من النصب بالجر فضلة في الكلام ولما كان وجه وجه **قوله** من الاعراب التقدير لان الاعراب اصلها ان يكون اللفظ **قوله** لا يوافق

والمص اشار الیه اولاً فیما سبق فلم اخره ههنا فاجاب بقوله ولما كان اه حاصله ان الاعراب
 التقديری لما كان اقراى ^{ای زیان حکم الاعراب بقوله لفظاً او تقدیراً} سهل الضبط فيكون اولى بالتقدير لان الاعراب التقديری لا
 یجئ الا فی موضعین وهما التعذر والاشغال **قوله** ای تقدیر الاعراب جواب سوال هوان
 هذ القاعدة منقوضه بقوله تعالى ^{وَأَسْأَلُ الْقُرْآنَ} فأن لفظ الاهل مقدراً فی هذ الالة معانه
 لم یوجد فی التعذر اجاب بقوله ای تقدیر الاعراب اه یعنی ان اللام فی قوله التقدير عوض
 عن المضاف الیه فالمراد تقدیر الاعراب لا مطلق التقدير فصار العبادة علی حذف المضاف
 الیه وهذ رد علی الفاضل الهندی حیث قال ان هذ العبادة علی حذف الموصوف فصار تقدیر ای
 الاعراب التقديری لان مقابله لقوله ^{لَا يَمُوتُ} لفظاً فیه علة اه ووجه الرد ان اللام ان كان عوضاً عن
 الموصوف لزم حذف لفظ الاعراب ویاء النسبة وان كان عوضاً عن المضاف الیه یلزم حذف
 الاعراب فقط وقلة الحذف اولى من كثرة **قوله** ای فی الاسم جواب سوال هوان كلمة
 ما ههنا للعموم فصار هذ القاعدة منقوضه علی دمی ودعی مثلاً لانها شیئان يتعذر فیهما
 الاعراب وليست التقدير فیهما اجاب بقوله ای فی الاسم اه وهما فعلاً **قوله** المعرب
 اه جواب سوال هوان هذ منقوض علی نحو هذ فی جاءنی هذ لان اسم تعذر فی الاعراب
 ولا تقدیر فیها اجاب بقوله المعرب اه وهو مبني **قوله** الاعراب اه جواب سوال هوان
 الضمیر فی تعذر راجع الی ما وتقدر الشئ فی الشئ فرع لثبوت المقدام فیه اذا تعذر المقدام
 فیه هو الاسم المعرب فلا یبقی له وجود فی الخارج فكيف یوجد التقدير فیه حاصل الجواب ان
 الضمیر فی تعذر لیس راجع الی ما بل الی الاعراب وایضاً فیه رد علی الشيخ الرضی لان قال
 فی توجیه المتن الذی تعذر اعرابه اه فیکون فاعل تعذر عند لفظ الاعراب لا الضمیر
 المستتر فی تعذر فالحذف الفاعل علی لفظ الاعراب المضاف اقیم المضاف الیه عن الضمیر
 مقام المضاف ثم استتر فی تعذر فعند الشيخ الفاعل محذوف والمضاف الیه هو الضمیر المستتر
 فی تعذر راجع الی الاعراب والعائد محذوف وهو كلمة فیه وجه الرد ظاهر وهوان حذف
 الفضلة هوان من حذف العمق وایضاً حذف الفاعل اقامه المضاف الیه مقام مفعول استئنا
 غیر شائع وحذف العائد شائع فترك الشائع مع صحته ارتکاب غیر الشائع غیر معقول

قوله فی جواب سوال هوان اذا كان الضمیر فی تعذر راجع الی الاعراب **له** یعنی ان القلة
 سبب التقييم باعتبار لازمه هو سهولة الضبط ^{ای علی شیخ الرضی} مولوی سیال کوئی **له** بخلاف اللفظی فانه یجئ فیما سواک موضعین جميعاً
عه ای عن التقديری مع ان المناسب فیو عن اللفظی لان من حق العلامة الظهور فاللفظی اصل فی الاعراب حقیق
 لتقیم نظر الی **له** لكون لفظ تعذر صلة ماو فی الصلة لابد من العائد الی الموصول **له** مفتی **له** حاصل
 السؤال ان الضمیر فی تعذر ان كان راجع الی كلمة ما یلزم فساد المعنی لان تقدير الشئ فی الشئ اه **له** مفتی عبد الرحیم
 رب اغفر وارحم وانت خير الراحمین **له** فداى محمد دل وجان من ر

في موضعين
 ٢

بقي هذا الجملتين لا عائد والجملتين اذا وقعت صلة لا بد فيها من العائد الى الموصول اجاب بقوله فيه
 حاصل ان العائد اعم من ان يكون حقيقيا او تقديريا وههنا وان لم يوجد الاو لكن وجد
 الثاني **قوله** اي امتنع جواب سوال وهو ان ذكر استثقال بعد تعذر مستكالك لانها بمنع التعذر
 اجاب بقوله اي امتنع اميغنان المراد من التعذر امتناع ظهور الاعراب وفي الاستثقال لم يوجد
 الامتناع **قوله** ظهوره جواب سوال هو ان تعذر الشيء في الشيء فرع لثبوت المقدك واذا تعذر
 المقدك فهو لا عراب فلا يثبت الوجود له في الخارج فكيف يصح اطلاق التقدير عليه اجاب
 بقوله ظهوره يعني ان المراد بالامتناع امتناع ظهوره لا امتناع وجوده **قوله** في لفظه جواب سوال
 وهو انه على هذا لم يكن المثال وهو قوله كعصا مطابقة للممثل لانه ثبت ظهور الاعراب في المثال
 حاصل الجواب ان الاعراب على قسمين احدهما مقابل للبناء والثاني ما اختلف اخر المعرب
 به والمراد ههنا الثاني لانه لا يكون الا في الاسم المعرب **قوله** وذلك اذ الم اه جواب سوال
 وهو ان ذكر قوله استثقال مستغن عن ذكر قوله تعذر لان امتناع ظهوره كما وجد في
 الاستثقال وجد في التعذر ايضا اجاب بقوله اذ الم يكن اه حاصل ان تعذر الاعراب ههنا
 من جهة ان في اخر المعرب بالف غير قابل للحركة وتعذر الاعراب في الاستثقال من جهة اخرى
 هو ان في المعرب حرف قابل للحركة لكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيل على اللسان **قوله** كما في
 الاسم المعرب اه جواب سوال وهو ان الكاف في قوله كعصا بمنع مثل مضاف الى عصا فاضافة لا
 يخلو اما ان يكون بمعنى اللام او من او في فان كان الاول قد خلفه ردي وتخرج عنه عصا لان
 المقصود في الاضافة اللامية هو المضاد والمضاف اليه قيد له هو خارج عن الشيء وان كان الثاني بالعكس
 لان القاعدة في الاضافة البانية كون المضاف اليه عين المضاف وان كان الثالث يلزم ظرفية الشيء
 لنفسه هو باطل اجاب بقوله كما في الاسم اه حاصل ان المراد ههنا الاول والثاني لكن المراد بمثل عصا
 كل اسم معرب بالحركة الذي في اخره الف مقصورة **قوله** في اخره الف مقصود اه الظرف هو الاخر وهو
 اعم من ان يكون الفاء او غير الف والالف حينئذ خاص فيكون ظرفية العام للخاص هو جائز فلا يرد ان
 اخره ههنا ظرف والالف المقصورة من ظرف فيلزم ظرفية الشيء لنفسه لان اخر الاسم ليس الا الالف
 او نقول ان هذه العبادة على حذف المضاف تعديده اي في موضع اخره او في انبا اخره الف
 مقصورة **قوله** سواء كانت اه جواب سوال هو ان المثال لا يطابق للمثل لان المثال هو قول عصا وليس اخره
 له ههنا محذوف وهو لفظ فيه لان العامة اه **قوله** فهذا القسم الثاني يمتنع ظهوره في المثال المذكور فلا يرد ام
 يعني دخل في عصا فقط ولا يدخل فيه مثل عصا والامر ليس كذلك معني عبد الرحيم يشا وري **قوله** سميت
 بها لانها ضد الممدودة اولانها ممنوعة عن الحركة مطلقا والقصر المنع والاول اولى بدليل مقابلته للممدودة و
 عدم اختصاص المنع بالالف لتحقيقه في ميم غلامى ١٢ مولوى عبد الغفور **قوله** فان الالف المقصورة
 غير قابلة للحركة ١٢ مفتي عبد الرحيم رب اغفر لكاتب هذا الكتاب والديه لجميع المؤمنين والمؤمنات ببريقهم الحسن

الف المقصود اجاب بقوله سواء اه **قوله** فان الالف اه هذا دليل لمطابقة المثال مع المثال **قوله**
وكما في الاسم المعرب دفع لما قيل ان قوله غلامى معطوف على قوله عصافصار الكاف ههنا مقدما
مضافا الى غلامى فلهذا الإضافة ايضا لا يخلو اما لامية او بانية او ظرفية فان كان الاول قد دخل
في اخي واني وخرج عنه غلامى ان كان الثاني فبالعكس ان كان الثالث يلزم ظرفية الشئ لنفسه
اجاب بقوله وكما في الاسم المعرب اه حاصل الجواب انا نقول باختيار الشقين الاولين لكن المراد
بمثال غلامى كل اسم معرب بالتحركة المضاف الى ياء المتكلم وفي هذا رد على بعض النحاة حيث قالوا
ان غلامى مبنى لكونه شديدا لا متراجعا بالمبنى بوجه الاول ان فيما بين المضاف والمضاف اليه شدة
الامتزاج والثاني ان فيما بين الضمير المتصل وما اتصل به ايضا شدة الاتصال والثالث ان الياء
ساكنة فالتلفظ بها علىحدة محال فصار لشدة الامتزاج اخره وسط الكلمة ولا يجري الاعراب
فيه ووجه الرد انه مضاف الى ياء المتكلم والاضافة تقوى جهة الاسميته وتضعف جهة المشاهدة
بالفعل فيكون معربا **قوله** فان قيل هذا مقتضى بحيث واذا واذا لا نهامبنية مع الإضافة بل هي
باعتة على بناها لانها غالبية الإضافة الى الجملة والاضافة الى الجملة في الحقيقة اضافة الى
مضمون الجملة فتشبه الحروف في الاحتياج قلنا ان معنى المناقاة موجود ههنا وهوان الاضا
مانعة للبناء لا رافعة له يعني اذا كان الاسم الموجود في كلام العرب معربا قبل الإضافة ثم اضيف
الى المبنى فهذا الإضافة مانعة للبناء وان كان الاسم الموجود مبنيا قبل الإضافة ثم اضيف فهذا
الإضافة ليست برافعة للبناء فالغلام فى غلامى وجب معربا وحيث واذا واذا وجد وامبليا **قوله**
فانه لما اشتغل اه هذا دليل لمطابقة المثال مع المثال **قوله** في حالة الجحوظ لان كسر الميم قائمة مقام
كل واحد من الاعراب واقتضاء اليه **قوله** غير مرضى فيه اشارة الى ان قوله مطلقا ايضا رد على
بعض النحاة الاخر حيث قالوا ان اعراب غلامى في حالة الرفع والنصب تقديري واما في حالة الجحوظ
فاعراب لفظ لان الكسرة مشتركة بين اقتضاء العامل والياء ووجه الرد انها **قوله** لا قلنا ان المقصود
في الإضافة اللامية هو المضاف المضاف اليه فلهذا خارج عنه مفتى **قوله** اى فى جعل غلامى مثالا لتقدير الاعراب مفتى **قوله**
اى الذى تضمنه الجملة به ففى ان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة تحذف المضاف اليه هو المقصود المتضمن
الجملة ولهذا العير بها بعضهم قلت لاضافة الى المفرد لزوال علة البناء وهى لاضافة الى الجملة كذا في الفوائد **قوله** الاولى بان
يقال فتا بهت لغايات المحذوف ما اضيف اليه فبنيت مثلها **قوله** كذا في الفوائد **قوله** فانها كانت مبنية قبل
الإضافة فاذا اضيف الى الجملة المبنية فذلك الإضافة لا تمنع ولا ترفع البناء مفتى عبد الرحيم **قوله** غير مرضى توضيح
ان كسر اللام متقدمة على كسر الاعراب بمراتب تتقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقصود المتقدم على الاعراب فلا يجوز
ان يكون هى اياها ان قيل لا يجوز زوال الاولى الاولى بعرض الثانية قلت لا وجه لزوالها لبقا سببها مع ان الاصل بقاء
الشئ على ما كان مفتى **قوله** لانه كان معربا قبل الإضافة فاذا اضيف الى المبنى فهذه الإضافة تمنع بناءه **قوله** لا شى
قوله كما قال المصنف ولا تصناف الا الى في الاكثره **قوله** رب اعرف لكاتبه ولوالديه ولا ستاذيه لجميع المؤمنين والمؤمنات

ان كانت مشتركة يلزم ثم تواردا المؤثرين المستقلين على ثواب واحد بالتشخص وهو مستنع **قوله** اے
 في الاحوال الثلث اه في اشارة الى ان نصب قوله مطلقا على الظرفية **قوله** يعني كون الاعراب اه هذا
 لدفع تخفية المبتدئ لان مبتدئ الطفل ويسمى اخر الكلام قد هب ذمرا الى ان قوله مطلقا قيد
 لغلامي فقط فلذلك قال الشارح يعني كون اه فعلم منه انه قيد **قوله** غير مختص ببعضها
 تفسير لقوله في جميع الاحوال **قوله** كما في الاسم الذي اه جواب سوال وهو ان الكاف في قوله
 كقاض بمعنى مثل مضاف الى قاض هذا الاضافة ايضا لا يخلو اما ان يكون لامية او بيانية او ظرفية
 فان كانت لامية قد خل في دواعي وخرج عنه قاض وان كانت بيانية فصار بالعكس وان كانت ظرفية
 يلزم ظرفية الشيء لنفسه اجاب بقوله كما في الاسم اه حاصل ان المراد بمثل قاض كل اسم يكون في
 اخره ياء مكسورة ما قبلها **قوله** سواء كانت جواب سوال وهو ان هذا المثال ليس بمطابق للمثل
 لانه ليس في اخر قاض ياء مكسورة ما قبلها اجاب بقوله سواء كانت احصا لجواب ان في اخره
 ياء مكسورة ما قبلها في اصل الوضع **قوله** اي في حالق الرفع اه فيه اشارة الى ان نصب قوله رفعا
 وجزا على الظرفية وايضا جواب سوال وهو انه قوله رفعا وجزا مفعول فيه لتقدير الاعراب من جهة
 الاستثقال هو اما زمان او مكان وهذا ليس بواحد منهما حاصل الجواب انه مفعول فيه مجازا باعتبار
 للمضاف المحذوف **قوله** لا في حالة النصب فيه اشارة الى ان قوله رفعا وجزا قيدان احترازيان
قوله عطفت على قوله كقاض جواب سوال وهو ان مسلي عطفت على قوله قاض وهو مدح
 الكاف فذل ايهم مدحها فصار معناه كنحو مسلي قد كر كلمة نحو بعد الكاف مستدراك لانه يفيد
 ما يفيد الكاف اجاب بقوله عطفت على قوله كقاض لا على قاض وحده وايضا هو مرد
 على الفاضل الهندي حيث قال انه معطوف على قوله قاض وحده ودخل تحت الكاف و
 معناه كنحو مسلي ولا يلزم الاستدراك لانه يفيد بالكاف اشتراك مسلي في تقدير الاعراب
 بقاض في الاستثقال يفيد بالنحو كلية مسلي يعني ان المراد بنحو مسلي كل جمع المذكور السالم للضم
 الراء المتكلم فانه يكون اعرابه في حالة الرفع مقدرا فمفاد احد هما مغاير عن الآخر ووجه الرد
 ان كلية مسلي يفهم من لفظه لان هذا تمثيل والمقصود فيه ليس خصوصية المذكور ان بل المراد منه
 ذكر المذكورات واخواتها **قوله** يعني تقدير الاعراب الى قوله رفعا جواب سوالين الاول ان الاصل
 في العبارة لا يجوز الاختصار فينبغي للفظ ان لا يذ كر لفظ النحو وعطف قوله مسلي على
 قوله قاض وقال مسلي والثاني انه **قوله** اے لعصا وغلامي ليظهر ان كون
 الاعراب تقدير يرا في بنين النوعين غير مختص بجال دون حال كما ان القسم الثاني من الاستثقال
 مختص ببعض الاحوال كما يدل عليه قوله كقاض رفعا وجزا ونحو مسلي رفعا كذا في التاشكذي
 مفتي عبد الرحيم ع

ما الوجه للمصنف ان ذكر التقدير الاعراب من جهة التغك مثالين كلهم ما معربين بالحركة وذكر
 لتقدير الاعراب جهة الاستثقال مثالين احدهما معرب بالحركة والثاني معرب بالحرف
 اجاب بقوله يعني الخ حاصل الاول انه ذكر لفظ نحو ولم يعطف قوله مسلمي على قوله قاض بل عطف
 على قوله كقاض تنبها على ان هذا نوع اخر من الاعراب التقديري يعني ان الاعراب المقد في لفظ
 قاض من قبيل المحركة وفي مسلمي من قبيل الحروف وحاصل الثاني ان تقدير الاعراب من جهة التغك
 مختص بنوع واحد فلذا ذكر له مثالين من نوع واحد ليكون اشعارا على ذلك واما تقدير الاعراب
 من جهة الاستثقال فليس بمختص بنوع واحد فلذا ذكر له مثالين احدهما من النوع الاول والاخر
 من النوع الثاني **قوله** اذ قد يكون الاعراب بالحرف اه جواب سوال وهو ان تقدير الاعراب
 بالحرف كما يأتي في حالة الرفع فقط نحو مسلمي فكذلك يأتي في الاسم المعرب بالحرف في الاحوال
 الثلاث ايضا مثل جاءني ابو القوم ودايت ابا القوم ومردت بابي القوم فلم لم يتعرض المصنف الى ذلك
 اجاب بقوله اذ قد يكون الخ حاصله ان الشارح اتي بكلمة قد اشارة الى ان المصنف بصدد بيان الكلية
 او الاكثوية وهذا ليس بكلية ولا اكثوية بل في غاية القلة فلذا لم يتعرض من المصنف رح
 اليه **قوله** المتلفظ به جواب سوال وهو ان تخصيص الاعراب اللفظي فيما عدا المذكور غير
 صحيح لانه كما يكون فيما عداه يكون في المذكور ايضا لان اللفظ اعم من ان يكون حقيقيا وحكما
 فالضمة والفتحة والكسرة المفردة في المذكور لفظ حكمي لانه يجري عليها احكام اللفظ
 الحقيقية لانهما تدل على فاعلية الفاعل مفعولية المفعول وكون الشيء مضافا اليه بالوضع كما
 ان الاعراب اللفظي حقيقة يدل على فاعلية الفاعل اه مثل جاءني زيد اه اجاب بقوله
 المتلفظ به حاصله ان المراد من اللفظ اللفظ للغوي لا الاصطلاحي بقسرية الاستعمال
 من العرب لانهم اذا ذكروا المبدا اداد وامنه المشتقي فصاد من قبيل تسمية الكل باسم الجزء

له يعني به الاسماء الستة المضافة الى الظاهر المعرب باللام وكذا جمع المذكر السالم المضاف الى الظاهر المعروف بالله
 نحو جاتي صا نحو القوم ورايت صا نحو القوم ومررت بصا نحو القوم كذا في العصمة ۱۲ **قوله** جواب سوال الخ اعلم ان
 الحركات الاعرابية وان كان فيها وضع على ما ذهب اليه الرضوي لكنها ليست بلفظ كما حققناه في اللفظ بل هي من كيفية اللفظ
 فهذه الكيفية بان تغدو ظهورا واستثقل فتقديره الا فهو لفظية وهذا من مصطلحاتهم واذ عرفت هذا عرفت ان السؤال وكذا
 جوابه من الواهيات العجب كل العجب من حاصل جوابه من ان المراد آه لان اللفظ لغة الرعي هو مبنيا مع انه محال معنى له
 من مقولة الفعل والاصل ان الاعراب من مقولة الكيف والتباين بينهما ظاهرا ولان المصنف رح ما قال لبدء اصلا بل قال
 باللفظ وهو من المنوبات فالجواب ان يقال انما نسر الشارح بالمتلفظ به للاشارة الى ان المنوبات في حكم المشتق
 ولا شك ان الاعراب اللفظي متلفظ به في اصطلاحهم باعتبار عدم تغدو ظهوره في اللفظ وعدم استثقاله ولا يلزم منه ان
 الاعراب نفسه لفظ وقد بقي التحقيق في زوايا الكلام بعد لكن ايراده يفضي الى غاية الطول ۱۲ شرح ۶۱۲
اللهم انت وليي في الدنيا والاخرة توفني مسلما وأحقني بالصالحين

قوله يعني فيما عدا ما ذكر جواب سؤال هو ان الضمير في قوله فيما عدا راجع الى ما تعدوا
استثنا المطابقة بين الراجع والمرجع لازمة في الافراد والتثنية ولم يوجد ههنا حاصل
الجواب انهما مؤلان بتأويل ما ذكر والمراد منه ما تعدوا واستثنا لا مطلق ما ذكر فلا يرد
ما قيل ان تأويل ما تعدوا واستثنا لا يرد ما ذكر غير صحيح لانه كثير منه ان الاعراب فيه لفظ مثل الكلمة
ولفظ ومفرد وغيرها مثل الكلام والاسم **قوله** ولما ذكرناه جواب سوالين الاول ان مقصود
المصنف بيان الاقسام الثلاثة والمقاصد الثلاثة وغير المنصرف ليس منها فليعرفه واما الثاني فلا
لما عرفه فلم يعرف المنصرف مع اصله وتقدم في تفصيل انواع المعرب وجوده تر اجاب
عن الاول بقوله ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف اه ولم يعلم المبتدئ به
فلذا عرفه وعن الثاني بقوله ومعرفة يعرف المنصرف لان الاشياء تعرف باضدادها قيل
لم لم ينعكس اجاب بقوله وكان غير المنصرف اقل من المنصرف اه فلذا عرف غير المنصرف واكتفى
بتعريفه **قوله** واكتفى بتعريفه وان قيل لم يقل والمنصرف فيما عدا على قياس قوله واللفظ فيما
عدا اه اجيب بان المنصرف ما خوذ في غير المنصرف **قوله** اي اسم اه جواب اسئلة ثلثة الاول
المبتدئ والخبر اذا كانا معرفتين فلا بد بينهما من ضمير الفصل فينبغي ان يقول غير المنصرف هو
ما الخ والثاني ان لفظ غير مبتدئ نكرة لتوغل في الهمام لا يصير معرفة بالاضافة وكلمة ما
موصولة والموصولة مع الصلة خبره فيلزم تنكير المبتدئ وتعريف الخبر وذا غير جائز والثالث
ان كلمة ما للعموم فعناه غير المنصرف ما اي شئ فيه علتان فعلى هذا تعريفه منقوض على لفظ
هاتين لانه ايضا شئ فيه علتان الوصف والتانيث مع انه لا يكون غير منصرف اجاب
عنها بقوله اي اسم حاصل ان كلمة ما عبادة عن الاسم بقرينة جعل غير المنصرف من
اقسامه فخرج ضربت لانه فعل وما فسر كلمة ما بالنكر علم انها موصوفة بقرينة وقوعها في
محل الخبر لان الاصل فيه التنكير وايضا يحتمل ابتداء بيته لانه وان لم يكن معرفة لكنه
نكرة مخصصة لان اضافة وان لم تفد التعريف لكنها تفيد التخصيص فتصح ابتداء بيته
قوله معرب جواب لما قيل ان تعريفه ليس بما نعلم لصدقه على خضار وثمار فان فيها
وجدت علتان التانيث والعلمية مع انها منصرفان اجاب بقوله معرب وهما مبنيان لا
قوله توثران جواب سؤال وهو ان تعريفه ليس بما نعلم لصدقه على خضار وثمار لانها اسمان
معربان فهما علتان هما الوصف والتانيث مع انها منصرفان اجاب بقوله توثران يعنى ان المراد با

العلتين **له** لا نه اذا علم ان غير المنصرف ما فيه علتان اه علم ان المنصرف ما لا يكون كذلك **له** بان عرف المنصرف

واكتفى بتعريفه **له** فلذا لم يقل ذلك بخلاف اللفظ فانه غير ما خوذ في التقدير **له** اشارة الى الجواب عن الاعتراض

الثالث **له** اشارة الى الجواب عن الاعتراض الاول **له** نكرة لا موصولة معرفة حتى يحتاج الى ضمير

الفصل **له** اشارة الى الجواب عن الاعتراض الثاني **له** يعني ان المراد بالاسم الاسم المحرم لا الذي هو غيره

ان تكونا مؤثرتين وهما غير مؤثرين لفوات شرط التأثير وهو العلمية للثاني^ث حاصل ان الثاني
غير مؤثرة فيهما لان شرطه ان يكون علما وهما لا يكونان علمين لان العلمية لا تتجمع الوصفية
كما ستعرف **قوله** باجتماعهما جواب السؤال هو ان تعريفه ليس بصادق على كل فرد من افراد
لان لم يوجد العلتان المؤثرتان في فرد من افراد كطلحة لان فيها علتين الثانية والعلمية و
لست بمؤثرتين لانه لو كانت كل واحد منهما مؤثرة لكان زيد وقائمة غير منصرفين الاول
باستبعاد العلمية والثاني باعتبار الثانية مع انه ليس كذلك اجاب بقوله باجتماعهما حاصل
الجواب ان المراد بالمؤثرتين باجتماعهما لا بانفادهما ففي طلحة مؤثرتين على سبيل الاجتماع
وفي زيد وقائمة غير مؤثرتين لانفرادهما **قوله** واستجماع شرائطهما جواب سوال
وهو ان هذا التعريف ليس بما نعصد على نوح لانه اسم معرف فيه علتان مؤثرتان
باجتماعهما كما في ابراهيم وهما العلمية والعجمة مع انه منصرف اجاب بقوله واستجماع
اه حاصل الجواب ان المراد بالعتين ان تكونا مؤثرتين مع استجماع شرائطهما وهنالم يوجد
شرط العجمة لان شرطها هو تحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة ولم يوجد واحد
منهما **قوله** اثنا اه جواب سوال وهو ان الاسلام هذين شرطان للعجمة لان
وجود المشروط بدون الشرط محال ههنا يوجد المشروط وهو العجمة في مثل نوح
بدون الشرط وهو تحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة اجاب بقوله اثنا اه حاصله ان
هذه الشرائط شرائط التأثير لا شرائط الوجود **قوله** من علل تسع في اشارة الى ان هذه العبارة
على حذف الموصوف وايضا في رد على الشيخ الرضوي حيث قال انه على حذف المضاف اليه
فتقديره من تسع عللا وجه الرد ذكر قوله او واحد منها فان هذا يلزم بقوله **قوله** واحد فانه
على حذف الموصوف **قوله** بان تؤثر واحد ها اه جواب سوالك هو ان نسبة القيام الى قوله
واحد غير صحيح لانه يكون لذ والروح وقوله واحد ليس بذى روح اجاب بقوله بان تؤثر
اه اشارة الى ان المراد بالقيام ليس القيام المستعمل في ذوى الروح وهو المكث بالقدمين بل
المراد منه التأثير **قوله** مجموع ما في هذين البيتين اه جواب لسؤلة ثلثة التي قد عرفت
من قبل في قوله هي اسم فعل وحرف وفي اشارة الى تقديم العطف على الربط وهو يفيد المحصر
قوله من الامور التسعة جواب سوال وهو ان المذكور في هذين ٢ ٢

لعمري ان قوله كذا

اه اقول في السؤال الجواب كلاهما من الخارج قد بر ١٢ مولود ٢٢ وهو لفظ العلة كما قال انا شرح او علة واحدة

١٢ مولوى محمد عبدالرحيم عفا عنه ٢٢ فلان اذ في العادة وايضا سببها
الحجة بقوله في اشارة الى ظهور الاسئلة او هي ١٢ مفتي محمد عبدالرحيم رب اغفر وارحم و

انت خير الراحمين آمين يا رب العالمين يا شريح لي صدرى ولي سري الى امرى

البیتین قوله ثم وقوله من قبلها وقوله وهذا القول تقريب مع انها ليست من تلك العلل فكيف يصح
 الحكم على العلل التسع حاصل الجواب ان كلمة ما عبارة عن التسعة **قوله** لا كلا واحد فيه
 اشارة الى ظهور الاسئلة وهي ان هذا من قبيل حمل المفرد على الجمع وايضا لا بد له ان ياتي بادوات
 الحصر وايضا ان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فزعاية الخبر او الى اجاب بما ترس **قوله**
 العدل في عطف اه جواب سوالين الاول ان كلمة ثم للتراخي فيفسد تراخي عليه الجمع والتركيب عما
 تقدّم وليس كذلك لان ثبوت عليه الجمع والتركيب ليس متأخرا عن ثبوت عليه ما سبق والثاني انه
 لم يغير الاسلوب حيث عدل من الواو الى ثم في الجمع والتركيب مع ان الواو اخصر من ثم فاجاب
 بقوله والعدل اه **قوله** زائدة منصوب اه هذا رد على الفاضل الهندي حيث قال ان قوله زائدة
 مرفوع على انه صفة لقوله والنون وهي مرفوع على الخبرية فكذلك هذا لان اعراب الصفة يكون
 على طبق الموصوف وقوله من قبلها الف باعتبار المتعلق صفة ثان لقوله والنون ووجه الرد
 ان المطابقة بين الصفة والموصوف في التعريف والتكثير شرط وهو هنا لم توجد لان قوله والنون
 معرب باللام وقوله زائدة نكرة وهذا الاعتراض وان كان محابا بان اللام زائدة بقرينة خلو
 سائر العلل عن لام التعريف لكن يرد عليه الاعتراض **قوله** اذ المنة ومنع النون جواب سوال
 وهو ان الحال لا يكون الا عن الفاعل او المفعول وقوله والنون ليس بواحد منها اجاب بقوله
 اذ المنة اه حاصله ان قوله والنون فاعل الفعل المندوف اعني منع ويعلم هذا بقرينة دلالة لبس
 عليه وهو **قوله** مواضع الضمير تسع كلما اجتمعت اثنتان منها فاللصرف تصويب **قوله** الف
 فاعل الطرف اه في اشارة الى ظهور القول المردود وهو قول الفاضل الهندي وقوله ولو جعل
 اه هذا رد عليه وقوله ولا يخفى اه هذا وجه الرد عليه قيل كيف المثال لما اذا ذكر في موضع اسم مشتق
 يجري على الغير وما بعد ظرف وما بعد الطرف اسم هو فاعل واريد به اشتراك ما بعد الطرف بما
 قبله وتقدم ما بعد الطرف على ما قبله في وصف هذا المشتق فاشارة الشارح الى جوابه بقوله وهذا
 كما اه فافهم فيه **قوله** وقوله وهذا القول تقريب اه فيه ثلاثة فوائد اولها بيان ترجمة المتن وثانيها دفع
 سوال وهو انك قلت غير المتضمن ما فيه علتان فانك لا تخلو اما تقول بانه يؤثر في وجود الحكم وهو منع
 الضمير مجموع العلتين او كلا واحد منهما فان كان الاول ينبغي ان لا يصح اطلاق العلة على كلا واحد منهما
 بطريق الحقيقة مع انه يصح اطلاق العلة على كل واحد منهما وان كان الثاني ينبغي ان لا يثبت الحكم
 وهو منع الصرف بهما لانه اذا ثبت الحكم بعلة لا يثبت بعلة **قوله** فكيف يصح الحكم على العلل التسع بمجرع ما في البيت
 البيتين مفتي **قوله** اي الاسئلة الثلاثة التي ذكرها المحقق مجمل بقوله جواب سئلة ثلثة التي لا مفتي **قوله** الام التعريف في قوله والنون
 مفتي **قوله** وهو عدم المطابقة بين الصفة والموصوف ام **قوله** تقديره على ما قال الشارح ومنع النون الصرف حال كونها زائدة ام
قوله فان هذا المثال يدل على اشتراك زيد اخيه في وصف الركوبية وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف ام **قوله** وهي عدل ام
قوله حيث قال ثم جمع ثم تركيب **قوله** اعلى قوله والنون فائدة **قوله** كلفظ زائدة في عبارة المصريح مفتي

جواب الہو ان اضافۃ الحکم الی ضمیر غیر المنصر لا یصح لان حکم الشئ عبادۃ عن الاثر المرتب
 علی ذلک الشئ ومنع الجور والتوین مرتب علی علتین او واحدۃ تقوم مقامہما الا علی غیر المنصر
 اجاب بقولہ من حیث اہ حاصلہ ان اضافۃ الحکم الی غیر المنصر مجاز باعتبار ادنی ملابسۃ
 وهو ان ذلک الحکم وان کان اثر العلتین لکن ثابت فیہ **قوله** والتوین عطف علی قولہ لا یراعی
 ولس بعطف علی قولہ الجور لان التوین لیس من الاعراب **قوله** الذی ہو علامۃ
 التمكن دفع لما قبل وهو ان هذا الحکم منقوض علی مسلمات حین العلمیۃ حیث یدخل التوین
 علیہا مع اجتماع السببین التانیث والعلمیۃ اجاب بقولہ الذی اہ حاصلہ ان المراد من التوین
 توین التمكن لا مطلق التوین والتوین فی مسلمات لیس بتوین التمكن بل بتوین المقابله **قوله**
 ای لا یمتنع اہ جواب سوالہو ان جوازہ غیر المنصر لرعاۃ التناسب مسلم جوازہ لضرۃ
 الشعر غیر مسلم لانہ لضرۃ وزن الشعر واجب او تحریر السؤال ہکذا ان تعلق قولہ للتناسب
 مع قولہ یجوز مسلم اما تعلق قولہ للضرۃ مع قولہ یجوز غیر مسلم لانہ لضرۃ واجب لا جائز
 فکیف یصح قولہ یجوز صر اجا بقولہ ای لا یمتنع اہ حاصلہ ان الجواز علی نوعین لحدہما یعنی الامکان
 العام والثانی بمعنی الامکان الخاص المراد ہنا الاول والثانی لان الثانی عبادۃ عن سلب الضرۃ
 عن الجانبین الاول عبادۃ عن سلب الضرۃ عن الجانب المقابل فاذا حکم بالاثبات علم منہ ان
 الضرۃ مسلوبۃ عن جانب مقابله وهو عندا اثبات . . . ہنا ایض حکم بالاثبات وهو جوازہ فعل

منہ ان الضرۃ **قوله** ہون ہذا آہ اقول العلل روڈ مبنی علی تسلیم استجماع شرائط السببین الافالتا فی مسلمات علما المؤمنین
 لیست متحضۃ للتانیث لئلا تہما علی الجمعیۃ وتخص التانیث من شرائطہ لا مجال للتقدیر التالی لان التالی الظاہرۃ مانعہ عن تقدیر آخر
قوله اعلم ان الامکان العام عبادۃ عن سلب الضرۃ عن جانب مقابله جواز کان او عدا فاذا قید بالوجود فسلب الضرۃ عن العدم لئلا یقابل ویلغی
 جانب لوجود مطلقا سوا کان ضروریا او غیر ضروریا فان کان الاول فهو المنسجم بالوجوب لانہ عبادۃ عن ضرۃ الوجود وعدا ضرۃ العدا
 وان کان الثانی فهو الامکان الخاص فانہ معبر بسلب الضرۃ من الجانبین اذا قید بالعدم فسلب الضرۃ عن الوجود فہذا العدا وان کان
 ضروریا فهو لا متسلع لانہ مفسر بضرۃ العدا وعدم ضرۃ الوجود وان کان غیر ضروری فهو امکان خاص اذا عرفت ہذا
 فاعلم انہ ان قید بالوجود فیعبر عن موصوفہ بلا یمتنع وان قید بالعدم فیعبر عنہ بلا یجب النسبۃ بینہما عموم وخصوص من وجہ امثلۃ
 الكل الواجب موجود بالامکان العام والخاص زید موجود بالامکان العام وشریک الباری لیس بموجود بالامکان العام ۱۲
قوله یعنی ان المراد بالجواز ہنا الامکان العام المقید بجانب الوجود یعنی قولہ ویجوز صرفہ آہ ان عدم صرفہ لیس بضرۃ
 سوا کان صرفہ ضروریا کما فی ضرۃ الشعرا وجائز کما فی التناسب فینا ول الوجوب الجواز لان المکملۃ العامۃ ہی التي
 یحکم فیہا بارتفاع الضرۃ المطلقة عن جانب المخالف للحکم فان کان الحکم فی القصیدۃ بالایجاب ان مفہومہا ارتفاع
 الضرۃ عن جانب السلب المخالف للایجاب السلب ان کان الحکم فیہا بالسلب ان مفہومہا ارتفاع الضرۃ عن
 جانب الایجاب لان المخالف للسلب هو الایجاب کذا فی بعض النواشی ۱۲ ۱۳ ۱۴ ۱۵ ۱۶ ۱۷ ۱۸ ۱۹ ۲۰ ۲۱ ۲۲ ۲۳ ۲۴ ۲۵ ۲۶ ۲۷ ۲۸ ۲۹ ۳۰ ۳۱ ۳۲ ۳۳ ۳۴ ۳۵ ۳۶ ۳۷ ۳۸ ۳۹ ۴۰ ۴۱ ۴۲ ۴۳ ۴۴ ۴۵ ۴۶ ۴۷ ۴۸ ۴۹ ۵۰ ۵۱ ۵۲ ۵۳ ۵۴ ۵۵ ۵۶ ۵۷ ۵۸ ۵۹ ۶۰ ۶۱ ۶۲ ۶۳ ۶۴ ۶۵ ۶۶ ۶۷ ۶۸ ۶۹ ۷۰ ۷۱ ۷۲ ۷۳ ۷۴ ۷۵ ۷۶ ۷۷ ۷۸ ۷۹ ۸۰ ۸۱ ۸۲ ۸۳ ۸۴ ۸۵ ۸۶ ۸۷ ۸۸ ۸۹ ۹۰ ۹۱ ۹۲ ۹۳ ۹۴ ۹۵ ۹۶ ۹۷ ۹۸ ۹۹ ۱۰۰

مفتی محمد عبد الرحیم

مسلوۃ عن جانب مقابلة هو منع الضم فيبقى جانب الاثبات اعم من ان يكون حذوياً او غير
 ضرورياً فان كان الاول فصراً واجب كما في قوله للضرورة وان كان الثاني فصراً جازماً كما
 في قوله للتناسب **قوله** اي جعل في حكمه جواب سؤالا هو ان لا ينسب انه جازم غير المنصير
 بسبب ضرورة وزن الشعر او لرعاية التناسب لان بسبب ضرورة وزن الشعر او لرعاية التقا
 لا يلزم الادخال لكسرة والتنوين على الاسم وبدخولهما لا يلزم اخلاوا الاسم عن
 العلتين او واحد منهما تقوياً مقامهما حتى يصير غير المنصير منصيراً فاحقيقاً اجاب
 بقوله اي جعله حاصله ان هذه العبارة محمولة على المسالحة **قوله** فان غير المنصير
 عند المصمّاه في اشارة الى ان غير المنصير يصير بدخول الكسرة والتنوين منصيراً فاحقيقة
 عند العلامة الزمخشري لانه عنده عبادة عما لا يكون فيه الجرد التنوين فلذا قال
 الشارح فان غير المنصير عند المصمّاه ما فيه **قوله** وقبله هذا جواب ثان عن ذلك
 السؤالا اشارة الى بصيغة قيل للاشارة الى صفه وجهه ان كلامنا في بيان اسباب منع الضم
 لا في حكم فلا بد ان يرجع الضمير الى غير المنصير لا الى حكمه **قوله** والضمير في صرفه
 جواب سؤالا هو انه اذا كان المراد معناه اللغوي فيكون تقدير الكلام ويجوز تغير غير المنصير
 للضرورة اه ولا يتصور التغير الا بجعله منصراً فافينجى عليه ان غير المنصير عند المصمّاه
 علتان او واحد تقوياً مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين عليه لا يخرج عن حقيقة اجاب
 بقوله الضمير اه فيكون تقديره ويجوز تغير حكمه للضرورة او للتناسب **قوله** اي ويجوز
 صرفه اه في اشارة الى ان قوله والتناسب معطوف على قوله للضرورة لان كلا واحد منهما
 مفعول له لقوله يجوز صرفه لكن الاول من قبيل ما فعل بسبب جود الفعل المذكور والثاني
 من قبيل ما فعل لقصد تحصيله الفعل المذكور كما اشارة الى الشارح بقوله ليحصل التناسب اه
 فلو لم يذكر اللام يوهمان الثاني من قبيل الاول فلا يريد ما قيل انه ههنا لم يعطف المركب على المركب
 ولم يعطف المفرد على المفرد بان يترك اللام ويقول والتناسب مع ان الاصل في العبادة الایجاز
 والاختصار **قوله** ليحصل التناسب جواب سؤالا هو ان قوله والتناسب مفعول له لقوله يجوز
 والمفعول له علتان والعلة مقدّمة على المعلوم والتناسب ليس بمقدّم على الضم اجاب بما ترسّے
 حاصله ان هذا احد قسمي المفعول الذي فعل لقصد تحصيله لا لاجل وجوه كما فهمت
 وما قلت فهو في القسم الآخر **قوله** لان دعاية اه جواب سؤالا هو ان دعاية التناسب بين الكلمات
 ليس بضروري فكيف يصح جواز صرفه لرعاية التناسب اجاب بقوله لان دعاية التناسب

١ فالراد يجوز الصرف جعل غير المنصير في حكم المنصير بادخال كسرة والتنوين فيله جعله منصراً فاحقيقة حتى يرد
 السؤال **٢** فالنسبة بين غير المنصير والمنصير عند المصمّاه وعند الزمخشري عموم وخصوص مطلقا فان كل غير منصرف عنده غير
 منصرف عند المصمّاه من غير عكس مفتي **٣** كما في قعدة عن الحرب جنة والثاني كما في ضربت للتاديب **١١** مفتي

الی قولہ ان لم یصل **قوله** حیث صرف سلا سلا ہذا تعلیل لمطابقة المثال مع الممثل یعنی مثل
 بجواز صرف غیر المنصرف لرعاية تناسب المنصرف مثل سلا سلا واغلا لا حیث صرف اہ جواب
 عن سوال وهو ان التمثیل بجواز صرف لرعاية التناسب بقوله مثل سلا سلا واغلا لا غیر صحیح
 لان التمثیل لیس الا لغير المنصرف الذی صرف وهو سلا سلا فالمناسب ان یکتف بقوله
 سلا سلا بدین قولہ ما غلا لا اجاب بقوله حیث الخ حاصل ان قولہ سلا سلا واغلا لا مثال
 لمجموع الغیر المنصرف الذی صرف والمنصرف الذی صرف غیر المنصرف لاجلہ ولس الا لواحد
 منهما **قوله** علتان جواب سوالین احدہما ان ما یقوم مقامہما لیس الا الجمع والفا
 التانیث فلا بد للمفہم ان ینکر ادوات الحصر وثانیہما ان قولہ وما مبتدأ وکلواحد من قولہ
 الجمع والفا التانیث خبرہ وھذا الخبر یتکون لا یصح لان فیہ حمل الخاص علی العام وهو غیر جائز
 کما هو الظاہر اجاب بقوله علتان اہ فیما شاة الی ان ہنا تقدیم العطف علی الربط وهو
 مفید للحصر ایض فیہ حمل العام علی العام کما لا یخفی وهو جائز **قوله** مکررتان جواب سوال
 وهو ان لا نسلم ان العلة الواحدة تقوم مقامہما لانہ انما یصح اذا کان وجہ التشبیہ تاما
 لانہ انما یصیر الاسم غیر المنصرف لمشاہدۃ الفعل فی وجود الفرعیتین ولم یثبت للجمع و
 للف التانیث بل ثبت لکل واحد منہما فرعیتہ واحد اجاب بقوله مکررتان حاصلہ انہ ثبت
 لکل واحد منہما فرعیتان لان الجمعیتہ تکرر فی بعض المجموع حقیقۃ نحو کالب جمع الکلب
 وہی جمع کلب فی بعضها حکما کالمجموع الموافقة لہا فی عدد الحروف والحركات السکنات نحو
 مساحد فانہ موافق با کالب فی الجمعیتہ والوزن فانقلب ان قولہ ما مبتدأ وکلواحد من
 قولہ الجمع والفا التانیث خبرہ خبریتہ غیر صحیح لان علة منصرفہا الجمعیتہ والتانیث لا الجمع
 والفا التانیث قلنا ہذا العبارة محمولة علی المسامحة ای ذکر الجمع وادادہما الجمعیتہ وذكر
 الفا التانیث ویراد بہما التانیث لا الجمع والفا التانیث **قوله** وضعاجواب سوال وهو ان
 التاء فی حالة العلمیتہ ایض لازمة للکلمۃ فینبغی ان یقوم مقام العلتین ایض اجاب بقوله
 وضعاجاصلان المراد باللزوم اللزوم بحسب اصل الوضع وانہا لیس بلازمة لہا
 بحسب اصل الوضع فلم یقوۃ اللزوم الوضعی **قوله** لا تفادقا ہا تفسیر لقولہ لانہما
 لازمتان للکلمۃ **قوله** فلا یقال الفاء للتعلیل ای تعلیل لقولہ لانہما **قوله** فیجعل الخ ہذا تفویہ
 علی قولہ فلا یقال **قوله** مصداک مبنی للمفعول جواب عن سوالین احدہما ان عد العدا

اھ والی ہذا ہر المصباح ولہذا الخارہ الشارح والثانی ان الجمعیتہ فیہ وصل الی حد التناہی بحیث لا یصح جمعہا ثانیاً جمع التکریر
 فکان لہ قوۃ فی الجمعیتہ والثالث انہ لا ینظر لہذا الجمع فی الاحاد بخلاف سائر المجموع فلو قوۃ فی الجمعیتہ یصح ان یقام مقام
 السبب کذا فی العصۃ **قوله** اقول ینبغی ان یقول فینبغی ان یقوم التانیث الحاصل بہا ای بالتاء ۱۲ مولوی
 اقول انظر فیہما ان الفاء نتیجۃ تقدیرہ اذا کان الامر کذا ذکر فلا یقال ہذا لما ذہب الحشہ وجہ لا یخفی علی من یعرف مفہوم الاستقرار فہذا

من اسباب منع الصرف غير صحيح لان منع الصرف من صفات الاسم وهو مصدك بمعنى
 الاخراج وهو من صفة المتكلمة ثانياً ان تفسيره بالخروج غير صحيح لانه مصدك بمعنى الاخراج وهو
 من صفات المتكلمة الخارج من صفات الاسم فعلى هذا يلزم تفسير صفة المبائن بصفة المبائن الاخر
 اجاب عنها بقوله مصدك من المفعول فكان العد بمعنى المعدل فيكون صفة اسم **قوله** كون
 الاسم معدلاً اجاب عن اسئلة ثلثة الاولى ان قوله فالعد مبتدأ وقوله خرج خبره خبرية غير
 صحيحة لان العد لا بمعنى المعدل لذات مع الصفة والثاني انه على هذا لا يصح عد العد من
 اسباب منع الصرف والثالث ان العد متعدي والخروج لازمي فعلى هذا يلزم تفسير المتعد بالاذن
 وهو باطل اجاب عنها الشارح بقوله ان كون الاسم معدلاً لا وهو من صفات الصفا ولازمي ايضا
 فيلزم حمل صفة الصفة على صفة الصفة ويصح عد من اسباب منع الصرف ولا يلزم تفسير المتعد بالاذن
قوله اخروج الاسم فان قيل اضافة الخروج الى ضمير الاسم غير صحيحة لان الاسم عبادة عن المادة
 والصيغة والصيغة عبادة عن الصورة فقط فعلى هذا يلزم اخروج الكل عن الجزء وذا باطل لان
 الخروج فرع الدخول والكل في الجزء غير جائز ضرورة بخلاف الجزء فانه اخل في الكلام فلو
 دخل الكل في الجزء يلزم دخول الشيء في نفسه **قلنا** ان هذا العبارة عند المضيق خرج ما في الاسم
 فان قيل فعلى هذا يلزم خروج الجزء عن الجزء وهو باطل **قلنا** ان خروج الجزء عن الجزء
 غير جائز اذ لم يكن احد الجزئين مشتملاً على الجزء الاخر وهما مشتمل عليهما للصيغة الصورة
 مشتملتان على المادة **قوله** اي كونه مخرجا اجاب سواله هو ان كون الاسم معدلاً من
 قبيل الحاصل بالمصدا والخروج مصدك فيلزم تفسير الحاصل بالمصدا نفسه غير جائز لعدم
 الاتحاد بينهما اجاب بقوله اي كونه مخرجا يعني ان المراد بخروج الاسم كونه مخرجا فيلزم
 تفسير الحاصل بالمصدا بالحاصل بالمصدا **قوله** اي عن صورته اجاب سواله وهو ان
 الصيغة عبادة عن مجموع المادة والصورة كما يقال ضرب صيغة ماض فعله هذا التعريف
 ليس بجامع لافزاده لعد صدق على غير ذلك لانها خرجا عن الصورة فقط لا عنهما اجاب
 بقوله اي عن صورته اه حاصله ان المراد بالصيغة ههنا هي الصورة فقط **قوله** التي اه هذا
 بيان لقوله الاصلية اذا الاصلية منسوب الى الاصل والمراد بالاصل ههنا القاعدة لا غيره كما
 الدليل ونحوه وايضا بيان لنسبة الصورة الى الاصل بحيث يقتضيه الاصل ان يكون ذلك
 الاسم المعدل على تلك الصورة **قوله** ولا يخفى اه جواب سواله هو ان هذا التعريف
 ليس بمانع لصدق على خروج المشتقات مثل ضارب ومضرب لانها اسمين خرجا عن
 الصيغة الاصلية وهي الضرب مع انه لم يكن فيهما العد ولا يكونان غير منصرفين
له ولا شك ان عمر زفر وكذا اسائر الاسماء المعدولة خارجة عن الصورة الاصلية **عنه** مفتي محمد عبد الرحيم
عنه بقرينة ان هذا المقام مقام بحث الاسم **عنه** اي المادة والصورة **عنه** لان اصلها عامر وزفر **عنه**

في حالة العلمية ليس كذلك اجاب بقوله لا يخفى **قوله** وان التبادله عطف على قوله اصبغة
المصدر اه جواب سوال هون التعريف ليس بمانع لصدقه على الاسماء المحذوفة الاعجاز
كيد لم لا نهما اسمان خرجا عن الصيغة الاصلية وهي يد ويد مؤمع انه ليس فيهما عدل
والا لصار غير منصرفين في حالة العلمية ليس كذلك اجاب بقوله وان المتبادر اه
قوله وان خروجه اه جواب سوال هون هذا لتعريف ليس بمانع لصدقه على المغيرات
القياسية كمقوله مبيع لا نهما اسمان خرجا عن الصيغة الاصلية مع بقاء المادة وهي
مقوله ومبيوع ومع ذلك هذا الخروج ليس بعدل الا لكانا غير منصرفين في حالة العلمية اجاب
بقوله ان خروجه اه حاصلة ان مجرد الخروج عن صيغة الاصلية مع بقاء المادة ليس كافيا
للعديل بل مع مغايرة الصيغة الثانية عن الاولى بان يكون الاول اخلا تحت القاعدة والثاني
لا يكون داخل تحتها وهما كلاهما داخلان تحتها اما الاول فلان اسم المفعول من ثلاث في المخرجي
على وزن المفعول اما الثاني فداخل تحت الاعلال الصادرة وهو ان الضمة على الواو ثقيلة **قوله**
واما المغيرات الشاذة اه جواب سوال هون هذا التعريف ليس بمانع لصدقه على المغيرات الشاذة مثل
اقوس انيب لانها خرجت عن صيغتها الاصلية مع بقاء المادة ومع مغايرة الثانية عن الاولى بان يكون
الاول داخل تحت القاعدة لا الثانية لان الاصل في الاقوس ان يكون على وزن فعولان يجمع على الافعال
لا على افعال وهما كذلك لان القوس اناب جمعا ولا على اقوس انياب ثم خرج اقوس انيب عنهما
وهذا الخروج لم يسم بالعدل الا لصار غير منصرفين في حالة العلمية اجاب بقوله اما
المغيرات الشاذة اه حاصلة اننا لانسلم انهما خرجا عن الصيغة الاصلية بل انهما خرجا عن القوس
والناب لانهما جمعا ولا على اقوس انيب على خلاف القياس لهذا سمي بجموع الشاذة في لا يوجد
الخروج **قوله** وقال بعض لشارحين اه غرض لشارح في نقل قول بعض الشارحين ثلاثة
اما جواب ثان عن الكل واعتراض بل اجواب اورد اخريد على المصنف حيث ذكر هذه
التكليفات في امالي الكافية مع عدم الاحتياج اليها لان المقصود من تعريف العدل هو
الامتيان عن بعض ما عدل لا عن كله فتعريفه بما هو اعم منه من غيره كاف فلا حاجة الى
اتكباب التكليفات **قوله** قلنا عن هذا الرد ان تعريف الشيء بما هو اعم منه من هب المتقدين
لا المتأخرين للمصنف من المتأخرين **قوله** واعلم اننا اه هذا مر على القاضل الهند حيث

وضع في العدل مقدما ثلاثة احديهما ان العلم حاصل الجواب ان المشتقات غارجة عنه

بسبب ان الصيغة الى الاسم لان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات بدليل تغايرها في المعنى ضرورة ان ضربا مثل ليست

ضارب الاصل اه حاصل الجواب ان الاسماء المحذوفة الاعجاز غارجة عن العدل لعدم بقاء المادة فيها وبه شرط في

العدل اه مفتة محمد عبد الرحيم اه وكذا قوله وان خروجه عن صيغة الاصلية اه مفتي

اه ولو لم يكن مغايرة لم تحقق الخروج عن الصيغة اه علوى - اللهم ادرك مني

بالعدل مقدّم على العلم بمنع الضرر في الأمثلة الأربعة اعني تلك ومثلث وأخر وجمع فصا العدل فيها من قبيل
العدل الحقيقي وأما في غير ذلك فبالعكس فصا العدل فيها من قبيل العدل التقديري وثانيتهما متفرعة
على الأولى فهو انقسام العدل الى الحقيقي والتقديري بالذات وثالثتهما متفرعة على الثانية وهو ان
قوله المصّر تحقيقا وتقديرا صفة الخروج بحال الموصوف وهو عبارة عن الجارى عليه نحو مرت
برجل بين هذا بعينه منشأ الخطية الفاضل الهندى حيث قال ان قوله تحقيقا وتقتل اذا كان صفة
الخروج العدل عبارة عن الخروج تقسيميهما بالذات فرد الشارح بقوله اعلم حاصله ان العلم
بمنع الضرر مقدّم على العلم بالعدل في الكل فتفرع عليه ان العدل في الكل اعتبارى قيل فعلى هذا
تقسيم العدل الى الحقيقي والتقديري يلزم تقسيم الشئ النفسى الى غيره وذا باطل اجاب بقوله و
لكن لا بد اه حاصله ان كان الدليل موجودا على وجود الاصل فهو من قبيل الاصل المتحقق الا
فمن قبيل المقتضى فانقسام العدل الى الحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون الاصل متحققا او
مقتضا او قولا مصّر تحقيقا وتقديرا صفة للخروج بحال متعلق الموصوف وهو عبارة عن الجارى
على الغير نحو مرت برجل حسن غلام فصار معناه خروجا كائنا عن اصل متحقق او مقتضى ووجه الرد
ظاهر هو انه عبارة عن الخروج وهو امر اعتبارى فلا دليل عليه صلا واما الدليل وعبارة قياس
الى الاصل قوله ان لم يصلح للاعتبار اه جواب الك هو انه لم يعتبر اسبابا اخر من الاسباب التسعة
من الامور المحققة والعدل من الامور الاعتبارية وهذا القضية نظرية محتاجة الى الدليل وهو انه
عبارة من الخروج وهو امر اعتبارى فالاعتبار فيه ممكن قوله لا انهم اشار الى ظهور القول المراد
قوله تحقيقا مفعول مطلق للخروج المذكور في المتن قيل هو عبارة عما يكون الفعل مشتقا عليه مثل
اشتمال الكل على الجزء والخروج المذكور في المتن مصك موضوع للعدل الساذج وليس يشتمل
عليه اشتمال الكل على الجزء قلنا ان ذلك الخروج مؤل بتاويل ان مع الفعل فصا تقديري فالعدل
ان يخرج نزوجا تحقيقا في صا قوله تحقيقا مفعول مطلقا باعتبار الموصوف وهو خروجا كما
اشار اليه لشارح بقوله خروجا كائنا اه قوله معناه خروجا جواب الك هو ان قوله تحقيقا مفعول
مطلق لقوله خروج لا يصدق الحد عليه لعدا اشتمال معنى الفعل عليه لعدا اتحاد المعنى اجاب
بما ترى حاصله انه مفعول مطلق مجازا باعتبار متعلق الموصوف وكذا حال قوله تقديري جوابا
سوال قوله عليه كاشفة لاصل متحقق وهو مظهر للموصوف وبيان له قوله والدليل على
له هذا دليل مطابقا لمثالهم المشرف قوله - فعلم انه الفاء للتفريع اى اذا كان معناهما مكررا
وتكراره مستلزم لتكرار اللفظ فعلم اه قوله وفيما وراهما الى عشر ومعشر خلاف فعند
البعض ان زين فعلا مفعول مجبئ فيما وراهما ايضا لان ما فوقهما قياس على ما تحتهما والعلّة
المشتركة بينهما ان الكلم من اصول الاعمال دفعا مجبئ فيما تحتهما مجبئ فيما فوقهما ايضا وعند
البعض لا يجبئ فيهما العدل السما قوله الصواب مجبئها لوجود السماء كافي قوله الشاعر

ولم یستشوک حتی رمیت فوق الرجل فصاعشا قوله لان الوصفية اه هذا لیل القول الوصف
 اه وجواب سوال هوان عد وصفية ثلث مثلث من اسباب منع الصرا لا یصلح لانها عارضة لانها
 من الاعل دو ضعا لمرتبة معينة هي ما فوق الاثنين ما تحت الاربعة وذلك ليس بصفة لان
 المعتبر في منع الصرا الوصف الاصل دون العارضی انجا بقوله لان الوصفية اه حاصله نعم ان
 ثلث مثلث موضوع لمرتبة معينة لكن اذا جرت على المعد دات كما في قوله ثلثة نسوة صار وصفا و
 هذا الوصف ان كان عارضة بالنسبة الى ثلثة ثلثة لكن اصلية بالنسبة الى ثلث مثلث لوجه
 في الموضوع له لان معناها ثلثة ثلثة والوصفية الاصلية عبارة عما يكون موجوا في الموضوع
 لكما في الضارب والاحمر قوله لان معناه في الاصل اه جواب سوال هوانا لان سلم ان اخر اسم
 التفضيل لانه يد على زيادة المعنى فيه ليس الزيادة فيه بل كان بمعنى الغير كما في قوله جاءني زيد
 ورايت زيدا اخر اجاب بقوله لان معناه اه قوله وان صارت اه جواب سوال هوان جمع
 ليس بوصف بل بمعنى كلهم كما في جاءني القوم كلهم اجمعون اي كلهما اجاب بقوله
 وان صارت اه قوله على ما ذكرنا اي من انه لا بد في اعتبار العدل من الامرین
 قوله ولا يرد المجموع الشاذ اه جواب سوال هوانه على هذا ينبغي ان يكون حالا قوس
 وانيب كمالا اخر وجمع في وجود الدليل على جو الاصل لانه كما وجد الدليل على وجود
 الاصل في اخر وجمع فكذلك وجد على وجوه في اقوس انيب لان الاصل في الجوف اذا
 كان على وزن فعل ان يجمع على افعال فعلم منه ان القوس الناب يجمعان ولا على اقوس
 وانيب ثم عد عنهما الى اقوس انيب فاذا كان الامر كذلك فلم اعتبر العدل التحقیقی في
 اخر وجمع ولم يعتبر في اقوس وانيب فاجاب بقوله ولا يرد المجموع الشاذ اه حاصله انه لا بد
 في اعتبار من الاقرین احد هما وجود الاصل للاسم المعدل لثانیهما اعتبارا لاجزاء عندهما
 وان جد الاصل لكن لم يعتبر اخر اخرج عن عدم وجو الباعث وهو عد وجدانها في كلام العرب
 غیر منصرفین بل وجد في كلامهم منصرفین بخلاف اخر وجمع حيث اعتبروا اعتبارا فيها
 لوجو الباعث وهوانها وجد في كلامهم غیر منصرفین لم یجد انهما سببا ظاهرا اه قوله
 كيف اخر هذا دليل بطريق العلاوة قوله ولا قاعدة اه جواب سوال هوانه ينبغي ان يكون الشذوذ
 في هذا الجمعية باعتبار وجه اخر يخالف هذا الاسم المعدل عنه اجاب بقوله لا قاعدة اه قوله
 تبين الفرق بين الشاذ والمعدل الاول هو الذي يكون له قاعدة ويخالف عنها ولا قاعدة
 الثاني اصلا قوله اخر وجاهه جواب سوال هوان له تقدیر مفعول مطلق لقوله خرج هذا
 غير جائز لان معنى الخرج مشتمل على خروجا لا على تقدیرا اجاب بقوله اي خرجا
 حاصله انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المعدل فاغنى به الخرج قيل عليه
 له اي على عدم اعتبار العدل في اقوس وانيب ۱۲ مولود رحمه الله عليه

ان معنى الخروج ليس بمشتمل باعتبار ان كليهما مصك ان الا ان يقال ان قوله خرج بـ تاويل ان مع
الفعل فـ لا يرد قوله عن اصله فيله شاذ الى ان قوله تقديراً صفة للخروج باعتبار حال متعلقه
هو الاصل اعلم ان الصفة على قسمين احدهما ما يكون صفة للشيء باعتبار حاله الثاني ما
يكون صفة للشيء باعتبار حال متعلقه فالاول ما يكون صفة للشيء ويكون فائماً بالثاني ما
يكون صفة للشيء لكن يكون فائماً بغيره وههنا من قبيل الثاني فان التقدير صفة للخروج و
قائم بالاصل المقدّم قوله مفروض صفة للمقدّم وفيه اشارة الى ان للتقدير معنى اخر غير
مراد ههنا اعني به الحذف قوله يكون الداعي اه هذا صفة كاشفة للاصل المقدّم والمراد
بـ ي بقوله يكون الداعي الى تقديره فرضه منع الضم في غير المنصّر الذي يكون احد
السببين في العدل فلا يرد باب قطام لان اعتبار العدل فيله نما هو للحمل على نظائره
لا لتحصيل سبب منع الضم قوله مثله اشارة الى ان قوله باب قطام معطوف على غير
قوله واراد بـ بابها اه جواب سؤاله وان اضافة الباب الى قطام لا تخلو اما ان تكون لامية
او بيانية او ظرفية فان كانت الاولى فالمقصود فيها بالنسبة المضاف دون المضاف اليه فعمل هذا
يدخل فيه غلاب دون قطام ان كانت الثانية فبالعكس ان كانت الثالثة فيلزم فساد المعنى وهوان
قطام ظرف للباب الامر ليس كذلك انما بقوله اراد بـ بابها اه حاصليه ان المراد به الاول

والثاني لكن اراد بها كلها هو اهـ هو اعم من اللام في البياني **قوله** لغة اهـ
اشارة الى ان في لظرفية فجعل مدخولها ظرفا لما قبلها وظرفية قوله تتم ليس بصحيح
لباب قطام **قوله** بنى اهـ اشارة الى ان العبارة مبنى على حذف المضاعفة عن بنين
حذف منها النون بالاضافة **قوله** لتحصيل سبب البناء اهـ المراد بسبب البناء هو مشاهدته
ذو الرائع لا وزنه لفعلا اسم الفعل الذي بمعنى الامر كقولهم **بني** انزل وهذا السبب للبناء

انما يحصل بالعدل كما حره في بحث اسماء الافعال قوله وهذا يقال الى قوله لتحصيل سبب منع الضم هذا عترض
على المصنف وجوابه ان ذكره تبعا وطول العمد وزفر في كون تقدير العدل في كل واحد منهما قوله هو كذا الاسم
جوابا له وان عدل لوصف من اسباب منع الضم غير صحيح لانها من صفات الاسم هو اسم بنفسه

لأن عبارة عن الاسم الدال على ذات أو اجاب بقوله هو كون أه قوله سواء كانت
أه جواب عن الذين الاول ان المتبادر من الدلالة هو الدلالة بحسب اصل الوضع فقوله
ليس بمجامع لعدم صدق على ان يع في موت بنسب واربع لأنه ليس بدال على ذات
مبهم بحسب اصل الوضع بل بحسب عارض الاستعمال مع انه وصف اما الثاني فهو
ذكر قوله في شرط ان تكون وصفا في اصل مستدك كما ترى اجاب عنهما
بقوله سواء كانت أه حاصل الاول ان المراد من الدلالة الماخوذة في
تعريفه اعم من ان تكون بحسب الوضع او بحسب الاستعمال فيما نحن فيه من

وهو ان الوصف لا
عبارة عن التلخيص
صار الوصف اسما بدياه
من صفات الاسم فليس
عبارة من اسباب منع الصرف
لانها تخلصها من صفات
الاسم

كتاب الوصف

قيل الثاني حاصل الثاني ان دلالة اعم المقتر سببية منع الضر هو الوصف الاصل لا العارض فلذلك
 قال المصنف وشرطه اه والى هذا اشار الشارح بقوله المقتر في سببية اه **قوله** في سببية منع
 الضر اه جواب سواله هو ان لا نسلم ان الوصفية في الاصل شرط لنفس الوصف فان نحو ادب
 من قبيل المحذوم مع ان هذا الشرط منتف في اجاب بقوله في سببية منع الضر اه اشارة الى ان
 الوصفية في الاصل ليس بشرط لوجود الوصف بشرط اثره **قوله** وصفا اه اشارة الى ان قوله في الاصل
 ظرف مستقر باعتبار المتعلق خبر بقوله **قوله** الذي هو الوصف اشارة الى ان الالف و
 اللام في الاصل عهدى اشارة الى ما هو الاصل في الوصف واشارة الى ان للاصل معنى اخر
 غير مراد ههنا اعني به ما يبتنى عليه الغير بل المراد به هو الوصف **قوله** بان تخرج اه جواب سواله
 وهو ان لا نسلم ان لا تضر الغلبة لانها تخرج الاسم من العموم الى الخصوص اي يثبت اختصاص
 الاسم ببعض افراد الموضوع لاجاب بقوله بان تخرج اه **قوله** ومعنى الغلبة اه جواب سواله
 هو ان الغلبة على الوصفية لاخراجها عن سببية منع الضر والامر ليس كذلك كما قلت فان
 نحو احمر اذا نكر صا منصرفا عند الاخفش بسبب غلبة التنكير مع انه كان في الاصل صفا
 اجاب بما ترى **قوله** المذكور اه جواب سواله هو ان في قوله لذل لك اشارة ههنا الى امرين
 اشتراط اصالته الوصف وعدم مضاغة الغلبة والمطابقة بين اسم الاشارة والمشار اليه شرط
 ولم توجد ههنا اجاب بقوله المذكور يعني بولا لاخرين بالمذكور **قوله** من اشتراط اصالته
 اه جواب سواله هو ان التاويل به ايضا غير صحيح لان من اول الكتاب الى هذا كلها من كونه
 وهو ليس بعلة لضرادبع في ردت بنسوة اربع وامتناع اسوة اربع ثم اجاب بقوله من اشتراط اصالته
 يعني المراد بالمذكور هذان الامران اعني شرط اصالته الوصف وعدم مضاغة الغلبة لا مطابق
 المذكور **قوله** قوطم اه اشارة الى ان دخول كلمة في ليست بصحيرة على الجملة لانها من حروف
 الجادة وهي تدخل على الاسم هي ليست باسم **قوله** من الضر جواب سواله هو
 ان قوله امتنع فعل وقوله اسوة اربع فاعلان له هما منسوبة اليه النسبت اليها غير
 صحيحة لانها ليسا بمتنع بل هو جودان مستعملان في الممتنع ليس بموجود ولا مستعمل اجاب
 بقوله اي من الضر يعني المراد بالامتناع الامتناع من لضر لان الامتناع والوجود **قوله** مع
 ان الاصل اه جواب سواله هو ان لا نسلم انه يلزم من عدم الجزاء يكون لوصفا فاصلية عند كونها
 اوصافا اصلية فلم قوي الضر على منع جاز بقوله مع ان الاصل حاصل في الكلام الاول لانها هو جزء
 الدليل لا كله **قوله** اللفظ اه جواب سواله هو ان ذكر قوله المعنوي ذلك بعد قول للتانيث
 بالتأشيط العلمية مستكاذ لان المعنوي لا يكون الا بالتاء اجاب بقوله اللفظ **قوله** الحاصل اشارة الى
 ان قوله بالتاء ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة للتانيث اللفظ **قوله** في السببية اه جواب سواله
 وهو انه ينقض على نحو ضاربة فانه مؤنث مع ان العلمية غير موجودة فيها اجاب

بما ترى قوله لا بالالف اشارة الى قوله بالتاء قيدا حترازي قوله اى علمية الاسم المؤنث
 فيه اشارة الى ان الالف اللام عوض عن المضاف اليه هو الاسم وجواب سواله هو ان
 العلمية ما وضع لشيء بعينه التانيث وصف تدل على ذات مبهمه فبينها تضاد فلا يصح شرط
 التانيث للعلمية لانه من قبيل شرط الشيء بنقيضه جاب بما ترى او تحري السوال هكذا انه اذا كان
 شرط التانيث للعلمية يعني كون التانيث علما فلهذا ينبغي ان يكون طلحة منصرفا لقوا شرط
 التانيث لان شرطه ان يكون علما وهو ليس بعلم في طلحة بل العلم هو الاسم المؤنث اجاب بقوله
 اى علمية ام حاصله ان اللام بدل من المضاف اليه قوله بقدا الامكان الخ جواب سوال
 وهو ان هذا منقوض بالمنادى المرخم نحو يا منصوا صله يا منصو وهو علم مع انه يتصرف
 فيه ايضا المحذ لو ذن الشعر جازا جاب بقوله بقدا الامكان اه قوله ولان العلمية اه اى
 علمية الاسم المؤنث وضع ثان عن التذكير كما تقول في ضارب بعد عرض التاء عليه
 ضاربة قوله التانيث اشارة الى ظهور الموصو لان المعنوية صفة لا بد له من الموصو قوله في
 لشرائط العلمية جواب سواله هو ان الاسم ان التانيث المعنوي كاللفظ لان اللفظ بظهور التاء
 المعنوي بقديرها اجاب بما ترى قوله ولا بد ان التانيث المعنوي لا بد له من الموصو اه جواب سواله هو انه اذا كان العلمية
 شرطا لجوازه فيها الشرط لوجوب منعه ان التانيث المعنوي لا بد له من الموصو اجاب بقوله لا بد اه قوله شرط
 وجوبه اه فسر التحتم بالوجوب لانه قد يكون ان التانيث المعنوي لا بد له من الموصو معنى التحتم الجوده وذاليس هما
 فلذا فسر بالوجوب قوله احدا الاموال الثلاثة اشارة الى تقديم العطف على الربط ان التانيث المعنوي لا بد له من الموصو وهو مفيد للحصر الاختصاص فلا يريد ما قيل ان شرط التحتم لا هذه الثلاثة فلا
 بد ان ياتي بادوات الحصر قوله اى زيادة حروف اه اشارة الى ان الالف اللام في الزيادة بد
 من المضاف اليه وجواب سواله هو انه ينقص بزيين فان زيادة الحركات على الثلاثة ليست
 بوجود فيها مع انها غير منصرفه والمشرط لا يتحقق بدون الشرط اجاب بما ترى حاصله ان
 الالف اللام عوض عن المضاف اليه المضاف اليه الحروف لا الحركات فالمراد بالزيادة زيادة
 الحروف ولا شك ان حروف زيبن اكثر من الثلاثة قوله لحر اشارة الى ظهور الموصو لا زال
 صفة فلا بد لها من الموصو قوله ما وجواه كلمة ما اسم لبد وجو اسم لبد اخر قوله
 وانما اشترط اه او انما اشترط واحد من تلك الثلاثة كان بعدا وجو واحد من تلك الثلاثة بان
 صارت الكلمة ثلاثية ساكن الاوسط عربية فصارت هي في غاية الخفة التي من شأنها ان تقابل و
 تعارض بشق احد السبين فتعارض هذا الخفة في عدد تأثيره فبقى علة واحد وهي لا تؤثر
 في منعة اما بوجود واحد من الثلاثة خرجت الكلمة من الخفة فسقطت تلك الخفة المعارضة حينئذ
 بقي سببا لمعارضة قوله ويجوز عدل صرفه فيه اشارة الى ان المراد بالجواز الجواز اخر
 بمعنى الامكان الخاص هو سلب الضرورة من الجانبين اى اجابى الوجود والعدا وقوله ٢

نظر افعالہ لقولہ و يجوز على قوله صرفها اه جواب عن اسولة ثلثة الاولان مجموع
 قولہ زینب سقر ماہ و جوا مبتداء و ممتنع خبر و المطابقة بينهما شرط في التذكير و التانيث و
 ههنا لم توجد الثاني ان المطابقة بينهما ايضا شرط في الافراد و التثنية و الجمعية و ههنا لم يوجد
 و الثالث ان نسبة الامتناع اليها غير صحيحة لانها مستعملة و ليست بممتنعة اجاب بقولها صرفها
 له حاصله ان المطابقة بينهما شرط اذا كان الخبر مشتقيا و حاملا للضمير و هو اجمع الى المبتداء
 و ههنا راجع الى صرفه فعلى صحة النسبة اليها **قوله** فان سمى به الفاء للتفصيل و ههنا دخل
 على تفصيل المجرى و اجمال مزحيت الحكم و ههنا كذلك لان التانيث بالتاء سبب لمنع الضم سواء
 كان الاسم المؤنث علما للمؤنث او لم يكن و اما التانيث المعنوي فبسبب منعه اذا كان علما للمؤنث
 و اما اذا صار علما للمذكر و زال تانيثه بالعلمية للمذكر فلا يعلم الحما من الانصراف و عد فظننا
 الى ان كان يوجد الزيادة على الثلثة فغير منصرف لوجود السببين العلمية و التانيث المعنوي الحكم
 لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث و قائم مقامها لان موضع تاء التانيث في كلام العرب ما
 فوق الثلاثة فكذلك الحرف الرابع قيل هذا منقوض بشاة و ثبت قلنا ان الشاة في الاصل شناة ثم
 وقع التاء في الموضع الرابع ثم حذف الهاء للتخفيف و ثبت اصله ثوب اجو و اوى و هو اسم لوسط
 الخوض او شى ناقص ياتى و هو معناه لجماعة ثم وقع التاء في الموضع الرابع ايضا وان لم يوجد
 الزيادة على الثلثة فنصار اصله **قوله** صرفها اه جواب عن اسولة ثلثة تحريه كثير ما سبق في
 قوله صرفها اه **قوله** اى التعريف اه جواب سوال **قوله** هو علم المعرفة من اسما منع الضم غير
 صحيح لان سبب منعه هو وصف التعريف لا ذات المعرفة اذ المعرف هو الاسم الذى فيه
 التعريف كما ان النكرة هي الاسم الذى فيه التذكير و انت تعلم ايضا ان الاسم الذى فيه التعريف
 ليس بعلة كما ان الاسم الذى فيه التانيث و الجملة و هو المؤنث و العجم ليس بعلة بل العلة هي
 التانيث و العجمة اجاب بما ترى و انما لم يقل التعريف ليكون التفصيل على فخر المجرى و لم يقل في المجرى
 التعريف لضرب وزن الشعر **قوله** اى شرط تاثيرها اه اشارة الى ان العلمية ليست بشرط لوجود
 المعرفة لان جو المشروط بدون الشرع محال و ههنا ليس كذلك كما فى الرجل **قوله** اى يكون اه
 ولما ذكر المصنف المعرفة و هو مؤنث فأتى بصيغة المؤنث ايضا و هي تكون ثم لما كان المراد من المعرفة
 التعريف فلذا اتى الشارح بصيغة المذكر عنى يكون لان ضميره اجمع الى التعريف **قوله** اى
 يكون هذا النوع من جنس التعريف اه جواب عن اسولة ثلثة الاولان **قوله** المعرفة مبتداء و
 وقوله شرطها مبتداء ثان مضى الى الضمير و قوله ان يكون مؤنثا و لا لمصدا باعتبار ان التانيث

عنه و حاصله ان الضمير فى ممتنع راجع الى ضمير الثلثة و المطابقة انما لزمت اذا كان الخبر مشتقا و حاملا للضمير
 المبتداء و ههنا لم يوجد لان الضمير ممتنع راجع الى الضمير و المبتداء **له** اقول لعل تفسير الشارح منقول على
 وجهين احدهما على صيغة المضارع المعلوم كاذم به ليه المحشة و الثانى بصيغة المصدا كما هو المشهور الآن ۱۲ حرره عبد الرحيم ۱۲

المصدية وقوله علمية مؤل بكونها علما باعتبار الياء المصدية وهذا الجملة في محل الرفع خبر المبتدأ
 الثاني وهو مع خبره في محل الرفع خبر المبتدأ الاول فتقدير المعرفة شرطها كونها كونها علما
 فيلزم تكرار الكون في التعريف هو باطل الثاني ان الكون الاول من الافعال الناقصة اسم وخبر
 في طلبه ضمير اسم اوست كون ثاني خبر اوست ويكون خبر الكون محمول على اسمه فعلى هذا يلزم حمل
 الصفة على الذات لان ضمير هي كاجع الى المعرفة وهي لذات لانها عبارة عما قام به الصفة وهو
 من هذا القبيل لان الكون قائم به الثالث ان الكون الثاني ايضا من الافعال الناقصة اسم خبر
 طلبه ضمير اسم اوست علما خبر اوست خبره محمول على اسمه فعلى هذا يلزم حمل الذات على صفة الصفة لان
 العلم ذات لانه قائم به الصفة هي التعريف الهاء ضمير كاجع الى التعريف هو وصف قائم بالعلم اجاب بقوله
 ان يكون هذا النوع اه على ان ليا مصدية **قوله** او منسوبة الى لعلم اه اشارة الى الجواب الثاني واصله
 ان الفساناشية من الياء المصدية المحاصلة في العلمية وهذا الياء للنسبة اي منسوبة الى العلم **قوله**
 للتكرار اظهرا لان فوعة التعريف باعتبار مقابلة التكرير ومقابلة التكرير للتعريف لا للعلمية **قوله**
 وهي كون اللفظ اه جواب سؤال هو ان عند العجمة من اسما منع الصر غير صحيح لانها من صفات الاسم
 وهي عبارة عن اللمنة واللمنة من صفات المتكلم اجاب بقوله وهي كون اه **قوله** غير العرب اه
 قبل عليه ان هذا التعريف ليس بما منع لصد على الصابون التور لانها ما وضعه غير العرب
 مع انها ليس بعجمة **قوله** ان في هذا التعريف قصود قد يراه كون اللفظ ما وضعه غير العرب لا غيره
 فم لا يرد لانها ما وضعه العرب ايضا كغيره فصار الوضع فيهما مشتركا **قوله** التأثير اه جواب
 سؤال هو ان قوله شرطها ان تكون علمية اه ظاهر ان العلمية شرط لذات العجمة وليس الامر
 كذلك لو جئنا بحام فهو من قبيل العجمة وشرط العلمية متب في اجابا ترى حاصله انه ليس
 بشرط لذات العجمة كما قلت بل هو شرط لتأثير منع الصر فلذا لم يمنع صرفه في المثال الذي ذكر
قوله شرطان اه اشارة الى دفع ما قيل انه لم يرد كوادوات المحصر به اجاب بقوله شرطان ميع
 فيه اشارة الى تقديم العطف على الربط وهو مفيد للمحصر **قوله** في اللغة اه جواب سؤال هو ان
 لفظ في الظرفية فجعل مدخولها ظرفا ما قبلها وظرفية قوله العجمة لما قبلها بصيغة ظرفية
 الشيء لنفسه اجاب بقوله في اللغة انما قد لفظ اللغة لان العجمة صفة فلابد لها من الموصوفين لان
 انما اللغة بالعجمة غير صحيح لان صفة الشيء محمول على الشيء وهما لا يصح حمل العجمة على اللغة اذ لا
 يصح ان يقار اللغة بعجمة اجاعه مجذبا بالنسبة تقديم في اللغة العجمة **قوله** حقيقة كابواهم حكما

في اجاب الشارح يجوز ان يكون هذا النوع من جنس هذا التعريف في اللفظ المحذور ان كان في بقوله او منسوبة حاصلة ان الياء في قوله علمية ليست طهية كما تراه بالنسبة

جواب سؤال **قوله** بنصبه على كونه صفة لهذا الواقع خبر ليكون والمراد من هذا النوع التعريف العلمي لانه نوع من مطلق الخبر
 في اصل الجوابين الشارح اول كونه علما بهذا النوع لقصد الرد على من علم عدم جواز حمل الياء على المصدية لما ذكر من المفارقة لم يقل المصنف
 شرطها علمية كما قال تانث بالتأثير العلمة للتلا يحتاج الى التاويل لجواز حمل الياء على النسبة ايضا لعدم صحته الحمل لان المراد من
 المصنف التعريف لانه سبب لمنع الصر فالمنع التعريف شرط كونه علما والتعريف ليس لعلم بل لوجوه العلم بما لا يدركه التحقيق انما يقتضي ان غاية الطول

وہو ان قولك شرطها ان تكون منسوبة الى العلم في اللغة العجمية منقوض بقالون لانه غير منصرف
مع انه ليس بمنسوب الى العلم في اللغة العجمية بل الى العلم في لغة العرب اجاب بقوله حقيقة او حكما
حاصل ان نسبتها الى العلم في اللغة العجمية اعم من الحقيقة والحكمي ههنا وان لم يوجد الاول
لكن يوجد الثاني لانه لما نقل العرب من اللغة العجمية الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل فكانه
كان علما في اللغة العجمية **قوله** اي على ثلث احرف اشادة الى ان الالف واللام بدل من المضما اليه
قوله لان العجمة سبب ضعيف اه جواب سوال وهو ان حال العجمة كحال التانيث المعنوي
في كون كل واحد منهما امرا معنويا فالوجه ان تانيث المعنوي مع سكون الاوسط يعتبر تارة
ولم يعتبر تارة والعجمة مع سكون الاوسط لم تعتبر اصلا اجاب بقوله لان العجمة سبب
ضعيف اه **قوله** لانه تذكير الضمير مع رجوع الى العجمة بملاحظة سبب او مناسبة الخبر
وهو امر معنوي ثم المراد من الامر المعنوي انه لا علامته في اللفظ والا فاسباب منع الصرف
كلها امور معنوية كذا في العجمة **قوله** واما التانيث اه جواب وهو ان التانيث ايضا امر
معنوي فلما جاز عدم انصرافها للعلمية والتانيث فينبغي ان يجوز عدم انصرافه في
نحو نوح للعلمية والعجمة ايضا اجاب بما ترے اه **قوله** صرفها اه جواب سوالين الاول ان
المبتداء والخبر اذا كانا اسمين ظاهرين والخبر مشتقيا وجب المطابقة بينهما افرادا وتثنية وههنا
لم توجد والثاني انا لان سلم انهما مختلفان فكيف يصح نسبة الاستناع اليهما اجاب بما ترے **قوله**
وانما خص اه جواب سوالين الاولان للعجمة شرطين فينبغي للمصنف ان يتفرع على الشرط الاول
كما تفرع على الثاني بان قال فلجاء ونوح منصرف وشتروا ابراهيم ممتنع والثاني ان انصراف
نحو نوح انما هو لا انتفاء الشرط الثاني وامتناع شتروا ابراهيم انما هو لوجود الشرط الثاني فينبغي ان
يتقدم امتناعهما على انصرافه فيقال وشتروا ابراهيم ممتنع ونوح منصرف لان الوجود
اشرف من العدمي لانه منبع لكالات والعدمي منبع للنقائص اجاب بقوله وانما خص اه حاصل
الجواب ان غرض التنبيه على ما هو الحق عند من انصراف نحو نوح وهو يحصل بذكر نوح
وحيث فلا حاجة الى ذكر اللجاء وحاصل الثاني انه اذا كان غرضه اه فصاد هو المقصود والمقصود
مقدم على غير المقصود **قوله** لان غرض التنبيه اه انما احتاج الى هذا التنبيه للرد على الزعم
حيث ذهب الى ان نوحا كهود في وجود العلة **قوله** والاولى تقديم ما هو متفرع اه هذه الاول
اذ انظر الى جلب المتفرع فالاولى بالتقديم تقديم المتفرع على انتفاء الشرط الثاني لان المتفرع
على الانتفاء هو انصراف نوح والمتفرع على وجوده هو منع صرف شتروا ابراهيم والاصل
في الاسماء الصرفة فتقدم ما هو متفرع على انتفاء الشرط الثاني اولى لان المتفرع
على الانتفاء هو الصرف وعلى الوجود هو منع الصرف والاول وجوده والثاني
عدمه والوجود من العدمي فتقدم ما هو المتفرع على الانتفاء **قوله**

قولهم مثلاً هـ جواب سوال وهو ان المقصود في هذا الكتاب ذكر المسائل لا الامثلة فلم ذكرها ولم يذكر مثلاً واحداً لا يجوز ولا اختصاصاً جاب بقوله مثاله هـ حاصله ان تعدد الامثلة مبني على تعدد المثالات **قوله** واما لها هـ جواب سوال وهو ان قوله واما فرازته مبتدأ وقوله فنصرف خبره والمطابقة شرط بينهما في التذكير والتانيث وهما لم يوجد وجاب حاصل الجواب ان هذا العبارة بحذف المضاف تقديره واما مثلاً هـ **قوله** علم جنس هـ الفرق بينه وبين اسم الجنس ان الاول موضوع للمفهوم الكلي من حيث انه معنوي ومعلوم في الذهن كاسمته واسم الجنس ما يكون موضوعاً للمفهوم كلى مطلقاً لا من حيث انه معنوي ومعلوم في الذهن كالاسد وللادول احكام المعرفة وللثاني احكام النكرة **قوله** وصيغة منتهى الجموع هـ جواب سوال وهو انه وان لم يوجد فيه الجمعية لكن يوجد فيه صيغة منتهى الجموع فينبغي ان يكون غير منصرف بغير الجمعية اجاب بما ترى **قوله** لا للجمعية هـ فيه اشارة الى دفع ما قيل انه يتوحد على الماتن من ان ظاهر قوله لانه منقول عن الجمع مشعر بان المنقول عن الجمع من اسباب منع الضم والاموليس كذلك وحاصل الدفع ان منع الصرف للجمعية الاصلية لا لكونه منقولاً عن الجمع والفرق ظاهر وكون اعتبار الجمعية الاصلية في حالة العلمية وان كان لا يصح لان العلمية ضد الجمعية ولكن الممتنع اعتبار الضدين في حكم واحد لا اعتبار احد الضدين عند وجود الآخر وهما اعتلدا الجمعية وحدها لمنع الضم حالة العلمية ولم تعتبر لمنع الضم كذلك في الزبقة **قوله** اذ لم يصرف هـ قيل ان هذا الجواب انما يتم بقوله اذ لم يصرف فقد قيل انه حمل على موازنه والجواب الثاني يتم بقوله جمع سر والرتقديرا فلا حاجة الى قوله وهو الاكثر والى قوله اعجبي الى قوله عر بي قلنا ان ذكر قوله وهو الاكثر لدفع وهم الواهم بان نحو سراديل وان كان اسم جنس لا جمع ولكن ينبغي ان يكون منع صرفه نادراً والقواعد لا تنقض بالنواتك فلا حاجة الى الجواب عن ذلك الاعتراض فقال المصنف وهو الاكثر فحينئذ يحتاج الى الجواب واما عن الثاني فلانه لو كان عجمياً فيها والاى وان لم يكن عجمياً بل عربياً فحمله على موازنه غير جائز لان العربي اصل الاصل لا يحمل على اصل الاخر لان المحمول تابع للمحمول عليه لا يتبع احد الاصلين للاخر بخلاف الاعجمي لانه دخل وهويتهم واما عن الثالث فلانه لو كان عربياً فيها والاى وان لم يكن عربياً بل عجمياً لا يصح جمع سر والة لانها مفردة عربية وهو لا يصح ان يكون جمعاً للعربي المفرد **قوله** فهو وان لم يكن الى قوله على الموازن جواب سوال وهو انه يلزم من هذا الجواب ان اسباب منع الصرف عشرة فان الحمل على موازنه ذائد على التسعة مع انها منحصرة فيها فاجاب بما ترى **قوله** بان النقض به هـ في تقييد الاشكال على قاعدة ٢٠ الجمع بالنقض اشارة الى ان المنوع هذا الاشكال فقط لا جنس مطلقاً حتى يرد ان كلمة لا في قوله فلا اشكال لنفي الجنسية فيكون المعنى ان سراديل اذا صفت فخر لا يرد جنس الاشكال

مع انه يرد عليه انه يلزم من انصرف انصرف انا عيم لا هما اصلا على ذمة مفردة كما يصرف
فراذنت لا نه موازن كراهية ويمكن الدفع بان سراويل مفردة عجمي ولا اعتبار لموازنة الا عجمي
او انه على تقدير العربية نادر لم يحج غير اصلا والتادير كالمعدوم فكان لا يظهر مفردة لمصا بيم
في العربية **قوله** ونحو جوارب الوافيه للاستيناف وهذا الجملة استينافية وقعت في جواب
سوال وهو انه كان قائلا قال كلما كان على وزن فواعل فهو غير منصروف قبل الا علال
للجمعية وصيغة منتهى الجموع وبعد الا علال بقيت الجمعية فيه فقط فالتقول في نحو جوارب
فقال ونحو جوارب دفعا وجزا كقاض او اعتراضية وما بعد ها جملة معترضة لا تعلق لها لا بما
قبلها ولا بما بعد ها او ردها البيان نكتة وهي ان في نحو جوارب في حالة الرفع والتجرا اختلاف
قيل انه منصروف وقيل انه غير منصروف كما بينه الشارح واما في حالة النصب فهو غير
منصروف بالاتفاق لبقاء صيغة منتهى الجموع مع الجمعية بالاتفاق فانظر في الضيائية
قوله كل جمع منقوض اه جواب سوال وهو ان اضافة النحو الى جواب لا تخلو اما لامية او بيانية
او ظرفية فبالثقة يرا الاول دخل فيه دواعي وخرج عنه جوارب والثاني بالعكس وعلى
الثالث يلزم فساد المعنى وهو اضافة الشيء الى نفسه وحاصل الجواب ان المراد بالاضافة ههنا
الاولى او الثانية لكن المراد بنحو جوارب كل جمع اه **قوله** اي في حالتها في اشارة الى انهما
منصوبان على الظرفية بترعا المحافض والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف كذا في الغفوة
او جواب سوال وهو ان الظرف لا يكون الا زمانا او مكانا والرفع والتجريس بواحد منهما
اجاب بقوله اي في حالتها اه **قوله** اي حكم حكم قاض جواب سوال وهو ان لا نسلم ان نحو
جوارب كقاض لان جوارب جمع وقاض مفرد ومشاكلة الجمع بالمفرد باطل حاصل الجواب
ان هذا التشبيه في الحكم لا في النفس لكن يرد عليه ان التشبيه من حيث الحكم ايضا باطل لان
نحو جوارب منصروف على الاختلاف وقاض منصروف على الاتفاق فدفع بقوله بحسب الصورة
لكن يرد عليه ان التشبيه بحسب الصورة ايضا باطل لان نحو جوارب على وزن فواعل بالنظر الى الاصل
وقاض على وزن فاعل بالنظر الى الاصل فدفع بقوله في حذف الياء **قوله** بناء على ان الاصل
اه جواب سوال وهو ان صرفه وغيره كلاهما من احوال الكلمة فلم يثنى الا علال على الصرف
اجاب بقوله بناء على ان الاصل اه **قوله** على وزن سلام اه في اشارة الى ان انصرف
هذا الاسم من وجهين الاول ان الاصل في الاسماء الانصرف والثاني انه على ذمة
المفردات وهما سلام وكلام وغيرها **قوله** لان المحذوف اه جواب سوال وهو ان صيغة
منتهى الجموع ههنا ليست باقية في نحو جوارب كما هو الظاهر اجاب بماتر **قوله** والتونين اه جواب
سوال وهو ان لا نسلم ان نحو جوارب غير منصروف بعد الا علال والا فلم اجري التونين فيه اجاب بقوله
والتونين اه حاصله انه غير منصروف مع التونين لان المنوع من متونين التمكن لا العوض **قوله**

وفي لغة بعض العرب واختاره الكسائي وابوزيد وابن عمرو بالجمله ههنا ثلثة مذاهب الاول
 الصرف مطلقا اي قبل الاعلال وبعد ^{وهو الذي ذكرناه في الشرح} والثاني عدم الصرف مطلقا والثالث الصرف قبل الاعلال
 وعدمه بعد واما عدمه قبله وصرفه بعد فلم يذنب اليه احد **قوله** على تقديم منع الصرف
 اه ووجه تقديم منع على الاعلال انه وان كان حال من احوال الكلمة ويعرض لها بعد تمامها لكن
 الصرف ومنعه مقصودان ههنا الاعلال فقد لا هتاهما بثنائه **قوله** وهو صيرورة اه جواب
 سوال وهو ان التركيب في بعلبك لا يخلو اما ان يكون قبل العلمية او بعد ها فان كان الاول فهو ممنوع
 كما هو الظاهر وان كان الثاني فالمركب هو الذي يدل جزء لفظه على جزء المعنى وهو ايضا ممنوع
 كما هو الظاهر اجاب بقوله وهو صيرورة اه حاصله ان المراد بالتركيب ههنا بعد
 العلمية لكن ليس المراد بالمركب ههنا الذي هو المذكور في بحث الكلمة بل التركيب
 ههنا بمعنى الصيرورة او تحريكه بوجه اخر وهو ان عدم التركيب من اسباب منع الصرف ليس
 بجائزا لانها من صفات الاسم وهو من صفات المركب او من صفات المتكلم لانه حصل بفعله
 اجاب بقوله وهو صيرورة **قوله** من غير جزئية حروف اه جواب سوال وهو ان هذا التعريف
 ليس بمانع لصدقه على النجم وبصري علمين لان فيهما ايضا صيرورة الكلمتين كلمة واحدة
 مع انه ليس فيهما التركيب ولا فينبغي ان يكونا غير منصرفين اجاب بقوله من غير جزئية
 حرف اه **قوله** وان لا يكون باضافة الهاء للابستة اي لا يكون يكون ذلك التركيب ملاسا
 لهيئة الاضافة والاسناد وذلك لان كل كلمة نقلت من المركب فاعرابها وبنائها باعتبار
 المنقول عنه ومعناها باعتبار المنقول اليه فلا يصح اعتبار منع الصرف باعتبار وضعها العلمي
 لامتناع اعتبار حكمه كذا في الغفور **قوله** فكيف تؤثر اه اي اذا كان في طبيعة الشيء اقتضاء
 الامر لا يجوز فيه ان يكون اقتضاء امر يضاده لاسيما في مادة واحدة حكما لان المركب الاضافي
 في حكم كلمة واحدة كذا في الغفور **قوله** فيما ^{بعد} اي في بحث المبنيات في المركبات
 حيث قال في تعريف كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة لكن قال الشارح في تفسير
 الكلمتين حقيقة او حكما اه ثم قال واما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيوييه و
 نقطويه فان الجزء الثاني منه صوت اه هذا في المركب الصوتي مثل سيوييه ثم قال
 المصنف فان تضمن الثاني حرفا مبنيا كخمسة عشر اه هذا في المركب العددي فذكر
 الاخير فيما بعد اعم من ان يكون صريحا او كناية فلا يرد ما قيل ان المصنف ذكر خمسة عشر
 ولم يذكر مثل سيوييه هذا الاسم لقب له واما اسم المحض له فهو وسمى سيوييه لانه في حالة
 الطفلية يبكي للتفاح وقال ويه ويه فذلك سمي به ونقطويه سمي به عين النفط
 لان صاحب النفط في حالة خروج النفط يخرج هذا الصوت منه ويه **قوله** ممنوع اقول هذا المنع

في
 التركيب

في
 المبنى

منع الحق لانه حين العلمية لا يرد بالجزء منه الدلالة على جزء منه كما لا يخفى والعجب من الجواب بتسليم هذا الشق ۱۲ مفتي

وہیہ فلذلک سبب یہ **قولہ** المعدد تان اہ جواب سوال وهو ان الالف والنون في نحو حسان اسم اصحابی من النبی علیہ السلام فوجود تان مع انه منصرف فاجاب بقوله المعدد تان اہ حاصلہ ان الالف واللام عهد اشارہا الی الالف والنون المعدد تان من اسباب منعہما الزید تان بخلاف حسان لانہما فی اصلیتان لانہ علی وزن فعال **قولہ** وللنحاة خلاف اہ جواب سوال وهو ان عدہما من اسباب منع الضم غیر جائز لانہما من صفات الاسماء وهما ليستا من صفاتہا لانہما حرفان لا یقعان صفتان فکیف یصح عدہما من اسباب اجاب بقوله وللنحاة اہ حاصلہ ان سببیتہما المنع الصرف اما لکونہما زید تان واما المشابہتہما اہ **قولہ** والراجح اہ لان عبارة المص فشرطه انتفاء فعلا لانه غیر ملائم مع الاول لانہ لا یأبی عن دخول التاء علیہ لان سبب منعہ هو الزیادۃ فلا بأس بدخول التاء علیہ بخلاف الثانی فانہ یأبی عنہ کذا فی الزید **قولہ** اما ان لا یدل اہ واما قدم العدی علی الوجودی لانہ مفہوم الاسیم والوجودی مفہوم الصفتہ والاسم مقدّم علیہا **قولہ** یعنی اہ جواب سوال وهو انه يلزم التثنية فی کلام المص لانہ قال ان کانتا فی اسم فشرطہ العلمیۃ ثم قال وان کانتا فی صفتہ فانتفاء فعلا لان الصفتہ لا تكون الا اسما فصا دتقدیرہا ان کان فی الاسم فکذل وان کان فی الاسم فکذل فاجاب بما ترے حاصلہ انا نعنے بہ الجامد لان الاسم عام والعام اذا قابل الخاص وهو الصفتہ یراد بہ الخاص وهو الاسم الذی یقابل الخاص المذکور وهو لا یكون الا جامدا **قولہ** فی منعہما اہ جواب سوال وهو ان لا نسلم ان شرطہا العلمیۃ لان فی رجلان وضاریان لیست العلمیۃ مع انہما موجودان فیہما اجاب بقوله فی منعہما او جواب سوال وهو ان الضمیر فی قوله شرطہ لا یخلو اما ان یرجع الی الالف والنون او الی الاسم فان کان الاول فلا یحصل المطابقتین الواجب والمرجع وان کان الثانی یرد النقص بالرجلان والفرسان فانہما اسمان والالف والنون موجودان فیہما مع انہما لیساعلمین فاجاب بقوله فی منعہما اہ حاصلہ ان الضمیر لاجع الی الالف والنون لکنہما مؤکدان بتأویل السبب فافرد الضمیر وارجع الی الاسم لکن العلمیۃ انما شرطت فی ذلک الاسم لامتناعہ من الضمیر لان ذلک الاسم حتی یرد النقص برجلان وفرسان **قولہ** وافرادہ اہ جواب سوال وهو ان لا مطابقتین الواجب والمرجع وحاصل الجواب ان الضمیر لاجع الیہما باعتبار انہما مؤکدان بالسبب اوانہ راجع الی الاسم الذی ذکر یرد علی هذا التقدير كما یرد فی قوله فی منعہما و اشار الی جوابہ بقوله فی امتناعہ فانقلبا وجہ ايراد ضمیر التثنیۃ فی قولہ ان کانتا و ايراد ضمیر الواحد فی قوله وفشرطہ ولم یجعلہما موافقین **ا** اول ہذا السؤال مما لا وجه لہ لانک قد عرفت فی قوله فی سم ان الاسم ہینما مقابل لصقة

نعم المحسن علی الاغراض یکن قد بر ۱۲ مولوی محمد عبد الرحیم **ل** اقول لیس غرض ہذا التقدیر وسمیہ المحسن لان ہذین شقین مما دفعہ الشارح فیما بوی متصلا اما دفع الاول فبقوله وافراد الضمیر اہ واما دفع الثانی فبقوله فی امتناعہ من الصرف فتدبر ۱۳ مفتی محمد عبد الرحیم

قلنا ان الالف والنون باعتبار الوجود امران وباعتبار السببية امر واحد فبالنظر الى وجودها
او رد ضمير التثنية وبالنظر الى السببية او رد ضمير المفرد فقال بشرطه كذا في العصمة **قوله**
للزوم اه اشادة الى مذ هب من يقول به قوله او ليمتنع اه اشادة الى مذ هب من يقول به **قوله**
فشرطه الانتفاء اه جواب سوال وهو ان قوله او صفة معطوف على قوله في اسم وهو معمول
لقوله وان كانت او قوله فانتفاء فعلاية عطف على العلميت وهي معمول العامل المعنوي لانه
خبر فصار معمولين لعاملين مختلفين وهذا العطف من قبيل عطف الشئيين على معمولي عاملين
مختلفين وهذا جائز اذا كان المجزوء مقدما وههنا ليس كذلك بل المنصوب مقدم وهو
قوله في الاسم لانه باعتبار المتعلق المقدس خبر لقوله ان كذا فاجاب بقوله او كانتا وبقوله
وبقوله فشرطه حاصله ان قوله او صفة معمول لكانتا المحذوف وقوله فانتفاء
فعلاية خبر للمبتدأ المحذوف وهو شرطه وهذا المجموع معطوف على قوله وان كانتا في
الاسم فشرطه العلمية فصار من قبيل عطف الجملة على الجملة او تقدير السؤال هكذا ان الجزأ
لا بد ان يكون جملة وهذا ليس بجملة اجاب بقوله فشرطه اه وحاصله ان قوله فانتفاء فعلاية
جزاء شرط محذوف والجزاء جملة اسمية ههنا ايضا **قوله** يعني اه جواب سوال وهو ان قوله
او كانتا في صفة فانتفاء فعلاية منقوض على عريان لانها ثابتتان في الصفة مع انتفاء
فعلاية بالفتح لان مؤثر فعلاية بضم الفاء لا بالفتح فينبغي ان يكون غير منصرف اجاب
بقوله يعني اه حاصله ان المراد بانتفاء فعلاية انتفاء تاء التانيث اعم من ان يكون على
وزن فعلاية بفتحها او ضمها **قوله** شرطه جواب سوال وهو ان مقولة القول لا تكون الا
جملة وههنا ليس كذلك اجاب بقوله شرطه اشادة الى ان قوله وجود خبر للمبتدأ المحذوف
قوله في انهم منصرف او غير منصرف جواب سوال وهو انهم من صفات الله تعالى ولا
اختلاف فيه لا احدا اصلا اجاب بقوله في انه حاصله ان الاختلاف فيه من حيث الانصراف و
عدمه لا من حيث انه صفة ام لا فان قيل انه يعلم من هذا الدليل يعني قوله لا نه متى كان اه مقصود
القائل بوجود فعل انتفاء فعلاية فينبغي ان لا يختلف في رحمان لان انتفاء فعلاية موجود قلنا
لا مطلقا بل انتفاء فعلاية الذي يؤكد بدليل اللفظ وهو لا يكون الا بعد وجود فعل
وانتفاء فعلاية في رحمان لا يؤكد بدليل اللفظ لانه لا ردي له **قوله** ودون ذلك ميان اه اشادة
الى ان قوله ودون ذلك ميان عطف على سكران وهو مضاف اليه ودون فكذا هذا **قوله** وهو
كون الاسم على وزن اه جواب سوالين اما نقد الاول فهو ان عد غير جائز من
اسباب منع الضم لانها من صفات الاسم

له من ثم مقصود القائل بوجود فعل انتفاء

فعلانية لكن لا مطلقا كما توهمت وقد ضعف هذا الجواب المولوي عبد الحليم بوجه فاطمة حاشية على

الحاشية المسماة عبد الغفور ١٢ مولوي مفتي محمد عبد الرحيم

و وزن الفعل صفة الفعل و أما تقدير الثاني فهو ان اضافة الوزن اليه لامية و هي مفيدة للتخصيص
فحينئذ صا قول شرط ان يختص بالفعل مستكافا جاب عن الاول بقوله و هو كون الاسم
اه و عن الثاني بقوله بعيد اه حاصله ان اضافة الوزن الى الفعل مجرد النسبة لا لزيادة تها و هي
الاختصاص كما في قولك المال لك لا نه مجرد النسبة لا للتخصيص **قوله** فيها اه دفع
لما قيل ان اختصاص وزن الفعل بليس بشرط لان وزن ضرب موجود في الاسماء ايضا كحجر
و مدد و شجر اجاب بقوله فيها حاصله ان اشتراط وزن الفعل بالفعل في سببية
منع الصرف لا لذاته **قوله** احد الامرين جواب سوال و هو ان الشرط في وزن الفعل
شيان الاول اختصاصه به و الثاني الزيادة في اوله غير قابل للتعارفين ان يدكر ادوات
الحصر اجاب بقوله احد الامرين يعني فيه اشارة الى ان العطف مقدم على الربط و هو
مفيد للحصر و اما فسر بقوله كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل اه لان الوزن
بغير الاضافة في اللغة سجين و في الاصطلاح الفاء والعين واللام و هذا ليس مراد
همنا بده و على تقدير اضافة عبادة عن كيفية تحدث في حروف الفعل و هذا
ايضا ليس مراد ههنا لان وزن الفعل بالمعنى الاضافي صفة الفعل و اسباب منع الصرف
من صفات الاسم فلا بد فيها من قول في الاصطلاح عن ذلك المعنى الى كون
الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل ليصير صفة للاسم **قوله** اما ان يختص جواب سوال
و هو ان قوله و يكون عطف على قوله ان يختص والعطف اذا كان بكلمة او قصد بالمعطوف
عليه بكلمة اما اولى وان كان العطف بكلمة اما قصد بالمعطوف عليه بكلمة اما واجب و
ههنا من قبيل الاول فلم يترك المص الاولية اجاب بقوله اما ان يختص اه حاصله ان
تصد بالمعطوف عليه بما اعم من ان يكون حقيقة او تقدير و ههنا من قبيل الثاني **قوله**
في اللغة العربية اه جواب سوال مقدا و هو ان اختصاص الوزن به بمعنى انه لا يوجد بالاستقلال
في الاسم الا منقولا عنه باطل لان ههنا ليس كذلك لان هذا الوزن ليس مختصا به بل هو موجود
في الاسم بالاستقلال ايضا نحو بقم و ثلم بالثناء كذا في الجنگازی اجاب بقوله في اللغة العربية
اه حاصله ان المراد باختصاص الوزن به بان لا يوجد في اللغة العربية و اما بقم و ثلم
من اللغات العجمية فلا ضير في وجود الوزن فيها و الى هذا السؤال و الجواب اشارة فيما بعد
بقوله و اما نحو بقم اه **قوله** بمعناه اه جواب سوال و هو ان اذا كان هذا الوزن مختصا به
فكيف يوجد في الاسم لان خاصية الشيء ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره اجاب بقوله بمعنى
انه اه حاصله ان المراد باختصاص الوزن به ان لا يوجد في الاسم العربية الا

اه قوله شيان اه اقول نعم لكن مجتمعين بل احدهما على سبيل منع الخلو كما هو ظاهر بقية كلمة الاول

السوال باطل و الجواب مشكك ۱۱ محرسه عفا الله عنه

بطريق النقل من الفعل الى الاسم **قوله** وجعل علماءه يعنى ان شمر في الاصل من التشير يعنى
 دامن ينجيد ن ثم جعل علماء الفرس معروف يعنى سريع السير لمناسبة بينهما **قوله** بذاخ من
 التبدير يعنى صرف كردن مال بيفائده ثم صار علماء البرمكة وهو ذم لمنااسبة بينهما في التبدير
قوله وعثر بالتاء المثلثة من التعثير وهو بمعنى بر وافتاد ن ثم صار علماء الموضع مرتفع
 لمناسبة بينهما لانه في ليلة مظلمة يلقي على الوجه من موضع مرتفع **قوله** خضم من
 التخميم وهو الاكل بجميع فمى اى بر و طرف دهن ثم صار علماء الرجل حريص لمناسبة بينهما **قوله**
 غير مختص اه اشارة الى ان كلمة وهنالا انفصالا لحقيقة وهو ان لا يكون الجمع جائزا ولا الخلو
 كقولنا العذ اما زج او فرد وهنالا ايضا كذلك لان وزن الفعل المؤثر لا يجتمع فيه هذين الامرين
 اعنى الاختصاص به والزيادة في اوله ولا يخلو عنهما **واعلم** ان ههنا ثلثة مراتب الاول
 انفصال الحقيقة وهو المذكور والثاني مانعة لجمع كقوله هذا الشيء اما حجارا وشجرا فلا يجوز
 الجمع بينهما ويجوز الخلو لاحتمال كونه شيئا اخر والثالث مانعة الخلو كما قال العزديك ما في
 البحار ولا يفرق فلا يجوز الخلو ههنا ويجوز الجمع **قوله** اى في اوله وزن الفعل اه فان قيل
 ان اوله لا يكون الا همزة فعلى هذا يلزم ظرفية الشئ لنفسه يكون الهمزة في الهمزة قلنا
 ان هذا العبارة بحذف المضاف تقديرها في موضع اوله **قوله** اى زيادة حرف اه اشارة
 الى ان التنوين عوض عن المضاف اليه **قوله** او حرف زائد اه اشارة الى ان الزيادة
 مصداق بمعنى الزائد وهو صفة يقتضيه الموصوف فصار معناه او حرف زائد **قوله** اشالة اشارة
 الى ان الكاف اسى بمعنى المثل صفة زيادة **قوله** اى حال كون اه اشالة الى ان غير وقع حالا
 عن الضمير المجرور في اوله وهو الصحيح لان يمكن حذف المضاف واقامة... المضاف
 اليه مقامه فانه اذا صح قولنا في اوله زيادة صح قولنا في زيادة فهو من قبيل قوله تعالى
 بَلْ نُسَبِّحُ مِثْلَهُ بَرَاهِيمَ حَنِيفًا **قوله** ولو قال غير قابل للتاء اه هذا اعتراض على المصداق حاصله
 ان هذا الحكم منقوض على اربع اقسام اى به رجل رجل فانه غير منصف للعلمية ووزن الفعل مع
 فوات الشرا عن كونه غير قابل للتاء بل يقبل التاء كما في قوله اربع رجلا وعلى سؤله غير منصف
 باعتبار الوصف الاصل ووزن الفعل مع انتفاء الشر وهو عدم قبول التاء والحال ان اسود
 يقبل التاء لانه يقال اسود للحيه الا شئ فينبغي ان يذكى عقيب قوله غير قابل للتاء
قوله قياسا وبالا اعتبارا لى امتنع من الضمير لاجله فبذا كقوله قياسا يندفع الاعتراض
 الوارد على نحو اربع فان حقوق التاء بل للتذكير على خلاف القياس لانه يقتضيه ان يجئ التاء

الحاجه الى قوله در زمان گذشته كرده بود يدل عليه بل هو يدل على بعد المعنى الذى هو زائد على مفهوم
 الماضى بل لا حاجة الى قوله بذر آه بعد بيان المعنى **الح** قول فيه من ظاهر لان نحو يزيد يشكر
 علي بن ابي طالب للاختصاص بالزيادة فكيف يصح الانفصال الحقيقة ١٢ مولوى محمد عبد الرحيم

في المؤنث لا في المذكر وفي اسماء العدد من ثلثة الى عشر على عكس ذلك خلافا لقياس
وبن كمال الثاني اعني قوله بالاعتبار الذي اهيند فعلا اعتراض الوارد على نحو اسود فان
محقق التاء في اسودة كحيت لا تثنى ليس باعتبار الوصف الاصل الذي امتنع عن الصرف
لاجله بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة الا ان يقال ان ذلك القيد مراد في المتن فتح لا يرد
شي حاصله ان المراد بعدك قبول التاء عدم قبولها الذي امتنع من الصرف لاجله فلا
يرد على الاسود واما قبولها التاء في اربع باعتبار الوضع المجنسة واما باعتبار الشخص فلا
يقبل التاء وعك انصرف ايضا بهذا الاعتبار وحاصل الجواب ان الالف واللام في قوله
للتاء عهد اشارة بها الى ان عك قبول التاء قياسا وبالاعتبار الذي امتنع من الصرف
لاجله فلا حاجة الى هذا القيد **قوله** ومن اجل اشتراط اه الشرط ههنا بمعنى العلة
والسبب وذلك شائع فلا يرد ان وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط كالطهارة بالنسبة
الى الصلوة فجاز ان يكون احمر منصرفا مع وجود الشرط وهو عك قبول التاء كذا في الزبد
قوله اي كل اسم اشارة الى ان هذه القضية صالحة لان يقصد بها كلية او جزئية وهي
عبارة عما لا يبين كمية افراد الموضوع فيها كالا ولا بعضا نحو الانسان حيوان فمثلا
الكلية وهي عبارة عما يبين كمية افراد الموضوع فيها كالا نحو كل انسان حيوان ومثالا الجزئية
بعينه هذا لكن لا كالا بل بعضا نحو بعض الانسان حيوان **قيل** هذا مخالف للقاعدة
المنطقية لانها في قوة الجزئية قلنا هي على قسمين احدهما... مهمله العلوم وثانيهما
مهمله المحاورات والقي هي في قوة الجزئية هي الثاني والاو في قوة الكلية لان قواعد
العلوم كلية **قوله** بالسببية المحضه اه جواب سوال وهو ان للتبادر من قوله علمية مؤثرة
هي العلمية المؤثرة بالسببية المحضه فذلك منقوض على طلحة وغير ذلك لانها تتجامع
معها ايضا مع المؤثرية اجاب بقوله بالسببية المحضه اه **قوله** بواحد اي بمفهوم واحد
لان يصدق على واحد غير معين من الجماعة فيراد من زيد المسى بزيد ان المسى به
سواء كان متعدد او منحصرا في فرد واحد لكنه اعم باعتبار التصور **قوله** المشتهر اه
قيد به لانه الاغلب لا نؤل بوصف غير مشتهر بقريته يصير زكوة ايضا

له ويرد عليه ان العلة هو وزن الفعل والشرط هو كونه غير قابل للتأ فاطلاق العلة على الشرط غير صحيح
لان الثبوت انما يكون به بالاجيب لانه جعل الشرط بهذه الشرط بامتناع احمر وانصراف يعمل وكون هذا
الاشتراط علة للحكم المذكور مما لا يخفى اري بعض الافاضل وهو المفهوم من الشرح وقال مولانا جمال الدين بامفصل
ان المهم فسر امتناع اللفظ فيه وصف اصله من الصرف هو احمر على اشتراط الزيادة بعدم قبول التاء وهذا في
الحقيقة جعل وجود الزيادة مقادرا لهذا الشرط علة لامتناع اللفظ فيه وصف اصله لاجل وجود الشرط علة
للاشروط حتى يرد ما ذكر ويحتاج الى التكلف في الجواب امتناع هذا الجواب غير ما هو المستفاد من الشرح ١٢

كذا في الزيد حاشية الفوائد لضيائية **قوله** استثناء مما بقى اه جواب سواله هو ان تعدل الاستثناء
 من امر واحد غير معهود من غير عطف وهما لم يوجد العاطف وحاصلا الجواب ان قوله الا
 العدل ووزن الفعل استثناء مما بقى من الاستثناء فيكون معنى الاول ان عليته لا تجتمع مؤثرة
 مع سبب من الاسباب الا ما هي شرط فيه ومعنى الثاني ان العلية لا تجتمع غير ما هي شرط
 الا العدل ووزن الفعل فالاستثناء الاول من المطلق والكل والثاني من المقيد
 والجزء فحينئذ صاد المستثنى منه ايضا متعدي **قوله** وهما متضادان اه جواب سوال
 وهو ان قوله وما فيه علمية مؤثرة اه ليست كلية لجواز ان يجتمع في الاسم
 ثلاثة اسباب اعني العدل ووزن الفعل والعلية فاذا انكر يبق فيه سببان العدل و
 وزن الفعل لما انهما ليست بشرط حتى يعدل للشروط عند عدمه فكيف
 يصح قوله فاذا انكر بقاء سبب او على سبب واحد اجاب بقوله وهما اي العدل
 ووزن الفعل متضادان لاختلاف اوزانها فلا يجتمعان حتى يبق بعد ذوال
 العلية سببان فلا تجتمع مع العلية الا احدهما كذا في الزيد وحاصله ان صحة
 المادة لورد والنقض شرط وهما لم توجد لانه لم يوجد الاسم في كلامهم ان يجتمعا فيه
 حتى يبق بعد ذوالها سببان **قوله** للمعتبرة اه جواب سواله هو انه منقوض بوزن
 فعل لانه كما يوجد في الفعل كضرب يوجد في العدل لا يضرب كثيرا اجاب بقوله للمعتبرة اه
قوله اي لا يوجد اه اشارة الى ان كلمة يكون تامة بمعنى يوجد **قوله** من الاموال الدار
 اه جواب سواله هو ان الضمير في قوله فلا يكون لا يخلو اما ان يرجع الى مطلق السبب
 او الى احدهما او الى مجموعهما فعلى الاول يصير معناه فلا يوجد سبب من الاسباب
 معها الا احدهما وهو كذب ظاهر وخلاف عن الواقع حيث يوجد السبب في الخارج
 بسبب غيرهما كالتانيث والجمعة والتركيب والالف والنون المزيدين وعلى الثاني
 يصير معناه فلا يوجد احدهما معها الا احدهما فحينئذ صاد استثناء الشيء عن نفسه و
 ايضا استثناء الكل عن الكل وعلى الثالث يصير معناه فلا يوجد مجموعهما معها الا احدهما و
 هو ايضا باطل لان هذا الاستثناء متصل والاصل فيه ان يكون حكمه مثل حكم المستثنى
 منه على تقدير عدم الاستثناء كما في قولهم جاء في القوم الا زيد لانه يتقدّر عدم الاستثناء
 حكمها واحد وهو المجيشية وهما ليس كذلك لان حكم المستثنى منه هو عدم وجودهما
 معهما وحكم المستثنى وجود احدهما اجاب بقوله شئ من الاموال الدار اه حاصله انه
 لا يرجع الى واحد منهما بل يرجع الى الاموال الدار فخر لا يرد وفيه نظر لان الاستثناء الكل
 عن الكل باق من حيث المعنى لانه ليس مغايرة في التعبير لان ما صدق عليه قوله غير
 ما هي شرط فيه ليس الا العدل ووزن الفعل فيكون حاصل المعنى فلا يوجد سبب من العدل

ووزن الفعل لا احد هما ای واحد منهما **واجیب** بان مفهوم قوله غير ما هي شرط فيه
عام يتناول العدل ووزن الفعل وغيرهما وان كان المراد ههنا العدل ووزن الفعل وعموم
لفظ المستثنى منه من حيث اللفظ والمفهوم كاف لصحة الاستثناء وان كان ما صدق عليه
حاصلا لا ترى ان الرجل اذا كان له اربع نسوة فقال نسائي طوالق الا فلانة وفلانة وفلانة
وفلانة صح الاستثناء حتى لم تطلق واحدة منها مع ان هذا استثناء الكل عن الكل
من حيث المعنى لان مفهوم قوله نسائي عام يتناول اربع نسوة وغيرها وان كان ما صدق
عليها اربع نسوة كذا في الغفور والغاية **قوله** اي لم يبق فيه سبب من حيث هو
سبب اه جواب سوال وهو انه منقوض بطحة مثلا فانه بعد التكرير باق مع التانيث وايضا
ينتقض به ان فانه بعد التكرير باق بالالف والنون المزيدين اجاب بقوله اے
لم يبق اه حاصله ان المراد بعد البقاء بلا سبب عند بقاء اثره لا ذاته كما فهمت
وكنت لا في قوله بلا سبب بمعنى غير والا لم يصح دخولا الياء عليها فلما اعتبر قيد
الحيثية لا يرد النقص بقولنا اذ ريجان لا اجتماع الا اربعة فيها وهي التانيث لانها علم بلد
في العراق والتركيب لانها مركب من الكلمتين والعجمة والالف والنون المزيدين وعند
ورد والنقص ظاهر عند بقاء وصف السببية فيها بعد التكرير واعلم ان لاسباب لما نقله
من الصرف اقسام قسم لا يجتمع مع العلوية كالصفة والجمع وقسم يجتمع معها ولكن
ليست مؤثرة كالف التانيث وقسم يجتمع معها ومؤثرة ولكن ليس بشرط كوزن الفعل
والعدل وقسم يجتمع معها ومؤثرة وشرط ايضا كالتانيث والعجمة والتركيب والالف
والنون المزيدين **قوله** هذا اي خذ هذا او مر هذا او مضى هذا وفاق علم
هذا واحفظ هذا **قوله** وقد قيل اه اعتراض على المقصود وهذا واضح واستدل على عدم
صحة الحكم بان العدل ووزن الفعل متضادان لانها قد جمعتا في اصمت بكسرتين على ما
ذكره فالجواب بطريق المنع في مقابلة قيل اذا قرر هذا البحث بطريق المنع باننا لانسلم انهما متضادان
فانهما يجتمعان في اصمت فخر لا يصح الجواب اذ منع السند غير مسلم قوله اذ جعل هذا البحث
بطريق المنع فيكون متضمنا للدعوى فان كون جود العدل في اصمت دعوى من الدعوى فاستدل
بقوله فانه امر من صمت يصمت اه فيصح المنع على مقدمة من مقدمات الدليل
عبد الرحمن **قوله** وان لم يشتر اي الامر من صمت يصمت بكسرتين ويصح ايضا بضميتين
لكن ودود الامر من صمت يصمت بكسرتين على سبيل عدم الاشتهاد يعني ان رد اصمت بضميتين
من صمت يصمت بضم العين على سبيل الاشتهاد لكن رد اصمت بكسرتين من صمت يصمت
على سبيل عدم الاشتهاد ايضا **قوله** انه اشار الى ان قوله وخالف سيبويه اه جواب سوال وهو

قوله اقول من لا يتر الى آخر المسئلة ليس في الغفور على ان اطلاق غفور عن عبد الرحمن من المنوع الشرعية للبحث عادة في الاطلاق مفتي

ان قوله وما فيه علمية مؤثرة ليس بكتبة لانه منقوض على نحو احمر علماء بعد التكرير على قول سيبويه
 فاجاب بقوله وخالف اه حاصله انه مستثناء من هذه القاعدة بحيث انه اذا حكم على الكل ويكون
 بعضا فراه مخالفا في هذا الحكم وذكر فيما بعد او فيما قبله فذكر فيما بعد اولى مما قبله لانه بمنزلة
 الاستثناء عنه في هذا الحكم وهم هنا كذلك لانه حكم على الكل وهو النصرف فخالف بعض افراد
 وهو نحو احمر اه فذكر فيما بعد اولى مما قبله لانه بمنزلة الاستثناء عنه في هذا الحكم
 وهو عدل الانصراف **قوله** المشهور اه اعلم ان الاخفش ثلثا احدا هاستاذ سيبويه وهو
 ابوا الخطاب الثاني تلميذ وهو ابوا الحسن سعيد بن سعد والثالث من اقرانه وهو ابوا الحسن
 علي بن سليمان المشهور هو الثاني ولذا اطلق وهو المراد ههنا كما صرح به المص في شرح المفصل
 فلا يرد ما قيل انه لا نسلم انه خالف سيبويه الاخفش **قوله** تلميذ لما قال بعض شارحين ان
 المراد ههنا استاذه لئلا يلزم اسناد المخالفة الى الاستاذ فذكر بقوله تلميذ **قوله** ولما كان
 اه جواب سوال هو انه اذا كان المراد منه التلميذ فاسناد المخالفة الى الاستاذ غير مستحسن
 فينبغي ان يسند ههنا الى ان نسبة المخالفة الى الاستاذ ترك الادب اجاب بقوله ولما كان اه
 نقل عن القاموس ان سيب فادسي تفاح ومنه سيبويه اي راحة هكذا في الجنگازی و
 في بعض نسخ هذا السؤال هو لقب امام النخاعة عمر بن عثمان الشيرازی وسمعت عن بعض الاستاذ
 ان عمر لما اكثر غيبته الى التفاح اذ اه صكا منه صوبه بلا اختياره فجعل سيبويه لقبه ويؤيد ما
 ذكره في بحث التركيب من انه مركب من صو واسم وفيه يجوز ان يكون الاخفش فاعلا لخالف
 وسيبويه مفعولا وقد مر عليه تعظيم الشأن الاستاذ فعمله هذا لا يلزم اصلا اسناد المخالفة الى
 الاستاذ **فان قيل** ان قوله اعتبارا بالنصب المفعول به بتقدير اللام وشرط نصبه ان يكون فعلا
 لفاعل الفعل المعلا به ولا شك ان الاعتبار للصفة سيبويه فيكون فاعلا لخالف ايض سيبويه
قلنا لان ذلك يجوز ان يكون قوله اعتبارا منصوبا على الظرفية او المصداكية اي وقت
 اعتبار الصفة واعتبار اعتبار الصفة الاصلية والمعتبر هو سيبويه كذا في العصمة **قوله** تنبيهها
 على ذلك اه وانما احتيج اليه مع ان الكلام بالشرط و اجزاء قد تم لان مجرد الظهريه قول التلميذ
 لا يكون سببا لاسناد المخالفة اليه بل التنبيه عليه هو السبب كذا في الزبد **قوله** فانصراف
 اه جواب سوال هو انه لا اختلاف بينهما في نحو احمر اه في ذاته ولا في وصفية فلا يصح
 ظرفية للمخالفة فاجاب بقوله في انصراف اه **قوله** والمراد اه جواب سوال هو ان المتبادر
 من نحو احمر ما هو على وزن احمر فعلى هذا يخرج نحو سكران وندمان و

المراد من قوله احمر ما هو على وزن احمر فعلى هذا يخرج نحو سكران وندمان و
 في بعض النسخ قوله وندمان و
 اعتبارا مفعولا له لقوله
 خالف مع المفعول
 لان الفعل القاعل للفعل
 اذا كان فعلا القاعل للصفة
 المعلوم ان يكون فاعلا لخالف
 سيبويه فيكون فاعلا لخالف
 ايض والفاعل هو سيبويه
 بعرف قوله اعتبارا منصوبا على
 الظرفية او المصداكية اي وقت
 اعتبار الصفة واعتبار اعتبار الصفة الاصلية والمعتبر هو سيبويه كذا في العصمة

بجواب سوال
 هو انه اذا كان
 المراد منه التلميذ
 فاسناد المخالفة
 الى الاستاذ غير
 مستحسن

امثالهما لانهما ليسا على وزن ويد خل نحو اجمع وافعل التفضيل اذ لم يستعمل من التفضيلية
لانهما على وزن احمر الامر بخلافه يثبت الاختلاف في وصفية سكران وامثاله
لا في نحو اجمع وافعل التفضيل اذ لم يستعمل من لانهما منصرفان بالاتفاق فاجاب بقوله
والمراد اه **قوله** فانه منصرف بعد التنكير اه يعنى ان نحو اجمع منصرف لانه وان كان
معنى الوصفية فيه ظاهر نظرا الى ان اسم التفضيل المجرد عن من التفضيلية لكن يحتمل
بمعنى كل يعنى اذ جعل غير منصرف للصفة ووزن الفعل فيجوز واما اذ جعل علما يكون
غير منصرف بالاتفاق للعلمية ووزن الفعل فاذا نكر لم تؤثر الوصفية في منع الضم لضعف
معنى الوصفية لانه بمعنى كل مثل اشترت العبد اجمع اى كله لاذاته يتصف بالكل فاذا زادة
الذات كذا لك غير معلوم فتعرض الخفاء فيه فلا تكون الوصفية ضم في ظاهر غير
خفى كذا في الزيد **قوله** حتى ضاراه يعنى ان افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية
منصرف بالاتفاق لانه ان كان فيه معنى الوصفية موجودا على تقدير استعماله في المعنى
التفضيلي لكنه اذا صار خاليا عن الوصفية الوجودية يعرض الخفاء اليه فلا تكون الوصفية فيه
حينئذ ظاهرة **قوله** اى انما خالف اه في اشارة الى ان قوله اعتبارا مفعول له لقوله
خالف وفاعلهما متحد وهو سبويه كما هو المختار **قوله** بعد التنكير اه ظرف للاعتبار
قوله قيل الباعث اه جواب عن ذلك الاعتراض في لفظ قيل اشارة الى الضعف ووجه
الضعف ورود الاعتراض عليه بقوله وفيه بحث **قوله** لانها قد زالت بالكثرة اه فصا
قياس احمر على اسود وادتم حال غلبة الاسمية قياسا مع الفارق قلنا اعتبارها فيهما باعتبار
الاصالة لا باعتبار الثابتة وهذا المعنى موجود في نحو احمر ايضا فيكون قياسه عليهما موافقا
وما قيل انه جازا باعتبار شتمته من الوصفية في العلم كما اذا سميت باحمر من فيه احمر فندفع
لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضع لغته ولذلك تراها في الاغلب
مجردة عن المعنى الاصل كزيد وعمر وفانها مصدقان في الاصل من زاد زيد زيدك وزيادة
وعمر يعمر عمر واوعمر اى عاش زمانا طويلا ولم يعتبر معناه الاصل في حال العلمية
وانما قلنا في الاغلب لان بعض الاعلام اعتبر فيها ذلك كذا في الزيد **قوله** زالت بالعلمية
اه انما قيد السقوط بالعلمية احتراز عن السقوط بالغلبة الاسمية فانه معتبر اتفاقا **قوله** لما
اعتبر اه اعتراض وحاصله ان سبويه لما اعتبر الوصف الاصل في احمر بعد التنكير كما
يدل عليه قول المصرح اعتبارا للصفة الاصلية مع كونه ذاتا يلزم ان يعتبر
في باب حاتم حال العلمية ايضا لان الاعتبار على المعبر فلان يعتبر حال العلمية ايضا لوجود
الاصالة فيه كذا في الزيد اجاب بقوله ولا يلزم اه حاصله انه لا يلزم من اعتبار الوصف
الاصل في مثل احمر علما بعد التنكير اعتبار الوصفية الاصلية في نحو باب حاتم

حاتم ولا يلزم اجتماع المتضادين ثم لم يأت في الأصل وصف لذات من له السخاء ثم صاد
علماء للمحاتم الطائي وانما سمي بذلك لانه كان عالما للشخص كان من قبيلة الطي لكثرة جوده **قوله**
لفظ واحد اه جواب سوال وهو ان اعتبار المتضادين في حكم واحد ليس بمنوع لانكم قد
اعتبرتم الوصفية في نحو ثلث وثلث والعلمية في نحو عمر مع ان الحكم فيهما واحد
وهو منع الصرف فاجاب بقوله لفظ واحد اه حاصله ان اعتبار المتضادين في حكم
واحد مع اتحاد اللفظ ممنوع اي هذا الحكم من لفظ واحد وهذا من لفظين اعني ثلث
وعمر وطلحة **قوله** وجميع الباب اه اي جميع افراد عنوان هذا الباب وهو غير المنصرف
وانما صرح الشارح بباب غير المنصرف لئلا يتوهم ان المراد بالباب ما فيه علمية
مؤثرة بناء على قربه منها يعنى ان اللام للعهد او عوض عن المضاف اليه وهو غير
المنصرف لا الاسم المطلق وكانه جواب سوال وهو كان سائلا قال قد بين حال بعض
باب غير المنصرف وهو الذي فيه علمية مؤثرة بانه في وقت التنكير ينقلب
عدم الصرف بالصرف الا عند سيوويه في بعض اللواد فاحال جميع الباب اه والصرف
سبب من الاسباب او حكم من اخرج حكمه املا وقال جميع الباب باللام كذا في العصمة
قوله باللام اه اما ظرف مستقربا اعتبار المتعلق وقع صفة الباب تقديره وجميع الباب
المتلبس باللام ينجز اه او ظرف لغو لقوله ينجز تقديره وجميع الباب ينجز بسبب دخول اللام
والاضافة اه **قوله** اي بدخول اه جواب سوال وهو ان هذا الحكم منقوض بالاحمد في
حالة العلمية لاشتهاله على اللام بان يصير جزء منه لا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل مع
وجود اللام فيه ولا ينجز بالكسر اجاب بقوله اي بدخول اه بحذف المضاد في الاحمد
ليس اللام داخلا عليه بل جزءه بسبب احاطة العلمية **قوله** لام التعريف اه جواب سوال وهو
انه منقوض بنحو المال لاجد فان اللام داخل على غير المنصرف مع انه لا يصير مجرورا بابا
لكسر فاجاب بقوله لام التعريف اه حاصله ان اللام في قوله باللام عوض عن المضاف اليه هو
التعريف وذلك لام الحاجة **قوله** عليه اه جواب سوال وهو انه ينقض بنحو الرجل فانه دخل
عليه لام التعريف مع انه لا يصير غير المنصرف منصرفا مجرورا بل منصرف كما كان فاجاب
بقوله عليه اه على غيره من الاسماء **قوله** اي اضافته الى غيره اه جواب سوال وهو انه ينقض
بنحو غلام احمد فان الاضافة الى غير المنصرف موجود مع انه لا يصير مجرورا بالكسر فاجاب
بقوله اي اضافته الى الغير اه لا اضافة الغير اليه وهذا من قبيل الثاني **قوله** اي يصير
مجرورا اه فيه اشادة الى ان باب الانفعال يحق بمعنى الصيرورة او جواب سوال وهو ان الانجاء
في اللغة كشيء فاخذ بهذا المعنى غير مناسب فاجاب بما ترسم حاصله ان المراد بالمعنى الاصطلاح
لا اللغوي كذا في عمدة الرحمن او تحريكه بوجه اخر وهو ان قوله ينجز متعد بنفسه فلا حاجة الى

المفهومة المفرومة فيما سبق من قوله وانواعه رفع ونصب جروا ناعا جمع ولم يأت بضیغة المفرد مع انه ملائم
 بمقام التعريف وبارجاع الضمير اليه فيما بعد لان تعريفه الرفع سابق بقوله فالرفع علم الفاعلية و
 وتعريف المرفوع ههنا بقوله هو ما اشتمل على اعلان فيه توهم انحصار المرفوع في نوع واحد و
 هو الفاعل فزال ذلك التوهم بضیغة الجملة الدالة على تعدد انواع المرفوع اذ تعدد الفاعل لا يلائم المقام
 كما لا يخفى وانما قدم المرفوع على اخواتها لانه عمدة في الكلام بخلاف اخويها لانهما فضلة
 كما في العصمة **قوله** جمع المرفوع اه جواب سواله وان المرفوعات صفة الاسماء والاسماء
 جمع اسم والمرفوعات جمع مرفوعة واتصاف بالجمع يستلزم اتصاف الاحاد بالاحاد فجمع
 صادر المرفوعة صفة الاسم والمطابقة بين الصفة والموصوف شرط في التذكير والتانيث وههنا
 لم يوجد اجاب بما ترى **قوله** لان موصوفه اه جواب سواله هوان جمعية المرفوع على
 المرفوعات غير صحيحة لان الجمع بالالف والتاء يختص بالموثث وحاصل الجواب ان المرفوعة صفة
 الاسم وهو مذكر لا يعقل وصفته بجمع بالالف والتاء لانه مشابه بالموثث من حيث نقصان العقل
 لكن في الموثث قصوه وفي ذلك عدم **قوله** هذا الجمع مطرد اه فيه تقديم وتأخير تقديم ويجمع
 صفة المذكر الذي لا يعقل بهذا الجمع مطرد **قوله** كالصافات اه جمع صافة صفة لفرس لا يعقل
 وهو قياس فقهي وهو عبارة عن التمثيل قال قدس سره في الحاشية الصافات من الخيل الذي
 يقوم على ثلاثة قوائم واقام الواو على طرف الحافز اقلع عن الصحاح **قوله** سجلات اه جمع
 سجل صفة سجل لا يعقل اي سميته **قوله** الخاليات اه جمع خالي بمعنى ماض صفة يوم لا يعقل
 اي يوم گذشته **قوله** اي المرفوع الدال اه جواب سواله هوان ضمير هو لا يخلو اما ان يرجع الى المرفوعات
 او الى المرفوع فعلى الاول يلزم ارجاع الضمير للمفرد الى الجمع وايضا يلزم ارجاع ضمير المذكر الى الموثث
 وايضا المرفوعات جمع والمخووظ فيه افراد فعلى هذا يلزم تعريف الافراد لا الماهية والجنس مع
 ان الامر بالعكس لان الافراد كثيرة غير متناهية وعلى الثاني يلزم الاضمار قبل الذكر وايضا يلزم
 تعريف الفرد لان المرفوع فرد وحاصل الجواب ان الضمير اجمع الى المرفوع وهو مذكور كما في ضمن
 المرفوعات وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما او معنى وههنا هو الثالث ولا يلزم تعريف الافراد
 لان اللام للجنس هو بطل معنى الجمعية **قوله** اي اسم اه جواب عن اسئلة ثلثة احدها ان
 كلمتها وضع للعموم فعلى هذا التعريف ليس بجامع لصدره على الدال مثلا في نحو جاءني زيد
 لانها مشتملة على علم الفاعلية مع انه ليس بمرفوع والثاني ان المضارع ايضا مشتمل على علم الفاعلية مع
 انه ليس بمرفوع والثالث ان المبتداء والخبر اذا كانا معرفتين فلا بد من ضمير الفصل كما استعرف
 في بحث الضمير وههنا كذلك لان ما موصوفه وما بعد صلة والموصوف من المعارف فينبغي ان يقول
 هو هو ما اشتمل اه فاجاب بقوله اي اسم اه حاصله ان كلمة ما وان كانت موضوعة للعموم لكن المراد
 ههنا الاسم القرينة عليه كالمرفوعات فلما فسر كلمة ما بالاسم اندفع الاول والثاني وبالفرد اندفع الثالث

فعل ان ما موصو لا موصو علی ما هو الاصل فی مقام الخبر قوله اعلیٰ مآه جواب عن سوالین احد
 ان تعریف المرفوع لیس بصادق علی فرد من الافراد مشتملا علی علم الفاعلیة ولا یلزم اشتغال الشئ علی
 نفس لان العلم قسم من الاسم ثانیہ ما ان العلم ما وضع لشیء بعینه غیر متناولہ غیرہ بوضع واحد
 الضمہ والالف والواو لیس علیہما علم لہذا لیس المرفوع علی ان العلم قسم من المعرفة والمعرفة قسم من
 الاسم فتفسیر العلم بالضمہ والواو والالف تفسیر الشئ بالمبائن علی صوة علی ان ذلك يستلزم المحال
 اعنی لزم التسلسل والترجیح بلا مرجح فافہم اجاب بقوله اعلیٰ مآه حاصلہ ان المراد بالعلم
 العلامة وایضا اشارۃ الی ان العلم ہنالیس بالمعنی الاصطلاحی بل بالمعنی اللغوی والیاء مصداقہ لا للنسبۃ
 الی ہذا قولہ کون الاسم اہ جواب سوال ہوان الاصل ہوا لا یجاز والاختصار فیہ ان یقولہ ما شغل
 علی علم الفاعل فلا حاجۃ الی الحاق الیاء المصداقۃ اجاب بقوله کون اہ حاصلہ ان الفاعل عبارة عن
 ذات الشخص العلامة علامۃ لکونہ فاعلا لا لذاتہ الا لکان ید مرفوعا فی رایتہ لذلک ان ذاتہ
 ہنالیس قولہ والمراد بالاشتغال ہوا جواب سوال ہوان اشتغال المرفوع علی علم الفاعلیۃ فی الاعراب
 بالحر مستقیم لان المتبادر من الاشتغال اشتغال کل علی الجزء نحو ابوک وهو کل والواو جزءہ واما
 فی الاعراب بالحرکۃ فغیر مستقیم لان بالحرکۃ لیس جزء المرفوع اجاب ہاترے لکن یرد علیہ ان ہذا
 فی الاعراب بالحرکۃ مستقیم لان المرفوع متصف بالحرکۃ واما فی الاعراب بالحرکۃ فغیر مستقیم لان کل
 غیر متصف بالجزء لکن مرفوع لان الاعراب بالحرکۃ مستقیم لان الاعراب بالحرکۃ مستقیم لان کل
 فرعہ او تحریک السؤال ہذا ان الاشتغال علی انواع اشتغال کل علی الجزء واشتغال الموصوف علی الصفتہ
 واشتغال الظرف علی المظروف واشتغال الکلی علی الجزئی باعتبار الصدق فانی معنی مراد ہنالیس
 ہاترے حاصلہ ان المراد بالاشتغال ان یکون الاسم موصو مبد لولہ العلامة و ہوا الفاعلیۃ الی
 قولہ لفظا وتقدا اجاب سوال ہوان فتی فی جاءنی فاعلم مع انہ لیس بمشتمل علی علم
 الفاعلیۃ فاجاب ہاترے قولہ او محلاہ جواب سوال ہوان ہذا فی جاءنی ہذا فاعلم مع انہ لیس
 بمشتمل علی علم الفاعلیۃ لفظا وتقدا اجاب بقوله او محلاہ وفيہ ایضاً رد علی الفاضل
 الہند لانہ اجاب عن ہذا الاعتراض بان ہذا التعریف لیس للمرفوع المطلق بل للمرفوع اللفظی والتقید
 فعل ہذا لم یدخل فی التعریف فلا یاس بعد مدخولہ فی التعریف وایضاً یرد علی ما ذهب الیہ بعض
 الشارحین کصاحب الغایۃ والہند من تخصیص المرفوع بما شتمل علی الرفع لفظا وتقدا وعدم
 اعتبار الرفع المحل بناء علی انہ لا یکون الا فی المبنی والمرفوعات من اقسام العرب وحاصل الرد ان
 الفاعل واخواتہ کما تكون من الاسماء المعرکۃ کذلک لیس من المبنیات فیہ ان یعتبر تعریف المرفوع علی
 وجہ یصدق علی المعرب والمبنی ذلک لان المرفوع لم یجعل قسما من المعرب بل یجعله قیدا للقسیم قیدا للقسیم

منشی
 ان الناد بالفاعل
 هو الذات
 منشی
 ان المراد بالاشتغال
 الا حاطة بحالہ
 الکلی علی الجزئی
 ومثل هذا الاشتغال
 غیر متصور ہنا
 لان المرفوع کرر
 مثلاً فی جاءنی
 لیس بمشتمل علی الصفتہ
 والواو جزءہ
 لانہ لیس من اجزائہ
 بل من اجزائہ ہوا
 هو اللفظ اجاب
 بقوله المراد
 بالاشتغال الاسم
 علیہ ان یکون
 موصو فایضاً
 مبد لولہ ہوا
 الفاعلیۃ فیہ لا
 یرد علی ہذا

یجوز ان یکون عام منہ ہذا نقل عن العصۃ الزبیدی
 ان العلم ما وضع لشیء بعینه غیر متناولہ غیرہ بوضع واحد
 الضمہ والالف والواو لیس علیہما علم لہذا لیس المرفوع علی ان العلم قسم من المعرفة والمعرفة قسم من
 الاسم فتفسیر العلم بالضمہ والواو والالف تفسیر الشئ بالمبائن علی صوة علی ان ذلك يستلزم المحال
 اعنی لزم التسلسل والترجیح بلا مرجح فافہم اجاب بقوله اعلیٰ مآه حاصلہ ان المراد بالعلم
 العلامة وایضا اشارۃ الی ان العلم ہنالیس بالمعنی الاصطلاحی بل بالمعنی اللغوی والیاء مصداقہ لا للنسبۃ
 الی ہذا قولہ کون الاسم اہ جواب سوال ہوان الاصل ہوا لا یجاز والاختصار فیہ ان یقولہ ما شغل
 علی علم الفاعل فلا حاجۃ الی الحاق الیاء المصداقۃ اجاب بقوله کون اہ حاصلہ ان الفاعل عبارة عن
 ذات الشخص العلامة علامۃ لکونہ فاعلا لا لذاتہ الا لکان ید مرفوعا فی رایتہ لذلک ان ذاتہ
 ہنالیس قولہ والمراد بالاشتغال ہوا جواب سوال ہوان اشتغال المرفوع علی علم الفاعلیۃ فی الاعراب
 بالحر مستقیم لان المتبادر من الاشتغال اشتغال کل علی الجزء نحو ابوک وهو کل والواو جزءہ واما
 فی الاعراب بالحرکۃ فغیر مستقیم لان بالحرکۃ لیس جزء المرفوع اجاب ہاترے لکن یرد علیہ ان ہذا
 فی الاعراب بالحرکۃ مستقیم لان المرفوع متصف بالحرکۃ واما فی الاعراب بالحرکۃ فغیر مستقیم لان کل
 غیر متصف بالجزء لکن مرفوع لان الاعراب بالحرکۃ مستقیم لان الاعراب بالحرکۃ مستقیم لان کل
 فرعہ او تحریک السؤال ہذا ان الاشتغال علی انواع اشتغال کل علی الجزء واشتغال الموصوف علی الصفتہ
 واشتغال الظرف علی المظروف واشتغال الکلی علی الجزئی باعتبار الصدق فانی معنی مراد ہنالیس
 ہاترے حاصلہ ان المراد بالاشتغال ان یکون الاسم موصو مبد لولہ العلامة و ہوا الفاعلیۃ الی
 قولہ لفظا وتقدا اجاب سوال ہوان فتی فی جاءنی فاعلم مع انہ لیس بمشتمل علی علم
 الفاعلیۃ فاجاب ہاترے قولہ او محلاہ جواب سوال ہوان ہذا فی جاءنی ہذا فاعلم مع انہ لیس
 بمشتمل علی علم الفاعلیۃ لفظا وتقدا اجاب بقوله او محلاہ وفيہ ایضاً رد علی الفاضل
 الہند لانہ اجاب عن ہذا الاعتراض بان ہذا التعریف لیس للمرفوع المطلق بل للمرفوع اللفظی والتقید
 فعل ہذا لم یدخل فی التعریف فلا یاس بعد مدخولہ فی التعریف وایضاً یرد علی ما ذهب الیہ بعض
 الشارحین کصاحب الغایۃ والہند من تخصیص المرفوع بما شتمل علی الرفع لفظا وتقدا وعدم
 اعتبار الرفع المحل بناء علی انہ لا یکون الا فی المبنی والمرفوعات من اقسام العرب وحاصل الرد ان
 الفاعل واخواتہ کما تكون من الاسماء المعرکۃ کذلک لیس من المبنیات فیہ ان یعتبر تعریف المرفوع علی
 وجہ یصدق علی المعرب والمبنی ذلک لان المرفوع لم یجعل قسما من المعرب بل یجعله قیدا للقسیم قیدا للقسیم

قوله ولا شك اه هذا تصريح على وجاز **قوله** فكيف اه وجراد عليه **قوله** اكن المرفوع
 او مما اه انما ترد فيهما لان في ارجاع الضمير لکوا احد منها حسان وقبحان اما حسنه فبا اعتبار ان
 ارجاع الضمير الى المرفوع يكون تقسيما للمعرب بعد التعريف وتقسيم المعرب بعد التعريف على غاية
 ايضاح المعرب واما حسنه الثاني فلان فيه مطابقة لضمير ذكر في التعريف ودد الذي يذكروا فيما بعد
 من قوله ومنها المبتدأ والخبر واما قبح الاول فبا اعتبار ان الاصل في الضمائر ان تكون راجعة
 الى مكان الاقرب وهو قوله ما شتم لا الابدل هو المرفوع واما قبح الثاني فبا اعتبار ان
 الاصل فيها ان تكون راجعة الى المذكور الصريح لا الضمني وههنا الى الثاني لان المرفوع مذكور
 في ضمن المرفوعات وفي ارجاعه الى قوله ما شتم ايض حسان قبحان وهذا على عكس ما
 ذكرنا **قوله** لانه جزء الجملة اه غالباً في افادة النسبة فلا يريد ما قيل انه قد يكون جزء للجملة
 الاسمية كما في زيد قائم ابوه وانما كانت اصل الجملة لانهما مشتمل على الشئ الذي وضع للنسبة
 وهو الفعل لانه وضع لان يكون مسند دائماً فصادت النسبة قوية في الجملة الفعلية والرفع
 علامة لكون الشئ مسند اليه وهو ايضاً قوي لانها لا تكون الا مسند اليه فيجوز صارا للجملة
 الفعلية قوياً ايضاً واما الاسناد في الجملة الاسمية فبعارض التركيب **قوله** ولان عامله
 اه لان عامله موجود محسوس بخلاف عامل المبتدأ فانه عديم معقول وقوة المؤثر
 يقتضيه قوة الاثر وهو الرفع وهو علامة لكون الشئ مسند اليه فصاد الفاعل اقوى في المرفوعة
 من المبتدأ ولا يعارضه ما ذكر في المبتدأ من انه لا يفيد قوة في المرفوعة بل يفيد فضيلة
 عامله كذا في الغفور **قوله** وقيل اه قائله سيويه وفي لفظ قيل اشارة الى الضعف **وجزه**
 الضعف ما ذكرنا من قوة المؤثر اه **قوله** لانه باق اه هذا الدليل وان كان يقتضيه اصالة المبتدأ بالنسبة
 الى لفاعل المبتدأ ان المبتدأ اصل المرفوعات لكنه اذا ثبت اصالته بالنسبة اليه فقد ثبت اصلية با
 لنسبة الى سائر المرفوعات بالطريق الاولى كذا في الزبد **اجيب** عنه بانا سلطنا ان الاصل في
 المسند اليه التقديم لكن لا مطلقاً بل اذ الميمسغ مانع وفي الفاعل وجدا مانع منه وهو الالتباس بالمبتدأ
واجيب عن قوله ولانه يحكم اه بان الاصل في الحكم الحكم بالمشتق والحكم بالجماد قليل لا يعتد به
قوله اي اسم اه جواب سوال وهو ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين فلا بد من ضمير الفصل كما
 ذكرنا **اجاب بقوله** اسم اه حاصله اننا لانسلم ان الخبر معرفة بل نكرة لان كلمته ما موصوف لا موصولة
 كما هو الاصل في الخبر **قوله** او حكاه اه جواب سوال وهو ان نحو ان ضرت في اعجبني ان ضرت زيداً
 فاعل اعجبني مع ان ليس بل اسم بل جملة اجاب بقوله او حكاه حاصله ان اسم حكما باعتبار ان المصدرية
 الناصبة فقد يره اعجبني ضربك زيداً **قوله** اسند اليه الفعل اه قيل المراد من هذا الفعل لا يخلو اما
 الفعل اللغوي والاصطلاح لا سبيل الى الاول لانه على هذا التقدير يكون ذكر قوله وشبهه فيما بعد بلا فائدة
 لان شبهه اخل في الفعل اللغوي ولا الى الثاني لانه لم يسند الى لفعل الاصطلاح وهو الحد والزمان

والنسبة الى فاعل ما اجيب عنه بان المراد هو الثاني لكن ما اسند اليه خبر هذا الفعل هو الحد ث واما
 يكون اسناد الشئ باعتبار اجزائه قوله بالاصالة اه جواب سوال وهو انه يدخل في الحد عموما وفي
 جائی زيد عموما لانه اسند اليه الفعل مع انه ليس بفاعل بل معطوف اجاب بقوله بالاصالة قوله
 اي ما يشبه اه جواب سوال وهو ان نحو ابوه في زيد قائم ابوه فاعلم مع انه لم يسند اليه شبه الفعل بل
 اسند اليه المشبه بالفعل وهو قائم لان الشبه نسبة بين المشبه والمشبه به حاصل الجواب ان الشبه
 بمعنى المشابه بصيغة اسم الفاعل ولما كان هو صفة ولا بد لها من الموصوف زاد موصوفها وهو
 ما الموصوفه واما عبر عن اسم الفاعل بالمضارع د فعالم اقل وهو ان ما الموصوفه نكرة بمعنى شئ
 والمثابه معرفة بالاضافة الى الضمير فلم يحصل المطابقة بينهما فاجاب بان اسم الفاعل هنا بمعنى
 الفعل المضارع والفعل مع الفاعل جملة خبرية وهي تقع صفة للنكرة قوله في العمل اه جواب سوال وهو
 انه اذا كان المراد من الشبه ما يشبه فهذه المشابهة لا يخلو اما ان يكون في الدلالة على الحد ث
 او في الحركات والسكنات عند الحروف او في الاشتقاق فعلى الاول تعريف ليس بجامع لعدم صدقه
 على زيد في قوله في الدار زيد لان فاعل مع انه لم يسند اليه الفعل وشبهه لان الظرف لا يدل على
 الحد كالفعل وعلى الثاني فلا يصح على زيد في المثال المذكور وعلى زيد في هيتا زيد ونحوهما
 لانه فاعل مع انه لم يسند اليه ما يشبه لان الظرف واسم الفعل ونحوهما لم يشبه الفعل في الحركات والسكنات
 وعند الحروف وعلى الثالث لا يصح على زيد في المثالين المذكورين وايضا على زيد في اعجبني
 ضرب زيد عموما لانه فاعل مع انه لم يسند اليه شبه الفعل لان كلا واحد من الظرف واسم الفعل والمصدر
 غير مشتق كالفعل اجاب بقوله في العمل يعني ان المراد بالمشابهة المشابهة في العمل لا غير قوله وقد
 عليه اه الواو للحال وهذا الجملة في محل نصب حال عن قوله الفعل وشبهه قوله الفعل وشبهه
 اه جواب سوال وهو ان الضمير قد راجع الى الفعل وشبهه فعلى هذا يلزم ارجاع الضمير المفرد الى لشيء
 اجاب بقوله الفعل اه حاصله ان هذا الضمير راجع الى احد الامرين المستفاد من كلمة وقوله ا على
 ذلك الاسم اه في اشارة الى ان الضمير في عليه راجع الى الاسم المفهوم من قوله ما اسند اليه قوله لانه ما
 اسند اليه جواب سوال وهو ان الفعل في مسند الى الضمير دون زيد فحينئذ صار خارجا بقوله
 ما اسند اليه باخراج بقوله قل عليه يلزم اخرج المخرج فاجاب بقوله لان الاسناد اه حاصله
 ان الفعل اسند اليه ايضا لانه ما اسند الفعل الى الضمير ولا ثم بواسطة عود ذلك الضمير
 الى زيد اسند اليه الفعل ثانيا ففكر الاسناد ويقوى الحكم مفتاح قوله لكنه اه جواب
 سوال وهو انه على هذا لم يخرج عن اصلا اجاب بما ترى قوله والمراد اه جواب سوال
 وهو ان تعريف الفاعل ليس بما نرى على من في كريمة من يكرمك لانه
 اسم اسند اليه شبه الفعل وهو كريمة مقد على مع انه لا يقال له فاعل بل مبتداء
 وتركيبه من موصول يكرم فاعل مضارع معلوم والضمير فيه فاعل راجع الى من

ولک مفعولہ وھذا الجملۃ صلتہ الموصولہ والوصولہ مع الصیلة مبتدأ وکرم خبرہ المقتل علیہ آجاء
بقولہ والمراد اہ حاصلہ ان تقدیم ہذا الخبر علی المبتدأ لیس بواجب **قولہ** قلت المراد وجوب
اہ بقرینۃ اندجسد نوع من انواع المرفوعات ولس نوع الخبر مقدما علی المبتدأ بل فرہہ مقدما علیہ
قولہ اسنادا واقعا اہ جواب سوالہ ہوانہ قولہ علی جہتہ قیامہ بہ مفعول مطلق لقولہ اسناد لا یصدق
حل لمفعول المطلق علیہ لان معنی الفعل لیس مشتملا علیہ بل علی الاسناد اجاب بقولہ اسنادا اہ
حاصلہ انہ مفعول مطلق مجازا باعتبار الموضوع بلا اعتبار المتعلق یعنی ان قولہ علی جہتہ قیامہ بہ
ظرف مستقر باعتبار المتعلق وهو واقعا صفة المصدق محذوف وهو اسنادا فاطلاق للمفعول
المطلق علیہ من قبیل ذکر متعلق الصفتہ واراد بہ الموضوع **قولہ** او شہد جواب سوالہ ہوانہ
ارجاع الضمیر المفرد فی قیامہ الی ما سبق غیر صحیح لان فیما سبق امران الفعل وشہد ففسر ارجاع
الضمیر المفرد الی التثنی وهو غیر جائز فاجاب بقولہ الفعل وشہد اہ حاصلہ ان الضمیر فی قیامہ
راجع الی احد الامرین کما فہم من کلمۃ او **قولہ** علی طریقۃ قیامہ اہ انما فسر الجہتہ بالطریقۃ لان
لہا معنی اخر وهو لا یتستقیم ہنا وهو عبادۃ عن منہی الاشلاء الحسبۃ والاشارة الی ان الجہتہ
بمعنی الطرز والطریقۃ علمت ہذا العلم علی وجہ علمک او علی جہتہ **آجاء** طرز وطریقۃ شکلہ
زید **قولہ** فطریق اہ جواب سوالہ ہوانہ تعریف لیس بانہ لصدقہ علی زید فی ہذا زید لانہ
اسم اسناد لیہ الفعل ومقدما علیہ جوابا علی جہتہ قیامہ بہ مع انہ لیس بفاعل فاجاب بما ترے
او جواب سوالہ ہوانہ المتبادر من القیام القیام علی وجہ الصدق وهذا لا یصح لانہ یخرج
منہ مات زید و طال عمرہ لان الفعل فی ہذین المثالین قائم بالفاعل لا صادرا عنہ **فاجاب**
بقولہ فطریق اہ حاصلہ ان المراد بطریق القیام ان یکون ذلک الفعل بصیغۃ المعلوم وما فی حکمہ
فیصدق آحد علیہما **قولہ** او علی ما فی حکمہا اہ جواب سوالہ ہوانہ تعریف الفاعل
لا یکون جامعاً لانہ یصدق علی ابوہ فی زید قائم ابوہ لانک قلت ان الفاعل ما اسناد لیہ الفعل
علی صیغۃ المعلوم وقائم لیس بصیغۃ فعل مع قطع النظر عن المعلومۃ فاجاب بقولہ و علی ما فی
حکمہا حاصلہ ان قائم ما فی التکسب المذکور فی حکم الفعل علی صیغۃ المعلوم فی کون کل واحد من
الفعل وشہد عنی قائم اسناد الی الفاعل **قولہ** الاحتیاج اہ جواب سوالہ ہوانہ زید فی ہذا زید
فاعل حقیقۃ لصدق التعریف علیہ فینبغی للبصر ان لا یدکر ہذا القید ہو علی جہتہ قیامہ بہ بل الواجب
علیہ ترکہ کما ترکہ الشیخ عبد القاہر والزحشری مع انہما دئیسیں فی النحو فاجاب بقولہ الاحتیاج
اہ حاصلہ ان من النحویین من لم یجعل مفعول ما لم یسم فاعلہ داخل فی الفاعل فاحتیاج الی ہذا
القید والمضمینہم وبعض المتقدمین والمتاخرین ایضاً علی ہذا ومن جعلہ داخل فیہ کصاحب
المفصل والشیخ عبد القاہر والزحشری فلا حاجۃ الیہ عندہم وعلیہا کثر التقدیر
زید **قولہ** زید اہ جواب سوالہ ہوانہ المثال لا یکون لامضا فالیہ لقولہ

نحو اعلمت ہذا الفعل علی وجہ علمک الی

مثل ولفظ التلهم هنا مضاف الى مجموع قوله قام زيد وذلك ليس بفاعل مفعول بل جملة والجملة
 ليس بفاعل كما لا يخفى وايضا لا يضم الاضافة اليه لان كون الشئ مضافا اليه من خواص الاسم
 وذلك ليست باسم بل جملة فاجاب بقوله زيد اه حاصله ان هذه العبارة مفعول على ٢٢
 المسامحة تقديره مثل زيد في قام زيد لان من البين ان الفاعل ليس بمركب بل جزء ١٢ هـ قوله
 فهذا مثالا اسند هـ جواب سوال وهو ان تعد الامثلة باطل لان الغرض منها توضيح المثل وهو
 يحصل بالواحد حاصل الجواب ان تعد الامثلة باعتبار تعد المثلثات فبكل مثالا اشارة الى مثله
 قوله ومثاله اشارة الى العطف قوله ابوه اشارة الى سوال مرانفا قوله فهذا مثاله جواب سوال
 مثام مرانفا ايض قوله في الفاعل اه جواب سوال وهو ان قوله والاصل مبتدأ والجملة التي بعد خبر
 وحمل هذا الخبر على المبتدأ غير جائز لانه من قبيل حمل الخاص على العام لان الاصل عام يتناول
 الاصل الذي يكون في الفاعل وفي المبتدأ والخبر وغيرها اجاب بقوله في الفاعل اه حاصله
 الالف اللام في الاصل عهد اشار بها الى الاصل الذي يكون في الفاعل لا غير وهو خاص بقوله
 اي ما ينبغي اه جواب سوال وهو ان الاصل يجئ على معان كثيرة كالقاعدة الكلية والدليل وما
 ينبغي والاولى فاي مضمرة مراد ههنا فاجاب بقوله اي ما ينبغي اه اشارة الى ان الاصل ههنا بمعنى الاولوية
 لا غير قوله ان لم يمنع اه جواب سوال وهو انه ينقض بضر بك زيد فان زيد ليس مما يلى الفعل معانه
 فاعل فاجاب بقوله ان لم يمنع اه فيكون حاصل المعنى ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضيه قر به من ٢
 الفعل لكن قد زال ذلك الاقتضاء بعارض يقتضيه دحمان لا بعد وجوبه كاتصال ضمير المفعول
 بالفعل وتخيره بوجه اخر وهو انه يعلم من قوله والاصل ان يلى الفعل اه ان تقديمه اصل وتأخير اه
 جائز ولا مبرر ليس كذلك لانه منقوض بنحو ضرب غلام زيد لان تأخير الفاعل عن المفعول غير
 جائز للزوم الاضمار قبل الذ كر فينبغي ان يجعل هذا التركيب خلافا لاصل مع انه ليس كذلك فاجاب
 بقوله ان لم يمنع اه والمانع ههنا موجود وهو الاضمار قبل الذ كر لفظا ورتبة في الفضلة قوله لاسند
 اليه اه جواب سوالين الاول انه لم يرد كرشبه الفعل كما يذ كر الفعل لان الفاعل كما يلى الفعل كذلك
 يلى شبه الفعل ايض والثاني ان يليه اليه من احوال الفعل فينبغي ان يذ كر في بحثه كما هو الاصل و
 الفاعل فاجاب عنهما بقوله لاسند ليه فحينئذ صاد من احوال الفاعل ايض زيد خلفه شبه الفعل
 لانه ايض مسند ليه قوله اي يكون اه جواب سوال وهو ان الايلاء على نوعين احدهما ان يكون الفاعل
 قبل الفعل وثانيهما ان يكون بعد الفعل فاي شئ مراد ههنا على ان الايلاء من الامور الاضافية فان
 الايلاء في المرتبة الثانية ايلاء بالنسبة الى الثالثة وهكذا في الثالثة والرابعة فاجاب عن الاول
 بقوله ان يكون بعد وعن الثاني بقوله من غير ان يتقد اه قوله من معمولاته اه جواب سوال هو
 ان هذا القاعدة منقوضة بكفى بالله شهيد فان الله فاصل كفى مع انه ليس مما يلى الفعل

قام المفعول في خبره الاول كذا في المتن
 وفي المتن كذا في المتن
 ان مقتضى

لان الباء بينهما فاصل فاجاب بقوله من معمولاته حاصل ان المراد بعد التوسط بين الفعل و
 الفاعل شئ اخر الذي كان من معمولات الفعل الباء في كفى بالله ليس كذلك بل هو ذات فلا يد
 النقض قال جاز ضرب غلامه و ما قيل ان جاز فعل ما بعد فاعله الفاعل قسم من الاسم وما
 بعد جملة وهي لا تكون فاعلا من نوعه لانه مؤول بهذا التركيب وكذا حال قوله واستتم ضربك ه وروذا
 ودفع قوله جزي رباه المقصود بالتمثيل هو الضمير في ربه لان جزي فعلا ماض معلوم وربه فاعل
 مضاف الى الضمير المجرد والراجع الى عد المتأخر وعني جاز ومجرد متعلق بجزي وعد مفعول به
 وموصوف ابن صفة مضاف الى حاتم وخاء مفعول مطلق لقوله جزي مضاف الى الكلاب والعلويين
 صفها وقد فعل هذا جملة للتفاوت قوله جزي رباهي صاحب الجزاء وهو الله تعالى جل شانہ
 واذا كان الضمير جاعا الى عد يكون الرب بمعنى پرورنده لا بمعنى الصاحب عند سلف قوله
 للضرورة يعني يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره لان الضرورات تبیح المحظورات قوله الدلالة صفة
 كاشفة للاعراب لا تعريف له او جواب سوال وهو ان ذكر القرينة يعني عن ذكر الاعراب لانه لا يكون
 الا قرينة لان كل واحد منهما عبارة عن الامر الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول فلو قال
 واذا انتفى القرينة لكفى اجاب بقوله الدال حاصله ان الاعراب موضوع بازاء الشئ بخلاف القرينة
 فانها تدل عليهم لا بالوضع فلا يكون احدهما شاملا للآخر ودد على الفاضل الهندك حيث قال ان القرينة
 اعم من الاعراب وانتفاء الاعم يستلزم انتفاء الاخص فلو قال اذا انتفى القرينة يكفي قوله بالوضع
 متعلق بالدال يفهم من هذا القيد عني بالوضع ان الحركات الاعرابية من جملة الالفاظ فيكون
 الالفاظ موضوعا للمعنى المفرد فيكون كلمة وليس كذلك زيد وعبد الرحمن فاللفظ منصوب على
 التميز اي انتفى لفظ الاعراب لا تقديره قوله والمفعول المقدام جواب سوال وهو ان ضمير فيهما راجع
 الى لفاعله والمفعول وهو غير مذكور فلزم الاضمار قبل الذكر في اللفظية فاجاب بقوله والمفعول
 حاصله ان الفاعل مذكور صريحا كما في قوله فمنه الفاعل وهو ما استدل به وضمنا في ضمن الامثلة
 كما قال المص اقام زيد والمفعول وان لم يكن مذكورا صريحا لكنه مذكور في ضمن الامثلة كقوله ضرب
 غلامه زيد فلا يلزم الاضمار قبل الذكر قوله فلا يد عليان ذكر الاعراب اي لانه دال عليهم بالوضع
 والقرينة دالة عليهم لا بالوضع قوله شاملة له ابناء عليان القرينة عبارة عن الامر الدال على
 الشئ مطلقا سواء كان بالوضع ولا عبد الرحمن قوله نحو ضربه فان تاء التانيث موضوعة
 للتانيث في تدل على كون الفاعل مؤنثا فالفاعل المؤنث لازم لها والالف في حيلة للتانيث القرينة
 فيها اللفظية بخلاف اكال الكثرى يحى فان القرينة فيه معنى الاكل لا لفظه فالقرينة في معنى
 قوله بارذاه جواب سوال وهو ان المتصل بمعنى المضموم والضم انما يتصور في الملفوظ فيخرج
 عند المستكن اجاب بقوله بارذاه حاصله ان المراد بالمتصل غير مستقل في التلفظ بل يحتاج في
 التلفظ الى الغير سواء كان التلفظ به حقيقيا او حكما

عنه قوله رب يفتح الراء وسكون الباء والتشديد يعني پرورنده بضم الراء بمعنى جازم مخلوقات كسر الراء ما والايم بيا

تد على قوله الاعراب اي انما الدال الخ

قولہ بشرطہ جواب سوال ہوان ہذا القاعد منقوضہ بمثل زید ضربت فان الفاعل فیہ مضمہ متصل ولا یجب تقدیمہ علی المفعول **اجاب** بقولہ بشرط ان یکون المفعول متاخرا عن الفعول وہنا لیس كذلك بل المفعول مقدم علیہ فلہذا لا یصح تقدیمہ علی المفعول **قولہ** فی مفعول الفاعلہ قیل ان الاضافۃ المفعول الی الفاعل غیر جائز لانہ انما یکون للفعل لا لہ **قلنا** نعم الا انہ محمول علی المسامحۃ اذا ضاف الیہ لا فی ملا بستہ لان کل واحد منہما مضاف الی الفعل لکونہما معمولین للعامل الواحد او یکون المفعول للفعل الذی یکون صادرا عن الفاعل فلہذا اضاف الیہ **قولہ** بشرط توسطہا **جواب** سوال ہوانہ منقوض بنحو ما ضرب الاعمر اذید لان المفعول وقع بعد لامع انہ لا یجب علیہ تقدیم الفاعل **اجاب** بقولہ بشرط توسطہا **ہ** فی ہذا المثال لا بتوسط الا بینہما بل تقدیم **ہما قولہ** فی صوتی التقت والتاخر **ہ** ای وجوب تقدیم الفاعل و امتناع تاخیرہ الذی بینہما ملازمہ لان وجوب تقدیم الفاعل یستلزم امتناع تاخیرہ بشرط توسط الا فان انقلاب المعنی فی ہذا الصوۃ واما فی صیغۃ تقدیم المفعول مع الا فلا یلزم الانقلاب بحسب الظاہر لکن غیر مستحسن کذا فی العصۃ **قولہ** او بعد معنایا **ہ** اشارۃ الی العطف ای علی ان معنایا معطو علی الا **ہو** مضاف الیہ لبعث فکذا **ہذا قولہ** نحو انما **ہ** فان کلمۃ انما یغنی عن افادۃ الحصر علی ما **ہو** المشہور عند النحاة لکن افادۃ الحصر فی الا باعتبار اللفظ و فی انما باعتبار المعنی لان الا یفید الاثبات مع النفی ای اذا دخل علی الکلام المنفی جعل الا ما بعد مثبتا فاذا دخل علی المثلث جعل ما بعد منفیاً و **ہذا** المعنی موجود فی معنی انما **ہ** یفید انما الاثبات مع النفی فی المعنی نحو انما ضرب زید عمر ای الکلام **ہذا** الا غیر ای سخن این ست دیگر نیست **قولہ** فی جمیع ہذا الصوۃ **ہذا** لدفع تخطیئۃ المبتدی لانہ بمنزلۃ الطفل ذہب ذہنہ الی قریبہ **ہ** اذا وقع کلمۃ یجب بین حرف الشرط و **ہو** اذا و الجزاء **ہو** قولہ وجب تقدیم ذہب ذہنہ الی ان الجزاء متصل بالاخیر اعنی قولہ **ہنا** **ہا** **قولہ** فلما فاة الاتصال **ہ** یعنی قد المفعول الذکور بعد الفعل علی الفاعل المتصلہ یلزم انفصالہ عنہ **فان** **قیل** انما یلزم انفصال الفاعل لو کان للمفعول مفعول مفصلا واما اذا کان المفعول ایض متصلا فلا یلزم الانفصال نحو ضربتک کما لا یلزم فی ضربتک **قلنا** فعل **ہذا** یلزم تقدیم الاضعف علی الاقوی فیما **ہو** کلمۃ الواحد **وا** **یضا** ان الفاعل المضمہ المتصل بالفعل کالجزء للفعل لفظا و معنی فلو دخل بینہما بین الفعل یلزم وقوع کلمۃ بین اجزاء کلمۃ واحد وذا لا یجوز کذا فی العصۃ **قولہ** لکن بشرط توسطہا **ہ** دفع سوال و **ہ** تقریرہ الی قولہ الشارح اعنی بشرط توسطہا فلینظر الیہ لیحصل السؤال **اجاب** **قولہ** قبل تمامہا **ہ** یعنی ضارب زید صفۃ قصر تعلقہا علی عمر و فلو قیل الاعمر اقبل ذکر زید یلزم قصر الصفۃ قبل تمامہا لان الصفۃ مقصورۃ علی عمر و **ہی** الضرب المسند الی زید لا مطلق الضرب فلا بد

من تقدم الفاعل اليتم تلك الصفه لان تمامها

من تقدم الفاعل اليتم تلك الصفه لان تمامها

بعد ذکر الموضع **قوله** المتوسط بينهما اه لا نه لو قدم الفاعل على المفعول مع الا فيقال ما ضرب
الا زيد عمر فالظاهر ان معناه انحصار مضر و بية عمرو في زيد ذا الحصر فيما يلي كلمة الا فلا
ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تاخير الفاعل عنه لكنه لم يستحسن بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة
قبل تمامها يعني ان مضر و بية عمرو صفة له قصر تعقلها على زيد **قوله** زيد قبل ذكر عمرو لا
قصر الصفة قبل تمامها **واما** قال المتوسط ولم يقل توسطها كما قال فيما سبق للتفنن في العبارة
كذا في عبد الرحمن **قال** وجب تاخير اه ولم يقل وجب تقديم اي تقديم المفعول اذ الكلام
في الفاعل لا ليق ان يبين حال الفاعل فيه صريحاً وحال المفعول التزاماً كما في الزيد **قوله**
في جميع هذه الصور اه قد مر فائدته **قوله** بان يكون المفعول ضميراً اه جواب سوال وهو انه
منقوض على ضرب عمر زيد فانه متصل بالفعل مع ان تاخير الفاعل ليس بواجب فاجاب بما تو
قال وهو اه الواو للحال **قوله** ضميراً اه اشارة الى ظهور الموضع لان قوله متصلاً بصفة لا بد
له من الموضع **قوله** الرفع للفاعل اه جواب عن اسئلة ثلثة الاولى لان حذف الفعل من احوال
الفعل فينبغي ان يتعرض له في بحثه الثاني ان يبين ان يد كر شبه الفعل لانه كما يحذف الفعل
عند قيام القرينة كذلك يحذف شبهه عند الثالث ان مثل هذه العبارة مذكورة في المفعول
والمفعول به فكان ذكره هنالك مستكراً كاجاب عنها بقوله الرفع اه حاصله ان حذفه و
ان كان من احوال الفعل لکن اذا كان بمعنى الرفع للفاعل فحينئذ صار حذفه من احوال الفاعل
وانشؤ دخل فيه شبه لانه دافع له ايضاً ولا يلزم الاستكراك ايضاً لان الفعل المذکور في
المنصوبات اريد به الناصب للمفعول المطلق وبه **قال** لقيام اه اللام للوقت لا للعلّة لانها
ينافي جواز الحذف اذ هي تقتضيه وجوبه كذا في الزيد **قوله** اي حذف اه جواب سوال
وهو ان قوله جواز مفعول مطلق لقوله يحذف مع ان معناه لا يشتمل على الجواز بل على الحذف
فكيف يكون الجواز مفعولاً مطلقاً لقوله يحذف **اجاب** بقوله حذف اه حاصل الجواب
انه مفعول مطلق مجازاً باعتبار الموضع المحذوف وهو المحذوف **قوله** جائز اه جواب سوال
وهو ان انصاف الحذف بالجواز غير جائز لان صفة الشيء محمولة عليه حمل قوله جواز
على الحذف غير صحيح **اجاب** بقوله جائز اي ان الجواز مصداقاً للفاعل وهو جائز فم يصح
الحمل **قوله** فيما كان اه جواب سوال وهو ان مثل مضاف وزيد مضاف اليه هذه الاضافة لا يخلو ام لا
اولاً مية او ظرفية فعلى الاول دخل فيه زيد وخرج عنه عمر مثلاً وعلى الثاني صار بالعكس على الثالث يلزم
ظرفية الشيء لنفسه الكل باطل كما مر غير مرة **اجاب** بقوله فيما حاصله ان المراد بها هو الاول لكن المراد
بمثلاً زيد كل اسم وقع في جواب سوال سائل فحينئذ دخل زيد عمرو وغيرهما **قوله** محقق اه
جواب سوال وهو ان ذكر ضار في قول الشاعر مستدرك لانه ايضاً وقع في جواب سوال الجواب
بقوله محقق حاصله ان الضار وقع في جواب سوال المقدّم لا محقق

جائز

والثاني

فحينئذ لا يلزم الاستدراك قال لمن اه متعلق بمقوله وهو حال عن زيد تقديراً مثلاً زيد
 حال كونه مقولاً في جواب من اى ذات من قام **قوله** سائلاً اه جواب سوال وهو ان هذا
 الحكم منقوض بمثل زيد حال كونه مقولاً في جواب من قال من قام في حالة ترادف هو مع
 يعنى اذا كان قام علماً للانسان لكن الذي اشتهر منه ^{من قام} لانه اذا وقع في جواب من قام لا يصير
 ذلك الزيد فاعلاً لفعل محذوف بل خبر عن المبتدأ المحذوف اعني ضمير هو تقديراً هو
 زيد فلا يصح حينئذ اطلاق قول المص أجاب بقوله سائلاً اه حال كونه من قام سائلاً عن
 يقوم به القيام حاصله ان هذه العبارة محمولة على من قال من قام غير علم ما اذا كان علماً فالامس
 كذلك **قوله** فيجوز ان اه الى قوله بذكر اه اشارة الى ان الجواز بمعنى الامكان الخاص ^ب
قوله وانما قد اه جواب سوال وهو ان ينبغي ان يجعل زيد مبتدأ محذوف الخبر ليطابق الجواب
 مع السؤال لانه جملة اسمية فالمناسب ان يكون جوابه كذلك ايضاً أجاب بقوله وانما قد اه
 لكن قيل فعلى هذا لا يطابق السؤال بالجواب لان السؤال بالجملة الاسمية فالمناسب ان يكون
 جوابه جملة اسمية قلنا ان السؤال وان كان في الظاهر جملة اسمية لكن في المعنى جملة فعلية لانه
 في الاصل اقام زيد ام عمر ام بكر لكن السؤال عن كل فرد محال فعبود الكلمة عام المعنى وشامل
 لكل فرد وهو من ومقدم لانه استفهامية وهو مقتضى الاصل **قوله** عاجز ذليل اه فسر
 الضارعه به لان له معنى اخر لا يستقيم ههنا وهو الشبهة **قوله** فليس مما نحن فيه اه لانه حينئذ
 صادر ضارعه فاعل الفعل المذكور وهو قوله لبيك ويصير قوله يزيد مفعوله **قوله** والمختبط
 فسر به بقوله السائل الفعل من غير وسيلة لان له معنى اخر غير مستقيم ههنا وهو
 الايطاء اى الخياطة **قوله** غير القياس اه جواب سوال وهو ان جمعية مطيحة على
 طوائف غير صحيحة لان وزن مفعلة يجمع على مفعلات فينبغي ان يجمع على مطيحات اجاب
 بقوله على غير القياس **قوله** وما مصداقية فخ صار تطيم بمعنى الاطاحة بمعنى الاهلاك **قوله**
 قد يحذف اه فيه اشارة الى ان قوله وجوباً عطف على قوله جوازاً وفائدة توصيف الفعل
 بالرافع وايضاً تفسير **قوله** وجوباً بقوله حذفاً واحباً ما مر من الاسولة والاجوبة فافهم **قوله**
 لقيام قرينة دالة على تعيينه اه فيه انها لو كانت دالة على تعيين المحذوف في هذه الصورة لم يلزم
 الإيهام من حذفه ولم يحتج الى ذكر المفسر القرينة في هذه الصورة تدل على اصل الفعل مطلقاً
 لا على تعيينه فان حرف الشرط في هذا المثال قرينة لاصل الفعل لا بخصوص استبعادك الا ان
 مراده من القرينة الدالة على تعيين المحذوف هو المجموع من حرف الشرط وجود المفسر كن
 في العصمة **قوله** قوله تعالى اه جواب سوال وهو ان المثل مضاف وقوله وان

ع اعني قوله وقد يحذف الفعل جواز القيام القرينة ١٢ — تحذف الشرط يدل على نفس الفعل لانه لا بد له من
 وجود المفسر يدل على تعيينه وهو استبعادك لا غير لان الاصل في المفسر ان يكون من جنس المفسر مفتي ٦

احد من المشركين اه مضاف اليه يكون المضاف اليه مقرر امن خواص الاسم المفسر وهو مركب
 اجاب بما ترعى حاصله ان المضاف اليه محذوف وهو قوله تعالى **قوله** اي في كل موضع جوا
 سوال وهو ان اضافة المثل الى قوله وان احد اه لا يخلو اما ان يكون بيانية او لامية او ظرفية
 فلي الاول دخل فيه هذا المثال وخرج عنه وان احد من الناس ضربك وعلى الثاني ما
 بالعكس على الثالث يلزم افساد المعنى وهو ظرفية الشئ لمثله **اجاب** بقوله اي في كل موضع اه
 ان المراد هو الشقين الاولين لكن المراد بهما كل موضع محذوف الفعل من ذكر الخاص
 وادادة العام فلا يمد **قوله** بخلاف اه جواب سوال وهو ان ينقض بقولك جاءني رجل
 اي زيد فانه اجتمع المفسر والمفسر ههنا اجاب بقوله بخلاف اه حاصله ان الابهام
 ههنا ناش عن المحذوف فان احد فاعل ولا يعلم انه فاعل النصره او الضرب او استجارك
 او غيرها ثم علم ذلك بالتفسير بخلاف ذلك فان الابهام هناك من جهة التنكير
قوله وانما وجب اه تصريح بما علم ضمنا من قوله فانه لو ذكر اه **قوله** ولا يجوز اه جوا
 سوال وهو انه لا يجوز ان يكون احد مبتدأ واستجارك خبره اجاب بقوله ولا يجوز اه **قوله**
 دون الفاعل وحده اه لان النسبة جزء مفهوم الفعل والنسبة لا بد من الطرفين ^{بيان الطرفين} الفاعل والفعل
 فمحذوف الفاعل يلزم ابقاء النسبة بدون وجود المنتسبين وذا غير جائز بخلاف الفعل
 لان النسبة جزء منه فمحذوفه لا يلزم ابقاءها بدونها بل يحذف فان معاى الفعل والنسبة
فان قيل ينبغي ان لا يحذف المبتدأ بدون الخبر لعين ما قلت قلت ان النسبة في الخبر
 ليس جزء من مفهومه فلا يلزم من وجود ^{الخبر} وجود النسبة بخلاف الفعل **قوله** وذكر نعم
 في مقامها اه فيه ان كلمة نعم اذا كانت مذكورة بعد الجملة تكون مذكورة في مقام الجملة
 بعد حذفها واما اذا كانت قبل الجملة فهي مذكورة في مقام نفسها سواء ذكرت او حذفت
 وههنا الا ان يقال ان المراد بنكر نعم في مقام الجملة الاكتفاء بها عن ذكر الجملة كذلك في
 العصمة **قوله** بل العام لان اه جواب سوالين الاول ان تنازع الفعلين من احوال الفعل
 وينبغي ان يذكر في بحثه والثاني ان التنازع كما يتحقق من الفعل كذلك يتحقق من شبهه
له قيل بالسر في جواز حذف الفعل بدون الفاعل عدم جواز الفاعل بدون الفصل قيل ان السر ان الفاعل قوى بالنسبة
 الى الفعل وحذف القوى عند وجود الضعيف باطل **س** وههنا الصوفي بيان الكلية فلم اورد مثال الجزئي فاجاب بقوله
 في كل موضع اه حاصله اننا نسلم انه جزئى بل هو كلية لان المراد به كل وضع **س** چنگازى **س** وههناك قلت ان الجمع
 بين المفسر والمفسر غير جائز هذا منقوض بقولهم جاءني رجل اي زيد فانها اجتمعا ههنا اجاب بقوله الناشئ من المحذوف حاصله ان الابهام
 على نوعين احدهما ان شئ من هذا المفسر انهما ثبت فيه بتقدير ذكره ففي الاول لم يجر جمعها وفي الثاني يجوز ان احد من قس
 الاول فان احد على كذا لا يعلم انه فاعل النصره او الضرب واستجارك غير ثابت علم ذلك بالتفسير فيما قلت من قبيل المثال
 فان الابهام صادر من جملة المستند اشارة الى هذا القول بخلاف **س** نسخته الى هذا

فینبغ ان یدکر شہتہ ایضاً جاب عنہما بقولہ بل العاملان فمینیئ لا یرد **قوله** اذ التنازع اہ
 دلیل اخر علی ان المراد من الفعلان العاملان وایضاً اشادة الی ظهور السؤال **قوله** واقتصر
 علی الفعل لا صالته اہ جواب سوالین الاول لا یرینبغ ان یدکر شہتہ الفعل ایضاً والثانی انه لما
 کان المراد من الفعلان العاملان فینبغ ان یقولہ اذ التنازع العاملان لیلا یرد ذلك اجاب
 عن الاول ان ذکر الفعل وحده للاختصار وعن الثانی ان ذکر الفعلان للاصالۃ فی العمل
قوله وانما قال الفعلان اہ جواب سوال وهو انه لم قال فعلان ولم یقل الافعال
 لانہ یفہم من الفعلین ان التنازع انما یتحقق فی الفعلین فقط لا یمازاد علیہما والا مریس كذلك
 بل یتحقق فی اکثر منہما اجاب بقولہ وانما قال الفعلان اہ یعنی انما قال ذلك اقتصاراً علی قلہ
قوله ای اسما ظاہراً اہ فیہ اشارۃ الی ان ظاہراً صفتہ لا بد لہا من الموصوف وموصوفہا الاسم
 وانما قدر قولہ واقعا یماء الی ان قولہ بعد ہما ظرف مستقر متعلق بقولہ واقعا وهو صفة لقولہ
 ظاہراً فان کون الظرف صفة انما یکون باعتبار المتعلق کذلک فی الزبد **قوله** ومعنی تنازعہما
 اہ جواب سوالین الاول ان التنازع لا یتصور فی ترکیب من الترتیب عند احد لان البصرین
 ذہبوا الی اعمال الفعل الثانی واضعاً الفاعل والمفعول فی الاول ان لم یمنع مانع والکوفیون
 الی عکس ذلک فانظر الی ماسیاتی فی المتن فکیف قلنا اذ التنازع الفعلان والثانی
 ان التنازع فی اللغة جنگ کرون وهو خاصۃ ذی الروح والفعلان لیسابذ سے سر و حر فکیف
 یتصور تنازع الفعلان **اجاب** عن الاول بقولہ بحسب المعنی حاصلہ ان التنازع علی
 نوعین تنازع فی الترتیب وتنازع فی القلب والمراد ہنا الثانی فیکون المعنی واذ قصد توجہ الفعلین
 الی اسم ظاہر فی القلب عن الثانی بقولہ یتوجہان الیہ حاصلہ المراد بالتنازع ہنا التوجہ اے
 اذا توجہ الفعلان من قبیل ذکر الانزام واداءة الملزوم وهو کناۃ وہی ابلغ من النصیح او
 تحریر سوال قولہ بحسب المعنی ہکذا انما کان المراد من التنازع التوجہ فلا یمکن توجہ الفعلین
 الی اصل لان التوجہ لا یمکن الا بعد الترتیب وبعد الترتیب یمکن الاسم معمولاً
 لاحد ہما **فاجاب** بقولہ بحسب المعنی ای بحسب النصور السابق علی الترتیب او تحریر
 السؤال ہکذا ان توجہاً لتحقيق یتصور فی الاجسام والفعل عرض لیس بحسب فکیف یتصور توجہ
 فاجاب بقولہ بحسب المعنی حاصلہ ان المراد ہنا المعنی المجازی والعلاقتہ بینہما موجودۃ لانہ اذا
 تنازع شخصان علی شئ واحد یتوجہان الیہ فکذا اذا وقع الاسم الظاہر بعد الفعلین یتوجہان
 الیہ **فانقیل** لما کان المراد من التنازع التوجہ بحسب المعنی فالضمیر المتصل اذا وقع بعد ہما

ما فی التنازع
 الی الفعلین
 من غیر الترتیب

الہ قل ظاہر انصب علی المفعولیۃ قبل باب التفاعل لازمی فکیف یمکن ان یمنصو علی المفعولیۃ قلنا ان باب التفاعل اذا کان منقولاً
 من المفاعلة المتعد الی المفعولین یمکن ان یمنصو الی واحد اذا کان منقولاً عن المتعد الی واحد یمکن ان یمنصو الی واحد اذا کان منقولاً
 وقولہ علیہ السلام انما سلوا المحدث والتنازع من القسم الاول نحو تنازعہما فی ہما

بتوجہ ان الیہ ایضا ولا یقال بالتنازع **قلت** التنازع لا یتصور فی الضمیر المتصل لان الاسم الظاہر بعد
 ہما مشروط بكونہ صالحا لان یكون معمولاً لکواحد منہما علی البدلیۃ مع وقوعہ فی تلك الموضع
 والضمیر المتصل الواقع بعد ہما لا یكون صالحاً لہما **قولہ** بما هو طریق القطع الخ **وفیہ** نظر
 لان ہذا منقوض بمثل اقامہ قاعدہ انت فان اقامہ وام قاعدہ یتنازعان فی انت ویمکن قطع
 التنازع بالاضمار فی انت عند البصریۃ والكوفیۃ بلا کلفۃ فلا یصح الاحتراز عن الضمیر
وايضاً ینقض بخوما ضرب واکرم الا نید فانہما تنازعان فی زید ولا یمکن قطع التنازع
 بالاضمار علی مذہب البصریۃ والكوفیۃ **اجیب** عنہما ان المحکم مبنی علی ما هو الا غلب
 والا کثر والا غلب والا کثر فی الظاہر امکان القطع فی المضمرة عید م امکان قطعہ وان کان
 فی بعض المواضع عدم امکان القطع فی الظاہر امکانہ فی المضمرة **قولہ** لانه حرفا ہ فانقلت
 ان ہذا الدلیل لا یفید ما هو المدعی لان المدعی عند امکان القطع مطلقاً فی المنفصل
 علی رأیہما والدلیل یفید عند امکانہ ان کان الضمیر واقعا بعد الا وان لم یکن بعد الا لا
 یفید الدلیل الذی کور عند امکان القطع **قلت** قولہ المظهر ظاہراً شامل المعناہ الحقیقۃ والمجازی فی
 الاسم الظاہر لانہ یحذف المعطوف ای ظاہراً وما یجری مجراہ فالضمیر المنفصل بغير الادخل
 فیہ والذی معہ لا خارج عنہ ولان الذی بغيرہ لا محمول علی الذی معہ لا فی عدم القطع
 طرد الباب **فانقیل** ان حکم الظاہر لواقع بعد الا حکم المنفصل الواقع بعد الا فی امتناع
 قطع التنازع فیہما کما فی ضرب اکرم الا زید فلا بد من تخصیص الظاہر بان یقال وان یكون
 واقعا بعد الا لا خارجہ وجوابہما مرانفا من قولہ والا غلب فی الظاہر امکان القطع **اہ قولہ**
 فعلی مذہب لکسانی یقطع بالحذف **اہ** فقد یرہ ما ضرب الا انا وما اکرم الا انا لان الحذف
 جارح عند الاضمارہ **عبدک لرحمن قولہ** فیعلان معاہ **فانقیل** فعلی ہذا یلزم تاویدہ
 العلتین المستقلین علی معلول واحد **اجیب** بان الفعل فی حال الانفاد علة واحدہ واما
 فی الاجتماع فیموجع الجزئین علة واحدہ فخر لا یرید **قولہ** فقد یكون **اہ** الفاء فی قولہ فقد
 بجزء الشرط المتقدم ویحتمل ان یكون للتفصیل والجزء حذف وف تقدیرہ واذا تنازع الفعلان
 ظاہر بعد ہما جازا اعمال کواحد منہما وعلی ہذین التقديرین یكون الفاء فی قولہ فان
 عملت الثانی للتفسیر ویحتمل ان یكون الفاء للجزء ایضاً **قولہ** ای تنازع الفعلین **اہ** فیہ
 اشارۃ الی ان الضمیر راجع الی مصدک الفعل الذی ذکر قبلہ کذا فی الزید **قولہ** بان یقتضی
اہ جواب سوال وهو انہ لا یتصور تنازع الفعلان فی الفاعلیۃ لانہما فعلان لان ذلک انما
 یكون فی الفاعلیۃ بتقدیر وقوعہما فاعلین الفعل لا یقع فاعلا اصلاً **فاجاب** بان یقتضی **اہ**
قال فی الفاعلیۃ وانما یقل فی الفاعل اشارۃ الی انہ اعم من ان یكون حقیقۃ او حکماً یتناول
 مفعولاً مالم یسم فاعلہ ولا یجوز ادخالہ فی المفعول فان اطلاق المفعول علی مفعول مالم یسم

فاعله غیر شائع الا بالتعمیم من الحقیقة والحکمی لا بغيره الا ترى انه لا یندرج فی حکم المفعول
كما یظهر مما سیأتی کذا فی الزبد **قال** فی المفعولیه وانما لم یقل فی المفعول للاشارة الى انراعم من
الحقیقة والحکمی کالفاعلیة فی شتم المفعول به بواسطه حرف الجر والتنازع فی الحال كما فی قول
جاء فی زید وضربت عمرا اکبا وسائر المفاعیل کذا فی الزبد **قوله** وذلك یشیر الی جواب
سوال وهو ان ذکر المختلفین بعد ذکر قوله فی الفاعلیة والمفعولیه مستلک لان التنازع فی
الفاعلیة والمفعولیه لا یشیر الی المختلفین فاجاب بقوله وذلك اه **قوله** وليس هذا قسما اه
دفع اشکال وهو ان هذا قسم اخر من التنازع فلم یعتبره المصنف حیث اخرجه بقید المختلفین
فالاولی ترک قید المختلفین لیدخل فیہ هذا القسم **فاجاب** بقوله وليس هذا قسما احاصله
انه لیس قسما ثالثا من التنازع فلا یاس بخروجه یعنی ان ذکر المختلفین لتخصیص الصوة الثانیة
بالاداة من الوجهین لا الاول من الوجهین **قوله** لتخصیص هذا اه جواب سوال وهو انه
لا حاجة الی قوله مختلفین لان تنازعهما فی الفاعلیة والمفعولیه لا یشیر الی مختلفین فاجاب
بقوله لتخصیص اه وحاصله ان ذکر المختلفین لتخصیص هذا الصوة بالاداة یعنی المراد بلفظ
المختلفین هو القسم الثانی من الوجهین لا القسم الاول من هذین الوجهین **قوله** التنازع
فیہ واحد وفیه نظر فان فی قوله ضربت وحسب زید منطلقا للفعولان مختلفان فی الاقتضاء
فان الاول یقتضی الفاعل والمفعول والثانی یقتضی المفعولین مع ان التنازع فیہ شیئین **الجواب**
ان التنازع فی هذا الصوة وان کان فی الشیئین لکن الاختلاف فی الاقتضاء باعتبار شیء واحد
وهو فاعلیة زید ومفعولیه وليس الاختلاف باعتبار اقتضاء الفعلین المقعولیه فی منطلقا کذلک
فی العصمة **قوله** وانما لم یورد اه جواب سوال ظاهر اه واشارة الی ان مادة هذا القسم لما کان
متحققه فی المثالین السابقین فکانه متحقق من کور فلا حاجة الی ايراد کذا فی الزبد **قوله**
وذلك یتصور علی وجوه كثيرة اه فاجمل لیدهب الذهن الی کل من ذهب ممکن فیہ ولا یلزم
الترجیح فی اختیار بعض الصکوة فی هذا القسم ستة عشر وجها صرح الشارح بأربعة فی الامثلة
واشار الی اربعة اخر بقوله وغیر ذلك مما یشیر الی اسم الظرف فوعا و فی هذا الثانیة الفعل الاول
یقتضی الفاعل والثانی المفعول وثمانیة اخر بان یشیر الی اول مقتضی المفعول والثانی
للفاعل **قوله** فینتار البصريون اه الفاء للتفصیل و لیس المراد بالبصريین ان یشیر الی جمیعهم
من البصرة بل کان بعضهم من البصرة ووافقهم الآخرون فشی کلهم بصريون تبعافلا
یرد ان الکسانی من الکوفة فکیف عبره من البصرة کذا فی العصمة **قوله** النخاة اه دفع

و ان لم یکن

قوله فاعله غیر شائع الا بالتعمیم من الحقیقة والحکمی لا بغيره الا ترى انه لا یندرج فی حکم المفعول
كما یظهر مما سیأتی کذا فی الزبد قال فی المفعولیه وانما لم یقل فی المفعول للاشارة الى انراعم من
الحقیقة والحکمی کالفاعلیة فی شتم المفعول به بواسطه حرف الجر والتنازع فی الحال كما فی قول
جاء فی زید وضربت عمرا اکبا وسائر المفاعیل کذا فی الزبد قوله وذلك یشیر الی جواب
سوال وهو ان ذکر المختلفین بعد ذکر قوله فی الفاعلیة والمفعولیه مستلک لان التنازع فی
الفاعلیة والمفعولیه لا یشیر الی المختلفین فاجاب بقوله وذلك اه قوله وليس هذا قسما اه
دفع اشکال وهو ان هذا قسم اخر من التنازع فلم یعتبره المصنف حیث اخرجه بقید المختلفین
فالاولی ترک قید المختلفین لیدخل فیہ هذا القسم فاجاب بقوله وليس هذا قسما احاصله
انه لیس قسما ثالثا من التنازع فلا یاس بخروجه یعنی ان ذکر المختلفین لتخصیص الصوة الثانیة
بالاداة من الوجهین لا الاول من الوجهین قوله لتخصیص هذا اه جواب سوال وهو انه
لا حاجة الی قوله مختلفین لان تنازعهما فی الفاعلیة والمفعولیه لا یشیر الی مختلفین فاجاب
بقوله لتخصیص اه وحاصله ان ذکر المختلفین لتخصیص هذا الصوة بالاداة یعنی المراد بلفظ
المختلفین هو القسم الثانی من الوجهین لا القسم الاول من هذین الوجهین قوله التنازع
فیہ واحد وفیه نظر فان فی قوله ضربت وحسب زید منطلقا للفعولان مختلفان فی الاقتضاء
فان الاول یقتضی الفاعل والمفعول والثانی یقتضی المفعولین مع ان التنازع فیہ شیئین الجواب
ان التنازع فی هذا الصوة وان کان فی الشیئین لکن الاختلاف فی الاقتضاء باعتبار شیء واحد
وهو فاعلیة زید ومفعولیه وليس الاختلاف باعتبار اقتضاء الفعلین المقعولیه فی منطلقا کذلک
فی العصمة قوله وانما لم یورد اه جواب سوال ظاهر اه واشارة الی ان مادة هذا القسم لما کان
متحققه فی المثالین السابقین فکانه متحقق من کور فلا حاجة الی ايراد کذا فی الزبد قوله
وذلك یتصور علی وجوه كثيرة اه فاجمل لیدهب الذهن الی کل من ذهب ممکن فیہ ولا یلزم
الترجیح فی اختیار بعض الصکوة فی هذا القسم ستة عشر وجها صرح الشارح بأربعة فی الامثلة
واشار الی اربعة اخر بقوله وغیر ذلك مما یشیر الی اسم الظرف فوعا و فی هذا الثانیة الفعل الاول
یقتضی الفاعل والثانی المفعول وثمانیة اخر بان یشیر الی اول مقتضی المفعول والثانی
للفاعل قوله فینتار البصريون اه الفاء للتفصیل و لیس المراد بالبصريین ان یشیر الی جمیعهم
من البصرة بل کان بعضهم من البصرة ووافقهم الآخرون فشی کلهم بصريون تبعافلا
یرد ان الکسانی من الکوفة فکیف عبره من البصرة کذا فی العصمة قوله النخاة اه دفع

یقال ان بعض هذا البصر جهالا يضوهم لا يختارون اعمالا لثاني لا اختيارا اعمالا لثاني يستع
علماء وهم جهال **اجاب** بقوله النخاعة فخرج الجهال ولم يقل فاختار اعمالا لثاني خلافا
للكوفيين مع انه اخصر وعبادة البيان اوفق لانه حينئذ لا يعلم ان المختار عند الكوفيين
اعمالا الاول لاحتمال المساواة كذا في العصا **قوله** الفعل اه فيه اشارة الى ان الثاني
صفة لا بد له من الموصوف وهو الفعل المحذوف **قوله** لقرب اي لقرب الفعل
الثاني الى المفعول فيكون العامل كالطالب والمعمول كال مطلوب وجعل المطلوب للطالب
اليقرب اولى من جعله للطالب البعيد ومع انه يلزم المفاصلة بين العامل والمعمول بالا جنبي
اذا جعل معمولا للبعيد وان كان جائزا في باب التنازع لكن الاجتناب عنها مستحسن
كذا في الزبد **قوله** مع تجوز اعمالا الاول فيه اشارة الى ان الاختيار بمعنى الاولوية و
الترجيح لا بمعنى القطع والنجزم **قوله** الفعل الاول فيه اشارة الى ان الاول صفة لموصوف
محذوف اعني به الفعل **قوله** كما هو من هب البصريين ولم يقل كما هو مختار البصريين
كما قال في ما بعد كما هو مختار الكوفيين لانهم ذهبوا الى بعد ما اختاره بخلاف الكوفيين
فانهم لا يقولون باليقين **قوله** وبداء اه وانما ذكر قوله وبداء ههنا ولم يذكره في قوله فيختار
البصريين اه لان قوله فان قلت تفصيل للاجبال والتفصيل وقع في النفس فيكون النكتة ايضا
وقع وجواب سوال وهو ان ههنا من هب البصريين ومن هب الكوفيين فلم
قد من هب البصريين على من هب الكوفيين **اجاب** بما ترمي **قوله** الفعل وقد مر فائدة
قوله اذا اقتضى الفاعل اه جواب سوال هو انه يعلم من كلامه انه كلما عمل الفعل الثاني اضم
الفاعل في الفعل الاول سواء اقتضى الفاعل والمفعول والا لم يكن كذلك **اجاب** بما ترمي **قوله**
يجوز الاضمار اه جواب سوال وهو ان الاضمار قبل الذكرك غير جائز فكيف اضمرت الفاعل في الاول
حاصل الجواب ان الاضمار قبل الذكرك في العمدة على شرائطه التفسير فيما بعد جائز **قوله** وللزوم
اه حاصله ان اضمرا الفاعل ههنا جائز وما ذكره وحين فرمتنهما الاول فباعثا التكرار وما
الثاني فباعثا حذف الفاعل وكلاهما ممتنعان **قوله** على موافقة النسخ جواب سوال وهو ان
قوله على وفق الظاهر نسبة من النسب المتكثرة وهي بجي على وزن مفاعلة فالمناسب ان
يقول على موافقة الظاهر حاصل الجواب انه اذا ما بالوفق للوافقة من قبيل ذكر المجرد و
ادادة المزيد **قوله** فانه لا يضمراه والحق ان الاضمار اولى من الحذف لانها وان كانا خلافا
القياس الا ان الاضمار قبل الذكرك موجود في كلام العرب كما في ضمير الشان
والقصة بخلاف حذف الفاعل فانه لم يوجد في كلامهما صلا في غير هذا الباب كذا
في الزبد **اعلم** ان الاضمار قبل الذكرك جائز في خمسة مواضع في ضمير ربه وجلا وفي ضمير
الشان مثل هو زيد قائم وقل هو الله احد وفي نمر وجلا زيد وفي باب تنازع الفعلين

مثل ضربني وضربت زيد وفي بدل المظهر من الضمير مثل ضرب زيد كما في الوجيه **قوله** روى
عنه تشريك الرفعين اه فيلزم توارد العلتين على معلول واحد وذلك غير جائز وذلك
لان العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم فلذلك لم يذكروا المص في المتن هذه الرواية
ولم يذكروا الاضمار بعد الظاهر لانه مشهور لا حاجة الى ذكره في المتن بخلاف ما ذكر في المتن
فانه غير مشهور فلذا ذكره لكن الفل يجوز توارد العلتين ولم يسلم كون العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات
الحقيقية عندهم بل العلة عندهم بمعنى العلامة متولا باس يكون علامتين لشيء واحد كما
لضرب والاكرام **واجيب** عنه بان الرفعين عند وجودهما علة واحد معا وعند
وجود واحد هما فاحد هما علة كما ان انتفاء الجزء علة لانتفاء الكل واما انتفاء الجزئين
فعلة واحدة ايضا وتصور التشريك ان يكون الاسم الظاهر معمولا لكل واحد من الفعلين
قوله واضماره بعد الظاهر اي على تقدير اعمالا لثاني والمراد انه نقل عنه روايتان
احد هما التشريك والثاني الاضمار بعد الظاهر فيكون كلمة التشريك عن الراوي دون
التخير **قوله** ورواية المتن اه جواب سؤال وهو انه لم يشر المص الى هذين الروايتين في
المتن كما انه اشار الى الاول مع ان الكلمتين عن الفراء اجاب بقوله ورواية المتن اه حاصله
ان رواية المتن غير مشهورة عنه فلذا اشار المص الى الاول دون الثاني والثالث **قال** ان
استغنى عنه بان لم يكن الفعل من افعال القلوب **قوله** باب حسب لان المفعولين في
الحقيقة مضمون الجملة الاسمية فيكون حذف واحد صاحبا فبعض اجزاء الكلمة
اعترض عليه بانه واقع في قوله تعالى **وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْغُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ**
خَيْرٌ لَهُمْ فَاِذَا حُذِرُوا مَفْعُولٌ يَحْسَبُونَ هُوَ يَحْذَرُهُمْ حذف واخر من كور وهو خير لهم **اجيب**
عنه بانه يمكن في الآية وضع الضمير المرفوع اعني هو موضوع المنصوب نحو انت انت العليم الحكيم او
نقول انه قليل لا يعباه كذا في العصام والغاية **قوله** في الفضلة اه فيه فم لما قيل ان العلة المجوزة
للاضمار قبل الذكر في الفاعل امتناع الحذف وهو متحقق هنا فاجاب بقوله في الفضلة **حذف**
انا لا نسلم ان مجرور كون امتناع الحذف علة بل هو مع كونه علة وهو منتف هنا لانه فضلة
كذلك في الزيد **قوله** الفعل اه فيه اشارة الى ان الاول والثاني وصفين لا بد لهما من موصوف
وموصوفهما **الفعل قول** له لواقضاه اه جواب سؤال على ما مر في قوله **لَا تَقْضِي** لفاعل قوله **لَا تَقْضِي**
دتبة جواب سؤال ظاهر **قوله** على الذي هب اه اي على الوجه المختار كذلك في الرضى فلا يرد انه لم يرد
احد الى اضمار المفعول واحد ففي الفعل الثاني بعد اضمار الفاعل في الفعل الاول فلا يصح **قوله**
على المنهيب المختار ولا يجوز ان يقال على الاستعمال المختار لان اعمالا لثاني اذا كان مختارا
كثير الاستعمال كيف يصح ان يقال وان علمت الاول اضمريت المفعول في الثاني على الاستعمال
المختار كذلك في الزيد **قوله** لئلا يتوهم ان معولا **فان قيل** كون المختار عدم الحذف

لا یحتاج الی بیان السبب لانه الاصل لما مر من ان المختار هو الاضمار فاذا كان الاضمار
اصلا فلا يجوز اختيار الحذف **قلت** ليس الاصل مختارا مطلقا بل اذا لزم الی عداء الی خلافه
والا لكان الذکر مختارا مطلقا والحقیقة مختارا مطلقا دون المجاز فلا بد ^{بقول الملا جامی} لكونه مختارا
مطلقا من امزائج علی الاصله وهو هنا ما ذكره الشارح كذا فی العصام **قوله** مغائر
للمذكور بان يكون المفعول الاول وهو زيد والثاني هو عمرو فحذف لا یجئ التنازع **قوله** تر
جواب سوال ظاهر **قوله** من الاضمار الی قوله ومن الحذف ففیه اشارة الی ان استثناء مفرغ
تقدیره واضمرت المفعول فی جمیع الاوقات الا وقت منع مانع لان تقدیر الوقت قبل المصادف
شائع ای استثناء من الحذف والاضمار جمیعاً **قوله** ولا یخفى اه اعترض وجوابه قوله الا اذا
لاحظت اه لکن فی الاعتراض بحث لانه انما یتنوع التنازع لو كان الافراد والتثنية و
التانیث والتنکیر لازما للنطاق وشئ منها ليس بل لازم بل هو مع افراده یصح ان یتثنی فیصح تنازع
للفعلین المختلفین فی المفعول المفرد والمثنی فی منطلقا حال افراده بان یطلب احد هما ان یكون
منطلقا مفعولا له فیصیر مثنی فیخرج عن افراده ویطلب الآخر ان یكون مفعولا له فیبقى علی
افراده هكذا فی العصام وفي الجواب ایضا بحث لان لفظ منطلق یدل علی المقید بالوحد
فکیف یلاحظ هذا المراد **اجیب** عنیه بان کثیرا ما ینکر المفرد ولا یلاحظ فی معنی الواحد وما
نحن فیه من هذا القبیل کذا فی الزبد **قوله** ولما استدل الکوفیون اه قیل قائل ان یقول لا یجوز
ان یكون من یاب اعمال الاول والا لزم حیل کلامه علی الوجه المرجوع وهو حذف للمفعول **لانا**
نقول الحذف لضرورة انکسار الوزن **قوله** اذ لا قائل بتساوی اه جواب سوال وهو انه لا یلزم
من اختیار الشاعر عمالا الاول ان ینکون اعمال الاول لانه یجوز علی تقدیر التساوی اختیاره
اعمال الاول لانه مخیر فی ذلك فاجاب بقوله اذ لا قائل اه یعنی لا قائل احد من النحویین
بتساوی الاعمالین بقریة الخلف الواقع بین البصریین والکوفیین فکیف اختار الشاعر اعمال
الاول مع انه تابع النحاة ومن هذا ظهر بطلان ما قبل من انه یجوز ان یكون مذہب امرء القیس
بتساوی الاعمالین لکنه اختار الاول لاستلزامه ما هو الواجب لان الشاعر لا یكون صاحب
المذہب وما قبل ان الشاعر لما یجعل الاسم معمولا لثانی فلا یكون حراً اعمال الثانی اولى سواء
كان اعمال الاول اولى او كان الاول والثانی متساویین فحینئذ لا حاجة الی قوله اذ لا قائل
بتساوی الاعمالین مرفوع لان فی اراد هذا القول اشارة الی اقامة الدلیل علی اثبات اولویة
مذہب الکوفیین بالتصریح کذا فی الزبد **قوله** لان لو یجعل مدخوله المثبت شرطا كان او
جزاء اه قیل هذا الاستدلال علی فساد معنی قوله امرء القیس انما یتنوع لو كان السع والطلب
متساویین وكان قوله والطلب معطوفا علی کفانی واما اذا كان السع خاص من الطلب انظر الی الطلب
هو مباشرة الاسباب والسع هو الطلب البلیغ فلم یلزم فساد المعنی فانه یجوز عدم السع مع الطلب

الفعل جواب سوالین الاول لا یمتنع اقامتہ مقام الفاعل لان فی الفاعل قیام الفعل بہ و فی المفعول وقوع الفعل علیہ والثانی ان القیام یتصور من ذوی الروح و هو لیس بذی روح اجاب بقوله فی اسناد الفعل **قوله** اذا کان عاملہ اہ جواب سوال و هو ان ہذا الشرط مطلقا لیس بصحیح لانہ لا یتغیر صیغۃ الفعل الی فعل فی شبہ الفعل و حاصل الجواب ان ہذا الشرط فیما اذا کان عاملہ فعلا و اما اذا کان عاملہ شبہ الفعل فشرط لیس ہذا بل شرطہ ان یتغیر صیغۃ الی المفعول **واما** ذکر الفعل لاصالۃ کذا فی الزبدۃ **قوله** ای الی الماضی المجهول جواب سوال و هو انہ کیف یدخل فی ہذا الشرط نحو افتعل واستفعل و غیرہما ما ہو مبنی للمفعول **فاجاب** بقوله ای الی الماضی اہ یعنی ان المراد بصیغۃ فعل الماضی المجهول و کذا حال قوله الی المضارع المجهول سوالا و جوابا و ذکر فعل یفعل للاصالۃ **ونقول** فی الکلام حذف المعطوف ای الی فعل او یفعل او نحوہما ما ہو مبنی للمفعول **قوله** موقع الفاعل جواب سوال و هو انہ لا نسلم ان المفعول الثاني من باب علمت لا یقع فی الکلام بل هو واقع نحو علمت ذیلا فاضلا اجاب بقوله موقع **قوله** مفعولی اہ اشادۃ الی ان نسبتہ المفعول الثاني الی باب علمت بکلمۃ من غیر جائز لانہ من المفاعیل لا من باب علمت **قال** من باب علمت ولم یرد بہا فعال القلوب کما ہو المتبادر بل کان کل فعل او شبہ یتعدی الی مفعولین و ہما و مسند الیہ نقل ان المتأخرین جو ذواذ لک عصا **قوله** لانہ مسند ہذا دلیل المتقدمین لانہم ذهبوا الی عدل جوازہ کذا فی الزبدۃ **قوله** اسناد انا ما اہ **وفیہ** نظر و هو ان قید تاما مستکمل لان الاسناد علی ما عرفوہ لا یکون الا تاما فلا حاجۃ الیہ **اجیب** بان ہذا من قبیل ذکر الخاص اداة العام ای ذکر الاسناد و اداة النسب والنسبۃ مطلق یشتمل التام والناقص فاحتاج الیہ **قوله** بخلاف اعجبنی ضرب ذی فم دخل مقدما و هو ان کون الشئ مسند و مسند الیہ جائز واقع فی مثلاً عجبتنی اہ حاصلہ ان المراد بعد کون الشئ مسند و مسند الیہ کون کل من الاسنادین تاما و لیس فی مثلاً عجبتنی امکن ذلک کذا فی العصۃ **قوله** المفعول الخ فہر اشارۃ الی ان الثالث یحذف علی الثاني و ایضاً فی اشارۃ الی ان الثالث صفتہ لا بد لہا من الموصوف و هو المفعول **قوله** من باب اعلمت **انقل** لواء کتف بقوله ولا الثالث لصح لانہ لا ثالث الا لباہ اعلمت قلنا علی ہذا کان للبعترض ان یقول لم یقل الثالث ایضاً کذا فی العصا **قوله** بلا لا مجواب سوال و هو انہ منقوض بقوله ضرب للتادیب لانہ قائم مقام اجاب بما ترے او قیل انہ مع اللام ایضاً لا یقع لانہ لیس من ضرب و ریات الفعل فلا یشبہ الفاعل فلا یقوم مقامہ کذا المفعول مع کذا فی العصا **قوله** مشعر بالعلیۃ قیل لظرف ایضاً مشعر بالظرفیۃ فلا بد من بیان الفارق و یمکن بیانہ بان ات المفعول یقتضی الظرفیۃ والنصب علیہ قصد بخلاف المفعول فانہ لا یقتضی العلیۃ **واما** یعلم علیہ بالنصب کما کذا

العصام **قوله** والاشعار عطف تفسیر بقوله النصیب وانما احتاج الى ذكر النصیب تنبيهاً على ان المشعر بالعلیة هو النصیب لا غیر **فلا یرد** ان ذكر النصیب مستلک کذا فی الزبد لکن فی دلیل الشارح نظر لا یرد من هذا لدلیل جواذا قامتہ لو قام قرینة مشعرة بالعلیة والامر لیس کذا لک بل هو متمتع مطلقاً **قوله** بخلاف ما اذا کان اء قد حمل الشیم الرضی عبادة المتن على الاطلاق حیث قال انما لا تقوم ان مقام الفاعل اء بخلاف الشارح الجامی فانه حمل عبادة المتن على المقید وقال بلا لام تابعاً للشارح الهندی وانما ذهب الیه لانہ یحتمل انہ قد داء صریحاً من المصر بنفسه هذا المقید فقید دعایة لرضائہ کذا فی الزبد **قال** والمفعول معر کذا **فان قيل** کان الاولی ان یشبہ المفعول الثانی والثالث من باب علمت واعلمت بهذين المفعولين اذ لا بنفسه ان یكون التشبیه اتم واشهر من التشبیه والاشهر هنا المفعول له ومعیر لا تفاهم على منع اقامتهما موقع الفاعل بخلاف اقامته المفعول الثانی والثالث من باب علمت واعلمت فی موقع الفاعل لا اختلافهم فی امتناع وقوعهما موقعه قلنا هذا من قبیل التشابہ التشبیه وهو اشتراك الشیئین فی امر واحد مع قطع النظر عن كون احدهما اتم واشهر والاخر انقص کما فی قولهم اللهم صل على محمد کما صلیت على ابراهیم وهما الاشتراك فی امتناع الوقوع فی مقام الفاعل وانقول هذا من قبیل قلب التشبیه بالدعاء لان المفعول الثانی والثالث اتم واشهر فالامتناع من هذين المفعولين لوضوح دلیلهما **وهذا** خرج الجواب عما قبله لوالکفة بقوله والمفعول له والمفعول معر عطف على المفعول الثانی الثاني من باب علمت بدون ذکر کذا لک لکان اخصراً **واجیب** عنہ ایضاً بان ایراد کلمة کذا لک لاشتراك الاولین فی الدلیل وانفراد الاخرین فیہ کذا فی الزبد **قوله** ای کل من اء وانما قال هذا لدفع تخطیئة المبتدی ان قوله کذا لک من متعلقات قوله والمفعول معه لقربة الیه ولیس کذا لک وقوله کذا لک للتنبيه على ان الکلام من قبیل عطف الجملة الاسمية على الفعلية **ولیس** قوله فالمفعول له ومعیر من قبیل عطف المفعول له او جواب سواک هو ان الواو للجمع والجمع بحرف الجمع کالجمع بلفظ الجمع فتقدیرہ لا یقع المجموع فی موقعه ای مجموع المفعول له ومعیر فی موقع الفاعل فعلم منه انها بطریق الانفراد یقعان فی موقعه والامر لیس کذا لک **فاجاب** بقوله ای کل من اء **قوله** مع غیره من المفاعیل دفع سوال وهو ان لا شک فی انه اذا وجد المفعول به تعین لقیامه مقام الفاعل فلا حاجة الى قوله تعین **فاجاب** بقوله مع غیره من المفاعیل لا وحده فقط کما فهمت لکن یرد علیہ ان مع وجوده مع المفعول له باللام والمفعول معیر ايضا تعین لذک فلا حاجة **له** فان عطف المفعول له والمفعول مع على المفعول الثانی والثالث بدون ایراد کلمة کذا لک فیوهم ان المفعول له والمفعول مع مثل الثانی والثالث فی اشتراك الدلیل الامر لیس کذا لک فلهذا ورد الیهم اوردهم کلمة کذا لک **الشرح**

الیہ قد فعہ بقولہ التي يجوز اہ **قوله** ای لو قوعہ اہ دقع سوال وهو انه لا مطابقة بين الراجع و
المرجع لان الضمير مذکور والمرجع الاقامة المفهومة من قوله و اقيم هو وهي مونث فاجاب
بقولہ ای لو قوعہ اہ حاصلہ ان الضمير راجع الى الوقوع ليوافق قوله ولا يقع المفعول الثاني
من باب اہ **قوله** ظرف زمان اہ جواب سوال وهو ان ذکر قوله امام الامير بعد قوله يوم
الجمعة مستلک لان كلاهما مثالان للظرف حاصل الجواب ان كل واحد منهما مختص
بنوع علیہ فحينئذ لا استلک **قوله** وفائدة اہ جواب سوال وهو ان خبر بامثال للمفعول
المطلق الواقع في الكلام مع سائر المفاعيل فام قید بالشد اجاب بما تيسر **قوله** شبهة بالمفاعيل
اہ لما قال الفاضل الهندی من انه مفعول به بواسطة حرف الجر عند الجمع واما عند المصنف
فهو مفعول فيه حيث جعل تقدیر في شرط النصب المفعول فيه لا شرط نقص المفعول فيه فليز
تكرار نظير ظرف المكان وتكرار نظير المفعول به بواسطة حرف الجر فزده عليه بانه شبيه
بالمفاعيل يعين الجار والمجرور مفعول به بواسطة حرف الجر فحينئذ لا يرد تامل **قوله** ای
وان لم يوجد فيه اشارة الى ان قوله يكن تام لا ناقصة **قوله** ای جميع ما اہ وهو الزمان
المعين والمكان كذلك والمصک المقيد والمفعول به بالواسطة وفيه اشارة الى رد قول من
قال ان في كلام الشيخ نوع وهو انه لو اريد من الجميع جميع المفاعيل مع المفعول به كما هو الظاهر
لا يستقيم استثناءه بقوله وان لم يكن اہ وان اريد جميع ما سوى المفعول به فهو سواء مطلقا
وجد المفعول به ولم يوجد وحاصل الامر ان المراد من الجميع جميع المفاعيل سوى
المفعول به **قوله** ای الفعل المتعدي اہ فيه اشارة الى ان المراد من باب اعطيت كل فعل
متعد الى المفعولين من قبيل ذكر الخاص واردة العام او جواب سوال وهو ان اضافة البالي الى
اعطيت لا يخلو اما بيانية ولا مية او ظرفية اعلی ما مر **قوله** لان فيه معنى الفاعلية قيل ينبغي ان يكون
للمفعول الاول من باب علمت اولی من الثاني لانه العالم والثاني هو المعلوم كذلك في الزبدة و
العصام **قوله** ومنها اہ واما غير الاسلوب تنبها علی جواز الوجهين وفي بعض النسخ ومنه
وهذا اولی لان یوافق بقوله فاعل **قوله** یعنی من جملة المرفوعات اہ هذا على النسخة التي
يدكر فيها لفظ منها **قوله** او من جملة المرفوعات هذا على بعض النسخ وهذا بيان حاصل المعنى لان
من التبعية ويحتمل ان يراد التبعية بتقدیر المضاف آمن جملة افراد كذلك في العقب **قوله**
جمعها اہ جواب سوال وهو ان كل واحد منهما قسم علی حد من المرفوعات او من المرفوعات فلم يجمعها
في فصل واحد اجاب بقوله انما جمعها في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما وهو ان المبتدأ
لا يكون بلا خبر والخبر لا يكون بلا مبتدأ **قوله** علی ما هو الاصل فيها اہ ای في باب المبتدأ والخبر
وهو ان يكون المبتدأ مسند اليه دون ما اذا كان مسند به فان مبتدأ بلا خبر يصار اليه للضرورة
والخبر مسند به واللازم واقع في هذه الصورة اجاب سوال وهو انه منقوض بالقسم

لا
يكون
بلا
خبر

الثانی من المبتدأ فان مبتدأ ولا يكون له خبر آجاء بقوله على ما هو الاصل فيها وهو كون
 مسند اليه كون الخبر مسند اليه فقط **قوله** واشتركا هما اه اشارة الى الجواب الثاني قال
 فالمبتدأ اه ايراد اللام في المعرف بالفتح اشارة الى تعريف فان المسند اليه اذا عرف باللام
 يفيد حصره على المسند ضمير الفصل ليحصر المسند في المسند اليه فيكون اشارة الى المانعة كذا في
 الزيد **قوله** او تقدر اجواب سوال وهو ان هذا التعريف ليس بجامع لخروج أن تصووا
 الا **آجاء** عنه بقوله وتقدير احاصله ان ذلك مؤل بالمصدا باعتبار ان الناصبة
 فساد المعنؤمكم خير لكم **فان قيل** يخرج عنه تسمع بالمعنى خير من ان تراه فان تسمع
 مبتدأ وخبر خبره مع ان ذلك فعل وليس باسم لفظا وهو الظاهر ولا تقدر العدم ان
 الناصبة فيه قلنا ان تسمع ايضا مؤل بسمعك بتقدير ان وفيه انه كيف يقدر فيه ان وتسمع ليس
 من مواد التي يقدر فيها ان الناصبة **اجيب** بان الحصر في مواضع سبعة عشر المذكورة في
 بحث الفعل على المواضع المشهورة واما في غيرها فقد يران ليس بمختصر فيها وتسمع من المواضع
 الغير المشهورة وكذا لك قوله تعالى سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ مَتَى أَتَاهُمْ رَبُّهُمْ مبتدأ ولتاويله
 بالاسم سواء عليهم انذركم ام لا يا هم وتركه **قوله** اى الذى اه جواب سوال هو ان التجريد عن
 العوامل اللفظية يقتضيه سبق وجودها كما قوله زيد مجرد عن الثياب يقتضيه سبق وجود الثياب
 ولم يوجد في المبتدأ عامل لفظي اصلا فاجاب بقوله اى الاسم الذى اه حاصله ان المجزئ بمعنى
 لم يوجد على الوجود لا يقتضيه سبق الوجود **قيل** وجب الاثبات بالتجريد تيزيلا لامكان الوجود منزلة
 الوجود كذا في العضا **فان قيل** ان هذا التعريف قد صار صادقا على زيد في ان زيدا قائم فانه اسم
 مجرد عن العوامل اللفظية مع انه ليس بمبتدأ بل اسم ان قلنا ان المراد بالعوامل العامل كما اشار
 اليه الشارح بقوله عامل اللفظ لان اللام في قوله العوامل للجنس دون الاستغراق فبطل معنى
 الجمعية **قوله** اصلا اه هذا رد على الفاضل الهندى حيث اعترض على المصنف ان هذا
 التعريف ليس بجامع لخروج بحسبك درهم لا نمبتدأ مع انه ليس بمجرد عن العوامل
 اللفظية لدخول الباء عليه اجاب عنه صاحب الهندى ان المراد بالعوامل اللفظية نوا سخر
 للمبتدأ ونحو كان وما ولا وهذا ليس كذلك **وحجج** الرد ان العوامل اللفظية اعم من النوا سخر
 وغيرها عند سبقيته الذين اليه فيبقى الا اعتراض عليه فاجاب الشارح بقوله وكان اه حاصله
 ان المراد بتجريد العوامل التجريد عن العوامل المؤثرة في البع والباء ليست بمؤثرة في
 المعنى بل في اللفظ فقط **وفيه نظر** لانه على هذا التقدير يخرج نحو ما في الداء
 من احد فان احد مبتدأ وليس مجرد عن العوامل بالمعنى المذكور لان كلمة من
 مؤثرة في تأكيد معنى النفي اجيب عنه بان المراد بالمعنى غير المعنى التاكيد فلا يخرج عنه لانه
 مؤثر في المعنى التاكيد **فان قيل** فعله هذا لا يكون التعريف مانعا لدخول زيد ان يذكرا قائم في التعريف

قلنا في الجواب عن السؤالين المراد بالمعنى المعنى الاصل وهو المسند والمسنون له النسبة للبلطة
 بينهما والامر المتعلق بالنسبة الرابط كالتاكيد لمضمون الجملة الاسمية في مثله ان زيد اقام
 فصا رتقد الكلام فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المؤثرة في المعنى الاصل
 فانطبق الحد على المحذوفا وجمعاً ومنعاً فافهم او نقول عن السؤالين انهما على قوله بحسبك درهم
 ان الحرف الزائد كالمعنى فاما مجرد اعم من ان يكون حقيقة او حكماً كذا في الغفور **قوله** و
 ثاني قسم المبتدأ اه في اشارة الى ان المبتدأ مشترك لفظاً موضوعاً لما بينهما المص كما ذهب اليه
 الرضوي كذا في الزبد **قال** والصفة كلمته اولاً تفصلاً للحقيقة ومن قال انهما منع الخلود ون
 الجمع فلم يأت بشئ لان استحالة اجتماع التقيضين بين واما امتناع ارتفاعهما فلو ثبت كان
 بالاستقراء **واعترض** عليه بان التعريف يتحقق بقائمه في اقام ابوه زيد حيث يصدق
 التعريف عليه مع انه ليس بمبتدأ **اجيب** عنه بتقييد الصفة ايضاً بكون غيرها لم يكن صالحاً
 لكونه مبتدأ ولا يخفى ان هذا التعريف لا يدل على ذلك كذا في الغفور **قوله** او جارية اه دفع
 لما قيل من ان هذا التعريف ليس بجامع لخروج قرشي زيد فان قرشي مبتدأ مع انه ليس بدخول
 في القسمين **اجاب** بقوله او جارية اه حاصله انه منكاج في القسم الثاني من المبتدأ فانه في
 قوة المنسوب الى القرشي والمنسوب صفة **قال** الواقع بعد حرف النفي او الف الاستفهام
الاولى حذف حرف الالف ليكون اعم واشمل بان يقال بعد النفي او حرف الاستفهام ليتا ولا اله
 وغيرهما من كلمات الاستفهام وما هو اسم النفي كغيره لانه قال بعد حرف النفي لشبهة وقوعها بعد
 واما تخصيص الالف لان الالف اصل في الاستفهام **قوله** ونحوه جواب الى هوانه يتقضى به
 قائم زيد فانه مبتدأ مع انه ليس بواقع بعد حرف النفي او الف الاستفهام فاجاب بقوله ونحوه كهل
 اه حاصله ان العبادة على حذف المعطوف **قوله** وعن سيوية فيه اشارة الى الاعتراض
 على المص ووجه قوله مع القيمة **قوله** والاختش يرى فيه اشارة ايضاً الى الاعتراض
 على المص وهو واضح دفع عنه بان ليس من كلام الفصحاء او محمول على ضرورة الشعر
قوله ولو جعل اه دفع لما قيل وهوانه لان سلمانه خبر المبتدأ قبل خبر عن نحن فلا يتم تمسك
 الاختش عليه **اجاب** بقوله ولو جعل اه حاصله انه لو كان كذلك لزم الفصل بين العامل
 والمعمول بالاجنبية كذا في عبد الرحمن **قوله** بالاجنبية ذلك لان المبتدأ عن حيث انه ليس
 من معمولات الخبر فصار كالاجنبى وان كانا من معمولي عامل معنوي **قوله** او ما يجري مجراه جواب
 سواك هوانه يخرج عن الحد مثل قوله تعاداً غيباً انت عن الهتي فان الصفة لا فعل للضمير مع
 انها مبتدأ **اجاب** بقوله او ما يجري مجراه وانما يكون جارياً مجراه لان الاسم الظاهر لا يحتاج
 في اللفظ الى كلمة اخرى كذا في الضمير البارز بخلاف المستتر **قوله** الى الزيدان اه لا يلزم الاضمار قبل
 الذكر لفظاً وبتبطلان الزيد مبتدأ مقدر بتبطلان الاصل في المبتدأ التقدّم **قوله** لم يجز تشبيهه

لان الفعل وشبهه اذ السند الى الظاهر يكونان احدين ابد **قوله** مثال جواب سوالهون مقص
المص في هذا الكتاب بيان المسائل لا الامثلة فينبغي ان لا يذ كر المثال اصلا وان ذكر فينبغي ان
يذ كر مثلا واحدا لان المقص من المثال ايضا المثل له وهو يحصل بالواحد فاجاب بقوله مثال
اه حاصله ان تعد الامثلة باعتبار تعد المثل **قوله** اي الصفة الواقعة اه جواب سواله هو
ان الضمير في طابقت لا يخلو اما ان يكون راجعا الى مطلق الصفة اي سواء تقع بعد حرف النفع
او ان لا تستفهام او لا اوراجعة الى الصفة الواقعة بعد حرف النفع او الف لا استفهام رافعة
للظاهر فعلى التقدير الاول منقوض على قائم في زيد قائم لانه لم يحز فيه الوجهان بل يتعين زيد
للابتداء و على الثاني ايضا منقوض على قائم التريكان لانه لم يحز الامر ان فيه بل يتعين ان الصفة
مبتدأ ولم يحز العكس لانه لو جازي لم يحز كون الخبر عاملا في المبتدأ فيما اذا جعل الصفة خبرا مقدما
عليه جاب بقوله اي الصفة **قوله** اسماءه في اشارة الى ان مفردا مفعولا باعتبار الموصوف
حاصله ان الضمير راجع الى الصفة الواقعة بعد حرف النفع مع قطع النظر عن قوله افعة للظاهر
قوله مذکور بعد ها اه جواب سواله هو انه ينقص على قائم في نحو زيد قائم فانه طابقت
مفردا وهو زيد مع لا يجوز في الوجهان بل يتعين كون زيد مبتدأ وقائم خبره فاجاب بقوله مذ
بعد ها بخلاف مثل هذا التركيب فان زيد مذکور فيه قبلها **قوله** وتعين ح ان يكون اه
فانه لو كان قائما مبتدأ فلا يكون الاسناد الى الزيدان وقد تقر في موضع ان الفعل تفرد
اذا كان مسندا الى الاسم الظاهر مفردا او مثنى او جموعا وهو ليس بمفرد فعلم ان الزيد ينمى مبتدأ
وقائمان خبره مقدم عليه **قوله** ان يكون الزيدان فاعلا اه لانه لو كان قائم خبرا من الزيدان
فلم يوجد لمطابقة بين المبتدأ والخبر **قوله** ثالثا اه اعلم ان التقسيم العقلي يرتقى الى اربعة
صور ثلثة منها ما ذكره الشارح الرابع منها كون الصفة مثنى مثلا والظ مفرد ووجه الحصر ان الصفة
لا تخلو اما ان يكون مطابقة للظاهر ولا فان كانت مطابقة فلا تخلو ايضا اما ان يكون مطابقة
له في الافراد والتثنية والجمع مثلا او لا فالاول قوله قائم زيد والثاني قوله قائمان الزيدان الثالث
قوله قائمون الزيدان وان لم تكن مطابقة له فلا تخلو ايضا اما ان تكون الصفة مفردة والاسم
الظاهر مثنى او بالعكس فالاول هو قوله قائم الزيدان والشارح قد بيثها والثاني قوله قائمان زيد
لكن هذا مجرد فرض عقلي ولا تحقق له في نفس الامر وتركيب من التراكيب لانه ان جعل الصفة مبتدأ
فلا تكون الاسناد الى الظاهر حالا الاسم كحال الفعل والفعل اذا كان مسندا الى الظاهر يكون
واحدا ابد وهو ليس بموحد فلا تكون الصفة مبتدأ وان جعل الصفة خبرا عن زيد مثلا فلم
يبق المطابقة بين المبتدأ والخبر فلا يكون خبرا ايضا فما ذكرنا سقط ما قيل من انها اذا كان هنا
اربع صور فلم يرد الشارح الرابع منها واذ لك لان مقص الشارح بالبيان بيان ما لم يكن موضعها
له دفع سوال تقريره لما كان التقسيم العقلي يرتقى الى اربعة اقسام فلم يبين الشارح ثلثة منها وترك واحد

في بادي الرأي كما عرفت وجهه انفا **قوله** اي هو الاسم المجرد اه دفع سوال كما صرح الشارح عليه بقوله فلا يصدق اه **قوله** المسند اه لكنه ينقض بضارب في زيد ضارب بضارب في زيد ضارب ابو ه فان الضارب في الاول مسند الى ضمير زيد وفي الثاني الى ابو ه لا الى زيد مع انه خبر **اجيب** بان الخبر مجموع اسم الفاعل مع فاعله لا اسم الفاعل وحده واسم الفاعل مع الفاعل مسند الى المبتدأ ولكن لما لم يكن المجموع قابلاً للاعراب اجري الاعراب على جزء قابل للاعراب فانقسم جزء الاعراب على اجزاء قابلة للاعراب **ونقول** ان المراد بالاسناد الى المبتدأ اعم من ان يكون الى نفس المبتدأ او الى ضميره او الى متعلقه ففي الاول اسند الى ضميره وفي الثاني الى متعلقه وهو ابو ه **قوله** اي ما يوقع به اه جواب سوالين **الاول** ان المسند من الاسناد وهو متعد بنفسه فلا حاجة الى الباء فلم اوردته **والثاني** ان صلة الاسناد كلمة الى لا كلمة الباء فلا يصح قوله به **اجاب** بقوله اي يوقع به اه حاصله ان الجار والمجرور متعلق بالمسند باعتبار المتضمن هو الايقاع والايقاع لازمي فيحتاج الى التعت بالباء وايضاً صلة يقع كلمة الباء فلا محذور **ونقول** ان الفعل او شبهه اذا اسند الى الفاعل او ضميره كان بمعنى ايقاع **قوله** او يجعل الباء اه وكان النكتة في تغيير العبادة ان لا يشبه الخبر بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ وخر يظهر بقوله به فائدة والا فلا حاجة اليه وقد بين وجه عدم الاحتياج فحاصله ان تاويل الباء بالاحتراز عن التباس الخبر بالمسند اليه المصطلح المعتبر في المبتدأ فم يظهر لقوله به فائدة والمراد بالاحتراز التباس بحسب اللفظ لا بحسب المعنى **قوله** وعلى التقديرين والفرق في الاجمال والتفصيل لان في الاول اجمال وفي الثاني تفصيل لان المال لان ما لهما الى امر واحد وهو الاسناد الى المبتدأ **قوله** يخرج القسم اه كما يخرج يضرب في يضرب زيد لان مسند الى الفاعل لا الى المبتدأ لكن يفهم استكمال **قوله** المغائر للصفة المذكورة اه قد فع بقوله ويكون قوله المغائر اه **قوله** واعلم اه جواب سوال اه وان ينقض تعريف المبتدأ او الخبر بقولنا زيد قائم مثلاً فانك قد اعتبرت فيها التجريد عن العوامل اللفظية وهن ليس كذلك لان المبتدأ مثلاً عاملاً في الخبر وهو القائم مثلاً وكذلك في العكس فلا يكون مجرداً عن العوامل اللفظية **اجاب** بقوله واعلم حاصله ان كلام الماتن مبني على من البصريين وعندهم العامل في المبتدأ والخبر معنوي وهو معنى الابتداء والغرض منه تحقيق عامل المبتدأ والخبر لا غير **قوله** اي تجريد الاسم فان قيل ان تجريد الاسم عن فلا يؤثر في الشيء فالاولى ان يفسر لا بتدريج جعل الاسم في صدق الكلام تحقيقاً وتقدير الاسناد اليه واسناد الى شيء والاسناد الى شيء امر وجود قلنا ان العوامل النحوية في كلام العرب علامات لتأثير المتكلم لا مؤثرات حقيقية والعدم الخاص يجوز ان يكون علامة كذلك في الغفوة

نخرج جواب سوال سوانه منقوض لا سيما المعادة كزيد عمرو وكبر وغير لانها ايضاً مجردة عن العوامل اللفظية مع انها ليست فاجاب

تضمنه

يؤلف العلم والجامد اذا وقع خبرا فلا يرد ان المبتدأ قد يكون صفة من القسم الاول من المبتدأ ولا يكون الخبر حالاً من حواله مثل المنطلق زيد وهذا زيد لأنه مؤول بذات متصف بالانطلاق المستعمل بزيد زاد مولينا عبد لغفور **قوله** غالباً فان قيل هذا الذي ليل جار في الجملة الفعلية لكونه عاملاً في المحكوم عليه رتبة العامل التقدير قلنا سلمنا ان ذلك الاصل جار فيه لكن تأخيره لدفع الالتباس بالمبتدأ فانهم **قوله** قولهم اه جواب سؤال وهو ان قوله جاز فعل وما بعد فاعله والفاعل لا يكون الا مفعلاً الا انه قسم من الاسم وهو ليس بمفرد بل جملة فكيف يكون فاعلاً بجاز فاجاب بقوله قولهم حاصله نعم ان الفاعل اسم مفرد لكونه قسماً من الاسم لكن الاسم اعم من ان يكون صريحاً وتاوياً وهذا الجملة بتاويل القول القول اسم مفرد وكذلك حال قوله قولهم في شرح قوله وامتنع سؤالا وجوابا لكن اذا كان هذا التركيب عن صاحبها في الدار امتنعاً فلم يكن من قولهم لان كونهم قولهم يستلزم ان يكون مستعملاً بينهم فحينئذ كيف يصح قوله امتنع قولهم يمكن الجواب عنه بوجهين الاول ان الامتناع هنا بمعنى الضعف لا بمعنى المحال هو قوله ضعيف غير فصيح لانه جوز بعضهم الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة فيكون مستعملاً بينهم ولكن هذا الاستعمال ليس بين الفصيحاء والثاني ان استعمال هذا التركيب باستعمال خبره اعني صاحبهما في الدار كذا في عبد الرحمن **قوله** في خبر الخبر اه والخبر هو المكان الموضع وهذا لدفع ما يقال من انه لا يجوز ان يكون الخبر مقدماً على الضمير رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر رتبة وتقرأ الجواب ان كون الخبر مقدماً على ما وقع في موضع الخبر رتبة غير معقول **قوله** وان كان الاصل فيه اه جواب سؤال هو ان تكرار المبتدأ قطع فينبغي ان يقال يكون للمبتدأ نكرة فلا حاجة الى كلمة قد اجاب بما تراءى **قوله** يقال اشتراكها او يرفع اشتراكها او يكون الحكم باقلية الاشتراك حكم الاغلب فانه قد ما قيل من ان قوله ما احد خير منك ليس فيه الاشتراك بل دفعه بالكلية كذا في عبد الرحمن **قوله** قوله تعالى ان الخبر جواب سؤال هو ان المضاف الى ما بعد وهذا لا يصح لان المضاف اليه لا يكون الا اسماً مفعلاً على منهبه وههنا جملة فاجاب بقوله قوله تعالى حاصله سلمنا ان المضاف اليه لا يكون الا اسماً لكن الاسم اعم من ان يكون صريحاً وتاوياً وههنا مؤول بالقول المفعول **قوله** مثلاً اه فيه اشارة الى ان قوله ارجل في الدار امارة **قوله** ولعبكاه وقوله قولك جواب سؤال مثلاً **قوله** فان المتكلم بهذا الكلام يعلم اه في ان هذا التخصيص عند المتكلم لانه يعلم يكون احد هما في الدار والاختصاص بالمصطلح هو الاختصاص عند المخاطب وفيه ايضاً ان هذا التخصيص منتف في مثل ارجل في الدار فينبغي ان يمتنع الابتداء به مع انه صحيح اجيب عن الاول بان علم المتكلم يستلزم علم المخاطب لانه اذا سال المتكلم عن المخاطب بام المتصلة والهمزة عن تعيينه يعلم المخاطب ان المتكلم يعلم يكون احد هما في الدار فيعلم المخاطب ايضاً ان يكون احد هما في الدار بعد ايقاع الكلام ويؤيد ما قاله امير جمال الدين ان ام المتصلة موضوعه لان يطلب بها التعيين بعد العلم بحصول احد الامرين

كل يحصل للشك يحصل للمخاطب ايض بعد لعلم بوضعه فانهم **قوله** المعلوم اه وهذا وصف
 الامرين بحال متعلقهما وهو كون احدهما في الدلالة فلا يجب المطابقة مع الموصوف في التثنية
قوله مثل قد مر فائدة فلا تغفل عنها وهي ان في تقدير المثال اشارة الى العطف وفي لفظ القول
 اشارة الى جواب سوال المثال امر **قوله** تخصيص اه جواب سواله وان اكانت متعينة فلا يكون
 مما نحن فيه لان الكلام في النكرة المخصصة والتعيين من المعارف اجاب بما تر في حاصله ان
 هذا التعيين ليس للتخصيص بل للتخصيص يفيد التعيين والتعريف **قوله** ما احد خير منك
 هذا مثال المبتدأ على من هب بنى تميم لان ما ولا المشبهتين بليس لا يعملان عند هم والالوحي
 ان يقال ما احد خيرا بالنصب الخبر كذا في الزبد **قوله** وتخصيص اه جواب سواله وان اكانت
 معينة فلا يكون مما نحن فيه لان الكلام في النكرة المخصصة والتعيين من المعارف فاجاب بما
 تر في حاصله ان المراد من التعيين التخصيص قلة الشيوع ودفع الاهتمام لا التعيين
الشخص قوله فتعينت وتخصصت وفيه نظر لانه جمع بين الصنفين لان معنى العموم
 ضد معنى التخصيص فكيف يوصف الواحد بالخصوص والعموم جميعا **اجيب**
 بانرا بما يلزم الجمع بين الضدين لو اريد بالتخصيص ههنا التعريف الذي هو ضد العموم و
 ليس الامر كذلك بل المراد تقليل الشيوع والاهتمام بالحاصل في النكرة **قوله** فتعينت وتخصصت
 يعنى المراد بالتخصيص ههنا التعيين وقطع الاحتمالات والتقليل فلا يرد ما قيل من انه لا تخصيص
 ههنا لان التخصيص ان يجعل لبعض الجملة شيئا ليس لساها مثاله كذا في عبد لغفور **قوله**
 فانه لا تعنى في جميع الافراد خلاصة هذا الوجه فيما اذا ادا بالنكرة نفس الطبيعة فانه لا تعنى فيها
 بل هي امر واحد كذا في عبد لغفور **قوله** ثمرة خير من جرادة لان فيه معنى العموم لان النكرة
 تدل على طبيعة الثمرة وهي يقتضيه التفضيل على طبيعة الجرادة فيعلم الحكم لكل فرد او لان الحكم
 على فرد ما لكن لا بخصوص بل باعتبار الاندراج تحت الجنس فيعلم لان الحكم على فرد غير معين
 في المقام الخطابى يستلزم عموم الحكم لان اداة البعض ترجيح بلا مرجح هذا ما قاله مولانا
 عبد لغفور كذا في الزبد **قوله** اذ يستعمل اه وجه لصحة ابتداء ثبته شر **قوله** بما يخص
 به الفاعل اه وهو تقدير الفعل **قوله** لشبهه به دليل التخصيص شربى يتخصص به الفاعل وهو
 المحصور وجه المشبهة ان قوله شربى ذئاب في الاصل اه ذئاب شربى فاعل الضمير المستتر فيه
 فاعل وذامفعول به مضاف الى ناب وشربى لا وتأكيد للضمير المستتر الفاعل وهما ايض فاعلان
 لان البت والتأكيد من الفاعل فاعل ايض فيكون الشرفا على معنى ثم قد شر على اه ليفيد المحصور
 لان تقديم ما حقه التأخير يفيد المحصور قيل ان حصر الفاعل حاصل بتقدير الفعل فلا فائدة

له هذه العبارة جواب ثان عن سوال مذكور فيما بعد وهو قوله قيل ان حصر الفاعل اه فترتبة وان كان مؤخر من السؤال

والجواب الاول لكنه قد سهر من النسخين ١٢ دب اغفر وارحم وانت خير الراحمين

ہنہا فی التقدییم قلنا الحصر ہنا علی قسمین احدہما المستفاد من تقدیم الفعل وهو اھرو
 فیہ نوع عموم لانہ اذا قلت اھریعلمنہ ان ما ینذکر بعدہ یکون صالحا للاھر اذ ینخرج
 بہ ما لا یکون صالحا لکن نوع العموم باقی فیہ لانہ اعم من ان یکون خیرا وشر او لما قد اشر
 علی الفعل اذ ذلک العموم وحصل الحصر بوجہ الکمال لانہ علم منہ ان ما اھر ذانا بشار
 خیرا ویجلب ان الحصر علی قسمین حصر المسند الیہ فی المسند وحصر المسند فی المسند
 الیہ فتقدیم الفعل حصل حصر المسند الیہ وهو الشر وبتقدیم المسند الیہ حصل حصر
 المسند وهو اھر فیکون ہذین الاختصاصین مغائرین **فانقل** من ابن یعلم ان ہذا
 الترتیب یفید الحصر قلنا انہ مستعمل فی موضع ما اھر ذانا بشار الاشر وهو یفید الحصر فکذا ہذا
فانقل ان افادۃ قولہ شر اھر ذانا بشار الحصر مخالف لما ذہب الیہ السکاکی حیث ذہب الی
 ان تقدیم ما حقہ التاخیر یفید الحصر اذ اخر ولا یصلح لان یکون فاعلا کما فی انا
 عرفت لان تاء المتکلم فاعل فلا یصح ان یکون انا فاعلا بخلاف ما نحن فیہ لانہ لو اخر
 الشر عن قولہ اھر یصلح لان یکون فاعلا قلنا ہذا الفائدۃ علی تقدیم الاذادۃ وهو ان یکون
 ضمیر الغائب موجودا فیہ علی تقدیم وجود ضمیر الغائب لا یصلح الشر للفاعل علیما **عترض**
 علیہ بوجوہ الاول لانہ ما السرفی ان یکون شر ابدل من الفاعل ولا یکون عین الفاعل والثانی ان
 الحصر بہذا الوجه من ذہب السکاکی دون المصرح فکیف یحمل عبارتہ علی ہذا الوجه من الحصر
 والثالث ان البدل اذا کان نکرۃ من معرفۃ وحب لغت البدل وہنا بہذا الصفتۃ والنعت لم یوجد
 اجیب عن الاول ان کان شر عین الفاعل لزم خلو الفعل عن الفاعل عند التقدییم ہو لا یجوز
 وعن الثانی ان ہذا المثال من النحاة علی مذہب السکاکی لا علی مذہب المصراع عن الثالث
 ان وجوب النعت مختلف فیہ وھذا المثال علی قولہ من یکون قائل بعدہم الوجوب ولو سلم
 اتفاقہم فاقول ان الضمیر فی اھر لیس بمعرفۃ بعدہم رجوعہم لو سلم التعریف فلا سلم وجوب النعت
 فی مطلق البدل ہو بل فی البدل المحقق وہنا متوہم ما صرح الشرع **قولہ** وما یتخصص بہ
 الفاعل ہذا بیان ما یتخصص بہ الفاعل لکن الحصر فی الفاعل بادوات الحصر و فیما نحن فیہ
 بتقدیم ما حقہ التاخیر **قولہ** اذ یسعملہ دلیل التشبیہ **قولہ** ما اھر ذانا بشار الاشر یعنی کان فی
 الاصل اھر شر ذانا بشار یجعل شر ب لامن الضمیر المستتر فی اھر والبدل من الفاعل علی معنی ثم قد
 یفید الحصر لان تقدیم ما حقہ التاخیر یفید الحصر فیکون المعنی ما اھر ذانا بشار الاشر اتفاقا للتقدیم
 والتاخیر مع انہ وجہ بعید عن الفہم لضرورۃ وقوع النکرۃ مبتدأ **قولہ** واعلمہ جواب سوال
 وهو انکم قلتم ان قولہ شر اھر ذانا بشار مستعمل فی موضع ما اھر ذانا بشار الاشر فیکون الحصر فی
 ہذا الترتیب موجودا والحال ان الحصر لا یکون مستفادا من قولہم شر اھر ذانا بشار الا ان یکون بشار
 لان الہر ینبذ المقادیر فیکون خیرا لکان محیی حبیبی وقد یکون شرکا اذا کان محیی عدو فیصح المقصر بالنسبۃ الی الخیر فہذا خیرا

معتاد واما اذا كان بنينا غير معتاد فلا لانه لا يحتمل الا الشر في الحصر لا بد من الاحتمالين **اجاب**
 بقوله وَاَعْلَمُه حاصله ان لهذا التركيب معنيان احدهما باعتبار معنى النباح المعتاد للكلب و
 الثاني باعتبار النباح الغير المعتاد فعلى الاول يصح التخصيص بمعنى قلة الاشتراك والحصر اضافي
 بالنسبة الى الخير وعلى الثاني لا يصح التخصيص والحصر اضافي لغيره وجود الجانب الآخر
 اصلا فالتخصيص تقديري بالنسبة الى الوصف يعنى شر عظيم لاحقير **قوله** قد يكون خيرا ام
 اى بالنسبة الى صاحب الكلب لا لانه بالنسبة اليه لا يكون الا شر لا لانه لا ينبغى الاعتدال اذى **قوله** عجيب
 حبيب احبب الكلب **قوله** بالنباح اه بالكسر وضم النون بانك سكت بالفتح او ارسخت **فان قيل**
 الا هو اد صوت الكلب سواء كان معتادا او لا والنباح لا يكون الا معتادا قلنا اطلاق النباح على
 الا هو اد من قبيل ذكر الخافض اذ اذاعة العام **قوله** يتشاءم به قال بركة مى شو بنباح غير معتاد **قوله**
 فيكون المعنى شر عظيم اه هذا على مذهب من قال ان تخصيص الشئ بالصفة يدل على نفى الحكم عما صدر
قوله لاحقير اه حاصله ان المثال للتخصيص بما يتخصص به الفاعل اذا استعمل في النباح المعتاد و
 اذا استعمل في غير المعتاد فالمثال للتخصيص بالصفة المقدسة لان التنوين للتعظيم كذا في الزبدة
قوله وهذا اى قوله شرا هو اناب **قوله** يطرب اى يقال للرجل قوى ادلكه العجز اذا وجد
 العجز في حادثة **قوله** ومثل قولك اه هذا لتعين العطف **قوله** لانه اه علة التخصيص
فان قيل هذه العلة تجري في قولنا قائم رجلا مع انه لا يفيد اختصاص قلنا هذا الدليل مختص
 بما كان الخبر ظرفا وهما ليس كذلك **قوله** بالصفة فحينئذ يحصل قلة للشركاء لانه يخرج الرجل
 الذى لا يكون موصوفا بصحة الحكم **فان قيل** فائدة قولنا فى الدار رجل ورجل فى الدار واحد فلم
 قال فى الدار رجل قلنا ان فى هذا المثال الثاني لا يعلم ان فى الدار صفة لرجل او خبر عنه بخلاف المثال
 المذكور فى المتن لانه لا التباس فيه لان الصفة لا يتقدم على الموضوع فتعين الخبرية او يجاب بان هذا
 سر نحوى لا يجب اطواده **قوله** لتخصيصه اه هذا وجه صحة ابتداء بسلام عليك **فان**
قيل التخصيص المعتبر بالنسبة الى المخاطب من المتكلم فكيف يصح هذا الدليل فقامل **قوله** وعدا الى الرفع
 لان النصب علامة المفعول فيدل على الفعل المقدّر هو يدل على التجدي والتجدي وهو غير مناسب بالمقام
 فعلى الية يكون المرفوع مبتدأ ايض والظاهر ان الدال على الدال ام هو نفس المعدل وذهب بعضهم الى ان
 الدال على الدال ام الجملة الاسمية وبعضهم الى ان الدال هو الرفع ومعنى الدال ام فى الجملة الاسمية انه
 لا يفهم من ظاهر لفظها الاقتران بزمان من الازمنة الثلاثة ولازم كان بعضها فى الاقتران ب
 بواحد منها بخلاف الفعلية فانها بالعكس وكلام الشارح على انطباق الكل فقامل **قوله** فكان
 قال سلاى اه جواب سوال وهو ان اذاعة هذا المعنى على تقدير النصب ظاهر لوجود الفعل
 المقدّر فيصح اذاعة معنى المتكلم منه واما على تقدير الرفع فلا يصح اذاعة معنى المتكلم منه
فاجاب بقوله فكانه اه حاصله ان النسبة الى المتكلم لما كان مرادا فى

حالة النصب فكانه مراد في حالة الرفع ايضاً توفيقاً بينهما **قوله** آسلا من قبل جواب سواله هو
 ان السلام ليس بنكرة بل معرفة باعتبار اضافة الى ياء المتكلم فلا يطابق المثال مع
 الممثل الجواب بقوله آسلا من قبل آه حاصله ان المقصود بالنسبة الى
 ياء المتكلم تخصيصه لا تعريفه فليس المراد من سلامي تعريف السلام بل تخصيصه
 فيكون تخصيصه بمعنى قلة الاشتراك فيخرج السلام الذي ليس من قبل المتكلم **ونقول**
 السلام مضاف الى ياء المتكلم مع الفصل لفظ قبل والاضافة تفيد لتعريف فيما اذا لم يكن الفصل
 بين المضاف والمضاف اليه هنا كذلك **ونقول** ان الاضافة عهدت في هذه ومداخلها في قوة النكرة
 فلا تفيد لتعريف او حاصله ان الاضافة تفيد لتعريف فيما اذا لم يكن المضاف مصداقاً او ههنا
 مصداقاً والمصدر اذا كان في الاصل مفعولاً يكون باقياً على النكادة وان كان مضافاً الى ياء
 المتكلم وهذا الوجه الاخير من العلوي **قوله** هذا اي ما ذكره المصنف من ان النكرة لا يقع مبتداً
 الا اذا تخصصت بوجه من الوجوه **قوله** فيما بين النخاة وهي جهورهم **قوله** وقال بعض وهو
 السيد السند **قوله** وقال بعض الخ فيه اشارة الى الاعتراض بقوله كوكب انقض الساعة
 وكذا رجل على الباب كم مالك وكيف حال في غيرها فقوله كوكب مبتداً مع انه نكرة لخصوصية
 لان المخاطب لو كان جاهلاً بالنسبة صم الأخبار وان كان المخبر عنه نكرة لا ترى ان انقضاء الكوكب امر
 عظيم غريباً في الواقع فاذا سمع المخاطب هذا الكلام من المتكلم ليتوجه اليه ان كان المخاطب عالماً
 بالنسبة لم يصح الاخبار عنه وان كان المخبر عنه معرفة مخويز شئ لانه من الامور البينة انه شئ فلا
 فائدة فيه كذلك في الزيد **قوله** اقرب الى المصداق وهو وجهه ووداد الاستعمال عليه ووداد الاعتراض على
 القوم المشهور وهو ان النكرة يقع مبتداً بلا تخصيص الا لما وقع في القرآن المجيد مع انه جاء فيه كثيراً نحو قوله
 تعالى **وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ اِلَىٰ ذِي النَّاظِرَةِ** فقوله وجوه مبتداً وناضرة خبره مع انه نكرة وقوله تعالى
هَلْ مِنْ مَّزِيدٍ لان قوله مزيد مبتداً وخبره محذوف وهو قوله لي اي هل لي من مزيد من
 ذائق وقوله **يَوْمٌ لَنَا يَوْمٌ مَّبْتَدَأٌ** ولنا خبره وقوله **وَيَوْمٌ عَلَيْنَا يَوْمٌ مَّبْتَدَأٌ** وعلينا خبره
 مع ان المبتدأ في كل نكرة بدون التخصص وغير ذلك مما لا يعد فاذا وقع النكرة في
 القرآن مبتداً بلا تخصيص علم ان التخصص ليس بشرط اجيب عن الاول انه لا نسلم ان
 قوله وجوه ليس بمخصص بل حصل التخصص فيه لان التويز فيه للتعظيم وبتقدير الصفة اي
 وجوه من الوجوه الحاضرة في الوقت فيدخل في النكرة التخصص وعن الثاني انه لا نسلم ان قوله
 مزيد مبتداً بل صفة لمبتدأ محذوف والتقدير هل من شئ مزيد فيكون المبتدأ في التقدير هو
 الشئ الموصوف بالمزيد فهو ايضا داخل في النكرة الموصوفة وعن الثالث والرابع ان قوله يوم موصوف
 بصفة مقكاة اي يوم من الايام الماضية لنا ويوم من الايام الماضية علينا فهذا المثالان
 ايضا داخلان في النكرة الموصوفة فيعلم من هذه الاجوبة حقيقة للذهب المشهور ثم

قوله لا يقتضی الارتباط آہ واما لم یقل یقتضی عدم الارتباط لانها لو اقتضت عدم الارتباط لكانت تها لم يرتبط برابط لان ما ثبت بالذات لا يزول بالغير **قوله** واذا كان الخبر آه هذا دليل لقوله فلا بد او اشارة الى ان قوله فلا بد من عائد جواب الشرط المحذوف او جواب سوال وهو انه كيف يكون الخبر جملة لانها مستقلة لا يقتضی الارتباط بغيرها والخبر مرتبط مع المبتدأ فحاصل الجواب ان الجملة ايضا مرتبط باعتبار العائد قوله في الجملة آه جواب سوال وهو انه يعلم من هذه العبارة انه لا بد من العائد في مطلق الخبر والامر ليس كذلك لان الخبر المفرد لا يقتضی العائد فاجاب بما ترى واما قال المم من عائد منكرا دون العائد باللام اشارة الى ان الجملة تقتضی مطلق العائد سواء كان ضميرا او غيره وان كان الضمير اصلا **قوله** وذلك جواب سوال وهو ان المتبادر من العائد الضمير فخر يرد عليه قوله نعم الرجل زيد والحاقة ما الحاقة وقل هو الله احد فان الخبر في هذه المذكورات وقع جملة مع ان الضمير لم يوجد فيها فاجاب بقوله ذلك العائد آه حاصله ان العائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره كما في المذكورات لان المقصد ربط الخبر مع المبتدأ وهو كما يحصل بالضمير كذلك يحصل بالمذكورات قوله كاللام في نعم الرجل زيد لانه للعهد على تقدير ان يكون نعم الرجل خبرا عن زيد مقدما عليه يحتمل ان يكون الرجل فاعلا لقوله نعم زيد ا خبر مبتدأ محذوف آه هو مسمى بزيد قوله الحاقة آه اي الساعة وهي مبتدأ وخبرها ما الحاقة واصل ما هي فوضع الظاهر موضع المضمرة لانه هو ان قوله قل هو الله احد لا يقل ان المبتدأ ههنا لا يصير مجردا عن العوامل اللفظية لوجوه العامل اللفظي فيه وهو لفظ قل لانا نقول هو ضمير مرفوع منفصل فلا يصير جعله مفعولا لانه تفسير لفا على الامر المستتر وهو الشان او نقول ان قوله هو الله احد جملة اسمية مستقلة وجزء الجملة لا يعمل في جزء الجملة الاخرى كذا في عبد الرحمان **قوله** اذا كان ضميرا جواب سوال وهو انه يقتضی على اللام في نعم الرجل زيد وعلى كون الخبر تفسير للمبتدأ فانها لا يحذف فان اصلا **اجاب** بقوله اذا كان آه واما غير الضمير فلا يكون الخبر عين المبتدأ فلا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع المضمرة لنكتة تفوت مع الحذف كذا لام العهد اذ مع الحذف لا ينساق الذهن الامر الضمير قوله لقيام قرينة والقريضة على حذف العائد هنا حال البائت **قوله** لقيام قرينة آه جواب سوال وهو انه يقتضی على الضمير في نحو قوله زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فان العائد في هذين المثالين ضمير مع انه لا يحذف اصلا فاجاب بقوله لقيام قرينة ولا قرينة يحذف العائد في هذين المثالين **قال** وما وقع آه فيه اشارة الى ان المذكور سابقا ان الخبر نوعان مفرد ومركب والظرف محتمل لهما فعند البصرية داخل في المركب وعند الكوفية داخل في المفرد قوله اي الخبر آه في اشارة الى ان كلمة ما موصولة لا موصوفة والقريضة عليه قوعها في موقع المبتدأ ويحتمل الموصوفية ايضا **قوله** ظرف زمان آه جواب سوال وهو ان المراد بالظرف لا يخلو اما ان يراد به الظرف الحقيقي او المجازي وكلاهما باطل

الأصل بمعنى الأولى وههنا ذكر وإذا كان المبتدأ مشتملاً به ويعلم من هذا الكلام وجوب التقديم وما هو الاكتمال فع وحاصله ان وجوب التقديم لعروض والعوارض مستثناة من القواعد **قال** مشتملاً به وإنما قال مشتملاً به ولم يقل وإذا كان المبتدأ ماله صدك الكلام مع انه اخصر اشارة الى ان وجوب الصلة ليس لثبته بل لعروض المعنى وهو اشماله على المعنى والمراد بالاشتمال اشتمال الدلالة على المدلول سواء كان بنفسه كما في مثل من ابوك او باعتبار المجاز ومقدار كان كما في زيد قائم او مؤخر كما في مثل غلام من جاءك فالكلام لا يخلو عن مسامحة **قوله** كما اشارة الى اشارة الى علمه فلا يرد ان المصريح بهذا بقوله وإذا كان اه فكيف يصح قوله اشارة الى اه **قوله** اعلم معني اه في اشارة الى ان كلمة ما موصوفة بعبارة عن المعنى **قوله** وجب اه في اشارة الى ان له ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة لكلمته ما وصدق الكلام فاعله وإنما كان كلمته ما عبادة عن المعنى لان المبتدأ من الالفاظ فيكون مشتملاً على المعنى بقرينة المقابلة **فان قيل** اذا كان المعنى مقتضياً للصلة فلا يلزم من صدرة المعنى صدرة لفظ المبتدأ قلنا ان صدرة المعنى مستلزمة لصدرة اللفظ لان الالفاظ قوالب للمعاني فافهم وجواب سؤاله هو ان المثال لا يطابق المثل لان من لا يشتمل على كلمة لها صدك الكلام بل صدك الكلام من غير اشماله على كلمة اخرى وحاصله ان ما عبادة عن المعنى ولا شئ ان كلمة من مشتملة على معنى الاستفهام له صدك الكلام فاشتماله عليه ما من قبيل اشتمال الملزوم على اللازم او الكل على الجزء لان كلمة من موضوع لواحد من ذوات العقول فالاستفهام اما لازم له او موضوع له حقيقة **قوله** فان من اه اشارة الى تطبيق المثال مع المثل قوله فان معناه اه جواب سؤاله هو ان كلمة من نكرة وابوك معرفة فعلى هذا يلزم تنكير المبتدأ وتعريف الخبر وهو باطل فاجاب بقوله فان معناه اه حاصله ان من نكرة ظاهر ومعرفة معنى لان معناه هذا ابوك ام ذاك لكن اجله واقتصر في العبارة فقال من ابوك فصا بهما اذ السؤال عن كل فرد على حد محال لعد التناهي وهذا مثل قولهم ما رايت مذيقاً الجمعة فان مذ نكرة مبتدأ عويوا الجمعة خبره مع كونه معرفة كذا في الزيد **قوله** وهذا مذ هب سيويه في اشارة الى ان المختار مذ هب سيويه المص تابع له ولهذا لم يمثّل المص بمثل متفق عليه نحو من جاءك فان من مبتدأ بالاتفاق لعد صلاحية الجملة الفعلية لا بتلئية كذا في الغفور **قوله** متساويين في التعريف جواب سؤاله هو ان المتساويين مستغنى عن ذكر المعرفتين لان لفظ المساواة مقتضى للمساواة الذي في التعريف والمساواة الذي في التنكير فذكره مستدرك فاجاب بقوله متساويين في التعريف حاصله ان المعرفتين لا يلزما ان يكونا متساويين فلو اكتفى بل كالمساويين لتوهم للمساواة في التعريف وهو غير لازم لان كثيراً من المبتدأ والخبر يكونان معرفتين وليس المتساويين في التعريف كما اشارة الى الشارح بقوله حتى لو قيل اه قوله ولا قرينة جواب سؤاله هو انه ينقض بقوله ابو حنيفة ابو يوسف فان ابى يوسف مبتدأ عويوا حنيفة خبره مقتضى عليه هما معرفتين لانها كنيستان

لہما مع ان تقدیم هذا المبتدأ ليس بواجب ههنا بل الخبر مقدم ههنا فاجاب بقوله ولا قرينة اى قرينة
معنوية لانه اذا كان قرينة معنوية يجوز تقديم الخبر على المبتدأ لان وجوب تقديم المبتدأ
عليه للزوم الالتباس وبالقرينة لا يلزم الالتباس فلا يجب تقديمه عليه كقوله ابو حنيفة ه ابو
يوسف فان المقصود تشبيه الثاني بالاول لان ابو حنيفة اعظم منه لانه استاذه فيكون ابو يوسف
مبتدأ و ابو حنيفة خبره كذلك في الزبدة قوله زيد المنطلق فانه لا قرينة فيه على كون احدهما
مبتدأ والاخر خبره وكون زيد جزئيا حقيقيا غير محمول على الشئ لا يكون قرينة على كون
زيد مبتدأ لان النحوى غير قائل بعدم محمولية الجزئى الحقيقة لانه يحمل بتاويله بالمسمى بزيد
والضابطة عندهم يجعل احدهما مبتدأ والاخر خبرا يعنى انه ان كان يطلب العلم من احدهما
بكونه وصفا لاخر يجعله خبرا فيكون المبتدأ زيد مثلا ان كان حال زيد معلوما نادون حال
المنطلق فيقال زيد لمنطلق وان كان بالعكس فيقال المنطلق زيد ذمناط الفائدة على الخبر كذلك في الزبد
قوله كانا فيه اشادة الى ان المتساويين بالنصب عطف على معرفتين قوله في اصل التخصيص آه
جواب سواله هو ان المثال لا يطابق المثل لان التخصيص في قوله افضل منى بالنسبة الى باء المتكلم
والتخصيص في افضل منك بالنسبة الى كاف المخاطب والاول فوق من الثانى فجزء لا يوجد المساواة
بينهما في التخصيص فاجاب بقوله في اصل التخصيص آه واصل التخصيص حاصل لهما وانه لم يوجد
المساواة في القدر وايضا في قوله على الفاضل الهندى وصاحب الغاية حيث قال المراد بالتساوى
التساوى في الرتبة فان قيل لو قال اذا كانا متساويين يتناول التسوية في التعريف
والتخصيص فيستغنى عن ذكر كونهما معرفتين فما وجد الا طناب قلنا لو قال ذلك التوهم
اشتراط التساوى في التخصيص او التعريف وليس الامر كذلك لان في زيد المنطلق
احدهما معرفة بالعلمية والاخر باللام وكذلك زيد ابوك مع انه يجب تقديم المبتدأ على الخبر
فيهما فان قيل ان هذا التوهم ثابت في المساواة في التخصيص ايضا فلم قال متساويين مطلقا ولم يقيد
بالمساواة في التخصيص فان قيل في الجواب ان يقال انما ذكرنا معا لان المقام مقام التفصيل
والتفصيل في الذكردون اكتفاء واما تخيير صاحب هداية النحوى في المعرفتين فمبنى على ما
قبل الا بخلاف التركيب واما بعد ان خلا لهما الى التركيب فهو ايضا قائل بوجوب تقديم المبتدأ
على الخبر كصاحب الكافية فلا خلاف بينهما قوله بوجوب تقديمه آه مع ان الغلام مخصص
بتخصيصين الاضافة والتوصيف بصالح وخير مخصص بتخصيص واحد هو منك البحار
والبحر قوله رفع الاشتباه فازلت الاشتباه على تقديم كونهما معرفتين مثل زيد
المنطلق لانه من البين ان المبتدأ هو زيد لانه ذات والمنطلق صفة قلنا وان كان يد التباس لكنه
لما عرفت ان السامع اذا طلب العلم عن الشئ بكونه وصفا لاخر يجعله خبرا فيكون المبتدأ هو
المنطلق ايضا باعتبار الذات المتصف بالانطلاق والخبر هو المسمى بزيد فيكون حاله من احوال

المبتدأ قال فعلا له ای فعلا مسندا للمبتدأ فان الاسناد الى ضمير الشئ اسناد اليه في الحقيقة
 في هذه الصکوة وانما قلنا هذا لدفع تخطية المبتدأ لان ذهنه مقصود بتعليقه بالقرينة **قوله** بجواب
 قام اه لا يقال حيث ان التباس المبتدأ ببدل الفاعل لا نه جاز ان يكون زيد في المثال المذكور بدلا منه
 لانا نقول لا يجوز ذلك لان يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة لان المبتدأ منه مقدم على
 البدل رتبة كذلك في عبد الرحمن قوله في جميع آه وانما قال هذا لئلا يخطئ المبتدأ في ان وجوب
 التقدير انما يكون في الصورة الاخيرة دون الاول **قوله** فلما ذكرنا اي من ابطال الصکوة
 في الصکوة الاولى ورفع الاشتباه في الصورة الثانية والثالثة **قوله** اذا كان الفعل اه الى قوله
 او بالبدل لجواب سوال وهو ان الالتباس بالفاعل ليس بموجود في الزيدان قاما ما... و
 الزيدون قاموا مع انه يجب تقديم المبتدأ على الخبر اي **فاجاب** بقول او بالبدل... و
 حاصله ان الالتباس عم من ان يكون بالفاعل كما في الفعل المفرد او بالبدل كما في التثنية والجمع
 ولا التباس بالبدل في الفعل المفرد نحو زيد قائم ابوه ولا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وما
 قيل ان هذا الدليل يعينه جار في التثنية والجمع وهو لزوم الاضمار قبل الذكر فمرفوع لان فيهما
 الفاعل اعم يلزم الاضمار في العمدة وهو جائز فلا يلزم تاخير المبتدأ عن الالتباس بالبدل بخلاف
 زيد قام ابوه فانه لو قال قام ابوه زيد يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة لانه ضمير مجرور وهو فضلة
فان قيل وان كان يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة في مثل زيد قام ابوه لكن الاضمار قبل الذكر
 في الفضلة جائز بشرط التفسير والبدل تفسير للمبتدأ من الحق في الجواب ان تاخير المبتدأ جائز
 في مثل زيد قام ابوه لانه لو كان بدلا لكان مجرورا لا محالة ولو كان مبتدأ لكان مرفوعا البتة
 واحتمال البدل الغلط **قوله** الذي آه فيه اشادة الى ان المفرد ههنا مقابل الجملة او جواب سوال هو الخبر
 في اين زيد جملة لان ما وقع ظرفا لاكثر انه مؤل بالجملة فكيف يقال انه خبر مفرد **اجاب** بقوله اعم
 الذي آه حاصله ان المراد بالمفرد ما ليس بجملة صوة واين مفرد صوة واهر الضمير امر اعتباري فيكون
 جملة تقدير الا صوة قوله سواء كان بحسب الحقيقة آه فيه اشادة الى مذهب البصريين الكوفيين
 على ترتيب اللف والنشر المرتب قوله اي معنى فيه اشادة الى ان كلمته ما موصوفة لا موصولة او جواب
 سوال مثلها من تخريه سابقا في قوله واذا كان المبتدأ مشتملا آه **قوله** وجب اه فيه اشادة الى
 ان له ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة لكلمته ما او الى ان قوله صدك الكلام مرفوع على ان فاعل
 الظرف **قوله** جملة آه لان الفعل مع الفاعل جملة **قوله** فان قد بفعل آه كما هو من هب
 البصريين **قوله** باسم الفاعل كما هو من هب الكوفيين قوله كان الخبر مفرد لان اسم الفاعل
 مع الفاعل ليس بجملة قوله اذ لا يطل آه جواب سوال وهو انه خرج بقوله ما له صدك الكلام وتقرى الجواب انه
 في صدك الجملة التي هي

صدرة الكلام وتقرى الجواب ان المراد من الصدرة الصدرة في الجملة التي هي فيه هو متحقق في هذا التركيب مفتي

بقول ان المفتوحہ **قوله** مثل تعلق الجزء بالکاف اتقيل ان هناعين تعلق الجزء بالکاف فلا يصح زيادة لفظ المثل قلنا هذا باعتبار انه محتمل ان يكون الخبر محذوفاً وهو حاصل او ثابت او المراد ههنا تشبيه الجزئي بالکاف **قوله** الواقعة اه جواب سوالين احدهما ان خبريته لا يخلو اما عن لفظ ان او عن اسم ان اما الاول فلا يصح للبندانية لانه محذوفاً واما الثاني فهو ايضا لا يصح لان اسم ان ليس بمبتدأ لانه محذوف عن العوامل اللفظية واسم ان غير محذوف والثاني انه يلزم الخروج عن المبحث لان البحث في تقديم خبر المبتدأ لا في خبر اسم ان وحاصله انه خبر عن جميع ان اسمها وخبرها وان يكون المبتدأ محذوفاً وانما نسبت الى ان لانه سبب تحصيل هذا المبتدأ **قوله** الاول جواب سوال وهو ان خبر ان في المثال المذكور هو القائم لا لفظ عنك وذلك ليس بمبتدأ فكيف يطابق المثال مع المثل **فاجاب** بقوله الاول حاصله ان المراد ههنا الخبر الذي يحصل خبريته بان ولا شك ان عنك خبر باعتبار ان لانهما مع اسمها وخبرها مؤلفاً بالقرء وعنك خبر عنك قيامك قوله خوف لبس ههنا يعني في تاخير خبر ان خوف لبس ان المفتوحه بالمكسوة **قوله** لا مكان الذي هو اه جواب سوال وهو ان التباسها بان المكسوة لا يخلو اما ان يكون في التلفظ او في الكتابة لا سيما الى الاول كما هو الظاهر ولا الى الثاني لان ان المفتوحه تكتب في وسط الكلام والمكسوة تكتب في اوله اجاب بما ترى حاصله ان كلا لا لتباسين ههنا مستقيم اما الاول فلا مكان في هو السامع عن الفتحة بخفائها واما الثاني فلا لانه لم يتقدّم خبرها فبالضرورة وقوعها في اول الكلام كالمكسوة **قوله** في جميع هذه اه هذا لانه محذوف المبتدأ لتلايهم ان قوله وجب متعلق بالحكم لاخير مع انه متعلق بالكل **قوله** من غير تعدد الخبر عنه جواب سوال وهو ان المقدم لم يتعرض الى تعدد المبتدأ مع ان تعدد المبتدأ أيضاً جائز كما خبر فاجاب بقوله من غيره حاصله ان المقصود ههنا بيان تعدد احد هما بدون الآخر وتعدّد المبتدأ بدون الخبر لا يصح فلهذا لم يتعرض المقدم لها وتعدّد الخبر مع تعدد المبتدأ امر ظاهر فلا حاجة الى بيانه وانما لم يقل من غير تعدد المبتدأ رعاية للفظ الخبر **قوله** وذلك التعدد اما بحسب اه جواب سوال وهو ان الخبر اذا كان متعدياً بحسب اللفظ والمعنى يصح استعماله بالعطف كما في قولك زيد عالم وعاقل ويصح استعماله بغير العطف كما في قولك زيد عالم عاقل فلم يتعرض المقدم الى الثاني دون الاول فاجاب بما ترى **قوله** فقط اي بدون المعنى والتعدّد بحسب المعنى فقط دون اللفظ ليس له مادة فلا يرد مثل قولنا ان هذا للآفاتر بمعنى لا حاد ولا بارد لتحقيق التعدد فقط لان الماء بكميته مخصوصه لا تعدد فيها بحسب المعنى **قوله** هذا شئ حاو حاض اي شيرين وترش قوله خبر واحد لان المقصود اثبات كيفية المتوسطة الحاصلة من الحلاوة والحوضه كما عرفت انما يكون خبراً واحداً حقيقة لعدم حمل كل منهما على المبتدأ بل المجموع من حيث هو المجموع قوله وجوز العطف اه فيه انه لا مخالفة لهذا البعض في الواقع عن مذهب الجمهور لان الجمهور ايضا **نسخه** وهو ان كيف يلتبس المفتوحه بالمكسوة مع ان حركتان متبائناً في التلفظ اجاب بما ترى **نسخه**

قائلون بالجواز اجیب بان المراد بالجواز لا بطریق الاولیة بل بمع تساوی الطرفين والمراد با
لاولیة فی قول الجمهور الوجوب فحينئذٍ ظهر الخلاف بین الفريقین **قوله** ولا یبعد ان جواب سوال
وهو انه لما كان التعدد علی نوعین بعاطف بغيره فلم تعرض للمصّر للتعدّد الذی هو بغير عاطف
ولم تعرض للتعدّد الذی هو بعاطف فاجاب بجوابین الاول بقوله ولا یبعد والثانی بقوله ایضاً
لکن الاول جواب بطریق التسليم آسلفنا ان التعدّد الذی بالعاطف من قبیل تعدّد الخبر لکن لم یس
بمقصود والثانی جواب بطریق النعمای لانسان ان التعدّد الذی بالعاطف من قبیل تعدّد الخبر و
قوله ولو جعلناه جواب ثالث حاصله اناسلفنا ان مراد المصّر بالتعدّد اعم لکنه اقتصر علیه **قوله**
علیه ای علی المثال الذی بغير عاطف **قوله** وهو سببیة ای الشرط عبارة عما كان وجود الشئ
الثانی بسبب وجود الشئ الاول **قوله** وللحکم به جواب سوال وهو انه ینقض بقوله تعالی وما یکم
مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ فکلمة ما ههنا مبتدأ عبارة عن النعمة وقوله یکم بمنع الموصقة وقوله من
نعمت ربکم من کلمة ما وقوله فمن الله خبر لهذا المبتدأ فیکون تقدیر العبارة هكذا والنعمة الموصقة
بکم فمن الله ۛ فوجود الشئ الاول هو الصاق النعمة بالعباد لیس سبباً لوجود الشئ الثانی وهو الحصول
من الله لان وجود النعمة من الله تعالی سواء كانت ملصقة بالعباد او لا مع ان کلمة لافاقده دخل فی خبر
هذا المبتدأ فاجاب بقوله وللحکم به حاصله ان کون النعمة ملصقة بهم یمکن سبباً لان حکم انها
من الله تعالی فالحاصل ان الشرط معینين الاول ما یمکن وجود الاول سبباً لوجود الثانی والثانی ما
یکون وجوب الاول سبباً للحکم به فیما نحن فیه من قبیل الثانی **قوله** فلا یرد اه وجب الیراد ان معنی الشرط
عند الجمهور هو سببیة الاول للثانی فحينئذٍ یرد علیہ ان کلمة ما فی قوله وما یکم من نعمة فمن الله مبتدأ
متضمن لمعنی الشرط وقوله فمن الله خبره ای ما حصل لکم من نعمة ففی صادرة من الله مع ان
النعمة التي حصلت للمخاطبین لیس سبباً لصد النعمة من الله تعالی بل الامر بالعکس فان صدورها
من الله لانصالها والصاقها بهم وحاصل الدافع ان معنی الشرط وان كانت سببیة الاول للثانی عندهم
لکن اراد منه عم من ان یمکن سببیة الاول لنفس الثانی او سببیة الاول للحکم بالثانی بمعنی الایة وما حصل
لکم من نعمة فیکم انها صادرة من الله ولا شک ان النعمة التي حصلت لهم سبباً للحکم بکونها صادرة
من الله تعالی کذا فی الزبد **قوله** فی شبهه اه هذا دلیل **قوله** فیصير دخول الفاء فی الخبر **قوله** ویصير
اه جواب سوال وهو ان المبتدأ اذا تضمن معنی الشرط فحينئذٍ وجب دخول الفاء فی الخبر فلا بد للبصر
ان یقول هذا علة لتصحیح الیراد الفاء فی فیجب دخول الفاء فی الخبر فاجاب بقوله ویصير علة دخوله فیه
حاصل ان المصّر لو قل وجب دخول الفاء لفهم من ان علة دخوله لا یصير الامر لیس كذلك **قوله**
نظراً اه دلیل **قوله** ویصير علة دخوله هذا لدفع الاعتراض تقدّمه ان یقال ما ان تقصد الدلالة علی
معنی الشرط او لم تقصد فعله الاول یمکن دخول الفاء فی الخبر علی الثانی یمکن علة فیه فیکف یصير

لشئ وهو ان معنی الشرط عند الجمهور سببیة الاول للثانی وهو منقوض بقوله تعالی وما یکم من نعمة فمن الله ای وما
حصل لکم من نعمة فمن الله تعالی فالاول حصول النعمة والثانی صدورها والحصول لیس الصدور بل بالعکس

والمصلحة ان لا یسبب
اعلم من ان یمکن
سبباً لنفس الثانی
والحکم به ههنا
انما یمکن ان
حصول النعمة
سبباً للحکم به
صادرة من الله
تعالی ما انما
فیه شأنا الی
ان النعمة فی
الجمهور لا یسبب
الحاصل وهو
سبب الضرورة
من الجانبین
منفعة

قوله فی صمد دخول آہ لان الصیحة عبارة عن الجواز واللاجواز قد فع بقوله نظراً آہ حاصلہ انہ ان
 اعتبر بشرط شئ یجب دخولہا فیہ ان اعتبر بشرط لا شئ فیجب علیہ فیہ ان اعتبر بشرط شئ یصح دخولہا
 فیہ بمعنی الامکان الخاص ہو سلب لضرورة عن الطرفين أكد دخول الفاء عدم ہا لیست بضررتین
 قوله اما آہ جواب سوال ہوان القاعد انہ اذا کان العطف علی شئ باما فقد المعطوف
 بلما الاخری واجب کقولنا العد اما ذوق واما فرد واما اذا کان باو فقد یاما وان لم یکن
 واجبا لکن مستحسن اولی وھنا العطف باو فقد یالمعطوف علیہ باما مستحسن فلم ترک المص
 تقدیرہ باما واما ہذا لا ترک امر مستحسن غیر مناسب بالمص فاجاب بقولہ اما حاصلہ اناسلما
 تلك القاعدة لكن تقدیرہ اعم من ان یكون لفظا وتقدیرہا وھنا تقدیرہ قولہ الذي جعلت
 فیہ اشارۃ الی ان اللام فی الموصول بمعنی الذي فیہ لطاقۃ کمالا یخفف و جواب سوال ہوان الموصول فی
 اللغة المتصل والاتصال لیس بالذم فی الفعل وشبہہ حاصل الجواب ان المراد بہ المعنی الاصطلاحی
 وهو ما یطلب لصلۃ ہی الجملة الفعلیة او الظرفیة لا اللغوی قوله صلتہ ای صلتہ الموصوفہ فیہ
 اشارۃ الی ان المراد من الفعل الجملة الفعلیة لا الفعل فقط بل ان صلتہ الموصول لا یقع الا جملة
 قوله صلتہ جملة آہ جواب سوالین الاول ان ہذا القاعدة منقوضۃ بقولہ تع ان الموت الذ تقرون
 منہ فانه ملائیکم فالموت اسم مبتدأ وقولہ الذي موصول وتفرون صلتہ والجار والمجرور فی قوله
 منہ متعلق بقولہ تفرون وقولہ فانه ملائیکم خبر لہذا المبتدأ فھنا قد دخل الفاء فی خبر ہذا
 المبتدأ مع ان الاسم لم یصل مع الفعل والثانی ان ہذا منقوضۃ بزید فی زید قام فزید مبتدأ
 وصل مع الفعل وقام خبرہ مع ان دخول الفاء لم یصح فی خبر ہذا المبتدأ فاجاب بقولہ ان
 آہ حاصل الدفع الاول ان الموت موصول بالاسم الموصول لہذا کورد وھو الذي تفرون فصفة الموت
 متصل بالفعل فخر ووصل الموصول مع الفعل حکما بواسطة الصفتہ وحاصل الدفع الثانی ان المراد با
 لاسم الموصول بفعل الاسم الذي وقع مع الصلتہ مبتدأ کما فہم من المثال خبرہ قد وقع شئ اخر فی
 زید قام لیس لامرکذک قوله مؤلہ واما یؤلہ بالجملة الفعلیة لان الظرف الذي وقع خبر للمبتدأ
 فیہ خلاف کما سبق بخلاف الظرف الذي وقع صلتہ الموصول لانہ مقدما بالجملة الفعلیة بالاتفاق
 کذا فی الزید وقولہ مؤلہ صفتہ قولہ ظرفیہ ولا یخفف ما فیہ لان الظرفیة عبادة عن الجملة بعد التویل
 فی غیر مؤلہ بل المؤلہ هو الظرف الا ان یقال للراد بالظرفیة الظرف واما اول الظرف بالظرفیة
 لرعاية الفعلیة فیما قبلہ قوله وفي حکم الاسم الموصول الخ جواب سوال ہوانہ کما یصح دخول
 الفاء فی خبر الاسم الموصول بفعل وظرف کذا یصح دخول الفاء فی خبر الاسم الموصول بالاسم
 الموصول بفعل وظرف فلم لہذا ذکرہ المص اجاب بقولہ وفي حکم الاسم الموصول حاصلہ لا
 حاجۃ الی ذکرہ لان الصفتہ والموصول متحدان فی المصداق نحو السائل الذي یاتینی او الدافلہ ہم
 قد کراحد ہما ذکر الاخر قوله ابا حد ہما جواب سوالین احد ہما وھوانہ ینقض بقولہ کل

رجل یا تینی اونی الدار فله درہم فرجل نکرۃ وقع مبتدأ ہنما مع انہ لم یتصف بہما بل باحد ہما لان
کلمۃ اولی تردید فلا یطابق المثال مع المثل والثانی انہ ینبغی ان یقال الموصوفۃ لان العائد الی
المعطوف علیہ بکلمۃ مفردۃ کما یقال ذید قائم او عمر قائم لا قائمان فاجاب بقولہ ای باحد ہما
اے حاصلان ہذا العبارة علی حذف المضاف من الضمیر الی الموصوفۃ باحد المذکورین
فاندفع السؤال الاول لان المثل عبارة عن النکرۃ الموصوفۃ باحد ہما لا بہما وکذا اندفع السؤال
الثانی لان الضمیر لیس براجع الی مجموع المعطوف والمعطوف علیہ بل الی احد المذکورین فا
الضمیر راجع الی المذکورین لفظ المذکورین مثنی قولہ وفي حکمہا اے جواب سوال اے ہوان ہذا
ینقض بقولہ کل غلام رجل یا تینی اونی الدار فله درہم فغلام نکرۃ وقع مبتدأ وقد خل الفاء فی
خبرہ مع انہ لم یتصف باحد ہما فاجاب بقولہ وفي حکمہا اے حاصلان المراد بالنکرۃ ہنا اعم من
ان یکون حقیقۃ او حکما لان اتصال المضاف بالمضاف الیہ یلشد من اتصال الموصوفۃ بالصفة لکن یحیی
بہ تمام المضاف کالجزء ولما اعتبر موصولیت اللہ فی الایۃ الشریفۃ باعتبار الصفتۃ المثال المتفق
فاعتبار توصیف تنکیر الغلام فی ہذا المثال ثبت بالطریق الاولی قولہ ہذا مثال جواب سوال
مثلا ما مر غیر مرۃ وکذا حالہ ما سیأتی من بعد سوالا وجوابا فافہم قولہ الذ فی اشارۃ الی ان
قولہ فی الدار عطف علی قولہ یا تینی قولہ ان اللوت الذی اے فانقل ان الفاء زائد ہنا اذ
لا سببۃ فی الایۃ لان الفراد لیس سببا لملاقات الموت بل سبب عدمہ فلم یکن مما نحن فیہ قلنا
یحوز ان یکون الفراد سببا للحکم بالملاقات کذا فی العصۃ قولہ کل رجل اے فی اشارۃ الی ان
قولہ فی الدار عطف علی قولہ یا تینی فانقل فی مثاقولک کل رجل یا تینی الموصوفۃ بفعل وظرف
ہو رجل لا کل رجل فیکون مثالا للمضاف الی النکرۃ الموصوفۃ بفعل لا للمبتدأ النکرۃ الموصوفۃ قلنت
لانہم ذلک بل الموصوف فی ہذا المثال کل رجل یعنی ان الموصوف ہوا کل کما ہو المقص لکن کلمۃ
کل لا لحاظۃ والشمول قولہ ولت وعلی اے جواب سوال وهو انہ قد سبق ان المبتدأ ما اذ
تضمن معنی الشرط یصح دخول الفاء فی خبرہ وهو منقوض بلیت الذ یا تینی اونی الدار لہ
درہم اولی الذ یا تینی اونی الدار لہ درہم لانہ یمتنع دخول الفاء فی الخبر ہما مع ان اسم ہما
وہو المبتدأ متضمن لمعنی الشرط وحاصل الجواب ان مجرد وجود المقتضی لیس بعلة لوجود
المقتضی بل قید عدم المانع مراد والمانع ہنا موجود وهو لیت وعلی ہما حدیثنا ظهر
اندفاع ما قبل ان ہذا البحث بحث قبل او انہ قولہ من حروف اے جواب سوال وهو ان
لیت وعلی مبتدأ وما نعان خبرہ وھذا لا یصح لان المبتدأ قسم من الاسم وھما حرفان فیکف
یکونان مبتدأ فاجاب بقولہ من حرف حاصلہ انھما اسمان لیت وعلی اللین وقعا فی
الترکیب من الحرف المشبہہ بالفعل فیصیر ابتداء یتہما فانقلت اذ اثبت ابتداء یتہما فیجب
ان یکون امر فوعین فلم جعلتہما مفتوحین قلنا انھما محکیین عن لیت وعلی لقی من

الحرف المشبهة بالفعل التي تقع في التراكيب ليت لعل اللتين وقعا في التراكيب مبنیان بالفتح لا نهما
من الحرف فكذلك هذا لان حال الحاکي مثل حال المحكي عند او في قوله من الحرف المشبهة اشارة الى
انها قد يكون من غير الحرف المشبهة بالفعل لان لعل قد يكون جارا كما في قوله الشاعر لعل ابي
المغوار منك قريب : وليت قد يكون ناصبة نحو ليت زيدا قائما بنصب الجزئين قوله على المبتداء
الذي اه في لطفاته لا يخفى قوله من قبيل الاخبار يعني ان مجموع القضية الشرطية من قبيل الجملة
الشرطية الخبرية وان لم يكن بعض اجزائه كذلك فلا يرد ان جزاء الشرط كثيرا ما يكون امرا نحو اذا
جاءك زيد فاضربه قوله الزانية والزاني فاجل و الا واجب الآية وما قيل ان الدليل لا يثبت المدعى
لان اخرجهما الكلام من الخبرية الى الانشائية لا يستلزم ان التلك المشابهة مع ذلك اذا لزم سببية الاول
لثاني لانها انما المشابهة مع ذلك قد فوع اذا المراد بالسببية التي في ضمن الكلام الجزئي هي سببية
الكاملة فيكون المراد من المشابهة المنفية في قوله تزيل تلك المشابهة هي المشابهة الكاملة وهي في
ضمن الكلام الجزئي كذلك في الزيد في ان القضية الشرطية عند اهل العربية هو الجزاء والشرط قيد
للمسند في الجزاء والجزاء لا يكون الا انشائية اللهم الا ان يقال المراد هم ان الحكم في الجزاء
والشرط قيد للمسند الجزاء لان الشرطية هو الجزاء فقط بل القيد مع القيد هو القضية الشرطية
فافهم وانصف فان هذه النكتة وان لم يكن جيدا لكن كاف لمرام المقام قوله باب كان اه للرا
باب كان كل فعل ناقص كذلك المراد باب علمت كل فعل من افعال القلوب وانما يمنع ان خولا لفا وان
تخرج الكلام من الخبرية الى الانشائية لان المبتداء اذا تضمن معنى الشرط فهو مقتضى للصلافة
بسبب لشرط من غير كحاظا لا بتدائية وهما مفوتان للصلافة فاذا دخل على المبتداء التي تضمن معنى
الشرط فان معنى الشرط فيمنع دخول الفاء في الخبر ولا ان الشرطية على التردد وباب علمت تدل على
التحقيق وبينهما متاف قوله ووجه ذلك التخصيص اه جواب سواله هو انه ما وجه تخصيصها
بيان الاتفاق من بين الحرف المشبهة بالفعل مع ان باب كان وعلمت ايضا مانعان بالاتفاق
فاجاب بقوله ووجه اه حاصله ان وجه التخصيص ان باب كان علمت لا يفارق بعضها عن بعض
في المنع والاتفاق بخلاف الحرف المشبهة بالفعل فان بعضها يفارق بعضها قوله المكسولة المفتوحة
قوله في المنع وفاتته ظاهرة قوله يؤيده اه في اشارة الى ان هذا القول هو مرجع ايضا
لان قد جاء في بعض الايات بدن الفاء نحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات لهم
جنت تجري من تحتها الانهار ولهذا لم يجعله مستقلا **له** او دفع ما قيل ان الكلام في المبتداء
لا في ليت ولعل فيلزم الخروج عن البحث ايضا المنع يقتضي سبق الدخول وليس في كل خبرهما الفاء حتى يمنع ليت ولعل
فاجاب بقوله او دخلا خلاصه ان البحث منها باعتبار دخولها على المبتداء لا باعتبار نفسها وكذا المراد من منعها الفاء في
في الكلام الذي يصح دخول الفاء مطلقا ۱۲ مولانا مولوي عصام الدين رحمته الله عليه ۶

وانما يجعله دليلاً لانه يحتمل ان يكون قوله فلن يقبل من متفرعات الخبر والخبر محذوف وهو
توبتهم بلا فائدة فيكون قوله فلن يقبل من متفرعات الخبر وفيه ما لا يخفى قوله لا يساعدها
اه هذا رد على المصنف حاصله ان المصنف لم يحق ان المكسوة بليت ولعل لانه غير مانع من دخول الفاء في
الخبر ويؤكد قوله تعان الذين كفروا وما تواتوا وهم كفار فلن يقبل توبتهم فلو كان ان المكسورة
مانعاً من دخول الفاء في الخبر فلم يدخل الفاء في خبر هذا المبتدأ وايضاً لو كان مانعاً من دخول الفاء في
الخبر في مثل قوله تعان فانه ملائمتكم اجيب عن الاول انا لانسلم ان قوله تعان فلن يقبل توبتهم خبر لقوله
ان الذين بل هو دليل الخبر المحذوف وهو قوله ولهم خزي في الآخرة ولهم عذاب عظيم
بدليل قوله فلن يقبل توبتهم وعن الثاني انا لانسلم ان قوله فانه ملائمتكم خبر المبتدأ بل هو ايضاً دليل
الخبر المحذوف فتقدير العبارة قل ان الموت الذي تفرون منه لا فائدة فيه بدليل فانه ملائمتكم
قوله وما يدل على عدم اه هذا رد على البعض لذي الحق ان المفتوحة ولكن بليت ولعل
وحاصله انهما لو كانا مانعاً من دخول الفاء في قوله تعان واعلموا اننا غنمتم الآية فان ان حرف
من حروف المشبهة بالفعل وكلمته ما موصولة وقوله غنمتم من شيء صلة لهذا الموصوف والموصوف
مع الصلة مبتدأ وايضاً اسم ان وقوله فان لله خمسة خبر لهذا المبتدأ فلو كان ان المفتوحة
مانعاً فلم يدخل الفاء في هذا الخبر وايضاً لو كان لكن مانعاً من دخول الفاء فلم دخلت في قوله لكن
ما يقضيه... فسو يكون فلكن حرف من حروف المشبهة بالفعل وكلمته ما موصولة وقوله يقضيه
صلة هذا الموصوف والموصوف مع الصلة مبتدأ وايضاً اسم لكن وقوله فسو يكون خبر المبتدأ
فلو كان لكن مانعاً من دخول الفاء لم يدخل الفاء في هذا الخبر وجواب هذا الاعتراض غير لازم
علينا لانه لا يرد على المصنف لانه لم يلحقها بليت ولعل قال لقيام قرينة اه اللام للوقت لا للعلّة كما
في قوله تعان اقم الصلاة لادلوك الشمس اى وقت دلوكها ولا للاجل لانه المصحح لا يقتضيه والا لكان
الحذف واجبالاً ان علة الشئ اذا كان واجبا يكون المعلول اجبا ضرورة عدم تخلف المعلول
عن العلة قوله لفظية اه جواب سوال هو ان المتبادر من القرينة هو اللفظية فعلى هذا ير عليه
بقوله الهلال والله اذ المبتدأ محذوف ومع ان القرينة اللفظية غير موجودة فاجاب بقوله لفظية
اه قوله احذف اه جواب سوال وهو ان قوله جوازاً مفعول مطلق لقوله يحذف وهذا لا
يصح لان معنى الفعل غير مشتمل عليه فاجاب بقوله اى حذفاً حاصله مفعول مطلق باعتبار
الموصوف المحذوف وهو حذفاً ومعنى الفعل مشتمل عليه انما لم يجعل قوله جوازاً تميزاً مع انه لم يحتج فيه
الى الموصوف وجعل المصداق بمعنى اسم الفاعل لان الجواز يرفع الابهام الوصف دون الذات والمعتبر في
التميز الثاني لا الا ذلك في الزيد قوله جار اجواب سوال وهو ان قوله جوازاً صفة لموصوف
محذوف اى لقوله حذفاً وهذا لا يصح لان صفة الشئ محمول عليه ههنا لا يصح الحمل لان
الحذف ليس بجواز فاجاب بانه قوله لا واجب فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يذكر الوجوه في حذف

قوله قد يحذف اه فيه اشارة الى ان قوله الخبر عطف على المبتدأ قوله اي حذ فاجواب السؤال مثل امر
غير مرة قوله جائزا ايضا جواب سوال ظاهر قوله من غير اقامة شيء اه جواب سوال وهو ان قوله الخبر
جواز مستدل لان ذكر قوله وجوبا مستغنى عن ذكره لان الجواز موجود في الوجوب فاجاب بقوله من غير
اقامة شيء حاصل ان قوله وجوبا محمول فيما اذا قام الشيء الاخر مقام الخبر فيجوز وجب حذف الخبر
قوله الخبر المحذوف جواب سوال وهو ان من البين ان الخبر المحذوف وجوز الیس خرجت فاذا السبع
واقف فكيف يجعله مثلاً وايضا ان كون الشيء مضافا اليه لا يكون الا مفردا لا نه قسم من الاسم
وهنا مركب فلا يصح اضافة المثال الى ما بعد اجاب بقوله الخبر المحذوف وقوله فاذا السبع الفاعل العطف
حذف على المعنى اخرجت ففاجات كذا اي زمان وقت السبع قيل جوابا لشرط ولعل اذا داتها لزوم
ما بعد هالما قبلها من ان وقوف السبع لازم يخرج قيل زائدة وفيه ان يجوز حذف الزائد ههنا لا يجوز
حذفها فاعلم انها غير زائدة كذا في العصة قوله على البذ هب الصحيح اه انا قال ذلك لان فيه خلافا
قيل اذا ظرف مكان خبر عن السبع وفيه انه لا يطرد في مثل فاذا السبع بالباب جعله بدلا لتعسف
وقيل اذا ظرف زمان خبر عن السبع اي خرجت فكان في السبع السبع حاصل في مكان في فج لا يراد به
لامعنى لقوله خرجت فكان في السبع وقيل ظرف زمان مضاف الى ما بعد وعامله محذوف
ففاجات وقت وجود السبع وفيه يلز اخراج اذا عن الظرفية لانه مفعول به بمعنى فاجات
كذا في الغفور قوله علان يكون اه اي فان تقديره على مذهب الصحيح بناء على اه والشارح
اشار الى رد الاول بقوله ظرف زمان الى رد الثاني والثالث بقوله للخبر المحذوف وزاد قوله غير
سادمه كذا يتوهم انه ينبغي ان يكون المحذوف اجبا لوجود القرينة وهي حال المتكلم اقامة
الظرف مقامه قوله خروجي اه والقرينة على حذف الخبر حال المتكلم كما هو مذهب الكسائي او
اذ لانه متعلق بواقف والظرف يدل على متعلقه قوله وقد يحذف اه وفيه اشارة الى ان قوله
وجوبا عطف على قوله جواز قوله حذ فاجاب سوال ظاهر قوله اجبا ايضا جواب سوال ظاهر
قوله ا في تركيب فيه اشارة الى ان كلمة ما موصوفه والعائد في التزم محذوف اي في تركيب لترا
فيه فلا يرد ان الجملة اذا وقعت صفة لا بد فيها من العائد وذلك لان العائد اعم من ان يكون
ملفوظا ومحذوف او قوله في ذلك في اربعة جواب سوال وهو ان المثال لا يكون الا ايضا ح المثل
وهو يحصل بمثال واحد فلم يذكر امثلة اربعة فان المقصود هو المسائل دون الامثلة فاجاب بقوله
وذلك لانه حاصله ان وجوب حذف الخبر في اربعة ابواب فلذلك ذكر الامثلة الاربعة ذكر الامثلة
وارد هنا القواعد لكن ذكر المثال دون القاعدة ليكون العبارة مشتملا على القاعدة معاروما للاختصاص
لا يقال هنالك قسم اخر وهو اذا كان الخبر ظرفا فان متعلقه خبر هو واجب الحذف لاننا نقول

فانهم والصف وانما
يقدر سؤل عليه
يدفع الجواب
بالنقصين كذا
فانما الذي مقامه وجوب ما
الذي جواز ما لا يقوم
وحاصل الذي في ان حذف
المستوفين كما لا يخفى
لان نقصان الشيء باطلا
او واجبا او محذوف
الخبر اما ان يكون جاريا
القلب من ان حذف
دفع ما يجازي

الظاهر بل بحسب الحقیقة لیس الخبر الا الظرف والتقدير لیس الا لرعاية الامر للفظ فهو لیس من باب حذف الخبر والتزام غیره مقامه فالحصر بحکم الاستقراء کذا فی الغفوق **قوله** فیدل علی الوجود فیہ اشارة الی بیان القرینة وهی دلالة **قوله** هذا اذا کان ای حذف الخبر وجوبا والتزام قائم مقامه اذا کان اه وفیه نکته لا ینحرف وهو جواب عن سوال وهو انه ینقض بقوله یدری فی قوله ولولا الشعر بالعلماء یدری لان الشعر مبتداء ویدری مع فاعله وهو الضمیر الراجع الی الشعر خبره وقع بعد لولا ولم یجب حذفه بل لا یجوز حذفه اجاب بقوله هذا اذا کان او فیرد علی المص وهو ان الحکم بوجوب حذف الخبر مطلقا بعد لولا غیر صحیح بل انما یصح اذا کان الخبر من الافعال العامة ویمکن ان یجاب عنه بان مراده الافعال العامة لکن لم ینذکر **شهر قوله** واما اذا کان خاصا اه کالقیام والقعود غیر ذلك فلا یجب حذف الخبر لعدا دلالة لولا علیه اذ دلالة لولا الی الاعلی الوجوب ولودله القرینة الخارجیة علی الخبر جاز الحذف بلا وجوب کذا فی حاشیة مولینا **قوله** کما فی قوله ای فی قوله الشافعی واو لا الشعر ولو لا خشية الرحمن عندی - جعلت الناس کلهم عبید - واخره ولولا الشعر بالعلماء اه قوله یدری ای خوارمندی نمودن **قوله** من لیبیک وهو اسم الشاعر فی زمان رسول الله صلی الله علیه وسلم **قوله** وقال الکسانی وهو من الکوفیین **قوله** للفعل المقد لان لولا مرکب من لوامتناعیة ولا النافیة فیکون مفید الامتناع الاول لا متناع الثاني کما یجئ فی بحث بحرف الشرط فکانت لازمة للفعل لکونها حرف الشرط فبقی مع دخولها علی لا علی ذلك الاقتضاء ومعناه مع لا ایض باق علی ما کان کذا فی الزید لکن لولا عند البصرین غیر مرکبة من کلتین کما تری وزیف مذ هب الکسانی بان لولا کانت مرکبة من لولا الامتناعیة ولا النافیة ولم یجب حذف الفعل لواقع بعد ها الا اذا کانت لها مفسر کما هو شان الافعال لواقع بعد ادوات الشرط ووجبة تکرار لا لان لفظ لا لیدخل علی الماضی بغيرد عاء وجواب القسم الاغلب کذا فی الغفوق **قوله** وقال الفرء من الکوفیین ان الاسم بعد لولا لا یتقدم ولا فاعلا للفعل المحذوف بل ذلك الاسم یتقدم لولا کلمة لولا فیکون هی افعة لکن هذا المذهب ایض ضعیف اذ یلزم علیہ ان لا یتقدم فی الشرطیة اسناد اذ لا یوجد اسناد بین الحرف ومعموله کذا فی الزید وایض یلزم ترکیب الکلام من الاسم والحرف وذا باطل **قوله** وثانیها اه وهما جواب سوال علی طبق مامر فی قولها ولها **قوله** کلمبتدا فی اشارة الی قاعد کلیة فلا یرد ما فیہ من الاضافة الالیمیة والبیانیة والظرفیة کما مر غیر مرة وایض لا یرد ما فی قیلان المقصود بیان کلیة فلم یرد المص مثلا جزئیا فدفعه بما تری **قوله** صوة ای یتقدم مصدا بحسب الصوة کما یتقدم بحسب المعنی فالمراد بالصوة ههنا ما یتقابل بالتأویل لا المعنی فلا یرد النقض بعد تطابق المثال للمثل **قوله** او منسوب ای منسوب الی الفاعل والمفعول او کلیمها ولسل المراد منه المضاف لانه لم یجز ان یتقدم شیء الواحد مضافا الی الشیئین

قوله او كان اسم التفضيل انما زاد لفظ كان لئلا يتوهم انه معطوف على قوله الى الفاعل لقربه
فصار الاقسام باسرها اثني عشر قسم استتار للبصير ثلثة منها ما اذا كان المبتدأ مصدرا صريحا
احدا ما يكون المبتدأ مصدرا صريحا منسوب الى الفاعل والمفعول به معا كما هو المذکور في المتن
ثانيها ما اذا كان المبتدأ مصدرا صريحا منسوب الى الفاعل فقط واليه اشار بقوله وذلك
مثلا ذهابي راجلا وثالثها ما اذا كان المبتدأ مصدرا صريحا منسوب الى المفعول فقط واليه اشار بقوله
وضرب زيد قائما ولهذا قيد بقوله اذا كان اه لا يلزم تكرار المثال وثلثة منها ما اذا كان المبتدأ
مصدرا تاويلا احد ههما ما اذا كان المبتدأ مصدرا تاويلا منسوب الى الفاعل والمفعول به معا
واليه اشار بقوله وان ضربت زيدا قائما وقائمين وثانيها ما اذا كان المبتدأ مصدرا تاويلا
منسوب الى الفاعل فقط مثالا ان ضربت قائما وثالثها ما اذا كان المبتدأ مصدرا تاويلا منسوب
الى المفعول به فقط مثالا ان ضربت زيدا بصيغة المجهول وستة ما اذا كان المبتدأ اسم التفضيل
مضافا الى ذلك المصدا الصريح الاول ما اذا كان المبتدأ اسم التفضيل مضافا الى المصدا
الصريح المنسوب الى الفاعل والمفعول به معا كما اشار اليه بقوله واكثر شربي السوق ملتوتا وثانيها
ما اذا كان المبتدأ اسم التفضيل مضافا الى المصدا الصريح المنسوب الى الفاعل فقط مثلا اكثر
شربي قائما وثالثها ما اذا كان المبتدأ اسم التفضيل مضافا الى المصدا الصريح المنسوب الى المفعول
به فقط مثلا اكثر ضربت زيدا قائما اذا جعل زيدا مفعولا به وثلاثة منها ما اذا كان المبتدأ اسم
التفضيل مضافا الى المصدا التاويلا الاول ما اذا كان المبتدأ اسم التفضيل مضافا الى المصدا
التاويلا المنسوب الى الفاعل والمفعول به معا مثلا اكثر ضربت زيدا قائما وقائمين وثانيها ما اذا
كان المبتدأ اسم التفضيل مضافا الى المصدا التاويلا المنسوب الى الفاعل فقط واليه اشار بقوله
واخطب ما يكون الامير قائما فان ما مصدا تية وقوله يكون بمعنى الكون ثالثها ما اذا كان المبتدأ
اسم التفضيل مضافا الى المصدا التاويلا المنسوب الى المفعول به فقط مثلا اكثر ضربت زيدا على
صيغة المجهول **قوله** الى ان تقديره هذا التقدير عند البصريين على خلاف زعم المتكلمين
ولهذا رده الشيخ الرضى فالتقدير عند هم ما قال به الرضى **قوله** اذا كان قائما لانه الاجا
عن ضرب زيد بكونه مقيد بقيامه لا يكون الا عند حصول الضرب ووجود زيد وهذا
بيان القرينة الدالة على الخبر المحذوف كذا في الغفور واما قد رقبه اذا كان قائما لانه لو لم
يقدر فالحال عنه قائما لا يخلو اما ان يكون من متعلق المبتدأ وذا باطل لانه متحد مع من هب الكوفيين
واما ان يكون من الضمير فحاصل الراجع الى الضرب وذا ايضا باطل لانه يلزم الاختلاف في فاعل
الحال وذي الحال لان فاعل الحال زيد فاعل عام لذي الحال لضرب واذ قد لم يلز ذلك
لان قائما حال عن الضمير في كان الراجع الى زيد فأتحد فاعلين **قوله** متعلقات الاله
المتعلقات التامة بخوزيد عندك اي زيد حصل او حاصل عندك **قوله** شرط واما سمي مدحها

شرطا وان كانت اذ للظرفية لراحتة معنى الشرط فيها وهو كون ضرب متعلقا بذلك الوقت كتعلق الجزأ بالشرط قوله فيكون الحال اه لان الدال على الشئ دال على ذلك الشئ فالمراد بقوله فيما التزم اعم من ان يكون بواسطة او بلا واسطة قوله هذا ما قيل فيه اه والغرض من ان ما قاله البصريون في تقدير هذا المثال المذكور ليس بحسن عند قوله وفيه تكلفات قال قدس سره في الحاشية وهي حذف اذ امع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدل ان عن الظاهر معنى كان الناقصة الى معنى كان التامة لان معنى قولهم حاصل اذ كان قائما ظاهري في معنى ٢٢ الناقصة ومن قيام الحال مع الظرف اجيب من الاول بان حذف اذ امع الجملة المضاف اليها شائئ كثير من ان يحصر في كلامهم كما في مقام فاء التفرعية كما في قوله فهند يجوز اه اذ تقديره اذ كان الامر كذلك فلهذا يجوز صرفه عن الثاني بان اقامة الحال مقام الظرف مشهود لان في الحال معنى للظرفية كما في قوله جاءني زيد راكبا اي في وقت ركوبه عن الثالث بان كان ههنا تامة لا ناقصة لانها لو كانت ناقصة لجاز ان يقع خبرها معرفة لان خبر كان الناقصة قد يكون معرفة وقد يكون نكرة ولم يسمع قائما في المثال المذكور الانكارة والجواب من كلام الرضی ان الاخبار عن الضرب بالملابسة لم يعمد فلم يوجد القرينة على حذف الخبر اذ لم يوجد القرينة لم يحذف قوله والذي اه عن ههنا الى قوله من تلك التكلفات البعيدة كلام الرضی قوله ضربني زيد لا يلا بسة لا يخفى ان التقدير الذي ذهب اليه البصريون اقول وانسب بحسب المعنى لما قلنا انها بخلاف التقدير الذي ذهب اليه الشارح الرضی رحمه الله تعالى فانه ليس بحسن اذ الحكم بملابسة الضرب للمفعول والفاعل اذا كان بعد الوقوع على المفعول والقيام بالفاعل لغولا اثر فيه لان الملا بسة بالنظر الى الفاعل المعنوي بالنظر الى المفعول المعنوي اخر كل في الزيد قوله اذ اردت اه ولا يخفى ان قوله قائما حال عن الضمير البارد في يلا بسة لانه عبارة عن المفعول لانه راجع اليه لا يجوز ان يكون حالا عن الفاعل على هذا التقدير لانه لا يتحد عامل الحال وصاحبه كما هو المذهب الاصح لان عامل صاحب المصك وعامل الحال يلا بسة قوله اذ كان حالا اه اي اذ كان قوله قائما حالا عن الضمير المستكن لانه على هذا التقدير عامل الحال وصاحبه متحدان وهو يلا بس فيكون قائما حالا عن الضمير وهو عبارة عن الفاعل كذلك في الزيد قوله اولي خبر لقوله الذي قوله ثم بقوله اه اشارة الى اعلاله على التقدير الاول والتقدير الثاني قياس عليه قوله ويجوز حذف اه دفع ما قيل من انه لا يجوز حذف اذ الحال فكيف يحذف فاجاب بقوله ويجوز حاصل انه يجوز حذف اذ الحال اذ كانت قرينة وهي قوله يلا بسة فصل متعديا بل من المفعول وليس مفعولا الا الضمير المحذوف وقوله اضربه والقرينة فيه على المحذوف ان قوله المذكور موصولا بالجملة صلة فلا بد فيها من الضمير الذي يرجع الى الموصول وليس في الظاهر ضمير راجع اليه فعلم من ان الضمير محذوف كما يدل عليه قوله العائد المفعول يجوز حذفه

قوله راشد مهديا والفرقان كلاهما كان عالما على الطريق بنفسه الثاني ما يكون عالما على
الطريق بتعليم الغير قوله يلزم من حذف اه تعريض على الكوفيين توضيحاً لتقدير الكوفيين فاسد
لفظاً ومعنى أما لفظاً فلا ستلزام حذف الخبر وجوباً من غير قامة شيء مقامراً لان الحال على هذا
التقدير من متعلقاً المبتدأ تمامه لان قائماً بمعمول لضربه وكان من تمامه ما هو من تمامه لا يصح
ان يسد مسلك الخبر فيلزم بالضرورة حذف الخبر وجوباً من غير قامة شيء مقامة لشيء غيره يسد
مسلكاً وأما معنى فلا نهم اتفقوا على ان معنى ضربه زيد قائماً بمعنى ما ضرب به الا قائماً وهذا المعنى لا
يستفاد من تقديرهم اذ المعنى في ضربه زيد المختص بحال القيام حاصل وهذا لا يمنع من حصول الضرب
حالا لقعود في وقت آخر فلا يفيد كحصر المطلوب اليه شارب قوله تقييداً لمبتدأ عند في الزيد
قوله المقصود هو وذلك لان اسم الجنس المعروف اذا استعمل ولم تقم قرينة التخصيص ببعض
فهو ظاهر في الاستغراق دفعا للترجيح بلا مرجح كذا في الغفور واعلم ان فيها خمسة مذاهب
وكلام المصنف مبني على مذهب البصريين مع انه عند ش فلم يخاره والجواب ان القائل بان تقدير
مذهب البصريين هكذا هو الفاضل الهندك والاصح ان تقدير مذهب البصريين ما قاله الرضي
فلاخذ شتة قوله بدليل اه لان المصداق المعروف بالاضافة واللام اذا استعمل يكون صريحا في
الاستغراق اذ لا يمكن له قرينة على التخصيص والاستغراق ينافي التقدير هذا وجهر الرد على الكوفيين
قوله ذهب الاخفش يريد عليه ان يلزم حذف المصداق مع بقاء معموله وذلك مما منع عندهم
لان في قوة ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصولة مع بعض صلته كذا في الغفور
قوله وذهب بعضهم وهو ابن درستويه ابن باساقوله لا خبر له كما في القسم الثاني من المبتدأ
ويرد على ذلك البعض ان المبتدأ على قسمين كما لا يخفى ومن البين انه ليس القسم الاول منه وليس
القسم الثاني منه ايضا لان المصداق لا في تعريفه والصفة الواقعة اه وليس هذا منه كما هو الظاهر ايضا
كأن هذه الحصر مستفاد من هذا التركيب على كونه مبتدأ لا خبر له غير ظاهر لان من لم يقل بالخبر في هذا
الكلام يكون الحال عند قيد المبتدأ فيبطل عموم قوله ثالثا اه وههنا جواب سؤال على طبق قوله
عطف عليه فيانه قد ذكر في بحث المفعول معد ان الواو اذا كان بمعنى مع لم يكن للعطف وحكم ههنا
بالعطف ويمكن ان يجاب عنه ان العطف ههنا بالمعنى اللغوي هو الامالة قوله كل مبتدأ فيه شارة الى
الكلية فلا يرد ما في هذا المقام قال الرضي الظاهر ان حذف الخبر في مثل غالب لا واجب قوله كل رجل اه قل
قد س سر في الحاشية اصيعة في اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمنازع وههنا كناية عن مصحفها
اعني الصنعة انتهى الصنعة كارد وپيشه كردن كذا في الصحاح ثم اعلم ان هذا التركيب مذ ههنا قال الكوفيون
ان الواو مع ما بعد ها خبر لانها بمعنى مع والواو بمعنى مع كان خبراً من غير احتياج الى التقدير فكذلك
ما هو بمعناه وحج لا يكون المثال مباحث فيه وقال البصريون انه مرفوع المحل اسقلا عرابه الى الاسم
الذي بعده فوقع صفة الجزئية لا لكونها تابعة ولهذا يقتضيه ان يكون مكمل للصفة فان قيل لا يجوز

اد جاع الضمير في صنعة الى الكلام الظاهر فيسا والاعني لا سيجي ان المقارنة شخص واحد حقيقة كل واحد الى الرجل ان ليس بمفهوم

قلنا ان من قبیل وضع المظهر في موضع المضمر فان المعنى ان هذا الرجل مقرون مع صيغة وذلك الرجل مقرون مع صيغة ويجاب بان لما كان كل رجل نائباً مناب اسماء كثيرة وضميره نائب مناب ضمائر كثيرة ايضاً يعو بكذا اعتبار الى رجل ما في كل رجل فكانه قيل زيد ضيعة وعمر وضيعة وبكر وضيعة الى ما لا نهاية له **قوله** واجب حذف اه هذا عند البصريين اما عند الكوفيين فلما قلنا انفا ان الواو مجعنة مع خبر فان قيل لان اسم الحذف واجب لان الواو في ما اذا اسد غيره مسد والصيغة لا يقوم مقام الخبر لانه معطوف على كل رجل والمعطوف من تمة المعطوف عليه قلنا ان معطوف على الضمير المستكن في مقرون فهو من تمة الخبر فسد مسد وما قيل من انه يلزم العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد المتصل بالمتصل فمد فوع لان المؤكد بصيغة اسم الفاعل يخالف للقياس والمؤكد بصيغة اسم المفعول ههنا محذوف وهو الضمير في مقرون بحذف مقرون وما قيل ان الحكم بعطف صيغة على المستكن في مقرون يخالف محذوف اء هو وما قيل من ان حذف المؤكد بصيغة اسم الفاعل خلاف للقياس فكيف يحكم بحذف فمد فوع لان حذف خلاف للقياس فيما اذا لم يحذف المؤكد بصيغة اسم المفعول واما اذا حذف المؤكد بصيغة اسم المفعول فحذف المؤكد بصيغة اسم الفاعل غير مخالف للقياس لما قاله الشارح قدس سره حيث قال وعليه على المبتدأ شيء بالواو فمد فوع لان ما قاله الشارح قدس سره فمحذوف على الظاهر لان الظاهر انه عطف على كل رجل ولا نه لما كان المعطوف على الضمير الراجع الى كل رجل والراجع والمرجع في الحقيقة شيء واحد فكانه معطوف على كل رجل **قوله** كالمبتدأ اه في اشارة الى الكمية فلا يد ما فيه من الاضافة للامية والبيان والظرفية **قوله** وبقيائك الخ جواب سواله هو ان عمر اسم شخص فيكون القسم به شخصاً مع انه ليس كذلك حاصل الجواب ان العمر بالفتح بمعنى العمر بالضم اعني البقاء **قوله** اما قسم به جواب سواله هو ان محذوفه قسمي على قوله لعمرك وبقله غير جائز للمغايرة كما هو الظاهر لان العمر ليس بقسم والحمل يقتضيه الاتحاد في المخارة والمغايرة في الذهن هما مغايرتان هنا وخارجا فاجاب بقوله اء ما قسم به حاصله ان معني ما قسم به هو مشتق وجعل المشتق على المشتق يصح ما قيل ان ما في قوله ما قسم به مصداقية فاقسم بتاويل المصدق اي قسمي فلا يصح حمله على قوله لعمرك فغلط محض لانه لا فائدة في هذا التاويل على هذا التقدير بل هو موصو او موصو **قوله** والعمر العمر اه جواب سواله هو ان العمر لما كان المراد منه البقاء فلم لم يذكره بالضم مع انه في هذا المعنى اشتهر فاجاب بما ترى **قوله** الا المفتوح اي لا يستعمل مع اللام الموضوع للقسم في مقام وقع مقسماً به الا المفتوح **قوله** امن المرفوعا فيه اشارة الى ان قوله خبران اخواتها مبتدأ محذوف والخبر وهو لفظ منها فلفظ منها مقول بقريته ما سبق فقوله هو المسند بتاء الكلام ويحتمل ان قوله المسند خبره وهذا يشعر بان هذا مرفوع عليه كما هو هو البصريين

طه اء خبر القول خبران واخواتها وقوله هو ضمير فصل ١٢ رب اغفر وارحم وانت ارحم الراحمين امين *

ولیس من قسم المبتدأ والخبر كما هو من هب الكوفيين في تناول كلامه كلام المذاهبين وليس لم يكن
 مذاهب الكوفيين مراد أقيل لم يصح هذا اعني قوله خبر ان اخواتها بقوله منها تنبها على انهما من
 ملحقات المبتدأ والخبر ليست انواعا متباعدة بالذات لهما وانما قال اخواتها ولم يقل اخواته مع ان لفظ
 الخبر مذکور بلا حطة الكلمات وهي الموثق قوله أشباهها جواب سوال ظاهر هو ان اضافة الاخوات
 الى ان غير صحيح لان الاخوات يكون لذوى العقول وهذه الكلمات ليست بذوى العقول وحاصله ان
 المراد هنا الاشباه ووجه المشابهة التقارب بينهما كما بين الاخوات وانما استعير الاخوات للاشباه النظائر
 لباينها من التقارب والتمثيل كما في ما بين الاخوات حملا وغيره وفي تفسير الاخوات بالاشباه
 فائدة لان اخوات يستعمل في ذوى العقول وهما ليس كذلك قوله وهو مرفوع باحد هذا الحرف
 دفع ما قيل من ان ذكر خبر ان بعد ذكر خبر المبتدأ مستدل لانه مرفوع بها ارتفع به خبر المبتدأ
 لانه الحرف لضعفها عن العمل وايضا لا يصح اضافتها الى ان واخواتها وذلك لان خبر هذه
 الحرف مرفوع بما ارتفع به خبر المبتدأ لانه الحرف اجاب بقوله وهو الخ حاصله ان كلام المصنف
 على مذاهب البصريين وهم يقولون انه مرفوع بهذا الحرف لمشايتها بفعل المتعد كما بينه الشارح
 بقوله لانها لما شابهت به ما قلت هو من هب الكوفيين لانهم يقولون ان هذا الحرف لا تعمل
 فيها بل في الاسم فقط لضعف عملها وكلام ليس مبني عليه كما فهمت وسيجي في بحث الحرف
 المشبهة بالفعل ان شاء الله تعالى قوله لما شابهت الفعل انما شابهت له استعمالا فكما ان الفعل المتعد
 يلزم اسما فاعل ومفعول كذلك هذا الحرف يلزمها اسما مشابهة لافعال لفظا ومعنى اما
 لفظا فلكون كل منهما ثلثا واربعا كالفعل المتعد واما معنى فلكون كل واحد منهما بمعنى
 الفعل فان معنى ان وان حقت ومعنى كان شبهت وعلى هذا القياس قوله مثله اه الا ان
 عمل هذا الحرف خلاف لانها فرع له فينبغي ان يكون عملها فرع العمل قوله الى شئ اخر فيه اشارة
 الى الرد على الفاضل الهندى حيث قال في الجواب عن الاعتراض الوارد على المتن ان المراد با
 لسند المسند الى اسم هذا الحرف والمعاد الاسم المسند فرد الشارح عليه بقوله الى شئ اه و
 وجه الرد ما ذكره الشارح فيما بعد قوله احداه جواب سوال وهو انه ينقص بقائم في قولنا ان
 زيد قائم لانه ليس بمسند بعد دخولها بل هو مسند بعد خوله ان فاجاب بقوله احداه حاصله ان
 العبارة على حذف المضاف فان قيل لان اسم صدق التعريف بعد زيادة لفظ الاحد على كل فرد من افراد المعرف
 لاننا اعتبر العطف في قوله خبر ان واخواتها مقدا على الحكم فيكون المعرف مجموع خبر ان واخواتها
 فلا خفاء في عدم صدق التعريف على المجموع لانها ليست مسند بعد دخول مجموعها وان اعتبر الحكم
 مقدا على العطف فيكون المعرف كل واحد من خبر ان واخواتها والتعريف وان كان صادقا على خبر ان لكن
 لا يصح على خبر اخواتها لانها ليست مسند بعد دخولها قلنا الجواب باختيار الشق الثالث وهو
 ان المعرف حقيقة خبر هذا الباب وذلك اما بتقدير المضاف خبر باب ان واخواتها ويجعل خبر

ان واخواتها مجاز عن هذا المعنى كذا قال عبد الحكيم قوله فقوله اه فيه شارة الى تعيين الجنس
 الفصل قوله والمراد جواب سواله وانريد خل في هذا الحد يقو في ان زيد يقوم ابوه فانه مسند
 بعد دخول ان مع انه ليس بخبر بل الخبر هو مجموع الجملة اجاب بقوله والمراد حاصله ليس
 المراد بال دخول الذكر في الاول والحق في الاخير المراد الورد ولا يرا ثاثر واثران هناك
 قد ظهر في مجموع الجملة قوله لفظا جواب سواله وهو انه يفتض بموسى فتى حيث لا يظهر
 اثران فيهما فاجاب بقوله لفظا كما في قوله ان زيدا قائم او معنى كما في قوله ان موسى قائم قوله
 فلا يحتاج الى ان يجاب اه هذا جواب سوال الفاضل الهند وفيه اشارة الى الرد عليه وجه الرد قوله
 فيلزم اه يعنى ان جواب السارح احسن من جواب فاضل الهند وجه حسنها علة استدراك قوله
 بعد دخول هذا الحرف لان المتبادر من المسند المسند الى مطلق الشئ لا مسندا الى اسمائها واما
 فاضل الهند فقد حمل ذلك على التاكيد حيث اخرج بهذا القيد ما خرج بقوله هو المسند
 قوله ولا الى ان يجاب هذا جواب السيد السند وجه الرد عليه قوله فيحتاج الى ان يعنى
 جواب السارح احسن من جواب السيد السند وجه الحسن علة الاحتياج الى تاويل الجملة
 بالاسم في جوابه بخلاف جواب السيد السند فان جوابه يحتاج الى تاويل الجملة بالاسم فيما
 اذا وقع خبرها جملة فحينئذ صاد يقو في نحو ان زيدا يقوم ابوه بمعنى قائم وجه السيد السند
 ان الكلام في مرفوعات الاسم لا في مطلق المرفوعات واما حال الجملة فبين بقوله امره كما مر
 خبر المبتدأ كما ان الخبر الجملة للمبتدأ بين ذلك بعد ذكر التعريف فيختص ذلك بالخبر المفرد قلنا
 الظاهر ان هذا التعريف لمطلق الخبر لا نوع منه ان الخبر قد يكون جملة بيان لتقليل نوع من
 الخبر وجبه الدين قوله قائم جواب سوالين احدهما ان المثال لا يكون الا ما اضيف اليه لفظا مثلا او
 او نحو ههنا اضيف لفظا مثلا الى ان زيدا قائم وذلك المجهول ليس خبرا واخواتها وثانيهما ان اضا الى ما
 بعد غير جائز لان كون الشئ مضافا اليه لا يكون الا مفردا وذلك المجمع مركب اجاب بما تر قوله حكمه
 كحكمه جواب سواله هو ان الامر معنيين لغوى وهو فرعون كاره واصطلاحى هو صيغة يطلب بها
 الفعل من الفاعل عن المخاطب ولا يستقيم شئ منهما وحاصل الجواب ان المراد بالامر الحكم قوله
 من كونه مفردا وجملة اه واما عدها من الاقسام والواحد التعدد والمثبت المحذوف ومن الاحكام
 نظرا الى ان بين الاقسام تضاد ههنا كذلك لا يمكن ان يجمع المفرد بالجملة والنكرة بالمعنى بخلاف
 الاحكام فانها يمكن ان يجمع الا ترى ان الواحد يجمع بالتعدد اذ الواحد اذا كب يصير متعددا و
 الواحد والمتعد يكون مثبتا ومحد فاكذا في الزيد قوله والمراد جواب سواله وهو ان استفاد
 من كلام المصنف انه كما يصلح ان يكون خبرا لمبتدأ يصلح ان يكون خبرا لان الامر ليس كذلك
 لانه يجوز ان يكون خبرا لمبتدأ متضمنة لمعنى الشرط والاستفهام نحو ان زيدا ومن ابوك ولا
 يجوز ذلك في خبرا واخواتها حاصل الجواب ان التشبيه باعتبار الاغلب لا الكل

قوله ولا يجوز اه لان التحقيق واين للاستفهام فيهما متانف وما قيل من ان كلمة ان يقتضيه
صدارة الكلام كما قال المصنف واذ تضمن الخبر المفعول ماله صدك الكلام مثاليين زيد وكذلك كلمة من يقتضيه
صدارة الكلام كما قال المصنف اذ كان المبتدأ مشتقاً على ماله صدك الكلام مثاليين زيد فلم يبق
الصدارة عند خولان فذ فوع لان ان ايضاً وقعت في صدك الكلام وهو ان زيداً قائم كذلك في عبد
الرحمن قوله اي ليس امره اه جواب سوال وهو ان الضمير في قوله الا في تقديم لا يخلو اما ان
يكون عائداً الى خبر المبتدأ او الى خبر ان كذلك غير مستقيم اما الاول فلا يلزم انتساب
الضمائر لان الضمير في امره عائداً الى خبر ان واما الثاني فلان حكم التقديم غير متحقق في خبر
ان فلو قال الا في التقديم بثن الضمير لكان صواباً فاجاب بقوله ليس امره اه حاصله انا نختار
الشق الثاني لكن المراد بالحكم اعم من ان يكون ايجابياً او سلبياً وحكم التقديم من حيث ٦٦
السلب متحقق في خبر ان كما يشهد عليه قوله فانه لا يجوز تقديم قوله كما يتضح في معمول
الفعل اه لان الفعل قوي العمل فيعمل سواء كان على سبيل الترتيب اي تقديم المرفوع على ٦٦
المنصوب او على غير الترتيب كما في المحرر والمشبته بالفعل قوله اي ليس امره اه جواب سوال وهو
ان تعد الاستثناء من امر واحد بغير عاطف باطل لئلا يتوهم تعد المستثنى منه اجاب بقوله اے
ليس امره اه حاصله انا لان سلم انه استثناء من امر واحد بل هو استثناء عما بقي من الاستثناء الاول
وهو المنفرد وهو المستثنى في الاستثناء الاول فلا يلزم المحذور قوله وان من الشعر بحكمة معناه
بالفارسية از جمله شعرت بر آئنه حكمت يعني مشتمل بر فن علم و حكمت ز آئنه است حكمت انچه في نفس الامر باشد اي
اين شعر تو حكمت ست يعني مطابق نفس الامر ست والحكمة هو العلم باعيان الموجودات الخارجية على ما هي
عليها فبعض الاشعار قد يكون مطابقاً للنفس الامر قوله لتوسعهم اه وذلك لان كل محدث
لا بد ان يكون في زمان او مكان فصا والطرف مع كل شئ كالقريب المحذور ولم يكن احنياً فيدخل
حيث لا يدخل غيره من الاجنب كالبحار من يدخلون حيث لا يدخل الاجنب اجراً كبحار والمجرور
مجروراً لمناسبة الطرف اذ كل طرف جار مجرور في التقدير والجار والمجرور محتاج الى الفعل كاحتياج
الطرف كذلك في الغفور قوله الكاشة صفة لا اصلية التي كما وقع في بعض نسخ الكافية بل
هو سهو من قلم الناسخ وذلك لان صلة الموصولة خبرية واما اسم الفاعل والمفعول فيقع
صلة الالف واللام الداخلة عليهما لا غيرهما فكيف تكون الكاشة صلة التي وعلى تقديم
وقوع من المصنف فقوله في قوع الكاشة صلة التي وما قال في بحث الموصولة من اسم الفاعل
اي ارجع الضمير الى خبر ان ١٢ قوله ان من البيان لسحر اقول من البيان خبر ظرف لانه جار ومجرور معناه با
لفارسية از جمله بيان سحر بيان كلاميكه تو ميگوي از جمله سحر است البيان هو النطق الفصيح المعبر عما في ضمير بعض افراد البيان
مثل السحر في تحول قلوب الناس ١٣ فانه قيل ان كون الكاشة صلة للموصول هو التي لا يصح لان صلة الاسم الموصول لا تكون الا جملة خبرية
وهي ليست بجملة قلنا لانه خبر مبتدأ محذوف تقديره هي الكاشة والمبتدأ مع الخبر جملة خبرية صلة للموصول اي صاحب بحر كبرى

والمفعول يقعان صلتين للالف واللام فقط فهذا الحكم ثابت في اسمي الفاعل والمفعول المجريين
 عن الالف واللام والكائنة معروف بها فهو في حكم الجملة الفعلية فيقع صلتها التي قيل الاولى تقدير
 للتعليق المنكر لئلا يلزم حذف الموصول مع بعض اجزاء الصلة وهو كائنة وعلى حذف لبعض اخر
 وهو قوله نفى الجنس وهو غير جائز عند البصريين قلنا الشارح جور حذف الموصول مع بعض
 اجزاء الصلة كما ذهب اليه بعض البصريين قوله اي لينة صفة الجنس اه جواب سوال
 وهو ان لا لينة صفة الجنس اعني به القيام في لا رجل قائم مثلاً لا لينة الرجل بنفسه فلا يكون
 المثال مطابقاً للمثل فاجاب بقوله لينة صفة الجنس حاصلة ان المضاف محذوف قيل عليه
 اذ اقل لا رجل موجود فليس فيه نفى صفة الجنس لان الخبر اذا كان من الافعال العامة فلا يقال
 خبر انها نفى الصفة بل يقال حينئذ انها لينة الجنس فان نفى لوجود مثلاً يكون ينفي الذات في نفس
 الامر وان كان الوجود صفة فالاولى ان يقال ان كلمة لا قد يكون لينة الجنس كما في لا رجل
 موجود او ثابت او غيرهما بما يكون الخبر من الافعال العامة وقد يكون لينة صفة الجنس
 كما في لا رجل قائم اقوله يمكن ان يقال في لا رجل موجود وفي لا رجل قائم معال لينة صفة الجنس
 ولكن في الاول يكون نفى الجنس يستلزم نفى صفة الجنس في الثاني ليس كذلك بل فيه نفى
 صفة الجنس حقيقة فلا اشكالاً صلاً كذلك في عبد الرحمن قوله الى شئ اخر وفائدة مر في
 خبر ان واخواتها وهي رد على الفاضل الهندي فليتامر فيه قوله والمراد اه جواب سوال على
 طبق ما مر في خبر ان واخواتها وتحقيقه ايضاً على طبق ما ذكرنا من حسن جواب الشارح الجامي والرد
 على الفاضل الهندى والسيد السند فلا تغفل عن البيان قوله انما عدل جواب سوال ظاهر قوله
 لاحتمال حذف الخبر اه لا رجل في الدار موجود لان خبر لا يحذف كثيراً وايضاً لا عراب لا يكون ظاهراً
 في قوله في الدار فيحتمل الصفة ايضاً فيكون مثال المصير اولى لان المقص من المثال التوضيح فامثال
 الذي فيه احتمالان ليس فيه توضيح كالمثال الذي فيه احتمال واحد وانما غير الاسم ايضاً كالخبر
 ولم يقل لا رجل ظريف لان محذوف خبر غير كاف لان قوله ظريف يحتمل ان يكون صفة رجل
 على ان يكون محمولاً على محل بخلاف ما اذا غير الاسم فانه حينئذ يصير معرباً لانه اسم لا واذا
 كان مضافاً فهو معرب واليه اشار بقوله بخلاف ما ذكره اه لا يقال قد جزم في المعرب ايضاً الحمل
 على المحل فيجوز ان يكون ظريف صفة في هذا المثال ايضاً لاننا نقول المتبادر في المعرب هو المحمل على
 اللفظ فان الحمل على المحل فيه خلاف الظاهر لا يقال اذ اقل لا رجل ظريف يمتنع ان يكون ظريف
 مرفوعاً على انه محمول على محذوف لان رفعه ليس الا للابتدائية ولا يصح ان يقع رجل مبتدأ
 لانه نكرة لاننا نقوله هو صا لم لان يقع مبتدأ لانه تخصص بالعموم كما في لا احد خير منك هكذا

لما اشار اليه في المفعول في بحث المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط في بيان قول المصنف وهو قوله وذلك اما
 الاسم الموصول بفعل او ظرف آه ۴ ۴ ۴ ۴ سهل علينا يا اهل كل صعب بحرمت سيد البرار ۴

حققہ عبد الرحمن قولہ علی ما هو الظاہر جواب سوالہ وان احتمال الصفتہ فی مثالہ مضامین ثابت
وحاصلہ ان احتمال الصفتہ ظاہر ان کان جائزاً وانما قال ذلك لجواز ارتفاع صفتہ حملاً علی الحمل کما
ذهب الیہ جماعة لکن لا یقید امثالہ لان احتمال الظاہر یکفی لوضوح المثال وحسنہ قال فیہا اہ الضمیر
عائداً لی الدار ای فی الدار ہومذکور لان هذا الكلام وقع فی جواب سوال السائل اذا سال هل فی
الدار غلام رجل ظریف کذا قیل ولقائل ان یقول لو کان جواباً بالکانت کلمة لا وحده یکفی الاترے
انہ اذا قیل هل فی الدار رجل فالجواب ان یقال نعم ولا غایۃ التحقیق قولہ خبر بعد خبر جواب
سوالہ وهو ان یقال قولہ فیہا لا ینخلو اما ان یکون ظرفاً لقولہ ظریف او حالاً عن ضمیرہ وعلی کلا ٦
التقدیرین یلزم تقید لظرافۃ بالدار وهو غیر جائز فاجاب بقولہ خبر بعد خبر قولہ لا یتقید بالظرف
ونحوہ لانہ یکون معنی المثالہ انہ لا غلام رجل ظریف فی الدار ای لان معناه ان الظرافۃ ثابتہ محققہ
فیلزم الکذب اذ الظرافۃ عبارة عن الملكۃ وهی لا یحتاج الی الظرف ونحوہ المراد من الظرافۃ ٦
لیست فی الدار و فی غیر الدار تكون الظرافۃ بالطبع لا اثر الظرافۃ حتی یقال لانہ یسکر بقولنا صا زید ظریفاً
لانہ یتقصد جواز ان یکون زید ظریفاً فی وقت وعدا کونہ ظریفاً فی وقت اخر و بهذا ظہر انہ اذا قیل
من انہ اذا کان المراد بالظرافۃ هو الظرافۃ العرفیۃ من التکلف فی اللباس والطعام والكلام ونحوها یجوز
تقیدہا بالدار ونحوہ او معناه لا غلام رجل ظریف حال کونہ فی الدار فیلزم ان هذا ظرافۃ فی غیرہا و
هو غیر جائز فیکون معنی المثالہ انہ لا غلام رجل ظریف فی الدار لا یکون متصفاً بهذین الوصفین فلا
باس لو کان متصفاً باحدہما بان کان ظریفاً ولم یکن فی الدار وبالعکس لم یکن متصفاً بکلہما
کذا فی عبد الرحمن قولہ وانما اتی اہ جواب سوالہ وهو ان الاصل فی العبادة الا یجاز والاختصاص فی لا
حاجة الی خبر بعد خبر اجاب بما ترے قولہ لئلا یلزم الکذب انما یتلزم الکذب لان المجموع خبر
واحد حقیقۃ کقولک للابلق هذا اسو وایضاً حاصلہ نفی کون غلام رجل جامعاً للظرافۃ وکونہ فی
الدار فان قیل جعل الخبر من هذا القبیل لیس الا اذا منع الاقتصار علی احدہما ولا یمتنع الاقتصار ہنا
علی لفظ فیہا قلنا امتناع الاقتصار علی الاول کاف فی ذلك کذا فی الغایۃ قولہ کل غلام رجل اہ فان
النکرة فی سیاق النفی تفید لعمومہ وایضاً فی نفی جنس غلام الرجل عن کونہ فی الدار کذب بخلاف ما اذا
اجتمع الظرافۃ مع کونہ فی الدار کذا فی عبد الرحمن قولہ لیکون اہ اشارۃ الی جواب ثانی حاصلہ ظاہر قولہ خبر
اہ فی اشارۃ الی تعین مفعول ما لم یمیم فاعلہ قولہ هذا اہ جواب سوالہ وهو انہ یتقصد علی افضلہ نحو لا رجل
افضل منک فانہ لا یجوز ان یکن ہنا مع انہ خبر لا اجاب بقولہ هذا حاصلہ المراد بلا التي یتکلف فی الجنس فذلک
لا التی ہی المشابہۃ بلبس قولہ هذا جواب سوالہ وهو ان کثیراً مفعول مطلق لیمض ولا یصلح احد علیہ
لعدم اشتمالہ یحذف علی کثیر الجاب بقولہ هذا حاصلہ مفعول مطلق مجازاً باعتبار الموصوف والمقد
ویجوز جعلہ ظرفاً ای زماناً کثیراً قولہ اذا کان الخبر عاماً وفیر فائدہ لا یخفی ٦٦٦

الظرافۃ من قبل کونہ ظریفاً وکونہ فی الدار

سہ قلنا لو اتقنی بہ لکن کافیا لکن ذکر جمیع ہذا ل یوافق الجواب مع السؤل علی وجه کمال الموافقة تقریر مولوی عبد الرحیم

وہو الاحتراز عن مثلاً غلام رجل ظریف فیہا ومعنی قولہ اذا کان الخبر عاماً بان لم یکن قرینۃ علی الخصوص
 لان علی القرینۃ علی الخصوص قرینۃ علی العموم ای علی الافعال العامة لان اختیار واحد من الافعال
 الخاصة دون الأخری ترجیح بلا مرجح وضبطها الناظم فی البيت الفارسیۃ
افعال عامہ نزد ارباب عقول بن کون است و ثبوت است جو دست حصول
قولہ لدلالة النفي عليه لان النفي يقتضی المنفي وهو الوجود والحصول لما لم یکن هنا قرینۃ خصوص
 حاصل علی امر شامل **قولہ** موجودا وانت خیر بان سلب الوجود عن الغیر لا یکفی فی التوحید لاحتمال
 الامکان الا ان یقال مکان الوجود يستلزم الوجود فانتفاءه انتفاء الامکان کذا فی الزبد **قولہ** لا
 یظهرون اہ جواب سوال وهو ان المراد من علی الاشیاء علی الوجود مع انہم قائلون بہ حاصلہ
 ان المراد بعد ما لا شیء عدم الظهور لا انہم لا یقولون بوجود الخبر **قولہ** او المراد
 انہما واولہ هو الاصل لانہم قائلون بہ **قولہ** فیقولون جواب سوال وهو انہما
 كانوا غیر قائلین بالخیر فکیف یفید هذا الكلام وهو قوله لا اهل ولا مال فائدة ۶
 تامة وحاصله ان لا یعنی انتفی فیكون انتفی فعل ولا اهل والمال فاعل **قولہ** لا اهل
 یعنی یقولون لا اسم فعل یعنی انتفی فیحجب ان یكون مدخول مرفوعا لکن ضعف المص **قولہ** هذا
 بان اسم الفعل لا یكون علی مثل هذا الصیغۃ ولا یخفى ان نصب الاسم بعد ہا یضد علی فساد
 هذا القول لان الاسم الذی یعنی الفعل اللزیم لا ینصب ما بعده الا ان الشارح لم یرتفع الی ۶
 هذا الطريق لانہ یجوز ان یكون لا نائبۃ مقام انتفی كما یكون یا نائبۃ مقام ادعوا ولو سلم یكون فاعل
 الضمیر المبیہ المبیہ بما بعد والاسم المنصوب بعد ہا علی التہذیب والاسم المنصوب بعد ہا علی التہذیب
 کذا فی الغفر **قولہ** وعلى التقديرين اہ جواب سوال وهو انه كيف يشبه الحرف بالفعل اجاب بما تری
قولہ فی معنی النفي اہ جواب سوال وهو انه كيف يشبه الحرف بالفعل اجاب بما تری حاصلہ ان التشبیہ
 افادۃ النفي المجزأ بطریق المبالغة والدخول علی جملة الاسمیتۃ والفرق بین لا التي لفظی الجنس لا التوشیح
 بلیس ان العموم نص لا یحتمل خلافاً فی لا التي لفظی الجنس سواء كانت مستعملة بمن الاستغراقیۃ او لا واما اذا
 لم یکن مستعملة بمن الاستغراقیۃ فغیر نص فی العموم فیحتمل خلافاً ونقول ان لا التي یشبہ بلیس نص فی النفي
 المجزأ بطریق المبالغة بخلاف لا التي لفظی الجنس فانه لفظی بطریق المبالغة کذا فی الزبد **قولہ** الدخول
 لا یقال ان کلامہ یقتضی ان تكون الاسم قبل دخولہا مبتدأ وهو باطل لا النکرة لا تقع مبتدأ اقول
 المراد من قولہ الدخول علی المبتدأ اہ هو ان الدخول علی ما یصلح ان یقع مبتدأ مؤخر
 والنکرة یصلح ان یقع مبتدأ بعد دخولہ لا لتخصیصہ بالعموم فی مثل ما احدث
 منك کذا فی عبد الرحمن **قولہ** هذا شامل اہ اشارة الی بیان الجنس والفصل **قولہ** وبما
 عرفت اہ جواب سوال علی طبق ما سبق فلا تغفل عن البیان **قولہ** وانما اتی اہ جواب سوال
 ظاہراً انما تعرض الی النکرة لکلمة لا دون مانع ان فی ایراد المعرفۃ فی مثالی توهم ان ما لا یدخل
 ای کلمۃ ما ۱۲

لا
ت
ن
ف
ي
ن

قوله ولما فرع اه الشرطية لزومية واللزوم عقله باعتبار انه التام المصير الشرع في المنصوبات بعد الفراغ من المرفوعات اما اللزوم العادي وان كان صحيحا ههنا لكن غير معتبر عند ادباب العقول وكونها اتفاقية لا فائدة فيها فلا يرد انه ليس لفراغ من المرفوعات سبب للشرع في المنصوبات فلم يصح هذا الشرطية ولا يرد ايضا ان الفراغ والشرع في ان واحد محال لم يتعرض الى تقديم المرفوعات عليها لانه ظاهر ولا يحتاج الى البيان لانها عند بخلاف المنصوبات والمجرورات فانها مفضلتان **قوله** بما ذكر في المرفوعات اه من ان المرفوعات جمع مرفوع لا مرفوعة فلا تغفل عن ذلك البيان **قوله** والمراد بعلم اجواب سوال وهو ان العلم ما وضع لشيء بعينه بوضع واحد غير متناول غيره وعلم المفعولية ليست كذلك لانه يتناول الحال والتميز وغيرهما وتقدر السوال بوجه اخر وهو ان تعريف المنصوبات لا يصح على فرد من افراد المنصوبات لان زيد في رايت زيد من افراد المنصوب مع انه ليس بمشتمل على علم المفعولية لانه ليس في هذا الموضع اسم اخر حتى يشتمل زيد عليه لان ما في ما اشتق عبارة عن الاسم وقوله على علم اه العلم ايضا اسم فيلزم اشتغال الشيء على نفسه هو لا يجوز وان اشتمل زيد على نفس زيد يلزم اشتغال الشيء على نفسه هو باطلا جاب بقوله والمراد بعلم اه حاصله ان المراد بالعلم هو العلامة ونصب زيد في رايت زيد علامة على مفعولية زيد **قوله** كون الاسم اه جواب سوال مثل ما مر في المرفوعات وهو ان الاصل الاختصار والايجاز في العبارة فلم لم يقل على علم المفعول وحاصل الجواب انه قال كذلك لئلا يتوهم انه علم لذات المفعول مع انه لوصف المفعولية **قوله** حقيقة او حكما جواب سوال وهو انه يمكن ان يقال ان علامة لشيء لا ينفك عن الشيء ونحن نجد علامة المفعولية في كثير من المواضع كالحال وغيرهما من المنصوبات وهما ليسا بمفعولين فاجاب بقوله حقيقة اه ٢٧ حاصل ان الياء مصداقية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة كما في المفاعيل الخمسة فان النصب فيها علامة للمفعول الحقيقي وحكما كالحال والتميز المستثنى واسم ان غيرها فان النصب فيها علامة للمفعول الحكمي كما في الملحقات لكن قيدا لحيثية مراد آمن حيث انها علامة له فلا يبطل التعريف بمسلمات في مرات بمسلمات او باحدا في مرات باحدا بان يقال بان كل واحد من الكسرة والفتحة يكون علامة للمضاف اليه ايضا فلا يكون علامة للمفعول اذا الفتحة والكسرة في لسان علامة للمفعول بل المضاف اليه لان مرتد مضاف الى مسلمات والى احدا بواسطة حرف الجر لفظا كما في مرات بزيد حاصل الجواب ان الامتياز بينهما بقيد الحيثية يعني الفتحة والكسرة لحيثية انهما علامتان للمفعول غير من الفتحة والكسرة للثان هما علامتان للمجرورات فلا يبطل التعريف طردا واعلم انه قد المنصوبات على المجرورات لان المنصوبات معمولات الفعل والمجرورات معمولات الحرف والفعل اصل في العمل فيكون المنصوبات اصلا في المفعولية ولكنها وكثرتها والعزة للتكاثر اجاب سوال هو ان هذا التعريف ليس بمجامع لانه يخرج عن الحال المستثنى وغيرهما من الملحقات لانها منصوبات وليست بمفعولات فاجاب بما ترقى **قوله** آمن المنصوب اه

في إشارة إلى مرجع الضمير إلى أن في إرجاع الضمير إلى أيها حسن قبحه أما الحسن الأول فهو بان كلما ورد عليه التعريف ورد عليه التقسيم هو مرجح حسن أما القبح فيه فهو أن الضمير إذا دبرين المرجع الصريح الضمير فالإرجاع إلى الصريح أولى الصريح ما اشتمل لا المنصوب ووجه حسن الثاني بعينه وجه قبح الأول ووجه قبح الثاني بعينه وجه حسن الأول ووجه اشتراطه فالأول باعتبار أنه مقصوب بالذات الثاني باعتبار أنه قريب والأول هو الأول لأن التقسيم إنما يكون في المحدث كذا في المحدث قال المفعول المطلق وإنما قد المفاعيل على سائر المنصوبات لأن سائر المنصوبات يلحق بها ثم قد منها المفعول المطلق لأنه مفعول بتقييد بخلاف سائر المفاعيل لأن كل واحد منها مقيد بالحرف كالأول أو معاً فيه أيضاً إن مفهومه جزء مفهوم الفعل بخلاف المفاعيل الأربعة الباقية لأنه لا يكون مفهومها جزء مفهوم الفعل لأنه مفعول لغته واصطلاحاً بخلاف سائر المفاعيل فإنها مفاعيل اصطلاحاً لا لغته والمفعول في اللغة ما يصح وقوع الفعل عليه في الاصطلاح ما قرن الفعل لفائدة ولم يستل إليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقاً مخصوصاً كذا في العصة قوله سمي في إشارة إلى وجه التسمية قوله من غير تقييد أه قيل إن هنا أيضاً تقييد وهو قوله المطلق كما في سائر المفاعيل قلنا هذا بيان الإطلاق لا القيد فإنهم قوله لا بعد تقييد بواحد منها أه فأنقيل الأصل أن يصدق القيد على المطلق كالرقبة المومنة يطلق على مطلق الرقبة ٦٦ فينبغي أن يصدق سائر المفاعيل على المفعول المطلق ولا يلزم صدق القيد بدن المطلق وهو باطل ويمكن الجواب عنه بأن له معروفيه وبه في المفاعيل الباقية لا يكون قيداً حتى يلزم صدق القيد بدن ٦٦ المطلق بل هذا الأمور معتبرة في نفس الأمر معتبرة للعام وهو المفعول كذا في عهد الرحمن ونقول صدق القيد على المطلق قاعداً أكثرية لا كلية فلا يرد الاعتراض قال فاعل فعل مذكور أه فأنقيل ٦ تعريف المفعول المطلق لم يصدق على المفعول المطلق للفعل المنفرد كقولك لم يضرب ضرباً لأنه لم يفعل فاعل فعل مذكور وإيضاً أن التعريف لم يصدق على المفعول المطلق للفعل المجهول نحو ضربت ضرباً فانه مفعول مطلق ولم يفعل فاعل فعل بل مفعول فعل مذكور وإيضاً لم يصدق على ضرباً في نحو زيد ضرباً ضرباً فانه مفعول مطلق ولم يفعل فاعل بل الصفة لجيب عن الأول بان المراد بفعل الفاعل إياه أسماه إليه وهو أعم من أن يكون إيجاباً وسلماً وعن الثاني بان المفعول لما قام مقام الفاعل أخذ حكمه فكان فاعلاً وعن الثالث بان المراد بالفعل الفعل اللغوي وهو المحدث لا الاصطلاحى هو الاسم لأنه مفعول فاعل المحدث كذا فيتناول اللغوي والاصطلاحى الصفات كذا في الزيد قوله والمراد به جواب سؤال وهو أن هذا التعريف لم يصدق على موتاً وجسامته وشرافته كما في نحو مات موتاً وجسم جسامته وشرافته فان كلاهما مفعول مطلق وليس من جنس فعل فاعل فعل مذكور بل فعل الله سبحانه مع أن التبادر من هذه الفاعل أن يكون موجداً إياه ومؤثراً في جواب بما ترى وحاصله أن المراد بفعل الفاعل قيام الفعل بالفاعل سواء كان موجداً لذلك أم لا قوله بحيث يصح أه قيل إذا كان المراد بفعل الفاعل قيامه به خرج عنه ما ضرب ضرباً لقيام الفعل به بل اتفق الفعل عنه إيجاباً المراد بالاستدعاء من أن يكون بطريق التيقن والاثبات قوله

وانما زیلہ جواب سوال وهو ان المقصود بیان المفعول المطلق وهو ما فعله فاعل فعل من کو وهو معنی حد فلا یصح
 الجواب بقوله وانما زید حاصل ان العبارة یجذف المضاف فیصح الجواب ایضاً انما زید لفظ الاسم لیخرج ضرب
 الثاني فی نحو ضربت لانه شئ فعل المتکلم فیصد علیہ تعریف المفعول المطلق لان ما فعله لفاعل هو الحد
 والفعل یشتمل لکنہ لیس باسم فخرج بذکر الاسم وفیرانه یشکل بضارب الثاني فی قولنا زید ضارب ضارب معاً
 اسم ایضاً لا حاجة الی ذکر الاسم لان المقصود تعریف المفعول المطلق وهو یحصل بذکر الاسم مع ان الاصل
 فی العبارة الایجاز والاختصار فلو قال ما فعله کان فی قوة اسم ما فعله لکن فی عبد الرحمن اجیب عن الاول بان المراد
 من الاسم ان یشتمل للمفعول المطلق معنی تضمنیاً للفعل وهما المفعول المطلق معنی مطابقاً للضارب واجیب عن
 الثاني بقوله اسم ما اه ای ان ذکر الاسم ان کان مستغناء عنہ لما ذكرت لکن کر لصحیح الجملہ ہنا لانہ لا یصح
 الجملہ بذکر قولہ وهو اعم اجواب سوالہ ہوا ان هذا التعریف لم یصل علی الضرب فی نحو قوله فضرِب
 الرقاب فانہ مفعول لم یفعلہ فاعل فعل من کو بل فعل فاعل فعل غیر من کو وایضاً لم یصل علی ضرباً فی نحو زید
 ضارب ضرباً فانہ مفعول مطلق لم یفعلہ فاعل الفعل بل فاعل الصفة فاجاب بقوله وهو اعم حاصل المراد بالفعل
 الفعل اللغو وهو الحد والاصطلاحی هو قسم من الاسم هو قسم حدی فعله فاعل حد من کو فخرج تناول
 الفعل والصفات وتحریر الجواب الاول بان الفعل من کو تقدیراً والمراد من الفعل من کو فی التعریف اعم
 من ان یشتمل حقیقۃً او حکماً فہذا المثال داخل فی الحکمۃ فقد یرہ فاضربوا ضرب الرقاب قوله واسما
 معطوف علی قوله مقدماً افعال الفعل من کو حکماً یشتمل المصدق والاسم الذ فیہ معنی الفعل قوله لیس المراد
 اہ جواب سوالہ ہوا ان هذا التعریف لا یصل علی فرد من افراد لان المتبادر من قوله بمعناہ نیکو ذلك الفعل
 کائناً بمعنی الاسم بمعنی فعل والمصدق واحد فہنقض بنحو ضرباً فی ضرب ضرباً لان معنی ضرباً جزء من معنی
 ضرب فاجاب بقوله لیس المراد اہ حاصلہ نما یر لو کان الجواب مجرد متعلقاً بالافعال العامة لکن متعلق
 بالاشتمال فانقیر هذا التعریف لا یصل علی المفعول المطلق للنوع والحد بنحو جلست جلست وجلست لہما
 یدل علی امرائہ علی معنی الفعل فلم یکن الفعل مشتملاً علی معنی المفعول المطلق اشتمالاً کلیاً علی الجزء قلنا ان
 الفعل وان لم یشتمل علی المعنی المطابق للمفعول المطلق لکنہ مشتمل علی المعنی التضمنی لہ وهو الحد من غیر امر لکن
 قوله اشتمالاً کلیاً فانقیر لہ عن المفعول المطلق فی نحو اعجبنی ضرب ضرباً فانہ لیس معنی الفعل مشتملاً
 علیہ شتمالاً کلیاً علی الجزء لیس بذکر اصلہ فیکف یشتمل معنی الفعل علیہ قلنا المصدق بتاویل مع الفعل
 عند العمل فیکون فعلہ مذکور تقدیراً اذ تقدیرہ اعجبنا ضرباً ضرباً فانقیر ان هذا التعریف لا یصل علی
 نباتات فی قوله تعربناہا اللہ نباتات حسنہ لان انبت لا یشتمل علی معنی نباتات بل یشتمل علی معنی النبات الذ هو المصدق المتعد
 قلنا المراد ان معنی الفعل مشتمل علی المفعول المطلق او علی ملزومہ فان النبات ملزوم نباتات فکل نبات لازم
 لانبت او نقول بان العامل فی نباتات الذ کو هو الفعل المقدر وهو نبات لا الفعل الذ کو وهو انبتہ کل فی
 ابوالبقا وعبد الرحمن غیرہما قوله لکنہ لیس لہ قال مولیاً عصا الذ ان التادعین الضرب وبالعکس قال
 مولیاً عبد لغفوا کلاماً یند فخرجہ کلام مولیاً الذ کو وهو ان

الضرب ان كان هو التاديب بحسب الحقيقة لكن لم يذ كر التاديب من حيث انه هو الضرب بل من حيث انه
 علته **قوله** وكذلك اه جواب سوال وهو ان هذا التعريف ليس بما نعصد على كراهته في نحو كرهت
 كراهتي فانه مفعول به لا مطلق مع انه من قبيل ما فعله فاعل فعله مذکور فاجاب بقوله وكذلك
 حاصله ان للكرهية اعتبارين احدهما بمعنى الشئ المكروه والثاني بمعنى الكراهية فبا اعتبار الاول
 خارج وباعتبار الثاني داخل ليس بخارج فانطبق الحد على الحد **قوله** حامعا وما نعا اه يخرج
 تاديبا وكراهية باعتبار الثاني ودخوله باعتبار الاول كذلك في وجيه الدين قال الله وقد يكون اه فيه
 اشارة الى التقسيم وحاصله ان مفهوم الفعل ان كان متحدا مع المفعول المطلق فتاكيد والا بان
 كان فيه زيادة على الحد فعد ولا فتوى قال للتاكيد اه اي لتاكيد ما هو المسند حقيقة **قوله**
 ضربت ضربا فانه لتاكيد الضرب المدلول عليه بضرب لا لتاكيد الزمان والاسناد فلو جعل التاكيد للفعل
 فهو مسامحة من قبيل اطلاق الكل على الجزء لان المتبادر من الفعل هو المجهول ثم اعلم ان التاكيد لا من
 اما لرفع توهم السهو او التجوز فانه اذا قيل ضربت يتوهم ان الضرب من المتكلم على السهو ثم اذا قيل ضربا
 زال ذلك التوهم ايضا فان يكون الضرب من المتكلم على سبب التجوز بان المتكلم لم يضربه ولكنه امره
 بالضرب فقال ضربت بتجوز الامر بالضرب تجوزا ثم اذا قيل ضربا زال ذلك التوهم **قوله** ان لم يكن في
 مفهومه اه امفهوم المفعول المطلق زيادة على الحد الذي يفهم من الفعل فايدفع ما قيل من ان
 العبارة تدل على ان كل ما يفهم من الفعل يفهم من المفعول المطلق للتاكيد **قوله** ان دل على بعض
 انواعه اه اودل على جميع انواعه فلمقم ان لفظ البعض ليس للحصر لكنه لبيان اقل مراتب الانواع لانه
 لا بد في وجود المفعول المطلق النوعي من وجود البعض كما لا بد في تحقق التنازع من وجود الفعلين فاف
 ما قيل من انه يخرج المفعول المطلق الذي يدل على جميع الانواع كما في قوله ضربت زيد بجميع انواع
 الضرب او ضربت كل انواع الضرب ويمكن ان يجاب عنه ايضا بان المقصود هو الدلالة على بعض انواع
 فقط والدلالة على بعض انواعه ضمن الدلالة على جميع انواعه فلا يخرج للمفعول المطلق الذي
 يدل على جميع انواعه كذلك في عبدا **قوله** للتاكيد اه جواب سوال وهو ان تعد الامثلة باطل
 لان المثال للتوضيح والمثال الواحد يكفي له كما ذكره غير مرة فاجاب بما ترى وهو ان تعد الامثلة
 باعتبار تعد المثل **قوله** اي الذي للتاكيد اه جواب سوال وهو ان لفظ الاول يثنى ويجمع
 حيث يقال اولان او لون اجاب بقوله اي الذي اه حاصله ان المراد بالاول هو القسم الاول لا لفظ
 الاول **قال** لا يثنى ولا يجمع اه فان قيل ان قوله لا يثنى مستغن عن قوله لا يجمع لكونه فرعاً للتثنية في
 التحقيق قلنا لا يلزم من قوله لا يثنى اه انه لا يجمع كما في اجمع فانه لا يثنى مع انه يجمع على اجمعوا لا ترى
 انهم اکتفوا في تاكيد التثنية بكل واجعون او ذكر الجمع لزيادة التوضيح لا لعد شمول التثنية **قوله**
 لانه دل على الماهية المعرات اي على الماهية المطلقة والا لكان في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل
 بخلاف التثنية والجمع لان على الماهية المقيدة بالتعد وجه الحصر ان المفعول المطلق لا يخلو

لا يكون في مفهوم زيادة على مفهوم الفعل وكان فالاول للتأكيد الثاني لا يخلو اما ان يقصد به الانواع
او العد فالاول للنوع والثاني للعد قوله لا اذا قصد له ليس هذا استثناء من قوله فالاول لا يثنى
ولا يجمع لان اذا قصد به النوع او العد لا يكون للتأكيد بل هو للنوع او العد بل هو استثناء من قوله فلا يقال
جلست جلوسين او جلوسات كذا في عبد الرحمن وايض جواب سوال وهو ان هذا الحكم على الاطلاق غير
صحيح لان في قصيد النوع والعد يصح تثنية جمع فاجاب بما ترمي قوله بغير لفظه اه وحينئذ كان ابلغ
واشد مما كان بلفظه كذا في الغفور لكن هذا عند لما ذني والمبرد والسيوطي والكسائي ووجه هملانه ٢٦
منصوب بفعل ظاهر لان التقيد خلاف الاصل لا يصار اليه بلا ضرورة داعية كذا في الرضي والغرض من
هذا القول الرد على سبويه فاندفع ما قيل من انه لا حاجة الى ذكره بعد ما قال بمعناه في التعريف لانه
اذا كان بمعناه كان مفعولا مطلقا سواء كان موافقا للفظ فعل او لا لانه هو اكثر ما هو مغاير للفظ
فعله لانه كلمة قد للتقليل ويمكن ان يجاب بان ايراده الرد على مذهب سيبويه لانه ليس بقائل بالتغاير المذكور
كما ذكر بقوله وسيأتي قد لا عاما وايض يمكن الجواب بان قوله قد يكون عطف على قوله لا يثنى ولا
يجمع الاول قد يكون بغير لفظه فقول قد ان كونه للتأكيد يجب ان يكون بلفظه لان التأكيد لمعنوي
بالفاظ محض واللفظ لا يكون بغير لفظه قوله وقد يكون اه كلمة قد ههنا للتقليل لانه انما كثيرا في نفسه لكنه
قليل بالاضافة الى ما اذا كان بلفظه او للتكثير مجازا كما في قوله قد نرى قلب وجهك كذا في الغفور قوله
مغاير للفظ فعله اه جواب سوال هو ان لفظ الغير بمعنى دولان الغير جاء بهذه المعنى المجاز متعلق بكائن
وهو يكون فحينئذ لا يطابق للمثلالان لفظ الفعل المذكور مع المفعول المطلق نحو قعدت جلوسا اجاب بقوله
مغاير احاصل ان الباء زائدة والغير بمعنى المغائرة قوله اما بحسب المادة جواب سوال هو انه ان اريد بالغير
المغايرة صيغة يجب ان يكون ضربت ضربا من هذا القبيل لتغاير صيغة وان اريد بالغير المغائرة مادة
يجب ان يكون قوله انبته الله نباتا من هذا القبيل وحاصل الجواب انه يمكن ان يراد بقوله بغير لفظه المغائرة
مادة وبابا فيندرج فيه قعدت جلوسا وانبت الله نباتا اما الاول فلتغاير المادة واما الثاني فلتغاير الباب
لا يقال لا يكون قعدت مع جلوسا متحدا بحسب الباب لان قعدت من مضمو العين كنصر وجلس من
مكسور العين كضرب لانا نقول معنى الاتحاد بحسب الباب ان يكون كلاهما من الثلاثي المجزأ والمزيد
لانه مبني على ان باب الثلاثي المجزأ يكون بابا واحدا على ان المقصود هو الاتحاد في الماضي وان كان
الاختلاف في المضارع ومعنى المغائرة بحسب الباب ان يكون احدهما من الثلاثي المجزأ والاخر من المزيد فيه
كما في انبت الله نباتا كذا في عبد الرحمن قوله قعدت جلوسا صحة هذا المثال مبني على عدم الفرق بين
القعود والجلوس هو المراد ههنا واما اذا كان القعود بعد الاصطجاع والجلوس بعد القيام فلا يصح التمثيل
كذا في العصمة قوله بقوله اه خلافا لما ذني والمبرد والصيرافي فانهم يقولون انه منصوب بالفعل الظاهر
لان الاصل عند التقيد الا للضرورة قوله وجلست جلوسا فان احدا تأكيدا لا خروفا ليرد ان ايراد احدا
مستدل فان كليهما بمعنى واحد بخلاف انبت الله نباتا لعد صحة المعنى بدون تقدير نبت كذا في

مكونه يدل على وقوع ترمي الترمي في الجوز لان تغاير اللفظ مع اتحاد المعنى يدل على عدم التماثل في الجوز

فی قولہ الشارح بمعنی او فلا یرد الاعتراض **قولہ** فانہ لم یوجد ہذا دلیل علی عمو المفہوم ضمنا وهو ان
 هذا المصدر مما حذفت فعلها وجوباً سما عا فان قيل ان فی الحذف القیاسی ایضاً لم یوجد الا فعیا ل
 العاملة فی المصادر فیلزام ان ینکون مثلاً وجوباً لحذف سما عا و لیس كذلك قلنا ان المراد انہ لم یوجد
 کلامہم استعمالاً لا فعلاً الباعلة فی هذا المصدر ما لم یوجد قاعداً یعرف المحذوف لکنہ ترک الشارح هذا القید
 اکتفاء بما سبق فی تفسیر قولہ سما عا و یقال ان فی الحذف القیاسی دفع الایجاب الیکل لا السلب الیکل ولو
 سلم فبقول المحذوف فی القیاسی بسبب ضابطہ کلیة فالفرق بین **قولہ** من کلام الفصحاء بل هو من کلام
 المولدين من العرب وحاصل الجواب الاول ان استعمال تلك المصادر مع الافعال العاملة لیس من کلام
 العرب کلامنا فی استعمال الهم لا استعمال المولدين من العرب حاصل الثاني ان المحذوف لیس اجب مطلقاً
 بل مع اللام للقلید بر لا یخفى ان الجواب الاول بعيد ان کان موافقاً لما ذکرہ المصنف والجواب الثاني یقتضی
 ان یقر فی المثال حمل لا وشکر الہ عجباً باللام یجاء باللام مراد فی هذا الامثلة لکن ترک المصنف للاختصار قولہ
 فيما استعمل باللام اء ما قالوا الحمد حمد وشکرته شکر اء لیس بمستعمل مع اللام فلا یرد الاعتراض امثلة المصنف ایضاً مستعمل
 مع اللام لکن لئلا یختص **قولہ** وقد یحذف الفعل آء فیلشارة الى ان قوله قیاساً عطف علی
 قوله سما عا فیکون تقدیرہ جواباً قیاسیاً **قولہ** الناصب للمفعول المطلق جواب عن اسو ثلاثة كما مر انفا
قولہ ای حذا فاجواب سوالک ہوں قولہ قیاساً مفعول مطلق لقولہ یحذف هذا المفعولية لا یصح لان
 معنی الفعل غیر مشتمل علیہ فاجاب بقولہ حذا حاصلہ انہ مفعول مطلق باعتبار الموضوع المحذوف
 وهو حذا ف**قولہ** واجبا ہ جواب سوالک كما مر جواباً وسوالاً فی المرفوعات **قولہ** ای حذا قیاسیاً
 جواب سوالک كما مر انفا بقولہ سما عیا وانما عاد الشارح قولہ حذا تنبیہا علی ان ذکر الصفة بدون الموضوع
 غیر مستحسن قولہ یعلمہ اشارة الى تفسیر القیاسی **قولہ** متعدّد جواب سوالک هو یقال ان الاصل فی
 العبارة الايجاز والاختصاص فلا بد للمصنف ان یقر قیاساً فیما وقع مثبتاً بعد لئلا یف آء لان المقصود من حذا
 الوجو القیاسی هو یحصل بهذا القول فلا حاجة الى قولہ فی مواضع و ایضاً الى قولہ منها فاجاب بقولہ
 متعدّد حاصلہ ان فی ايراد المتعدّد بعد للموضع الى کثرة هذه المواضع وقولہ منها ففیہ اشارة الى ان
 ما اورد المصنف بعض منها **قولہ** موضعہ اء جواب سوالک ہوں کلمتہ ما لا یخلو اما ان یکون عبارة عن المفعول
 او عن الموضوع او عن شئی ثالث کلّاً باطل فعلاً الاول لا یصح التحلیل ان لفظ منها بمعنی البعض هو ہنما مبتداً
 وقولہ ما وقع خبرہ والخبر اذ وقع جملة فلا بد فیہ من العائد ہنما یوجد علی الثاني لا یصح ان یکون الضمیر
 فی وقع راجعاً الى کلمتہ لان الضمیر فی وقع راجع الى المفعول المطلق لا الى الموضوع وعلى الثالث لا بد من بیانہ
 وہنما لوجود بیان اجاب بقولہ موضع حاصلہ ان المراد هو الشق الاول لکن ذکر الموضوع مقول ہنما والثانی
 والضمیر راجع الى المفعول المطلق لا الى ما والعائد محذوف لکن الشارح اختار الاول لان المتبادر ان
 الضمیر فی وقع الى ما كما یكون فی امثالها كذلك فالحاصل ان العائد عام من کولاً کان او مقدراً و
 ہنما من قبیل الثاني فیکون تقدیر العباء ما وقع للمفعول المطلق فیہ آء فی ذلك الموضوع وتقدیر العائد شائع

قوله اي مفعول مطلق بتفسير لكلمة ما قيل ان قوله وقع مذكورا في المتن فلم ذكر في الشرح ثانيا قيل فيه
 اشارة الى ان اعادة الموصوفين الصفة مستكره **قوله** اريد اثباته آه جواب سوال وهو ان في كلام المص
 ثبت التناقض لان المتبادر من قوله مثبتا ان لا يكون للمفعول المطلق اقعا في كلام النفي ويفهم من قوله
 بعد النفي وقوعه فيه مثبت التناقض **فاجاب بقوله** اريد اثباته وحاصله ان المراد من قوله ما وقع مثبتا اذ اثباته
 ولا يبعد ان يقع المفعول المطلق في الكلام النفي وايدا ثباته بكلمة لا اي ان مثبتا لا يكون بالمعنى الاصطلاحي
 وهو ما ليس فيه نفى في استفهام لا بالمعنى اللغوي اي ثابت كرده شده بل ههنا اريد اثباته **بالا قوله** داخل على اسم آه
 جواب سوال وهو ان قوله داخل على اسم لا يكون خبرا عنه فيه لقوله بعد معنى النفي في غير ذلك عليه تقوله ما است
 سيرا فانه مفعول مطلق وقع مثبتا بعد النفي مع ان حذف فعله غير واجب فاجاب بقوله داخل على اسم حاصله ان
قوله المص داخل على اسم لا يكون خبرا عنه صفة لكل واحد من النفي ومعنى النفي فلا يرد الاعتراض قوله اي في
 موضع الخبر آه جواب سوال وهو انه ينقض بقوله ثم اذا دكت الارض كاذكا لان المصدق وقع مكررا ولم يجب
 حذف فعله فاجاب بقوله اتى موضع آه حاصله ان المصدق في هذه الآية وان وقع مكررا لكنه لم يقع في موضع
 الخبر اذ ليس قبله اسم مقتضى الابتداء في الارض مفعول ما لم يسم فاعله لقوله اذا دكت ايعني بشكسته
 كذا في غير موضع **قوله** وانما جمع آه جواب سوال وهو ان الضابطة الثانية مستقلة فلم يفصل الثانية
 عن الاولى بقوله ومنها فاجاب بقوله وانما جمع آه حاصله ان الجمع بينهما الاجل المناسب بينهما في
 الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه فضلا عن الضابطة واحدا **قوله** تسير سيرا ليريد فان قيل سيرا ليريد
 مفعول مطلق لانه ليس مما فعله فاعله فعل مذكور ايضا ليس معنى الفعل مشتقا عليه لان فاعله سيرا ليريد هو ليريد
 لا المخاطب قلنا ان اطلاق المفعول المطلق عليه مجازا باعتبار المضاف لانه في الاصل ما انت الا تسير سيرا مثل
 سيرا ليريد فحذف مثلا واقيم سيرا ليريد مقامه وحذف تسير سيرا واقيم سيرا ليريد مقام المفعول
 المطلق فاطلاق المفعول المطلق عليه مجازا **قوله** وانما اورد مثالين آه جواب سوال وهو ان المص ذكر
 لقوله بعد النفي مثالان ولقوله بعد معنى النفي مثالا واحدا وايضا ذكر لقوله مكررا مثالا واحدا فاجاب
 بقوله وانما اورد مثالين آه **قوله** وانما انت سيرا وفيه معنى النفي لان فيه نفى مع الاثبات ومعنى النفي ايضا
 كذلك مثل قولك زيد قائم لا قاعدة والقرينة على وجوب الحذف المفعول المطلق نفسه لان النصب يقتضي
 الناصب نفسه قائم مقامه فعلم ان الفعل ههنا محذوف وايضا القرينة في الصوة الاولى كلمة ما لانها
 مشابهة بليس يقتضي الاسم الخبر فاسم وجود وهو لفظ انت وخبره ليس بوجود ولا يصح خبرية
 سيرا لانه حينئذ يلزم حمل صفة على الذات وهو باطل فعلم ان خبره محذوف وهو تسير وقوله انما
 انت سيرا بمعنى النفي فلا حاجة الى بيانه والقرينة في صوة التكرار لفظ زيد فانه مبتداء يقتضي
 الخبر ولا يصح ان يصير سيرا خبرا له لانه لا يلزم حمل صفة على الذات وهو باطل فعلم منه
 ان خبره محذوف في تقديره زيد تسير سيرا على ان الحذف ههنا واجب لان كلمتهما مع
 الاستثناء في الاول والتكرار في الثاني ينافيان ذكر الفعل لان المقص من النفي مع الاستثناء والتكرار

توصيف الشيء بالثام والايستمراد وذكر الفعلين على التجدد والتحدث وبينهما منافات فوجب خلاف
 الفعلين ليلين المناقاة ظاهر **قوله** اي موضع جواب سوال كمال غير مرة **قال** المتقدم بيان للواقع فان
 للتفصيل لا يكون الا بعد الاجمال واحترار عما قدك التفصيل على الجملة مثل ما تمون منا واما تفقد فدا
 فشد الوثاق اما اشتراط تعدد الجملة لان النقل الحق بالعوض من حيث وقوعه محل المعوض عنه **قوله** المراد
 بمضمون الجملة آه جواب سوال هو ان المضمون يحى على ثلاثة اقسام مضمون الفعلية وهو المصداك الماخوذ من الجزء
 الاول والمضاف اليها الجزء الثاني مثل قولك ضرب زيدى ضرب زيد فضرب مصداك فاخوذ من الجزء الاول
 وهو ضمير ومضاف الى الجزء الثاني هو زيد مضمون الجملة الاسمية وهو المصداك الماخوذ من الجزء الثاني المضاف الى الجزء
 الاول مثل قولك زيد قائم اي قيام زيد فقيام مصداك فاخوذ من الجزء الثاني وهو لفظ قائم ومضاف الى الجزء
 الاول هو لفظ زيد مضمون مطلق الجملة هو المصداك الماخوذ من الجزء المشتق المضاف الى جزء الجاء ومثاله ما صر في
 المثالين الاولين لان المطلق عام من المقيد فاي معنى مراد ههنا فاجاب بقوله المراد بمضمون الجملة آه حاصله ان
 المراد بالمضمون مضمون الفعلية لا الاسمية والمطلقة كما فهم من المثالين اما قدك الشارح تفسير المضمون ليعرب به الاثر ثم ذكر الاثر
 ليعرب به التفصيل وانما يتعرض الى تفسير الجملة وان كانت مضافا الى المضمون يتقدم الام لا هنا ظاهرة فلا حاجة الى تفسيرها
قوله مصداك ها اي المصداك المفهوم منها في العبارة مسامحة فلا يراد ان يكون للجملة مصداك فان قيل الاثر من كوفي العبارة
 قبل مضمون الجملة فانه مقد بحسب الترتيب فلا بد من ذكره مقد اجيب بان معرفة المضاف موقوف على معرفة المضاف اليه الاول
 يمكن الجواب من ان اثر الشيء انما يكون بعد معرفة ذلك الشيء مع قطع النظر عن كونه مضافا اليه بهذا الجواب
 سقط ما يتم ان التفصيل مقد على الباقي من القيود فلا بد من بيانه اولا لان التفصيل انما يكون بعد معرفة الشيء
قوله الى الفاعل كان مناط الفائدة الفاعلا والى المفعول ان كان مناط الفائدة المفعول كما في قولك اصيحت مع
 زيد مسرورا فاما ان ينفع او ينفعك فان مضمون الجملة ههنا صحبة زيد في وقت السرور والاثر لها قوله
قوله نعم جواب سوالين احدهما وهوان مثل مضاف وما بعد مضافا اليه المضاف لا يكون الا مفردا وههنا جملة ثانيا
 ان المثال لا يكون الا مضافا اليه لنحو المثال ليس بمفعول مطلق بل جملة حاصله ان المضاف اليه المثال هو القول
 هو مفرد والجملة مقول القول **قوله** اي بعد شد الوثاق آه اشارة الى ان بعد مبنى على لضم بحذف المضاف اليه القول
 هن الغرض والمراد بالغرض الحكمة فاندفع ما قيل ان افعاله لله تعالى لا يكون معللة بالاعراض لعدم احتياجه تع
 الى الغرض انما وجب حذف الفعل للقرينة وساد مسد اما القرينة في نصب المفعول للمطلق لانه يقتضيه التام
 ساد مسد فهو نفس الجملة المتقدمة لكما لا المناسبة بينهما في جهة انه لتفصيل اثر مضمونها والقرينة هي الجملة المتقدمة
 لانها تدل على مصداك ها ومن مصداك ها انتقالا الى هن فائدته وفائدته ليست الا مضادا لك الافعال انفس
 الحدث وهو المنفصل عن نفس الحدث تدل على فاعل الحدث والفاعل تدل على الفعل فعلم ان حذف الفعل وجوبا
 باعتبار القرينة وهي الجملة المتقدمة وساد مسد وهو نفس الحدث بهذا ظهرا ان الحاجة لم يشترطوا كون النائب
 منابا للحدث بعد الحدث فالاصل مناسبة تقوم مقام الحدث فلو عتقدك او تأخر ههنا اعتراض هو ان كل واحد
 من منا وفدا لم يقع تفصيلا لا اثر مضمون الجملة بل مجموعها والمفعول كل واحد منها اجيب بان المثال هو مجموعها لا

کلا واحد منها و یصح اطلاق المفعول المطلق علی مجموعهما لانه اسم جنس یطلق علی القلیل و اکثر قولہ
ای من تلك المواضع فیہ اشارۃ الی بیان المرجع وانما زاد الشارح لفظ تلك وان لم یکن من المرجع لان مرجع
الضمیر هو الموضع دون لفظہ ففی زیادۃ اشارۃ الی ان الضمائر کما یشر بہا اشارۃ ذہنیۃ بالوضع واسم
الاشارۃ کلها وضع للاشارۃ الحسیۃ و لفظ تلك من اسم الاشارۃ فہذا اذا الشارح لفظ تلك یشیر بہا الی المرجع
اشارۃ حسیۃ لوقوعہ مرغوب فی القلب **قولہ** لان یشیر بہ جواب سوالین احدهما و ہوان التشبیہ نسبتہ بین
المشبہ والمشبہ بہ فان اید بالنسبۃ هو المشبہ بہ فخرج یوافق المثال مع الممثل فان ایدل لمشبہ فلا یوافق وثانیہما
ان قولہ یوہم ان المفعول المطلق للتشبیہ کالكاف مع انه لیس كذلك اجاب بما تری وحاصلہ ان المراد من
التشبیہ العشبہ بہ فان قیل ان مثل مرت بہ فاذا الہ صو مثل صو حاد من افراد ہذا القاعدۃ مع ان المفعول
المطلق فیہ التشبیہ شئی بشئی لان یشبہ الشئ فالاولی ان یزاد بقولہ للتشبیہ المعنی المصدک ای اما وقع
فی الکلام لاجل التشبیہ سواء کان مشبہا بہ والہ التشبیہ کما فی لہ صو مثل صو حاد اجیب بان هذا التركیب
لا یجوز لوجوب حد المضا لانہ قد جرت عادۃ ہم علی حد المضا ولذا المصدک فی موضعہ فان قیل ان
المفعول المطلق لیس فی مثالہ متن بمشبہ قلنا ہذا مفعول مطلق باعتبار المضا **قولہ** صو حسن آہ
بالنصب علی انہ مفعول عند الخلیل و ہذا الاعتبار وقع الاحترار عنہ بقولہ للتشبیہ لانہ وان کان
مفعولاً مطلقاً فی حالۃ النصب لکن لم یقع للتشبیہ فلا یجب حذف عاملہا وعند سببہ یجب فی مثلہ
الرفع علی انہ بدل من الضو الاول و صفتہ باعتبار الوصف وهو حسن و تاکید لفظی وحاصل الاختلا
فی الضو الثانیۃ انہ قال سببہ یجب الرفع علی البدلیۃ والوصفیۃ لان الثانی مع وصفہ شئ واحد یفید ما
لم یفید الاول فلو لیس بتاکید و ایضاً لا یصح ان یكون الضو الثانی تاکید للضو الاول لانہ یلزم جہ نقد التاکید
علی الصفتہ وهو غیر جائز لما مر حاصلہ ان الترتیب عند ذکر التوابع نقد الصفتہ علی التاکید ہکذا
الحال فی الامثلۃ المذکورۃ فی الفوائد الضیائیۃ فان قیل ان هذا قد خرج بکلمۃ ما باعتبار انہ بدل من الضو
الاول لا المفعول المطلق و کلمۃ ما عبارة عنہ فخرج لا حاجۃ الی اخراجه بقید التشبیہ قلنا المراد بکلمۃ المفعول
المطلق الاصطلاحیۃ یعنی ما یصلح للمفعولیۃ لا بالفعل و قولہ صوت حسن یصلح لہ لانہ اذا قیل الذید صو
فخرج یقال کیف صوتہ فیکال فی جوابہ بصو صوۃ حسنا قال علا جا و ہوا یمتاج فی حصولہ الی تحریک
عضو من الاعضاء كالضرب والشتم وغير العلاج ما لا یمتاج الیہ کالعلم الطن **قولہ** آحالہ فیہ اشارۃ
الی ان علاجاً منصوب علی الحالیۃ و ذالک الحال الضمیر المستکن فی وقع **قولہ** الاعلی فعلہ جواب سوالہ
ہوان حالیۃ قولہ علاجاً عن الضمیر فی لفظ وقع لا یصح لان الحال محمول علی ذی الحال و ہنا لا یصح الحمل
لان الحمل یقتضی الاتحاد بالذات والتعاریف بالاعتبار فیما نحن فیہ لیس كذلك لان المفعول المطلق فی المثال
المذکور لیس فعل الجوارح لانہ ہنا هو الصاد والواو والتاء فی قولہ صو حاد و ہذا محذوف لیس فعل الجوارح
فلا یصلح الحمل فاجاب بقولہ الاعلی فعلہ وحاصلہ ان المراد بقولہ علاجاً ما لولا المفعول المطلق وهو فعل الجوارح
لان مولا الضو ہو بانک من فعل الجوارح فلا یدل الاعتراض **قولہ** ہذا لصلحہ آہ بالرفع یمتثل التاکید

ان علی جمعا
عن دوایب
وارادۃ ذالک
لا یصح فاجاب
بقولہ
ان حاصلہ
ان علی جمعا
من الجوارح
الذات
فلا یصح
تعلیل
وارادۃ ذالک

والبدن والصفة والنصب على المصداكية كما مر تفصيله **قوله** لان الزملاء لان الراء تدل على ترك الزينة والهاء تدل على ترك الهواء والدال تدل على ترك الدنيا وترك هذه الاشياء على ان يكون الافعال القلب لان الزهد هو الاجتناب من المناهي هو من افعال القلوب وان كان يظهر اثره في الجوارح قوله واحترز به آه لان صوت حمار في قوله صوت زيد صوت حمار لم يكن اقعا بعدا بحجة لان صوت زيد مضافا ومضاف اليه الصوت الثاني مرفوع عند بعض على انه خبر صوت زيد منصوب عند البعض على انه موصوف فعل محذوف جواز وخبره محذوف فقد صوت زيد حال كونه يصوت صوت حمار واقعا على ان يكون الجملة حال عن يدا والجملة صفة لزيد الاختلاف عنه اقرا على تقد كونه منصوبا على المصداكية لا على تقد رفعه على الخبرية قوله كائن فيه شارة الى ان قوله مضافا ظرف مستقر صفة لقول اسم باعتبار المتعلق قوله مضافا الى معنى الاسم لان معنى الاسم معنى المفعول المطلق احد **قوله** صوت حمار والصوت مرفوع على انه مبتدأ اخر بترك العاطف فيه بدلا غلط او منصوبا على انه مفعول مطلق اي يصوت صوت حمار **قوله** الذي قام به جواب سوال هو ان صاحب يستعمل في ذوى الروح وصاحب هذا الاسم هو زيد لان الضمير في به اجتمع وهو ليس من ذوى الروح لان ذوى الروح هو المسمى زيد لا لفظ زيد فاجاب بقوله الذي قام به آه حاصله ان المراد من صاحب ههنا ماقا به هذا الاسم ولا شيء ان الصوت قائم بالضمير المجرد باعتبار المرجع وهو زيد بحسب الحقيقة بمسمى زيد **قوله** من هذا الشيء جواب سوال هو ان صوت ليس مفعول فضا من ان يكون مفعولا مطلقا لان المصداك هو الذي كان في اخر معناه القادسية والذون نحو الطير ذن او تاء وذن نحو القمل كثر في معنى الصوت آواز بان يكون مصداكا فكيف يكون مفعولا مطلقا فاجاب بقوله من صات حاصله ان الصوت جاء مصداك بمعنى التصويت فيكون صوتا بالتشديد ومعناه آواز كرد والتمثيل بهذا المعنى وجاء غير المصداك ايضا ومعناه آواز والصوت بهذا المعنى لا يكون مفعولا فلا يصح التمثيل على هذا التقدير فلما قال من صات الشيء صوتا بمعنى صوتا تصوتا فاما البعض اشار حين انه استعمال المصداك ان كان عاملا من غير صيغته هو يصوت بالتشديد فليس شيء لما مر انه جاء مصداك ايضا **قوله** بمعنى صوتا تصويتا تفسير غير المشكوك به المشهور لان معناه ان الصوت استعمال بمعنى التصوت فاذا كان الصوت بنفسه مصداك فقا لاشاره من صات الشيء يعني ان من باب في بعض النسخ الغير المعتد بها هكذا قوله بمعنى صوت آه جواب سوال هو ان هذا الكلام يستعمل في البالغة والاميا لغة ههنا فاجاب بقوله بمعنى صوتا تصويتا آه والقريته على حكا الفعل هو نصب المفعول المطلق واما ساد مسد فهو نفسه والقريته هو الجملة للتقدم لانها من حيث انها مشتملة على اسم بمعناه لت على نفس التحذ ومن حيث انها مشتملة على صاحب ذلك الاسم يدل على فاعل ذلك الاسم والفاعل يقتضيه الفعل فاعلم ان الفعل ههنا محذوف **قوله** فصوت حمار الخ اشارة الى تطبيق المثال مع المثل وان حاله كحال سيرا البريد في واد الاعتراض هو انه ليس بمفعول مطلق لانه لا يصدق عليه تعريف المفعول المطلق لان صوت حمار ليس مما فاعل فعل من كور لان فاعل المفعول المطلق الحمار فاعل الفعل زيد فتفكر في الجواب لا تقفل فان العقلة تؤيد الملكة قوله وصراخ آه انما ودد المثالين لان المصداك في المثال الاول مضافا الى النكرة وفي الثاني

نائبه في اللغة
ان في قوله
صوت حمار
فعل محذوف
خبره محذوف
فان قوله
صوت حمار
مفعول مطلق
اي يصوت صوت
حمار

الى المعنى او الى ان المصدق في المثال الاول جاء بمعنى المصدق وفي الثاني لم ينجى - بمعنى المصدر بل استعمل استعمال المصدق فانه اسم بمعنى المصدق **قال** مضمون الخبر المراد من المضمون هنا وفيما بعد كما حصل لا المذكورة فيما سبق واحترز به عن مضمون المفرد كالمصدق للتاكيد نحو ضربت ضربا فان ضربا وان اكد نفسه لكنه وقع مضمون مفرد الذي هو الضرب اي بدون الفاعل فلذا يقال له مفرد والقرينة على حذف الفعل الجملة المتقدمة لانها لم يحتمل غير المفعول المطلق الذي يدل على نفس الحدث ومن حيث انها مشتملة على ضمير المتكلم تدل على حدث المتكلم وحدث المتكلم ههنا لا يكون الا قوله اعترف فعلم ان اعترفت ههنا محذوف وسادس الجملة المتقدمة فقوله اعترفا بالخبر تطبيق للمثال مع المثال وكذا قوله فحق الخبر **قوله** له على الخبر فالله دهم مبتدأ وعلية خبره وله متعلق به او بالعكس قال المضمون جملة والمراد من المضمون ههنا ايضا **قوله** ولو بالاعتبار بان يكون المؤكد على وصف الاحتمال والتأكد على وصف المنصوصية قوله زيد قائم حقا لا يقر مضمونا ما يفهم منها وما يفهم منها هو الصدق والكذب فلم يكن المفعول المطلق مضمونا ويمكن الجواب بوجهين الاول ان مجموع الصدق والكذب كما يكون مضمونا بجملة ومفهومها كذا مضمون الجملة هو الذي تدل الجملة عليه هي انما تدل على الصدق فقط والثاني ان مضمون الجملة هو الصدق فقط والكذب محتمل لها عقلا لان مضمون الجملة هو الذي تدل الجملة عليه هي انما تدل على الصدق فقط وقال بعض الشارحين ان الخبر يدل على الصدق ومحتمل الكذب عقلا على ما صرح به الشيخ كذا في عبد الرحمن **قوله** اے احق فيه اشارة الى ظهور الناصب قوله حقا عادة المفعول المطلق وظهور المفعول المطلق الذي يفهم من الجملة **قوله** من حق فيه اشارة الى بيان معنى حقا قوله يحتمل الصدق والكذب الخبر اي باعتبار نفس الجملة من حيث هي وهو ثبوت المحمول للموضوع مع قطع النظر عن خصوص لطرفين وخصوصية القائل فاندفع كثير من الشهات الموثرة وهو ان الله الهنا ومحى نبينا وادم ابونا والسماء فوقنا والارض تحتنا فان هذا لا يحتمل الصدق والكذب بل الصدق متعين والفرق بينهما ان الصدق مطابقة الحكم للواقع والكذب يقابله والحق مطابقة الواقع بالحكم والباطل مقابله **قوله** لانه من حيث آه هذا دليل لقوله تأكيد لغيره وايضا جواب سواله وان التاكيد لغيره محال لان المعنى التاكيد هو ان يتلفظ بشئ واحد مرتين فلا يكون حقا تاكيدا الا لنفسه من حيث هو محتملا بجملة ولا لغيره فكيف يصح قوله ويسمى تاكيد لغيره وتقدير الجواب ان المراد من المغايرة هو المغايرة في الاعتبارية وهو موجود ههنا فان مضمون الجملة من حيث انه منصوص عليه بلفظ المصدق اے من حيث ان المصدق تلفظ عليه صريحا مغايرة من حيث الجملة محتملة له لان المذكور مغاير عن المقد بخلاف المغايرة التي في الضابطة الاولى كما ذكرنا **فان قيل** ان هذا ليس الا التماسد الاعتباري فعلى هذا ينبغي ان يكون القسم الاولى تاكيد لغيره ايضا لوجود التغاير الاعتباري فيه

لان مضمون الجملة او لا يحتمل الجملة وثانيا منصوص عليه بلفظ المصك والمنصوب عليه مغاير من المحتمل
 فيثبت التغاير الاعتباري في الاول ايضا قلنا انه لما لم يكن الجملة الاولى محتملا غير المفعول المطلق
 صادر هو ومحتملا كشي واحد بخلاف هذه الجملة لانه كما يحتمل الصدق يحتمل الكذب فلهذا لا
 يعتبر التغاير فيها بخلاف الاول **قوله** ويحتمل الجواب ثان عن السؤال المذكور وهو ان
 التاكيد ايضا محال وحاصل الجواب ان هذا تأكيد لنفسه ايضا لكن اللام في قوله لغيره ليست بعلة
 للتاكيد بل للاجل فصار المعنى لاجل دفع غيره عن المخاطب وهو الكذب قيل فعلى هذا لا يثبت
 حسن التقابل بين هذا وبين الاول لان التقابل عبارة عن اتحاد الشئيين في كل الاشياء لا
 في شئ واحد وهذا ليس كذلك لان اللام في قوله تأكيد لنفسه علة التاكيد وفي قوله تأكيد
 لغيره ليست كذلك الا ان يقال ان اللام في الاول للاجل ايضا فصار المعنى ويسمى تأكيد لاجل
 تقرير نفسه فلذلك قال الشارح وعلى هذا ينبغي ان يكون اه حاصله انه جاز ان يكون اللام
 في الضابطة الاولى ايضا للاجل تأكيد لنفسه بان يكون نفسه علة للتاكيد
 في قوله لنفسه ان يتكرر ويتقرر لنفسه في الذهن فحينئذ يحسن التقابل لان الضابطة
 الاولى مغايرة عن الثانية في شئ واحد وهو عدم احتمال الغير في شئ آخر وانما وجب
 حذف الفعل لقيام القرينة لان الجملة من حيث ثبوت الخبر للمبتدأ تدل على نفس الحدث ومن
 اشتماله على الضمير الغائب تدل على الفاعل ولا يكون الا للفعل فعلم ان الفعل ههنا محذوف
 فيكون تقديره زيد قائم حق حقاى ثبت قيام زيد ثبوتا والقرينة العامة هو نصب المفعول
 المطلق ونفس **قوله** ليندفع المخدفع توهم وهو ان قوله لاجل غيره لا يصلح ان يكون علة باعثة
 لهذا التاكيد فاجاب بقوله ليندفع المخدفع حاصله ان المراد ان يغاير المؤكد لاجل اندفاع غيره
 قوله وعلى هذا المخدفع دخل وهو اننا كان اللام في قوله تأكيد لغيره للاجل والاندفاع ولا معنى
 للاندفاع لنفسه فلا يصح للتقابل ولا يحسن حاصل الجواب ان اللام ههنا ايضا للاجل لكن بمعنى التكرار والتقرير
 فحسن التقابل قيل ليس حسن التقابل ههنا لان في هذا القسم ايضا التاكيد لنفسه ليتكرر ويتقرر ومعنى ذلك
 التاكيد ليندفع الغير حاصل الجواب ان الغرض من اندفاع الغير ليس فيه التقرير لنفسه منظورا وان كان
 لازما ضمنا وكذلك الغرض في التاكيد نفسه هو التقرير لنفسه ليس لان فاع منظورا وان كان مستلزما له
قوله اى على صيغة التثنية **الجواب** سؤاله هو انه لا مطابقة بين المثال والمثالي لان
 قوله ايك وسعديك ليسا بمثنى لعدم معنى التثنية فيهما بل للتكرير والتكثير والمثالي مصرح بان
 يشترط فيه التثنية لفظا ومعنى وفي المثال لم يوجد اجاب بما ترمي حاصله انه ليس المراد بالمثنى
 معناه الحقيقية بل ما يكون على صورة التثنية وليس بتثنية حقيقة والواو في قوله وان لم يكن للحال
 والهمزة فيه مفتوحة والنون ساكنة فيثبت بان الوصلية لان القاع في التقوية بجانب المقابل
 فيفهم منها ان حذف الفعل فيما اذا كان للتثنية واجب بالطريق الاولى والاخرى ليس كذلك

لان حذف الفعل في نحو ضربت ضربين ليس بواجب بل لا يرد ان هذا ينقض على ضربين في ضرب
ضربين لان ضربين ايضا على صيغة التثنية مع انه لا يجب حذف الفعل الناصب له لان المراد بالتثنية التثنية
للتكرير والتكثير لا للتثنية وما ضربين في ضرب ضربين فالتثنية فقط وفيه اشارة الى ان قصد معنى التثنية
او التكرير ليس بشرط كما زعم بعض الشارحين وان صحة قصد التكرير من التثنية من جهة التثنية اختصا
مفردين فان الرجلين بمنزلة رجل واحد وانما يجب الحذف في هذا القاعدة لا غناء تكرير المصدر
من تكرير الفعل قوله للتكرير كخجواب سواله هو ان التكرير لا يجاوز من التثنية ايضا فلا معنى
لارادة التكرير من التثنية **حاصل الجواب** ان المراد منه التكرير فيصح الارادة قوله ولا
في تميم الخ اعتراض على المصطلح حاصله انه لا بد للمصطلح ان يذكر قيد الاضافة لان حذف الناصب
انما يجب فيما اذا كان مضافا الى الفاعل او المفعول نحو لبيك او سعديك واما اذا لم يكن مضافا
نحو كرتين في قوله تعذر ثم ارجع البصر كرتين فلا يجب حذف الفعل اجيب بان المصطلح لم يذكر هذا
القيد اكفاء بالمثل **قوله** اي رجعا الخ **جواب سواله** هو اننا لانسلم ان كرتين مفعول مطلق
لان المفعول المطلق عبارة عن المصطلح الذي كان معنى الفعل مشتقا عليه ههنا ليس كذلك لان
معنى رجعة مشتق على رجعا على كرتين فاجاب بقوله اي رجعا الخ حاصله ان كرتين مفعول
مطلق باعتبار الموضوع المحذوف فيكون تقديره فارجع البصر رجعا مكررا كثيرا والرجع بمعنى
التكرير والتكثير **قوله** في جعل المثال الخ هذا رد على الفاضل الهندك لانه قال في الجواب عن ذلك
الاعتراض ان المصطلح لما لم يذكر هذا القيد اكفاء بالمثل لان المثال من تمة القاعدة فلا حاجة الى ذكر
عليه وجه الرد ان جعل المثال من تمة التعريف لا فائدة هذا القيد تكلف اذ الشائع اتمام التعريف
بدون المثال لان المثال انما يذكر لا يوضح للمثال الا تامة لان المثال ليس بجزء من التعريف على ان القيد
بالمثال يفيد ظاهرا اشتراط كون الشيء للتكثير واشتراط الاضافة الى المفعول وكون ذلك المفعول ضميرا
مخاطبا وهو باطل والجواب عم من جانب الهندك ان التكلف باطل اذا لم يكن فيه فائدة وههنا يوجد
الفائدة وهو التفتن الى المصطلح او رد مثال ليم القاعدة ويوضح المثال ايضا ان في كلام الشارح تناقض لانه
قال فيما سبق في اعراب الاسماء الستة ان يكون مكبرة موحدة والمصطلح انما تركها اكفاء بالمثل فيبين قوله هذا
وبين ما سبق تناقض ظاهر اجيب ان المثال اذا كان جزءا من المسئلة يجوز ادخولها في القاعدة كما في الاسماء
الستة اما اذا لم يكن كذلك كما في هذه المسئلة فلا يجوز ادخولها في القاعدة **قوله** من تمتع التعريف الخ الاول
ان يقيم من تمة الضابطة فان اطلاق التعريف على الضابطة غير جائز شائع الا ان الضابطة بمنزلة التعريف في
كون كل منهما مطرا او منعكسا او نقولا انه يستنبط عنده عن قوله ومنها ما وقع الخ التعريف فلذا قال من تمتع
التعريف واذا جعل المثال من تمة التعريف فيكون معناه منهما ما وقع مثله الذي هو مثل لبيك وسعديك كذا قال
عبد الرحمن القرطبي على حذف الفعل هو نصب المفعول المطلق والسلا مسد انما هو نفسه قوله من لبيك المكان
فلا اشارة الى ان المجرم متعد بالباء كما ان المزيد متعد باللام **قوله** اي اسعدك ولا يحجى ٧٧

الثلاثی فی اسعد حتی یجئ بمعنی المزیں فیہ کیا فی لیبیک **قوله** الا ان اسعد الا فرقیہ ما فی کون کل واحد منہما للتکثیر لکن الفرق باعتبار ان اسعد **قوله** بالجاء والمجرور کان فی الاصل مفعول ما لم یسم فاعله لقوله المفعولان معنا الذفع لہ صا الان جزء للمفعولہ الاسم المصطلح علیہ الضمیر المجرور عائد الی اللام الموصولة فی المفعولہ کذلک فی المفعولہ المفعولہ ذکر المفعول بہ بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الواقع للفاعل شد من طلب غیرہ **قوله** ای هو اسم ما انخرج **جواب** سوالک ہوانہ لا یصل التقریر علی فرد من افراد المحدث ودلان الضرر مثلاً واقع علی المسی بزید لا علی لفظہ فی ضربت زیداً و علی هذا القیاس غیرہ فاجاب بقولہ اسم ما حاصلہ ان العبادة علی حذف المضال ان المفعول بہ من اقسام اللفظ ان کان مما وقع علیہ فعل الفاعل **وحاصلہ** ان للمفعول بہ اسم ملول وما وقع علیہ فعل الفاعل فیكون من قبیل توصیف الدال بوصف الملول فیہ بحث و ہوانہ فعلی هذا یخرج من التقریر لفظاً فی قولک تلفظت تکلمت نید لان التلفظ والتکلم یقعان علی مدلول لفظ زید بل علی نفس زید **اجیب** باننا لانسلم الفعل لیس بواقع علی مدلول لفظ زید بل ہو واقع لان لفظ زید فی قولک تلفظت زید اسم لما وقع فی التراکیب نحو زید قائم زید کذلک وقع فی التراکیب اسم لما وقع علیہ فعل الفاعل فکذلک هذا **قوله** اکتفاء بما سبق جواب و ہوانہ المسمی اید کر فی تعریف للمفعولہ الاسم کما ذکرہ فی تعریف المفعول المطلق فاجاب بما تری **قوله** والمراد بوقوع انخر **جواب** سوالک و ہوانہ التعریف لا یصل علی الضمیر کا الکاف فی قولک نعل بالک وایضاً لا یصیر صاد قاعاً علی زید فی نحو ما ضربت زیداً فانہما من قبیل المفعول بہ مع ان فعل الفاعل لیس بواقع علیہما لان فعل العبادة لیس بواقعة علی اللہ تعالیٰ بلالہ والضرایض لم یکن اقعا علی زید فاجاب بقولہ والمراد بوقوع فعل الفاعل تعلقبہ نفیاً واثباتاً **قوله** بلا واسطہ آہ جواب سوالک و ہوانہ تعریف المفعول بہ لیس بما نعلم ان خول زید فی مرتب زید لانه مما وقع علیہ فعل المورر بواسطہ حرف الجر مع انہ لا یقالہ المفعول بہ بل یطلقون علیہ کجا والمجرور انما بقولہ بلا واسطہ حرف فی اصطلاحہم بل ہو مفعول بواسطہ حرف الجر کما فی المطلق **قوله** المورر واقع علیہ کخر فخرج زید فی هذا التریب عن تعریف المفعول بہ وان کان مسمی بالمفعول بواسطہ حرف الجر **قوله** والمفعول المطلق انخر ای خرج المفعول المطلق بشئ یشئ یفہم ذلك الشئ عن تعریف المفعول بہ وذلك الشئ هو مغارة المفعول بہ بفعل الفاعل فان المفعول المطلق عین فعلہ حاصلہ ان المفعول المطلق خارج عن الحد لانه متحد مع فعل الفاعل والمفعول بہ مغائر لانه وقوع الفعل والمواقع مغائر للواقع وفیران المفعول المطلق ایضاً مغائر من فعل الفاعل لان الفعل کل والمفعول المطلق جزء والکل مغائر للجزء **اجیب** بان المراد بالاتحاد والاتحاد فی المعنی التضمنی للفعل لا المطابق **قوله** والمراد انخر **جواب** سوالک و ہوانہ هذا التعریف یصل علی زید فی نحو ضربت زید علی صیغۃ المجرور فان فعل الفاعل واقع علیہ مع انہ لا یقالہ المفعول بہ بل یسمی مفعول ما لم یسم فاعلہ حاصل الجواب ان المراد بفعل الفاعل فعلاً اعتباراً سنداً الی الفاعل و اسناد ضمیر علی صیغۃ المجرور الی الفاعل غیر جائز کما تری **قوله** حقیقۃ و حکماً انخر **جواب** سوالک و ہوانہ ینقض علی

لا یصل التقریر

درہم فی اعطی زید درہما فانہ مفعول بہ مع ان اسناد اعطی علی صیغۃ المجهول الی الفاعل غیر جاز
 اجاب بقولہ حقیقۃ الخ **حاصلہ** ان المراد بالفاعل عم من ان یکون حقیقۃ او حکما اما الحقیقۃ
 کالتاء فی خبر زید و اما المحکمۃ کزید فی نحو اعطی زید درہما فانہ مفعول مالم یسم فاعلہ
 والفاعل المحکمۃ قائم مقام الفاعل الحقیقۃ **قولہ** وبما ذکرنا الخ **جواب** سوال و ہوان الاصل فی
 العبارة الايجاز والاختصار فلو قال المصنف ما وقع علیہ الفعل بدین ذکر الفاعل لکان اخصر فاجاب
 بقولہ وبما ذکرنا الخ **حاصلہ** ان المصنف لو قال کذلک لکن لیس فہم ان المراد من الفعل مطلق الفعل و
 الامور لیس کذلک بل المراد بالفعل الفعل الذی اعتبر اسنادہ الی الفاعل **قولہ** العامل الخ ۶۶
جواب سوالین احدهما ان تقدیم المفعول علی الفعل و تاخیرہ مما ینبغی ان یدکر فی
 بحث الفعل لا فی بحث الاسم لانہ من احوال الفعل فلا بد من ذکرہ فی بحث الفعل و ثانیہما ان
 التخصیص بالفعل باطلا نہ کما یتقدک علی الفعل یتقدک علی شہہ ایضاً **اجاب** بقولہ العامل فیہ فہ
 اندفعہما **حاصلہ** ان المراد بالفعل الفعل الذی ہو ناصب للمفعول بہ فصار من متعلق الاسم
 فلا یرد اعتراض شہہ الفعل ایضاً عامل فیہ **قولہ** متقدماً و متاخراً مثلاً الاول زید ضرب و مثلاً الثاني ضرب
 زید **قولہ** لقوة الفعل فہما قیل من انہ انما خص بالفعل بالذکر لاصلتہ انکان التقید لا یختص
 بالفعل بل یجری فی غیرہ من العوامل مالم یمنع مانع او اراد بالفعل العامل و فی الکلام حد المعطوف
 علی الفعل و غیرہ من العوامل کذلک فی الغایۃ **فانقیل** کما یجوز تقدیم المفعول بہ کذلک لیس یجوز تقدیم سائر
 المفاعیل سو المفعول معہ فلم یخص المفعول بہ بالذکر **قلنا** لان الکلام فی المفعول بہ لا یختص بالحکم
 و انما یجوز تقدیم المفعول معہ لرعاۃ اصل الواو لانہ للعطف فیکون محلہ وسط الکلام فلا یجوز ۶۷
 التقديم **قولہ** اما جواز الاشارة الی تقدیم المفعول بہ علی الفعل لیکون باحدا لامور الثلاثة اما جائز او
 واجب او مستغنی کذلک فی العصۃ **قولہ** اعبد اللہ اعبد فاعبد فعلا و فاعل و اللہ مفعول بہ قدک علیہ ۶۸
قولہ و وجہ الحبیب اتمنہ الخ **قولہ** اتمنی فعلا و فاعل و وجہ الحبیب مفعول بہ ثم وجہ مضی و الحبیب
 مضای الیہ اتمنی در اصل تثنی بود یا متحرک یا قبلش مفتوح ان یارب الف بدل کردند اتمنی شد **قولہ** ہذا ای تقدیم
 المفعول بہ ہذا **جواب سوال** و ہوانہ ینقض بقولہ لسانک فی نحو من البر ان تکف لسانک
 فانہ مفعول بہ لقولہ تکف مع ان تقدیمہ علیہ غیر جائز **فاجاب** بقولہ ہذا الخ و انما
 لم یجوز تقدیم المفعول بہ ہنا علی فعلہ لان ان المصداقۃ اذا دخل علی المضارع یصیر بتاویل المصدرا
 فیصیر جانب الفعلیۃ فیہ ضعیفا فلا یعمل فیما قبلہ **قولہ** العامل الخ **جواب** عن اسوۃ ثلثۃ
 کما فی المرفوعات فی المفعول المطلق فی قولہ المصنف وقد یحذف الخ **قولہ** لقیام قرینۃ اللام
 لبيان الوقت لا للتعلیل ولا یلزم التلافی فی کلام المصنف لانہ یعلم من قولہ لقیام الخ وجوب الحد لان
 علۃ الشئ ان کان موجودا فیکون معلولا ضرریا و یعلم من قولہ جواز ان الحد ف
 لیس بواجب **قولہ** مقالۃ فی اشارۃ الی جواب سوال و ہوان المتبادر من القرینۃ

انیكون بالوجه او بالقلب الثاني متحقق ههنا فان قيل يخرج من الحمد يا الله فانه منادى لا يصدق عليه تعريف
 المنادى لعدا كونه مطلوباً قال قلنا انه مطلوب الاقبال حكماً لكونه مطلوباً لا جابة فيكون منادى بهذا الاعتبار فان
 قيل يخرج عن الحمد نحو يا زيد لا تقبل فانه منهي عن الاقبال لا مطلوب به قيل انه مطلوب الاقبال بسما ع
 النهي ومنهي عن الاقبال بعد التوجه واختلاف البهتان كذا في غاية التحقيق قوله او حكماً جواب سوال وهو
 يخرج عن الحمد يا سماء ويا جبال يا ارض في قوله تعي يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي غيره ذلك مما
 لا يتصور طلب قبالة لوجهه ولا بقلب لانها لا يكون الا لذات العقول ولا روق هذه الاشياء مع انها منادى
 لجواب قوله او حكماً حاصله انها داخل في المنادى المطلوب توجه وجهه لانه اعم من ان يكون حقيقة مثل
 يا زيد او حكماً اي مجازاً مثل يا جبال وبين العلاقة بينهما بقوله انها نزلت الخ قوله بخلاف المنادى
 الخ جواب سوال وهو انه على هذا ينبغي ان يكون المنادى ايضاً منادى حكماً لانه مطلوب قبالة مجز
 نائب مناد ادعو ويترى المنادى اولاً منزلة من له صلاحية النداء فادخل عليه حرف النداء بلا دخول المنادى
 في المنادى الحكمي اولاً لانه قبل الموت منادى حقيقة ثم عرض له الموت فخرج صاذاً كذا المنادى بعد باب المنادى
 باباً علياً مستنداً كما جاز بقوله بخلاف المنادى وحاصله ان المنادى خارج عن المنادى لان المنادى متفجع عليه
 ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتريله منزلة المنادى والمقصود في المنادى طلب الاقبال الاول المنادى باب
 واسع كثير الاستعمال الذي ران على سنتهم فلو كان اخلافاً في المنادى الحكمي في الحال انه منادى مجاز فيلزم
 المجاز في الباب الواسع وذا غير جائز لان الصيرورة الى المجاز عند الضرورة في بعض المواضع وقيل انما لم
 يدخل المنادى في المنادى لان كلمة وايد خيل على المنادى ولو دخل المنادى في المنادى لزم ان يكون
 كلمة وامن حروف النداء مع انه لم يقل بواحد قوله وفيه تحكم اي في اخراج المنادى بتعظيم هذا القول
 من الحقيقة والحكمي ادخاله اسماء تحكمي فرق بلا فارق ودعوى بلا دليل والغرض منها الاعتراض
 على المصنف بان اخراج المنادى بقوله المطلوب اقباله تحكم لان المنادى ايضاً منادى حكماً كما هو الظاهر من
 كلام سيئوفاً المناسب داخل تحت المنادى كما فعله صاحب المفضل اجيب بان هذا تعسف بعيد
 اذ ليس مقصود المنادى اقبال المنادى وبوجه من الوجه لا حقيقة ولا حكماً اما حقيقة فظاهر اما حكماً فلا
 مجاز والمجاز يلحق بالحقيقة وباب المنادى باب واسع كثير لئلا ران على سنتهم فلا يمكن جعله مجازاً
 ملحقاً بالحقيقة بخلاف يا سماء ونحوها لان بابها ليس بباب واسع وكثير لئلا ران على سنتهم فاهتبعوا
 جعله مجازاً ملحقاً بالحقيقة قوله تفصيل المطلب الخ جواب سوال وهو ان قوله لفظاً او تقدير
 لا يخلو اما ان يكون مفعولاً مطلقاً لقوله المطلوب او لقوله نائب او حال عن الضمير في قوله اقباله او
 عن الحرف وهو قوله بحرف فالكل باطل اما الاولين فلان معنى المطلوب مشتمل على الطلب ون قوله
 لفظاً او تقدير او معنى النائب مشتمل على النية واما الآخرين فلان الضمير في اقباله راجع الى المنادى
 والا صلا في الحال ان يكون محمولاً على ذي الحال ههنا لا يصح الحمل لان المنادى ليس بلفظ او تقدير
 بل يقصوه اظهرا التام للسامعين بسبب المنادى وليس مراده طلب اقبال المنادى م

بلا ملفوظا ومقدّمًا وهكذا الحرف فاجاب بما ترى حاصله ان الكل صحيح على التقديين اما الاولين فلا
مفعولان مطلقان مجازا باعتبار الموصوفين هو الطلب في الاول والنيابة في الثاني واما على التقديين
الاخرين فلا نهما مصدّران مبنيا للمفعول فصارت قد ملفوظا ومقدّمًا **قوله** لفظيا زاد ياء النسبة لصحة
حمل الصفة على الموصو ههنا **قوله** اول المنادى ولم يذكر الشق الرابع اكتفاء بالشق الثالث **قوله** نحو
قوله تع يوسف اعرض الخ والقرينة على ان يوسف منادى صيغة اعرض لانه لو لم يكن منادى يكون مبتداء
واعرض خبرا عنه خبرية لم يصح لانه امر وانشاء هو لا يقع خبرا لان الخبر يقتضيه التثنية وفي الانشآت
لم يوجد قوله اى الا يا قوم اشارة الى ظهور المنادى المحذوف **قوله** وانتضا المنادى الخ جواب سوال هو
ان المنادى عند المنادى منصوب مجر النداء عند ابى على اسم الفعل الذى هو النداء فيجوز ان يكون المنادى ما
نحو فيدي مما انتصب المفعول به جامدا اجاب المحذوف اجابا ثم حاصله ان كلام للمصنوع مبنى على مذهب
سبب **قوله** وعند ابى على اه اعترض عليه جوازا لان الهنزة من ادوات النداء حرف واحد اسم الفعل
لا يكون اقلم من حرفين والثاني ان اسم الفعل مع فاعله جملة فينبغي ان يكون حرف النداء بدلا من المنادى
جملة والثالث ان ضمير المتكلم لا يستتر في اسم الفعل الرابع ان اسماء الافعال على قسمين احدهما ما كان
بمعنى الامر ثانها ما كان بمعنى الماضى هذا ليس منهما بل بمعنى المضارع المتكلم الواحد الخامس ان
حصر اسماء الافعال في التسعة باطلا جيب عن الاول بان ادوات حروف النداء لكثرة استعمالها جوز
فيها ما لا يجوز في غيرها **وعن** الثاني بانه قد يعرض الجملة ما لا يستقل به كلام تام كالجملة القسمية و
الشرطية فانها لعروض تقسم والشرط خرجتا عن الاستقلال ومع المقسم عليه الجزاء صادقا كلاما
تاما فيجوز ان يخرج الجملة الندائية ايضا عن الاستقلال بدلان المنادى لان النداء لا بد له من المنادى **وعن**
الثالث بانه قد يستتر في بعض الاسماء الافعال نحو ان بمعنى التوجع **وعن** الرابع والخامس بان
الحصر في القسمين التسعة باعتبار الشهرة **قوله** احد جزئي الجملة لانه فضلة خارج من الجملة لا
مفعول به **قوله** والاخر ضمير مستتر في هذا القول مردود لان اسم الفعل لا يستتر فيه ضمير المتكلم و
ايضا لم يجز صيغة اسم الفعل على صوة الكسر **قوله** قد بيان البناء الخ جواب سوال هو ان احوال
المنادى اربعة الاول هو البناء على الضم والثاني الكفض الثالث البناء على الفتح والرابع النصب ثم
النصب صلي في المنادى لانه من المنصوبات والبحث في المنصوبات فينبغي للمصنف ان يتقدم ببيان النصب
عليها مع انه بالعكس اجاب بقوله قد ام الخ اى قد ام بيان كل واحد منها لانها القليل بالنسبة الى
النصب لكثير الذي له اقسام ثلاثة هي للمضاف وشبهه والنكرة والقيل ^{والعرف} مقدّم على الكثير وقيل قد المجموع
الثلاثة على النصب لقلتها باعتبار المحل محلها اثنان مفرد معرفة ومستغاث وان كان المستغاث على قسمين
باعتبار كونه باللام او الالف او لقلتها بحسب الحقيقة والاستعمال وانما بنى على الحركة فرقا بين
ما كان بنائا اصليا او غير اصل لان بناء المنادى عارض في شبه المعرب وانما بنى على
ما يرفع به لانه لو بنى على الكسرة لالتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم اذا حذف منه الياء

اکتفاء بالکسر نحو یا غلام ولوبنی علی الفتح یتبس بالنادی المضاف الی یاء المتکلم المحذوف ایض بعد قلبه
بالالف اکتفاء بالفتحة کما فی بعض اللغات نحو یا غلام متوسط **قوله** فی غیر صکوة النداء جواب سوال
وهو ان الضمیر فی رفع ویدنی عائدا الی المنادی فیكون المعنى یدنی المنادی علی ما یرفع المنادی به فتح یلزم
من کلامی المصنف تناقض ظاهر لان **قوله** ویدنی صریح فی البناء و**قوله** یرفع مشعر علی الاعراب لان الرفع من
القاب العرب اجاب بقوله فی غیر الخ حاصله انه لا یتلک فاع لان البناء انما هو فی صکوة النداء بعد دخول
حرف النداء علی الرفع فی غیره اقبل دخول حرف النداء علی **قوله** او الفعل جواب ثان عن ذلك الاعتراض
وفی هذین الجوابین رد علی الفاضل الهندی لانه قال فی الجواب عن ذلك الاعتراض ان الضمیر فی الفعل
الی الاسم لا الی النداء کما ذکر السارح هذا القول المردود بقوله ارجاع الضمیر الخ ووجرد الرفع علی **قوله**
غیر ملا ثم لسوق الكلام لان الكلام سوق لبيان المنادی دون مطلق الاسم الا انه مذکور فی ضمن
المنادی **قوله** الا یدکون الخ جواب سوال هو ان الشرطية منقوضه بنحو یا ذیل ویا زید لانها مبنیان علی
یرفع مع انهما ليسا بمفردین بل الاول تشبیه والثانی جمع لا مفرد وایض لا یطابق المثال بالمثل اجاب بما تری حاصله
ان المراد بالمفرد ههنا ما یقابل المضاف وشبهه سواء كانت تشبیه او جمعا **قوله** المناسب فی اشارة
الی ان کلمة کان ناقصة فالضمیر فیها راجع الی المنادی وهو اسمها ومفردا خبرها **قوله** الا بانضمام
امراخر الیه نحو طالع فی یا طالعا جبلا فانه لا یتیم معناه بدین ذکر الجملة **قوله** قبل النداء **جواب**
سوال هو ان نحو یا رجل نكرة فلا یطابق المثال بالمثل اجاب بما تری **حاصله** ان تعریف المنادی
اعم من ان یدکون معرفة قبل النداء او معرفة بعد النداء بدخول حرف النداء فالرجل ... فی مثل یا رجل
وان لم یدک معرفة قبل النداء لکنه معرفة بعد النداء **قوله** لکاف الخطاب الحرفیة والفرق بین الکاف
الاسمیة والحرفیة ان الاول ما یصح وقوع الاسم الظاهر موقعه بخلاف الثلاثة **فان قيل** کیف
یقع الاسم الظاهر لذلک هو فی حکم الغائب موضع الکاف الذی هو الخطاب قلنا ان الاسم الظاهر
لما جعل المنادی صار فی حکم المخاطب وانما وقع موضع الکاف الاسمیة دون الحرفیة لان
جعل الاسم بمنزلة الاسم اولى من جعله بمنزلة الحرف **قوله** وکونه مثلها جواب سوال هو انه ینقض
علی المنادی المضافا نحو یا عبدا لله فانه ایض وقع موقع الکاف الاسمیة مع انه لیس مبنی علی الضم اجاب
عن بقوله وکونه الخ حاصله ان مناسبت المنادی المعرفة بالکاف الاسمیة تامه لان کل واحد منهما
مفرد معرفة بخلاف المنادی المضافا وانه انکنت معرفة لکنها لیست بمعرفة فکان مناسبتها بالکاف
الاسمیة **فان قيل** ان المناسبة موجودة فی المستغاب باللام مع انه معرف قلنا ان المشابهة بینهما ضعیف
بسبب اللام لانها من خواص الاسم وخاصة الشئ یقوی جهة الشئ وجهة الاسم الاعراب فاعرب
قوله وانما قلنا جواب سوال هو ان الاصل هو الاختصار فینبغ ان یقول انما بنی لوقوعه موقع
الکاف الاسمیة بدین ذکر قوله المشابهة لفظا ومعنی الخ اجاب بما تری **قوله** معرفة قبل النداء لا
یقال فعله هذا یلزم اجتماع التعریفین لانه **قوله** المنوع اجتماع التي التعریف لا یقال یلزم

من ذلك اجتماع في المنادى المضى الى المعرفة قلت صوة الاضافة ليست نصافي التعريف مع ان محال الخول مختلف كذلك في الغفوقوله يخرج جواب عن اسوثة احدى هوان الخفض حقيقة في الحركة فيرد بنحوي الزيت فانه من قبيل المنادى المستغاث مع انه ليس بمجرى بالحركة بل بالحرف وهو الياء وثانيها ان خفض صفة الخافض فلا يكون احوال المنادى وايراد هوانا خرج عن البحث وثالثها ان الخفض الفارسية فوشية فلا يستقيم المعنى لان المعنى في فوشية يشوب لام استغاث اجا عنه بقوله يخرج الخ حاصله عن الثالث انه من قبيل ذكر الخاص اداة العام وعن الثاني والاول ان الخفض بمعنى الانجراد وهو صفة المنادى فلا يلزم الخرج قوله اي بلام جواب سوال هوان الاستغاث ليست بذمة اللام عند اللام فيها فعل هذا لا يصح اضافة اليها لان الحرف لا يضاف الا الى ذي الحرف اجاب بما ترى حاصله ان هذا الاضافة مبنى على ادنى ملازمة كما ترى وهو خوله وقت الاستغاث قوله وهي لام التخصيص جواب سوال هوان اللام يحى لمعان كثيرة للتعليل والتخصيص بمعنى عن مع القول كما ذكره في موقعه فاي معنى مراد هوانا اجاب عنه بقوله هي لام التخصيص لان المنادى المستغاث نعت من بين امثاله بالاء عاء والطلب قوله وانما فتحت جواب سوال هوان لام الاستغاث لام الجادة ولام الجادة اذا دخلت على الاسم الظاهر يكون مكسولا لا يلتبس بلام الابتداء اجاب بما ترى حاصله انما فتح لئلا يلتبس بالاستغاث لانه لا يتعين لان يكون مستغاثا قوله لم يعلم الخ فيه نظر وهو ان لا نسلم المطلق يلتبس بالاستغاث لانه متعين لان يكون مستغاثا له اجيب عن ان عدل الالتباس في الماده المخصوصة لو اقيم مقام اللفظ الآخر لزم الالتباس المذكور ففتح لاطراد الباب قوله لم يعكس سوال هوان الغرض من فتح اللام التفرق بين المستغاث له وهو يحصل بالعكس ايضا فاجاب بما ترى قوله كاف الضمير لان الضمائر كثير الاستعمال فيقتضيه التخفيف والفتح اخف فلذا فتحت لام الاستغاث مع كاف الضمير لان وضع الضمائر لا يجاز ولا يختصار فان الخفة مطلوبة فيها قوله من فتح لام المعطوآه لانه لا يكون منادى حقيقة وعجموع المنادى مع حرف اللام معطو على المجموع السابق فتوه من المستغاث عند وفو المستغاث المذكور قوله انما عرّب الخ جواب سوال هوان المنادى المستغاث اقم موقع الكا الاسم فينبغي ان يكون مبنيا اجاب بما ترى حاصله ان بناء المفرد للمعرفة للتشبيه ضعفت ذلك المشابهة بسبب اللام فاعيد الى الاصل وهو الاعراب على اللام انجر فاجربها المنادى قوله لان علت بناء الخ فان قيل ان دخولا بجاء على غير المنص لا يوجب ضم نحو مروت با حمد فكيف يوجب اعراب المبني يعني دخولا بجاء لا يخرج الاسم عن تأثير شبه الفعل والحرف جميعا لان البناء وعدل الضمير كلاهما خلاف الاصل فالقول بخروج عن شبه الحرف بدخول الجار دون شبه الفعل متحكم محض على ان اللام الجادة كثيرا ما تدخل على الاسم المبني لم يصرف ما بدخولها كقولك هذا المالا خمسة عشر رجلا ولهذا الرجل على ان المفرد هوانا بمقابلة المصنوع بمقابلة التركيب وبالا مزيد بهذا المشابهة فلا يخرج المنادى من الافراد بالتركيب مع الجاء لان التركيب مع الجاء غير معتبر حيث جاء الفصل بينه وبين المجرى بالحرف الزائد في السقة نحو قوله تع

فَمَا دَحَمِيَّةٌ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ بِخِلَافِ التَّكْنِيبِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ **اجيب** عن الاول بان
 علة البناء في غاية الضعف والبناء مدعى قوى فاذا ضعفت العلة بدخول الجار يصير الى الاصل وهو
 الاعراب ولا يبعد ان يجاب عن الثانى والثالث بان حرف النداء واللام اذا اجتمعا كانت الغلبة
 للام لقوتها ولقرى بها كما في تنازع الفعلين **قوله** بلامى التعجب التهديد فالإضافة ايضا لا بد من ملازمة
قوله وكيف الخ هذا اعتراض آخر حاصله انه يلزم عند صدق قوله فيما بعد وينصب ما سواها كناية
 من عند ذكر هذا المنادى **قوله** بالهد والباء فيه بمعنى الى **قوله** ليحضر الخ والضمير فيه في قوله
 منه وفي قوله المخصوص متدرج الى المهد واسم مفعول **قوله** ولا يخفى الخ اعتراض على قوله و
اجيب عن لام التعجب بوجه آخر حاصله ان لام التعجب يجوز فيها الفتح والكسر فعلى تقدير ان يكون
 الماء والى اهي مستغاثا له والمستغاث محذوف فحينئذ لا يرد الاعتراض واما على تقدير الفتح فيترشح
 عليه ان المنادى حينئذ محذوف ايضا فكيف يجعل اللام مفتوحا وليس فيه ما يقتضى فتحها وهو
 التباس المستغاث بالمستغاث له فلا التباس ولا وقوع موقع الكاف ويمكن ان يجاب عنه بانه
 وان لم يكن منادى لكنه واقع موقع المنادى فيكون اللام فيه مفتوحا كما في المنادى لا قضاء
 العلة **قوله** ظاهره ظاهر باعتبار ان المذكور من الماء وغيره ليس بمنادى بل المنادى
 محذوف فلذلك كسرت اللام **قوله** لا تنفقاء ما يقتضيه فتحها وهو وقوع المنادى موقع
 الكاف الاسمية اه والمذكور من الماء وغيره في المثالين المذكورين مما لم يكن منادى ينبغي ان
 لا يصير اللام فيه مفتوحا لعدا وقوعه موقع الكاف الاسمية **اجيب** بانه واقع موقع المنادى
 فلخذ حكمة في فتح اللام **قوله** ويفتح اه **فان قيل** ان هذا الدليل لا يثبت المد لانه يجوز ان
 يقتضيه الالف الفتح ومع ذلك يكون الاسم مع بابا لاعراب التقديرى كما في غلام **اجيب**
 عنه بان الكلام في لفظ المنادى لا في تقديره **قوله** اى يبنى الخ جواب سوال وهو ان ذكر قوله و
 ينصب الخ مستغن عن ذكر قوله ويفتح لان النصب والفتح شئ واحد فلا حاجة الى ذكر **اجاب** عنه بقوله
 اى يبنى حاصله ان المراد بقوله ويفتح هو البناء على الفتح وبقوله ينصب لا على **قوله** لان اللام ٠٦٦
 يقتضيه الجرو والالف الفتح الخ هذا علة عند اللام **فان قيل** ان قوله والالف عطف على قوله اللام
 وقوله الفتح عطف على قوله الحرف فعلى هذا يلزم عطف الاسمين على معمولى العاملين المختلفين
 وذلك لا يجوز الا ان يكون المجرى مقدما وهو لم يوجد هنا قلنا ان قوله الفتح معمول الفعل ٠٦٦
 المحذوف فمجرى يكون تقدير العبارة لان اللام يقتضيه الجرو الا ان **قوله** يقتضيه الفتح فعلى هذا يكون
 عطف الجمل على الجملة وهو جائز في ان الجرح قد يكون بالفتح كما في غير المنصرف فلا يكون بين
 اثريباتان في هذا الصوة كما في لاحد قلنا ان اثر اللام الاعراب واثر الالف البناء واعتبارا لفتح
 لواحد اعرابا وبناء محال فيه ان اللام يقتضيه الجرح لفظا وتقديرا ومحلا والالف يقتضيه ٠٦٦
 الفتح لفظا فلا منافا بين اثريهما كما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم

فان الیاء یقتضی کسراً ما قبل الیاء واعرب بالاعراب التقدی کی فلیکن ہرنا کذلک **قولنا** ان المراد بقولنا
 بین اثریہا تناف التنافی فی الجملة وهذا التقاد كاف لعدم حسن الجمع بينهما **قوله** تناف فكذا
 بین مؤثریہما **فان قيل** ان بین کلاہی الشارح تناف ظاہر وهو عیار... عن التناقض الغير
 الصحیح لان قوله تناف صریح فی عدل جواز الجمعیتہ بین اثریہما وقوله فلا یحسن الجمع مشعر علی
 جواز الجمعیتہ بینہما الا ان یقال ان قوله فلا یحسن بمعنی لا یجوز او هذا التنافی فی الامور الاعتباریة
 لا فی الامور الحقیقیة فلذا قال فلا یحسن ولم یقل فلا یصح **قوله** للوقوف لتلا یلتبس بالمنادی
 المضی الی یاء المتکلم ثم ابدلت ذلک الیاء بالالف بخویا غلامی **قال** وينصب ماسواهما فان
 قیر انہ ان اريد ان نصب لفظا وتقدير لا يشتمل بخويوم لا يتفق مال ولا بنون اذا سمي برزجلا
 لان اليوم منادى وليس بمفرد معرفة ولا مستغاث بل مضاف فيكون داخل في
 قوله سواهما مع ان ليس منصوبا بل مبني على الفتح ويكون منصوبا محلا وكذا يا خمسة عشر
 ويا ثابثا شرا اذا سمي بهما رجل وان اريد ان نصب عام من الثلاثة ففي هذا الحكم كل المنادى مشترك
 ولا تخصيص بماسواهما اجيب عن ان معنى المتن ويترك على نصب اللفظ والتقدير ان كان
 معربا قبل دخول الیاء ويترك على نصب المحل ان كانت معربا محليا وانما يتعرض لهذا الاحتمال
 صراحتا اعتمادا على ما عرفت من حكم سائر المبنیات الواقعة موقع المعرب **قوله** اي ماسوا
 الخ جواب سوال وهو ان ینبغ ان یقال ماسواها لان المذكور انما هو اكثر من اثنين كما ترى اجاب
 بما ترے حاصلہ ان المذكور قسما من منادی مفرد معرفة ومناد مستغاث باي شئی كان بلام
 الاستغاثۃ والالف الاستغاثۃ **قوله** او جواب سوال وهو ان یقتض بخویا فتن القوم لانه
 داخل فیما سواہما مع انہ غیر منصوب اجاب بما ترے حاصلہ انہ منصوب تقدیدا
قوله ان كان معربا الخ جواب سوال وهو ان یقتض بخویا یوم ینفع الصادقین صدقہم
 وخبویا یوم لا ینفع مال ولا بنون ویا خمسة عشر ویا ثابثا شرا اذا كانوا اعلاما فانہا
 داخل فیما سواہما مع انہا غیر منصوبین اجاب بقولہ ان كان معربا الخ حاصلہ ان هذا المواضع
 مبنیة قبل دخول حرف التثنية لانها مضی الی الجملة فلم یصب لفظا ولا تقدیرا بل محلا **قوله**
 ما غیرہ مغیر الخ جواب سوال وهو ان هذه العلة موجودة في التثنية الاولى لا یضر مع انہ لا یصب
 واحد منها اجاب بقوله وما غیرہ مغیر بخلاف التثنية الاولى فانہا غیرت فان فیہا وجہ لمغیر
 اما فی التثنية الاولى فهو الوقوع موقع الکاف الاسمیة واما فی فهو وقوع ما هو من خواص الاسم عنی
 بلام الجادة واما فی الثالث فهو الوقوع موقع الکاف الاسمیة واما فی فهو وقوع ما هو من خواص الاسم عنی
 جواب سوال وهو تعدد الامثلة باطل فان الغرض من المثال توضیح المثل وهو یحصل بالواحد فلا حاجة
 الی تعدد فانما بقوله والقسم الاول الخ حاصلہ ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد المثل فلهذا اورد
 ثلثا مثله **قوله** یا طالعاً جبلاً کوشب المضا باعتبار ترکیبہ عن العامل والمعمول فیہ

انه لولم يعتبر اعتماداً بمقدار لا يصح علمه لان الاسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد على احد الاشياء الستة المعروفة وان اعتبر لم يكن مشابها للمضاف لانه موضوع مفرد **اجيب** عنه لان معتدل على حرف النداء ما قيل ان حرف النداء ليست بواحد منها فمد فوع لان الحصر في الستة باعتبار انها مشهورة وحرف النداء غير مشهورة ويمكن ان يجاب عنه بان معتدل على الموضوع وهو رجلا **فان قيل** فعله هذا لا يصح المثال لان المنادي حينئذ هو الموضوع وهو ليس بشبه المضاف وايضا ان الرجل معرفته وطالعا نكرة **اجيب** عن الثاني ان الوصف لما قام مقام الموضوع جاز تعريفه ويمكن الجواب عن اصل الاعتراض ان هذا المثال مبني على مذهب الاخفش والكوفيون لا يشترطون الاعتماد على الاشياء الستة المذكورة **قوله** مقولاً فيه اشارة الى ان قوله لغیر معین صفة لموضوع محذوف اعني به الرجل اي ظرف مستقر باعتبار المتعلق حاله عن قوله **قوله** اي لرجل في اشارة الى ان قوله لغیر معین صفة لموصوف محذوف اعني به الرجل **قوله** وهذا توقيت الخ جواب سوال وهو ان تقييد قوله رجلا بغیر معین غير جائز لان كون رجل منصوباً لا يحتمل المعين حتى يكون قيداً احترازياً والا لكان مبنياً على الضمة **اجاب** بقوله وهذا توقيت الخ حاصله ان تقييد قوله رجلا بغیر معین لتوقيت تعيين النصب فيكون قيداً واقعياً لا احترازياً ليكون اشعاراً على المخاطب بان المتكلم يماقر الرجل بالنصب لا بالرفع وليس بتقييد لذاته كما توهمت **قوله** يا حسنا وجهه ظرفاً لحسن صفة مشبهة وقوله وجهه فاعله وقوله ظرفاً صفة لقوله حسنا هذا مثال لشبه المضاف لان معنى حسن لا يتم الا بانضمام الوجه مثلاً فلا يكون مفرداً ولا معرفة لانه لو كان كذلك فلا بد ان يكون للصفة معرفة ايضاً فيقال يا حسنا وجهه الظريف هكذا نقل عن مولانا وانما قيد بقوله ظرفاً ليكون نصفاً في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معيناً فيقال وجهه الظريف يكون الصفة معرفة كذلك **قوله** هذه الامثلة كلها الخ دفع دخل وهو انه لا بد من ذكر امثلة ما سوا المستغاث اجاب بما ترى قال وتواب المنادي **قيل** ان التواب باب علمه مذكورة فيما بعد فلم اورد منها هذا التواب قلنا ان هذا الاحكام ممتاز ومخالف من الاسم التي ذكر فيما بعد باعتبار النداء البناء فلذلك ذكرها **قوله** على ما يرفع به الخ جواب سوال وهو انه ينقض على عمر في نحو يا زيداه وعمر فانه ايضاً من قبيل ما ذكرته مع انه لا يجري فيه الوجهان بل يتعين النصب فيه لا غير اجاب بقوله على ما يرفع به حاصله انه ليس المراد بالمنادي المبنى المطلق بل المراد هو المنادي المبني على ما يرفع وهو ليس بمبنى على ما يرفع بل على الفتح **قوله** المفردة صفة التواب **قوله** حقيقة الخ جواب سوال وهو انه ينقض على الحسن في نحو يا زيد الحسن الوجه الحسن الوجها مثلاً الرفع والاخر مثلاً النصب فانه يجري فيه الوجهان مع انه ليس بمفرد باعتبار انه مضاف وايضا ينقض بنحو يا زيد الحسن وجهه الحسن وجهه فانه شبه مضاف مع انه يجوز فيه الوجهان **اجاب** بقوله

محمدي كابردي هر دو در اين باب كه كذاك در شرح تفسير غايك سواد

حقيقة او حكما حاصله ان المنتر اعم من ان يكون حقيقة وهو الذي لا يكون مضافا بالاضافة المعنوية اللفظية
وشبه المضاف كذلك او حكما وهو الذي يكون مضافا بالاضافة المعنوية وان كان مضافا بالاضافة
اللفظية او شبهة مضافا في هذا المثال وان لم يكن مفردا حقيقة لكنه مفرد حكما لان المضاف بالاضافة
المعنوية يفيد التعريفا وكذلك التخصيص المضاف بالاضافة اللفظية لا يفيد التعريف والشبه ايضا
كذلك فلذلك يجوز فيه الوجهان والى هذا التفصيل اشار الشارح بقوله واما جعلنا الخ قوله تابع
للفظ سواء كان اللفظ منصوبا او مجرورا نحو يا زيد وعمرو ولم يحملوا على محل الزيد الذي هو النصب لكونه
مفعولا دعوا لان الظاهر انما يتبع المقد اذا كان المقد اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابيا
والظاهر بناء كما في يا زيد الطريف واذا تعذر الحمل على الظاهر كما في الاستثناء كذا ذكر الرضخ في
باب المطلق وكلا الامرين مفقودان ههنا قوله لان المتبوع الخ فصار تابعا منصوبا لان تابع
المبنى تابع لمحله محله هو النصب بالمفعولية قوله بان لا يكون الخ تفسير للمفرد بالحقيقة قوله
واما جعلنا المفردة الخ اشارة الى ان من قال ان المراد بالمفرد المفرد من كل وجه فورد عليه المضاء
بالاضافة اللفظية واشارة الى ان المراد بالمفرد المذكور في قوله ان كان مفردا معرفة حقيقة
وههنا اعم قوله بان يكون تفسير للمفرد الحكمي قوله لتدخل فيه المضاعفة لتعميم للفرد من
الحقيقة والحكمي لان في تقدير الانفصال في اللفظ لان المضاف عاملا والعامل غير المعمول فكانه حكم
المفرد لان الاعراب جارية على المضاهية قوله ولما لم يخرج الخ جواب سواله هو انه لا حاجة الى ذكر قوله
من التاكيد والصفة الخ بعد تقييدها لتوابع بالمفردة لعدم الاحتياج اليه مع ان الاصل هو الاجازة و
الاختصار وعلى تقدير ذكرها فلم يترك الخامس هو البتة ولم يقل لبعض من هذا المذكور ان
بقيد كالعطوف بالخرفانه قيد بالمتنع دخول يا عليه لم يقيد البعض الاخر اجاب بما ترى قوله
اي المعنو الخ جواب سواله هو انه ينقض على نحو يا زيد زيدا فان تأكيد معانه لا يجوز فيه
الوجهان بل هو مبني على الصفة فاجاب بقوله المعنو هذا التفسير من المصدر بين في شرح الفصل
تبعا للجمهور وتبعه الشارح ايضا قوله في الغلب في اغلب المذاهب او في اغلب الاستعمال
بقربيه قوله وقد يجوز وقوله وكان المختار كذلك في العصة قوله حكما اول لان الثاني
عين الاول لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره كما اشر الاول فالاول لان كان معريا فكذلك الثاني وان
كان مبنيا فكذلك قوله مطلقا اي سواء كانت مادتها ذاتا وموضحة او غيرها او سواء كانت
بحال نفسه او بحال متعلقة وسواء كانت معرفة باللام ولا او سواء كانت عاما وخاصة
قوله يعنى المعروف باللام الخ قيل لم يقل المعروف باللام الخ قيل لم يقل المعروف باللام الخ
الى مانع كون مناد مستقلا وهو المستمع دخوله حرف النداء عليه ليخرج عنه يا محمد والله بتعيين
الرفع في الله فما قيل انه اذا فرغ المستمع دخوله الياء عليه بالمعرف باللام يدخل فيه مثل هذا التركيب
مع ان المعطوف فيه معرف باللام فعلى هذا تفسير الشارح بقوله يعنى المعروف باللام

لیس علی ما ینبع عظمۃ والمراد من خوله یاد خول حرف النداء فذکر کلمۃ یا تمثیل لا تحقیق **قولہ** حملا لا الخ
 جواب سوال **قولہ** وهو ان **قولہ** علی لفظ ظرف متعلق بقولہ ترفع وهذا التعلق غیر جائز لان کلمۃ علی لا یصح
 ان یتبع صلوۃ لقولہ ترفع لان الرفع یتبع بالشیء لا علی الشیء اجاب بقولہ حملا اہ حاصلہ انہ نظر مستقر باعتبار
 المتعلق مفعولہ لقولہ ترفع **قولہ** الظاہر والمقید جواب سوال **قولہ** وهو انہ ینقض علی العاقل فی نحو یافقی
 العاقل فانه مرفوع مع انہ لیس للمنادی ضمہ فی اللفظ اجاب بقولہ والمقید حاصلہ ان ضمہ المنادی
 مقید **قولہ** لان بناء المنادی الخ جواب سوالین الاول ان الخ علی اللفظ غیر صحیح لان حق تابع المنادی
 المبنى ان یتبع تابع المحل لان التابع کل شیء معرب باعراب سابقہ واعراب السابق انما هو فی المحل لا فی
 اللفظ والثانی انہ لما کان تابعاً للفظہ فینبغ ان یتبع مبنیاً کالمتبع لان المتبع مبنی اجاب بما تری **قولہ**
 فی شبر المعرب یعنی کما ان اعراب المعرب انما هو بعارض العامل کذلک بناء المنادی بعارض وقوعہ
 موقع الکاف الاسمیۃ فاتباع اللفظ کما ان تابع المعرب تابع اللفظ **قولہ** واقتصر الخ جواب سوال
 وهو ان المصطلح ورد للمثال للقسم الواحد مع ان ہذا التتابع علی اربعۃ اقسام اجاب بقولہ واقتصر
 حاصلہ ان ذکر المثال الواحد انما هو للايجاز والاختصار لا للحصر **قیل** علیہ ان ہذا المقصود
 بمثال القسم الآخر فلم اورد ہذا القسم ہذا المثال دون مثال القسم الآخر اجاب بقولہ لانہا الخ اے
 الصفتہ اکثر واشہر فكان کر مثالہا وقع فی الذہن **قیل** المبتدئ **قیل** المناسب بالشہر ان لا ینکر مثلاً الصفتہ
 بل ینکر مثلاً البواقی لیکون مشہوراً **قیل** الشہرۃ علی قسمین ما یتبع بالنسبۃ الی المبتدئ وما یتبع
 بالنسبۃ الی المنتہی والثانی ینکر لیکون مشہوراً الی المبتدئ والاوی لا ینکر لعلہ الاعتراف بہا و
يمكن ان یقال وجہ الاختصار علی مثال الصفتہ ان بعضهم لم یجوزوا واکون المنادی موصوفاً فان التابع
 اذا کان صفتہ یتبع موصوفاً قطعاً وذلك لان المنادی وقع موقع کاف ادعوا فوقہ موقع
 المضمرة والمضمرة لا یوصف **قولہ** استاذ سیبویہ لہ احتراز عن الخلیل الذی کان من اقارنہ عن
 الذی کان تلمیذہ **قولہ** المنتع الخ جواب سوال **قولہ** وهو انہ ینقض علی نحو عمر فی نحو یانید وعمر و
 فانہ معطوف مع انہ لا یجوز فی الرفع والنصب بل حکم حکم المناد المستعمل کما ذکرہ فیما بعد اجاب بقولہ
 المنتع الخ حاصلہ ان المراد بالمعطوف المذکور لان اللام للتعین الخارجی **قولہ** مع تجوزہ بالنصب
 جواب سوال وهو ان یختار یجئ علی معینین بمعنی الترجمہ ومعنی القطع والجزء فای معنی
 مراد ہنا اجاب بقولہ مع تجوزہ یعنی ان قولہ یختار بمعنی ۴۶
 الترجمہ لا بمعنی القطع والجزء **قولہ** لان المعطوف بحرف فی الحقیقۃ
 مناد مستقر نظر ابو عمرو الی جانب اللفظ ونظر الخلیل الی جانب المعنی
 واستقلالہ فجعل مرفوعاتیہا علی الاستقلال **فانقلت** ینبغی ان یختار
 الرفع اذا کان المتبع غیر المضموم ایضاً بعین ہذا الوجه **قلنا** بانہ اذا دلت علی
 الاستقلال مع رعایۃ الاعتبار اللفظی ولا یتصور ذلك الا اذا کان

المتبوع فیہ مضمو وجیہ **قولہ** ولکن جواب سوال وهو انہ اذا کان المعطوف منادی مستقلاً فلم لم
 یبین فاجاب بما تری **قولہ** فصارت رفعاً لانصباء ولا جراً ليوافق حرکت الاعرابیة بحركة البنائیة للبناء
قولہ یمتار فیہ الخ جواب سوال وهو ان ابو عمر عطف علی الخلیل والنصب عطف علی الخلیل و
 النصب عطف علی الرفع فصار العامل فی الاول لا ابتداء کما فی الخلیل والثانی **قولہ** یمتار کما فی الرفع فیمتار
 یلزم عطف الاسمین علی معموک عاملین مختلفین والمجرور غیر مقدّم وهذا غیر صحیح اجاب بقولہ یمتار
 حاصلہ ان قولہ النصب ^{مفعول} للفعل المحذوف اعنی یمتار ثم الجملة فی محل الرفع خبر لقولہ وابو عمر ثم
 المبتدأ مع الخبر جملة اسمیة عطف علی الجملة السابقة فصار من قبیل عطف الجملة الاسمیة علی الاسمیة و
 لیس من قبیل ما ذکر ت فلا یرد **قولہ** المقدّم الخ یعنی فی الزمان **قولہ** ای کاسم الخ جواب سوال وهو العاقل
 فی یازید لعاقل لیس کذلک لفظ الحسن لان المغایرة بینہما ثابتة کما تری اجاب بقولہ ای کاسم الحسن اہ حاصلہ
 ان لیس المراد بالحسن مدلولہ بل اسمہ لفظہ بینہما قلیل علیہن العاقل صیغۃ اسم الفاعل والحسن صیغۃ
 صفة المشبہة ولا مشابہة بین اسم الفاعل والصفة المشبہة اجاب بقولہ فی جواز نزاع اللام عندہ اعلم ان
 الاعلام بالنسبة الی اللام علی ثلثة اقسام عند المحققین قسم لاید خله وجوبا وقسم ید خله وجوبا وقسم
 ید خله جوازاً قال المصنف فی شرح المفصل فاما الذی لاید خله وجوبا فهو اسم غیر الصفة ولا مصدک لیس فیہ لفظ ولا
 فی اصل وضعہ کرجل سمیت باسد وجعفر وزید واما الذی ید خله وجوبا فهو اسم غلب استعمالہ باللام
 مطلقاً کالنجم فانه قبل دخول اللام لیس بعلم فاذا دخل علیہ اللام کثر استعمالہ معہ کانه علم معہ اذا سمی و
 لیس بصفة ولا مصدک کاسد وغیره فیکون وضعہ للعلم مع اللام واما الذی ید خله جوازاً فهو
 کما وضع صفة فی الاصل ومصدک کالحسن فیکون دخول اللام نظراً الی الاصل القی یرجح الوصفیة
 فی جواز نزاع الخافض وفي هذا التفسیر إشارة الی ان الحسن عام سواء کان علماً او غیر علم قد خل
 فی الرجل وخرج عنہ الصعق والسماء علی ما قال الارضی من ان الصعق داخل فیہ والرجل خارج عنہ حیث
قال ابو العباس تکان کالحسن فیکون علی ذی اللام **قولہ** ای فابو العباس اشارة الی ان قولہ فکا
 لحسن خبرہ او جواب سوال وهو ان قولہ فکا الخلیل جزاء لکلمة ان وجزائیة غیر جائزة باعتبارہ انه مفعول
 والجزاء لا یتكون الا جملة اجاب بقولہ ای فابو العباس حاصلہ انه خبر المبتدأ المحذوف وهو ابو العباس
قولہ مثلاً الخلیل الخ جواب سوال وهو ان الکاف فی قولہ فکا الخلیل خبر لقولہ وابو العباس و
 خبریہ غیر جائز باعتبارہ انه حرف اجاب بقولہ ای مثلاً الخ حاصلہ ان الکاف اسمیة معنی المثلاً الخ
قولہ وان لم یتکن جواب سوال وهو ان کلمة الا شرط لما بعده والشر لا یتكون الا جملة وهما ٢٢
 لیس کذلک اجاب بقولہ وان لم یتکن **قولہ** ای فابو العباس الخ قولہ مثلاً بی عمرو اہ جواب سوال
 مثلاً مرآة لان **قولہ** بالاضافة الحقیقیة الخ جواب وهو انه ینقص علی الحسن فی یازید ٢٤
 الحسن الوجه فانه یجوز فیہ الرفع والنصب مع انه مضاف الی الوجه اجاب بقولہ بالاضافة الخ و
 الحسن مضافاً بالاضافة اللفظیة **قولہ** اذا وقعت توابعه اولی لبعدها عن حرف النداء الذی هو

موجب للبناء إذ الزم أو لوية نصبها فيجب نصبها حينئذ فالمراد بالولوية نصبها هو الأولوية على سبيل
الوجوب فلا يرد أن الكلام فيما كان النصب اجبا مع ان لازم فيه الولوية لا وجوبه كما لا يخفى وروده
على السائل قوله ولا يجئ الخ جواب سوال وهو انه ينبغي للشارح أن يذكر مثال المعطوف بحرف
المتعدي دخول ياء عليه أيضا إجاب بما ترى قوله أي غير المعطوف الذي الخ جواب سوال وهو
أن كلمة غير صفة لقوله والمعطوف وفي الصفة والموصوف لابد من المطابقة وهما لم يوجد
لأن الموضوع في الصفة نكرة إجاب بقوله أي غير الخ حاصله أن كلمة غير وإن كانت مضافة
إلى قوله ما ذكر لكن لا يحصل تعريفها بالاضافة إذا كانت لها أضداد كثيرة وأما إذا كانت لها ضد واحد
فيحصل تعريفها بالاضافة وهما من قبيل الثاني كما ترى قوله أحكم كل واحد الخ جواب سوال وهو
أنه ينبغي أن يقول حكمها يطابق الضمير بالمرجع لأن المذكور سابقا شيئا بالبدل والمعطوف إجاب بما
ترى قوله الذي بإشرا الخ جواب سوال وهو أنه منادى مستقل بنفسه فكيف تجعل حكمه حكم المنادى
المستقل إجاب بما ترى حاصله نعم ولكن المراد بالناد المستقل الذي بإشرا حرف الدلالة قوله ولا مانع الخ
جواب سوال وهو أنه ينقض بالمعطوف المذكور فإنه أيضا منادى مستقل مع أنه يجوز فيه لوجهان
إجاب بقوله ولا مانع الخ قوله حال كونه الخ في إشارة إلى أن قوله مطلقا حال من ضمير
قوله ويحكم الخ حال من المضاف إليه إذا صح حذف المضاف وأقامت المضاف اليه مقامه و
هنا كذلك قوله أي العلم المناد الخ جواب سوال وهو أنه ينقض بنحو جائز في زيد عمرو فإنه يجوز
في زيد الفتح مع أنه من قبيل ما ذكرته إجاب بقوله أي العلم المناد فأن قيل هذا من مسائل المناد فيكون
ذكره مناسبا بحث المنادى دون التوابع قلنا هذا من مسائل التوابع أيضا باعتبار أن التابع المضاف
وجب اختيار الفتح فيه فيكون هذا بمنزلة الاستثناء من قاعدة المفرد المعرفة قوله المبنى الخ
جواب سوال وهو أنه ينقض بنحو يا عبد الله بن عمرو فإنه علم موضوع ببن مضاف إلى علم آخر مع أنه
لا يختار في يا عبد الله الفتح المبنى عن جواز الضمة بل تعين النصب إجاب بقوله المبنى حاصله أن كلا
في المنادى المبنى وهذا مع قوله على الضم جواب سوال وهو أنه ينقض بيازيد بن عمرو قلنا
من قبيل المنادى مع أنه لا يجوز فيه الضم بل تعين الفتح إجاب بقوله على الضم حاصله أنه ليس
الكلام في مطلق المنادى المبنى بل في المنادى المبنى على الضم كما يفصح عنه قول الشارح أما كونه
مبنيا قوله مجرد الخ جواب سوال وهو أنه ينقض بنحو يا هند بنت عمرو فإنه أيضا يختار فيه الفتح
مع أنه ليس بموضوع ببن بل يابنت إجاب بقوله مجرد الخ حاصله أن المراد بالبن اعم من أن يكون
بن ثناء أو معها فم لا يرد قوله بلا تحليل واسطة الخ جواب سوال وهو أنه ينقض بيازيد بن عمرو
بن عمرو فإنه لا يجوز في زيد الفتح فضلا عن الاختيار بل تعين الضم إجاب بقوله بلا تحليل واسطة
قوله بالفتح لا بالسكون وإن كان الأصل هو السكون في التخفيف قوله هي حركة الأصلية الخ
أي في الصوة والألف الحركة الأصلية هو النصب لكونه مفعولا قوله إذا أريد ذلك الخ جواب سوال

وهو ان قوله اذا شرطية وتؤدي فعل الشرط وقيل ايها الرجل خذ لك كلمة اذا والاصل في الجزاء ان يكون مرتباً على الشرط وهما لا يصح لان المنادى مهنا انما هو كلمة اي لا الرجل بل هو صفة لكلمة اي وما كان مناد فليس بمعر باللام اجاب عنه بقوله اذا اريدك كخ حاصله ان الرجل وان كان صفة لكلمة اي من حيث اللفظ لكن مناد من حيث الرادة **قوله** بلا فاصلة الخ جواب سؤال هو ان اجتماع التي التعريف مع التوسط هو جوابي فافائدة في التوسط اجاب بقوله بلا فاصلة **قوله** مثلاً جواب سؤال هو ان المصطفى صفة الكليات فلم ذكر المثال الجزئي لانه كما قيل ايها الرجل كذلك قيل ايها المرأة اجاب بقوله مثلاً حاصله ان الكلام ههنا مبني على التمثيل ولا يكون للتخصيص بل المراد سائر الاسماء المبهمة والمعروفة **قوله** مع هاء التنبيه وانما اورد ههنا لانه مشابه للنداء في التنبيه فيقر الى المنادى كالنداء **قوله** والتموه الخ جواب سؤال هو انه ينبغي ان يصح في الرجل في نحو ايها الرجل حركتين من كورتين اعني الرفع والنصب باعتبار انه تابع مفردة لكلمة اي هي مبني على ما يرفع به مع انه تعين فيه الرفع اجاب بقوله التزموا الخ **قوله** مثلاً جواب سؤال هو ان هذا القاعد منقوض بقولنا يا ههنا المرأة لانه ليس فيها رفع الرجل بل رفع المرأة اجاب بقوله مثلاً حاصله ان ذكر الرجل تمثيلاً لا تحقيقاً **قوله** وان كان صفة والمراد منه الصفة النحوية لا اللغوية لانها عبارة عن المعنى القائم بالغير والرجل قائم بنفسه **قوله** امثلة المستثنى الخ جواب سؤال هو انه يلزم التماثل بين هذا المفعول وبين قوله وتوابع المنادى المبني المفرد كما ترى لان توابع المنادى المبني على ما يرفع به جواز الضم والفتح فيلزم ان يكون في الرجل ايضاً كذلك اجاب بقوله ههنا المرأة المستثنى **قوله** صفة الاسم المبهمة الخ والاسم المبهمة هو كلمة اي صفتها هو الرجل **قوله** وتوابع الخ جواب سؤال هو انه اذا كان الرجل المقصوب بالنداء كالمنادى المضمون فينبغي ان يجوز في تابعه ما جاز في توابع المنادى المضمون اجاب بقوله وتوابع **قوله** بالخ جواز سؤال هو ان قوله وتوابع منصوص عطف على قوله فع الرجل هو مفعول لا تزموا فيفهم منه ان ذكر توابع الرجل مع الرجل لازم وليس كذلك لانه لا يلزم ذكر توابع الرجل اجاب بقولنا يجوز **قوله** المنادى الخ جواب سؤال هو انه ينبغي ان يقتص على عمر في نحو ان زيداً قائم او عمر فانه تابع للسر وهو زيد ولا يتعين فيه الرفع فقط بل يجوز فيه الرفع حملاً على محله النصب في حملاً على لفظه اجاب بقوله منادى حاصله ان العبارة على حذف الموصوف **قال** وقالوا الخ جواب سؤال هو انك قلت فيما سبق انه اذا اريد نداء المعروف باللام قيل ايها الرجل الخ بتوسط اي مع هاء التنبيه وهذا او كلاهما لا يلزم اجتماع التي التعريف وفي يا الله اجتماع التي التعريف باللام ولم يوجد فيه شيء من الاموال الثلاثة مع انه منادى مع اجاب بقوله وقالوا الخ وحاصله ان اجتماع التي التعريف ان كان

(١) **لشخ** وحاصل الجواب ان هذا ايضا بمنزلة الاستثناء من القاعدة المذكورة وجب الجواب مبني على القاعدة المشهورة وهو ان اللام نحو عن المحذوف في كونه لازماً للكلمة اذا كان كذلك يجوز الاجتماع الشرط لان اللام لا يكون للتعريف بل هو عوض عن المحذوف وكما لا يكون المحذوف للتعريف كذلك اللام ولم يدل على التثنية والله متزه عنه واما ما ذهبوا اليه فهو للتنبيه والله متزه عنه في ان الله علم فلا يحتاج الى جعله بمنزلة الاستثناء قلنا ان اللام ههنا وان لم يكن التعريف في بعض لكنها في الاصل للتعريف فلذا اخرجها عن تلك القاعدة الى ١٢

(٢) **لشخ** وحاصل الجواب ان الشرط وان كان تؤدي لكن في الحقيقة شرط محذوف وهو اريد والارادة مقدمة على الجزاء ١٣ **له** فيكون المعنى على هذا التقدير او توابع المنادى المبني المفردة من التأكيد والصفة التي غير صفة المنادى قاله ابو البقاء ١٤ اللهم اغفر لهما

لازمًا فی الظاهر لکن فی المعنی لا اجتماع لان اللام بواسطة العوض صاد بمنزلة جزء الكلمة فهو فی الواقع
 لیست بالة بل التقریف الیاء فقط فلا اجتماع قوله ولما لم یجتمع اه جواب سواله وان قوله خاصة
 بعد قوله یا الله مستدل لان اسم الله تعالى خاصة ونفسه حاصله ان المراد من قوله وقالوا یا الله
 کلیة القاعید وهو باعتبار المفهوم یقتضی العموم والحال انه لم یوجد فی کلام العرب غیر هذا الاسم فلان
 قاله خاصة قوله واما مثل النجم اه جواب سواله وهوان اللام فی لزم للكلمة فلم یجوز دخول الیاء علیه
 بلا واسطة اجاب بقوله واما مثله حاصله ان اللام وان کان لازما للكلمة لکن لیست عوضا عن المحذوف
 قوله واما الناس جواب سواله وهوان اللام فی الناس عوض عن المحذوف فلم یجوز دخول الیاء علیه بلا
 واسطة حاصله الجواب ان اللام فی ان کان عوضا عن الهمزة لکن لیست لازما للكلمة قوله لعد جریان الخ
 جواب سواله وهوانه یقتضی بقوله الشاعر یا لقی فان لا عوض فیہ ایض کما فی النجم مع انه اجمع فی حروف التقریف اجاب بان
 قوله من اجل اه ظرف مستقر متعلق بقوله یمیت مخاه بالفارسیة یا مال کریدی قوله لان لا مهالست الخ
 من ادلیل لقوله لعد جریان اه قوله والغلامان جواب سؤل ظاهر قوله فی الغلامان اللذان قرأ ایا
 کما ان تکسان شراء فقوله یا کما من باب التحذیر بمعنی اتق نفسك من کسب الشر والشر عن نفسك ما فرغ
 من بیان المناد غیر المکرر شرع فی بحث المنادی المکرر غایة قوله او جاز الخ اشارة الی ان قوله الضم المنصب
 فاعل الطرف باعتبار المتعلق او هما مبتدأ والطرف خبر وقد التوسع فی الطرف قوله لکی ترکیب الخ
 جواب سواله وهوان اضافة المثال الی ما بعد ان کان بیانیة خرج عن ریاحی حی عک وان کان لامیة صا بالعکس
 وان کان ظرفیة یلزم ظرفیة الشئ لمثلها جاب بما تری او نقول ان سواله ممکن ان المصنف فی صد د
 کلیة فلم یوارد المثال لجزئی فاجاب بقوله لکی ترکیب الخ حاصله ان هذا ایض کلیة لان المراد به کل
 ترکیب الخ قوله صورة الخ متعلق بمفرد یعیان التیم الاول وان کان مضافا فی الواقع الی الیاء
 المحذوف او الی العدی المذکور اکثر فی الصورة مفرد قوله فی الاول الخ جواب سواله وهوانا الانسلم
 جواز الوجهین فی الثانی بل تعین النصب فی لانه اما تابع مضاف بالاضافة کما هو من هب سیویہ
 او تابع مضاف بالوصف کما هو من هب المبرد وعلى کلا التقدییین تعین النصب اجاب بقوله
 فی الاول حاصله ان جواز الوجهین مختص بالاول دون الثانی کما هو الظاهر قوله وتیم الثانی الخ
 جواب سواله وهوان بین المضاف والمضاف الیه شد الاتصال فالاولی ان لا یقع الفصل بینهما وهما
 وجد لفصل وهو التیم الثانی فالظاهر ان التیم الاول غیر مضاف الی الظاهر جاب بقوله تیم الثانی اه یعنی
 اننا جاز الفصل بین المضاف والمضاف الیه ههنا مع انه لا یجوز الفصل بینهما الا لضعف الشرح لانه لما کرم
 اللفظ الاول بلا تغیر صا لثانی هو الاول فکان لا فصل بینهما قوله اما تابع مضاف بالاضافة الی
 المذکور کما هو من هب سیویہ قوله او تابع مضاف الی العدی المذکور واما تیم الاول
 فهو مضاف الی المحذوف کما ذهب الیه المبرد والسیوطی قوله یا تیم الخ فی
 العرب قبائل سمی کل منها تیم وهذا التیم تیم بن عدی حد العدی والتیم فی الاصل یحذف العدی

قوله لا اباکم قال الجوهري هذا له معناه انك لا تجاء لا تحتاج الى من ينصرك ويقوم بامرك
 اقوله يحتمل ان يكون معناه انك لا تحتاج في العز والشرف الى الانتساب بالاب قوله يعني ما جاته
 الخ المفاعلة اما بمعنى اصل الفعل كالمساواة والمواعاة لعدا تحقق الهجوم من الطرفين اذ القوا كلهم لم
 يجهوم واما بمعنى التزييل اي كان الفعل صادرا عن البعض صادرا عن الكل قوله المناد الخ جواب سوال
 وهو انه ينقض بنحو جاء غلامي فلا يجوز في الاوجه الاربعه مع انه من قبيل ما ذكرت اجاب قوله المنادي
 حاصله ان المضاف لا بد لها من الموصوف وهو موصوف المنادي لان الكلام فيه لا في مطلق اللفظ والغير
 في المنادي لان المضاف والمضاف اليه لشد الامتزاز صادرا كشي واحد فلا يردان الوجه الاربعه المذكورة
 يجوز في ياء المتكلم ون المناد قوله وجوه اربعه جواب سوالين احدهما ان قوله يجوز فعل لا بد له من
 فاعل والفاعل قسم من الاسم هو مفرد وما بعد لا يصلح الفاعلية الثاني ان هذا المقام مقام المحصر
 فينبغي ان يذكر ادوات المحصر با عن الاول بقوله وجوه عن الثاني بقوله ربعة ففيه اشارة الى ان في
 هذا المقام تقديم العطف على الربط وهو مفيد للمحصر قوله فتح الياء جواب سوال وهو ان قوله
 يا غلامي مثال للمنادي للمضاف الى ياء المتكلم فعلى هذا يلزم اظرية الشيء لمثله اجاب بقوله فتح الياء
 الخ حاصله ان العبادة مبني على المسامحة قوله مثل الخ جواب سوال وهو ان نحو يا ابي يا امي كل
 فلم ذكر المثال الجزئي مع انه في صدر الكلية اجاب بقوله مثل الخ قوله سكونها وقوله مثل ما مر
 الان سوالا وجوابا قوله اذا كان قبلها كسر الخ جواب سوال وهو ان الحكم ينقض على نحو يا فتى حيث
 يكون مضافا الى ياء المتكلم مع انه لا يجوز فيه حذف الياء والاكتفاء بالكسر فاجاب بقوله اذا كان الخ قوله
 وهذا اي هذان الخ جواب سوال وهو ان هذا القاعدة منقوضة بقوله يا عدو فانه مضاف الى ياء
 المتكلم مع انه لا يجوز فيه حذف الياء والاكتفاء بالكسر او قلب الياء الفاء اجاب بما ترى حاصله ان هذا الوجه
 ليست في كل المنادي المضاف الى ياء المتكلم بل في المنادي الذي اشتهر فيه لاضافة الى ياء المتكلم اضافة
 العد الى ياء المتكلم ليس بمشهور قوله وقد جاء الخ جواب سوال وهو ان حصر الوجوه في الاربعه
 لانه جاء فيه لوجه الخامس هو قلب الياء الفاء وحذف الالف اكتفاء بالفتحة اجاب بما ترى حاصله
 ان المراد من الوجوه الوجوه من غير شذوذ وهذا الوجه جائز على سبيل الشذوذ قوله يكون اشارة الى
 ان قوله بالهاء متعلق بقوله يكون قوله في هذا الوجه الخ جواب سوال وهو ان المتبادر من ان
 يكون الوجه الاخير بالهاء فقط والامر ليس كذلك اجاب بما ترى اوله فع تخطبة المبتدأ قوله في حالة
 الوقف الخ جواب سوال وهو ان قوله ووقفام منصوب على الظرفية والظرف قسمان زمان ومكان و
 الوقف ليس بشيء منهما اجاب بقوله اي في حالة الوقف الخ حاصله انه ظل مجازا باعتبار المضاف
 وهو الحال وهو ظرف الزمان قوله اقالوا الخ فيه اشارة الى ان قوله يا ايت ويا امت عطف على قوله
 يا ابي يا امي قوله احوال كون التاء الخ فيه اشارة الى ان قوله فتحا وكسرا حال من التاء لكن يرد عليهن
 المطابقة بينهما شرط في الافراد والتثنية ولما واحد الحال تنية وهو فتحا وكسرا فن بقوله مفتوحة ومكسورة

سوال کابلی
 حضرت مولانا غلامی
 ای قسم من اسم هو مفرد وما بعد لا يصلح الفاعلية الثاني ان هذا المقام مقام المحصر

حاصل ان الو او بمعنی لو فی مطابق فی الافراد لان کلمہ اولاً حد الامرین او جواب سوال ہون الحال محمول
 علی ذی الحال ہنالا یصح الحال ان التاء لیست بفتحة ولا کسرة اجاب بقوله مفتوحة قولہ جملہ الخ جواب
 سوال ظہر قولہ ولم ینکر الخ جواب سوال ہوانہ لما جاز الضم فلم ینکرہ للمص و اقتصر علی الفتح والکسر
 اجاب بقوله ولم ینکرہ قولہ وقالوا یا ابت الخ فیہ اشارۃ الی العطف قولہ ہذا الاختصاص الخ جواب
 سوال ہوان المتبادر منہ ان ہذا الاختصاص لما هو بالنظر الی الابن فینبغی ان لا یقال یا ابت ای
 ویالبت عی علی الوجہ الاول ربعة المذکور مع انہ جائز اجاب بقوله ہذا الاختصاص قولہ ولما
 کان الخ جواب سوال ہوان کلامنا فی وجوب حذفنا حسب المفعولہ فلم ینکر بحث الترخیم وهو
 خروج عن البحث اجاب بقوله لما کان اہ حاصلہ انہ من خصائصہ بنکر الخواص یتضمن الشئ
 قولہ ای اقع الخ فیہ اشارۃ الی ان الجواز لیس بمعنی الامکان المطابق بل بمعنی الامکان الواقعی لا
 قولہ وهو فیہ اشارۃ الی ان قولہ فی غیرہ ظرف مستقر متعلق بالواقع وباعتبار المتعلق خبر للبتل
 وهو قولہ ولا ظرف لغو متعلق بجائز قولہ لضرۃ شعریۃ الخ فیہ اشارۃ الی ان قولہ ضرۃ منصوب
 علی انہ مفعول کجائز ای الترخیم غیر المنادی لضرۃ الشعر ولا یصح الرفع لانه جئت بکون المعن
 والترخیم فی غیر المنادی ضرۃ ولا معنی لہ کذا قیل فان قیل لا یصح النصب لان الشرط لنصب المفعول
 لہ حذف اللام وان یکون فاعلہ فاعل فعلہ احد وهو ہنا لیس کذلک لان الاضطراب صفۃ الشاعر
 و فاعل الجواز الترخیم قولہ انہ مفعول لفعل الترخیم و جوازہ تقد و یفعل الترخیم فی غیر المناد
 باضطراب الشاعر والمراد بالاضطراد احد قولہ ای لجزء التخیف الخ فیہ اشارۃ الی ان قولہ تخفیفا
 مفعول لہ حذف قولہ لعلۃ اخرى مفصیۃ الخ جواب سوال ہوان ہذا الحد یصدق علی ید و
 دہم وقاض داہ فان الحد فہا ایض موجود للتخفیف مع انہ لا یقال لہذا الحد ف الترخیم اجاب
 بقوله لعلۃ اخرى حاصلہ ان المراد بالحد الحد لجزء التخیف لا لقانون صر و سماع لغوی بخلاف
 ہذا الموضع فان الحد فہا اولاً لیس للتخفیف بل لقانون صر و سماع لغوی والترامہ للتخفیف
 ثانیاً فلا یصدق علی ہذا الموضع ونقول ان المراد بالحد ف فی اخرہ فی حال التركیب دون
 الافراد فلا یرد قولہ و یعلم منہ ترخیم غیر الخ جواب سوال ہوان ضمیر ہوا لا یخلو اما
 ان یرجع الی ترخیم المنادی او الی مطلق الترخیم فعلاً الاول یلزم تعریف مطلق الترخیم
 وهو ممل غیر معلوم و علی الثاني یلزم تعریف لا عم بالاختصاص لان الضمیر فی قولہ فی اخرہ اجم
 الی المنادی وهو خاص مطلق الترخیم عام و ایض یلزم الاضمار قبل الذکر لان مطلق الترخیم غیر
 مذکور فیما سبق حاصل الجواب ان کلا الشقین ہنا مستقیم اما الاول فلان مطلق
 الترخیم یعلم بالمقاسۃ و اما الثاني فلان الضمیر المجرر راجع الی الاسم لا الی المنادی و ایضاً
 ذکر المقید مستلزم لذلک المطلق فلا یلزم تعریف لا عم بالاختصاص لا الضمار قبل الذکر قولہ
 و یکن حملہ فیہ اشارۃ الی الضعف و وجہ الضعف ان الکلام فی المنادی لا فی مطلق الاسم

فارجع الضمیر الی مطلق الاسم غیر ملام للسو قولہ الضمیر المرفوع الی الترخیم مطلقا والضمیر المجزئ الی الاسم لانہ اعلم من المناد وغیرہ فعلی هذا یلزم تعريف المساوی بالمساوی قولہ او شرط الترخیم اذا کان واقعا الخ وهذا التعمیم للجواب عن السؤال وهو ان شرط عدم اكون المنادی مضافا مبنیا علی التقدير الاول مسلم علی التقدير الثاني غیر مسلم وهو ان يكون الضمیر المرفوع راجعا الی الترخیم المطلق لانه یلزم اشتراط الشئ بالمباين اذ تقديره وشرط الترخیم مطلقا ای ترخیم غیر المنادی ان لا يكون المنادی مضافا فاجاب بما تری قولہ علی التقدير الاول الخ وهو ان يكون التعريف ترخیم المنادی قولہ اذا کان واقعا الخ جواب سوال وهو ان ترخیم غیر المنادی جائز مطلقا غیر محتاج الی الشرط اجاب بقوله اذا كان واقعا حاصله ان الضمیر راجع الی مطلق الترخیم بشرط وقوعه فی المنادی فاحتاج الی الشرط قولہ امورا اربعة الخ جواب سوال وهو ان هذا المقام مقام الحصر فينبغي ان يورد ادوات الحصر اجاب بقوله امورا اربعة حاصله ان العطف مقدم علی الربط وهو مفيد للحصر فلا حاجة الی دوات الحصر قولہ ثلثة الخ جواب سوال وهو ان شرط الترخیم عدم ميتة وجودية والوجودی اشرف من العدم فالاولی تقدیمه اجاب بقوله ثلثة حاصله ان العدد اکثر والعرة للتكاثر فلذا قدم قولہ او حکما الخ جواب سوال وهو انه ینقض بخوبيا طالعا جلا فانه ليس بمضاف مع انه لا محذور الترخیم فيه كما فی المضاف اجاب بقوله او حکما قولہ ینبغي ان یدکر لفظ مفرد ابان یقال وشرط ان يكون مفردا لیخرج به المضاف وشبهه ایض لان المفرد مقابل لهما وايضا لا یحتاج الی التاويل بالحکمى قولہ ان هذا شرط عدم فينبغي ان يعبر عنه بلفظ العددى لمطابقة اللفظ بالمعنى قولہ يكون الخ فيه اشارة الى ان المستغاث عطف علی المضاف وهو خبر يكون فهذا ایض خبر يكون المحذوف قولہ لا یجوز الخ وهو حاصله ان المستغاث اعم قولہ ولم یدکر الخ جواب سوال وهو انه ینبغي للمصن ان یدکر المندوب و قال لا مندوب لان المندوب لا یرخم فيه عند المصل لان زيادة الالف لد الصلوة والزيادة ینافی الحذف اجاب بقوله لم یدکر حاصله ان المندوب غیر داخل فی المنادی عند المص كما مر فی اول بحث المنادی فلا حاجة الی ذکره فی بحث المنادی لكن یرد علیه انه فی بعض نسخ الکافیة وقع هذا العبارة فعلم من داند اخلافه فالحاجة ما ستالی ذکره هنا فدفعه بقوله وما وقع فی بعض النسخ الخ حاصله ان العلة فی کلامه قدس سره ان المندوب مندوب في المستغاث بالالف یعنی العلة المذكورة فی المستغاث بالالف من ان زيادة الالف تنافی الحذف ثابت فيه قولہ يكون فيه اشارة الى ان قولہ جملة عطف علی مستغاث وهو خبر يكون المحذوف فهذا ایض خبر يكون المحذوف قولہ هو الخ فيه اشارة الى ان الواو اعتراضية وهو مبتداء وما بعد خبره وقع فی جواب سوال السائل كان السائل سئل ما الشرط الرابع فقال وهو ان يكون الخ قولہ المنادی الخ فيه اشارة الى ان يكون ناقصة والمنادی اسمها وعلما خبرها قوله يكون ما بقى الخ فقوله يكون اماتمة بمعنى

نفي من المذكور انما هو لا يخلو من غير ان يكون المندوب في الصلاة يعني على التقدير

یوجد قولہ لیرفاعله واما ناقصه والضمیر فیہ راجع العلم اسمہ قولہ دلیل مبتدأ و الجار والمجرور
باعتبار المتعلق خبره مقدّم علیہ و فاعلا الظرف قولہ و لزیادته علی التثنية لم یلزم نقص الاسم
الذی فی حکم الاسم المعرب الذی یکون بناءً عارضیا فهو فی حکم المعرب فلا یردّ حجة انه لا معنی لقوله
نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب لان الکلام فی المنادی المبنی لا المعرب فحجوز النقص نقص
الاسم فیما لیس بمعرب ولا فی حکم نحو من ما کذا فی عبد الرحمن قولہ المعرب الخ و انما قید به
کجواز النقص فیما هو لیس بمعرب ولا فی حکم المعرب نحو من وما و اما نحوید فالخذ فیہما شاذ
والشاذ لا یعبأ بکذا فی الغفوة وهذا واقع لرفع ما قبل ان یدل اذا وقع منادی یکون بناءً عارضیا مع
وجود الترخیم فیہ عکس وجوب الشرط قولہ بلا علة موجبة جواب سواله وهوانه ینقص بمثل عصاره فانه اسم معرب
مع ان النقص من اقل ابنية المعرب موجود فیہ اجاب بقوله بلا علة وهذا النقص جد بسبب التقاء الساکنین
قولہ متلبسا فیلة شاة الی ان قوله بقاء التانیث ظرف مستقر متعلق بقوله متلبسا وهو صفة الموصوف المحذوف
هو الاسم قولہ ولم یبالوا الخ جواب سواله وهوانه یتقض ببئنة وشاة فان فیہما یلزم نقص الاسم من اقل
ابنية المعرب بعد الترخیم فاجاب بقوله ولم یبالوا حاصله ان النقص فیہما کان قبل الترخیم لانہما فی الاصل موصوف
علی الحرفین وما قبلانہما علی ثلثة احرف کما یشہد علیہ الظاهر فذ فوع لان التاء لیست من نفس لکمة بل
هی کلمة اخرى کما اشار الیہ بقوله لذ التاء کلمة اخرى ثم ثبتہ هو اسم لوسط الحوض الذی دونه الرجال الاصل
عوض التاء عن الواو المحذوفة من سطر قولہ ولا یرخم الخ جواب سوال الیض وهوان المص ما یقول فی نحو یا
صاحب فی یا صاحب لانه وان کان ان دل علی ثلثة احرف لکنہ لیس بعلم لانہ اسم جنس مع انه یرخم فاجاب الله بقوله
ولا یرخم الخ حاصله ان الترخیم فیہ شاذ ومع الشذوذ یرخم کثرة الاستعمال قولہ فی اخره ای فی جانب اخره
فلا یلزم ان یکون الظرف والمظروف شیئا واحدا مع کونهما متغائرين قولہ کائنتان فیہ إشارة الی ان قوله
فی حکم صفة قولہ زیادتان باعتبار المتعلق من قبیل فلان فی السعادة کذا فی الغفوة قولہ الزیادة الخ
جواب سواله وهوانه لا بد من المطابقة بین الصفة والموصوف فی التذکیر والتانیث التعریف والتکیر ولا
مطابقة ههنا فی شئی من ذلك اجاب بقوله الزیادة حاصله انا لا نسلم ان الواحد صفة الحکم بل صفة الموصوف
محذوف وهو الزیادة فیطابق فی ذلك قولہ زیدا معا یعنی کما ان الحرف الواحد ید دفعه واحد فکذا
الحرفان زیدا معا وقوله زیدا امام صک بمعنی اسم فاعلا ای ذائدتان واما بحاله قولہ فلم یخذ تقریر
علی قوله احتراز به الخ قولہ ان جعلتها الخ جواب سواله وهوانا لا نسلم ان فی اخر اسماء زیادتان بل
زیادة واحد فقط وهو الالف لانه جمع علی وزن افعالا اجاب بقوله اذا جعلتها الخ حاصله ان فیہ
زیادتان لانه جمع علی وزن فعلا واصله وسمأ قلبت الواو ههنا علی غیر القیاس کما فی احد اثاث
فیہا زیادتان للتانیث سمي به المونث یعنی بنت ابوبکر الصديق رضی اللہ عنہما قولہ لا افعالا وذلك لانه
اذا جعلتها افعالا یکون فی اخره حرف صحیح قبل مدّ فیکون اخلت فی القاعدة التي تذکر بعد ذلك
قولہ فی اخره اه فیہ إشارة الی ان قوله حرف صحیح اسم کان خبرها محذوف بقربیتا المذکورة قولہ

یوجد قولہ لیرفاعله واما ناقصه والضمیر فیہ راجع العلم اسمہ قولہ دلیل مبتدأ و الجار والمجرور باعتبار المتعلق خبره مقدّم علیہ و فاعلا الظرف قولہ و لزیادته علی التثنية لم یلزم نقص الاسم الذی فی حکم الاسم المعرب الذی یکون بناءً عارضیا فهو فی حکم المعرب فلا یردّ حجة انه لا معنی لقوله نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب لان الکلام فی المنادی المبنی لا المعرب فحجوز النقص نقص الاسم فیما لیس بمعرب ولا فی حکم نحو من ما کذا فی عبد الرحمن قولہ المعرب الخ و انما قید به کجواز النقص فیما هو لیس بمعرب ولا فی حکم المعرب نحو من وما و اما نحوید فالخذ فیہما شاذ والشاذ لا یعبأ بکذا فی الغفوة وهذا واقع لرفع ما قبل ان یدل اذا وقع منادی یکون بناءً عارضیا مع وجود الترخیم فیہ عکس وجوب الشرط قولہ بلا علة موجبة جواب سواله وهوانه ینقص بمثل عصاره فانه اسم معرب مع ان النقص من اقل ابنية المعرب موجود فیہ اجاب بقوله بلا علة وهذا النقص جد بسبب التقاء الساکنین قولہ متلبسا فیلة شاة الی ان قوله بقاء التانیث ظرف مستقر متعلق بقوله متلبسا وهو صفة الموصوف المحذوف هو الاسم قولہ ولم یبالوا الخ جواب سواله وهوانه یتقض ببئنة وشاة فان فیہما یلزم نقص الاسم من اقل ابنية المعرب بعد الترخیم فاجاب بقوله ولم یبالوا حاصله ان النقص فیہما کان قبل الترخیم لانہما فی الاصل موصوف علی الحرفین وما قبلانہما علی ثلثة احرف کما یشہد علیہ الظاهر فذ فوع لان التاء لیست من نفس لکمة بل هی کلمة اخرى کما اشار الیہ بقوله لذ التاء کلمة اخرى ثم ثبتہ هو اسم لوسط الحوض الذی دونه الرجال الاصل عوض التاء عن الواو المحذوفة من سطر قولہ ولا یرخم الخ جواب سوال الیض وهوان المص ما یقول فی نحو یا صاحب فی یا صاحب لانه وان کان ان دل علی ثلثة احرف لکنہ لیس بعلم لانہ اسم جنس مع انه یرخم فاجاب الله بقوله ولا یرخم الخ حاصله ان الترخیم فیہ شاذ ومع الشذوذ یرخم کثرة الاستعمال قولہ فی اخره ای فی جانب اخره فلا یلزم ان یکون الظرف والمظروف شیئا واحدا مع کونهما متغائرين قولہ کائنتان فیہ إشارة الی ان قوله فی حکم صفة قولہ زیادتان باعتبار المتعلق من قبیل فلان فی السعادة کذا فی الغفوة قولہ الزیادة الخ جواب سواله وهوانه لا بد من المطابقة بین الصفة والموصوف فی التذکیر والتانیث التعریف والتکیر ولا مطابقة ههنا فی شئی من ذلك اجاب بقوله الزیادة حاصله انا لا نسلم ان الواحد صفة الحکم بل صفة الموصوف محذوف وهو الزیادة فیطابق فی ذلك قولہ زیدا معا یعنی کما ان الحرف الواحد ید دفعه واحد فکذا الحرفان زیدا معا وقوله زیدا امام صک بمعنی اسم فاعلا ای ذائدتان واما بحاله قولہ فلم یخذ تقریر علی قوله احتراز به الخ قولہ ان جعلتها الخ جواب سواله وهوانا لا نسلم ان فی اخر اسماء زیادتان بل زیادة واحد فقط وهو الالف لانه جمع علی وزن افعالا اجاب بقوله اذا جعلتها الخ حاصله ان فیہ زیادتان لانه جمع علی وزن فعلا واصله وسمأ قلبت الواو ههنا علی غیر القیاس کما فی احد اثاث فیہا زیادتان للتانیث سمي به المونث یعنی بنت ابوبکر الصديق رضی اللہ عنہما قولہ لا افعالا وذلك لانه اذا جعلتها افعالا یکون فی اخره حرف صحیح قبل مدّ فیکون اخلت فی القاعدة التي تذکر بعد ذلك قولہ فی اخره اه فیہ إشارة الی ان قوله حرف صحیح اسم کان خبرها محذوف بقربیتا المذکورة قولہ

وہو قولہ آخرہ تقدم کونہ نظر لا اسم

ای اصل الخ جواب سوال وهو انه ينقض بنحو سعات فان في اخرها حرف صحيح قبله مد مع انه لا يحد منه الا التاء اجاب بقوله اصل حاصله انه ليس المراد بالصحيح المطلق بل الصحيح الاصل كما هو المتبادر وفي سعات التاء ليس باصل بل اذ التاء كلمة براسها وقبله مد اعني الالف فلا يحذف منها الا التاء فان قيل من اي شيء يعلم ان المراد من الحرف الصحيح الصحيح الاصل اجاب بقوله المتبادر الخ قوله او كما الخ جواب سوال وهو انه ينقض بنحو مرمي ومد عوفان يحذف فيها الحرفان الاخيران مع انه ليس في اخرها حرف صحيح بل حرف علت اجاب بقوله او كما حاصله ان الحرف الصحيح اعم من الحقيقي والحكمي في مرمي ومد عوفان صحيح لانه لام الكلمة ولقائل ان يقول انه لو ذكر المص الحرف الاصل مقام الحرف الصحيح لكان اولي كما هو الظاهر قلنا ثبت هذا الحكم في الحرف الصحيح انما هو بطريق الاصل وفي الاصل بطريق التبعية فلو ذكره كما قلت لكان الحكم بالعكس قوله اي الف الخ هذا تعريف عند فان حروف العلة اعم مطلقا من اللين لانها اعم من ان تكون ساكنة ومتحركة واللين يكون ساكنة فقط ثم اللين اعم مطلقا من المد لانها اعم من ان يكون حركة ما قبلها من جنسها او لا والمد ساكنة وحركة ما قبلها يكون من جنسها قوله المراد الخ جواب سوال وهو انه ينقض بمختر فان اخره حرف صحيح قبله مد ولم يحذف منها الا الحرف الاخير لا الحرفين اجاب بقوله المراد بها الخ حاصله المراد بالمد الحرف الزائد لتبادر الى الذهن واللف مختار ليس بزايد لانه غير الكلمة لانه في الاصل مختير قلبت الياء الفا قوله او كما الخ فيه اشارة الى ان الواو والهمزة والجملة حالية فهو حال من الضمير المجزئ في اخره فانه مضائي يجرى تحت المضى واقامة المضى اليه مقامه هو مفعول كان بمعنى وجد فيكون المضى مفعولا كذا في عبارة من قوله انما في اخره اشارة الى ظهور المرجع قوله انما لم ياخذ هذا القيد الخ جواب سوال وهو انه لا بد ان يقيد لظابطة الاولى بهذا القيد يضرب لاي لازم من حذف حرفين منه عند بقائه على اقل ابنية للعر اجاب بقوله انما لم ياخذ الخ وحاصل ان المص لم ياخذ هذا القيد في الظابطة الاولى لان نحو ثبون وقلون ان كان على خمسة احرف في الاصل لان اصلها ثبون وقلون لكن المراد بهما الجمع في المحال في الاصل فان حذف هذا القيد في الضابطة الاولى يخرج ثبون وقلون المحال انما داخلان في الترخيم فان قيل على هذا يلزم النقصان من القيد الصالح قلنا لا يلزم النقصان لانها باقيا على الحرفين قبل تلك الزيادة لا لاجل الترخيم قلون جمع قلة وهي خشبة صغيرة يلعب الصبي بها خشبة الكبيرة وثوب جمع ثبة وهي بالفارسية كرواروسفند ووسط حوض قوله كلا القسمين انما اشير اليه لوعاية المبتدى لانه نظر الى اخر الكلام فذهب زعماء الى ان هذا الجزء للقسم الاخير قوله وبلت عن القيد الخ قال قدس سره في الحاشية النقد صفاد الغنم انتهى قال في الصراح النقد بفحوتين نوعي ازگوسفند کوتاه دست پای درشت رو بقاله كندك كذا في الغفور قوله ويعلم الخ جواب سوال وهو ان التركيب يعي الاسنادية والاضافية فيلزم ان يدرج المبادي المضاف والجملة لانها مركبة فيلزم التناقض في كلام المص لانه يفهم من قوله لا يكون مضافا ولا جملة على جواز الترخيم فيهما ويفهم من قوله ان كان مركب الخ جواز الترخيم فيهما اجاب بقوله يعلم الخ حاصله

ان المراد بالمرکب ههنا ما لا يكون مضافاً ولا جملة وهو المركب الامتزاجي هو ان يركب الاسمين ثم صار
 علماً للشخص مثلاً بعلبك فان البعل اسم للصنم البك اسم لصاحب البلد ثم صار الاسم لصاحب
 البلد او نقول ان المراد بالمرکب ههنا المركب التقاد وهو ان يركب العددين صار علماً للشيء مثلاً خمسة عشر
قوله المذكور الخ جواب سوال هوانه لا مطابقة بين الاسم الاشارة والمشار اليه الا افراد والجمعة
 لان ذلك اسم الاشارة مفرد مذكور والمذكور سابقا لثلاثة اشياء فالاولى ان يقول ان كان بغير هذا اجاب
 بقوله المذكور الخ حاصله ان الاقسام الثلاثة مؤلفة من اربعة اقسام **قوله** اي في حذف حرف واحد الخ
 جواب سوال هوان قول حرف واحد جزء الشرط والجزاء لا يكون الا جملة وهو مفرد اجاب بقوله في حذف
 ام حاصله ان قوله في حذف فاعل فعل محذوف والجزاء جملة فعلية **قوله** المنادي في اشارة الى ان الثابت
 صفة لا بد لها من الموصو وهو المنادي فان قيل انما يجعل المحذوف في حكم الثابت اذا كان المحذوف لعل
 موجبه وليس المحذوف ههنا لعله موجبه فينبغي ان يجعل المحذوف في المنادي المرخ كما محذوف في يديهم
 قلنا ان هذا المحذوف لعله قياسية مطردة فجعلوه كالمحذوف لعله موجبه كذلك في الغفوك **قوله** بجميع اجزاء
 جواب سوال هوانا لان اسم المنادي المرخ في حكم الثابت بل عين المنادي الثابت لانه لا تغاير بينهما اجاب
 بقوله بجميع اجزائه حاصله ان المراد من الثابت الثابت بجميع اجزائه والمنادي المرخ ليس بثابت
 بجميع اجزائه بل حذف عنه بعض اجزائه فلذا قال في حكم الثابت فلا يرد **قوله** الاستعمال الخ في اشارة
 الى ان قوله لاكثر صفة لا بد لها من الموصو وموصوفها الاستعمال **قوله** يعني الخ في اشارة الى تعيين
 الفا **قوله** يعني يا خاصة الخ جواب سوال هوان ماسو الياء ايضاً من صيغة الياء ولا يستعملها في النداء
 اجاب بقوله يعني يا خاصة انما لم يذكر الياء او لامع ان الاصل الايجاز والاختصار ليكون اشعاراً على ان
 استعمالها في النداء حقيقة وفي المندوب مجازاً ويعلم هذا من اضافة الصيغة الى النداء **قوله** اشهر
 صيغها وهذا اطلق عليها صيغة النداء اريد به الياء خاصة اذ للطلق ينصرف اليه حتى يستعملوا في غير
 النداء فان قيل ان اخذ الياء في النداء يستلزم ان لا يستعمل في غير النداء لئلا يلتبس ذلك الغير بالنداء قلنا لا
 التباس للفرق الواضح بين المتفجع عليه بين مطلوب الاقبال في فهم المراد بقريته المقام كذلك في العصمة
قوله في الاصطلاح في اشارة الى ان هذا التعريف اصطلاح في قول المتفجع عليه جنس يتناول المتفجع
 عليه بيا او و والفعل نحو تفجعت على فلان وقوله بيا او و فصل خرج به المتفجع عليه بالفعل لانه ليس
 بمنشوب **قوله** وجود الوعد ما الخ جواب سوال هوان التعريف هنا غير متناول المتفجع عليه وجوداً
 لان المتبادر من المتفجع عليه هو المتفجع عليه ما اجاب بقوله وجود الوعد **قوله** فالمتفجع الخ الى المندوب
 الاسم الذي يتفجع به لا يحزن لاجله فيكون على ههنا بمعنى اللام للاجل في التاجر التفجع انه لم يكن شديداً يتعد
 باللام ما قيل ان التفجع ههنا بمعنى البكاء ويتعد بكلمة على يعني بكيت عليه ليس ما ينبغي لانه لا يشمل المتفجع عليه
 وجود لان المبكى عليه هو المفعول الموجه اذ بذل وخمير عليه **قوله** المتفجع عليه اجع الى المندوب والالف
 واللام فيه بمعنى الذي ويراد بها الاسم وهو جنس اسم المفعول بمعنى الفعل المجزوء التفجع در مندن وصله

اللام فالظاهر المتفجع له ولعل كلمة على بمعنى لام الاجل كما يقع في المحو وعليه نه بمعنى المحو له او التضييع
 الباء وفيه لا يستل المتفجع عليه عليه جودا ۱۲۱ قال بيا ووا والباء لا لصاق صلة واصفة المتفجع
 اول الاستعانة اذ الباء والواو ليسا بسببين للتفجع **قوله** المتفجع عليه ما الخ وانما قال عد ما ولم يكف
 بقوله عند فقد المتفجع عليه لان الفقد بالفارسية نابود شد وهو لا يستل الموت والعدا كما في المختلف
قوله عد ما الخ هذا بالنظر الى الاغلب الاكثر ولا يجوز ان يحذف المتفجع عليه جودا ولم يتحقق هنا
 المتفجع عليه فامل عصة **قوله** ممتازا الخ جواب سوال هو ان خاصية الشيء ما يوجد فيه لا يوجد في
 غيره والمندوب ليس بمختص بوالا نه قد يستعمل بيا ايضاجاب بقوله ممتازا حاصله ان الباء تتعلق
 بالاختصاص باعتبار تضمنه معنى الامتياز لان اختصاصا لشيء بالشيء يستلزم الامتياز ولا شك
 ان المندوب ممتاز عن اللنادي لان المعنى الحقيقي للتضمين ان يذكر الفعل ولا ويراد به المعنى
 الحقيقي ويذكر مع الفعل وشبهه ثانيا بقربية المتعلقات ويناسب مع الاول في المعنى واحدها
 اصل وثانيها محال او تميز وهما كذلك لان اختصاص فعل ويراد به المعنى الحقيقي وهو الاختصاص وذكر
 معرشم الفعل الاخر وهو ممتاز واحد هما اصل وهو اختصاص الاخر محال وهو ممتاز عن الضمير في
 اختصاص فيرث على بعض الشارحين حيث اجابوا عن هذا السؤال بانرا نمايرد لو كان الباء اخلة على المقصود
 بل هي اخلة على المقصود عليه المندوب فصار تقديرة اختصاص واما المندوب يعني لا يدخلوا على
 غير المندوب ووجه الرد انه لا يحتاج الى ان يجعل الكلام على القلب باد خال الباء على المقصود عليه **قوله**
 مشترك بينهما اي مشترك في الاستعمال في الوضع فلا يرد ما قيل انه يفهم من ان الياء مشترك
 يعني وضع لهما ويفهم مما سبق اعنه قوله قد استعملوا الخ ان الياء حقيقة في المنادى وجماز في
 المندوب **قوله** امثله حكمه جواب سوال هو ان الانسليم ان حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى
 لان الحكم هو الاثر المرتب على الشيء فيلزم حلول العرض الواحد في المحليين المختلفين هو باطل اجاب قوله
 اي مثل حكمه حاصل ان عبارة الماتن محمول على حد المضاف **قوله** ولا يلزم من الخ جواب سوال هو انه يلزم
 من قول المص وحكمه الاعراب والبناء حكم المنادى ان جميع اقسام اللنادي يحثي في المندوب مع انه
 لا يندب المنكر بقربية ما بعد ولا يندب الا المعرف اجاب بقوله ولا يلزم الخ **قوله** ليرد الخ وكذا
 لا يقع مستغاثا ولم يذكره لان المقصود بيان عدل لزوم وقوع المندوب على جميع صواق اقسام المنادى لا بيان
 جميع ما لا يقع عليه المندوب **قوله** وجاز ذلك اشارة الى ان الجار والمجرور باعتبار المتعلق خبر عن قوله
 زيادة مقدم عليه وفاقا لظرف باعتبار المتعلق اي جاز ذلك ان يلحقه سواء كان مع يا او وا وفيه **قوله** على
 الاندبى حيث قال يجب مع ياللا يلبس بالمنادى فيانه لا يرتفع الالتباس بالمستغاث **قوله** التباس
 ذلك اللفظ في اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه **قوله** عدلت الى حرف الخ جواب سوال
 وهو ان قوله وا غلامك خبر جاز **قوله** فان خفت اللبس خرائتة لا يصح لان الجزاء مرتب على الشرط
 وهذا الجزاء لا يترتب على هذا الشرط لانه لا يلزم من خوف اللبس قوله وا غلامك لانه جاز ان يقع في ندبة امته

سوال کاہلی
 جواب کاہلی
 ۱۲۱

مخاطبة والامتكية لا امتكاه لا التباسه بند بترامة فمخاطب اجاب بقوله عدلت الخ حاصله ان الجزء هنا
محدوف لان المراد بثل هذا القول العدل الى حرف مد سواء كان هذا القول او غيره وانما عبر عن
اللبس بالالتباس لان صوة اللبس بالنقطة واللبس بالضم واحد والثاني غير مراد لانه غير ممكن
في الاغراض **قوله** اذ الميم اصله الضم دفعه دخل مقدا وهو ان الواو كيف يكون مجانسا لحركة الاخر
فان الاخر في غلامكم ساكن فاجاب بقوله اذ الميم في الاصل مضموم لان اصل غلامكم غلامكم واما
سكنت الميم للتحقيق فخذ فت الواو واجتماع الساكنين اعني الميم والواو فصارت غلامكم **قوله** اثنين صرح
به لدفع توهم ارادة الجمع بصيغة المخاطبين اذ الصيغة محتملة للتثنية والجمع **قوله** جازلك
الخ فيه اشادة الى ان الهاء بالرفع عطف على زيادة الالف **قوله** اي الحاقها الخ جواب سوال
وهو ان نسبتها الجواز الى الهاء غير جائز لان الجواز وعدمه يستعمل في الاعراض والهاء ليس
كذلك اجاب بقوله الحاقها والالحاق عرض **قوله** لبيانها لان الوقف يوجب خفاء الحرف لانقطاع
الصوت عند فاذا اجئت بالهاء واقفت عليها لم ينقطع الصوت عند الحرف فتبين كل التبيين ولا سيما
الالف فانه اشد احتياجا الى البيان عند الوقف لخفاؤها في نفسها اذ كونها حرفا هو انما
تغنى النفس ليس له مخرج يعتمد عليه **قوله** عبد الحكيم من قسم المندوب جواب سوال وهو انه
يقض بيا مصيبتاه ويا حسرتاه وغيرهما لانه يندب معرانه المنكر اجاب بقوله من قسم المندوب
حاصله ان المراد بالمندوب المتفجع عليه عدا وهو ليس كذلك بل هو متفجع عليه وجود **قوله**
الاسم الخ فيه اشادة الى ان المعروف صفة للموصوف والمندوب اعني الاسم **قوله** الذي اشتهر
الخ جواب السوال هو انه منقوض بواو من قلع باب خيرا الخ لانه نكرة معرانه يندب اجاب بقوله الذي الخ وعلى كذا
الله وجهه مشهور بقلع باب الخير **قوله** الحاق الالف جواب سوال وهو ان التخصيص بالمثل المذكور باطل
لانه امتنع وازيد الفاضله وواعتر الكرياه اجاب بقوله الحاق الالف حاصله لانه لا تخصيص لان المراد
به الحاق الالف بصيغة المندوب سواء كان هذا التركيب او غيره او تحري السوال على وجه اخر وهو ان امتنع
فعلا ليدل لمن فاعله والفاعل قسم من الاسم ههنا ليس كذلك لان ازيد الطويلة مركب فكيف يكون فاعله
اجاب بقوله الحاق الالف حاصله ان فاعله الحاق الالف والالحاق اسم لانه مصداق **قوله** حاله الخ جواب
سوال وهو ان ظرفية **قوله** في الوقف غير جائز لان الظرف اما ان كان او مكان وهو ليس بواحد
منهما اجاب بقوله حاله الخ حاصله ان العبادة محمولة على حذف المضاف **قوله** لان
اتصاله بالصفة الخ فيه اشادة الى الرد على قول يونس وايضا تعليل لقوله وامتنع وايضا اشادة الى الفرق بين
الصفة والموصوف والمضاف والمضاف اليه **قوله** فان اتصاله بالموصوف دليل يونس اجيب عنه بان ذلك
قائل بان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ نقص من الاتصال الخ والالحاق انما هو باللفظ دون
المعنى وان كان الاتصال بينهما من حيث المعنى اتم منه بين المضاف والمضاف اليه فكيف يلحقه بالصفة
قوله وحكي يونس الخ والغرض منه ليل نقل يونس بالالحاق الالف ومن جهة المعنى لا اتحادها بالذات ٢٢

بالصفة والا ولا عقل له اجيب عنه بانه محمول على الشذوذ فلا يعاب به **قوله** والجمجمة القدر جواب
سوال وهو ان اضافة الجمجتين الى ياء المتكلم غير جائز لان الجمجمة عظم الرأس المشتق على الذمغ و
لانسان جمجمة واحدة لا الجمجتين اجاب بما ترمي حاصله ان المراد من الجمجمة القدر من الخشبته جواز ابعاده
الظرفية لا حقيقة الجمجمة حتى يرد **قوله** لقيام قرينة جواب سوال وهو انه يعلم منه جواز حذف حرف
النداء مطلقا وجبت القرينة او لا ولا امر ليس كذلك لان عند حذف القرينة لا يعلم ان ههنا حرف
النداء او لا على تقدير الحذف اجاب بقوله لقيام قرينة **قوله** اذا كان الخ اولي ان يقال لا مقدار نام
اسم الجنس لانه لا وجه لتقدير اذا كان وفيه اشارة الى ان الظرف خبر كان المحذوف وباعتبار المتعلق التي هي
مضاف اليه لكلمة اذا وهذا استثناء مفرغ لان كلمة اذا اذا اضيفت الى الجملة فهو في المعنى مضاف الى
مضمونها فيكون تقدير العبادة ويجوز حذف حرف النداء في جميع الاوقات الا وقت مقارنته مع اسم
الجنس **قوله** ونعني به جواب سوال وهو ان يارجل معرفة وليس باسم جنس مع انه لا يجوز حذف حرف
النداء فيه اجاب بقوله ونعني به **قوله** لم يكثر كثرة نداء العلم في اشارة الى ان هذا التعليل قاصر عن المطلوب
فانه يقتضي اختصاص الحذف بالعلم ليس كذلك وما قيل انه الحق ما هو العلم من المعارف بالعلم المناسبة
بينهم ففيه انه يقتضي جواز الحذف من اسم الاشارة والتخصيص تعسف والحق ان يسقط عن التعليل كثرة
نداء العلم وكيف بقوله لان اسم الجنس لم يكثر نداءه **قوله** او الامر الخ اشارة الى ان قوله والاشارة الخ
عطف على قوله اسم الجنس **قوله** فبقية على هذا الخ اعلى اخرج اسم الاشارة من جواز حذف حرف النداء
مع كونه معرفة وكلمة من ليست صلة لبق **قوله** من المعارف حاله من قوله من العلم ما عطف عليه عصا الله
قوله العلم بالرفع فاعل بقر ولفظة ايض بالرفع عطف على العلم فهذا ايض فاعل بقر وكذلك حال قوله
والمضاف الموصولات عطف او فاعل **قوله** يوسف اعرض القرينة على الحذف في الجملة الانشائية اذ لو لم
يحذف لكان يوسف مرفوعا على الابتداء اعرض خبره وخبرية لا يصح لان الخبر ثابت للمبتدأ وثبت
الشيء للشيء فرع ثبوت المثبت له في نفسه الانشاء لا يثبت في نفسه لانه لا يجاد ما لم يوجد فكيف يثبت
الغير **قوله** وايها الرجل او يا هذا الرجل والقرينة فيهما على حذف الجملة الانشائية اعني افعل
واحسن مرفئت في اعرض **قوله** واما المضمرات جواب سوال وهو ان حذف حرف النداء في
الموصولات من جهة انها من المعارف فالمضمرات ايض من المعارف فينبغي ان يحذف حرف
النداء فيها ايض اجاب بقوله واما المضمرات الخ **قوله** وشذ ان يصح ليل جواب سوال وهو انه قال
لا يجوز حذف حرف النداء من اسم الجنس الليل في قول العرب اصبح ليل اسم جنس مع انهم حذفوا
حرف النداء منه وكذا في افتد مخنوق واطرق كرا اجاب بقوله وشذ الخ **قوله** حذف حرف النداء
جواب سوال وهو ان قوله شذ ماض مجهول وما بعده مفعول بالرسيم فاعله هو قسم من الاسماء اصبح ليل ليس باسم
بل جملة اجاب بقوله حذف حرف الخ حاصله ان مفعول بالرسيم فاعله لشذ محذوف وهو حذف
تعيين كونهما منادى مسموعا من العرب **قوله** والمضاف الموصولات الخ والقرينة فيهما على حذف

حرف النداء أو أصبح ليل وقع ظرفا بحذف كلمة في وكذا حال قوله افتد مخنوق وأطرق كذا أسوالا وجوابا أو
 جواب سوال عن افتد مخنوق وأطرق كذا بوجه آخر وهو انه قد مر فائدته في قوله وازيدا لطويلا قوله
 آخر صبا حجاب سوال وهو ان هزة أصبح للتعدية بمنزلة الكرم والتعدية ههنا غير مستقيمة لانه
 لا يكون المعنى بالليل أصبح شيئا آخر هذا غير مستقيم اجاب بقوله اي صبا حبا حاصله انها
 للصيرورة ههنا لا غير اي لا للقطع والتعدية قوله اطرق كذا الخ الاطراق خاموش بودن چشم دريش
 افكندن سر فرو کردن **قوله** من تلك المواضع الخ في اشارة الى ان الالف واللام في الثالث عهد **قوله**
 ما اي موضع ما على حذف المضاف لا يرد انه غير جائز لان كلمة ما عبارة عن المفعول وهو ليس بموضع و
 ايضا على هذا لا يصح الحمل لكن لم يذكروا كونه اکتفاء بما سبق في المفعول المطلق **قوله** أمفعول به جواب عن
 سوالين الاولان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين لا بد بينهما من ضمير الفصل ليفصل بين النعت و
 الخبر فلا بد ان يقال هو ما الخ لانها وقعت في محل الخبر الاصل فيه التذكير الثاني ان كلمة ما لا يخلو اما
 ان تكون عبارة عن المفعول او عن الموضع فعلى الاول لا يصح الحمل لان الثالث موضع من المواضع الدالة
 وعلى الثاني تصير الجملة خالية عن نائب الموصولان الضمير في قوله عاملة اجمع الى المفعول فاجاب عنها
 بقوله أمفعول به الخ حاصل الاول ان ما ههنا موصولا موصولة وحاصل الثاني انا تختار الشق الاول لكن
 الموضع ههنا مقدما فصلا لتقدير الثالث موضع ما فان قيل ان كان المراد من المفعول هو المفعول به كما
 هو الكلام فيه فينبغي ان يراد من الاسم في التعريف ايضا المفعول به لا الاسم المطلق والا
 يلزم التعريف بالاعم فحينئذ يصدق على يوم الجمعة في قولنا يوم الجمعة صمت فير مع انه
 ليس مفعولا به وان اريد من المفعول هو المفعول المطلق فلا بد ان يراد من الاسم حينئذ
 ايضا الاسم المطلق بحيث يتناول جميع المفاعيل لا الاسم الخاص هو المفعول به الا يلزم التعريف
 بالاختصاص فعلى هذا يلزم الخرج عن البحث لان كلامنا في هذا الموضع التي يجب حذف العامل
 الناصب للمفعول به فيها والمعد منها المفعول به لا المفعول مطلقا فاذا زاد الشارح من كلمة ما هو المفعول
 مطلقا اي اضمرا عامله مطلقا لكن المراد هو المفعول به الا ان بيانه في ضمن هذا العام كا
 المستثنى فان جميع المستثنى ليس من المنصوبات بل بعضها منها ولكن ما هو منها يتبين في ضمن هذا العام
 فخر لا يرد النقص على يوم الجمعة في يوم الجمعة صمت فيه كذا في عبد الرحمن **قوله** قد الخ جواب سوال
 وهو ان قوله ضمرا بمعنى استتر وزنه لم يوجد في كلام العرب اجاب بقوله اي قد او تقدير السؤال هكذا
 ان الاضمار عبارة عن الاستتار وهو اللفظ المحكي في العامل من اللفظ الحقيقي اجاب بقوله آكد او تقد
 سوالان الضمير لا يكون عاملا فلم يصح قوله اضمرا اجاب بقوله آكد **قوله** اء الناصب الخ فيه
 اشارة الى ان اضافة العامل الى الضمير عهدا وجواب سوال وهو ان العامل عام يستعمل في
 الرفع والناصب والجار فيلزم الخرج عن البحث اجاب بقوله الناصب **قوله** الشريطة والشرط
 الخ جواب سوال وهو ان الشريطة فعيلة بمعنى المشرط وهو بعيد اذ يلزم حينئذ ان

المشروط صفة الشيء ويكون فيه ضمير راجع الى موضوع والمعنى الموضوع لا يساعد فالصواب ان يقال ۶۶
 الشريطة بمعنى الشرط لا بمعنى المشروط اجاب بقوله الشريطة حاصله انه بمعنى الشرط لا بمعنى المشروط ۶
قوله وادناقتها جواب سوال وهو ان الشريطة مضاف والتفسير مضاف اليه ولا بد من المغائة بين
 المضاف والمضاف اليه لم يوجد ههنا اجاب بما ترمي حاصله ان الاضافة بيانية والتغاثر شرط في سائر الاضافا
 دون البيانية **قوله** بناء فيه اشارة الى ان قوله على شريطة الخ مفعول لا ضمير عامله باعتبار
 المتعلق والى تقدير الكلام والى ان كلمة على بنائية كما في قولهم زيد في جاء زيد مرفوع على الفاعلية
قوله عن الجمع بين المفسر والمفسر يد النقص عليه بقوله تعالى اِنِّي رَأَيْتُ اَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسُ
 وَالْقَمَرُ اَيُّتُهُمْ لِي سَاجِدَيْنِ ه فان رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدَيْنِ تفسير لقوله اِنِّي رَأَيْتُ اَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا و
 اجتمع معه قلنا انه ليس تفسير بل هو جواب سوال المقدار فانه لما قال اِنِّي رَأَيْتُ الخ فكانه قيل له كيف رَأَيْتَهُمْ
 فقال في الجواب رَأَيْتُهُمْ الخ وليس هو من هذا الباب لان الجملة الثانية لم يأت بها الجرح التفسير بل اتي به التبيين
 الجملة الاولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له كقولك علمت زيداً علمته كاتبا قال
 كل اسم جنس وما بعده فصل يخرج به زيد في زيد ابوك **قوله** ولا يريد به جواب سوال وهو انه
 خرج عن الحد زيد عمر وضربه وزيد انت ضارب لان زيد ليس بعد فعل ولا شبهه بل بعد اسم مع انه
 من قبيل ما ضمرا في الحد ود اجاب بما ترمي **قوله** ذلك الفعل وشبهه جواب سوال وهو
 ان المطابقة بين الراجع والمرجع شرط ولا مطابقة ههنا اجاب بما ترمي حاصله ان الضمير راجع الى
 احد الامردين المفهوم من كلمة او **قوله** اى عن العمل جواب سوال وهو ان الاشتغال الفراغ
 انما يكون عن العمل لا عن الاسم الضمير في عنده وفي قوله بضميره راجع الى الاسم اجاب بقوله
 عن العمل حاصله ان الضمير راجع الى العمل لكن ارجاعه الى الاسم لانه ملائمة لانه مظهر
 اثره **قوله** وحاصله الخ جواب سوال وهو ان المراد بالاشتغال لا يتخلوا ما ان يراى المعنى الحقيقي اعنى به
 الاشتغال والمعنى المجازى اعنى به الفراغ وكلاهما فعل الاول يصح جعل كلمة الباء صلة للاشتغال ولكن
 لا يصح جعل كلمة عن صلة للاشتغال وعلى الثانى بالعكس على الثالث يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو
 باطلا اجاب بقوله وحاصله يعنى ان المراد به المعنى الحقيقي لكن كلمة عن ليست صلة للاشتغال بل صلة لمضمنه
 اعنى الفراغ فحينئذ يكون تقديرا لعبارة مشتغل بضميره حال كونه فارغا عن العمل في ذلك الاسم العلاقة بينهما
 ان لاشتغال الشيء عن الشيء مستلزما للفراغ عن شئ اخر **قوله** بحيث الخ فيه اشارة الى ان هذه الجملة الشرطية
 اعنى قول لو سلط قيد اختراى اى اخترز به عن زيد في زيد اذهب به كما سيجئ انشاء الله تعالى **قوله**
 بمجرد رفع ذلك الاشتغال جواب سوال وهو انه لا يخلو في الحد المبتدأ نحو زيد ضربته لان زيداً في هذا
 المثال يصدق عليه بعد مع انه ليس كذلك بل مبتدأ اجاب بقوله بمجرد رفع الخ وسيجئ تحقيقه لانه
 بمجرد رفع ذلك الاشتغال لا ينصبه المرفوع الرفع على الابتدائية **فان قيل** تسليط الفعل

له عطف على قوله الى ان آه ۱۲ م ۱۲ م موضع ظهور اثر العمل ۲۱۲ م اللهم اغفر لکاتبه ولوالديه ولا ستاذيه

لانتصاب ما قبله جائز لکن تسلیط شبهہ لانتصاب ما قبله مشکلا ان الصفات بدن الاعتقاد لا یعمل قلنا ان المراد
من التسلیط للتسلیط مع الاعتقاد فقوله زیلا ضارب هو تقدیرہ زیلا انت ضاربہ **قوله** أحد الأمرین
جواب سوال وهو انه كما مطابقة بين الراجع والمرجع في الافراد والتثنية اجاب بقوله ای احد الامرین
حاصل ان الضمیر راجع الی احد الامرین المفهوم من کلمة او کذا حال الضمیر المستکن فی نصبہ
سوالا وجواب **قوله** بعینه الخ جواب سوال وهو ان قوله او مناسبه مستدل بالک لانه عبادة عن الفعل وشبهه
فلا یتیم مقابلة قوله او مناسبه مع الفعل وشبهه اجاب بقوله بعینه فیثبت المغايرة **قوله** ای
لنصب احد الخ جواب سوال وهو انه لا یحصل المطابقة بين الراجع والمرجع في الافراد والتثنية
اجاب بما تری **قوله** الاسم الخ اشارة الی ان الضمیر البارز فی نصبه راجع الی الاسم
قوله او اللزوم الخ جواب سوال وهو ان المتبادر من المناسبه المناسبه بالتراذف فعله هذا
لا یتكون التعریف جامع لعدم صدق علی نرید فی نرید ضربت غلاما لانه لو سلط هو و مراد فـ لا
ینصب للزوم الکذب لان الضرب لا یقع علی نرید بل علی غلامه و اهنت لیس بمترادف له و جواب
سوال وهو ان المتبادر من المناسبه المناسب بالتراذف ینقض بقوله هو نرید اجست علیه فان
المناسبه هنا بالزوم اجاب بقوله او اللزوم **قوله** بالمفعولية الخ جواب سوال وهو ان الحد صا
علی نرید فی نحو زید کنت ایاہ لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضمیرہ بحیث لو سلط علیه لنصبه لیس
من قبیل ما اضمر عامله بل خبر کان اجاب بقوله بالمفعولية لانه مطلق النصب ههنا علی الخبریة وما قبل
ان النصب المذکور مطلق فمن این قید ته بتقیید بالمفعولية قد فوع لان الکلام لیس بمطلق النصب بل فی
النصب علی المفعولية كما یفصح عنه قوله قد سره كما هو الظاهر المتبادر **قوله** فبقید الاشتغال الخ
اشارة الی ان جنس الفصل **قوله** وههنا صورا الخ جواب سوال وهو ان المص في حد بیان الکلیة والمساکن
دون الامثلة فلم اوردها الخاب بقوله وههنا الخ یعنی ان تعددها منی علی تعدد المثل **قوله**
ولا یتصوا الخ جواب سوال وهو ان اشتغال الفعل بالمتعلق ایض یحتمل الصور الثلاثة لتسلیط الفعل
بعینه او بالتراذف او اللزوم فعله هذا یتكون فی قول الشارح وههنا صورا ریع قصورا فاجاب بقوله
ولا یتصوا الخ **قوله** کمالا یخفى وجهه ای باعتبار ان المص اخذ ذکره فی التعریف **اجیب** بان
تاخیر زید اجست علیه لیکون الافعال المعنویة فی طرف واحد ولم یتخلل بینهما فعل مجهول اولان
الفعل المعلوم ماضی بالنسبة الی المجهول فذلک قد کلا فی العصة **قوله** مثالا الخ جواب سوال وهو
ان تعدد الامثلة باطلا لان المقصود فی هذا العلم المسائل و الامثلة كما مر غیر مرة اجاب بقوله مثالا
حاصل الجواب ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد المثل وكذا حال ما بعده **قوله** فان مرتب
بعد تعدد الخ جواب سوال وهو انه کیف یتكون مراتب به مراد فاما تجاوزت لان مراتب به
فعل مع الجار والمجرور وجاوزت بغير الجار والمجرور او تحریر السؤال بوجہ اخر وهو انه کیف یتكون مرتب
به مراد فاما تجاوزت لان مراتب فعل لازمی وجاوزت

بمراد فاما تجاوزت لان مراتب فعل لازمی وجاوزت

الرفع والتكرير لكنه لا يجب الرفع في باب ما اضر عامله بخلاف التكرير **قوله** ما قيل انه انما يجب الرفع والتكرير في اسم لا التي لنفي الجنس ولا نسلم ان يكون لا ههنا لنفي الجنس لم لا يجوز ان يكون لا المشبهة بليس ^{في} فاعلم لان لا المشبهة بليس لا يدخل على المعرف **قوله** الا تاديبا وانما قلنا ذلك وان تم المثال بقوله ان زيداً ضربته لتكون اشعاراً على ان كلمته ان ههنا نافية بقرينة الاستثناء لان... استثناء الاثبات لا يكون الا من النفي **قوله** وبعد حرف النحر انما زاد لفظ بعد اشارة الى انه عطف على حرف النفي **قوله** وانما قال حرف النحر جواب سؤال وهو ان الاصل في العبادة الايجاز والاختصار فينبغي ان يقولوا والاستفهام بدون ذكر الحرف اجاب بقوله وانما قال حاصله ان ذكر الحرف لا يخرج اسم الاستفهام مثله من اكرمه فان قيل ان اسم الاستفهام قد خرج بلفظ بعدا لمقد في المتن لان الاستفهام عطف على النفي وههنا قوله بعدا لنفي مذكورا وفي الاستفهام يكون مقد الا ان المذكور في المعطوف عليه مقد في المعطوف قلنا لا نسلم ذلك لان قوله من اكرمه في قوة ازيد اكرمت ام عمر انا قيل فعله هذا ينبغي ان يصير ذلك الاسم منصوباً بالانصب واقعا بعد حرف الاستفهام فلا يحصل الفرق بين حرف الاستفهام في قوله ازيداً ضربته وبين قوله من اكرمه فلا حاجة الى الاحتراز من الاسماء الاستفهام بالاجوز فينبغي ان يقولوا بعد الاستفهام بدون الحرف مع انه احضر قلنا ان المراد بحرف الاستفهام ما يكون ملفوظاً **قوله** فانه يجوز النحر جواب سؤال وهو ان هذا التركيب اعني هل زيداً ضربته ليست بجائز فكيف يصح قوله ليشتمل مثلاً النحر لان ههنا الاستفهام اعم فتدخل على اسم بعد فعل وهل لا تدخل عليه لان كان بعد فعل لانها عاشق على الفعل فهو اذا اراد المعشوق لا صبر له حق عانق بها لانها بمعنى قد في الاصل نحو قوله تعالى هل اتي على الانسان بمعنى قد اتي فلا يكفي فيه تقدير الفعل اجاب بقوله فانه يجوز يعني ان هذا التركيب وان لم يجز في اصل الوضع بحسب النكتة لكنه جائز بحسب الاستعمال العارض **قوله** لانه بمعنى قد في الاصل ثم صار للاستفهام بعارض الاستعمال **قوله** فقد الفعل النحر يدل عليه كلام النحاة ان هذا لا يفارق لفظ الفعل اذا ذكر في الكلام لفظ الفعل ولا يذكر بالفصل بينه وبين الفعل اما اذا لم يذكر في الكلام لفظ الفعل فيدخل على الاسم نحو هل زيد قائم كذا في العصام **قوله** الدال على المجازاة في المكان جواب سؤال وهو انه لو قال بعد الشرط لكان اخصر و اشمل لاذا وحيث اجاب بقوله الدال على المجازاة حاصله انه انما اتي بها لئلا يتوهم ان المراد بالشرط واحد منهما وايضاً للاشارة الى الفرق بينهما **قوله** ما قيل الامر النحر جواب سؤال وهو ان الصور الخمسة لا يكون الا في الاسم الذي وقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير والامر والنهي من قبيل الافعال فيجوز كيف يصح **قوله** والامر والنهي او تحرير السؤال بوجه اخر وهو ان قوله وفي الامر والنهي عطف على قوله بعد حرف النفي فيكون معناه ويختار النصب في الامر والنهي وهو فاسد اجاب بقوله ما قيل النحر حاصله ان الشارح اورد كلمة ما الموصولة قبل فيكون المعنى ويختار النصب في الاسم الذي ذكر قبلها ازيداً لكن قيل عليه فعله هذا يلزم احد الموصوفين مع بعض اجزاء الصلة وذلك

باطل لان کلمتہ ما موصولة وقيل مضاف والامر مضاف اليه ثم المجمع صلة ما اجاب بقوله يعني موضع وقوع حاصل لان کلمتہ ما موصولة وحذف الموصوف مع بعض اجزاء الصفة جائز **قوله** امواضع وقوع الفعل الخ فيه اشارة الى دفع اشكال وهو ان اضافة المواقف الى الفعل يدل على انه لا يقع فيها الا لفعل ثم لا يفيد وجوب النصب فاجاب بقوله اي مواضع وقوع الفعل الخ حاصل لان اضافة المواقف الى الفعل باعتبار ان لها مزيد اختصاص بالفعل لا مخصوص به فيكون وقوع الفعل بعد ما غالباً قرينة محجة للنصب **قوله** فاذا نصب الاسم المذکور الخ فيه اشارة الى رفع شبهة وهو ان تقدیر الفعل بعد ما لا يستلزم ان ينصب الاسم المذکور بعد ما يجوز ان يرفع الاسم بعد ما لان الفعل كما يكون ناصباً يكون افعالياً وحاصل الدفع ان الاسم المذکور على تقدیر نصبه يقع الفعل عليه تقدیر اما على تقدیر الرفع فلا يجوز ان تقدیره يجوز ان يكون فاعلاً بالابتداء لما قلنا من ان وقوع الفعل فيها اغلب **اكثر قوله** التباس الخ جواب سوال وهو ان صوة اللبس بالفتح واللبس بالضم احد اللبس بضم اللام لا يصح ههنا لان اللبس بالضم يستعمل في الاجسام والمفسر ليس منها اجاب بقوله التباس حاصله ان اللبس ههنا بفتح اللام والا لا يصح تفسيره بالالتباس انما قال المصنف عند خوف ولم يقل عند اللبس فقط لان الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس لانه يمكن رفع اللبس بالقريظة لكن النصب راجح لان فيه استغناء عن تكلف القرينة **قوله** ما هو مفسر في حال النصب جواب سوال وهو انه لا يتصور بينهما خوف التباس المفسر بالصفة بل الخبر بالصفة لان خلقناه انما يكون صفة كل شئ على تقدیر الرفع لفظ الكل يكون بتقدير ما على تقدیر نصبه فحذف لا يصح اضافة اللبس الى المفسر اجاب بقوله ما هو مفسر حاصله ان الالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدیر النصب بين صفة لا بين التفسير والصفة الخ فصار تسمية بالمفسر باعتبار ذاتها بثلاثة صار مفسراً على تقدیر النصب والتباس بالصفة يجعل ذلك الذات خبراً في حال الرفع **قوله** قوله تعالى جواب سوال مثل ما مر من غير مرة **قوله** الرفع والنصب جواب سوال وهو ان لفظ الامر ان تشية الامر والامر في اللغة فرمودن کاوی وفي الاصطلاح صيغة يطلب بها الخ هذين المعنيين لا يتصوران في المثال المذکور في المتن اجاب بقوله الرفع والنصب حاصل لان المراد بالامر ان هو الرفع والنصب لا غيرهما **قوله** فللمتكلم الخ جواب سوال وهو ان المراد باستواء الامرین في الوجود فحذف ليلز اجتماع الحركتين المختلفتين على حرف واحد ذلك ممتنع اجاب بقوله فللمتكلم ان يختار حاصل لان المراد بالاستواء الاستواء في الاختيار لا غير **قوله** اي عند اوفى داره جواب سوال وهو ان نصب غير جائز لانه على تقدیر النصب يصير عطفاً على الجملة الصغرى فخرج يكون خبراً مبتدأ كالصغر وهذه الخبرية لا يصح لان الجملة اذا وقعت خبراً مثلاً زيد قائم لابد فيها من العائد الى المبتدأ وليس المعطوف ههنا ضمير يعود اليها اجاب بقوله اي عند اوفى داره حاصله ان العائد ههنا مقدراً **قوله** اذا عطف الجملة الخ جواب سوال وهو ان اضافة المثال الى ما بعد لا يخلو اما ان يكون بيانية او لامية او ظرفية فعلى الاول لا يخلو زيد قائم وعمر اكرمته وخرج منه

عمر قام وبکرا کرمتہ مع ان کا امر فیہ ایضاً کذا و علی الثانی صادر بالعکس علی الثالث یلزم فساد المعنی لانه
 یلزم ظرفیۃ الشئ لثقلہ اجاب بقولہ اذا کنہ حاصلہ ان المراد ہنا هو الشقین الاولین لکن المراد بمثل ہذا
 التکبیر کل جملۃ وقع فیہا اسم ثم عطف علی جملۃ ذات وجهین فجاء دخل فی ذلک **قولہ**
 باعتبار المنتہی واما باعتبار المبدأ وکنہ المنتہی مصداً بمعنی الانتهاء والمبدأ مصداً بمعنی
 الابتداء ثم ابتداء جملۃ الکبر هو الزاء یبید من المعطوف علیہ ابتداء جملۃ الصغری هو الکاف
 قریب منه واما انتہاء هو المیم فانقلب الاحتیاج الی تقدیر عند او فی دارہ انما هو علی تقدیر النصب
 والعطف علی الجملۃ الصغری فیذبحی ان یکون الرفع هو الاولی لانہ مستغن عن ذلک قلنا ان المثال
 مقصوف فی الصکوۃ لان المقصاف اذہ اکرام عمر عند زید او فی دارہ مثلاً فلا بد من تقدیرہ عند او
 فی دارہ مثلاً سواء کان رفعا او نصباً فام یکن الرفع مرجحاً بسبب انتفاء ہذا التقدیر کذا فی العصمۃ
قولہ ای نصب الاسم المذکور الخ جواب سوال وهو ان تقييد وجوب النصب بعد حروف الشرط و
 التخصيص غير جائز لان ما اخصر عامله من قبيل اسم المفعول النصب فيها واجب مطلقا اجاب بقوله
 ای نصب الاسم الخ حاصلہ ان المراد بالاسم المذکور بعد ^{ہا} هو الاسم الواقع فی مظان الاختصاص فافہم
قولہ والمراد به الخ جواب سوال وهو ان بعضا من حروف الشرط هو اما وفي اما اختيارا للنصب لو كان
 مع الطلب اختيارا للرفع لو كان مع غير الطلب فمن این وجوب النصب فیہ اجاب بما تری **قولہ**
 کذا یجب الخ اشارۃ الی العطف **قولہ** لفظا او تقدیرا الخ جواب سوال وهو ان ما ذکرتم من
 وجوب دخولہما علی الفعل منقوض بالمثال المذکور کان زیداً ضربه ضرباً لان ان لم یدخل علی
 الفعل فجاء لا یطابق المثال مع المثل فاجاب بما تری **قولہ** والا زیداً ضربه الخ فحرف التخصيص
 ان دخل علی الماضي یفید لو الفاعل فتوخیجہ کما فی مثالا لست انکان داخل علی المضارع یفید تخصیص
 الفاعل علی الفعل نحو لا زیداً تضرب قالہ لیس زید ذهب بہ جواب سوال وهو... ما ذکرتم من ان الاسم اذا
 وقع بعد مہزۃ الاستفہام یختار فیہ النصب منقوض علی زید فی نحو ان زید ذهب بہ فانه وقع بعد
 مہزۃ الاستفہام مع انه لا یختار فیہ النصب بل لا یجوز فیہ اصلاً فاجاب بقولہ لیس الخ **قولہ** مثلاً
 یلابس او اذهب علی صیغۃ المعلوم الخ حاصل الاعتراض ان التناصب المذکور فی التعریف اعم من
 للناسبۃ بالتراذف وال لزوم فیکون اذهب بصیغۃ المجهول وما یناسب بالتراذف اذهب بصیغۃ المعلوم
 مما یناسب بالذم وکذا یلابس فلیقداً ہنا ہذا لاذلک ۱۲ **قولہ** مفقود الخ لان المسند الیہ فی
 قولہ یلابسہ اہ اما اللیلاب او احد فی قولہ اذهب احد ایضاً فی قولہ زید ذهب بہ بالمجوز اعنی بہ
 فلا یثبت الاتحاد فیہ **قولہ** واذا کان الامر کذا الخ فیلشارة الی ان الفاء فی قولہ فالرفع للتفريع
 وهو یدخل علی جزء الشرط المحذوف **قولہ** اودفع زید جواب سوال وهو انه منقوض بقوله عمراً
 ضربتہ مع ان لیس زید ذهب بہ منه فالرفع لیس بواجب فاجاب بقوله ارفع زید لا رفع عمر
 واثارة الی ان الا ثم عوض عن المضاف الیہ **قولہ** فی المثال الخ جواب سوال وان تخصیص

زید باطل لانه یجری فی غیرہ ایضاً جواب بقولہ فی المثال الخ حاصلہ انہ لتخصیص الا ان ذکرہ بناء علی
 ماذکرہ فی المثال الذکور او تقدیر السؤال بوجہ آخر وهو ان لا نسلم ان رفع زید واجب کما فی زید حاضر
 اجاب بقولہ فی المثال الخ حاصلہ ان المراد بزید هو الذی فیکرہ فی المثال الذکور **قوله** واجب
 الخ جواب سوال وهو ان قوله فالرفع جزء الشرط المحذوف والجزء الا يكون الا جملة وذلك
 مفراً اجاب بقوله واجب حاصلہ ان الرفع مبتدأ والخبر محذوف اعني قوله واجب فصا جملة
 معنی **قوله** ای مثلاً الخ جواب سوال وهو ان الکاف فی کذا مبتدأ وقوله کل شیء الخ خبره و
 ابتدائیة غیر جائز لانه لا یكون الا اسما وهو حرف اجاب بقوله ای مثلاً الخ یعنی ان الکاف
 اسم بمعنی **مثلاً** **قوله** قوله تعجبوا سوال وهو ان الکاف فی کذا مبتدأ وقوله کل شیء الخ خبره و
 خبریة غیر جائز لان الخبر اذا وقع جملة لابد فیها من العائد الی المبتدأ وهما لم یوجد اجاب
 بقوله قوله تعجبوا حاصلہ ان الخبر ههنا محذوف وهو القول فكان الخبر مفردا **قوله** ای
 فی صحائف اعمالهم فله إشارة الی ان الزبر معنی آخر وهو غیر مراد ههنا وهو ان الزبر جمع الزبور
 لان کل شیء فعلوه لیس فی الزبور کمالا یخفى **قوله** خلاف ظاهر الآية اه لان قوله فعلوه فاصل بین
 الصفة والموصوف ظاهر وان لم یکن تقدیر **قوله** واعلم ان قد سبق اه فیہ إشارة الی ظهور
 السؤال الایة الذی وارد علی قول المصنف فلا یردان المصنف قد صرح بذلك فکیف یصح قوله
 فاشارة الخ حاصلہ ان العبارة علی حذف المضاف تقدیره اشار الی عمله **قوله** فاشارة المصنف الی الخ
 ای اشار المصنف الی العلم بذلك السؤال وهو انک قلت ان یمتار النصب فیما قبل الامر والنهی
 منقوض بقوله تع الزانیة الخ لانه اسم بعد امر مع انه لا یمتار فیہ النصب بل لا یمتار اصلاً اجاب
 بقوله ونحو الخ حاصلہ ان الفاء فی قوله فاجلدوا بمعنی الشرط یكون داخلاً علی خبر المبتدأ ان
 یكون متضمناً لمعنی الشرط وهذا ایضاً كذلك كما اشار الیه الشارح **قوله** لكون الالف واللام
 الخ فمثلاً هذا الفاء لا یعلم ما فی حیزها فیما قبله فیمتنع تسلیط الفعل الذکور بعده فیما قبله
 فلا یصدق علی قوله لوسط علیہا ومناسبة لنصبه وان صدق علیہ ان اسم بعد فعل
 مشتغل عنه بضمیره او متعلق **قوله** لتلا یلزم جواب سوال وهو انه لا اضطرار علی النجاة
 لان اختیار النصب مشعر علی جواز الرفع فالاضطرار علیہم اذا لم یکن جوازه اصلاً حاصل
 الجواب انه وان کان جائزاً لکنه غیر مختار **قوله** ونحو الزانیة والزانی عطف علی قوله کل شیء الخ
 ثم قوله الفاء بمعنی الشرط والآیة جملتان علیہما حکم اعني ان هذا لیس من قبیل ما اضر عامله
قوله ومثل هذا انما قال الشارح هذا لان الفاء اذا کان ذاتیة نحو قوله تعالی ورا بلاء
 فکبراً وغیر واقعہ موقعها کما فی قوله تع فاما الیتیم فلا تقهر جاز ان یعمل ما بعدھا
 فما قبلھا کذا فی عبد العفو **قوله** الفاء فی الخ جواب سوال وهو ان نحو مبتدأ
 وقوله الفاء الخ خبره واذا وقعت خبراً لابد فیها من العائد وهما لم یوجد فاجاب بقوله الفاء فی

قوله مرتبطة الخ فيه إشارة الى ان الجار والمجرور ظرف مستقر باعتبار المتعلق خبر عن قوله الفاء **قوله** والآية الخ فيه إشارة الى ان قوله جملتان خبر المبتدأ المحذوف وهو قوله والآية وايضاً جواب سوالين احدهما وهو ان قوله جملتان عطف على الفاء وهي علة لقوله ونحو الزانية الخ فهذا من قبيل العلم بالجملة والعلم بالجملة من قبيل التصديق والمفروض من قبيل التصور وهذا من قبيل اكتساب التصديق من التصور وهو غير جائز والثاني انه يلزم عطف المفرد على الجملة وذا غير جائز اجاب بقوله الجملتان حاصله ان قوله والآية مبتدأ وقوله جملتان خبره فكان اكتساب التصديق من التصديق وايضاً عطف الجملة على الجملة من قبيل التصديق **قوله** اذ الزانية الخ تعليل لقوله والآية جملتان الخ **قوله** والاى وان لم تكن الآية جملتين فصار قولنا فاجل ان خبرا عنه والانشائية لا يقع خبرا والمبتدأ يقول ان بتقدير الجملتان يلزم اجحاف الكلام لانه محذوف المستند المسند اليه لكل وجهه هو مويلها **قوله** مستقلتان الخ جواباً وهو ان الشرط والجزاء ايضاً جملتان اجاب بقوله مستقلتان هما جملتان لكن غير مستقلتين **قوله** وان لم يكن جواب سواله وان الاحرف الشرط وقوله فالمختار جزاء وشرطية غير جائز لان الشرط لا يكون الا جملة وكلمة الاحرف مفرد اجاب بقوله وان لم يكن الخ حاصله ان الا بمعنى وان لم يكن وذلك جملة **قوله** فالمختار إشارة الى ان الفاء في قوله فالمختار للتفريع **قوله** من تلك المواضع إشارة الى ان الرابع صفة لا بد له من الموصو وهو الموضع **قوله** في اللغة الى قوله النخاة إشارة الى ان قوله معمول الخ معناه اصطلاحى للتحذير **قوله** الاسم فيه إشارة الى ان معمول صفة للموصو المحذوف اعنى اسم **قوله** اعلم فيه جواب سوال وهو ان اياك في اياك معمول في معمول والمعمول هو النصب هو ليس بتحذير فاعلم هذا لا يصير التعريف معاً لا فراده فاجاب بقوله عمل فيه حاصله ان المراد من المعمول المعمول فيه كما ان المراد من المشترك المشترك فيه **قال** بتقدير اتق هذا من قبيل اضافة الصفة الى الموصو اصله باق للمقدّم **قوله** تحذير واحداً بعد التحذير مما بعد **قوله** على صيغة المجهول جواب سوال وهو ان قوله وذكر لا يخلو اما ان تقر بصيغة المصداً اعنى به الذكر او بصيغة الماضى المجهول اعنى به ذكره بالاول لا يصح العطف باعتبار عدل صيغة المعنى اذا عطف على كل واحد من اتق والتحذير للانشاء الاخبار والجملة والا فلرد وبالاعتبار الثاني يصح العطف على التحذير لا غير ولكن كلمة اول لا يخلو اما ان يكون متصلة او منفصلة فان كان الاول فهو غير جائز لان الاول في ان يكون المعطوف على فوق المعطوف عليه الا فرادية والجملية وههنا لم يوجد لان المعطوف جملة والمعطوف عليه مفرد في ان كان الثاني فهو وايضاً غير جائز لان المقصود في احدهما اى المعطوف او المعطوف عليه ههنا كلاهما مقصود اجاب بقوله على صيغة المجهول حاصله ان المراد ههنا هو الثاني لكن كلمة او متصلة ههنا والمعطوف عليه جملة ايضاً اعني حذراً وذكر للقد **قوله** موضع المظهر قيل ان وضع المظهر موضع للضمير عبارة عن وضع مرجع الضمير موضع الضمير كما في الحاقة ما الحاقة وههنا ليس كذلك لان مرجع الضمير هو المعمول المظهر المحذوف منه قلنا انهما وان كانا مخالفين في العنوان اى في التلفظ لكنهما متعديان فيما

بالتحذير

لأنه في قوله المظهر المظهر هو المعمول المظهر المحذوف منه قلنا انهما وان كانا مخالفين في العنوان اى في التلفظ لكنهما متعديان فيما

صدقاً علیہ المعنون لان تقدیم الکلام الخ **قوله** الا انه الخ جواب سواله وانما الفائدة في وضع المظهر موضع المضموم ان الاصل لا يجازى الاختصاص فلا بد ان يرجع اليه الضمير فلجاب بقوله الا انه الخ **قوله** هذان مثالان جواب سوالين احدهما ان المقصود ههنا بيان المسائل لا الامثلة فخرج صار ذكر المثالين عبثاً والثاني ان الغرض من المثال توضيح الممثل وهو يحصل بالواحد فلا حاجة الى التعدد اجاب بقوله هذان الخ حاصله ان تعدد المثال مبني على تعدد الممثل فخرج صار هذان المثالان لا ورنوعى التحذير وانما او دلا ورنوعى التحذير مثالين اشعاراً على ان المحذ من النوع الاول قد يكون اسماً ظاهراً كالاسد في نحو اياك والاسد قد يكون تاويلاً كتحذف في نحو اياك وان تحذف لا نه مؤولاً بالحد او اشعاراً على ان المحذ منه قد يكون ذاتاً كما في المثال الاول قد يكون صفة كما في المثال الثاني **قوله** بعد نفسك الخ ثم حذف الجار والمجرور في المعطوف الكفاء بالمعطوف عليه فصار بعد نفسك من الاسد والاسد ثم حذف الجار والمجرور والمجروك في المعطوف الكفاء بالمعطوف عليه لان المقصود تبعيد النفس من الاسد فصار بعد نفسك ^{وهو قول من الاسد} نفسك والاسد ثم حذف الفعل لضيق الوقت فصار نفسك والاسد ثم حذف النفس لعدا الاحتياج لانه ياتي بها الفصل بين ضمير الفاعل والمفعول هو الكاف اصله بعدك فصار لك ثم الكاف ضمير المتصل ولم يجوز استعماله بغير ما اتصل به لانه بالنفصل فصار اياك والاسد هكذا البناء في قوله وان تحذف **قوله** خربه بالعصا فيه إشارة الى ان لقوله ان تحذف معنى اخر غير مراد ههنا وهو السقوط وهذا المثال محمول في حق المحر **قوله** وعلى التقديرين جواب سواله وهو انه يعلم من قوله من الاسد انه هو المحذ منه من قوله والاسد انه هو المحذ فكذا تفهم بين كلامي المحر اجاب بقوله وعلى التقديرين **قوله** ولا يخفى الخ اعتراض على المحر حاصله ان المراد بالانتقاء لا يخلو ما ان يراد المعنى الحقيقية او المجازى او كلاهما فان كان الاول فحقير فليس بجامع لعدم صدق على النوع الاول لانه ليس معمولاً بتقدير الانتقاء ^{صلاً} وان كان الثاني فايضا ليس بجامع لعدم صدق على بعض افراد النوع الثاني منه لانه معمول بتقدير اتق نحو الطريق الطريق وان كان الثالث يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا هذه العبارة محمولة على حذف المعطوف تقدير بتقدير اتق او نحوه فان قيل اذا كان الانتقاء لازماً فكيف يعمل في الطريق قلنا هذا من قبيل حذف الايصال وهو ان يتعد الفعل الى المقصوب بواسطة حرف الجر ثم حذف هو ويبقى الفعل على تعديته **قوله** لانه لا يقال اتقيت زيدا لان باب اتقيت لازمي لا يحتاج الى المفعول لان معناه پرہیزیدن لا پرہیزانیدن فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يصح تقديره في نحو الطريق الطريق ايضاً بعين ما ذكرته قلنا ان ذلك من قبيل حذف الايصال اصله اتق عن الطريق الطريق ثم نزع الخافض فصار اتق فان قيل ينبغي ان يجعل مثلاً الاول النوعين مجذف الايصال ايضاً قلنا ان ذلك ^{اي المثال المذكور} غير جائز بسبب فساد المعنى لان هنالك يصير تقديره اتق عن نفسك وهذا غير مناسب **قوله** في الاول النوعين غير صحيح الخ لان اتق لا يقدر في فرد من افراده وتقدر بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان تقدير بعد في بعض افراد النوع الثاني جائز وفي بعض الافراد لا يجوز **قوله**

غیر مناسب فیہ شارة الیہما **قوله** فالصواب فیہ شارة الی الجواب حاصلہ از العبارة علی حذف المعطوف
تقدیرہ معہ و بتقدیر اتق او نحوہ **قوله** بعد نفسك مما یؤذیک فیہ تأمل کہ لان نفسك محذوفاً منہ لا محذوفاً
فکیف یضم القول بان المعنی بعد نفسك مما یؤذیک اللهم الا ان یقال ان اتقاء الشخص من نفسه
والتحذیر منہا لیس الا لایقاعہا الشخص فی الضرر فالمحذوفاً منہ الحقیقة ہی الضرر وہی محذوفاً بالماء واذا
نظر بالماء صحت هذا المعنی **قوله** خارج عن النوعین لان المعمول فی النوع الاول محذوفاً منہ فلا ینحذف الا خلا
فی النوع الاول ولا فی النوع الثانی لان المعمول فیہ مکراً والاسد لیس بمکراً **قوله** واجیب جواب بطریق
التسلیم یعنی سلمنا ان لفظ الاسد فی ذلک لیس بتحذیر بل تابع لانہ معطوف علی قوله ایاک والمجطوف
تابع والتابع خارج عن المحذوفاً من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات باعتبار ان التابع کما ذکرنا لم
فیما بعد قال فتقولا الخ اشارة الی انہ یجوز فی المثال الاول من النوع الاول قرأتین وجه الاول قد مر من قوله
حذف کجار والمجروما الخ ووجه الثانی انہ حذف المعطوف من کل وجه ثم حذف بعد والنفس من
المعطوف علیہ ابدال المتصل بالمتصل فی ایاک من الاسد فی المثال الثانی من الاول یجوز ثلثة قراءۃ وبعلم
وجه القرائتین من المثال الاول ووجه الثالث ان حذف حرف الجر عن ان وان قیاس لان ان وان من
حرف المصدک فجعلوا مدخولہ بتاویل المصدک فلا یفید للمخاطب فائدۃ تامۃ فلا بد من الحاق الخیر وبتقدیر
الا لحاق یلزم اطوالہ الکلام ویقتضی التخییف لانها ثقیلۃ فیتخفف بالتقدیر **قوله** وشد وشد الخ
جواب الہ وهو انہا لما کان تقدیر من مستعانی بنی ان لا یصح تقدیر فی قوله الطريق الطريق لا متناع
حذف حرف الجر من الاسماء الصریحۃ مع انہ یجوز تقدیر من فیہ اجاب بقوله وشد وشد حاصلہ
ان المراد بالامتناع الشذوذ **قوله** مع غیر ان جواب سوال وهو انہا لما کان تقدیر من شاذ کما فی
الطریق ینبغی ان لا یجوز تقدیرہ فی نحو ایاک وان تحذف اجاب بقوله مع غیر ان وان شاذ تقدیرہ
انما ینبغی ان لا یجوز تقدیرہا واما معہا فلا قوله شد وشد امفعول مطلق لقوله اشد **قوله** الا نادراً کما فی قوله تم
ولا علی الذین اذا ما اتواک لتعلمهم قلت لا اجد ما اخیلکم علیہ یجوز فی العاطف اقلت یعنی و
نیست گناہ ان کن داران قت کہ آمدن کسان تو برای آنکہ تو سوار کنی آن کس ترا و گفتی کہ نمی یابم من آن شیء را کہ سوار کنم شما
بالای آن شیء **قوله** المفعول فیہ آمن المفعول فیہ او هذا باب المفعول فیہ او المفعول فیہ هذا کذا فلا المص
هو ما فعل فیہ او ما فعل فی مسماہ بجذف المضاف علی الاحتمالین یجوز حذف اللضا لان یوصف بہ المذ
فانذ فہ ما قیل ان یوم الجمعة مفعول فیہ لم یفعل فیہ اصلاً بل فی مسماہ **قوله** احد جواب سوال وهو
انہ لا یصدق المحذوفاً علی شیء من افراد المفعول فیہ لانہ لا شیء من المفعول فیہ ما فعل فیہ فعل بمعنی اصطلاح
کما هو المتبادر لان المفعول مشتق علی الامور الثلثة اعنی المحذوفاً والنسبۃ والزمان ولا یفعل فیہ النسبۃ والزمان
فیخرج عن المحذوفاً لان یوم الجمعة فی خصوصیت یوم الجمعة اجاب بقوله ای حدث الخ حاصلہ
ان المراد بالفعل الفعل اللغوی **قوله** تضمننا او مطابقة الخ جواب سوال وهو انہ ینبغی

والتحذیر منہا لیس الا لایقاعہا الشخص فی الضرر فالمحذوفاً منہ الحقیقة ہی الضرر وہی محذوفاً بالماء واذا نظر بالماء صحت هذا المعنی

عن الانتقال من الخارج الى الداخل وهو ليس بخارج كما قال الشارح اذا قال لا دخل في البلد **قوله** فيكون
اشارة الى انه لا خلاف هنا فيما بعد خلت لان قوله على الاصح صفة للاستعمال **قوله** ونقل عن سيبويه
ان استعماله دخلت مع في شاذ فعلم ان الاصح استعماله بدن في **قوله** بلا شريطة الخ جواب لا وهو ان قوله
ولعام لمضمر مستدل لان قوله على شريطة التفسير مستغن عنه فلا حاجة اليه لانه لما كان مفعولا على شريطة التفسير
فهو لا يكون الا مضمر اجاب بقوله بلا الخ **قوله** كما مر في المفعول به من اختيار النصب الرفع وقد سبق ايضا ما يجب
نصبه يستوفيه الامران فيختار الرفع في يوم الجمعة صحت فيه ويختار النصب في نحو ايوام الجمعة صحت فيه اذ ايوام
الجمعة سرية في مثال ما ليس المفسر بالصفة كل يوم الجمعة صحت فيه في الصيف ومثال ما يستوى في الامران
نحو زيد يسير ويوم الجمعة سرية في مثال ما يجب نصبه نحو ان يوم الجمعة سرية في **قوله** اي لقصد
تحصيله الخ جواب سوال وهو ان التعريف ليس بجامع لانه خرج عن التاديب في نحو ضربت تاديبا لان
المتبادر من قوله لاجله انه فعل بسبب وجوده والتاديب ليس كذلك لانه فعل لقصد تحصيله لا
بسبب وجوده فاجاب بقوله اي لقصد الخ يعني ان التعريف اعم فانطبق المحدث على المحدث **قوله**
اي حد الخ جواب سوال وهو ان التعريف لا يصدق على فرد من افراد المحدث لان المراد من الفعل الفعل
الاصطلاحي وهو مشترك على الحد والنسبة والزمان وهو لم يفعل لاجله اجاب بقوله احدث في
يتناول المفعول لمثل الفاعل نحو زيد ضارب عمر تاديبا **قوله** اے ملفوظا وانما فاعل المذكر بالملفوظ
ليكون اشارة الى ان المراد بالمدكور الذي مصدره الذكر بذكر المثال لان الذكر يضم الذال لا التعقل
فيصدق التعريف على التاديب في نحو اعجبني التاديب لان فعله متعقل في هذا التركيب و
هو ضربت زيدا تاديبا **قوله** حقيقة او حكما جواب سوال وهو ان المتبادر من المذكور
الملفوظ حقيقة فلا يتناول التعريف للتاديب في جواب من قال لم ضربت زيدا لانه مفعول
لمع انه لم يذ كر الفعل اجاب بما ترى **قوله** احتراز عن مثالا عجبي الخ وانما احترازه لانه فاعل
لا عجبي فعله ليس بمدكور هو الضرب الذي فعله لقصد تحصيله في نظر لان التاديب انما يخرج
اذ اجعل من القسم الاول من المفعول واما اذ اجعل من القسم الثاني فلا يخرج بكان فعله هو
اعجبني فعله المذكور فعلى سبب وجوده التاديب فان قلت ان المراد انه المفعول لما فعله لاجله
فعل فاعله المذكور وحينئذ لا بد ان يكون المفعول غير الفاعل فخرج التاديب في اعجبني التاديب
لانه فاعله قلت خيلنا استدلنا بقوله المذكور لان التاديب في اعجبني التاديب خرج بدن في الجواب عن
اصل السؤال ان التاديب في المثال اذ اجعل من القسم الثاني من المفعول ايضا خارج بقوله المذكور لان
التعجب لا يكون الا بعد حصول التاديب حصوله لا يكون الا بالضرب والشم وغيرهما كرفع الرحمة
فلا يكون خ فعله المذكور **قوله** في الجملة يعني في تركيب اخر كما في ضربت زيدا **قوله** مثلا
لما فعل الخ جواب سوال وهو ان تعد الامثلة باطل لان الغرض منه توضيح المثل والمثال الواحد
كاف في التوضيح فلا حاجة الى ايراد المثالين فاجاب بما ترى **قوله** فان التاديب الخ فان قيل

حاشیہ
شرح
ملا جامی

ان التادیب عین الضر لا نهما عبارتان عن استعمال الخشية في المحل المعين لكن مغايرتهما بالاعتبار
لان هذا الفعل بعينه من حيث انه يؤلم يسمى ضربا ومن حيث انه سبب لا تصاف المضرب بالاخلاق
الحسنة يسمى تاديبا فكيف يحصل به اجيب بانه يحصل بهما تضمنه التاديب هو التاديب وانما نسب
التاديب لتضمنه التاديب ويكنى بامتناع ضربته تاديبا كما صرح به الرضى ناقلا عن النخاعة فالجواب
اننا لانسلم ان التاديب عین الضرب بل هو احداث التاديب الضرب سببا لاحداث وسيلته **قوله**
واقائل فيه شارة الى ان قوله خلافا مفعول مطلق يخالف ثم المصداق مع الفعل في محل الرفع خبر لقوله
لقائل **قوله** ظاهر فيه شارة الى ان خلافا مفعول مطلق للنوع لان الخلاف على نوعين ظاهر خفي مرادنا
هو الاول وايضه جواب سواله وان الخلاف مصداق القاعدة في انخفاض فاعلا لاضافة نحو سبحان الله
او باللام نحو حملا له وجب حذف فعله الشارح ذكر فعله حاصل الجواب ان حذف الفعل واجب اذا لم يكن
مطلقا للنوع وههنا النوع يعنى ان خلاف المصنوع ظاهر **قوله** يخالف خلافا ظاهرا والاظهر ان
ينسب المخالفة الى الزجاجة بان يقال يخالف الزجاجة لهذا القائل خلافا لان النخاعة اصل الزجاجة
والخلاف انما وقع من الفرع لا من الاصل **قوله** لا حاجة الى هذا التقدير فان لفظ يخالف في قوله الشارح
على صيغة المجزوء والمجرور اعني قوله للزجاجة صفة لقوله خلافا **قوله** من غير لفظه جواب السوال وهو
معنى ضربت مشتمل على الضرب على التاديب فكيف يكون التاديب مفعولا مطلقا لقوله ضربا اجاب بقوله من
غير لفظه اي مغاير للفظ الفعل **قوله** ادبته بالضرب تاديبا فحذف الفعل هو ادبته للاختصاص دون
التاديب هو الضرب ولو حذف فالتاديب هو الضرب لم يعلم ان التاديب باي شئ حصل ثم بعد حذف الفعل
اقیم المصداق مقامه فصارت قد يه ضربت تاديبا وقس على هذا البواقي من الامثلة **قوله** وجبت
الخروفية نظرا لان القوم مغاير بالذات للجبين فكيف يصح ان يكون مصداقا مغايرا للفظ فعله مع انه لا بد من
اتحاد المعنيين هما اللهم الا ان يراد بالجبين اثر الكيفية القائمة بالفسق هو القوم عن الحر كما يراد بالشجاعة
الاثر المرتب على الكيفية النفسانية وهو الاقدام **قوله** اشترط انتصاب الخ جواب سواله هو ان تقدير
اللام شرط انتصاب المفعول لا للنصب بالنصب هو الحركة الحاصلة بالعامل وهو يحتاج الى الشرط
اجاب بقوله اشترط انتصاب الخ اوفر النصب بالانتصاب اشارة الى ان اضافة النصب الضمير من اضافة
المصداق الى المفعول دون الفاعل لان الغريباتي النصب لانه ياتي النصب الى الغير **قوله** لا شرط كون الاسم
الخ جواب سواله ان اصل في الكلام لا يجوز فينبغي ان يقول شرط تقدير اللام اجاب بقوله لا شرط كون
الخ **قوله** فالسمن الخ بفتح السين وعن **قوله** الزائر الخ منصوب على المفعولية بالاكرا
المضاف الى الفاعل وهو الضمير المجرور **قوله** عند اي عند المصريح **قوله** وخصص اللام
الخ جواب سواله وهو ان المفعول له كما يحى باللام كذلك يحى بمن الباء وفي فواجره تخصيص
اللام بالذکر ولم يقل تقدير اللام ومن والباء وفي اجاب بقوله وخصص اللام بالذکر
الخ **قوله** اي لاجلها اما متعلق بجموع الامثلة الثلاثة او بالخير فقط **قوله** ولما

كان تقدير اللام جواب سؤال وهو ان الاصل لا يجوز ولا اختصارا فلم قال المصنف فيما بعد انما يجوز حذفها ولم يقل وانما يجوز بارجاع الضمير في يجوز الى تقدير اللام مع انه اخصر اجاب بقوله ولما كان وحاصل الجواب ان تقدير اللام عبارة عن حذفها في اللفظ وبقائها في النية اي عبارة عن مجموعهما فلو اكتبنا بارجاع الضمير الى تقدير اللام لتوهم ان في النية محتاج الى الشرط والامر ليس كذلك بل المصنف ان حذفها عن اللفظ محتاج الى الشرط دون بقائها في النية فلهذا في هذا الوهم قال وانما يجوز حذفها والفرق بينهما ان التقدير الاسقاط في اللفظ دون النية والحذف الاسقاط مطلقا سواء كان منويا في النية او لا وقيل الاسقاط مطلقا اي من حيث اللفظ والنية اي نسيانها **قوله** الى شرط اي لا يحتاج الى الشرط لبقائها في النية اصل فلا حاجة الى الشرط لان النكتة للفار لا للقادر الايتان بالاصل اولى **قوله** فيجوز فيه اشارة الى ان المراد بالجواز الجواز بمعنى الامكان الخاص **قوله** عما اذا الخ ينبغي ان يفهم احتراز عما اذا كان غير فعل يشترط نحو جئتك للسواد ايتنا ولا احتراز مثل جئتك للعلم والكتابة بعد اطلاق العين عليها عرفا لان المراد من العين ما ليس بفعل **قوله** اي اتحد فاعله الخ تنقض بقوله نعم المراد الى الذي حاجه ابراهيم وبيان ان الله الملك فان قوله ان اتاه الله الملك دفع له مع انه حذف اللام وفيه على الفعل والمفعول مغايران فاجواب ان حذف المفعول جازم بعد اتحاد فاعلهما ان لم يكن مصدا ابا ان كان مصدا ابا ان فلا يشترط اتحاد الفاعل بل يحذف اللام مطلقا سواء اتحد الفاعل ولا لان حذفه في الخبر من ان ان قياس **قوله** بان يتحد فاعله الخ جواب سؤال هو التبادر من قوله مقدارنا في الوجود الاتحاد الزمانية فيخرج عنه قعد عن الحرب جينا لان زمان الحرب غير زمان القعد لان الحرب موجود في زمان قعد وغيره فاجاب بقوله بان يتحد الخ حاصله ان المراد بالمقارنة في الوجود اعم من ان يكون زمان وجودهما متحدا او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر **قوله** الا باعتبار انهما علمان مفهوم الضرب التاديب متغايران لان الضرب حدث صدك عن الاعضاء الظاهرة التي هي غير اللسان كان مؤلما لمضرب والتاديب حدث صدك من الشخص سواء صدك من اللسان او غيره وكان سببا لاتصاف المفعول باخلاق المحسنة والتاديب يصدق على الضرب دون العكس **قوله** وانما اشترط جواب سؤال وهو ان نصب الاسم انما يكون باعتبار انه جزء من الفعل او باعتبار العلاقة والامر ليس كذلك لان المفعول ليس جزءا من الفعل ولا علاقة بينهما ايضا اجاب بقوله وانما اشترط وحاصله ان العلاقة موجودة وهو التشبيه **قال المفعول** مع زيد عليه ن كنهية معه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المفعول لان الالف واللام الداخلة على لفظه موصولة بمعنى الذي ولفظ المفعول بمعنى فعل المفعول ما لم يسم فاعله لا يكون الا مرفوعا وهما منصوبان فاجاب عنه الفاضل الهند بقوله هذا من قبيل قد قيل بين العير والنزوان حاصله ان لفظ المفعول ليس بمسند الى كنهية مع بل هو مسند الى المستكن في فصا بمعنى الذي فعل فعل بمصاحبة كما في قوله قد قيل بين العير والنزوان فقوله قيل فعل ماض مجزوم بمبتدأ قيل مسند الى ضمير مصد وهو الجملولة فصا المعنى قد قيل الجملولة ولا يصح اسنادها الى كنهية بين لانه ظرف النظر لا يكون الا من المنصوب ولا يقوم مقام الفاعل

جاء المفعول بحرف
ان ضمير المفعول ضمير المبتدأ وصل

ما هو محط الفائدة قائم مقام الفاعل من غير قيد مخصوص غير جائز فتبقى الاعتراض على البص ثم قول
 التثنية ان فعل المصاحبة للرد على الفاضل الهند حاصل الثران لفظ المفعول مسند الى كلمة مع التي عبر عنها
 الشارح بالمصاحبة لكن نصبه باعتبار انه لازم النصب النخاة قد جوزوا اسناد الفعل الى لازم النصب تركه منصوباً
 جرياً على ما هو عليه الاكثر قيل ان الاعتراض كما ورد على المفعول معه كذلك يرد على المفعول به وفيه فلم
 له يتعرض لهؤلاء قلنا لو يتعرض اليها ليقع الاعتراض على المفعول معه كذلك **قوله** على قراءة ۶۶
 النصب جواب سوال وهو ان بين في بيديكم مقروء بقرأتين منصوب عند البعض مرفوع عند البعض
 فباي قراءة اخذ جاب بقوله على قراءة النسخ حاصله ان الاستدلال به بناء على مذهب من قرأ
 بالنصب **قوله** هذا الرأي شريف جداً باعتبار ان فيه اقامة الشيء الذي هو محل الفائدة مقام الفاعل
 وذلك الشيء هو لفظ مع لان به قد تميز عن المفعول المطلق وبه وله وفيه وايضاً ان هذا الرأي كان
 خالياً عن التكلف الذي ذكره الفاضل الهند وايضاً ان جعل المصداً مسنداً اليه من غير قيد
 التخصيص غير جائز فان قيل ان بين قول الشارح لازم النصب وبين قوله على ما هو عليه في الاكثر ۶
 تناقض لان يفهم من الاول ان النصب لازم معه لا ينفك عنه في وقت من الاوقات ويفهم من
 الثاني انه منصوب في الاكثر وينفك عنه في بعض الاوقات قلنا ان اللزوم على نوعين لزوم منطق
 ولزوم عربي والاول عبارة عن امتناع انفكاك اللزوم بعد تصويب الملزوم والثاني عبارة عن ان يكون
 بين اللزوم والملزوم علاقة مصححة لا انتقال وههنا من قبيل الثاني وهو موجود لان كلمة بين اذا ۶
 اطلق ينقل الى ان هن الى انه منصوب **قوله** لمصاحبة مع فعل وفيه احتراز عن قوله لا جمل وضعية
 لان الوضعية مذكورة بعد الواو التي بمعنى مع لكن ليس بمصاحبة مع مع فعل **قوله** لا جمل مصاحبة
 النسخ فيلشارة الى ان اللام في قوله لمصاحبة اجلية والمصاحبة علته غائية للذكري بعد الواو **قوله**
 استوى الماء والخشب في العلوي صل الماء الى الخشب فليست الخشب اسراف من الماء والخشب
 هناك مقياس يعبر بها قد ارتفع الماء وقت زيادته ۱۲ عبد الغفور **قوله** وسواء كان فيه ۶
 اشارة الى ان نصب قوله لفظاً ومعنى بناء على انه خبر كان المحذوف **قوله** اے لفظياً
 جواب سوال وهو ان الاصل ان يكون خبر كان محمولاً على اسمها وههنا لا يصح الحمل فاجاب
 بقوله لفظياً حاصل ان الخبر مجذوف ياء النسبة فيكون جار مجزئ المشتقات فيصح الحمل **قوله**
 اي معنوي جواب سوال مثل ما مر الان وانفا **قوله** والمراد بمصاحبة جواب سوال وهو انه ينقض
 بعمر في جاء في زيد وعمر فانه مذكور بعد الواو ومع مصاحبة مع فعل في الصدور ومع ذلك
 انه ليس بمفعول مع جاب بقوله والمراد حاصله انا لانسلم انه مصاحب بمفعول لا لفعل لان الاعتبار
 في المصاحبة لا اشتراك في اصل الفعل في الزمان والمكان الواحد كما قاله الشارح وههنا اتحاد
 الزمان والمكان ليس بشرط فيكون لا يجوز ان يحكي زيد في وقت والعمر في وقت اخر **قوله**
 واعلم ان مذهب النسخ على بعض النخاة كعبد القاهر الجرجاني حيث جعل مع المفعول

منصوب بالواو ووجه الشان الواو عامل خفيف لا ينافي بخلاف لفعلا لانه عامل قوي **قوله**
 وانما وضعوا الخ جواب سوال وهو ان المصاحبة هو المعنى الحقيقي لكلمة مع والواو مع مجازي فمن
 اى جهة عد عن ذكر مع الى ذكر الواو فاجاب بقوله وانما وضعوا الخ **قوله** واصلاها جواب سوال وهو انما
 الوجه لتخصيص الواو عن سائر الخ ومع ان سائر الخ ايضا اخبر اجاب بقوله اصلها حاصل الزاصل
 ذلك الواو الجمع ثم في المفعول مع مع والجمعية تناسب المعية المستلزمة للجمعية **قوله** اى جدد
 الخ فيه اشارة الى ان لفظ كان تاما لانا قصته **قوله** اما يد على الخ حدث جواب سوال وهو ان جواز
 الوجهين او تعين احدهما كما يجئ في المفعول مع الذي ذكر مع الفعل كذلك يجزئ في المفعول مع الذي
 الذي ذكر مع شبه الفعل من اسمى الفاعل والمفعول وغيرهما ايضا فاما الوجه لتخصيص لفعلا اجاب بما ت
قوله وغيرها كاسم التفضيل وظروف الزمان والمكان والالة **قوله** لم يجب جواب سوال وهو
 انه ينقض بعمرو في نحو ضربت زيدا وعمرا لانه مذكور بعد الواو والفعل فيهما اللفظ وعطف جائز
 مع انه لا يجوز فيه لوجهان اجاب بقوله لم يجب وفي هذا التركيب لعطف واجب لان الاصل في هذا
 الواو والعطف وانما عدل عنه الى النصب للتخصيص على المصاحبة ولا يمكن تنصيص لنصب المصاحبة في
 المثال المفروض لان النصب العطف اظهر اجاب **قوله** لم يمتنع جواب سوال وهو انه ينقض بنحو جئت وزيدا
 لان في هذا التركيب لم يجب العطف فيه مع انه لم يجز فيه لوجهان بل تعين النصب جاقوله اى لم يمتنع وفي هذا
 التركيب العطف ممتنع لعدا تأكيد المتصل بالمنفصل وعدا الفصل فلم يجز فيه لوجهان بل تعين النصب **قوله**
 لوجب العطف فيه انما يعدل عنه ليدل ما بعد على المصاحبة والنصب في هذا التركيب لا عليه لانه لا يعلم ان نصب عمرو
 في هذا التركيب من جهة انه مفعول معه ومن جهة انه معطوف على زيد فتعين للعطف فان قيل لانه ينقض بنحو كفاك
 وزيدا كما هم فان زيدا ايضا لا يدل على المصاحبة لانه لا يعلم ان نصبه من جهة انه معطوف على الضمير المنصوب او
 من جهة انه مفعول معه فينبغي ان يكون العطف اجبا والا لم يزل كذلك قلنا سلمنا ذلك لكن انضمير كفاك
 وان كان ضمير فضلة لكنه متصل بالفعل الشديد اتصاله فصار كالجزم من الفعل فلم ينتقل الى هن الى العطف
 بل المتبادر ان زيدا منصوب على انه مفعول معه **قوله** العطف النصب فعلا قيل ان الوجها تشبیه هو عبارة
 عن الدليل وليس بهنا دليلان فاجاب بما ترمي **قوله** على المفعول يعني ان المراد بالنصب هو النصب على المفعول
 لسوق الكلام فيها **قوله** جائز ان جواب سوال وهو ان قوله فالوجه جزاء شرط وجزاء الشرط يكون جملة والوجهان
 مفتر فاجاب بقوله جائز ان حاصل ان قوله فالوجهان مبتدأ مخذ والخبر فالجزء جملة اسمية **قوله** با
 لرفع على العطف اى عطف زيد على الضمير المتصل لتأكيد بالمنفصل لكنه لا يتلزم من التأكيد استقلاله
 ليصح العطف لان المنفصل شئ والمتصل شئ اخر لا ان يقال انهما في الحقيقة شئ واحد او لا هما ضمير
 المتكلم فلما كان المنفصل مستقلا لزم عنه استقلال المتصل من جهة فيصح العطف عليه يرد عليه انه
 لم لا يجوز ان يكون معطوفا على المنفصل مع قرينة استقلاله من كل وجه واجيب عنه بان لو عطف عليه
 لزم ان يكون ايضا تأكيد للمتصل بالمنفصل لان المعطوف في حكم المعطوف عليه هو طلال التأكيد يكون

و اما وجب العطف لان الاصل في الواو العطف

قسمان لفظ ومعنوی کما عرف فی موضعہ ہولیس بواحد منها **قولہ** اوان لم یجز الخ جواب سوالین ۶
 احد ہما ان الاستثناء من علم المستفاد من قول الشارح لم یجب تفسیر قول المص جاید لعل ان المستثنی
 وجوب العطف وان کان العطف واجبا فکیف تعین النصب ^{موجود} وکیف یطابق مثال المص بجئت وزید لان
 المثل وجوب العطف فی المثال العطف متمم وثانیہا ان قولہ والا شرط وهو لا یكون الا جملة وهو حرف
 الاستثناء ہنا فاجاب بقولہ ای ان لم یجز العطف حاصل الدفع الاول لاننا لنسلم انہ استثناء من علم
 الوجوب بل هو استثناء من الجواز فالمستثنی عن جواز العطف واذا کان العطف متممًا تعین النصب
 وطابق المثال مع المثل وحاصل الدفع الثاني ان قولہ الامعناہ الاصل وان لم یجز العطف واذا کان کذلک
 کلن الشرط جملة فعلیة **قولہ** بل یمتنع جواب سوالہ ہوان قولہ ان یجز بمعنی لم یجب بالامکان العام
 المقید بجانب العدل فینتقض بنحو جئت انا وزید بانہ لم یجب العطف فیہ مع انہ لم یتعین النصب فیہ
 بل جواز الوجهین فاجاب بقولہ بل یمتنع حاصلہ انا لانسلم ان لم یجز بمعنی لم یجب بل بمعنی یمتنع وفي
 هذا المثال لم یمتنع العطف فلہذا جاز الوجهان فیہ **قولہ** ای امر الخ جواب سوالہ ہوان کان تامہ
 بمعنی وجد والفعل فاعلہ ہو ذوالحال ^{لفظ} ومعنی حال منہ والحال محمول علی ذی الحال ہنا لا یصح الحمل
 لان المعنی مصدق وهو لا یحمل الا علی افرادہ الفعل لیس من افرادہ فکیف یصح الحمل فاجاب بقولہ ای
 امر حاصلہ ان المعنی حال باعتبار الموضوع وهو امر **قولہ** معنویا جواب سوالہ ہوان اذ کان صفة امر
 فالصفة ایف محمولة علی الموضوع ہنا لا یصح الحمل فاجاب بقولہ معنویا **قولہ** مستنبطاً عطف تفسیر
 لقولہ معنویا **قولہ** ای لم یمتنع جواب سوالہ ہوان قولہ جاز العطف بمعنی لم یجب العطف بالامکان
 العام المقید بجانب العدل فینتقض بنحو ما شانک وعمراً فانہ لا یجب العطف فیہ ہذا المعنی مع انہ
 لم یتعین فیہ العطف بل لا یجوز فضلاً عن التعین فاجاب بقولہ ای لم یمتنع الخ اشارة الی ان المراد هو
 الامکان العام المقید بجانب الوجود فعلم العطف لیس بضروری کای سواء کان وجودہ ضروریاً ولا
 فقال لم یمتنع لیصدق قولہ تعین العطف **قولہ** ای وان لم یجز الخ جواب سوالہ علی نحو ما اطلق
 فیما مر انہ انما فسرہ بقولہ وان لم یجز لان الشرط لا یكون الا جملة ثم اضرب عنہ بقولہ بل یمتنع لان لم یجز
 بمعنی عن العطف **قولہ** فانه الخ ہذا لیل التطبيق المثال مع المثل **قولہ** ولم یجز جواب سوالہ ہو
 انہ لم لا یجوز عطف عمر فی المثال الثاني علی الشان فاجاب بقولہ لم یجز حاصلہ انہ لو عطف علیہما
 المعنا ذالمعنی چوما شانک ونفس عمر وسوال السائل عن شانہما الا عن شان احد ہما ونفس الآخر **قولہ**
 اذ السوال عن شانہما قیل ینبغی ان یعطف علی الشان بحذف المضائق یدرہ ما شانک وشان عمر قلنا
 فعلی ہذا یكون السوال عن الشان المتعد وهذا لیس بمقصود المقصود هو السوال عن شان احد قیل
 یعلوم من عبارة الشارح اعنی قولہ اذ السوال عن شانہما ان المقصود هو السوال عن الشان
 المتعدد فعلی ہذا لا یطابق الی لیل علی المدعی قلنا ان لقولہ عن شانہما
 معنیین احد ہما هو السوال عن الشان المشترك بینہما والثانی هو السوال عن شان ذید مستقلاً وعن

جواب

شان عدم استقلال المراد هما هو الاول **قوله** وانما حکمنا بمعنویۃ الخ فیہ تساوۃ الی ان قوله لان
 المعنی ما تصنع دلیل المدح المحذوف وهو معنویۃ الفعل قال المصنف لان المعنی الخ الام عوض عن المضایع
 تقدیرہ لان معنی الامثلة **قوله** وما بمائثلہ جواب سوالہ وان التقریب غیر تام لان المدح معنویۃ
 الفعل فی الامثلة الثلاثة والدلیل یثبت المدح فی المثالین الاخرین لان قوله ما تصنع انما یکون معنی لہما لا
 الاول بل معنی الاول ما یصنع اجاب بقوله ما بمائثلہ یعنی العبادۃ علی حذف المعطوف **قوله** الحال فی اللغۃ
 الانقلاب فی الاصطلاح ما ینہی ہیئۃ الفاعل **قوله** لما فرغ الخ هذا ترغیب للمبتدئ یعنی یرید غیبہ
 بسبب ان یشعر فی بحث جدید فی ان تعریفہ بحالہ لیس بجامع لعدم صدقہ علی اکبار فی جاء زید اکبار
 غلام لان حالہ لم ینہی ہیئۃ الفاعل ولا المفعول ولا کلاهما قلنا ان قد مر تعریفہ بمحذوف المعطوف
 تقدیرہ ما ینہی ہیئۃ الفاعل والمفعول وکلاهما وما یتعلق بہما ثم قال الشارح ای من حیث هو فاعل
 جواب سوالہ وان التعریف غیر مانع لان زید خلافہ صفة الفاعل والمفعول بخوجاء فی زید العاقل وادایت
 زید العاقل فانہما ایضیین ہیئۃ الفاعل والمفعول بہ مع انہ لیس بحال فاجاب بقوله ای من حیث الخ حاصلہ
 انہا تخرج بقید حیثیۃ فانہا دالت علی ہیئۃ الذات مطلقا لان حیث انہ فاعل ومفعول بالصفة تدل
 علی معنی فی متبوعہ سواء کان ذلک المتبوع فاعلا ام لا لاری ان اتصاف زید بالعاقل جائز سواء ذکر
 مع لفظ جاء فی او لا بخلاف الحال فانہا دالت علی ہیئۃ الذات لامطلقا بل من حیث انہ فاعل ومفعول
 بہ **قوله** کما هو الظاہر جواب سوالہ وهوان الھیئۃ ذکر مطلقا غیر مقید بقید الحیثیۃ فمن ان ینعلم
 قید الحیثیۃ فاجاب بقوله کما هو الظاہر الخ ووجہ الظہور ان هذا المقام مقام التعریف قید الحیثیۃ
 مراد فی التعریف انما حد فکفاء ابا الشہر لکن یرد علی تعریف الحال ان ذکر کلمۃ او منافی للتعریف لان
 التعریف لا امتیاز کلمۃ والتشکیک والتردید اجیب بانہا مہنا للتوہید لا للتردید فلا ینافی التعریف
 فانقل هذا مخالف لہا صرح بہ الشارح فیما بعد بقوله هذا التردید علی سبیل منع الخلو قلنا سلمنا انہا
 للتردید کما قلت لکن التردید علی نوعین تردید فی العلم وتردید فی النوع والمنافی للتعریف القسم
 الاول لا الثانی ومراد الشارح بالتردید النوعی **قوله** هذا التردید الخ جواب سوالہ وهونہ یخرج
 عن التعریف اکبیر فی نحو ضر زید امر اکبیر لان کلمۃ او لاحد الامرین المذکورین الخ حال ما ینہی
 ہیئۃ الفاعل فقط والمفعول بہ فقط لا مجموعہما فاجاب بقوله هذا التردید الخ حاصلہ لان اکبیر انما
 یمخرج اذا كانت کلمۃ اول لا تفصل بالحقیقۃ وهنہا لیس كذلك بل بالمانع الخلو **قوله** سواء کان فی اشارۃ
 الی ان لفظا او معنی خبر لکان المحذوف **قوله** الفظیاجواب سوالہ امثلا ما مر **قوله** ومنطوقہ مصداق
 مبیہ بمعنی النطق تفسیر لقوله لفظ الکلام یعنی ینہی فاعلیۃ الفاعل ظاہرا فی الکلام کما فی قولہم
 جاء فی زید اکبار وهکذا فی المفعول بہ مثل ضربت زیدا قائما **قوله** سواء کان مملووظین الخ جواب
 سوالہ وهوان قائما فی نحو زید الدار قائما حالہ عن الضمیر المستکن فی الطرف لیس فاعلیۃ
 المستکن بمملووظۃ فاجاب بقوله سواء کان الخ والمستکن مملووظ حکما وفا علیۃ باعتبار

لفظ الكلام وهو في الدار قائما ومثالا المفعول الملفوظ ظاهرا وحكما نحو قوله **فمحمدا** فمحمدا وهو مفعول
 به بمعنى اي ما يماثل **فمحمدا** ومثالا الفاعل المعنوي نحو قوله **والنون زائدة** لانه في ظاهر التركيب خبر
 المبتدأ وهو هي الخ لكن في المعنى فاعل الفعل محذوف وهو ممتنع فافهم ومثالا المفعول المعنوي نحو هذا زيد
 قائم فافهم **قوله** معنوي لجواب سوال مثلا ما مر من غير مرة **قوله** باعتبار معنى آبا اعتبار الفعل
 المفهوم من لفظ هذا عنه اشيرا وابنه الا ول مفهوم من الدال الثاني مفهوم من الهاء فصار المعنى اشير
 زيد قائما مفعولية زيد ههنا باعتبار المعنى **قوله** والمراد جواب سوال وهو انه قد يقع الحال عن المفعول
 معه نحو جئت انا وزيدا راكبا مع انه ليس بمجال عن الفاعل والمفعول به بل هو حال عن المفعول معه وهو
 زيدا اجاب بقوله والمراد الخ حاصله انما يقع الحال عنه لكونه بمعنى الفاعل والمفعول به لمصاحبة
 اياه في صدر الفعل عنرا ووقوعه عليه **قوله** وكذا للمفعول المطلق جواب سوال وهو انه قد يقع
 الحال عن المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا مع انه ليس بمجال عن الفاعل والمفعول به ابا
 بقوله وكذا الخ حاصله ان الحال من غير الفاعل والمفعول به لا يقع الا بجعله في معناها فلا
 يقال ضربت الضرب شديدا لا بتاويلا حدثت الضرب شديدا فيكون حاله عن المفعول به لفظا او
 حكما اما لفظا فلان الضرب مفعول به بتاويلا ضربت الضرب شديدا بمعنى احد الضرب فان العامل
 فيه احدث دون ضربت فصار مفعولية باعتبار اللفظ والنطق واما حكما فلان العامل فيه
 ملفوظ حكما **قوله** وكذا زيد خلا الخ جواب سوال وهو انه قد يقع الحال عن المضاف اليه كقوله تع
 بل نتبع ملته ابراهيم حنيفا وقوله تع **يُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا** فاجاب بقوله وكذا
قوله يصح حذفه في قيام الخ وانما يقو المضاف اليه مقام المضاف لان متابعه الملة متابعه ابراهيم
 وكذا اكل لحم اخيه اكل اخيه لان اللحم عين اخيه **قوله** او كان المضاف جواب سوال وهو ان مصبحين
 في قوله تع ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين حاله عن هؤلاء اضيف اليه لفظ دابر الدابر ليس بفاعل
 ولا مفعول بل هو اسم ان ولا يصح حذفه واقامة هؤلاء مقامه مع انك قلت فيما سبق ان الحال عن
 المضاف اليه انما يصح اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا ويصح حذفه واقامة المضاف اليه مقامه
 فاجاب بقوله او كان حاصله ان لا نسلم ان دابر ليس بفاعل بل هو فاعل حكما لانه مفعول ما لمريم
 فاعله للضمير المستكن في قوله مقطوع **قوله** ولو قرأ الخ والغرض من هذه العبارة رد
 على بعض الشرح كفاضل الهند فانهم اجابوا عن الاشكال الوارد بالحاصل من
 المفعول معه والمفعول المطلق بان قوله ما يبين الخ على صيغة الماضى المعلوم عنه
لنبي وهو ان تعريفه ليس بجامع لعدم صدق على راكبا في بحث زيد راكبا وعلى شديدا في ضربت ضرا
 شديدا وعلى حنيفا وميتا في قوله تع بل نتبع ملته ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا وعلى مصبحين في قوله تع
 دابر هؤلاء مقطوع مصبحين لان هؤلاء احوالهم يبين هيئة الفاعل والمفعول به هيئة المفعول معه كما في الاول والمفعول المطلق كما في
 الثاني والمضاهية كما في الثالث والرابع والمفعول ما لمريم فاعله كما في الخامس اجاب بقوله والمراد الخ ۱۲ مفتي عبدالحكيم

تین من باب تفعل و حصار الھیئۃ فاعلہ الجار والمجرور متعلق بقولتین اویتین علی صیغۃ المضارع
 للمجهول من باب لتفعیل و الجار والمجرور متعلق بقوله یبین لغو الضمیر الی کلمۃ ما لیتبط الصلۃ بالوصف
 او الصفتۃ بالموصوف و اذا کان كذلك فینبغ ان یقال المفعول مطلقا عن قید فیتناول المفعول المطلق
 والمفعول معترض فلا حاجۃ الی تعمیم الفاعل والمفعول من الحقیقۃ والحکمہ کا قال الشاذ و وجہ
 الرد ان فیما قالوا ارتکاب امر یجید عن وجهین احدهما تعلق الجار والمجرور بالبعید والثانی ان الجار
 الضمیر الی ما فی متعلق الصلۃ والصفۃ لا فی نفسہما وایضاً ان فیما قالوا وان دخل الحال عن
 المفعول المطلق ومعد لکن لا یدخل الحال عن المضاف الیه فی الضرورۃ محتاج الی تعمیمہما
 الی الحقیقۃ والحکمۃ لیدخل ما وقع حالا عن المضاف الیه **قوله** مثلاً اللفظ الخ جواب سوال
 وهو ان المصنف فی صد بیان القواعد لا الامثله فالمناسب ان لم یدکر المثال وان ذکر
 فی بعض المواضع للتوضیح فامثال الواحد کاف للتوضیح فلا حاجۃ الی الامثله الثلاثہ فاجاب
 بقوله مثلاً اللفظ الخ حاصلہ ان تعد الامثله باعتبار تعد المثل **قوله** مثلاً اللفظ الخ جواب سوال
 مثلاً امر وایضاً فی رد علی المصنف حیث ذکر شرح الامالی للکافیۃ نہ مثلاً الحال عن الفاعل المعنوی
 لان تعلق الجار والمجرور بلیس من ضروریات متعلقات معنی الکلام لانہ کما یصح قوله زید
 استقر فی الدار كذلك قوله زید فی الدار ولہا لم یکن من ضروریات صادر بمنزلۃ المعنی المفہوم من
 فہوی الکلام ووجہ الرد ان المعنی المفہوم عبارة عن عد الذکر الصریح والتقدیر و
 متعلق الجار والمجرور من قبیل الثانی **قوله** مثلاً الخ جواب سوال مثلاً امر **قوله** ولا شک
 .. جواب سوال وهو ان ہذا مبتدأ وزید خبرہ ومفعولیۃ باعتبار معنی الاشارة و
 التنبیہ المفہومین من لفظ ہذا لان معنی قوله ہذا زید ای انبہ زیداً واشیر زیداً فخرصاً
 ہما مقدّمین فی نظم الکلام اذا کان مقصود المتکلم اخبار بہما عن نفسہ فاذا کان الامر كذلك
 فلا یكون المفعول معنویاً لان مفعولیۃ یفہم من لفظ ہذا فکیف یصح قوله لان مفعولیۃ زید لیس
 باعتبار لفظ ہذا الکلام ومنطوقہ وتقدير الجواب ان ما یقصد المتکلم ہوا لاشارة والتنبیہ
 مطلقاً لا التنبیہ والاشارة المنسوبین الی المتکلم حتی یقدا فی نظم الکلام اشیر وانبہ ویصیر
 زیداً مفعولاً بہ لفظاً بل ہما خارجان عن منطوق الکلام ومفہومان عن فحواہ فلا یكون منطوقین
 بل مفہومین **قوله** المعتبر لصحۃ الخ جواب سوال وهو انہ اذا لم یکن منطوقین فخر لا حاجۃ الی اعتبارہما
 اجاب بقوله المعتبر الخ **قوله** اما الفعل الخ جواب سوال وهو ان المقرر فیما بینہم ان المعطوف اذا کان بامام
 فتقدیر المعطوف علیہ بامام الاخری اجب اذا کان با و فاولی و ہنا عطف المصّ قوله واشبہا ومعناہ
 با ولم یصد المعطوف علیہ بامام و فی ترہ الا ولی اجاب بقوله اما الخ حاصلہ ان التقدير اعم من
 ان یكون حقیقۃً وحکمًا و ہنا من قبیل الثانی **قوله** المفوظ جواب سوال ۲۲

لان غالبیہ کون صاحبہا معرفۃ المنبئۃ عن التخلف فی بعض المواد تنافی الشرطیۃ لانها مقتضیۃ للتخلف
والشرطیۃ یقتضی الزوم و بینہما منافاة فاجاب عن الفاضل الہند صاحب الغایۃ وقالوا انہ لیس
بمعطوف علی الضمیر المرفوع المتصل بل علی قوله و شرطہا ان تكون نکرۃ لان قوله صاحبہا مرفوع
علی انہ مبتدأ وقوله معرفۃ مرفوع علی انہ خبرہ وهذا الجملۃ عطف علی الجملۃ السابقۃ وهی قوله
شرطہا ان تكون نکرۃ وحاصل الرد ان قوله صاحبہا عطف علی اسم ان تكون اعنی بہ الضمیر المستتر
فیہ قوله معرفۃ منصوب عطف علی قوله نکرۃ وتكون الجملۃ السابقۃ مع اسمہا وخبرہا خبرا
لمبتدأ وهو قوله شرطہا فکذلک ہذا ایضاً **قوله** لانه محکوم علیہ فی المعنی فیہ نظر لان المضاف
الیہ ایضاً محکوم علیہ فی المعنی فینبغی ان يكون المضاف معرفۃ و لیس کذلک بل یجوز ان يكون نکرۃ
نحو غلام رجل **قوله** ای لیس اشتراطہا جواب سوال وهو ان تقید الشرط بكون صاحبہا
معرفۃ غیر جائز لان غالبیہ کون صاحبہا معرفۃ المنبئۃ عن تخلفہ فی بعض المواد تنافی الشرطیۃ
لانہا تقتضی عدم اجاب بقوله ای لیس اشتراطہا حاصلہ ان قوله غالباً قید لا اشتراط لاکون
صاحبہا معرفۃ وفي هذا الجواب رد علی الفاضل الہند فی الجواب عن ذلك الاعتراض من
ان قوله صاحبہا مبتدأ وخبرہ قوله معرفۃ معطوف علی قوله و شرطہا لا علی اسم ان تكون
حق لا یرد ذلك الاعتراض و وجه الرد ان فیہ صرف الکلام عن ظاہر و ایضاً نہ عطف
علی اسم ان تكون **قوله** موصوفۃ قبل لوقال مخصصۃ موضع موصوفۃ لیشتل النکرۃ المضافۃ
لکان اولی نحو جاء فی غلام رجل را کما قلت لوقال مخصصۃ بتناول جمیع الصور لان ذالک حال فی جمیع
الصور نکرۃ مخصصۃ فینبغی لا یحسن المقابله بینہ و بین باقی الصور فانقیل لوزکر قوله مخصصۃ
موضع موصوفۃ لا یستغنی عن باقی الصور مع شمولہ النکرۃ المضافۃ ایضاً قلنا نعم یشتمل ذکر قوله مخصصۃ
موضع موصوفۃ باقی الصور مع شمولہ النکرۃ الموصوفۃ لکن فی ذکر الباکی الصور فائدۃ اخرى وهی
معلومیۃ مواضع ذی الحال نکرۃ فانقیل لم لم یذکر النکرۃ المضافۃ قلنا لشہرتہ **قوله** ان
جعلت الخ انما قال هذا لان البعض جعلہ حالاً من ضمیر حکیم وذلك لیس مما یحسن فیہ
لان الضمائر من المعارف و کلامنا فی النکرۃ المخصصۃ **قوله** او بعد الانقضاء الخ و لقا تل
ان یقولان قوله او بعد لا عطف علی قوله فی حین الاستفہام وذلك صفتہ لقوله نکرۃ وهذا
العطف غیر جائز لانہ یصیر تقدیرہ بان يكون ذی الحال فیہ نکرۃ واقعۃ بعد الا والواقع بعد
الا هو الحال لا النکرۃ فلا یطابق المثال مع المثل قلنا هذا من قبیل التنازع لان قوله الحال فی قوله
او مقدماً علیہ الحال معہول لقوله مقول ما بانہ مفعول ما لم یسم فاعلہ ومفعول الطرف ایضاً
وهو قوله بعد الا فانه فاعلہ و علی هذا فقوله او بعد لا عطف علی قوله واقعۃ او موصوفۃ
فیكون ظرفاً مستقراً فیصح عملہ فی الحال والتقدیر احدها ما يكون ذی الحال فیہ نکرۃ کانت
الا حالها فانقیل ان المعطوف صفتہ النکرۃ کالمعطوف علیہ الجملۃ اذا وقعت

صفة لابد فيها من العائد وههنا لم يوجد قلنا العائد موجود تقديرا فقد يراه او واقعة بعد الحال
 عنها ولا يخفى ان قوله بعد الا عطف على قوله في حينه لا استفهام وهو ظرف لغو لان متعلقه قوله
 واقعة والظرف اللغوي يعمل فكيف يكون من باب التنازع فعاد الاشكال الاول والاظهر ان يقال وهو
 الصحيح قبل الا فطابق للمثال مع المثل ولا يخفى انه لو كان كذلك لوجب ان يقولوا وقبلا لا ال دخل على
 الحال في طول الكلام فلعله قال ذلك للاختصاص وانما قلنا نقضا للنفي لان الحال لا تقع بعد الا الا
 ان يكون الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لا يكون الا في الموجب الا نادرا قال المصنف انما حسن التنكير
 ههنا لان الا تقطع ما بعدها عما قبلها فلا يصح ان يكون الحال صفة لها لا نقطاعها عنها قوله
 ما جاء في الخ في اشكال وهو ان مثل ما جاء في رجل لا راكب النكرة فيه مستغرقة فلا يقابل
 الاستغراق ويمكن ان يجاب عنه بان ما جاء في رجل لا راكب صحيح تنكير صاحب الحال فيه منع
 احتمال صفتها الذي الحال على ما صرح به المصنف فهو بهذا الاعتبار يقابل الاستغراق قوله غير
 هذا الامور وهو اما نكرة محضة او معرفة والنكرة المحضة لا تقع في الحال في المعرفة وغالب
 مواد وقوع الحال هو هذا القسم لان الصور المذكورة في كلام الشارح صور عديدة
 فالمقابل كثيرة **قوله** حتى يقال في الاعتراض على كلام المصنف **قوله** ويحتاج عطف
 على قوله حتى يقال فيه اشارة الى وجه الد **قال** وارسلها العراء الخ جواب سوال وهو
 ان العراء في قول الشاعر وارسلها العراء ووجد في قولك مرابره وحده محالان مع انهما
 معرفتان الاول باللام والثاني بالاضافة فاجاب بقوله وارسلها العراء **قوله** وكان المراد
 الخ جواب سوال وهو ان نسبة الارسال الى حاد الوحش لا يصح لان الارسال لا يتصور الا من
 ذو العقول وهو ليس من ذوى العقول فاجاب بقوله كان المراد الخ **قوله** اي ولم يمنعها الخ
 فيه اشارة الى ان ليزد معنى اخر غير مراد ههنا وهو الزيادة **قوله** اي ولم يخف فيه اشارة الى
 ان للاشفاق معنى اخر غير مراد ههنا وهو الشفقة **قوله** ولعل المراد الخ جواب سوال وهو ان
 الد خال عبادة عن شرب البعيرين البعيرين العطشانين لا الحاد الوحش فكيف يصح ذكره اجابا
 عنه بجوابين الاول ان المراد بالد خال نفس مدخله بعضها في بعض مطلقا سواء كان من البعير
 او من غيره والثاني بقوله او المعنى على تعص مثل تعص الد خال **قوله** فلا يرد الخ فيه اشارة الى
 ان قوله وارسلها الخ جواب سوال تقديره ان العراء في نحو وارسلها العراء ووجد في مراتبه
 ووجد وجهه في مثل فعلته جهلك احوال مع انها في هذه الامثلة في هذه التركيب معرفات
 الاول باعتبار اللام والاخيرين باعتبار الاضافة الى الهاء وكاف الخطاب اجاب بقوله متاول
قوله فهذا الجملة الفعلية وقعت حالا الخ فتكون نكرة في المعنى **قوله** اي انفراد جواب
 سوال وهو ان لا نسلم ان وحده مصدا للفعلة المحذوف وهو ينفرد لانه ليس من باب حاصل الجواب
 انه بمعنى الانفراد **قوله** موضع النكرة امعتركة حاصل الجواب ان اللام في الاول والاضافة

فی الاخرین زہنی وہی لا یفید التعریف لان مدخولہ فی قوۃ النکرۃ فصاد العرالی بمعنی معرفتہ وھذا
فی الاخرین قولہ وفي المعنی نکرۃ الخ لان اضافۃ الحسن الی الوجہ لفظیۃ فلا یفید الا تخفیفا فی اللفظ
قولہ محضۃ جواب سوال وھوانہ یتقض بنحو جاء فی رجل من بنی تمیم فارسا لان قولہ فارسا حال من
رجل وھو نکرۃ مع انہ لا یجب تقدیم الحال فیہ علی صاحبہا اجاب بقولہ محضۃ وفي هذا المثال
غیر محضۃ بل موصوفۃ بقولہ من بنی تمیم فلا یجب التقديم قولہ بما سو التقدیم جواب سوال و
ھوان ذہالہ اذ کان نکرۃ محضۃ ثم قدم الحال علیہ فخرج صادر ذہالہ نکرۃ غیر محضۃ بسل
تخصیص بتقدیم الحال فیذہنی ان لا یصیر تقدیم الحال هناك واجبا اجاب بقولہ ولم تکن
الحال الخ قولہ لتخصیص النکرۃ الخ وفي بحث وھوان الحال اما عن الفاعل والمفعول وكل
مہما یختص بالحکم المتقدم فذل حاجۃ الی التخصیص الآخر اللهم الا ان یقال للحال حکم اخر فلا
یمری التخصیص بحاصل القیاس الی حکم اخر قولہ فی المعنی مبتدأ وخبر الخ لان اجراء الحال علی
ذی الحال مثل اجراء الخبر علی المبتدأ قولہ لئلا یلتبس فیہ نظر لان هذا الالتباس لو کان محذوفا
لوجب التقديم وان كانت النکرۃ مخصصۃ لتحقق الالتباس ایضا اذا التبس بالصفة فلیجری فیہ
الوجهان کونہ حالا وکونہ صفتہ کما یجوز کونہ حالا وتمیزا فی طاب زید فارسا واجیب عن
الثانی بان الحال عن النکرۃ خلاف الاصل فلا یسبق الذہن الیہ مع صلاحیۃ الوصفیۃ
فیلزم التباس المقصود بغيرہ قولہ ثم قدمت جواب سوال وھوان هذا الالتباس فی حالۃ
النصب لا فی حالۃ الرفع والجرا لان صفتہ المرفوع مرفوع وصفۃ المجرور مجرور والحال منصوب
ابدأ فیذہنی ان لا یقدم فیہما اجاب بقولہ ثم قدمت الخ حاصلہ ان قواعد هذا الفن قوانین
کلیۃ فیجب تقدیمہما مطلقا وان لم یلتبس فی بعض المراد قولہ فیما عدا مثل الخ جواب سوال
وھوانہ یتقض بقاء فی مثل زید قائما کھم قاعدا فانه حال عن زید مع انہ مقدم علی العامل المعنوی
وھو معنی التشبیہ المستفاد من کاف التشبیہ اعنی بہ ما یماثل فصار تقدیرہ زید قائما مثل عمر
قاعدا فاجاب بقولہ فیما عدا حاصلہ ان هذا التقديم مبني علی قاعدۃ کلیۃ وھی ان اذا وقع
الحال ان عن الشیئین المختلفین او عن شیء واحد باعتبارین مختلفین یلزم ان یلی کل
متعلقہ وھنا کذلک لان قائما حال عن زید باعتبارہ مشبہ وقاعدا حال عن عمر باعتبارہ
انہ مشبہ فیجب ان یلی قائما الی زید وقاعدا الی عمر لئلا یلتبس جالا احدہما بالآخر عند
تاخیرہما عنہما فان قیل ان العامل فی الحال فی مثل زید قائما کھم قاعدا متعلق الجار والمجرور و
ھو مقدا فلا یكون معنویا فلا حاجۃ الی قولہ فیما عدا الخ الا ان یقال ان العامل فیہا یحتمل ان
یكون المعنی المستنبط من کاف التشبیہ بالنظر الی هذا الاحتمال یحتاج الی
لہ نحو رايت رجلا عالما را کبارا الجواب ان الالتباس کلا التباس لان النکرۃ المخصوصۃ انما تقع ذہالہ لکونہ حکم
المعرفۃ فی انتفاء الشیوع والابہام فکانہ حال عن المعرفۃ فلا التباس + مولی

هنا القول قوله قد عرفت الخ جواب سؤال هوانه لها قال المص لا يتقدّم الحال على العامل المعنوي فلم يبين العامل المعنوي والظرف فأجاب بقوله قد عرفت وايضاً تمهيد الى قوله بخلاف الظرف لان فيه احتمالان اشارة للشارح الى الاول بقوله بخلاف الخ والى الثانى بقوله ويحتمل الخ ولما كان المعنى الثانى ضعيفاً اشار اليه بلفظ يحتمل ووجه ذلك انه غير ملائم لسوق الكلام لانه في الحال لا في الظرف **قوله** هذا اذ لم يكن الخ دفع ما قيل من انه لما لم يكن الظرف اخلافاً للعامل المعنوي فسلم الا فلا يجوز الاحتمال الاول للزوم التناقض تقديره ولا يتقدّم على العامل المعنوي اتفاقاً بخلاف الظرف وهو ايضاً خلاف **قوله** في المنع وانما امتنع التقديم للزوم الاضما قبل الذكر في جعل قائماً حالاً عن زيد بغير الاعتماد وهو مستغنى **قوله** الا ان الظرف يتقدّم على عامله المعنوي كما في الدار هذا زيد ههنا احتمال اخر لم يتعرض للشارح اليه هوانه بخلاف ما اذا كان الحال ظرفاً فانه جاز ان يتقدّم على العامل المعنوي اجيب عنه بان هذا الاحتمال منكسر في الاحتمال الثاني لان معنى قوله ويحتمل الخ انه يحتمل ان يكون معناه ان الحال التي هي غير الظرف لا يتقدّم على العامل المعنوي بخلاف الظرف اعم من ان يكون حالاً او غير حال فانه يتقدّم على العامل المعنوي **قوله** لا غير لان في الاحتمال الاول يلزم التناقض في قول المص كما لا يخفى **قوله** على ذي الحال في اشارة الى ان المجرور صفة الموصوف المحذوف عنه به ذي الحال **قوله** سواء كان الخ جواب سؤال وهوان المتبادر من المجرور والمجرور مجرور مجرور فيقتضى بالمجرور بالاضافة لان فيه ايضاً لا يجوز تقدّم الحال فأجاب بما ترى واستثنى منه ما اذا كان المضاف جزء المضاف اليه وجاز قيام المضاف اليه مقامه فانه مع ما قيل انه يفيض بقوله تعالى بَلْ نُنَبِّئُكَ اَبْرَاهِيمَ خَنيفاً فانه يجوز التقديم فيه لكن على قلة وذلك لان عدم تقديم الحال على ذي الحال المجرور بالاضافة فيما اذا لم يكن المضاف جزء المضاف اليه لا يجوز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه **قوله** فان كان الخ جواب سؤال وهوانه لها كان المراد بالمجرور اعم من ان يكون بالاضافة او مجرور المجرور لا يصح تعلق قوله على الاصح بذلك الاطلاق لان منع تقدّم الحال على المجرور بالاضافة اتفاقاً لا اختلاف فاجاب بقوله فان كان الخ اشارة الى ان قوله على الاصح متعلق بمجرور من المندعى وهو منع تقديم الحال على المجرور مجرور الخ لان المراد بعد تقدّم الحال على ذي الحال المجرور عدم تقديم الحال على ذي الحال المجرور مجرور الخ في ضمن عدم التقديم مطلقاً **قوله** جاء تنى الخ فقوله مجرور احوال وضاربه مضاف وزيد مضاف اليه ذوالحال فهذا التركيب غير جائز بل يقال جاء تنى ضاربه زيد مجرداً عن الثياب **قوله** لان الحال الخ دليل للهدى واما وقوع الحال بين الجار والمجرور فلان يلزم الفصل بينهما **قوله** فلا يتقدّم تابعه ايضاً وفيه بحث لان هذا الدليل يقتضيه ان لا يتقدّم راكبا في جاء في راكبا زيد لانه تابع لزيد وهو لا يتقدّم على جاء في فكيف يتقدّم له اي من هذا الى مال ١٢ له ان تقديم الحال على ذي الحال المجرور بالاضافة ١٢ له يجوز التقديم في هذه الصواب ١٣

تابع علیہ جیب بان الفاعل من حیث هو مستلک لیه محله قبل الفعل الا انہ لا يجوز ان تقدیمہ لعارض
 الالباس بالمبتدأ بخلاف المجرور فان محله بعد الجار فکذلک محله تابع **قوله** الا کافۃ حال عن الناس
 المجرور باللام **قوله** ولعل الفرق جواب سوال هوانہ ما وجه الفرق لان البعض حیث جوز والتقدیم
 علی المجرور بالحرف ولا يجوز وافی المجرور بالاضافۃ اجاب بقوله ولعل الخ **قوله** التاء جواب سوال وهو
 ان الموافقة بین الحال ذی الحال شرط فی التذکیر التانیث وهنالم یوجد لان ذی الحال ضمیر
 مذکرو الحال مؤنث فاجاب بقوله والتاء الخ لا للتانیث **قوله** يجعلها مصداً الخ والمراد بالمصداً
 المفعول المطلق **قوله** کالکاذبة جواب سوال وهوانہ کیف يجعلها مصداً لان صیغتها صیغۃ اسم
 الفاعل لان اصلها کافۃ کضاربتہ اجاب بقوله کالکاذبة حاصلہا مصداً علی وزن اسم
 الفاعل کالکاذبة والعافیۃ **قوله** والکل تکلف جواب سوال هوانہ لہا کان قوله کافۃ حال عن لکافۃ
 وحده او صا صفة المصداً او صا مصداً فعله کلوا احد منها صا استدل لان ذلک البعض
 يجعل کافۃ حال عن الناس فاسداً اجاب بقوله والکل تکلف فلا یرد **قوله** ای صفة الخ
 فیہ اشارۃ الی ان للہیئۃ معنی اخر غیر مراد هہنا عنہ بہا الحركات والسکنات وتقدیم
 بعض الحروف علی البعض واشادۃ الی ان جمہور النحاة ایضاً قائلون علی ان کلماد علی
 ہیئۃ صح ان یقع حالاً لکن یؤی الجامد بالمشتق **قوله** من غیر ان یؤی الخ جواب سوال
 وهوان مقصودنا الرد علی الجمہور النحاة وبقوله ما دل علی الخ لم یحصل الرد لان الاختلاف
 ہی فی تاویل الجامد بالمشتق وعدمہ اجاب بقوله من غیر الخ حاصلہ ان المراد بالوقوع
 الوقوع الخاص وهو کون وقوع الجامد حالاً من غیر تاویل **قوله** بسرا و طباً جواب سوال
 الاول ان المثال لا یكون الا المضاف الیہ لمثل ومجموع قوله ہذا بسرا الطیب منہ و طباً
 لا یصلح ان یكون مثلاً والثانی ان کون الشئ مضافاً الیہ لا یكون الا اسماً وذلک جملة اجاب
 بقوله بسرا و طباً یعنی ان عبادة المصم محمولة علی المسامحة بان المضاف الیہ ہنا محذوف
قوله وهو ما فیہ حلاوة صرفۃ فانقل هذا التعریف لا یصیر مانعاً عن دخول الغیر حیث
 یصدق علی التمرۃ لانه ایضاً من هذا القبیل قلنا ان العبارة علی حذف المعطوف اعنی ما
 فیہ حلاوة صرفۃ ولین و لیس فی التمرۃ لین لانہ یابس **قوله** حالان الخ فقوله بسرا
 چال من ضمیر الطیب وقوله طباً حال من ضمیر منہ و کلا الضمیرین راجع الی المشار الیہ ہذا
قوله من ابسرا الخ فیہ اشارۃ الی بیان الباب یعنی المبسر والمرطب من البسر بنحو اکرم
 لکن یردان ہمزۃ الافعال للتعدیۃ وہی غیر مستقیم ہنا اجاب بقوله اذا صا الخ حاصلہ ان
 ہمزۃ الافعال ہنا للصیرودۃ لا غیر **قوله** والعامل الخ فیہ اشارۃ الی الرد علی بعض النحاة
 حیث اجابوا عن الاعتراض الذی وارد علی المتن ان تقدیم قوله بسرا علی طیب غیر صحیح
 لانه عامل ضعیف لا یعمل فیما قبلہ باننا لانسلم انہ عامل فیہ بل قالوا ان العامل

فی بسر اسم الاشارة فقال الشارح ان تقديمه مبنى على قاعدة مشهورة كما اشار اليه الشارح بقوله ٦
 لانه اذا تعلق الخ ووجه الرد بوجهين الاول ما ذكره الشارح بقوله لانه يمكن الخ والاخر بقوله ولانه الخ
قوله وتقديم الخ جواب سوال وهو ان اطيب اسم التفضيل وهو ضعيف لعل لا يعمل فيما تقدم
 اجاب بقوله وتقدم محاصله ان هذا التقديم مبنى على القاعدة المشهورة وهي ان اذا تعلق
 بشئ واحد كالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلى كل واحد منهما متعلقة فعلا للتباس ههنا من
 هذا القبيل لان الشئ الواحد عبارة عن المشار اليه بهذا والحال ان عبارة عن قوله بسر ووطبا
 وهما قد تعلق بالمشار اليه بهذا باعتبارين مختلفين لان البسيرة تعلقت بالمشار اليه بهذا من
 حيث انه مفضل والوطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه **قوله** وهذا الحاشية جواب سوال
 وهو ان كون المشار اليه مفضلا لا يكون الا بعد اضممار البسيرة في اطيب فينبغي ان يذكر
 البسيرة بعده لانه حاله عند اجاب بقوله وهذه الحاشية الخ **قوله** اقيم
 المظهر مقاما في ايلاء الحال **قوله** قال الرضى والغرض من نقل عبارته الاشكا
 على ان كون المظهر بالنسبة الى المظهر كعدم **قوله** فلا ارى باسا اعتراض على المقول
 زيد احسن قائما منه قاعدا فقوله قائما حال من ضمير احسن الراجع الى زيد لا يقال هذا ٦٦
 الضمير بالنسبة الى المظهر كعدم قلنا ان القواعد النحوية مبنية على السمع وهذا التركيب غير
 مسموع منهم كما ذكره بقوله وان لم يسمع **قوله** وذهب بعضهم الخ اشارة الى القول المردود
قوله لانه يمكن الخ هذا وجه الرد يعنى ان المشار اليه اذا كان بسر فخر يستقيم معنى الاشارة
 وان كان تمرا فلا يستقيم لانه يلزم تقييد الاشارة بحالة البسيرة **قوله** اى اشير الخ جواب سوال وهو
 ان لفظ هذا اسم الاشارة والاسماء لا تقرر اجاب بقوله اى اشير يعنى ان العامل فيه هذا المعنى ٦
 المفهوم من لفظ الهاء **قوله** ولانه الخ هذا وجه ثان للرد يعنى ان العامل فى بسر اسم الاشارة
 وهو ما يستقيم اذا كان الاشارة مذكورة اما اذا وقع موضع اسم الاشارة اسم لا يصح عمله
 بان كان اسما جامدا كالتمر في قوله تمره تخلى بسر اطيب منه رطبا فخر لا يستقيم مع الهاء ايضا
 جانز **قوله** اى الجملة الاسمية في اشارة الى ان الالف واللام للعهد وقوله الحالية جواب ٦
 سوال وهو ان هذه القاعدة منقوضة بزيد قائم وزيد ضرب فان الجملة فى هذين
 المثالين اسمية مع انها غير متلبسة بالواو والضمير اجاب بقوله الحالية **قوله** متلبسة
 الخ وفيه اشارة الى ان الجار والمجرور باعتبار المتعلق خبر عن المبتدأ وهو الاسمية وكذا
 فى قوله والمضارع المثبت متلبسة بالضمير وحده **قوله** وانا راكب الخ فقوله انا مبتدأ
 وقوله راكب خبره ثم الجملة الاسمية حال عرض ضمير المتكلم عنه بالتأويل وهذه اى الربط الخ

١٢
 له يعنى قال الشارح فى رد هم ان عامل بسر ايضا اطيب الا ان تقديم بسر عليه مبنى على القاعدة المشهورة كما بينه الشارح
 لانه وانما قلنا هذا حتى لا يرد ان المظهر هو هذا ليس بقائم مقام الضمير لان مقامه فى اطيب اسم الاشارة قبله فكيف قام المظهر

لا التقدير خلاف الأصل **قوله** سيبو المبرد وجهان الغرض من قد تقرب الماضي الى زمان عاملها
وتقديرها يفوت هذا الغرض **قوله** في الحالة اشارة الى ان اللام في العامل عهدى اى المراد بالعامل
هو العامل في الحال **قوله** سواء كانت في اشارة الى ان نصب قوله ظاهرة او مقدارة بناء على انه خبر كان
الحذف **قوله** لقيام قرينة جواب سوال وهو ان هذا القاعدة منقوضة على اكا في نحو جاءني
زيد اكا فان حال مع ان حذف العامل فيه غير جائز اجاب بقوله لقيام اه لا مطلقا **قوله** في حالة
دفع لها قيل من ان المتبادر من القرينة للمقالية فعله هذا لا يطابق المثال مع المثل فاجاب بآية **قوله**
اى البشارة اما المتبادر من المسافر الشارح في السفر لكن المراد ههنا اعم من ان يكون الشارح في السفر
او المتهى له لئلا يرد النقص بالتمهي له لان الفعل يحذف في نحو راشدا مهديا واذا كان هذا الشارح
كذلك يحذف للتمهي له مع انه لم يتعرض له **قوله** او مقالية الخ وانما قال هذا لان المتبادر من القرينة
الحالية كما يعلم من قول البصر اعني قوله راشدا مهديا لكن المراد ههنا اعم منها لئلا يرد النقص با
المقالية والقرينة المقالية عبارة عن القرينة اللفظية وهو اعم من ان يكون في كلام السائل والمخاطب
قوله الاحوال فيه اشارة الى ان المؤكدة صفة له وضوحه وهو الاحوال **قوله** ايلي تجمعها اه وفي
تجمعها ضميران احدهما الضمير المنصوب الراجع الى العظام والثاني الضمير المرفوع الراجع الى المتكلم لكن
الاول ملفوظ والثاني مستتر فقوله قادي ن حال عن الضمير المرفوع والقرينة على حذف العامل لفظ
بلى لانه لا يجاب بعد النفي وهو قول ان لن تجمع ومعناه بالقادسية ايا ميدان انسان كهركز جمع يمكن استخوانها
انسان را بلى بل جمع يمكن استخوانها انسان را نحال كه ما يان قادي ن بر اينكه برابر كنيم انگستان اورا **قوله** حذف العامل
فيه اشارة الى ان الضمير في قوله يجب ارجع اليه **قوله** في بعض اه جواب سوال هو ان قائما بالقسط حال
مؤكدة عن فاعل شهد مع انه لم يوجد فيه حذف العامل اجاب بقوله في البعض في الكلام **قوله** الاحوال الخ
اشارة الى ان المؤكدة صفة لابد من الوصف **قوله** في الحالة فيه اشارة الى بيان الفريينها **قوله** مطلقا اه اسوء وجد
حذف الفعل اى العامل **قوله** غالبا جواب سوال هو ان هذا القاعدة منقوضة على عطوف في نحو زيد بولي
عطوف فان حاله مؤكدة مع انه يقبل الانفكاك من صاحبه اجاب بآية **قوله** قيد للعامل فيه اشارة الى قاعدة
اخرى قال زيد ابول عطوف اه زيد مبتدأ ابو خبره وابو مضاف مضاف اليه عطوف فاحال من الضمير الملقب بالمنصوب
في حقه الراجع الى الاب وفيه ضمير مرفوع مستتر راجع الى المتكلم فصار تقديره زيد ابول احقه عطوف
ثم حذف العامل بالقرينة اعني به ثبوت الخبر للمبتدأ لان معنى العامل معنى قوله زيد ابول واحد
وايض ساد مسد الحال **قوله** فان العطوفية فيه اشارة الى ان عطوف فاحال مؤكدة قال اى احقه اعلم
ان قوله احقه بفتح الهزة مجرما ضرب اصله احقه وبضمها مزيد مثلكرم اصله احقه **قوله** من
حققت الامراه هذا من قبيل اللف الشارح لرب يعنى ان قوله احقه بفتح الهزة ما خوذ من حققت
الامر وبضمها ما خوذ من احققت الامر **قوله** معنى تحققت جواب سوال هو ان هذا المقام مقام المبالغة
فينبغي ان يذكر المص صيغة تدل على المبالغة وقوله احقه لنفس لثبوت لا للمبالغة اجاب بقوله بمعنى اه

حاصل ان قولہ احقہ من حقت الامر یعنی تحقیقہ و ذلك للبلاغۃ مثل تکریمہ **قوله** وصرت منه عطف
تفسیر لقولہ تحقیقہ و جواب سوالہ ان ابوة زید للمخاطب بالولادة لا بقول المتکلم فكيف يصح
قوله زید ابوک اجاب بقوله وصرت منه حاصله ان المراد هو العلم بالابوية الكائنة بينهما لا اثبات الابوة
قوله من اجله **قوله** علی یقین خبر لقوله صا باعتبار المتعلق اعني به ثابتا **قوله** بهذا المعنى بعينه هذا
جواب سوال مثل ما مر **قوله** ابوتاه في اشارة الى بيان المتعلق یعنی كلاهما متعلقان بالابوة وایض فیله شارة
الى دفع الاشكال وهو ان متعلق التحقق والاثبات لا يكون الا العرض والضمير فی قوله احقہ راجع
الى الاب هو جوهر حاصل الدفع ان ضميره راجع الى الاب من حيث هو اب ذلك لا يكون بدین
الابوة ای هذه العبارة محمولة على المسامحة ای المراد بالاب الابوة **قوله** وصرت منها مر فائدة
فی قوله صرت منه **قوله** صاحب المفتاح وهو السكاکی والغرض من نقله الاعتراض على المص
نخالف صاحب المفتاح وهو عمد بين النخاة حيث قد عاملها یجئ **قوله** احق التقديرات
ووجه احقیته ان قوله احقہ مشکوک بسبب ورود الاعتراض المذكور **فان قيل** ان اعلم مشکوک
ایض لانه یحتمل ان يكون عطوفا مفعول ثان لا علم وقوله یعطف ایض مشکوک لانه على هذا التقدير يكون
مفعولا مطلقا یعطف فيخرج عما نحن فيه وهو الحال قلنا نعم لكن كلامنا فی وجوب حد العامل عند
وجود القارين وساد مسد وهما موجودان فی قوله احقہ لا غیر كما ذكرنا ولانه على تقدیر یجئ يكون
عطوفا مفعولا لیجئ فانه يكون عما نحن فیله ان كلامنا فی حد ف عامل الحال لا غیر كما لا یخفى و بان
عاملها اذ قد فلا بد من تقدیر افعالا العامة لانهما توجد جميع الواضع ویجئ من افعالا الخاصة ولا یراد هي
الا عند جو القرينة ولا قرينة ههنا علیه **قوله** شرط وجوب اه جواب سواله هو ان لا نسلم ان من شرط
الحال ان يكون مقدره لان راكبا فی نحو جاءني زید اکبا حاله مع انه ليس بمقدرة ولا بمحد ف العامل بل
هو متقله اجاب بما تر حاصله ان هذه العبارة على حد المضاف **قوله** مؤكدة جواب سواله وهو ان قوله
مقدرة صیغته الفاعل من التقیر التقیر عبارة عما یصوب بالقلب یظهر باللسان والحال ليس من
هذا القبیل یعنی ليست لها قلب لا لسان اجاب بما ترى **قوله** فانه لا یجب حد اه لانه لتأكيد
جزء الجملة وهو الرسالة التي هي فی ضمن ادسلناك لامضمون الجملة وهو ادسلنا وانما لا یوجب حد
لانه لا یوجد ههنا جملة ست مسد ها كما فی زید ابوک اه لان قوله زید ابوک قائم مقام احقہ ایض هی قرينة
على تخصیص حقه **قوله** احترز بهما عما اذا كانت جملة فعلية وانما لم یجب حد الفعل ههنا لانه لم
یوجد جملة ست مسد الفعل **قوله** لا بد ههنا اه اعتراض الجواب بوجهين الاول ان المص الكفة عن ذلك
القید بالمثال المذكور وهو زید ابوک عطوفا لانه من هذا القبیل یعنی ان الاسمين المذكورين فیله یصلح
للعمل فی عطوفا مع انه مؤكدة لمضمون الجملة الاسمية وایض انه الكفة عن ذلك باضافة المضاف الى الجملة الاسمية
لان المراد بالمضمون المضمون الخاص الذي یوجد فی الجملة الاسمية لا الفعلية

یستوفى من هذا ما لا یستوفى من غيره ولا یستوفى من غير هذا

والمعنى ان قوله احقہ من حقت الامر یعنی تحقیقہ و ذلك للبلاغۃ مثل تکریمہ
قوله وصرت منه عطف تفسیر لقولہ تحقیقہ و جواب سوالہ ان ابوة زید للمخاطب بالولادة لا بقول المتکلم فكيف يصح
قوله زید ابوک اجاب بقوله وصرت منه حاصله ان المراد هو العلم بالابوية الكائنة بينهما لا اثبات الابوة
قوله من اجله قوله علی یقین خبر لقوله صا باعتبار المتعلق اعني به ثابتا قوله بهذا المعنى بعينه هذا
جواب سوال مثل ما مر قوله ابوتاه في اشارة الى بيان المتعلق یعنی كلاهما متعلقان بالابوة وایض فیله شارة
الى دفع الاشكال وهو ان متعلق التحقق والاثبات لا يكون الا العرض والضمير فی قوله احقہ راجع
الى الاب هو جوهر حاصل الدفع ان ضميره راجع الى الاب من حيث هو اب ذلك لا يكون بدین
الابوة ای هذه العبارة محمولة على المسامحة ای المراد بالاب الابوة قوله وصرت منها مر فائدة
فی قوله صرت منه قوله صاحب المفتاح وهو السكاکی والغرض من نقله الاعتراض على المص
نخالف صاحب المفتاح وهو عمد بين النخاة حيث قد عاملها یجئ قوله احق التقديرات
ووجه احقیته ان قوله احقہ مشکوک بسبب ورود الاعتراض المذكور فان قيل ان اعلم مشکوک
ایض لانه یحتمل ان يكون عطوفا مفعول ثان لا علم وقوله یعطف ایض مشکوک لانه على هذا التقدير يكون
مفعولا مطلقا یعطف فيخرج عما نحن فيه وهو الحال قلنا نعم لكن كلامنا فی وجوب حد العامل عند
وجود القارين وساد مسد وهما موجودان فی قوله احقہ لا غیر كما ذكرنا ولانه على تقدیر یجئ يكون
عطوفا مفعولا لیجئ فانه يكون عما نحن فیله ان كلامنا فی حد ف عامل الحال لا غیر كما لا یخفى و بان
عاملها اذ قد فلا بد من تقدیر افعالا العامة لانهما توجد جميع الواضع ویجئ من افعالا الخاصة ولا یراد هي
الا عند جو القرينة ولا قرينة ههنا علیه قوله شرط وجوب اه جواب سواله هو ان لا نسلم ان من شرط
الحال ان يكون مقدره لان راكبا فی نحو جاءني زید اکبا حاله مع انه ليس بمقدرة ولا بمحد ف العامل بل
هو متقله اجاب بما تر حاصله ان هذه العبارة على حد المضاف قوله مؤكدة جواب سواله وهو ان قوله
مقدرة صیغته الفاعل من التقیر التقیر عبارة عما یصوب بالقلب یظهر باللسان والحال ليس من
هذا القبیل یعنی ليست لها قلب لا لسان اجاب بما ترى قوله فانه لا یجب حد اه لانه لتأكيد
جزء الجملة وهو الرسالة التي هي فی ضمن ادسلناك لامضمون الجملة وهو ادسلنا وانما لا یوجب حد
لانه لا یوجد ههنا جملة ست مسد ها كما فی زید ابوک اه لان قوله زید ابوک قائم مقام احقہ ایض هی قرينة
على تخصیص حقه قوله احترز بهما عما اذا كانت جملة فعلية وانما لم یجب حد الفعل ههنا لانه لم
یوجد جملة ست مسد الفعل قوله لا بد ههنا اه اعتراض الجواب بوجهين الاول ان المص الكفة عن ذلك
القید بالمثال المذكور وهو زید ابوک عطوفا لانه من هذا القبیل یعنی ان الاسمين المذكورين فیله یصلح
للعمل فی عطوفا مع انه مؤكدة لمضمون الجملة الاسمية وایض انه الكفة عن ذلك باضافة المضاف الى الجملة الاسمية
لان المراد بالمضمون المضمون الخاص الذي یوجد فی الجملة الاسمية لا الفعلية

و مضمون قولہ اللہ شاہد اہ ہو شہادۃ اللہ فذلک لیس بمختص بہ لانہ کما یکون مضمون الجملۃ ۶
الاسمیۃ فکلک لیکون مضمون الجملۃ الفعلیۃ ایضاً لان مضمون قولہ تعالیٰ شہداً للہ انہ لا الہ الا
ہو مثل ذلک ایضاً **قوله** ای الاسم جواب سوالین الاولان کلمۃ ما موضوعۃ للعلوم فمختص لا
یصیر التعریف مانعاً عن دخول الغیر حیث صدق علی قلت فی نحو فعلت ای قلت لانہ یرفع ۶
الابہام عن فعلت مع انہ لا یقال لہ التمزید ایضاً نہ صدق علی نرید فی نحو جاء فی دجل ای ذید فانی یرفع
الابہام عن الرجل مع انہ لیس بتمیز اجاب عنہما بقولہ ای الاسم فبقید الاسم اندفع الاعتراض
الاول لان لفظ قلت فعل لا اسم والثانی لان اللام فی الموصول اشارہ الی الاسم الذی یکون
نکرۃ وذید فیما قلت معرفۃ **قوله** الذی اہ انما زاد قولہ الذی لان اتصال الاسم بقولہ یرفع
بیت قولہ الذی غیر جائز لان الاسم معرفۃ وقولہ یرفع اہ جملۃ خبریۃ فی قوۃ النکرۃ والنکرۃ لا
یقیم صفۃ للمعرفۃ **قوله** واحترز اہ جواب سوال وهو ان فی کل تعریف لابد من الجنس الفصل
فایما الجنس الفصل ہنا فاجاب بما تری **قوله** بل هو اہ هذا الضمیر اجمع الی ذکر البدل لا الیہ
لان البدل لیس بترك مبہم بل هو صفۃ اللفظ والعبارة علی حذف المضاف بل المقصود من ذکر البدل
ترك المبہم فلا یرد انہ لا نسلم ان البدل ترك المبہم وایراد المعین لانہ لفظ **قوله** ای الثابت الی اسخ
جواب عن اسولۃ ثلثہ الاولان هذا التعریف صادق علی جاریۃ فی نحو دايت عینا جاریۃ فانہ
یرفع الابہام عن لفظ العین مع انہا لیس بتمیز والثانی انہ صادق علی اوصاف المبیہات نحو هذا
الرجل فان الرجل صفۃ لہذا وزال الابہام عن الموصوف وهو لفظ هذا مع انہ لیس بتمیز والثالث
انہ صدق علی عطف البیان نحو ابو حفص عمر فان قولہ عمر ذالابہام ابو حفص مع انہ لیس بتمیز
اجاب بقولہ ای الثابت الی اسخ حاصلہ ان المستقر بحسب اللغۃ هو الثابت مطلقاً للثابت معنیان
احد ہما هو الثابت مطلقاً والثانی هو الثابت الی اسخ فی المعنی الموضوع لہ المراد ہنا هو الثانی لانہ
هو الفخر الکامل والابہام فی ذلک الثلث لیس بثابت فی نفس الموضوع بل فی الاول نشأ من تعدد
الموضوع لہ فی الثانی انما نشأ من تعدد المستعمل فیہ فی الثالث من جهة عدم الاشتہار **قوله** ۶
فان المستقر اہ جواب سوال وهو ان ارادۃ الثابت الی اسخ فی المعنی الموضوع لہ من المستقر مجاز و
اخذ المجاز فی التعریفات شنیع فاجاب بما تری **قوله** اما موضوع اہ یعنی ان فی لفظ هذا
اختلاف فعند البعض موضوع للمفہوم الکلی ولا یستعمل فیہ بل فی الافراد لان الاصل ان یکون
الموضوع لہ منضبطاً ومنحصراً والافراد غیر متناہی فہذا موضوع للمفہوم الکلی عند البعض
موضوع للافراد لان المقصود هو الافراد لا غیر **قوله** لا عن وصف اہ اشارۃ الی ان ذکر البدل
قید احترازی **قوله** ای جنسہ وانما فسرت الذات بالجنس لان للذات معنی اخر غیر مراد
ہہنا وهو عبارة عن نفس الشئ اے نفس الرطل او جواب
سوال وهو انہ لا نسلم ان فی الموضوع لہ الابہام لانہ عبارة

عبادة عن نصفه لمن هو متعين لا ابهام فيه فكيف يصح التميز عنه حاصل ان الابهام فيما يوزنه
قوله اي القسم الاول اه في اشارة الى ان الاول صفة للموصوف المحذوف اعني به القسم
قوله يرفع اه اشارة الى ان قوله عن مفرظ طرف مستقر مع المتعلق خبر لقوله فالاول **قوله**
 يعنى به جواب سوال وهو ان درهما وثمانين نخوعشرون درهما ومنوان سمننا لا ترفع الابهام
 عن المفرد بل عن الجميع والتثنية في لا يطابق المثال مع المثل اجاب بقوله يعنى به **قوله** والمضا
 اه فان قيل هذا يناقض بقوله على التمرة مثلهما ذك فان قوله ذك تميز عن المثل مع انه مضاف الى
 الضمير قلنا المراد بالمضاف هنا التركيب الاضافي يعنى ان التميز قد يكون عن النسبة التي يكون بين
 المضاف والمضاف اليه قد يكون عن المضاف فقط كما في المثال المذكور والمراد بالمضاف المضاف
 للمفرد وهو التركيب الاضافي لا المضاف فقط وفي المثال المذكور وقع التميز عن المضاف فقط فلا يرد
 النقض به **قوله** اي في غالب المواد اه اشارة الى ان نصب قوله غالباً على الظرفية **قوله** اه
 رفع الابهام اه جواب سوالين الاول ان المراد بغال المواد هو مواد الرفع وذلك عبارة عن رفع
 الابهام عن مفرظ مقدار والقسم الاول عبادة عن ذلك ايضاً فلهذا يلزم ظرفية الشئ لنفسه
 وايضاً يلزم التكرار لان المفرد المقدار ايضاً ذات مذكورة فيكون تقديراً للعبارة فالاول عن ذات
 مذكورة والثاني ان قوله الاول مبتدأ وقوله مفرظ اه خبره والاصل ان يكون المفرد من الخبر غير ما
 فهم عن المبتدأ ولم يوجد ههنا لان كلهما عبارتان عن رفع الابهام عن مفرظ مقدار اجاب بقوله
 مطلقاً حاصل ان المراد بالاول هو رفع الابهام مطلقاً سواء كان مفرظاً مقدراً او لا والمراد بـ
 المواد هو رفع الابهام عن مفرظ مقدار فكان هذا خاصاً فلا يرد **قوله** والمقدار اه في اشارة الى ان قوله
 في عد طرف مستقر مع المتعلق خبر للمبتدأ المحذوف اعني به المقدار **قوله** في ضمن اه جواب
 سوال وهو ان المقدار ليس الا عبادة عن العد فعله هذا يلزم ظرفية الشئ لنفسه اجاب بقوله في
 ضمن اه حاصل ان من قبيل تحقق الكل في ضمن الجزئي **قوله** والمراد بالمقادير جواب سوال
 وهو ان كيف يكون درهما في نخوعشرون درهما وثمانين نخوعشرون درهما وثمانين نخوعشرون درهما من قبيل التميز
 مع ان لفظ عشرون ودرطاموضون بمعنى معين كما ذكرناه من قبل اجاب بقوله والمراد اه **قوله**
 وانما اقصر جواب سوال وهو ان المقدمات خمسة فلم ذكر المص البعض مع تكرار امثلة بعض
 المقدمات اعني به مثالا الوزن ولم يذكر البعض الاخر اعني به مثالا المكيلات والمزدوعات اجاب
 بقوله انما اه حاصله ان مقصود المص التنبية على ما يتم به المقدمات لا الامثلة وذلك يحصل بما
 ذكره من الامثلة **قوله** فاذا تم الاسم في اشارة الى بيان العامل في التميز يعنى العامل في التميز
 هو ذلك الاسم التام **قوله** حقه اه لم يقل ان المفعول يقع بعد لانه قد يقع مقدماً على الفعل و
 الفاعل نحو زيد ضربت **قوله** وهذا الاشياء جواب سوال وهو ان الراقود في نخوعشرون الراقود
 خلا اسم تام باللام ومستحيل الاضافة باعتباره فينبغي ان يصير عاملاً في قوله خلا مع

ان هذا التركيب غير جائز اجاب بقوله وهذا الاشياء الخ **قوله** جنسا الخ اعلم ان الجنس على نوعين جنس على سبيل الشمول و جنس على سبيل البدل فالاول يطلق على القليل والكثير على سبيل الشمول كالماء والتمر الثاني يطلق على كل فرد من الافراد على سبيل البدل كرجل **قوله** وهو ما يتشابه اه فيه شارة الى بيان الجنس في قوله عليه ان المصادر كلها اجناس وليس فيها التشابه لانه عبادة عن ان يصح صد الكل على الجزئي كالماء يطلق على قطرة والبحر والمصادر ليست بهذا المثابة لانه ليس الاجزاء اجيب ان قيد ان وجد مراد فيه يعنى ما تشابه اجزائان وجد **قوله** اجزائه اه اى يشابه بعضها ببعض المراد بالمشابهة المشابهة في اطلاق اسم الكل عليها كاسم الماء يطلق على كل جزء من اجزائه مساويا بخلاف الرجل فانه لا يطلق على كل جزء من اجزائه كاليك الرجل **قوله** اما فوق النوع اه جواب سواله هو انه كيف يختص الاستثناء بقصد الانواع مع انه اذا قصد النوعين لا يفرد ايضا اجاب بقوله اما فوق اه حاصله ان المراد بالانواع ما فوق الواحد سواء كان مثنى او مجزى **قوله** خصص اه افراد **قوله** بالخصوصية الكلية كالانواع **قوله** او الشخصية كالاعداد **قوله** اى يوردها واثابها لجمع بالورد وداشدة الى ان الجمعية ليس بمعنى مطلق الامكان بل بمعنى ما كان الوقوع **قوله** على ما فوق اه جواب سواله هو ان التميز كما يجمع في غير ذلك لا يثنى في غيره ايضا فلم لم يرد كالمصطلح حاصل الجواب ان المراد بالجمع ما فوق الواحد **قوله** حيث لم يقصد الواحد جواب سواله وهو انه يقضى على ثوباني نحو عندك عدل ثوبا فانه غير جنس مع انه لا يجمع اجاب بقوله حيث اه اعلم ان الضمير لا يخلو اما ان يكون جنسا او لا فالاول يفردا وان كان اداة المتكلم التثنية والجمع لان الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة الى التثنية والجمع الا ان يقصد الانواع فيثنى يوافق بقصد المتكلم لفظ الجنس لانه اذا كان مفردا لا يد على الانواع واما الثاني فيوافق بقصد المتكلم **قوله** المقدر المقادير جواب سواله وهو ان الضمير في قوله ان كان راجع الى التميز في صادمعنى المتن ان التميز ان كان تاما بالتثنية جازا اضافة المقدر المقادير الامر ليس كذلك فان درهما تمام بالتثنية مع ان اضافة عشرين اليه غير جائز اجاب بمجوابين الاول بقوله اى المقدر المقادير اه والثاني بقوله والمعنى اه حاصل الاول انه لا نسلم ان الضمير راجع الى التميز بل راجع الى المقدر المقادير وحاصل الثاني انا... نسلم ان الضمير راجع الى التميز لكن ليس المراد بالتثنية تثنيه بل المراد بتثنية المقدر المقادير **قوله** والمعنى ان وجد لتميزه فيه اه اشارة الى ان كان تامة بمعنى وجد فصادمعنى ان وجد التميز متلبسا بتثنية المقدر المقادير لكن يرد عليه انه لما كان المراد بالتثنية تثنية المقدر في لا يصير التميز متلبسا بتثنية اجاب بقوله فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التميز حاصله ان المراد بقوله متلبسا المقادير والمجاودة لا كونه معروضا **قوله** اى اضافة المقدر المقادير فيه اشارة الى ان اللام فيه للهدى او عوض عن المضاف اليه او جوابا لـ وهو انه منقوض بزيتاني نحو قوله طراذيتا لان الاسم تام بالتثنية مع ان التميز ليس بمضافا اجاب على **قوله** اضافة بيانية جواب سواله هو ان الاضافة يقتضى المغايرة بين المضاف والمضاف اليه التميز والمميز شئ واحد في الحقيقة فكيف يضاف احدهما الى الاخر اجاب بقوله اى اضافة بيانية حاصله ان التعبير بين المضاف

له وبيد اسم الجنس ۴
صه اى على كل فرد من افراد ۴

والمضاف الیه فی غیر الاضافة البیانیة **قوله** باسقاط التنوین جواب سوال هوان الاسم مع التنوین مستحیل
 الاضافة لان التنوین یقتضی الانفصال والاضافة تقتضی الاتصال الامتزاج و بینہما منافاة فكیف یجوز
 الاضافة اجاب بقوله باسقاط اه **قوله** وان لم یکن اه جواب سوال هوان قوله والا شرط وقوله
 فلا جزاء و شرطية الاول و جزائیة الثاني غیر جائز لان الشرط والجزاء لا یكونان الا جملة
 و ہما حرفان اجاب بما تدری **قوله** ای خفض التیذ فیہ اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف
 الیہ او جواب سوال هوان لانہ انخفض اکثر فی الاسماء بل تارة الرفع اکثر و تارة النصب حاصلہ
 ان اکثریة بالنسبة الى التیذ لا فی الاسماء كلها **قوله** باضافة غیر المقلد لہ جواب سوال وهو
 اننا لانسلم ایضاً انخفض اکثر فی التیذ بل اکثر فیہ النصب لانہ من المنصوبات فاجاب بقوله
 باضافة اه حاصلہ انخفض فیہ اکثر لا مطلقاً بل بتقدیر اضافة غیر المقلد لہ **قوله** لقصو
 اه جواب سوال هوان هذا لیل جاز ایضاً فی المقلد والمفرد فینبغی ان یجوز الاضافة فیہ ایضاً اجاب
 بما تدری **قوله** من التیذ فیہ اشارة الى ان اللام فیہ للعهد **قوله** یرفعہ فیہ اشارة الى ان قوله
 عن نسبة ظرف مستقر باعتبار المتعلق خبراً ابترداً وهو قوله الثاني **قوله** ای القسم فیہ
 اشارة الى ان الثاني صفة للموصوف المحذوف **قوله** كان الظاهر اه فیہ اشارة الى الاعتراض
 حاصلہ انه قد تقرّر فیما سبق ان القسم الثاني ما یرفع الایہام عن ذات مقدّاة و ہنا ذکر النسبة
 وهو امر معنوی یعنی لیس بکات اجاب بقوله لکن لما كان الایہام فی طرف النسبة اه و طرف
 النسبة هو الشئ المقدّر فی نحو قوله طاب زید نفساً **قوله** كان الظاهر اه و وجه الظہور
 انه لانسلم ان القسم الثاني یرفع الایہام عن نسبة بل یرفعہ عن ذات مقدّاة و ہی لیس بنسبة
 فلا بد ان یقولہ **قوله** تنبیہا اه تأیید للجواب **قوله** انما ہی لمجر النسبة اه یعنی انما ذکر النسبة
 دون الذات المقدّر لیکون اشعاراً علی مقابلة القسم الاول لان الایہام فی القسم الاول انما هو
 فی طرف النسبة اولاً ثم یسرّ الیہا ثانیاً لان المقادیر اصلها المہمّات و فی الثاني بالعکس فلذا ذکرہا
قوله کائنت فی جملة فیہ اشارة الى ان قوله فی جملة ظرف مستقر مع متعلقہ صفة للنسبة **قوله**
 ای ما شایہا فیہ اشارة الى ان لقوله ما ضاہا معنی اخر غیر مستقیم ہنا اعنی بہ اشتہاء المرأة
 للزوج **قوله** الحوض ممتلئ ماء اه فقوله ممتلئ مسند الى ضمیر الفاعل الراجع الى الحوض وذلک
 النسبة بہم ممتلئ ماء ممتلئ عنہا و کذلک سائر الامثلة **قوله** بالمنتصب عنہ اه اعنی بہ زید ثم
 المنتصب بمعنی الانتصاب **قوله** عنہ بمعنی بعد لان نصب التیذ انما نشأ من الفعل اعنی بہ طاب لہ من زید و
 محمول علی المجاز **قوله** والتمیز اه جواب سوال هوان المثال لا یطابق المثل لان المثل یم بالمثالین فلا
 حاجة الى الابیوة حاصلہ الجواب بان للتمیز قسام قسم منها خاص بالمنتصب عنہ وقسم منها خاص بما
 المتعلق وقسم منها یحتمل لہا کما اشار الى التحقیق بقوله بحسب الحقیقة الخ فلذا اورده فامثلة ای متعدد
 ہنا **قوله** متعلق الخ و متعلق المنتصب عنہ عبارة عن اب زید **قوله** و حیث لا فرق جواب سوال

وهو ان اباکما یصلح ان یكون تمیزاً عن النسبة التي فی شبه الجملة کذلک نفساً من هذا القبیل فلم ذکر
 احدهما فی احد هما والاخری فی الاخری اجاب بقوله حیث لا فرق الخ **قوله** نفساً و ابا متعقبان
 بالمتالین **قوله** فقوله وابوة الخ جواب سوال وهو ان ابوة الخ واداً وعلماً کما یصلح ان یقع تمیزاً عن
 النسبة التي فی شبه الجملة کذلک یصلح ان یقع تمیزاً عن النسبة التي فی الجملة فلم ذکر المص بعد شهما
 وعطف علی قولنا ابا اجاب بقوله فقوله وابوة الخ **قوله** فهو ناظر ای قول المص مائل **قوله**
 فهو ای المص **قوله** فالنفس عین ای جوهر **قوله** غیر اضافی یعنی لا یتوقف تعقله
 علی تعقل شیء اخر **قوله** اضافی یعنی یتوقف تعقله علی تعقل شیء اخر کالاب فان تعقله موقوف
 علی تعقل الابن **قوله** یجبنی طیبه الخ **فان قيل** کیف یكون هذا مثلاً للاضافة مع انه ذکر فی ما
 قبله مثلاً لشبه الجملة وهو قوله والمصدق نحو اعجبنی طیبه انا قلنا ان له حیثیتان الاول ظا
 لفظی والاخر باطن معنوی فباعترفاً الاول مضاف ومضاف الیه بالثانی فاعل فهنا یظهر
 الی الحیثیة الاولی فی ذلك الی الاخر ثم قوله یجبنی فعل مضارع معلوم والنون للوقایة والیا
 ضمیر المتکلم مفعول به والطیب ^{المقام} مصدق فاعل مضاف وها مضاف الیه نفساً و ابا وغیرهما تمیز
 عن ذلك النسبة **قوله** نفساً الخ جواب سوال وهو انه لم یغیر الاسلوب حیث لم یدکر نفساً
 اجاب بقوله نفساً حاصله ان هذه العبادة یحذف المعطوف علیها وسواله کذا ان نفساً کما
 یصلح ان یكون تمیزاً عن النسبة فی جملة او ماضاها کذلک یصلح ان یكون تمیزاً عن النسبة فی
 اضافة فما وجه التخصیص بالاول حاصله کما لها هی المراد فی نسبة فی جملة او ماضاها
 کذلک ههنا ایض **قوله** وترکه جواب سوال ظاهر **قوله** اظهر التمیيزات الخ لان الغالب ان یقع
 النفس تمیزاً عن النسبة **قوله** وزاد علی جواب سوال وهو ان المص انما اورد هذه العبادة
 علی وفق ما سبق فلم زاد قوله ولله دره فادس امع انه لم یدکر فی الاول اجاب بجوابین الاول
 بقوله اشادة والثانی بقوله وايضاً لما اوردده الخ **قوله** علی ان یكون الضمیر الخ جواب سوال و
 هو انه کیف یكون تمیزاً عن النسبة مع ان الضمیر مبهم کما اوردده صاحب المفصل اجاب بقوله علی ان
 یكون الخ **قوله** والدس فی الاصل اشادة الی بیان اللغة وايض جواب سوال وهو ان الدس فی
 الاصل هو اللبب فالمناسبة بین اللبب و بین الخیر الکثیر وقد سمي المص الخیر الکثیر باللبب فاجاب
 بقوله الدس فی الاصل اللبب فی خیر کثیر للعب فارید به الخیر **قوله** بامر الخیل الخ قید اتفاق **قوله** ای
 حدیق یعنی دالک فی الاول وباللغة **قوله** من التفرس بمعنی ریک **قوله** بعد ما لم یکن نفساً الخ
 جواب سوال وهو ان هذه القاعدة منقوضة علی نفساً فی طاب اید نفساً فانه یصلح جعله لما انتصب عنه
 مع انه لا یجوز له ولتعلقه بله فقط اجاب بقوله بعد ما لم یکن نصاً الخ **قوله** لا صفة جواب سوال
 وهو ان الصفة ایضاً کذلک فی یناقض بقوله وان کان صفة لانه یفهم من هذا ان التمیزان کان اسما و
 یصح جعله لانتصب عنه فاذا ان یكون له لتعلقه یفهم من الثانی انه ان کان اسماً كانت له

فقط فیلزم فی کلام المصنف تناقض جاب بقوله لا صفة حاصله ان الاسم اعم من الصفة والعام اذا ذكر في مقابلة الخاص يراد بالعام ما وكره او المراد بالاسم الجامد بالصفة المشتقة **قوله** المراد بجعله اه جواب سوال هوان المراد بالجعل الصيغة ونحو ابوة ودارا وعلما يصح جعله منتصب مع انه لا يجوز ان يكون له متعلق بل متعلقه فقط جاب بقوله المراد الخ **قوله** تارة له جواب سوالين احدهما ان الواو في قوله متعلق للعطف والجمع بحرف الجمع كجمع بلفظ الجمع فحينئذ صاد معناه جازان يكون لها معا وهو غير مقصود وثانيهما انه يلزم قيام عرض احد بجلين اعني المنتصب ومتعلقه في قولنا طاب زيد ابا اذا الاب ذات من له الابوة وهي عرض قائم بجلين اجاب بقوله تارة الخ في اشارة الى ان الواو بمعنى او **قوله** اي المنتصب **فان قيل** المنتصب هون زيد في طاب زيد ابا وهو معلوم غير مبهم فكيف يصح وقوع التميز عنه بل التميز انما يكون عن النسبة كما تقر قلنا نعم لكن ابهامه باعتبار الشئ المقد والمبهم العام يتناول المنتصب والمتعلق **قوله** وذلك اجواز ذلك التميز تارة له وتارة متعلقه **قوله** ايما جازا الخ جواب سوال هوان الضمير في قوله فيها راجع الى الشئين المذكورين اي احدهما يصح جعله منتصب ومتعلقه الثاني مالا يصح جعله منتصب فحينئذ يخرج عن المطابقة ما يكون نصا في المنتصب مع ان المطابقة فيها قصد لازم ايضا اجاب بقوله اي فيما جازا الخ حاصله ان ما يكون نصا في المنتصب داخل فيما يصح جعله منتصب **قوله** من وحد التميز الخ تفسير ما قصد **قوله** او المعنى الخ اي يكون المطابقة بمعنى ثبت في نفس التميز حاصله ان هذا القسم من التميز يطابق لما قصد سواء كان مطابقا لمنتصب عنه ولا بخلاف القسم الاول فانه يطابق لما قصد مع المطابقة بالمنتصب عنه **قوله** من حيث امتيازاتها النوعية جواب سوال وهوان زيدان كان عالما بحكم واحد من الفقه زيد اخربقاعا واحدا من اصول وزيد اخربقاعا من الخو ثم اذا اردت ذلك الانواع فحينئذ تقول طاب زيدان عالما لا علوما مع ان قصد الانواع هناك موجود اجاب بقوله من حيث امتيازاتها حاصله ان المراد هنا امتيازاتها النوعية لمجموع الفقه الاصول والخو الامتيازات الشخصية كالحكم الواحد من الفقه غيره **قوله** مشتقة جواب سوال مثل ما مر في قوله سما لا صفة يعنى المتبادر من الصفة هو المشتق فاعترض على رجل في كفة زيد رجلا **قوله** الصفة في اشارة الى بيان المرجح **قوله** صفة في اشارة الى ان قوله له ظرف مستقر مع المتعلق خبر لقوله كانت **قوله** الواو الخ جواب سوال وهوانه قوله طبقة عطف على قوله له وهذا العطف غير جائز لان الصفة ليست بطبق لهاب عنه بجوابين الاول بقوله المراد الخ والثاني بقوله ويجوز ان يكون الخ **قوله** والطبق مصداق الخ جواب سوال وهوان الطبق نسبة من النسب المتكررة والقاعد فيها ان يجيء على وزن الفاعلة اجاب بقوله الطبق مصداق **قوله** الخ **قوله** لكن زيادة من الخ اشارة الى بيان ترجيح التميز او جواب سوال هوانه يستقيم هذين المعنيين في الصفة اعني معنى التميز والحال

على الاول ان يقول الاول بقوله ويجوز ان يكون الخ والثاني بقوله المراد الخ

فلم یعرض لہم الى احتمال التميز بصيغة التبريض هو احتملت كما في محال اجاب بقوله لكن الخ قوله
اذ قد يمدح الخ دليل لقوله لا حال الفروسية يعني لو كان المقصود مدح به بحال الفروسية
فلم يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات **قوله** اذا كان اسما جواب سوال هو انه ينقض
على طاب زيد نفسا فان يتقدم على عامله حيث يقال نفسا طاب زيد اجاب بقوله اذا كان
اسما **قوله** بالاتفاق الخ جواب سوال هو ان الفعل عامل ايضا فحينئذ صار ذكر قوله والا صح
ان لا يتقدم على الفعل بعد مستك كما اجاب بقوله بالاتفاق يعني انما ذكر الفعل بعد للاختلاف
فعمد البعض يتقدم التميز عليه حاصله ان عدل تقدم التميز على العامل في العبارة الاول
اتفاق وفي الثاني اختلا في فصح مقابلة العبارة الثانية مع الاول **قوله** او الغير الصريح الخ
كاسمى الفاعل والمفعول **قوله** نفسا في نفس الفعل **قوله** متعلقات الاناء اعني به الماء
وغير ذلك **قوله** ولو على سبيل التجوز الخ لان قوله امتلا الاناء ماء بمعنى امتلا الاناء **قوله**
ولهذا يندفع اي بهذا الاعتراض يندفع اعتراض اخر **قوله** ان الماء وان كان فاعلا لامتلاء
لكن بطريق المجاز ومرادنا يجعل الفعل متعديا للفاعل حقيقة فحينئذ لا يدور **قوله** اتجرسلى فا
لهزة فيه للاستفهام الانكارية اي اترك وقوله سلم فاعل **قوله** على تقدير الخ جواب سوال هو ان
في قوله تطيب وجهين احدهما تانيث الضمير راجعا الى السلم والثاني تذكرة راجعا الى الحبيب بان جعل
يطيب بالياء للمذكور الغائب التمسك بهذا البيت انما يصح على التقدير الاول دون الثاني اجاب بقوله
على تقدير الخ **قوله** وما قيل الخ اعتراض **قوله** على هذا الوجه الخ اي يصير ضمير كاد راجعا
الى الحبيب **قوله** فتكلف يعزان في تاويل الحبيب بالنفس تكلف لانه مخالف لسوق الكلام لان
السوق في تعجب سلم لا الحبيب **قوله** اي ما يطلق جواب سوال هو ان تقسيم المستثنى الى
المتصل والمنقطع تقسيم الشئ الى نفسه وغيره لان المستثنى صيغة اسم المفعول بمعنى المخرج
لغزا والمخرج هو المتصل لا المنقطع اجاب بقوله اي ما يطلق الخ وهذا صادق عليها فاندفع
الاعتراض حاصله ان المستثنى المنقطع وان لم يطلق عليه لفظ المستثنى لغزا لكن يطلق عليه لفظ
المستثنى اصطلاحا وتقدر بالسؤال بوجه اخر وهو ان تقسيم المستثنى الى المتصل والمنقطع لا يصح لان
تقسيم الشئ لا يكون الا بعد تعريفه ههنا لم يوجد تعريف المستثنى فاجاب بقوله اما يطلق الخ حاصله
ان المراد بالمستثنى ما يطلق عليه لفظ المستثنى وهذا القدر كاف في التقسيم فلا حاجة الى تعريفه
قوله في الاصطلاح الخ جواب سوال وهو ان تقسيم المستثنى اليها غير جائز لان المستثنى
عبارة عن التكلم بالباقي بعد التنايا وهذا يتصور في المتصل لا المنقطع اجاب بقوله في اصطلاح
النحاة حاصله ان ذلك مذهب اهل الاصول اما عند النحاة فالمستثنى عبادة عما يدكر بعد لا
واخواتها وهو صادق عليهما **قوله** على قسمين الخ جواب سوال وهو ان المستثنى منقسم
الى هذين القسمين فينبغي ان يذكر ادوات الحصر ايضا ان قوله المستثنى مبتدأ وكل واحد من المتصل

والمنقطع خبری وهذا لا یصح لان فی حمل الخاص علی العام وهو باطل وایضاً ان تقسیم المستثنی الی قسمین لا یخلو اما تقسیم الكل الی الاجزاء او تقسیم الكل الی الجزئیات ولا یصح الا و لان المستثنی یطلق علی كل واحد لا علی المجموع من حیث المجموع وكذا الثاني لانه یكون لفظ المستثنی کلیاً مساویاً یصدق علی كل واحد منها علی السوۃ فیکون مشتركاً لفظیاً فاجاب بقوله علی قسمین فی اشارة الی ان العطف مقدّم علی الربط وهو مفید للحصر فلا حاجة الی ادوات الحصر وایضاً اذ تقدّم العطف علی الربط یصح الحمل لان الخبر حیث یجمع هذین القسمین فیلزم حمل المساوی علی المساوی وهو الصیغ وایضاً ان المراد من التقسیم هو الاخیر والمراد بالمستثنی ما هو مشترك بین القسمین علی سبیل عموم المجاز وهو المذکور بعد الا و اخواتها ومخالف لما قبلها نفیاً واثباتاً وبهذا یندفع ما قبل ان اذ المرکن المستثنی فکیف یصح عن من المنصوبات ^{۲۲} **قوله** ولما كان معلومیة الخ جواب سوال وهو ان الاصل ان یكون تقسیم الشئ مسبقاً علی تعریفه و ههنا لم یوجد اجاب بقوله ولما كان الخ وایضاً فی اشارة الی الرد علی الشیخ الرضی حیث قال فی الجواب عن ذلك السؤال انما لم یعرف مطلق المستثنی لتعدّد ^{۲۳} لانه مستلزم لاجتماع القیضین فان المتصل هو المخرج عن متعدّد والمنقطع غیر مخرج وهما متضادان فلا یجتمعان فی التعریف الواحد فرد الشارح علیہ بقوله ولما كان الخ ووجه الرد اننا لانسلم ان مطلق التعریف متعدّد لانه یمكن ان یقال فی تعریف المطلق هو المذکور بعد الا و اخواتها كما سنذكره وانما لم یعرف لما قلنا وهو ان معلومیة الخ **قوله** وعرف كل واحد الخ جواب سوال وهو انه لما كان التعریف بوجه ما كاف فی التقسیم فلم عرف المستثنی المتصل فاجاب بقوله **عرف الخ قوله** ای الاسم فی اشارة الی ان المخرج صفة الموصوف ^{۲۴} **قوله** الذي اخرج الخ فی اشارة الی ان اللام بمعنی الذي والمخرج بمعنی الفعل الباحی المجهول **قوله** كجزئیات المستثنی المنقطع وجزئیات عبارة عن الحمار والفرس وغیرهما فی نحو جاء فی القوم الاحاد **قوله** عن متعدّد فی اشارة الی ان صفة الموصوف ^{۲۵} **قوله** واعنی به المستثنی منه **قوله** جزئیات واجزائه جواب سوال وهو ان المتبادر عن التعدّد التعدّد من حیث الجزئیات فخرج النصف فی نحو اشتریت العبد الا نصفه فانه مستثنی متصل مع انه غیر خارج عن متعدّد من حیث الجزئیات ^{۲۶} **قوله** اذ ^{۲۷} **قوله** اجاب بقوله جزئیات الخ حاصل ان المراد من التعدّد اعم منها والعبد متعدّد من حیث الاجزاء **قوله** سواء الخ فی اشارة الی ان نصب ^{۲۸} **قوله** لفظاً او تقدیراً بناءً علی انهما خبران لكان المحذوف ^{۲۹} **قوله** ملفوظاً او مقدّم جواب سوال وهو ان الاصل ان یكون خبر كان محمولاً علی اسمها وههنا لا یصح الحمل كما هو الظاهر لان اللفظ مصبک وهو لا یحمل الا علی حصص افراده والتعدّد لیس من افراده اجاب بقوله ملفوظاً او مقدّم ^{۳۰} **قوله** ان التعدّد لیس من افراده الصفة جواب سوال

وہو ان هذا التعريف لا يصير مانعا عن خوله الغير حيث صدق على قوله الا الله في قوله تعالى لو كان
 فيهما الهة الا الله لفسدتا فانه اسم مخرج عن متعد لفظا مع انه ليس بمستثنى اجاب بقوله غير
 الصفة وحرف الاستثناء ههنا كصفة بمعنى غير قوله عن جزئيات الخ كزيد في نحو جاءني
 القوم الا زيد **قوله** فالمستثنى الخ وفي هذه العبارة رد على الشيخ الرضوي حيث قال فالفرق
 بينهما ان المتصل عما يكون من جنس المستثنى منه المنقطع بخلافه وهذا خطأ منه ومنشأ
 الخطأ اياد هذين المثالين لهما في اكثر المواد فردا لشارح عليه بما حاصله ان الاعتبار
 في المتصل الدخول في التعد ثم الاخراج عنه الاعتبار في المنقطع عدم الدخول سواء كان من
 جنسه او لا ووجه الرد عليه ان قول الشارح في نحو جاءني القوم الا زيد مشيدا الى جباة
 خالية عن زيد فان هذا المثال عند ايض للمنفقط مع ان المستثنى من جنس المستثنى عنه **قوله**
 اي المستثنى الخ في اشارة الى بيان المرجع **قوله** مطلقا جواب سوال وهو ان الضمير لا
 يخلو اما ان يرجع الى المستثنى المطلق او الى المتصل او المنقطع فالكل غير جائز اما الاول فلان
 ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المثبت له وههنا لم يوجد ثبوت لعدم تعريفه واما الثاني فلعدم
 صحة قوله ومنقطع عالا نه عطف على السابق فيجوز يصير معناه ان المستثنى المتصل منصوب وجوبا اذا
 كان منقطعا وذا غير متصلا لان بينهما منافاة واما الثالث فلعدم صحة عطف قوله ومنقطعا
 لان العطف يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه اجاب بقوله مطلقا حاصله ان
 الضمير راجع الى المستثنى وهو معلوم بوجه يحسم تقسيمه وايض علم بما يعلم من تعريف قسميه لان
 تعريف القسم مستلزم لتعريف المقسم **قوله** وثانيا الخ اي علم ثانيا **قوله** بما اى شيء
قوله يتفطن اي يعلم **قوله** له اي للمستثنى المطلق **قوله** ولهذا لم يعرفه الخ رد على
 بعض الشارحين كالفاضل الهندي حيث قال انما قسم المستثنى الى هذين القسمين قبل التعريف
 لانه صار في الاصطلاح كالمشترك وهما حقيقتان مختلفتان لان احدهما مخرج عن متعد
 والاخر غير مخرج فلم يمكن جمعهما في تعريف جامع بينهما فردا لشارح بقوله لهذا لم يعرف **قوله**
 وجوبا جواب سوال وهو انه لا فرق بين هذا وبين قوله فيما بعد يجوز فيه النصب لان في كليهما
 النصب فلا يصح المقابلة اجاب بقوله وجوبا وههنا جواز **قوله** واقعا فيه اشارة الى قوله
 بعد ظرف مستقر مع المتعلق خبر لقوله اذا كان **قوله** قيد بدوان لم يكن الخ جواب سوال هو
 ان قيد الا بغير الصفة غير جائز لان الواقع بعد الا اذا ان صفة ليس بمستثنى اجاب بما ترى
قوله لتلاي هذا الخ يغفل المبتد **قوله** اي ليس بنفي جواب سوال وهو ان الموجب لا يخلو
 من الايجاب والايجاب مقابل السلب في صارت هذا القاعدة منقوضة على زيد في نحو
 هل جاءني القوم الا زيد فانه مخرج بالا غير صفة وقع في كلام موجب مع انه ليس بمنصوب
 بل هو مرفوع اجاب بقوله ليس بنفي الخ وانما وجب النصب لانه لا يتصور

الرفع والجرفیہ ما الا و افلا نہ لا یكون الاعلى البدل البدل فی حکم تکریر عامل المبدل منه فاذا کان بدلا فقد یرقوله جاء فی القوم الا زید جاء فی القوم الا جاء فی زید فجاءت المقص واما الثاني فلانه لا یوجد حرجا دة ولا مضائق **قوله** ولا حاجة فیہ اشارۃ الی الرد علی الفاضل الہندی حیث قال لا بد ہنا من قید اخر ہوا ان یكون الخ لیخرج عنہ قرأت الا یوم کذا لان الیوم فیہ واقع بعد الا غیر الصفتہ فی کلام موجب مع انہ منصوب علی الظرفیۃ لا علی الاستثناء فخر الشارح علیہ بقولہ ولا حاجة الخ وجہ الرد علیہ ما ذکرہ الشارح بقولہ لان کلام الخ او اشارۃ الی الا اعتراض حاصکہ ان الیوم فی نحو قرأت الا یوم کذا من قبیل ما ذکر فی المتن مع ان النصب فیہ لیس باعتبار الاستثناء بل باعتبار انہ مفعول فیہ فینبغ ان ینکر فیہ قید التام لاخراج ذلک **قوله** لان کلام فی کونہ الخ علۃ لقولہ ولا حاجة **قوله** او کان بعد عدا وخلا الخ یعنی المذکور بعد عدا وخلا منصوب علی المفعول بہ فلو کان کلامنا فی المنصوب علی الاستثناء لکان ذکرہا عبثا بل کلامنا فی المنصوب المطلق الذی وقع بعد الا **قوله** الا ان یقال لا حاجة الخ اعتراض علی الجواب وحاصل الاعتراض انہ وان لم یکن لذات القید حاجۃ لاخراج المذکور بل لہ حاجۃ لاخراج الیوم فی نحو قرأت الا یوم کذا فانہ من قبیل ما ذکر فی الکتاب مغرانی لیس بمنصوب مرفوع باعتبار انہ مفعول ما لم یسم فاعلہ لقولہ قرئ قلنا ان المقرأنا لم ینکر ہذا القید لاخراج ہذا ین المثالین باعتبار انہما بمنزلۃ الاستثناء عن ہذا القاعدۃ لانہما داخلان فی قولہ ویعرب علی حسب العوامل لان الاصل اذا حکم علی کلک ثم ذکر بعض افرادہ فیما بعد مخالفا حکم ہذا کلک فذلک بمنزلۃ الاستثناء عنہ **قوله** والعامل فی نصب المستثنی اشارۃ الی العامل ورد علی بعض النحاة حیث قالوا العامل لنصب المستثنی کلمۃ الا و ہذا خطأ ومنشأ الخطأ قولہ الخرجانی لکن نسب الی الامحاز لانہ واسطۃ للنصب الاصل فی العمل الفعل فلا یجوز اعمال الضعیف مع وجود القوی **قوله** اذ لہ نسبتہ بیان وجہ التعلق المعنوی ومتعلقات الفعل مع مول الفعل **قوله** اذ لہ نسبتہ الی شئ نسب الی احد من الفعل ومعناہ کالقوم فی جاء فی القوم الا زید افرید جزء من القوم وهو جزء من الفعل لانہ فاعلہ فثبت التعلق المعنوی بہذا المعنی لان جزء الجزء للشیء جزء **قوله** وقد جاء الخ بیان تعین النصب لا الرفع او جواب سوالہ وهو انہما التعلق بہا لفعل صاد المستثنی مثل المستثنی منہ فینبغ ان یكون اعرابیہ کاعرابہ اجاب بقولہ وقد جاء **قوله** او معنی الفعل الخ کقولہ القوم اخوتک الا زید او العامل فی ہذا المستثنی الفعل المستفاد من نسبتہ الخبر الی المبتدأ وهو نسبتہ القوم الی اخوتک الا زید **قوله** لا متناع تقدیم البدل علی المبدل منہ اما لم یجعل مخفوضا لعدم الخافض **قوله** اے فی اکثر اللغات الخ فیہ اشارۃ الی ان الالف واللام بدل عن المضاف الیہ **قوله** قبائل کثیرون

جواب سوال ہوان اہل اللغة فريقان احدهما اہل الحجاز و ثانيهما بنو تمیم فكيف يتصور الاكثرية
للحجازيين اجاب بقوله فانهم قبائل الخ أو بقوله أو في اكثر المذاهب **قوله** مطلقاً اى سواء
قبل اسم يصح حذفه أو لا **قوله** اذ لا يتصور فيه الخ لانه لو كان بدلاً فهو لا يخلو اما ان يكون
بدلاً الكل والبعض أو الاشتمال والغلط والكمشتف اما الاول والثاني فلا نهما لا يتحققان
بدون اتحاد الجنس بين البدل والمبدل منه ولا اتحاد هنيئيهما في المنقطع واما الثالث فلا نه
لا يتحقق بدون الملازمة بين البدل والمبدل منه ولا ملازمة بينهما في المنقطع اذ لا يمكن ان يشتمل
البدل على المبدل منه ويشتمل المبدل منه على البدل واما الرابع فلم اذكره الشارح **قوله** الا بدلاً
الغلط اذ لا يتصور الخفض لعد الخافض ولا يتصور اعلا به بحسب العوامل باعتبار ذكر
المستثنى منه **قوله** الروية الخ اى الفكر **قوله** والفظا نة يعنى زيركى وبينها وبين السهو
والغفلة منافاة فلا يتصور ايضاً بالضرورة صارت منصوباً **قوله** فهنا يجوزون البدل
الخ لان حذف القوم في هذا المثال جائز لان المقصود منه ثبوت المجرى للحماد وذلك لا يتفاوت
بين ان يذكر القوم أو لا **قوله** الا من رحم الخ استثناء من العاصم ولا يصح حذف
العاصم لانه اسم لا التى لفظاً الجنس خبرها محذوف اعني هو جوفلو حذف اسمها ايضاً يلزم اجحاف
الكلمة **قوله** اى من رحمه الله الخ جواب سوال هوان قوله رحمه صفة او صلة لقوله عز وجل
اذ وقعت صفة او صلة لا بد فيها من العائد وهما لم يوجد اجاب بقوله اى رحمه الله حاصله
ان في رحمه ضمير ان احدهما مستتر كما جمع الى الله و ثانيهما محذوف و راجع الى من **قوله** الله فيه
اشارة الى ظهور الضمير المستتر في رحمه **قوله** هو المرحوم جواب سوال هوان من رحمه عبارة عن
العاصم فحينئذ صاد الاستثناء متصلاً لا منقطعاً فلا يطابق المثال بالمثل فاجاب بقوله
هو المرحوم المعصوم فحينئذ يطابق المثال بالمثل لان المرحوم غير داخل في العاصم **قوله** من
عدا يعد وفيه اشارة الى بيان الباب **قوله** من خلا يخلو فيه ايضاً اشارة الى بيان الباب
قوله وهو في الاصل الخ اعتراض حاصل ان نصب قوله زيداً بقوله خلا غير جائز لانه
فعل لا يندى لا يتعد الى المفعول بدون كلمة من فاجاب بما ترى **قوله** من الانيس اياران **قوله**
وقد يتضمن جواب عن ذلك الاعتراض حاصله انه متضمن لمعنى جاوزا ومخلف الايصال و
هوان يكون الفعل لازماً يتعد بحرف الجر ثم يحذفها ويبقى هو على التعدي **قوله** من التضمين
او المحذوف والا يصال الخ ويجوز اذ ذكر كلمة من كما جاز في قوله خلت الديار من الانيس **قوله** ليكون ما بعد ها
الخ ثبت المناسبة بين خلا والا في كون ما بعد الكلمتها مغائر لما قبلها **قوله** في باب الاستثناء
اى الاستثناء بخلافه **قوله** و فاعلمها ضمير راجع الخ جواب سوال هوان الضمير فيها راجع الى القوم
وهذا الارجاع غير صحيح لانه يلزم ارجاع ضمير المفرد الى الجمع وهو باطل حاصل الجواب ان الضمير فيها راجع
الى

عنه أو سوله كان من جنس المستثنى منه أو لا ۱۲ عه اے بدل الاستعمال ۱۳ مفتی عبدالرحیم عفی عنہ

الى احد الامور الثلاثة التي ذكره الشارح **قوله** او الى بعض الخ ولا يصح ارجاعه الى البعض المعين
 لانه لا يفهم منه عند مجيئة زيد اذ يجوز ان يكون زيد داخلا في البعض الذي يسند اليه الفعل
 فلا يتحقق عند مجيئة زيد والمقصود مجيئة القوم وعكس مجيئة زيد **قوله** ولم يظهر جواب سوال وهو
 ان الماضي المثلث اذا وقع حالا وجب تقديره كلفظا او تقديرا كما صرح به الشارح في بحث الحال فهنا
 لم يوجد فاجاب بقوله ولم يظهر **قوله** وقد اجيز الجراخ يعني ان الجريها جائز اتفاقا **قوله** ف
 جولا هما مشتركان بين ان يجعل ما ضيين او حرفا جولا **قوله** بالنصب على الظرفية جواب سوال
 وهو ان نصب خلا وعكس لا يخلو اما ان يكون بناء على الظرفية او على الحالية اما الاول فهو باطل
 لانها ليسا من قبيل المكان الزمان والظرف لا يخلو عنهما والثاني فهو ايضا باطل لعل صحة حملها
 على القوم والاصل في الحال ان يكون محمولا على ذي الحال حاصل الجواب ان كلا من الشقين
 مستقيم ههنا كما بين الشارح **قوله** بتقدير مضاف جواب سوال هوان نصب خلو وعكس كيف
 يتصور على الظرفية لان الظرف لا يخلو عن الزمان والمكان وهما ليسا منها فاجاب بقوله بتقدير
 مضافا حاصله ان ظرفيتهما باعتبار المضاف **قوله** يجعل المصدا الخ جواب سوال هوان اذا كان
 الخلو والعكس منصوبين على الحالية فالحال محمول على ذي الحال فهنا لا يصح الحمل لانه من قبيل
 حركات الصفة على الذات فاجاب بقوله يجعل الخ **قوله** ولعل هذا الخ جواب سوال هوان
 كان خلاف الاخص ثابتهما فنبغي ان يقول المص في الاكثر كما قال في خلا وعكس اجاب بقوله و
 لعل هذا لم يثبت عند المص **قوله** ويلزم اضمار الخ جواب سوال هوان هذا الدليل لا يثبت المدعى
 لانه يجوز ان يكون ما بعدهما مرفوعا بالاسمية وخبرهما محذوف فاجاب بما ترى **قوله** وهو ضمير
 راجع الخ جواب سوال وهو ان ضمير ليس ولا يكون لا يخلو اما ان يرجع الى القوم او الى غيرها والاول
 باطل لعدم المطابقة والثاني ايضا باطل لان الغير ليس بكور فيلزم الاضمار قبل ان ذكر اجاب
 بقوله وهو ضمير راجع الخ **قوله** الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ الخ اما عدم استعمالها في
 المنقطع فلان اسم هذه الافعال هو الضمير الراجع الى المستثنى المقدم والمنقطع كما في قولهم ما جاء
 القوم الاحبار وما جاء في الازيد القوم لانها مستثنى اسم منه والاصل ان يكون خبرها محمولا
 على اسمها وذلك الخ لا يتصور في المنقطع لان حمل الحمار على القوم غير جائز واما عكس استعمالها
 في المفرغ فلان لا يلزم الاضمار قبل ان ذكر لان المستثنى منه في المستثنى المفرغ غير مذكور **قوله** لم
 يشترط ان لا يكون الخ جواب سوال هوان زيد خل في هذه الصابطة المستثنى المقدم والمنقطع
 كما في قولك ما جاء في الازيد القوم وما جاء في القوم الاحبار لانها مستثنى بعد الا في كلا
 غير موجب وقد ذكر المستثنى المتصل منه مع انه لا يجوز فيهما الوجهان بالنصب اوجب كما
 مر والجواب انه اكتفى بما سبق **قوله** على الاستثناء اه في اشارة الى ان اللام في قوله النصب
 للعهدة **قوله** حال من الضمير اه يعني ان قوله فيما بعد ظرف مستقر مع المتعلق اعني به الواقع

حال من الضمیر المجرد فی قوله فی قوله ای حال کون المستثنی جواب سوال **هو** ان الواقع بعد **الا**
 لیس **لا المستثنی** والضمیر المجرد راجع الی المستثنی ایضاً فعلی هذا یلزم ظرفیۃ الشئ لنفسه **اجاب** بقوله
 ای حال کون المستثنی واقعاً فی محل حاصله ان المراد عن الواقع فیما بعد **لا هو** محل المستثنی ای المراد
 من ما المحل دون المستثنی فحينئذ لا یرد **قوله** والحال انه الخ جواب سوال **هو** ان الماضی المثبت اذا
 وقع حالاً لا بد فیها من دخول قد وهو لم یوجد فی قوله ذکر المستثنی منه **اجاب** بما تری **قوله** فی
 بعض النسخ الخ جواب اخر عن هذا السؤال **قوله** علی انه صفة الخ جواب سوال **هو** انه کیف یصح
 الحالۃ عند ذلك البعض لان الجملة اذا وقعت حالاً لا بد فیها من الواو **اجاب** بقوله علی انه صفة
قوله ذکر فی الخ جواب سوال وهو ان الجملة اذا وقعت صفة لا بد فیها من العائد **هو** هنا لم یوجد
اجاب بقوله ذکر فی المستثنی منه حاصله ان المراد بالعائد اعم من ان یکون لفظاً او تقدیراً **قوله**
 لا بالاصالة الخ فان قيل ان اعراب البدل انما یکون بتبعیۃ المبدل منه لا بالاصالة قلنا ان المراد بالـ
 لاصالة ما یکون بمقابلة الواسطة لا بمقابلة التبع كما فی الشارح ذلك لاصالة بقوله وبغير
 واسطة **قوله** العامل الخ جواب سوال **هو** ان هذا الحكم منقوض علی زید فی ما جاء فی الازید
 لانه لم یعرب علی حسب العوامل بل بحسب مل واحد وایضاً یلزم توارد اعرابات مختلفة علی
 معرب واحد بالشخص حاصله ان الالف واللام یبطل مع الجمعیۃ **قوله** لانه فرغ الخ هذا وجه
 تسمیۃ المفرغ باسم المفرغ **قوله** ای بما یقتضیه فیله شارة الی ان الحسب بمعنی المقتضی لا بمعنی
 القدر والکنایۃ **قوله** فالمراد الخ جواب سوال **هو** ان المستثنی المفرغ لیس بمفرغ بل مفرغ لیه باعتبار
 فراغ العامل له فلا یصح تسمیۃ بذلك الاسم **اجاب** بما تری **قوله** ای والحال الخ اشارة الی ان
 الواو للحال الجملة وقعت حالاً من المستکن فی یعرب **قوله** واقعاً اشارة الی ان قوله فی
 غیر الموجب خبر لقوله وهو باعتبار المتعلق **قوله** الكلام فی اشارة الی ان الموجب صفة
 للموصوف المحذوف **قوله** واشترط ذلك اشارة الی ان قوله لیس فی دلیل للمحذوف والضمیر
 فی دارج الی الكلام والمستثنی ویمکن ان یکون فاعله هو المثل فی قوله مثل ما ضربنی الخ **قوله**
 صحیحة الخ جواب سوال **هو** انه منقوض بنید فی ضربنی لا لایزید لانه ایضاً مفید مع انه لیس
 بمستثنی مفرغ حاصله ان المراد بالفائدة فائدة صحیحة لا مطلقاً **وهنا** لم یوجد لعدا امكان جمع
 جمیع الناس علی ضرب المتکلم **قوله** الذی یصح الخ دلیل مطابقة المثال بالمثل قال لان یستقیم المعنی
 هو استثناء من مفهوم الكلام السابق ای لا یعرب بحسب العوامل علی الموجب فی جمیع الاوقات
 الا وقت استقامت المعنی **قوله** لا التمساح ای ینک **قوله** ای وقعت انما فی القراءة بذ
 لانه لا یحیی لا یطلب المفعول بالاجعله متعدیاً ولفظاً وقعت متعدی **قوله** بل ایام لا سبوع یعنی
 ایام یک ہفتہ **قوله** ولكن الغالب دفع لما یقال لها استقیم المعنی فی بعض الصوف لم یثبت الفرق
 بین هذه الصوة والصوة الاولى فالدفع بان المراد عدلاً وجداً ان القرینۃ فی هذه الصوة غالباً وجلانها

فی الاول **قوله** مثلاً الخ جواب سوال **قوله** لم یجز فعل ما بعد فاعله فاعلیته غیر جائز لان الفاعل مفرد لانه قسم من الاسماء هو جملة اجاب بما تری **قوله** اذ معنی ما زال ثبت آئین ما زال هو ثبت تعلیل العدل الجواز او جواب سوال وهو اننا لانسلم ان هذا المثال ایجابی بلسبب یتقیم فیہ المعنی اجاب بما تری **قوله** فلا یتقیم لان المستثنی منه فی هذا المثال جمیع الصفات وقد یکون بعضها متناقضین كالسواد والبیاض غیرهما فلا یتصوفا اجتماع جمیعها فی ذید ۶۶ **قوله** قال الشارح الرضی والغرض من هذا النقل اعتراض علی المص و حاصله ان المعنی فی هذا المثال مستقیم بان یزاد بجمیع الصفات الغیر المتناقضین **قوله** او یحتمل اه اعتراض اخر حاصله انه ینبغی ان یکون المراد بثبوت جمیع الصفات فی ذید هو المبالغة هو المبالغة فی نفی الاجتماع **قوله** ولا یخفى جواب عن ذلك الاعتراض حاصل ان صحة هذا المثال عند هذا التاویلات مسلم لکن مثلاً الخ **قوله** کل من یتصو منه الضر من معارفک الخ هذا قرینة علی ارادة بعض مخوضر بنی الا ذید **قوله** للمبالغة الخ هذا ایضاً قرینة علی ذلك **قوله** غلوای انہ یقال اذ اتعد البدل الخ هذا بیان قاعدت اخرى **قوله** ویختار البدل فیما بعد الای کلاً غیر موجب وقد ذکر المستثنی منه **قوله** من حیث حل جواب سوال **قوله** ان الجار والمجرور فی قولہ علی اللفظ صلة التعد وهذا لا یصح لان صلة التعد تقع الباء لا علی اجاب بقوله من حیث الخ حاصله انه متعلق بالحمل المحذوف **قوله** ای لفظ المستثنی منه الخ فیہ اشارة الی ان الالف واللام عوض عن المضالی **قوله** یمثل فیہ اشارة الی ان الجار والمجرور متعلق بالحمل وجواب سوال **قوله** ان قولہ اذ اتعد البدل شرط وقوله فعلی الموضع جزاء ولا یکون الا جملة وهو لیس بجملة اجاب بقوله یمثل وانشاء متأخر عن الجار والمجرور اشارة الی الخصص الاختصاص **قوله** علاماً بالمختار الخ جواب سوال وهو انه اذ اتعد البدل ینبغی ان یکون منصوباً علی الاستثناء فاجاب بقوله علاماً الخ وفی ایراد لفظ مثل فی مثالین المن کو ما بعد الاول اشارة الی العطف **قوله** آ علی موضع المستثنی منه فائت مرانفاً وهو ان الالف واللام عوض عوض عن المضالی **قوله** وقوله لا یعابرد فعلمنا یقال ان المقص فی هذا المقام بیان تعد البدل علی اللفظ وهو یحصل بقوله الاشئی الخ فلم ذکر المص لا یعابره اجاب بقوله وقوله الخ **قوله** وعلى ما وقع الخ جواب سوال وهو ان ذالم یکن فی اکثر النسخ فلم اراده المص فی هذا النسخة اجاب بقوله وعلى ما الخ **قوله** وانما وصفه الخ جواب سوال وهو انه لا حاجة الی هذا التوصیف اجاب بقوله انما وصفه به لئلا یلزم استثناء الشئ عن نفسه لکن یرد علیه فی کثیر من النسخ یلزم استثناء الشئ عن نفسه جاعنه بقوله ولا یخفى انه لو جعل الخ **قوله** انما تعد البدل اه دفع استویش البتة لانه یعلم من ظاهر ان هذا الدلیل المثال الثالث قد دفعه بما تری **قوله** لان من الاستغراقية ای الاستغراقية المطفة وقيل هذا دفع سوال وهو انه منقوض بقوله وقد کان من مطر لان من قرأ بعد الاثبات حاصله ان مرادنا الاستغراقية لا الزائدة **قوله** اتفاقاً فیہ

اشارة الى ان في من الزائد خلافا **قوله** اي بعد ما صار الكلام الخ جواب سؤال وهو ان المثال المذكور
منه لا مثبت فكيف يوافق هذا التعليل اجاب بقوله اي بعد ما الخ كلمة ما مصدكية اي بعد صيرورة
الكلام مثبتا لتقاضى التقي بالاقصا معناه جاءني من زيد **قوله** لان فتحة شبيهة الخ جواب سؤال
وهو ان حمل المستثنى على اللفظ غير جائز لان لفظ الاحد مبني وتوابع المبني يحمل على محله لا على لفظه
اجاب بقوله لان فتحة حاصل ان فتحة لفظ الاحد شبيهة بالحركة الاعرابية فكان بمنزلة المعرب
وتوابعه يحمل على لفظه **قوله** شبيهة اي في العرض يعنى كان النصب حاصل بالناصب كذلك
الفتحة حصلت بكلمة **قوله** يعنى بعد ما صار جواب سؤال سؤال مر ذكره انفا **قوله** اذالم يكن
البدل الخ والفرق بينهما ان التقدير الحقيقي عبارة عن تكرير العامل في المستثنى والمحكي عبارة عن
الاكتفاء بدخول العامل على المبدل منه واعتبر سرية حكمه اليه **قوله** والمستثنى الخ انما زاد لفظ المستثنى
اشارة الى انه معطوف على قوله منصوب في نحو قوله وهو منصوب اذا كان بعد **قوله** اي مجرد الخ
جواب سؤال وهو انه يقتض على الزيد ين في جاءني القوم غير الزيد ين فانه واقع بعد لفظ غير
مع انه ليس بمحذوف لان الخفض حقيقة في الحركة اجاب بقوله اي مجرد من قبيل ذكر الخاص و
اداة العام والجراعم من الحركة والحرف **قوله** واجاز اشارة الى فائدة قوله في الاكثر **قوله**
اي براءة جواب سؤال وهو ان الابداء فعلا لا يقد العبد على احداثه فكيف يصح نسبة الى القوم
حاصله ان نسبة اليه مجاز **قوله** دون الصفة الخ اشارة الى ان قيد فيرا حذر **قوله** انتقل
اعرابه لانه اذا استعمل بمعنى الا كان ما بعد مستثنى فيستحق ما بعد اعراب المستثنى وهو مجرد وبالإضافة
فانتقل اعرابه اليه **قوله** المذكور اشارة الى ان الالف واللام للعهد **قوله** اي كلمة غير الخ جواب
سؤال وهو ان قوله غير مبتدل وقوله صفة خبره وابتدأ ثبوت غير جائز لان اصلا لمبتدأ ان يكون
معروفة مخصصة وههنا نكرة مخصصة وايضا ان الضمير في قوله حلت راجع الى الغير
باعتبار انها صفة للغير او خبره فعلى هذا راجع ضمير المؤنث الى المذكور وهو غير جائز لعدم
المطابقة اجاب عنها بقوله اي كلمة غير فحاصل الدفع الثاني ظاهر واما الاول فلان اللفظ
اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما **قوله** في الاصل الخ جواب سؤال وهو ان كلمة غير مستعملة
في الاستثناء فكيف يكون صفة اجاب بما تراءى **قوله** واستعملت مثلها الخ جواب سؤال وهو
انه كيف يصح حمل كلمة غير على كلمة الا والحال انه لا اتحاد بينهما وهو من الشرط اجاب بما
تراءى **قوله** لكن الخ استدراك عن قوله كما حلت الا عليها في الصفة **قوله** اي واقعة الخ
جواب سؤال وهو ان التابع من صفات الاسم والاحرف فحينئذ لا يصح قوله الا اذا كانت
تابعة او تقدير السؤال هكذا ان التابع كل ثان باعراب سابقه وكلمة الا ليس كذلك فكيف
يصح قوله تابعة الخ اجاب بقوله اي واقعة **قوله** بعد متعد الخ جواب سؤال وهو انه
يقتض بقوله ما جاءني رجلا لان زيد فان الا في هذا المثال حصلت عليها مع انها

له ابتداء لانه متضاف وضمة متضاف اليه مبتدأ غير جائز خبره

لیست بواقعة بعد لجمع اجاب بقوله بعد متعدي والرجل في ذلك المثال وقع في حيز النفي فيفيد
 عموم الافراد **قوله** لفظا وتقديرا الخ جواب سوال ظاهر **قوله** اي منكر الخ انما فسر المنكور
 بالمنكر المشد لان باب نكر ينكر بالتخفيف لم يسمع من العرب كما دل عليه قول المصنف في امال
 الكافية في شرح قوله اذا انكر الخ حيث قال اذا انكر بالتشديد **قوله** فيعلم التناول الخ اي التناول
 الى المستثنى **قوله** او عند التناول اي يعلم عدم التناول الى المستثنى **قوله** فلا يتعد المنقطع و
 والشرط في صحة حمل الا على الصفة تعد المتصلا والمنقطع **قوله** وانما يصار الى اشارة الى
 ان قوله لتعد الاستثناء متعلق بقوله حملت **قوله** لعد دخول الله في الهة بيقين والشرط
 في المتصل دخول المستثنى في المستثنى منه بيقين وفي المنقطع عد دخول بيقين **قوله** بناء على الظنية
 الخ فيه اشارة الى ان كلمة على بنائية **قوله** ولم يبق سو الخ فقوله سوفاعل لقوله لم يبق والرفع
 فيه تقدير مثل عيسى واصلا للشرع فلما اصبغ الشروا مس وهو عريانوا به ولهم بيق سوال عد ان تا
 هم كما دانوا **قوله** اے دخول كان او احد اخواتها جواب سوال وهو انه ينقض على قائماني
 نحو كان زيد قائما فانه خبر كان مع انه لم يستبعد دخول المجموع يعني كان واخواتها بل كان فقط
 لان الضمير في دخولها راجع الى كلها اجاب بما تر **قوله** المراد ببعديته المسند الخ جواب
 سوال وهو انه ينقض على يضرب قائم في مثل كان زيد يضرب ابوه وكان زيد ابوه قائم قائما
 مسند ان بعد دخول كان مع انها ليسا بخبرين لكان اجاب بما تر **قوله** لكن الخ و
 انما زاد ذلك اشارة الى ان قول المصنف ويتقدم معرفته لدفع التوهم الناشئ عن قوله كما مر خبر
 المبتدأ **قوله** وهو كان لا خبر كان واخواتها الخ جواب سوال وهو ان الضمير في قوله عامله راجع
 الى خبر كان واخواتها جميعا فيفهم من هذا ان حذف الاخوات جائز ايضا مع انه ليس كذلك
 اجاب بقوله اي عامل خبر كان الخ حاصله ان الضمير راجع الى خبر كان فقط لانه كثير
 الاستعمال فينتقل الذهن الى حذفها بخلاف الباقية **قوله** وهي ان يحى بعد ان جواب سوال
 هو ان اضافة المثال الى ما بعد في قوله الناس محزون باعمالهم ان خيرا الخ لا يخلو اما بيانية او
 لامية او ظرفية فعلى الاول خرج عنه قوله اسير متى ستر ان راجلا فراجلا وان راكبا فراكبا وعلى
 الثاني بالعكس وعلى الثالث يلزظرفية الشئ لنفسه اجاب بقوله وهو ان يحى اه حاصله ان المراد
 الاول الثاني لكن المراد في مثل هذه الصوة الخ **قوله** اي ان كان علم خيرا فجزاؤه خيرا فالعمل
 اسم لكان وخيرا خبره والخير الثاني خبر المبتدأ المحذوف اعني به لفظ الجزاء **قوله** ونصبها الخ
 وعلى هذا التقدير كلاهما خبران لكان **قوله** او رفعهما على هذا التقدير يكون الخيرا والا سما
 لكان وخبره في علم مقبل على اسمه والخير الثاني خبر المبتدأ المحذوف اعني به لفظ الجزاء

لا
كان
خبر
قوله

قوله اي ان كان علم خيرا فجزاؤه خيرا فالعمل اسم لكان وخيرا خبره والخير الثاني خبر المبتدأ المحذوف اعني به لفظ الجزاء

قوله حذف عامله الخ اشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضما اليه **قوله** منفصلا فصلا
 ان انت ثم زيدت لفظه ما بعد ان فصلا ان مانت **قوله** واقتصر المص جواب سوال وهو ان
 هذا المثال لما احتملت كسرة الهزرة وفتحها فلم تقتصر المص على الثاني يعني على فتحة الهزرة دون
 الكسرة اجاب بما ترى **قوله** وستعرفها الخ دفع لما قيل انه لا بد من بيان الاخوات **قوله**
 اي بعد دخول الخ جواب سوال مثل ما مر **قوله** اي لنفي صفة الجنس الخ جواب سوال وهو ان
 تفسير لا ينفي الجنس غير جائز لانها ليست لنفي الجنس لانها لو كانت كذلك لزم النقص بقوله
 لا غلام رجل ظريف فيها لان في هذا التركيب نفي ظرافة الغلام لا نفي ذاته والاي لزم الكذب
 كما عرفت في المرفوعات اجاب بقوله اي لنفي صفة حاصله ان العبارة على حذف المضما
 فصار تقديره اي لنفي صفة الجنس **قوله** وحكمه الخ جواب سوال وهو انه يتقضى على
 الرجل في نحو لا رجل موجود فان نفي صفة ممنوع ههنا بكلمة لا اجاب بقوله وحكمه حاصله
 ان المراد بنفي صفة الجنس حكم الجنس ثم نفي الحكم قد يستلزم لنفي الجنس كما في المثال المذكور
 وقد لا يستلزم **قوله** ولا اكثره من المنصوبات كالمبنى على ما ينصب به بخلاف ما عداه من
 المنصوبات كالمستثنى **قوله** ولا يبعد الخ اعتراض على الشارح حيث قال فلا يصح جعله مطلقا
 الخ فظهر الى ما هو مرفوع لانه ليس اسما لها لعدم عماها فيه فلا بد ان يقال اسم لا لئلا يلزم تغيير الاسماء
 قلنا ان اسم لا على نوعين احدهما بمعنى الخاص ثانياً بمعنى العام ومرادنا به هنا الثاني والاعتراض
 وارد على الاول فصح قوله فلا يصح جعله الخ **قوله** فليس اسما لها فلو ذكر لفظ الاسم لما يتناول
 المرفوع **قوله** وهذا القدر الخ اعتراض على المص حاصله ان تعريف اسم لا قد تم بقوله هو
 المستلزم ليه بعد دخولها فذكر قوله يليها نكرة مستدرك **قوله** لكنه جواب عنه حاصله
 ان المقص بالتعريف هو المنصوب لا اسم لا وتعريفه لا يتم بهذا المقدار **قوله** لفظه لا جواب
 سوال وهو ان لا مطابقا بين الراجع والمرجع لان الراجع ضمير المؤنث والمرجع مذكرو هو
 لا اجاب بقوله لفظه لا الخ حاصله انه مؤنث بلفظه لا فيطابقا **قوله** في تعلقه الخ بيان لشبه
 المضما **قوله** اي يقع الخ جواب سوال وهو ان الاء من الامور الاضافية ولو بحشيت
 مراتب فينبغي ان يكون غلاما في لا في الدار غلام رجل ولا امرأة منصوب بالوجود الشرطي **قوله**
 الايلا اعم من مرفوع اجاب بما ترى **قوله** هذا احوال مترادفة الخ والمترادفة مأخوذة من
 الترادف وهي عبارة عن الركوب خلف الآخر وههنا من هذا القبيل لان اول الاحوال هو لفظ
 يليها ثم ما بعد بالترتيب **قوله** من الضمير المرفوع المستتر في يليها الراجع الى الاسم في صارت
 هذا من الاحوال المتكحلة الماخوذة من التبدل خط وههنا من هذا القبيل لانه قد وجدت
 تلك في بعضها في بعض من حيث الحالية **قوله** من تمة الخ اي قوله لك من تتمتها بمعنى
 انه خبر لها وعلى بعض النسخ خبر بعد خبر من المثال الاول وخبر فقط من المثال الثاني **قوله** بانتفاء

لكن
 في
 قوله
 لا
 رجل
 ظريف
 فيها
 لان
 في
 هذا
 التركيب
 نفي
 ظرافة
 الغلام
 لا
 نفي
 ذاته
 والاي
 لزم
 الكذب
 كما
 عرفت
 في
 المرفوعات
 اجاب
 بقوله
 اي
 لنفي
 صفة
 حاصله
 ان
 العبارة
 على
 حذف
 المضما
 فصار
 تقديره
 اي
 لنفي
 صفة
 الجنس

الشرط الاخير الخ جواب سوال وهو ان ينتقض على زيد في نحو لا زيد في الدار ولا عمر فان انتقض فيه الشرط الثاني مع انه ليس بمبنى على ما تنصب به بل هو مرفوع حاصل الجواب ان المراد بالانتفاء انتفاء الشرط الاخير مع بقاء الشرط الاول والثاني **قوله** قبل دخول الخ جواب سوال وهو ان في كلام المصنف تدفع لان قوله مبنى صريح في البناء وقوله ينصب مشعر على الاعراب لان النصب من القاب حاصل الجواب ان نسبة البناء اليه في الحال ونسبة النصب اليه قبل الدخول **قوله** بلا تنوين الخ هذا رد على الشيخ الرضوي حيث قال ان الاسم لا يبنى في جمع المؤنث السالم مع التنوين لانه في المقابل والمانع للبناء هو الذي للتمكن وجعل الرد عليه انه مشابه به وهو يمنع البناء فكذلك هذا والنون في التثنية والجمع لا يمنع البناء على الصحيح كما في يا زيدان ويا زيدون وذهب المبرد الى اعرابها مستدلا بان النون فيها مشابهة للتنوين فكانت منافية للبناء كالتنوين غاية **قوله** وانما يبنى الخ جواب سوال وهو ان البناء قد يكون على ما يرفع به قد يكون على ما ينصب به حاصل الجواب سالما ذلك لكن يبنى على ما ينصب به ليوافق الحركة البنائية الحركة الاعرابية وحرف البناء نحو الاعراب عملا بالاصل بقدر الامكان **قوله** ويعني بالمفرد الخ جواب سوال وهو انه كيف يبنى التثنية والجمع بالكسر والياء مع انهما ليسا من قبيل المفرد كما ذكره المصنف اجاب بقوله ويعني الخ **قوله** لتضمنه معنى من وكلمة من مبنى باعتبار انه حرف فكذلك ما تضمنه **قوله** او تقديرا اي جواب السؤال المقدّم المفسر اما حقيقة فظاهر واما تقديرا فبانه اذا جاء رجلان الى بيت فدخل احدهما في البيت ثم خرج وقال لا رجل في الدار فهو جواب سوال مقدّم فكان الرجل الغير الدار خلفه سائل وقال هل من رجل فيها فقال لا رجل الخ **قوله** ولم يبين المضاف جواب سوال وهو ان المضاف والمضاف له متضمن لمعنى من ايض فينبغي ان لا يكون مرفوعا اجاب بما ترى **قوله** على سبيل منع الخلو الخ جواب سوال وهو ان كلمة او في قوله او مفصولة لمنع الجمع لانه لا احد الامرين فحينئذ ينتقض على زيد في نحو لا فيها زيد ولا عمر فان معرفة ومفصول جميعا فينبغي ان لا يكون مرفوعا مع انه مرفوع مع التكرير اجاب بقوله على سبيل منع الخلو الخ الجمع **قوله** لا زيد في الدار ولا عمر مثال الاسم المعرفة يكون متصلا غير مضاف **قوله** ولا غلام زيد الخ مثال الاسم المعرفة يكون متصلا مضافا **قوله** لا في الدار رجل مثال الاسم النكرة يكون مفصولة غير مضاف كالرجل في المثال المذكور **قوله** ولا في الدار غلام رجل الخ مثال الاسم النكرة مفصولة ومضافا **قوله** ولا في الدار زيد الخ مثال الاسم المعرفة يكون مفصولة غير مضاف **قوله** ولا في الدار غلام زيد مثال الاسم المعرفة يكون مفصولة ومضافا **قوله** في جميع الخ مرفائد وهو دفع تشويش المبتدئ **قوله** وجب اشارة الى العطف **قوله** تكريرا سمه اشارة الى ان الالف اللام عوض عن المضاف اليه **قوله** لكن مطلقا لا بعينه يعنى المراد بالتكرير ان يذكر معرفة خرا ونكرة اخر معطوفة على الاولى لتكرير الاسم

هـ
في التنوين

بعینہ جواب سوال ہوانک قلت ان کان معرفۃ الخ منقوض علیٰ ہذا الامثلة المذكورۃ اعنی لا
 زید فی الدار ولا غیر لانہ لا یتکرر اسمہا فیہا اصلا **قوله** من معنی نفی الاحاد لان قولہ لا یجوز
 فی الدار فی قولہ لا زید ولا غیر ولا خالد الی اخر افراد الرجال **قوله** اھذا فیہ اشارۃ الی ان العبارة علی
 حذف المبتدأ والقضية عبارة عن الحادثة **قوله** فان اسم لا فیہ معرفۃ ولا دفع فیہ لان نصب
 الاب بالالف **قوله** بلہو منصوب قیل انہ لیس بمنصوب بل المنصوب هو قولہ ابا وهو لیس بمعرفۃ
 لانہ لیس بکنیۃ بلہو لکنیۃ هو المجموع اعنی ابا حسن قلنا انہ مرکب اضافی وهو انہ اذا صار علما
 یجوز اعرابہ علی الجزء الاول منہ لان الجزء الثاني مشغول باعراب الاضافة فیجوز اعراب
 علی الجزء الفارغ منہ **قوله** فان مثلاً الخ جواب سوال وهو ان لفظ المثل معرفۃ باعتبار الاضافۃ
 الی الاب اجاب بما تری **قوله** او بتاویلہ بفیصل یعنی قاطع بین الحق والباطل فصار مر
 المعنی ہذا قضیۃ لا فیصل لہا ای لا فیصل ولا قاطع لہا **قوله** کیفما کبرت الخ جواب سوال
 وهو ان اضافۃ المثل الی ما بعدہ لا ینخلو اما بیانیۃ او لامیۃ او ظرفیۃ ففعلہ الاول خرج عنہ قولہ
 لا ضرب ولا نصر الا بزید والباقی ظاہر اجاب بما تری **قوله** يجوز الخ فیہ اشارۃ الی ظہور
 المتعلق للجار والمجرور اعنی قولہ فی مثلاً الخ وان قولہ خمسۃ فاعل لفعلہ محذوف **قوله** بحسب
 اللفظ الخ جواب سوال وهو انہ لم ترک الوجہ السادس الذی ذکرہ الزمخشری فی المفصل و
 ہو فتح الاول علی ان لا فیہ نفی الجنس رفع الثاني علی ان لا فیہ معنی لیس صلان الوجہ علی
 قسمین احدهما بحسب اللفظ وهو عبارة عن طريقة القراءة والثاني بحسب التوجيه هو عبارة
 عن دليل القراءة ومرادنا ہنا الاول فالتقدير يجوز خمسۃ طرق القراءة ونقول ان ہذا الوجہ
 وہم لانہ باعتبار الصکوۃ عین الوجہ الثالث ولو اعتبر باختلاف الوجہ لزادت الوجہ علی الستۃ
قوله فانہا بحسب التوجيه لانک اذا فتحتها یحتمل ان لا فی الموضعین لنفی الجنس ان یکون فی
 الاول لنفی الجنس فی الثاني ذائد فاذا رفعتها یحتمل اربعۃ وجہا ان یکون لا فی الموضعین
 لنفی الجنس ملغاة عن العمل واثانہا ان یکون لا فی الموضعین بمعنی لیس ثالثا ان یکون لا الاول
 بمعنی لیس الثانية ذائد ورابعہا ان یکون لا الاول للتبریۃ والثانیۃ ذائدۃ عبد لغفوا واذ
 فتحت الاول وافتحت الثاني یحتمل ان یکون الرفع محمولا علی موضع اسم لا للتبریۃ ولا ذائد
 وان یکون بمعنی لیس رفعہ علی انہ اسم وان یکون للتبریۃ ملغاة واذ رفعت الاول فتحت
 الثاني یحتمل ان یکون الاول بمعنی لیس وان یکون للتبریۃ **قوله** فی کل منہما لنفی الجنس وبنائ
 اسمہما علی الفتح باعتبار ان اسمہما مفرد غیر مضاف ولا مضارع کما ذکر **قوله** موجو
 واما جعلنا قولہ الا باللہ خیرا لقیام مقام الخبر **قوله** لتاکید النفی الی بالاول **قوله**
 والثانی ای قولہ قوۃ **قوله** علی الاول اعنی بہ لفظ الخول **قوله** حملا علی لفظ
 الخ وحملا علی محلہ القریب فان لا اسم لا محلیین قریب وهو النصیب بعید وهو

وہو الرفع بالابتداء عصمة **قوله** لمشاہتہ حرکتہ الخ جواب سوالہون الاولیٰ و تواجہہ یجمل علی عملہ
 اجاب بقولہ لمشاہتہ الخ حاصلہ ان حرکتہ مشاہتہ للحکۃ الاعرابیۃ فصار فی حکم المعرب تواجہہ المعرب
 یجمل علی لفظہ **قوله** الثالث فیہ اشارۃ الی ان قولہ وفتح الاول خبر المبتدأ المحذوف وکذا حال
 الرابع والخامس **قوله** بمعنی لیس اسم لیس لا ینکون الا من المرفوعات **قوله** فان عمل الخ ۶
 هذا وجه الضعف **قوله** وضعف الخ هذا کلام الشیخ الرضی اورادہ للرد علی المصنوع **قوله** اجیب
 بان کلا واحد من الرفع والالغاء بالتکری یا لعلۃ اخر والتکری لا ینکون علۃ لا لوجود الالغاء ولا
 لصحة الرفع بل العلة شئی اخر وهی کون اسم لا معرفۃ او مقصوبینہ بین لا فکیف ینکون احدا
 مؤثرا فی الآخر ویمکن ان یجاب عن طرف المصنوع بانہما وجد الخامس ضعفا بین ضعفہما
 الوجه فی کون من قبیل البرہان الا انی لا من قبیل البرہان اللہی حتی یلزم ما ذکرنا وجہ اللہ
قوله بالتکری ای تکری اسم لا فیہ اشارۃ الی ان اللام فیہ بدل من المضاف الیہ **قوله** لان شرط
 الخ جواب سوالہون التکری لیس بعلۃ لا لغائہا بل العلة هو المعرفۃ والمقصود حاصلہ ان التکری
 علۃ لصحة العمل لا لوجوب الغائہا **قوله** ولا دخل الخ هذا للرد علی ما قبلہ ان عمل لا انما
 یلغی اذا کان الاسمین المکررین موافقین فی الاعراب وهما لیس کل لان الاول مرفوع والثانی
 مفتوح **قوله** فهذا ای قولہ لا حول ولا قوۃ **قوله** علی التوجیہ الاول الخ وهو جعل لا بمعنی لیس ۶
قوله والا یلزم الخ یعنی ان لم یتعین لعطف الجملة علی الجملة یلزم ان ینکون قولہ لا باللہ منصوبا
 ومرفوعا وذلك لان خبر لا بمعنی لیس من المنصوبات وخبر لا لفظ الجنس من المرفوعات فان
 عطف المرفوع علی المرفوع فضا خبرا عنہما فصار کون المعرب الواحد مرفوعا ومنصوبا وذا باطل **قوله**
 وعلی التوجیہ الثانی وهو الغاء عمل **قوله** ای عمل اجاب سوالہون کلامنا فی لا التی لفظ الجنس
 واما التغیر فلیس الاشتغال الا بما لا یعنی حاصلہ ان البحث عن متعلقات الشئی بحث عن الشئی
 او اشارۃ الی ان اللام عوض عن المضاف الیہ **قوله** ای تاثیرہا الخ جواب سوالہون لفظ العمل
 فی الاصطلاح عبارة عن العمل فی المعرب وقولہ لا رجل فی الدار لیس منه فکیف یقال لم یتغیر العمل اجاب
 بقولہ ای تاثیرہا حاصلہ ان المراد بالعمل بالمعنی اللغوی دون الاصطلاحی اعنی تاثیرہا ونقول ان
 المراد بالعمل اعم من ان ینکون حقیقیا کما فی لا غلام رجل فی الدار او شبهہا کما فی لا رجل فی الدار فان
 المفتحة یشیر النصب فی الاطراد والعروض اما الاطراد وهو ان یقر کل اسم لا مفرکة مفتوحة کما یقال
 کل اسم لا مضافا او مشبہ بہ منصوب واما العرض فلا ینفتح اسم لا عرضت بدخول لا علی کبریٰ ضہا
 فی المفعول بدخول العامل **قوله** اغایہ **قوله** حقیقۃ الخ جواب سوالہون ذکر العرض التمی بعد ۶
 الاستفہام مستدرک لانہما ایضا استفہامین فاجاب بقولہ حقیقۃ الخ **قوله** اما العرض الخ جواب سوالہون یعلم من کلام المصنف
 ان معناه مجموع الامور الثلاثة لان الجمع بحرف الجمع کالجمع بلفظ الجمع الاستفہام معناه الحقیقۃ والعرض والتمی معناه
 المجازی وما هذا الا لجمع بین الحقیقۃ والمجاز وهو باطل اجاب بقولہ اما العرض الخ حاصل

انترتقدیرا ما فی المعطوف واما تردیدیتہ لا حد لہ موافقا یلزم الجمع لکن یزعمون فی خلاف القاعد
الکلیۃ وہی انہ اذا کان العاطف بامّا تقدر بالمعطوف علیہ بامّا الخیر واجب لیعلم من اول الامر ان
الکلام مبنی علی الشک فلم تزل المصّ اما فی الاستفہام اجاب بقولہ اما حاصلہ ان تقدر بالمعطوف
علیہ بامّا واجب لکن اعم من ان یکون حقیقۃ او تقدر بامّا والفرق بین التمیّز والعرض الرجاء ان
الاول طلب حصول الشئ بالمحبۃ نحو الاماء اشربہ ای کاشکی می بود آب کہ می خورد و می چاہی لا یرجی ماء
والثانی طلب حصول صوۃ الشئ بالکنایۃ نحو الاتزول عندی والثالث طلب حصول صوۃ
الشئ لا بطریق المحبۃ ولا بطریق الکنایۃ نحو لعل زید قائم ومعنی الاول نسبة نزول قوم ومعنی
الثانی امید ارم **قوله** ورد ذلك الا ان لسی الخ هذا اعتراض علی المصنف ویرد علی کل الا لسی
تدخل علیہا الهمزة فی العرض لانہا اذا كانت الخ قلنا انک قد اخطأت ووجہ الخطیۃ ان
العرض والالتخصیص لا یکون مساویین فی الرسم لان الاول بالتخفیف والثانی بالتشدید
قوله الارجل جواب سوال وهو انه یفقد علی نحو الارجل الخ فان الهمزة الداخلة علیہا
ابطال عملہا حیث صاد اسمہا منصوبا لا مفتوحا فاجاب عنہ بجوابین الاول بقولہ فہذہ
عند الخلیل الخ والثانی بقولہ وہی عند یونس الخ **قوله** الارجل جزاء اللہ خیرا اخرید لغی
علی محصلۃ تبین کان الشاعر عشق المحصلۃ فیقول متمنیّا لا تبصرونی رجلا یدینے
طریقا یوصلنی الی ہذا المحبۃ فالابانۃ استخراج الذہب عن المعدن والمحصلۃ بکبر الصا المہملۃ اسم
لاموۃ تخرج الذہب عن المعدن والمصرع الثانی صفۃ رجلا وخیرا مصد جزاء ہذا الجملة
دعائیۃ معترضۃ شرح ابی **قوله** اسم لا فی اشارۃ الی ان المبنی صفۃ لموصوف وحدثنا عنہ بہ الاسم
او جواب سوال وهو انه ینقص بنحو یزید العاقل لان العاقل نعت المنادی المبنی الاول مفرد اعم
انہ لا یجوز فی البناء بل الرفع والنصب فاجاب بقولہ اسم لا حاصلہ ان المبنی صفۃ للموصوف
المحدث وهو الاسم لا المنادی **قوله** من ضمیر مبنی ای لفظ مبنی المؤخر الذ بعد یلیہ لان المبنی
الاول معرفۃ صفۃ للاسم والثانی نکرۃ والشارح ذکر ایض نکرۃ او جواب سوال وهو ان قولہ مفرد حال
من المستکن فی المبنی الراجع الی اسم لا واذا کان كذلك فلا حاجۃ الی قولہ مفرد لان اسم لا
اذا کان مبنیا لا یکون الا مفردا کما قال المصّ اذا کان مفردا فہو مبنی علی ما ینصب بہ اجاب
بقولہ من ضمیر الخ حاصلہ انہ لا نسلم نہ حال من ضمیر المبنی بل من ضمیر مبنی الذ بعد یلیہ
الراجع الی النعت فاحتاج الیہ **قوله** یعنی من الاول لان النعت اذا کان یلیہ الاسم یکون او لا
ہذا اعتراض علی المصّ قلنا نعم لکن ذکرہ اہتما ما یشان المبتدئ واجب عنہ بان نسبتہ
الاستدکاء الی الاول باطل لانہ قید مذکور ولا وقولہ یلیہ قید مذکور ثانیاً فالمتنا نسبتہ
الی الثانی دون الاول لانہ من جہۃ اخری کما فی تعریف الحيوان بانہ جسم نام حساس متحرك
بالارادة لان کل متحرك حساس مع ان ذکرہا مع الیس مستدک **قوله** لکان الاتحاد الخ المراد بالمكان

لہ ترجمہ یا کسی مست کہ نما یدر آن کسرا کبرساندہ الجویہ من کہ محصلہ است آن محصلہ کہ می کند در سر رخ را از معدن ای کانی

الذات یعنی انہ منہ بالوجہ الثلثة لاتحاد الذات ولا اتصالہ الیہ باعتبار توخیر النفع حقیقہ قولہ ۶
قولہ والمبني في قوله جواب سوال وهو يتقضى على بارد في نحو لا ماء بارداً فإنه قد صدق عليه القيد
المذكور مع انه ليس بمنه بل منصوب اجاب بما تری **قولہ** على محله البعيد اعني به الابتداء ۶
قولہ على محله القريب اعني به النصب **قولہ** ای وان لم يكن الخ جواب سوال مثلاً ما مر **قولہ**
ای تخملاً لا عراب جوابا وسوالاً مثلاً ما مر من غير مرة **قولہ** اذا كان المعطوف نكرة الخ جواب سوال
وهو انه منقوض بقولهم والفرس في لا غلام لك والفرس لانه معطوف مع انه لم يجز حمل على
اللفظ بل على المحل فقط اجاب بما تری **قولہ** بلا توكيد الخ جواب سوال وهو انه منقوض بقو
في قوله لا حول ولا قوة لانه معطوف مع انه لم يجز حمل على اللفظ على اللفظ والمحل بل في خمسة
او جمل اجاب بما تری **قولہ** بان يحمل الخ جواب سوال وهو ان الجار والمجرور في قوله على اللفظ
متعلق بالعطف هذا التعلق غير جائز لان العطف انما يكون على اسم لا على لفظه لا الزام
باللفظ ههنا الهيئته باعتبار انه ذكر في مقابلة المحل والعطف انما يكون ههنا على مجموع الماد والهيئته
اجاب بقوله بان يحمل الخ حاصله انه ظرف مستقر **قولہ** ولم يجعل الخ للبرد على ما قيل انه
ينبغي ان يجعل العاطف في حكم المتصل باعتبار انه قائم مقام العامل **قولہ** وسائر اللد على ما قيل
لما بين حكم النعت والمعطوف ينبغي ان يذكر حكم سائر التوابع لا سم لا كالتاكيد عطف البيان واليد
اجاب بما تری حاصله انه لا نص عن النجاة في بيان حكمها لكن ينبغي الخ قال لا ابالة ولا غلامی الخ
جواب سوال وهو انكم قلتم ان اسم لا اذا كان مفرداً فهو مبني على ما ينصب وهو منقوض بنحو لا ابالة ولا
غلامی لان كل واحد منهما مع افرادهما وتكثيرهما مع منصوب ولا ابالة لثاني بالياء اجاب بقوله
جائز تشيها له بالمضا حاصله ان اسم لا في هذين التركيبين ان لم يكن مضافاً لكن يشبه به قيل
فعله هذا يكون النصب واجباً لان اسم لا اذا كان يليها نكرة مضافة او مشابهاً به يجب ۶
النصب في اجاب الشارح بقوله اجراء الاحكام الخ حاصله ان المراد بالمشابهة ليست مشابهة
حقیقة اعني اتى بشئ وهو من تمام معناه بل اجراء الخ **قولہ** يعني الى قوله على قلة اشارة الى
الجواز بمعنى الامكان الخاص يعني ان جواز مثل هذا التركيب باثبات الالف وسقوط النون وسقوط
اسقاط الالف منه اثبات النون من الثاني غير سواء لان الاصل الخ **قولہ** وذلك التشبيه الخ
اشارة الى ان قوله لمشاركة تعليل القول تشبيهاً ومتعلق به **قولہ** ای كل تركيب الخ جواب سوال وهو ان
اضافة المثال الى ما بعد لا يخلو اما بيانية او لامية او ظرفية فعلى الاول دخل فيه المذكور في الكتاب وخروج
عنه لا اخاله ولا ابالة والباقي واضح اجاب بما تری **قولہ** حين يضاف باظهار اللام الخ فان قيل
يناقص بين كلامي الشارح يعني بين قوله حين يضاف بين قوله فيما سبق مع انه ليس بمضاف قلنا
ان في مثل قوله لا ابالة تركيبين تركيب خبري بان يجعل ابالة اسم لا والجار والمجرور خبرها والثاني
تركيب اضافي بان يجعل ابالة اسماً مضافاً الى الضمير المجرور

ادب في الالف والنون وسقوط النون وسقوط الالف

بواسطة اللام فخيرها محذوف واعنه به موجوده هكذا في نحو لا غلام في الا اول مراد بالاول والثاني با
لثاني فحينئذ لا تناقض فان قيل كيف يجعل الاول اعنه به التركيب الخبر مشابها بالمضاف مع ان
الاضافة فيه غير متصو قلنا مشابهة باعتبار مشابهة بالثاني اعنه به التركيب الاضافي بحسب
الصورة والثاني مشترك بالمضاف بحرف المقد نحو غلام زيد في اصل معناه **قوله** ^ف **امعنه**
المضاف الخبر جواب سوال وهو ان معنى الغلام في غلام زيد هو المملوكية ونحو لا ابالة لا يشارك
في هذا المعنى اجاب بقوله اي معنى المضاف الخبر حاصله ان المراد بذلك المعنى هو الاختصاص لا غير
وهو ثابت للاب بالنسبة الى الدال لان الابوة للدال غير متصو **قوله** ^ف **من حيث** الخبر جواب سوال
وهو ان اصل معنى الاب اب والغلام غلام فكيف يشتركان في اصل معناه حاصله ان قيد
الحيثية مراد ههنا **قوله** ^ف **بعض** الاضافة تفسير لقوله من حيث هو مضاف **قوله** ^ف **او**
المعنى ان مثلا لا ابالة لا يخفى ان الضمير قوله تشبيهه بالراجع الى اسم لا وكن ذلك يصح ان يرجع
الى مثل هذا التركيب **قوله** ^ف **المثل** هذين الخبر جواب سوال هو انه لا مطابقة بين الراجع والمرجع
لان الضمير مفرد والمرجع شيان اجاب بقوله اي لمثل الخبر حاصله ان الضمير راجع الى المثال لا تعد
فيه انما التعد في المضاف اليه المسلك بهذا دون المسلك في السؤال والجواب في الضمير الراجع الى
المثل في قوله لمشاركة فيما ساقى فلا تغفل **قوله** ^ف **اي** بتركيب يشتمل خبر جواب سوال هو انه على هذا يلزم
تشبيه المركب بالمفرد وهو باطل اجاب بقوله اي بتركيب الخبر حاصله ان تشبيه المركب بالمركب تشبيه
المركب بالمفرد كما زعمت **قوله** ^ف **الا** ان يبين الخبر جواب سوال هو ان مثلا لا ابالة ولا غلام في تركيب
خبري وهو القوي لا يفيد المخاطبة مثلا اباه ولا غلام في تركيب اضافي هو غير قوي فكيف
يشبه القوي بالضعيف لان المشبهة لا بد ان يكون اقوى من المشبه اجاب بقوله لان الخبر قوله
تركيب الخبر جواب سوال وهو ان قوله لم يحز فعل وما بعد فاعله وهو جملة فكيف تكون فاعله
فاجاب بما ترى **قوله** ^ف **حقيقة** جواب سوال هو ان الاضافة في اللغة عبارة عن النسبة هو متصو
ههنا اجاب بما ترى حاصله ان المراد بالاضافة هي الاصطلاحية **قوله** ^ف **ليس** بمضاف او اسو ^ف **تقد**
ان يقال ان مثل هذين التركيبين لا ابالة ولا غلام في مضاه حقيقة باعتبار المعنى بادخال اللام
بين المضاف والمضاف اليه تاكيد للام المقد اجاب بقوله ليس بمضاه حقيقة **قوله** ^ف **المراد** المفاد بهما
جواب سوال هو ان هذا الدليل يخالف عن المذمعي لانه يعلم منه جوا اذاضافة تركيب ابالة لا غلام في له
ويلعلم من الدليل عدل جوا اذاضافة حاصله ان المراد بفساد المعنى المعنى المفاد بهما على تقدير الاضافة
حقيقة لا مطلق المعنى هو نفى الوجوه عن ابي المعلو **الخ** **قوله** ^ف **من** غير احتياج الخبر تفسير لقوله با
لاستقلال **قوله** ^ف **لان** نفى الوجود ويتقدير الاضافة يلزم نفى ابي المعلو لان الاب دمعرة بالاضافة
الى الضمير يعنون بتقدير الاضافة يلزم قوة الاستقلال الجنسية جميعا **قوله** ^ف **لا** باس عليك والقرينة
على حذف الاسم هو امتداد نحو الخبر على **قوله** ^ف **لا** كزيد جواب سوال هو ان حذف الخبر والاسم

جميعا جائز كافي لا كزيد اجاب بقوله قولهم لا كزيد الخ حاصله ان المحذوف ههناك اما الاسم المخبر كما
بينه الشارح **قوله** اخبرية الخ جواب سوال هوان ضمير هي اجمع الى الخبر هذا اذ جاء ضمير الموصوف الى المنكر
اجاب بما تراه حاصله راجع الى الخبرية المستفاد في ضمن الخبر او التانيث باعتبار الخبر وهو قوله لغة
قوله باعتبار الخبر لا يظهر علمها باعتبار الاسمية لانه مرفوع قبل دخولها ايضا باعتبار الابدائية
قوله اعمالها اذ القياس العام ان يختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم الفاعل ليكون تمكن ثبوته
في مركزه كالجوازم والنواطب ما ولا يختصان بقبيل واحد بل يدخلان الاسم الفاعل واعتبار الجواز
اعمالها تشبيها بليس يختص بقبيل هو الاسم **قوله** التثنية الخ وهو مصدق بمعنى المنزلة **قوله** اعمالهم النص
فيه تابع للجر **قوله** قيل انما اختصت ما الخ جواب سوال وهو انه ينبغي ان يذكر لا ايضا لان يبطل علمها ايضا
اجاب بما ترى **قوله** اعمالها الخ جواب سوال وهو انه يفهم من ان وجد احد من الامور الثلاثة بطل
العمل فلهذا ينتقض بنحو ضرب زيد لانه عام في زيد مع انه لم يبطل علمه اجاب بقوله اعمالها يعنى المراد با
لعمل ليس جنس العمل كما وهم بل اعمال لان الاسم في العهد **قوله** اي تحكم المعطوف جواب سوال ظاهر في
انشائية قوله فحكم الى قوله لا غير اشارة الى ان هذا الحكم ثابت على ذلك اسم لان الجملة الاسمية تدل على ذلك
والاستمرار ولها فروع من المرفوعات والمنصوبات شرع في المجزئات لكن جمع المرفوعات المنصوبات
باعتبار الانواع وجمع المجزئات باعتبار الافراد **قوله** اي اسم الخ وهذا الاسئلة والاجوبة مثل
ما ذكر في المرفوعات فلا تغفل **قوله** المضاف اليه وان كان مختصا بما عرفت به الخ اي عرفت فيما
بعد بقوله كل اسم نسب اليه شئ جواب سوال وهو ان المشتغل على علم المضاف اليه ليس لا المضاف
اليه فينبغي ان يقول في تعريف المجزوء هو المضاف اليه بلا احتياج الى الطوالة في التعريف اجاب
بقوله المضاف اليه الخ حاصله ان المجزوء ليس بمضاف اليه خاصة بل قد يكون غيره نحو بالله و
بحسبك في مثل كفى بالله بحسبك درهم كذا الاضافة اللفظية **قوله** في تعريفه اي في تعريف
المضاف اليه **قوله** وهو هنا جواب سوال هوان لم يخالف عن تعريف المشهور للجهول للمضاف اليه هو
كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر تقديره لان مثله زيد في مروت بزيد ليس بمضاف اليه عند
الجهول لعدم صدق هذا التعريف عليه المخالفة عنه في قوة الخطاء اجاب بما ترى حاصله ان
المضمون ذهب الى مذهب سيوية لانه تابع للحق لا للرجال فيظهر الحق له في تقدير زيد في ذلك المثال
مضاف اليه **قوله** في حكم المضافات تقديره نعم الصادقين **قوله** املفوظا كان ذلك الخ فيه
اشارة الى ان نصب قوله لفظا وتقديره بناء على انها خبران لكان المحذوف ثم جعله بمعنى الملقب والمقد
لصحة حملها على اسم كان **قوله** من حيث العمل الخ جواب سوال وهو ان ذكر مراد بعد التقدير
مستدل لان التقدير اسقاط عن اللفظ وابقاء في النية وهذا بعينه معنى قوله مراد افا جاب **قوله**
من حيث العمل واما تقديره مراد من حيث الذات فكان من قبيل ذكر العام بعد الخاص
فلا يلزم الاستدراك **قوله** بابقاء اثره الخ جواب سوال هوانه ينتقض على يوا الجمعة في نحو

الشيء هو الذي لا يشبهه غيره

الخبر هو الذي لا يشبهه غيره

صحت يوم جمعة فان حُرَّ الجرم مقدّم فيه من حيث العمد اذ اليوم منصوب مع انه ليس بمضاليه اجاب بما
 ترے حاصله ان المراد بالعمل على حرف الجر لا مطلق العمل **قوله** اتقد ير حرف الجر جواب سوال
 وهو انه ينقص على واسئل القرية بالنسبة الى مركات بزيد فان تقد ير اهل فيه ثابت مع ان المضام
 في مركات بزيد ليس باسم اجاب بقوله اي تقد ير حرف الجر حاصله ان ليس المراد بالتقد التقد
 مطلقا بل تقد ير حرف الجر خاصة اشادة الى ان الالف واللام عوض عن المضام **قوله** لا بد
 ان يتلفظ الخ ولا يصح تقد ير حرف الجر في نحو مركات بزيد لان كون الشيء مضافا اليه بتقد ير حرف
 الجر من خواص الاسم **قوله** اي منسلمانا عن الخ جواب سوال هو ان قول حُرَّ اسم مفعول
 قوله التنوين مفعول ماله سيم فاعله اسناد المجرد اليه غير جائز لان الاصل ان يكون الشيء مسندا الى
 المعارض لا العارض فينبغي ان يسند الى الكلمة لا الى التنوين اجاب بقوله منسلمانا عن الخ وهو لا يكون
 الا اذا كان مسندا الى العارض **قوله** او قام مقام جواب سوال وهو ان اسلاخ المضام كما يشترط عن
 التنوين كذلك يشترط عن نون التثنية والجمع ايضا فلم لم يذكروا المضام اجاب بقوله او ما قام حاصله ان
 العبادة على حد المعطوف **قوله** ماهي فيها الخ كلمة ما عبارة عن الكلمة ضمير هي اجمع الى التنوين
 والنون وضمير في راجع الى ما **قوله** ان يمزجوا اي اتصلوا **قوله** التعريف او التخصيص بيان
 لقوله يكتب فالحاصل ان التنوين دليل تمام الكلمة والاضافة دليل عدمها فينما مضافات **قوله** ثم للثبات
 الخ جواب سوال هو ان هذا التعريف ينقص على المضاف اليه بالاضافة اللفظية فانه مضاف اليه
 مع ان حرف الجر غير مقدّم فيه لان القوم لا يقولون بتقد ير حرف الجر المضام اليه بالاضافة اللفظية
 لا لفظا ولا تقديرا حاصل الجواب انه نعم الا ان المذكور في شرح الامالي بتقد ير حرف الجر في
 الاضافة اللفظية وايضا يفهم من ظاهر قوله هي معنوية ولفظية ان حرف الجر مقدّم فيها ايضا
 كما اشار اليه بقوله وقد تكلف بعضهم الخ **قوله** لكنه الخ رد على ما قيل ان لهما كان المضام بالاضافة
 حرف الجر في الاضافة اللفظية لا بد ان يبين تقد ير حرف الجر فيها كما بين في الاضافة المعنوية
 في شرحه فاجاب عنه بما ترے **قوله** مصنفاته جمع المصنفة بمعنى التصنيف **قوله**
 بمنزلة الميزان الخ يعني انما اخصت كلمة من في نحو حسن الوجه لان كلمة من للبيان كالقيز فاسب
قوله فان قلت هذا الخ حاصل الاعتراض انكم قلتم ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف فقط
 نحو حسن الوجه يفيد التخفيف مع التخصيص مع ان الاضافة فيه بتقد ير من حاصل الجواب ان
 هذا التخصيص واقع قبل الاضافة لانه لو جعل الوجه فاعلا لحسن ليفيد التخصيص ايضا كما في
 قوله الحسن الوجه **قوله** اي الاضافة بتقد ير حرف الجر جواب سوال وهو ان ضمير هي راجع الى
 مطلق الاضافة والمقسم معتبر في الاقسام وههنا ليس كذلك لان الاضافة في نحو مركات بزيد
 موجود مع انها لا يسميها باللفظية ولا بالمعنوية اجاب بقوله اي الاضافة الخ حاصله ان الضمير
 ليس براجع الى مطلق الاضافة بل الى الاضافة بتقد ير حرف الجر **قوله** اي منسوبة الخ هذا

وجہ التسمیة **قوله** أمسوبة إلى اللفظ أي من حيث عدل التخصيص **قوله** علامتها جواب سوال
وهو ان قوله فالمعنوية مبتدأ وقوله ان يكون بتأويل الكون إلى آخره خبره والاصل في الخبر ان يكون
محمولاً على المبتدأ وحملها هنا غير جائز لان الاضافة للمعنوية ليست عبارة عن كون المضاف غير صفة
مضافة إلى معمولها بل عبارة عن النسبة التي تكون بتقدير بحرف مع ايراث اثرها وتكون
المضاف فيها غير صفة الخ اجاب بقوله علامتها حاصله ان هذا خبر المبتدأ المحذوف ^{فإن} اعني به العلامة
ثم الجملة التسمية اعني المبتدأ مع الخبر خبر لقوله فالمعنوية او تحويره ان حقيقة الاضافة للمعنوية
هو قوله ان يكون المضاف غير صفة الخ وليس كذلك لان حقيقة نسبتها شئ إلى الشئ ^{فإن}
بواسطة حرف الجر تقتضي فلا يصح الحمل وحاصل ان ما ذكر ليس تعريفاً بل يكون علامتها ولهذا
قد الشارح وإيماء إلى ما قاله الفاضل اهتد من قوله فعلافة المعنوية كون الاضافة كذلك لان الخبر
عنه هنا هو الاضافة للمعنوية فينبغي ان يجعلها موضوعاً دون علامة ^{فإن} انبذ الافكار **قوله**
فيها جواب سوال هو انه ينقض على مركبات في نحو مركبات يزيد فانه مضاف غير صفة مضافة
إلى معمولها مع انه لا يسمى بالاضافة للمعنوية اجاب بقوله فيها حاصله ان ليس المراد بالمضاف
مطلقه بل المضاف الخاص او تقتضي السؤال هكذا ان الجزء اذا كان لا بد فيها من العائد ^{فإن} هنا
لم يوجد اجاب بقوله فيها يعني ان العائد فيها محذوف **قوله** كاسم الفاعل بيان صفة **قوله**
مضافة حال من قوله صفة **قوله** فاعلها ومفعولها الخ جواب سوال هو انه ينقض على
المصادر والكريم في نحو مصدر كريم البلد فانها صفتان مضافتان إلى المفعول لان العامل
في المضاف اليه هو المضاف ان الاضافة فيها معنوية اجاب بقوله فاعلها ومفعولها حاصله
ان المراد بالمفعول هو الفاعل والمفعول بان يكون المضاف اليه مفعولاً للمضاف قبل الاضافة كما
في ضارب زيد او فاعله كما في حسن الوجه **قوله** واحترز به اي بقوله غير صفة مضافة
إلى معمولها **قوله** اي لا يكون صادقا جواب سوال هو انه ينقض على الغلام في نحو غلام ^{يد}
فان الاضافة فيه بمنع اللام مع ان المضاف اليه من جنس المضاف باعتبار انها حيوانان ناطقان
حاصل الجواب ان المراد بالجنس ما لا يكون المضاف اليه صادقا على المضاف وغيره الخ **قوله**
البيان الخ جواب سوال هو ان قوله من عطف على اللام وهو مضاف اليه لقوله بمنع فكذلك
هذا وهو غير صحيح لانه اسم ومن خرج اجاب بقوله البيانية اشارة إلى ان من علم لمن التقيقت
في التراكيب **قوله** بشرط ان يكون المضاف الخ جواب سوال هو انه ينقض باحداً لئلا يثبت قلت ان
الاضافة بمنع من يكون فيما يكون المضاف اليه من جنس المضاف صادقا عليه ^{فإن} على غيره واليوم ايضاً كذلك
لانه صادق على الواحد على غيره من الايام فينبغي ان يكون من قبيل الاضافة بمنع من مع انه متمم
اجاب بما ترى حاصله ان هذا القول لم يكن كافياً في الاضافة بمنع من بل لا بد ان يكون
المضاف ايضاً صادقا على غير المضاف اليه وهنا ليس كذلك لان الواحد غير صادق على غير

اليوم قوله والحاصل جواب سوال هوانه قال ان الاضافة بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاد
ظرفه ومعنى الجنس ان يكون المضاف اليه صادقا على المضاد وغيره فينقض بنحو لث اسد لان الاسد
ما عدا جنس المضاد لا يصدق على لث وغيره مع انه متمتع فضلا من ان يكون بمعنى اللام ايضا قال
ان الاضافة بمعنى من فيما اذا كان المضاف الى جنس المضاد صادقا عليه على غيره فينقض باحدا ليو
اذ اليو صادق على الاحد على غيره مع انه متمتع اجاب بقوله والحاصل ان ههنا تفصيل
غير جار فيما نحن فيه **قوله** كليث واسد كلاهما مترادفان **قوله** كاحد اليو الخ لفظ الاحد
علم ليوم الذي عقيب الجمعة **قوله** متمتعة لعدا الفائدة قوله كيوم الاحد والاحد اخص
مطلقا لانه كلما يوجد الاحد ليوجد اليوم وبالعكس ليس كذلك وهكذا في البواقي **قوله**
واعلم جواب سوال وهوان الاضافة للامية يصح فيما يصح فيه اظهار اللام واظهارها في نحو يوم الاحد
وعلم الفقه شجرة الادراك غير جار اجاب بقوله واعلم الخ **قوله** مثل كل رجل وكل واحد يعني ان
بعض الشارحين قد اجابوا عن الاشكال الوارد على نحو كل رجل وكل واحد وعلم الفقه غيرها
وحاصل الاشكال قد ذكرنا الان في نحو يوم الاحد وحاصل جواب الشارحين ان تصريح
اللام في نحو ذلك الامثلة جائزا ما في علم الفقه فباعتبار ان العلم الكل والفقر جزئي والكل
جزء الجزئي مشتمل عليه فصار من قبيل اضافة المشتمل الى المشتمل فصار تقديره المشتمل لهذا المشتمل
واما في نحو كل رجل فباعتبار ان كلمة كل لا حاطة افراد الرجل افراده جزئيات فصار من قبيل
اضافة الجزئي الى الكل فصار تقديره الجزئيات لهذا الكل لكن هذا تكلفات كما ذكره الشارح
قوله اى كون الاضافة الخ في اشارة الى مطابقة الراجع بالمرجع **قوله** المعنوية الخ جواب
سوال وهوانا لان اسم ان الاضافة تقيد تعريف المضاف كما في ضارب زيد اجاب بقوله
المعنوية حاصل ان المراد هو الاضافة المعنوية لا اللفظية ولا المطلق الشامل لهما **قوله**
اى تعريف المضاد جواب سوال وهوانه ينقض على غلام زيد فان الاضافة المعنوية في هذا
المثال موجودة مع انها لا تقيد تعريف المضاف اليه لئلا يلزم تحصيل الحاصل اجاب بما ترى حاصلا
ان مرادنا تعريف المضاف فقط واشارة الى ان اللام في التعريف عوض عن المضاف اليه **قوله**
المضاف اليه اشارة الى ان قوله المعرفة صفة لموصو المحذ **قوله** لان الهيئة التركيبية
في رد على الفاضل الهند حيث قال في تعليل قوله وتفيد الخ ان نسبة امر الى معين يستلزم
معلومية المنسوب كما اشار الشارح الى ظهور القول المردود بقوله نسبة الخ ووجه الرد ان ضرب
في نحو ضرب زيد منسوب الى زيد مع ان النحاة غير قائلين بتعريفه لكن قول الشارح
محذوش على نحو قوله غلام رجل الا ان يقال ان اللام في الاضافة المعنوية للعهد يشير بها
الى الاضافة التي يكون المضاف اليه معرفة **قوله** من غير اشارة الى واحد معين يعني فيما
اذا كان لزيد عبيد كثيرة **قوله** قلنا الخ حاصل الجواب ان كلامنا في اصل الوضع و

من بہت یعنی یک منزل از برکات تان دیگر برای زمستان سلام بر شما آیا بہان از منہ کہ گذشتہ است رجوع میکند بلکہ نمی کند آیا
 رد سلام میکند یا در میکند کور را سہ پایہ دیگران را رای خراب بلکہ نمی کند۔ و ذوالرمد اسم شاعر و سلمی اسم
 معشوقہ و قال المعتزلہ ہذا مقولۃ الحسنین حین ماتت سلمیٰ ہی امہما الاثنی جمع اثنتہ
 و ہی واحد من الاحجار الثلاثہ التي تنصب القدأ علیہا والبلاقع جمع بلقع ای الخراب و
 الخالی **قوله** واما ما جاء فی الاحادیث جواب سوال و ہوان تجرید المضاف من التعریف غیر
 لازم کافی قولہ علیہ السلام بالالف الدینا داجاب بقولہ واما ما جاء فی الحدیث الخ واول الحدیث
 قولہ علیہ السلام اغسلوا بوم الجمعة ولو اشتریت نصف الصاع بالالف الدینا **قوله** الاضنا
 فی اشارۃ الی ان قولہ اللفظیۃ صفتہ لم یوضوحن **قوله** علامتہما جواب سوال مثل ما مر فی
 الاضافۃ المعنویۃ **قوله** من قبیل الاضافۃ الخ جواب سوال و ہوانہ لا حاجۃ الی قولہ حسن الوجہ لان
 المثال الاول کاف لا یضاح المثال اجاب بما تری حاصل ان تعد المثال لا جلتعد المثال **قوله** الاضنا
 اللفظیۃ جواب سوال و ہوان الضمیر راجع الی مطلق الاضافۃ ومنہا الاضافۃ المعنویۃ و ہی تفید
 تعریفا و تخصیصا لا تخفیفا فقط حاصل الجواب ان الضمیر راجع الی اللفظیۃ لا الی مطلق الاضافۃ
 فانہم **قوله** فائدۃ فی اشارۃ الی ان قولہ لا تخفیفا استثناء مفرغ **قوله** لا تعریفا اشارۃ الی ان
 قولہ لا تخفیفا قد احترازی **قوله** فی تقدیر الانقصال ان المضاف والمضاف الیہ فی الاضافۃ اللفظیۃ
 لیس العامل معہ و قبل الاضافۃ والعامل منفصل عن المعول کافی قولہ ید ضارب عی بالاضافۃ
 لم یوجد الا سقوط التنوین فصار الاضافۃ کان لم یکن **قوله** بان یسقط الخ تفسیر بقولہ لا فی
 المعنی **قوله** والتخفیف اللفظ الخ جواب سوال و ہوانہ ینقض علی حواج والحسن نحو حواج بیت اللہ و
 الحسن الوجہ فانہما مضافان الی ما بعد مع ان التخفیف اللفظ فیہما غیر موجود لان التنوین من الاول
 سقط باعتبار منع الضر ومن الثانی باعتبار اللام فاجاب بقولہ والتخفیف الخ حاصل ان التنوین
 فی الاول حکما لان التنوین من خواص الاسم نحو حواج اسم ایض فکان التنوین موجوبہ حکما **قوله** کان
 اصل القائم علامہ الی قولہ التخفیف فانقیل کیف یتصلو التخفیف المضاف الیہ ہنا لان من جهة الضمیر
 عن علامہ عوض اللام عنہ فی الغلام قلنا نعم لکن اللام مخفف بالنسبۃ الی الضمیر لا نہ حرف ساکن
 والضمیر اسم متحرک **قوله** ای من جهة الخ بیان المشار الیہ لثم **قوله** ترکیب الخ جواب سوال و
 ان قولہ مرکبات برجل الخ فاعل لقولہ جاز و فاعلیۃ غیر جائز لان الفاعل لا یکون الا مفرقا و ہذا مرکب
 حاصل الجواب انہ قولہ بالترکیب **قوله** ترکیب جوابا وسوالا مثل ما مر انفا **قوله** والمراد الخ جواب
 سوال و ہوان ثمہ اشارۃ الی مجموع الامور الثلاثہ واحد ہا انتفاء التخصیص ولا دخلہ فی جواب
 الترکیب الاول و امتناع الثانی اجاب بما تری **قوله** ولا یلزم الخ جواب سوال و ہوان المستلزا
 بجواز الترکیب الاول و امتناع الثانی انما ہوا انتفاء التعریف و وجود لا التخصیص فی لا حاجۃ
 الی جعل انتفاء التخصیص مشا علیہ ثبہ اجاب بما تری **قوله** من جهة انہا الخ فیہ اشارۃ الی ان الواو

العطف علی قولہ **قوله** ولا شک جواب الہوان قولہ مرت برجل الخ تفریع علی قولہ تعریفا ولا
تخصیصا وقولہ الضارب زید الخ تفریع علی قولہ لا تخفیفاً فینبغ للمصر ان یقدم التفریع الثانی علی
الاول کما هو حال التفریع علیہ لان ما هو متفرع علیہ اعنی التخفیف مذکور صریحاً بخلاف اصل القرین
السابقین فانہ مذکور ضمناً اجاب بقولہ لا شک الی قولہ لکن الخ **قوله** لکثرة لواحقہ اعنی بہا
قولہ خلا للفرء الخ **قوله** الا عشی هو عبارة عن خمسة عشر نقراً من الشعر والذین یكون
من خمسة عشر قبائل واستدل بشعر الا عشی لعدا توہم الذنوب کما لا یخفى **قوله** هذا القول ضعیف
ای قول المصر ذکرہ فی شرح الامالی هو جواب سوال وهو ان ضعف فعل ما مضی معلوماً وقولہ الواہب
المات الخ فاعلم وهو غیر صحیح لانہ مفرد وهذا مرکب فاجاب بما ترے **قوله** ولا یخفى الخ اعتراض
حاصلہ ان المصر جعل اثبات المدعی اعنی بامتناع الضارب زید موقوفاً علی ابطال دلیل الخصم
وابتال دلیل الخصم موقوفاً علی اثبات المدعی **قوله** شوب المصادرة الخ ای دائحہ وانما قال
شوب لانہ لا یؤخذ المدعی فی الدلیل بل یؤخذ فی ابطال دلیل الخصم وهو لیس بمصادرة لان
المصادرة فی اللغة حمل برطلوب رگوینہ وهو فی الاصطلاح علی اربعة اقسام جعل المدعی علی الدلیل
او جزءہ او جعل المدعی موقوفاً علیہ لیل او جزءہ وشوبہا موجودة لان اثبات المطلوب
وهو امتناع الضارب زید یتوقف علی ابطال دلیل الخصم هو قولہ اعشہ وابطالہ یتوقف علی
اثبات المطلوب یعنی انہ لما قال الشارح انہ لا یقوی الفصاحة فیہذا الترجمة یطلب لیلہ ثم یعمل ہذا
بقولہ لما عرفت من امتناع الخ وهذا لا یكون الا المدعی بعینہ **قوله** الا ان یقال ای یقال فی
خلف لیل الخصم حاصل ہاں لیل الخصم ہاں یقوی فی الاستدلال اذا کان الجور نصابیہ الامر
لیس کذلک لانہ کما یحتمل الجور یحتمل النصب یمم حملاً علی محل المات لان المات منصوب محلاً
باعتبارہ مفعول بہ وعلی انہ مفعول معرفۃ لیلہ لا بد للشارح ان یتقل فی اول الامر ہذا الترجمة
فلم نقل قولہ لا یقوی فی الفصاحة اوجب عنہ انہ انما نقل ہذا لیطابق ما ذکرہ المصر حیث قال
فی اما الکافی **قوله** اولانہ جواب ثان حاصلہ انہ قد یعتبر فی المعطوف ما لا یعتبر فی المعطوف
علیہ کما فی رب شاة وسخلتہا لان الاصل فی رب ان یدخل علی النکرة وسخلتہا معرفة باضافة
الی الضمیر الغائب ثم دخول رب علی شاة صحیح بالاستقلال باعتبارہ نکرة ودخولہ علی قولہ و
سختہا صحیح باعتبار عطفہ علی النکرة وہنا من ہذا القبیل لان اضافة الواہب الی عبدہا
لا یصح بالاستقلال **قوله** الواہب المات الہجان عبدہا + عود ایزجی خلفہا اطفالہا الی
قولہ ای مد وحبہ جواب سوال وهو ان الواہب اسم فاعل وقولہ الماتہ مفعول بہ قبل الاضافة
واسم الفاعل انما یعرف بما بعد بشرط اعتماده علی واحد من الامور الستہ وہنا لم یوجد
فمصادر الاضافة الی ما بعد معنویہ لا لفظیہ فیمینن لا یصح استدلال الخصم بہ ولا
وجہ ضعفہ اجاب بقولہ ای مد مد حاصلہ ان الواہب خبر المبتدأ والمحدث وف

فكان معتمداً على المبتدأ المحذوف في قوله **اي البيض** الخ جواب سواله وان اتصالاً بالمائة بالهاء
غير جائز لان المائة جمع معني والهجاء مفرد وايضاً المائة مؤنث والهجاء مذكوراً جامعاً بقوله **اي**
البيض الخ جمع الجمع بتأويل الجماعة فكان مؤنثاً **قوله** من النوق جمع ناقة **قوله** يستوي
فيه جواب سواله وهوان تفسير الهجان بالبيض غير جائز لانه من قبيل تفسير المفسر بالجمع اجاب
بقوله يستوي الخ لانك ان اعتبرت كسرة الهاء بمنزلة كسرة الراء في رجال فحينئذٍ صار جها
وان اعتبرت كسرة الهاء بمنزلة كسرة الحاء في حمار فحينئذٍ صار مفرداً فصار احواله كلوا الفلك
لان ان اعتبر بضم تراسد فجمع وان اعتبر بضمته قفل فمفرد **قوله** اي راعيها جواب سواله هو
ان اضافة العبد الى ضمير المائة غير جائز لان العبد عبارة عن المملوكية والمملوكية لا يتصور
للمائة اجاب عن جوابين الاول بقوله راعيها يعني ان المراد من العبد الراعي والعلاقة بينهما
ان الراعي قائم بخدمة المولى كمان العبد قائم بخدمة المولى والثاني بقوله اي عبد
حقيقة الخ **قوله** لا دني ملا يستر وهي ان المولى اشترى العبد لخدمته المولى فصار كانه عبد **قوله**
على صيغة المعلوم يعني زجي **قوله** او على صيغة المجهول المؤنث يعني زجي **قوله** وحقيقة الامر جواب
سواله وان كلمة او في قوله وعلى صيغة المجهول المؤنث للتريد فحينئذٍ لا يعلم حال ذلك ان على صيغة
المعلوم المذكور او على صيغة المجهول المؤنث اجاب بقوله حقيقة الامر الخ **قوله** حرف الرو وهو
عبارة عن الحرف الاخر من الكلمة حاصل الجواب ان امر زجي يعلم من حركة الهمزة في اطفالها فان
كانت منصوبة يكون على صيغة المعلوم المذكور وان كانت مرفوعة فيكون ذلك على صيغة المجهول
للمؤنث **قوله** من القصيدة وهي عبارة عن نصف البيت **قوله** وهو جوال الوجه الخ وانما
كان الجرفي مختاراً لان دفعه نصبه مخدوش فيتم اما دفعه فلان فيه يكون الجملة خالية عن
عائد الموصوف اعني زيد لان اصل جاء في زيد حسن الوجه اما نصبه فباعتبار ان الجرفي باب
لاصالة ونصبه باعتبار التشبيه بالمفعول في الاصل او الى من التبعية **قوله** على التشبيه بالمفعول
وانما لم يكن عين المفعول ان الحسن لازمي لا يحتاج الى المفعول والتشبيه به باعتبار انه وقع بعد
تمام الكلام كالمفعول لان قوله زيدك الحسن تام باعتبار انه مبتدأ وخبر **قوله** وكذا اشارة الى
العطف **قوله** فيمن قال الخ جواب سواله هوان في الضارب في نحو الضاربك خلاف فعند
البعض مضاف وعند البعض لا يكون مضافاً فالحمل على ضاربك عند البعض الاول جائز
وعند البعض الثاني لا حاجة الى الحمل لانه جائز بخير الحمل اجاب بقوله فيمن قال الخ او جواب
عن السؤال الوارد على المتن وهوان الاضافة اللفظية جائز فيما اذا كانت مفيدة للتخفيف
وفي الضاربك حصل التخفيف بذكر الاضافة وهوان اتصال الضمير فينبغي ان لا يجوز الاضافة
فاجاب بقوله فيمن قال لانه مضاف الخ فتأمل **قوله** اي لمحمولية الخ انما اراد باللام
اشارة الى ان نصب قوله حملاً بناء على انه مفعول مطلق لقوله جازو في تفسير

یعنی ان الجامع فی الاصل صفة لکلی شئی ثبت له الجمعية ثم صار عبارة عن الوقت الجامع لغلبة الاسمية
 کالاسو والارقم **قوله** لا یقتضی ای لا یجری فی جانب الغربی لان تاویلہ لا یكون الا بالمکان
 وتاویلہ بالمکان غیر جائز لان المقصود اتصاف الجانب بالغریبة لا توصیف المکان بها لان المکان
 عبادة عن مجموع الارض لیس عبادة عن الغربی فحینئذ إضافة الجانب الی المکان غیر جائز لان
 مکان الغربی جانب ایض فی یلزم إضافة الشئی الی نفسه فاجاب عن الاول بقوله فالمکان
 الذی الخ وعن الثانی بقوله إضافة بیانیه **قوله** هو جانبہ بها الضمیر الاول داجع الی
 الجانب والثانی الی المکان والثالث الی الغریبة **قوله** حد فواقطیفة من قوله قطیفة حجر
قوله ای مشابه جواب سوال وهو ان المماثلة عبادة عن اشتراك الشیئین فی النوع کزید و
 عمر بالنسبة الی الانسان ونحو لیث واسد قد اشتراك احدهما بالآخر فی الوصف اعنی به العموم
 والخصوص لانهما من الاوصاف فحینئذ لا یطابق المثال بالمثال اجاب بقوله ای مشابه
قوله فی العموم والخصوص لان الیث عام بالنسبة الی الهیکل المعلوم لانه کما یصدق علیه
 کذلک یصدق علی غیره ایض وخاص بالنسبة الی الانسان والاسد من هذا القبیل ایضا
قوله الی ذلك الخ الجار والمجرر یتعلق بقوله ولا یضاف **قوله** سواء کانا جواب سوال
 وهو ان المتبادر بالمماثل هو الترادف فی یقتضی علی الانسان والناطق فان إضافة احدهما
 الی الآخر غیر جائز مع انهما لیسایمترا دین اجاب بقوله سواء کانا الخ حاصله ان المراد بال
 المماثلة اعم من ان یکونا مترادفین او لا **قوله** فی الاعیان الخ جواب سوال وهو ان
 تعدد الامثلة باطل لان الغرض ههنا التوضیح وهو حاصل بالواحد فلا حاجة الی تعدد
 حاصل الجواب ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد المثلثات **قوله** والبحث تفسیر الاعیان
 جمع الجنة **قوله** إضافة العام الی الخاص جواب سوال وهو ان المص فی صد کلیات
 وقوله کلا الذاکهم عین الشئی فی غایة القلعة حاصل الجواب ان المراد بکل الذاکهم عین الشئی
 هو إضافة العام الی الخاص فی لا یر **قوله** ایصیر خاصا فیرید اشارة الی ان قوله یختص لازمی
 لا تعد **قوله** ولا یبق الخ جواب سوال وهو ان کلمة کل نكرة والذاکهم معرفة وإضافة النكرة الی
 المعرفة تفید لتعریف لا التخصیص فی لا یصح قوله یختص به اجاب بقوله ولا یبق الخ حاصله
 ان الخصوص علی نوعین احدهما مقابل للعموم والثانی مقابل للتعریف والمراد بقوله یختص هو
 الاول یعنی یصیر المضا خاصا ولا یبق علی عمومہ **قوله** واعمیة العین الخ جواب سوال وهو
 ان الشئی فی قوله عین الشئی عام ایض فکیف یتصور فی إضافة العام الی الخاص اجاب بانه
 حاصل ان اللام فی قوله الشئی للعهد الخارجی او نقول ان قوله اعمیة العین الخ اعتراض حاصل ان
 اللام فی قوله الشئی اذا کان للعهد الخارجی فی یطابق المثال بالمشا و اذا کان للجنس فلا مطلقا
 قلنا ان الشئی معنیین لغو واصطلاحا فالاول هو الموجود فی الخارج والثانی هو ممکن ان یعلم فیخبر عنه المراد

وهو یختص بالانسان عام والمراد به هو الشئی المعهود فی الخارج ج ۳۳

به ههنا هو المعنى الثاني بهذا التقيد هو خاص بالنسبة الى العين ان صادت اللام فيه للجنس الا ترى ان
 ذات الله تعالى يوصف بالعينية ولا يوصف بالشيئية على تقدير المعنى الثاني **قوله** ولم يقولوا
 الخ جواب سوال وهو انه لما حمل احد هما على المد لولا الاخر على اللفظ فينبغي ان يجوز بالعكس
 ايضا اجاب بما ترمي **قوله** وهو في عرف الخ جواب سوال وهو انه كما يضاف الاسم الصحيح كذلك
 يضاف الاسم المعتل مثل قولك بيع فلم لم يتعرض اليه فاجاب بما ترمي **قوله** ولان حرف الخ دليل اخر
 لقوله وانما كان ملحقا الخ يعني ان حرف العلة بعد لسكون مثل حرف العلة بعد لسكوت في الوقوف
 بعد استراحة اللسان في ابتداء الكلمة نحو وعد ولا يثقل عليها الحركة بعد لسكوت فكذلك
 بعد لسكون ايضا **قوله** يعنى في الابتداء تفسير لقوله بعد السكوت **قوله** حقيقة اى بدو
 وصلها الى كلمة اخرى كهمزة الاستفهام كاف التشبيه او العطف **قوله** وهى قبيلة الخ جواب سوال
 هو ان الضمير في قلبها راجع الى هزيل وهو مذكور الضمير مؤنث فلا يطابق الراجع بالمرجع فاجاب
 بقوله وهى قبيلة فيكون تانيه معنويا **قوله** حال كونها الخ اشارة الى ان الجار والمجرور با ظرف
 متعلق باعتبار المتعلق حاله عن الضمير قلبها **قوله** او حكماى مع وصلها اليها كياء المتكلم في غلا
قوله على اللفظة الفصيحة الخ جواب سوال وهو وادد على قوله فان كان اخره الفاتحة لان هذا بلا
 قلبها ياء بغير التشية فاجاب بقوله على اللفظة اه وهذا ليس بلفظة فصحة **قوله** بغير المنصوب
 والمجرور **قوله** يوجب فعل مضارع معلوم وقوله بقاء الضمة فاعلة تغيرها مفعوله والضمير
 في قوله قبلها وتغيرها راجع الى الياء يعني ان بقاء ضمة الهم يوجب تغير الياء لان ضمها اقتضى الواو
 لا الياء **قوله** مضافة جواب سوال وهو انه اشتغال بما لا يعني لان البحث من الاسماء الستة قد مر فلا
 حاجة الى ذكره ثانيا حاصل الجواب ان البحث عنها مملو لكن حال كونها غير مضافة الى ياء المتكلم
 وهذا البحث باعتبار انها مضافة الى ياء المتكلم **قوله** فالحال في اخر وادب منها الخ جواب سوال
 هو ان حملا خي ابي على الاسماء الستة باطل كما لا يخفى لان قوله الاسماء الستة مبتدأ متضمن للمعنى
 الشرط وقوله الخى اه خبر متضمن لمعنى الجزاء الجزاء لا يكون الا جملة واخى الخ مقرر ليس بمجمله اجاب
 بقوله فالحال في اخر وحاصل ان المبتدأ محذوف وهو قوله كحال **قوله** بلا رد المحذوف اعنى بل لولا وان اصلها
 اخو وابو على وزن فعل **قوله** يجعله الجمل المحذوف ونسبوا وقوله منسيا مفعوله مطلق لذلك **قوله** ابي
 اوله قد احل ذلك المجاز وقد ادى **قوله** وادب مالك ذ والمجاز بذلك اى تقديره انزل كرد تراى
 نفس باز منا و حال انكه گمان مى كنم و سو گندى خورم به بد خود كه نيست ذالمجاز يعنى مناجاة نزول تو **قوله** وحمل الاخر
 الخ جواب سوال هو ان الاستدلال بقول الشاعر انما يستقيم ابي لافى اخى لانه غير مذكور في قوله جابا ترمي
قوله لفظا لان كلاهما منقوص واوى ثلاثى **قوله** ومعنى لان كلاهما من قبيل الاسماء المتضمة
قوله جمعه اجمع ابي ابين تاكيد لقوله جمعه اب في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكيين قد بنينا
 بالا بينا يعنى هرگاه كه ظاهر آواز ناى ما يان گريه كردن دزدان گفتند ما را فد و سرمان باد بر شما سپردان ما

هو ما يرمى ان يعلم و يجوز عنده

الاسماء الستة
الاسماء الستة
الاسماء الستة
الاسماء الستة

والالف للاشباع **قوله** امرؤ قال یعنی ان فی قوله هذا اشارۃ الی ان قوله تقول صیغۃ مؤنث غائبہ لا مذکر مخاطب لیستقیم قوله حی **قوله** للیم المعوض یعنی ان الیم عوض عن الواو اصلہ فوہ سقط الہاء تخففتہا وابد لا الواو بالیم واضیف الی یاء المتکلم فصار فی **قوله** هذا حم هذا مثالا للبقر **قوله** احماک هذا مثالا للبنا وهكذا الحال فیما بعد **قوله** وصلتہ الی الوصف او وصلتہ الی وصف الاسم باسم الجنس **قوله** انما یعرف الخواہل اھنا المعرفۃ ما لم یتبدل فیہ الوجہ انما یعرف ذالفضل من الناس ذو وہ **قوله** لکان اشمل الخ لان غیر اسم الجنس عم من ان یکون ضمیرا و اسماء ظاہر یتناول الی عدل اضافۃ الی العلم یضرب مثلاً زید عمر **قوله** کانہ الخ جواب عنہ **قوله** حکم خاص ہو عو المحذوف فی بعض من الاسماء للذکورۃ نحو اخ و فی بعض لآخر **قوله** التوابع الخ وہی خمسہ و وجہ الحصر ان التوابع لا یخلو اما ان یکون مقصودا بالنسبۃ و لا فان کان مقصودا بہا فاما ان یتخلل بینہما عطف او لا فان لم یتخلل فهو البدل ان یتخلل فهو العطف بالحر وان لم یکن مقصودا بہا فاما ان یدل علی معنی فی متبوعہ او لا فان دل فهو نعت وان لم یدل فاما ان یدل الی ذکر او لا و لا الا و لا التاکید الثانی عطف البیان **قوله** جمع تابع جواب سوال وهو ان التوابع صفۃ الاسماء واتصاف الجمع بالجمع مستلزم لان تصاف الاحاد بالاحاد فحينئذ صارت تلعب صفۃ الاسم والمطابقۃ بین الصفۃ والموصوف شرط فی التذکرۃ الثانی و ہنا لم یوجد اجابہ بقولہ جمع تابع لا تابع **قوله** منقول الخ جواب سوال فهو ان جمعیۃ تابع بتوابع غیر جائز لان فاعل الصفۃ مثل ضارب لا یجمع علی فواعل اجاب بقولہ منقول الخ حاصلہ نعمانہ صفۃ فی الاصل لکن صار اسما ہنا لکل ثان باعراب سابقہ من جہتہ واحد **قوله** المراد الخ جواب سوال هو ان التعریف لا یصیر جامعاً لفرادہ حیث لا یصل علی ان ضرب فی نحو ان وضرب ضرب فانہما تابعان تاکید ان معانہما لیس من قبیل ما ذکر فی التعریف یعنی لیس اثبات باعراب بقہ من جہتہ واحد اجاب بما ترے حاصلہ ان هذا التعریف للتوابع من الاسماء اذا بحث فی قسم الام فلا یاس مجز و جہا **قوله** اے کلامتاخرہ جواب سوال وهو ان هذا التعریف ینقض علی بکر فی نحو جاء فی زید عمر و بکر فانه تابع مع انہ لیس بشان بل هو ثالث اجاب بقولہ ما متاخر حاصلہ ان المراد بالثانی هو المتاخر فی لا یرد **قوله** متى لوحظ الخ جواب عن اسولۃ ثلثۃ الاول انہ ینقض علی التابع المقتد علی المتبوع کریمۃ اللہ فی نحو علیکم ورحمۃ اللہ وسلام فان ذلک عطف علی السلام لان اصلہ علیکم السلام ورحمۃ اللہ والثانی انہ لما کان المراد بالثانی هو المتاخر فینبغ ان یدکر المص لفظ المتاخر والثالث انہ ینقض علی عمر فی جاء فی زید وعمر و بکر فانه تابع مع

قوله اھنا المعرفۃ الخ مغاہ بالفارسیۃ مبارک خوشتر از ان نعمت است کہ صرف نثرہ باشد در ان نعمت ریبہا یعنی بسوال بے غرق حاصل نثرہ باشد بتحقیق ے شناسد صاحب فضل را از مردم صاحب فضل ۱۲ منہ رحمۃ اللہ تعالیٰ و عطف عنہ

انہیں بتا کر بلا متوسط اجاب بقولہ متی لوحظ مع سابقہ حاصل الیٰ فعلا والیٰ المراد بالمتاخر
 المتاخر فی الرتبة لا فی اللفظ ورحمۃ اللہ واپن کان مقدّم فی اللفظ لکن فی الرتبة متاخر و حاصل
 الیٰ فعلا الثانی ان التابع اذا لوحظ مع سابقہ انی مع متبوعہ کان فی الرتبة الثانیۃ فجہ صار الملائم ہینا
 ذکر لفظ ثان حاصل الیٰ فعلا الثالث ان العرّاذ لوحظ مع المتبوع صار ثانیاً و کذا بکر و غیرہما فجہ
 لا یرد قولہ متلبس فیہ اشارۃ الیٰ ان الجار والمجرور فی قولہ باعراب ظرف مستقر مع المتعلق
 صفتہ لقولہ ثان لا ظرف لغو متعلق بقولہ ثان اذ لو کان کذلک صار معناه کلّ ثان ثانویۃ باعراب
 سابقہ ہذا بعید کما لا یخفی **قولہ** بجنس اعراب سابقہ جواب سوال و ہوانہ لا یصدق
 تعریف علی فرد من افراد ہا معربا باعراب سابقہ الا یلزم فیہ قیام العرض لو ا
 بالشخص بالمحلین المختلفین لان اعراب سابقہ عرض واحد فکیف یقام بہما اجاب بقولہ اے
 بجنس الخ لا بعینہ **قولہ** بحیث یكون الخ جواب سوال ہوانہ ہذا ینقض علی نحو ابولہ فی قولہ
 جاء فی زید ابولہ فان ابولہ تابع مع انہ لیس بجنس اعراب سابقہ لان اعراب التابع جزو اعراب
 المتبوع حرکتہ فاجاب بقولہ بحیث الخ حاصلہ ان المراد بالجنس ان یکون رفعا و نصبا و جزا و سوا
 کان بالمحرکتہ و الخ **قولہ** ناش الخ اشارۃ الیٰ ان الجار والمجرور متعلق بناش صفتہ لقولہ باعراب
 سابقہ ظرف مستقر لا یغنی **قولہ** شخصیۃ الخ جواب سوال ہوانہ ینقض علی الخبر فانہ ثان باعراب
 سابقہ من جہۃ واحد لان العامل فیہ ہو عامل المبتدأ اعنی بہ لا بتلّٰ مع انہ لیس بتابع اجاب
 بقولہ شخصیۃ الخ حاصلہ ان العامل فی المبتدأ والخبر لیس بشخصیۃ لان اعراب المبتدأ حاصل
 من الابتداء باعتبارہ مسند الیہ اعراب الخبر حاصل باعتبارہ مسند بہ و کذلک الحال فی ثانی
 مفعولی ظنت واعطت کما سیند کرہ الشارح انفا فجہ لا یرد **قولہ** اذ لوحظ الخ اذ ان
 صفتہ لزید والا فہو فی المرتبۃ الثانیۃ لا حاجۃ الیٰ اعتبارہ الملاحظۃ مع اعراب السابق **قولہ**
 اعنی التجرید الخ الا انہ عبر بالتجرید اذ فی موضع المبتدأ والخبر یبتدأ بالمعول لا بالعامل اذ العامل
 فیہا معنوی **قولہ** لا اسناد جواب سوال و ہوانہ لما کان التجرید عن العوامل اللفظیۃ عاملا فی
 المبتدأ والخبر فینبغی ان یصیر الاسماء المعدّۃ کزید وعمرو بکر و غیرہا معربا ایضاً لان التجرید
 عن العوامل موجود فیہا اجاب بقولہ لا اسناد حاصلہ ان المراد بالتجرید الذی یکون
 لا اسناد بان یکون احد ہما مسند والاخر مسند الیہ فی الاسماء المعدّۃ لم یوجد لا اسناد
قولہ مظلونہ فی الخ والمظلون فیہ فی نحو ظنت زیداً فاضلاً ہو زید والمظلون ہو الفاضل
قولہ واعلم الخ جواب سوال ہوانہ ینقض علی الرجال فی نحو جاء فی ہؤلاء الرجال علی العاقل فی
 نحو یزید العاقل و علی الظریف فی نحو لا رجل ظریفاً و علی مویّ فی نحو جاء فی مویّ العاقل فان
 کل من ہذا التوابع توابع مع انہا لیس بمعرب باعراب السابق لان سابقہا مبنی او معرب باعراب
 تقدیرے کما ترے اجاب بقولہ واعلم الخ حاصلہ ان الاعراب المعبرا عنہم ان یکون

عہ ان فی قولہ ان جہۃ واحد

حقیقتہً او حکماً او محلاً فلا ینقض بجاء فی هؤلاء الرجال ان اعراب ہو کلامی ولا ینقض بنحو یا زید العاقل ولا رجل ظریف لان ضمة یا زید وفتح لا رجل اعرابان حکما من حیث انہما شہیان الاعراب فی العروض والاطراد ولا ینقض بجاء فی موسی العاقل لان اعراب موسی تقدیر قولہ حقیقتہً او حکماً متعلقان بقولہ لفظیا **قولہ** ثم ان لفظہ الخ اعتراض حاصلہ ان کلمتہ کل لا عاطفۃ الافراد فحینئذ یلزم التعریف بالافراد لا بالجنس وایضاً ان اراد المحدث بلفظ الجمع غیر صحیح لانہ یلزم التعریف بالافراد ثم قولہ فالمحدث جواب عنہما **قولہ** لکن الخ جواب سوال ہوانہ لما کان الامر كذلك فلا حاجۃ الی ايراد کلمتہ کل فی التعریف حاصل الجواب ان ادخالہا لاطراد التعریف **قولہ** والظاهر الخ جواب سوال ہوانہ علی هذا التقدير یكون التعریف مانعاً و لکنہ لا یكون جامعاً فاجاب بما تری **قولہ** فیہا ای فی افراد المحدث **قولہ** غیرہا یعنی ان المحدث منحصراً فی تلك الخمسة لا الضام لم یزد التابع الاخر **قولہ** ای یدل بہیئۃ ترکیبۃ الخ جواب سوالین الاول انہ ینقض بہذا فی جاء فی زید هذا فان هذا صفة زید مع انہ لا یدل علی معنی فی متبوعہ لان معنی ہوا الاشارة وہی غیر موجودۃ فی زید السابق والثانی ان بین قولہ مطلقاً و بین قولہ مخصوً تنافی لانہ یفہم من الاول ان النعت عبادة عما یدل علی معنی فی متبوعہ فی جمیع المواد و یفہم من الثاني ان النعت عبادة عما یدل علی معنی فی متبوعہ فی بعض المواد ای فی بعض الاستعمالات اجاب عنہما بقولہ ای یدل الخ حاصلہ ان فع الاول ان النعت عبادة عما یدل بہیئۃ التركيب مع متبوعہ علی معنی فی متبوعہ و کلمتہ هذا فی ذلك المثال بعد ترکیبہا مع زید تدل علی کونہ مشاراً الیہ حاصلہ ان فع الثاني ان معنی قولہ مطلقاً ان النعت یدل بہیئۃ التركيب مع متبوعہ علی معنی فی متبوعہ فی جمیع المواد و اما نحو خصوصاً فی بعض الاستعمالات فمن هذا القبیل و اما فی بعض اخر فام یوجد ترکیب النعت مع متبوعہ فخر لا یرد **قولہ** علی حصول معنی جواب سوال ہوانہ ینقض علی النعت التي كانت قال القضية الكاذبة بخوجاء فی زید ان المضروب لكل شخص ذی لا یتصور فی زید اجاب بقولہ علی حصول معنی حاصلہ ان المواد بالدلالة ہوا الدلالة علی حصول المعنی فی المتبوع و مضربۃ زید لكل شخص لم یتصور فی الواقع **قولہ** ادلالة مطلقة جواب سوال ہوان قولہ مطلقاً مفعول مطلق لقولہ یدل وهذا غیر جائز لان معنی قولہ یدل مشتمل علی الدلالة لا علی المطلق اجاب بقولہ دلالة حاصلہ انہ مفعول مطلق للفعل المذكور مجازاً باعتبار الموصو المحدث وف **قولہ** احتراز متعلق بقولہ مطلقاً وقولہ یدل **قولہ** لدلالة الخ الجار والمجرور متعلق بالورد و دای لا یرد بال تاکید لانہ یدل علی الشمول الذ ثبت فی القوم **قولہ** فی ای مادة كانت لان القائم اذا ذکر مقام العالم فی نحو جاء فی زید ان القائم یدل علی الصفة ایض **قولہ** غالباً جواب سوال ہوان الاصل فی العبارة الايجاز والاختصار فينبغي للمصنف ان يقول فان المضروب صفة زید مع انہ لا یدل علی معنی فی متبوعہ لان معنی مضربۃ زید لكل شخص

او التوضیح او التثاء اول الذم او التأكيد بدن ذکر قوله قد يكون لمجرد التثاء اجاب بقوله غالباً اصله ان التخصيص التوضيح غالب في افادة النعت واما غيرها فقليل في الافادة فلذا ذكر المصنف كلمة قد ليكون دلالة على تقليل غيرها **قوله** في النكرة جواب سواله هو انه ينقض على العالم نحو زيد العالم فانه نعت مع انه لا يفيد تخصيص زيد جاب بقوله في النكرة وهكذا في قوله في المعرفة جواباً وسوالاً **قوله** من غير قصد الخ جواب سواله هو انه لا نسلم ان الرحمن الرحيم في نحو بسم الله الرحمن الرحيم لمجرد التثاء بل افادة التوضيح لان العالم اذا اوصف الله تعالى للجاهل برحمانية تعالى رحيمته فحينئذ يفيد ان التوضيح اجاب بقوله من غير قصد حاصله ان نعم لكن كلامنا فيما اذا لم يقصد بهما التوضيح والتخصيص ان يوت بهما **قوله** ولما كان الخ اشارة الى ان قولاً الماتن ولا فصل الخ رد على جمع الحاجة حيث قالوا ان الاشتقاق شرط في النعت ووجه الرد ان تعريفها كما يصدر على افرادها اذا كانت مشتقة كذلك يصدر على افرادها اذا كان غير مشتقة **قوله** لا فرق بينهما انما افسر الفصل بالفرق اشارة الى ان للفصل معنى اخر غير مراد ههنا وهو انه عبارة عن كل يحمل على الشئ في جواب اي شئ هو ذاته **قوله** في صحة وقوع جواب سواله هو انه لا نسلم انه لا فرق بينهما لان النعت اذا كانت مشتقة لا بد فيه من عائد المنعوت ولا عائد في غير المشتقة اجاب بما ترى حاصله ان كلامنا في صحة الوقوع نعمتاً لا في الضمير وعد ولا في الدلالة وعد مها **قوله** لغرض المعنى الخ اللام للاجل لا للصلة ولفظ الغرض مقحم اذ انك وايراد ههنا التنبيه على ان اللام فيه للاجل لا للصلة والا لكان الموضوع له هو غرض المعنى هو باطلاً غاية **قوله** تميمي ذي مال صفة للرجل **قوله** اي كامل الخ لان لفظاً اذا وقع صفة المضاف اليه يكون بمعنى الكامل في الرجولية **قوله** لا يدل على هذا المعنى بل على الاستفهام **قوله** على ذات مبهمه فلذلك صار الرجل نعتاً لهذا فان قيل ان المطابقة شرط بين النعت المنعوت في الابهام التعيين ههنا لم يوجد كما ترى **قوله** فان هذا يدل على الذات للبهمة بالنسبة الى السامع الذي غير المخاطب ما بالنسبة الى المتكلم السامع المخاطب فيدل على الذات المعينة **قوله** اي بزيد المشار اليه جواب سواله هو ان اتصاف زيد بهذا غير جائز لان زيدا يدل على الذات المعينة وهذا يدل على الذات المبهمه وعمومية الذات البهيمه ليست بمنزلة معنى حاصل في الذات المعينة اجاب بقوله اي بزيد المشار اليه حاصله ان المراد بهذا هو زيد المشار اليه هو متعين فحينئذ لا يد **قوله** لا المعرفة في اشارة الى ان قيد النكرة في المتن احتراز **قوله** التي هي في حكم النكرة جواب سواله هو ان اتصاف النكرة بالجملة الخيرية غير جائز لان المطابقة بين النعت والمنعوت شرط في التعريف والتكثير وههنا لم يوجد لان الجملة ليست بنكرة ولا معرفة لانها من صفات الاسماء المفردة والجملة مركبة اجاب بقوله التي هي حاصله نعم لكن الجملة في حكم النكرة لان النكرة كما تدل على المفرد المبهم كذلك الجملة تدل على المضموم المبهم لان مضمون قوله ضرب زيد هو ضرب زيد وذلك مبهم من حيث

التغلیظ والتخفیف الزمان المكان **قوله** واما قید الخ جواب سوال **قوله** ان الاصل هو الايجاز والادخال
 فينجح ان يقول بالجملة بدن الخبرية حاصل الجواب ان الانشائية لا تقع صفة ولا خبر ولا حال ايضا
 لان ثبوت الشيء للشيء فرع لثبوت المثبت له بنفسه الانشائية غير ثابتة بنفسها لانها ايجاد مالم يوجد **قوله**
 في مقول في حق الخ فان قيل بين قوله لا تاويل بعيد بين تفسيره منافاة لانه يفهم من الاول ان الانشائية
 تقع صفة بعد التأويل ويفهم من الثاني ان الانشائية لا تقع صفة بعد التأويل ايضا بل الصفة هو تفسيرها
 اعني به قوله امقول في حق اضربه قلنا انه لا تناقض بينهما لان قوله مقول الخ بيان حاصل المعنى وليس
 مراد في اللفظ **قوله** المستحق الخ جواب سوال **قوله** ان اتصاف الرجل بالمقول غير جائز من حيث المعنى
 لان معنى المقول غير موجود في الرجل كما ترى اجاب بقوله المستحق حاصله ان المراد بالمقول في حق
 هو المستحق لان يوم يضربه **قوله** فيها جواب سوال **قوله** انه ينقض على ضرب زيد في نحو ضرب
 زيد فانه جملة مع انه لم يوجد فيه الضمير اجاب بقوله فيها اي في الجملة التي وقعت صفة للنكرة **قوله**
 الراجع الخ جواب سوال وهو انه ينقض على زيد تام في نحو جاء في رجل زيد قام فان الضمير في قام
 مع انه لا يصح ان يصير صفة للنكرة لاجاب بقوله الراجع الخ والضمير نحو قام دلجوع الى زيد لا الى النكرة **قوله**
 اجنبية اه اي جملة اخرى غير رابطة باقربها فان قيل لان سلم ان على الضمير مستلزما لاجنبية الجملة لانه اذا
 لم يكن فيها ضمير ينبغي ان يكون فيها عائد ودابط اخر لان العائد على اربعة اقسام كما هو المذکور في
 المرفوعات وايضا ان تخصيص لزوم الضمير في المتن مشكلا **قوله** قلنا ان بين الخبر والصفة فرق فان
 الجملة اذا وقعت خبرا فلا بد فيها من عائد ما لان السامع مستظري الخبر بشئ استظار لانه محل اللفظ
 بخلاف الجملة اذا وقعت صفة فان فيها لا بد من العائد القوي اعني به الضمير لان السامع ليس
 بمستظريها لانه امر زائد على الموصو وليس بحال الفائدة في لا يرد **قوله** اجمال قاعة الخ فيل شادة الى ان
 ان المراد بالحال هو الصفة لا الزمان والوقت **قوله** يعني بصفة اعتبارية جواب سوال وهو ان الحال
 بحال المتعلق يدل على معنى في متعلقة في الموصو فكيف يجوز ان تصاب بالموصو اجاب بقوله يعني الخ حال
 ان ذلك المعنى حصل في موصو بسبب متعلقة **قوله** الاعتبار **قوله** النعت فيل شادة الى ان اللام في قوله
 الاول للعهد **قوله** في عشرة الخ جواب سوال وهو انه ينبغي ان يذكر ادوات الحصر لان الاول لا
 يتبع الموصو الا في ذلك المذكورات اجاب بقوله في عشرة الخ فيل شادة الى ان العطف مقدر على الربط
 وهو مفيد للحصر **قوله** يوجد منها الخ جواب سوال وهو ان التكرير التعريف منافاة وكل بين
 التثنية والافراد والجمع وكل بين التذكير والتانيث وكل بين انواع الاعراب فكيف يكون الاول تابعا
 للموصو في جميع ذلك المذكورات اجاب بقوله يوجد منها **قوله** دفعا ونصبا الخ جواب سوال وهو
 ان الاعراب قسم واحد فكيف يكون عشرة موبل يكون ثمانية مورا فاجاب **قوله** لا اذا كان الخ جواب سوال

لأنه لا يجوز أن يكون الخبر في مقول في حق الخ بيان حاصل المعنى وليس مراد في اللفظ المستحق الخ جواب سوال قوله ان اتصاف الرجل بالمقول غير جائز من حيث المعنى لان معنى المقول غير موجود في الرجل كما ترى اجاب بقوله المستحق حاصله ان المراد بالمقول في حق هو المستحق لان يوم يضربه قوله فيها جواب سوال قوله انه ينقض على ضرب زيد في نحو ضرب زيد فانه جملة مع انه لم يوجد فيه الضمير اجاب بقوله فيها اي في الجملة التي وقعت صفة للنكرة قوله الراجع الخ جواب سوال وهو انه ينقض على زيد تام في نحو جاء في رجل زيد قام فان الضمير في قام مع انه لا يصح ان يصير صفة للنكرة لاجاب بقوله الراجع الخ والضمير نحو قام دلجوع الى زيد لا الى النكرة قوله اجنبية اه اي جملة اخرى غير رابطة باقربها فان قيل لان سلم ان على الضمير مستلزما لاجنبية الجملة لانه اذا لم يكن فيها ضمير ينبغي ان يكون فيها عائد ودابط اخر لان العائد على اربعة اقسام كما هو المذکور في المرفوعات وايضا ان تخصيص لزوم الضمير في المتن مشكلا قوله قلنا ان بين الخبر والصفة فرق فان الجملة اذا وقعت خبرا فلا بد فيها من عائد ما لان السامع مستظري الخبر بشئ استظار لانه محل اللفظ بخلاف الجملة اذا وقعت صفة فان فيها لا بد من العائد القوي اعني به الضمير لان السامع ليس بمستظريها لانه امر زائد على الموصو وليس بحال الفائدة في لا يرد قوله اجمال قاعة الخ فيل شادة الى ان ان المراد بالحال هو الصفة لا الزمان والوقت قوله يعني بصفة اعتبارية جواب سوال وهو ان الحال بحال المتعلق يدل على معنى في متعلقة في الموصو فكيف يجوز ان تصاب بالموصو اجاب بقوله يعني الخ حال ان ذلك المعنى حصل في موصو بسبب متعلقة قوله الاعتبار قوله النعت فيل شادة الى ان اللام في قوله الاول للعهد قوله في عشرة الخ جواب سوال وهو انه ينبغي ان يذكر ادوات الحصر لان الاول لا يتبع الموصو الا في ذلك المذكورات اجاب بقوله في عشرة الخ فيل شادة الى ان العطف مقدر على الربط وهو مفيد للحصر قوله يوجد منها الخ جواب سوال وهو ان التكرير التعريف منافاة وكل بين التثنية والافراد والجمع وكل بين التذكير والتانيث وكل بين انواع الاعراب فكيف يكون الاول تابعا للموصو في جميع ذلك المذكورات اجاب بقوله يوجد منها قوله دفعا ونصبا الخ جواب سوال وهو ان الاعراب قسم واحد فكيف يكون عشرة موبل يكون ثمانية مورا فاجاب قوله لا اذا كان الخ جواب سوال

وہو انہ یقض علی صبی فی نحو امراة صبی فانہ صفة لمرة مع ان المطابقة بينهما فی التذکیر التانیث غیر
 موجود فاجاب بما تری **قوله** یوجد منها الخ جواب سوال مثل ما مر انفا **قوله** لشبهه ببا ی فی العمل
قوله مثلی یقع غلامہ امرات برجل یقع غلامہ **قوله** لم یکف الخ جواب سوال ہوانہ لما کان
 المقصود الاصلی فی هذا المقام بیان نسبة الوصفین الی الموضوع بالتبعیة وعدہا فینبغ للمصنوع ان
 یدکر فی الخمسة الباقیة عند التبعیة وقال فی البواقی لا یتعبدن ذکر **قوله** کالفعل جاب بما تری حاصلہ
 ان یدکر عدہا لا یعلم حالہ من الافراد وغیرہ والتذکیر التانیث وغیرہا ویدکر **قوله** کالفعل یعلم
 حالہ فینبذ لا یرد **قوله** مؤنث غیر حقیقۃ الخ لان الجمع مؤنث بالجماعۃ وليس بمقابلۃ الجماعۃ من
 فی الحيوانات **قوله** من غیر حسن جواب سوال ہوان **قوله** قعود غلامہ مقابلہ للحسن الضعف
 ومقابلۃ بہما غیر جائز لانہما یوجد الجواز فی هذا کذلک یوجد فی الاولین ایضاً جاب
 بقولہ من غیر حسن ولا ضعف **قوله** جمعا ایضاً الخ لان الاول جمع التکسیر التانیث جمع السالم **قوله**
 ومناسبة تفسیر لقولہ موازنۃ **قوله** الا ان ینخرجہ عن کونہ فاعلا لانہ اذا خرج من الاسمیۃ بان
 لا یصیر ضمیرا بل یصیر حرفا یکون فی الاول لا لامرد الاعلی تشیۃ الفاعل وجمعیۃ **قوله** ویجعل
 الفعل خبرا مقدما علی المبتدأ فعلہ هذا یلزم الالتباس بین المبتدأ والخبر و بین الفاعل والفعل كما
 تری وذلك ممنوع كما ذکر تہ فی بحث المبتدأ والخبر بقولہ او کان الخبر فعلا لہ الخ **قوله** حمل الخ
 جواب سوال ہوان القریب غیر تام لان المدعی ان مطلق الضمیر لا توصف سواء کان متکلماً
 او مخاطباً او غائباً والدلیل الموضح انما یجری فی ضمیر المتکلم المخاطب لا الغائب فاجاب بقولہ وحمل
 الخ **قوله** وعلى الوصف الموضح الخ جواب سوال ہوانہ لما کان الضمائر لا تحتاج الی الايضاح با
 لصفة لکونہا واضحتہ فی نفسہا فینبغ ان یوصف الضمیر بالوصف المادہ والذم وغیرہما جاب
 بما تری **قوله** وکانہ لم یقع الخ جواب عما ورد علی الشارح الرضی حاصل الاعتراض علیہ ان الشارح
 الرضی قد اعتذر عن عدل ذکر **قوله** ولا یوصف بہ المتن اکفاء بقولہ والموضوع اخص او مساو
 هذا الاعتذار غیر صحیح لان هذا القول مذکور فی المتن حاصل الجواب ان هذا القول غیر مذکور
 فی بعض نسخ الکافی والشارح الرضی قد نظر الی تلك النسخة **قوله** الموضوع المعرف الخ جواب
 سوال ہوانہ یقض علی قولہ حیوان ناطق فان قولہ حیوان موضوع للناطق مع انہ اعم منه من حیث
 الصد اجاب بقولہ الموضوع المعرف وهناك نكرة **قوله** اشک اختصاصاً ہ جواب سوال ہوانہ یقض
 علی قولہ الحيوان الناطق فان الحيوان ہنا معرفۃ مع انہ اعم منه من حیث الصد لا اخص كما تری
 اجاب بقولہ شد حاصلہ انہ... لیس المراد بالاختصاص من حیث الصد بل المراد اشک اختصاصاً بالتعریف و
 المعلومات من الصفة ا یکن تعریف الموضوع اذ ید من تعریف الصفة ومعلومیتہ کافی قولہ زید بن الفاضل
 فان تعریف زید شد من تعریف الفاضل لان تعریف زید بالعلمیۃ وتعریف الفاضل باللام اما مثلاً المذکور فزید
 لہ یعنی لو قال فی البواقی لا یتعبدن ذکر **قوله** کالفعل ۱۲ عہ اے قولہ الحيوان الناطق ۱۲ مفتی عبد الرحیم

المساوی لان تعریف کل منہما باللام **قوله** لانه الخ دلیل القوله اخص **قوله** اعرفها المضمرات الخ اما
 كون المتکلم المخاطب اعرف فظاهر واما الغائب فلان احتیاجا جلی لفظ یفسر جعله بمنزلة وضع
 الید علی شیء اید تعینه **قوله** ثم الاعلام لان مدلول العلمات معینة مشخصة مخصوصة عند
 الوضع والاستعمال جميعا بخلاف اسماء الاشارة فان مدلولها عند الوضع غیر معین انما یكون
 تعینہ بالاشارة الحسیتیة وکثیرا ما یقع اللبس فی المشار الیه بالاشارة الحسیتیة **قوله** ثم اسماء الاشارات لان
 المخاطب یعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب العین معاومد لولا المعرف باللام یعرف بالقلب **قوله**
 مساواة فلان لك لم یکن کثیرا فی الموصوت **قوله** فانه ایضا الخ جواب سواله هو انه ینبغی ان لا یجوز
 اتصاف ذی اللام بالموصول لانه لیس بمثل له اجاب بما تری حاصل ان المراد بالمثال المثل فی التعریف لا
 الصوة **قوله** علی الخلاف الخ فعل قول من قال بالمساوات یصیر الموصو مساویا للصفة **قوله**
 عند صاحب هذا المذهب اعند من قال علی كون الموصو مساویا واخص امل عند بعض
 النحویین لا یشترط ذلک بل اذا کان الصفة اخص من الموصو فجاء عندهم سواء كانت تلك الصفة معر
 باللام او غیره **قوله** وانما التزم الخ جواب سواله هو انه لما کان الموصو مساویا واخص فینبغی ان یجوز
 اتصاف اسماء الاشارة بناء علی الاول بالمضالی ذی اللام والموصول بناء علی الثاني اجاب بما تری
قوله ای باب اسم الاشارة جواب سوال مر فائدته من غیر مرة **قوله** بحسب اصل الوضع الخ
 فانقيل هذا یناقض بما سبق فی بحث التميز لانك قلت هناك ان فی اسماء الاشارة لا ابهام
 بحسب اصل الوضع قلنا انما ذکرنا هناك باعتبار الوضع الحقیقی واما هنا فباعتبار الوضع الحکمی یعنی
 ان الابهام فی اسماء الاشارة وان لم یوجد بحسب اصل الوضع لکنه موجود باعتبار تعدد المستعمل
 فیها وباعتبار تعدد الموضوع له فی تناقض **قوله** ای الکریم یعنی ان قوله الذی کرم بمعنی الکریم
قوله یعنی المعطوف الخ جواب عن اسولة ثلثة الاولى ان عند العطف من التوابع غیر جائز
 لانها جمیع تابع والتابع صفة الاسماء والعطف امر معنوی لانه عبارة عن امالة الشئ الی الآخر
 والثانی ان قوله العطف مبتدأ وقوله تابع خبره والاصل فی الخبر ان یتبع لا یتبع ولا علی المبتدأ و
 حرهنا الخبر علی المبتدأ غیر جائز لان یلزم حمل الذات مع الصفة علی صفة الصفة والثالث ان هذا
 التعریف لیس بجامع لافراده حیث لا یصدق علی عمر فی نحو جاء فی ذی غیر فانه تابع مقصود
 بالنسبة مع متبوعه مع انه لیس بعطف لانه امر معنوی وهو الامالة والعمر ممال لا امالة فاجاب عنها
 بقوله یعنی المعطوف حاصل ان العطف مصدک مبني للیفعل فاندفاع السوالین الاولین ظاهر
 واما اندفاع الثالث فبان العمر مثلا معطوف بمعنی الممال **قوله** بالخ جواب سواله هو انه ینقض
 علی عمر فی نحو اقسم بالله ابو حفص عمر فانه معطوف علی ابو حفص مع انه لیس بمقصود بل هو
 بیان له اجاب بقوله بالحرف وهناك لیس به حاصل ان التعریف لیس لمطلق العطف بل العطف
 بالحرف **قوله** آقف انما فسر بالمقصود بقصد لان قوله بالنسبة متعلق بالمقصد الاصل انما هو الجا والمجرور

عنه ای عدمه ای ررت بهذا الکریم ۴۳ و هو کون الموصوف مساویا ۴۴

بکثرة العطف بالحرف

اذا كان متعلقا بالمشتق فهو في الحقيقة متعلق بماخذ الاشتقاق **قوله** نسبة الى شئ جواب سوال
وهو ان المتبادر من النسبة نسبة شئ اخر اليه **قوله** ينقص على قائم في نحو زيد علم وقائم ابوه فانه معطوف
على علم مع ان نسبة شئ اخر اليه غير موجوب بل منسوب الى الاب اجاب بما تری حاصله ان المراد بالنسبة
هي مطلقا **قوله** الواقعة في الكلام في اشارة الى ان اللام للعهد **قوله** فقوله مقصود الخ بيان
للجنس الفصل في التعريف **قوله** قيل الخ اعتراض حاصله ان بقيد المتبوع خرج المعطوف فبالامور
الستة فان المعطوفات بها ليست بمقصودة مع متبوعها بل احد هاهنا مع اننا ايضا معطوف **قوله** كالفرع
على المتبوع اى كالفت على المنعوت **قوله** من غير استقلال الخ جواب سوال وهو ان المعطوف
ايضا كالفرع على المتبوع لان المعطوف لا يوجد بدنه المعطوف عليه فيكون كالفرع على المتبوع
اى كالفت على المنعوت **قوله** من غير استقلال الخ جواب سوال وهو ان المعطوف ايضا كالفرع
على المتبوع لان المعطوف لا يوجد بدنه المعطوف عليه فيكون كالفرع على المتبوع فاجاب بما تری
قوله به بالتابع **قوله** ولما تم اه جواب سوال وهو ان الاصل لا يجاز والاختصار اى لما
تم الحد بما ذكر في لا حاجة الى قوله يتوسط الخ اجاب بقوله ادد فر لزيادة التوضيح بقوله يتوسط
بينه الخ **قوله** ولم يكف الخ جواب سوال وهو ان الاصل في العبارة الاجاز والاختصار
فينبغي للمصنف ان يقول في التعريف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف العشرة اجاب بقوله
ولم يكف الخ **قوله** الدبير الى الكاتب **قوله** فالصفة الخ جواب سوال وهو ان الصفة لا اختل
عليها حرف العطف من قبيل المعطوف فحينئذ لا خلاف في دخولها في حد المعطوف اجاب بقوله جهتان الخ
فباعتبار جهة الاولى ليس بمعطوف لئلا يلزم اعطفية الشئ على نفسه باعتبار الجهة الثانية معطوف **قوله**
لان توسط الخ جواب سوال وهو انه لما كان حرف العطف متوسطا بينهما ينبغي ان يجعل الشاعر
معطوفا عليه لان توسط حرف العطف بين الشئين لا يكون الا بعطف الثاني على الاول اجاب بما
تري **قوله** وقيل قد جوز الخ فله شاة الى تاكيد ما قبلها من ان الحرف قد توسط بين الصفتين الخ
قوله لتاكيد اللصوق اى الاتصال يعنى ان الصفة متصل بالموصوف وكلمة الواو لتاكيد الاتصال
قوله لما بينهما اى بين المعطوف والمعطوف عليه من التغاير بالذات وكذا بين الصفة والموصوف
تغاير من حيث المفهوم **قوله** وفيه نظر الخ اجيب بان عدا جعل ذلك الصفة معطوفا باعتبار انها
غير مقصودة بالنسبة كالموصوف بخلاف المعطوف فانه مقصود بالنسبة كالمعطوف عليه **قوله**
اولا الخ جواب سوال وهو ان قوله واذا عطف الخ شرط وقوله اكد الى اخره جزائه وشرطية الاول
غير جائز لان الاصل في الشرط ان يكون مقدا ما على الجزاء وههنا متاخر عن التاكيد بالانفصال
اجاب بقوله اوله حاصله ان المراد بقوله اذ اعطف العطف من حيث الادادة **قوله** فكذلكوا فيها
هم والغاؤون ثم الغاؤون معطوف على الضمير المرفوع في قوله فكذلكوا اعني به الواو وقوله
فيها الفصل وقوله هم للتاكيد **قوله** حرفا كان او اسما جواب سوال وهو انه ينبغي ان يذكر

المضایف لانه كما وجب إعادة الخافض كذلك وجب إعادة المضایف كلفظ بين في نحو المال بيني وبين زيد اجاب بقوله حرفا كان الخ حاصل ان المراد بالخافض اعم منها **قوله** وليس للمجرور الخ جواب سوال وهو انه ينبغي ان يؤكّد بالمتفصل بل ان إعادة الخافض اجاب بما ترى **قوله** في الاستفادة الخ جواب سوال وهو انه ينبغي ان يستعير المرفوع المنفصل له اجاب بما ترى **قوله** منزلة لان بينهما منافات فلا يحج الاستعانة معها **قوله** ولا يكتفي الخ جواب سوال وهو انه ينبغي ان لا يجب إعادة الخافض في صوة الفصل فاجاب بما ترى **قوله** مرات بك مثال لما كان الخافض حرفا وقوله المال بيني الخ مثال لما كان الخافض اسما **قوله** فالمعطوف الخ جواب سوال وهو ان قوله زيد من قبيل المعطوف على كاف الخطاب في يلزاد دخول الحرف على الحرف وايضا ان جعل قوله زيد من قبيل المعطوف غير جائز لانه مركب والمعطوف لا يكون الا مفردا باعتبار انه قسم من الاسم فاجاب بقوله فالمعطوف هو المجرور **قوله** والعامل مكررا جواب سوال وهو ان العامل في المعطوف ليس الا العامل في المعطوف عليه فعلى هذا ذكر الباء الثاني مستدك اجاب بما ترى **قوله** وجره بالا فلا الخ جواب سوال وهو انه على هذا يلزاد دخول العاطف المستقلين على المعمول الواحد ذابطرا اجاب بما ترى **قوله** فان قيل الخ حاصل الاعتراض ان البديل والتأكيد كلاهما من التوابع فالمعطوف فينبغي ان لا يقع ان عن الضمير المرفوع والمجرور دون سبق التأكيد بدان إعادة الخافض كالمعطوف **قوله** والغلط الخ جواب سوال وهو ان البديل لا يكون الا كالمتبوع او بعضه متعلقه في صارد ذكر قوله في الاغلب مستدك كاجاب بما ترى **قوله** فيما يجوز له ويمتنع الخ جواب سوال وهو انه ينقض على نحو جاءني موسى زيد وجاءني هذا زيد وغيرهما فان في هذا الامثلة ليس المعطوف مثلا المعطوف عليه في الاعراب والبناء والتعريف والتكثير والتثنية الجمع اجاب بقوله فيما يجوز له ويمتنع الخ مثلا الجواز كزيد في نحو جاءني زيد عمر فان كونه مرفوعا بالنظر الى جاء في وكونه منصوبا بالنظر الى جاء في همتع والعمر من هذا القبيل ايضا **قوله** بشرط ان لا يكون الخ جواب سوال وهو انه ينقض على الحادث في نحو يا زيد الخ فان تجريد عن اللام غير موجود مع ان كون زيد مجردا عن اللام ليس الا بالنظر الى ما قبله هو الياء اجاب بما ترى حاصله ان مقتضى ذلك الاحوال في الحادث منتف اعني به اجتماع الياء مع اللام **قوله** واما نحو رب شاة وسخلتها الخ جواب سوال وهو انه ينقض على سخلتها في نحو رب شاة وسخلتها فان مقتضى الاحوال فيها ليس بمنتف مع انها ليست في حكم المعطوف عليه فان حال شاة هو كونها نكرة ومقتضى ذلك الحال هو كونه مجردا برب موجود في سخلتها مع انها معرفة بالاضافة الى الضمير اجاب عن بثلاثة جوابات احدها بقوله فيستقدر بالتكثير حاصله ان الاضافة فيها ذهني ومدخولها في قوة التكثير الجواب الثاني بقوله او محمول الخ والثالث بقوله على الشدة وقوله اي ربة تفسير لنكارة الضمير **قوله** وكذا المعطوف الخ جواب سوال وهو انه ينقض على عمر

فی نحو یازید غیر فانه مبني على الضم كزيد مع ان الاعراب البناء من احوال انفسه اجاب بان
قوله اي من اجل النحر فيلشارة الى معلومية المشار اليه ثم **قوله** تركيب جواب سوال هوان
 دخول كلمة في على قوله ما زيد بقاء النحر غير جائز لانه حرف جاريد خل على الاسم ما بعد مركب هبنا
 لا اسم مفرد اجاب بقوله تركيب **قوله** في ذاهب النحر جواب سوال هوان الاصل ان يكون المشار اليه بتم
 علة لما بعد وهبنا غير متصولة وجوب الرفع في العرف ليس باعتبار ذلك بل باعتبار امر اخر اجاب
 بقوله في ذاهب الرفع فيه ليس الا باعتبار ذلك **قوله** لما كان النحر اشارة الى ان قوله انما جازا الذي
 جواب عن سوال مقد **قوله** الذي يطير صلة ثم الموصو مع الصلة في محل الرفع مبتدأ وقوله الذي باب
 خبره قوله فيغضب فعلم مضارع معلوم وزيد فاعله **قوله** فاء لها نسبة النحر فيلشارة الى ان اضنا
 الفاء الى السببية لادنى ملا يستعني ان قوله لانها فاء السببية في اربع ترجحات الاول انها ليست
 للعطف بل معناها السببية فقط والثاني ان معناها السببية مع العطف والثالث ان معناها
 هو العطف لكن يفهم منها سببية الاول والثاني والرابع ان الضمير فيه مقد **قوله** ويمكن وانما
 غير الاسلوب اشارة الى ضعف هذا التوجيه لان لفظ الطيران ليس بمفهوم منها السببية قال
 واذا عطف في هذه العبارة الفعل مسند الى مصد اعني بالعطف **قوله** اذا وقع جواب سوال
 وهوان اسناد قوله اذا عطف الى مصد غير جائز بعد الفائدة اجاب بقوله اي اذا وقع محال
 ان الفعل اذا اسند الى مصد ه يكون بمعنى وقع واوحد **قوله** بناء النحر جواب سوال هوان عطف
 الاسم في قوله في الدار زيد النحر عمر ليس بواقع على العاملين بل على معموليهما فخر كيف يصح جعل كلمة
 على في قوله اذا عطف على النحر صلة للعطف اجاب بقوله بناء حاصل ان كلمة على بنايتة والمضامحذ
 اعني به الوجود فضا المعنى اذا عطف على معمولين بناء على وجود العاملين **قوله** قال بعض النحويين
 ثان **قوله** اكثر الشارحين النحر جواب ثالث **قوله** ما كل سوداء النحر تركيبه هكذا ما مشبهة بليس اسم
 وخبري طلب كل اسم اوست ثمرة خبر اوست باز كل مضى سوا مضى اليه او عاطفة بيضا معطوف ست بر سوداء وعامل
 اولفظ كل ست وشعمه معطوف ست بر ثمرة وعامل اولفظ ما ست **قوله** اكل امرئ تحسبين امرء ونار
 توقد بالليل نارا تحسبن فعل از افعال قلوب مفعول مطلق يك لفظ كل ست دوم لفظ امر ست باز كل مضى
 امر مضى اليه او حرف عاطفة نار معطوف ست بر امر وعامل اولفظ كل ست ونار معطوف ست بر امر
 وعامل ناصبة او تحسبن **قوله** فهذا وان كان النحر جواب سوال وهوان بين قوله واذا عطف النحر
 وبين قوله لم يجز تناقض لان المفهوم من الاول هو اذا العطف على معموليهما والثاني صريح في
 عدم ما اجاب بقوله فهذا وان كان بحسب الظاهر حاصله ان المراد من الاول هو الجواز بحسب
 الصوة ومن الثاني عدم بحسب الحقيقة فحينئذ لا تناقض **قوله** ولا يؤول جواب سوال هوانه يمكن
 ان يكون الفراء اقصر الامثلة الواردة عليها على صوة السماع من العرب كما هو من هب الجهم واول
 الامثلة الواردة عليها كما هو من هب سيبو فعلى هذا يوافق الفراء امامه الجهم واول مع سيبو والامر

نحو يازيد غير

ليس كذلك بل في جانب قبوله ولا يؤول الاصل كما في السببية

قوله علیہا ای علی القاعدة **قوله** فی الدار ذید الخ فزید مبتداً وفي الدار خبر مقدم علیہ علی در دار لفظ فی ست وعامل در زید معنوی است و ہم چنین حال در معطوف **قوله** یعنی الانی صوة الخ جواب سوال وهو ان التخصیص طلب فاجاب بقوله یعنی الخ **قوله** بل یجملها الخ جواب سوال وهو ان اذ المرید العطف بحسب الحقيقة فلم ورد العرب ما كل سودا مائة اه فاجاب بقوله بل یجملها الخ والمراد بحذف المضارع حذف العامل اما كل سودا مائة وكل بیضا شحمة وفي الدار ذید وفي الحجرة عمر **قوله** علی حذف المضاف اعنی به الصاحب فصاد تقديره صاحب الحجرة عمر **قوله** علی اعابہ اعلى اعراب نفسه عنی به الجوان كان الاصل فی الرفع لان كل شیء اذا وقع فی موقع الغیر فله حكم الغیر **قوله** بجز الاخرة مع ان المضاف عنی به العرض محذوف **قوله** كما اذ اجاء الخ جواب لما قبل ان الاخرة مقروء بالنصب ایضاً فحذف لا یطابق المثال بالمثل حاصل الجواب ان هذا المثال مبني علی قراءة من قرأ بالجر **قوله** آحاله شأنه جواب سوال وهو ان الامر فی اللغة فرمودن كار وفي الاصطلاح صیغۃ یطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب هذا المعین لا یتقیان هنا اجاب بقوله ای حاله وشانه **قوله** عند السامع جواب سوال وهو ان امر المتبوع مراد ههنا للمتکلم قطعاً فحینئذ لا حاجة الی التاكید اجاب بقوله عند السامع **قوله** یعنی یجعل حاله جواب سوال وهو ان قوله یقرر ما خوذ من التقرير والتقرير عبارة عما یتصور فی القلب یظهر باللسان وهما الیسا یمتصون للتاكید اجاب بما ترى حاصله ان المراد من التقرير التثبت لا غیر فحینئذ لا یرد **قوله** فی النسبة اه فانقیل ان امر المتبوع لیس لا النسبة او الشمول فحینئذ یلزم ظرفیة الشئ لنفسه قلنا ان فی بعضه من البیان **قوله** تکریر المنسوب الیه لفظا الخ حتی یدفع توهم السامع من انه یمکن انه من بعض متعلقاته كالغلام وغيره **قوله** افادتها جواب سوال وهو ان الصفة قد تفید التوضیح او التخصیص وهما من احوال المتبوع و شأنه اجاب بما ترى **قوله** ای منسوب الخ فی اشارته الی ان الیاء فی قوله لفظی ومعنوی للنسبة **قوله** كخصوا الخ اشاره الی بیان وجه التسمیة **قوله** منه جواب سوال وهو ان قوله فاللفظ مبتداً وقوله تکریر اللفظ الاول خبره وحمل هذا الخبر علی المبتداً غیر جائز لانه من قبیل حمل الخاص علی العام لان اللفظ یتناول العامل اللفظ والاضافة اللفظیة ایضاً اجاب بقوله منه **قوله** ای مکرر الخ جواب سوال وهو ان التکریر صفة محضة واللفظ ذات وحمل الصفة علی الذات غیر جائز وایضاً ان التکریر صفة المتکلم التاكید صفة اللفظ فیلزم حمل المباش علی المباش وایضاً لا یطابق المثال بالمثل لان زید نحو جاء فی زید ذید مکرراً لا تکریراً اجاب بقوله ای مکرراً حاصله ان التکریر مصدق مبني للمفعول مؤله به **قوله** او حکما الخ جواب سوال وهو ان مثل ضربت انت و ضربنا اناليس من قسمی التاكید اللفظی والمعنوی مع انه تاكید فاجاب بقوله حکماً حاصله انه منزه فی اللفظ لكن من غیر لفظ الاول للضرورة كما یعلم من قولنا شاد وهو انه فی حکم تکریر اللفظ **قوله** التکریر مطلقا جواب سوال وهو ان الضمیر فی قوله ویجری راجع الی التاكید

الاصطلاحی فحیث یكون بینہ بین قولہ فی الالفاظ کلہا منافاة لان التاکید الاصطلاحی قسم من
 الاسم قولہ فی الالفاظ کلہا یتناول الالفاظ الخرف ایضاً جاب بالجوابین الاول بقولہ ای التکریر
 مطلقاً والثانی بقولہ ولا یبعد **قولہ** ویكون المقصود الخ جواب سوال ہوانہ لما کان الالفاظ
 مختصاً بالاسم فحیث لا حاجة الی ذکر کلمۃ الالفاظ اجاب بما ترے **قولہ** التاکید فیہ اشادة
 الی ان المعنوی صفة الموصوف المحذوف **قولہ** فی حالا الافراد واما فی حالا ذکرہا بعد اجمع فمعنا
 معنی **قولہ** ویکن استنباط ای استخراج مناسبات الخ جواب سوال ہوانہ لما کان ہذا الالفاظ
 منقولہ عن المعنی الاصلی الی المعنی التاکید فحیث لا بد من المناسبتہ بینہما فاجاب بما ترے **قولہ** با
 لتام الصادق ای بالن کر الصواب اما التمام فلان العموم هو تمام الافراد والاجزاء واما السیلان
 فلانہ یستلزم الانبساط والشمول العام منبسط وشامل واما الروی فلانہ تمام الشرب وقد عرفت
 ان العموم هو التمام واما الطول فلانہ امتداد والعام امتداد وجودی ۱۲ عبد الغفور **قولہ**
 ای یقعان فسره بہ اشادة الی ان لقولہ یعمان معنی اخر غیر مراد ہنا اعنی بہ العمولان معنی ۶
 العمولان فی اصطلاح الأصولیین ما ینتظم جمیعاً من الافراد وهذا المعنی غیر مراد ہنا فلذلک
 فری قولہ ای یقعان **قولہ** افراد وثنیۃ الخ جواب سوال وهو ان اختلاف الصیغۃ
 لم یوجد فی نفسہ ونفسہا الخ کما ترے فکیف یصح قولہ باختلاف صیغتها فاجاب بقولہ
 افراد وثنیۃ حاصلہ ان المراد بالاختلاف هو فی الافراد والثنیۃ **قولہ** بایراد الخ وهذا
 اصل فی کل ثنیتی مضافة الی ضمیر الثنیتی لکراہتہ اجتماع الثنیتین مع کمال اتصالہما لفظاً ومعنی
 فیقال نفساً ذیہ عمراً ولا یقال نفساً ہما بل نفسہما ۱۳ عصام **قولہ** لما سمی النفس الخ جواب سوال
 وهو ان تسمیۃ عینہ ونفسہ بالاولین وتسمیۃ کلہما بالثانی غیر صحیح کما هو الظاہر فاجاب ۶
 بقولہ لما سمی الخ **قولہ** ولا حاجة الخ جواب سوال ہوانہ لا بد فی المتن من ذکر الایراد ایضاً کما
 اشار الیہ الشاذھنک لانہ جاز ان یؤكد ذوا افراد ایضاً فانہ یصح تاکید الانسان بہما وتقدير
 الجواب ان الکلی اذا اخذ افرادہ مجتمعة ای من حیث انها مجتمعة فیکون الافراد من ہذا
 الجہتیۃ کلا فکل واحد منهما اجزاء لہ فقولہ ذوا اجزاء یشتمل کلاهما ۱۲ عبد الرحمن **قولہ** ولم یصر
 اجزاء الخ تفسیر لقولہ مجتمعة **قولہ** ای اذا ارید الخ جواب سوال ہوان قولہ اذا اکد شرط
 وقولہ اکد الخ جزاء والاصل ان یکون الشرط مقدماً علی الجزاء ہنا متاخراً لان التاکید بہما
 متاخر عن التاکید بہما جاب بقولہ ای اذا ارید الخ حاصلہ ان المراد بقولہ اذا اکد الخ ارادة ۶
 التاکید لا شک ان ارادة التاکید بہما مقدماً بادرادة التاکید بہ **قولہ** بالفاعل لانہ لا یعلم ان النفس
 فاعل الا کرمنی او تاکید لضمیرہ الراجع الی ذید **قولہ** لان کلوا جمعین الخ جواب سوال وهو ان
 الالتباس فی نحو کلہم فی بعض الصور موجوب ایضاً کافی قولہ العبد اشترے کلہ فانہ لا یعلم حالہ انہ مفعول
 مالہ سیم فاعلہ لقولہ اشترے او تاکید لضمیرہ فینبغ ان یکون البعض الآخر قیاساً علیہ ایضاً

اجاب بقوله لان كلا حاصله ان قرناهما الى العامل قليل كما في ذلك المثال واما بالعكس فكثير الالتماس
انما يكون على تقدير قرنا اليه فلا يقاس الكثير على القليل بخلاف النفس العين فانهما بالعكس قوله
يعني تستعمل الخ جواب سوال هوان اجمع تابع لشيء اخر باعتبار انه تأكيد له فكيف يكون اكثر واخواته
اتباعا لاجاب بقوله يعني تستعمل الخ حاصله ان المراد بالاتباع الاستعمال يعني ان هذه الكلمات
تذكر بعد قوله اذ منها باعتبار ان هذه الكلمات الثلاثة لا معنى لها في حال الافراد واما
في حال الاجتماع فعناها معناه او باعتبار انها منقولة عن المعنى الاصل الى التأكيد اعني به
الجمعية قوله اي تقصد للنسبة اليه جواب سوال وهوانه لما كان البدل مقصودا بما نسب الى
المتبوع فحينئذ صاد ذكره بعد ذكر ما نسب الى المتبوع لغوا في نحو جاءني زيد اخو لي او غيره اجاب
بقوله اي تقصد الخ حاصله ان قوله مقصود صفة للتابع لا باعتبار حاله بل باعتبار متعلقه
فصادر المعنى اي تقصد للنسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع والنسبة الى التابع غير مفيدة في لا يريد
قوله الا تكون الى قوله ابتداء الخ جواب سوال وهوانه ينقص على المعطوف بيل فانه من قبيل
ما ذكرته مع انه ليس ببدل لاجاب بقوله اي لا تكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء والمعطوف
بيل مقصود بالنسبة ابتداء وان عرضت ثانيا قوله بل تكون الخ جواب سوال هوانه لما كان الامر
كذلك في لا حاجة الى ذكر المتبوع فاجاب بقوله بل تكون النسبة اليه توطية وتهيب للنسبة الى التابع
واما طريق التوطية والتهيب فهو عبارة عن تكرار الاسناد او لا الى المتبوع وثانيا الى التابع
فلذلك لم يرد كالبديل او لا قوله سواء كان الخ جواب سوال هوان المتبادر من ما نسب اليه هو
المسند اليه في ينقص على خاله في نحو ضربت زيدا خاله فانه بد من يد مع ان الضرب ليس بمسند الى
زيد بل الى تاء الضمير اجاب بقوله سواء كان الخ قوله بد فعل فاعله محمد واعني به اي فكر وحذ الفاعل
وان كان غير جائز لكن هذا شاهد قوله فان النسبة الماخوذة في الحد الخ جواب سوال وهوان البدل
عبارة عما يكون مقصودا بعين ما نسب الى المتبوع وهذا ليس كذلك لاجاب بما ترى قوله يمكن
الخ جواب سوال هوانه على هذا يلزم اقضية النقيض للنقيض كما ترى اجاب بقوله ويمكن ان يقصد
بنسبة الى شيء نفيا نسبة الى شيء اخر اثباتا لان كون الضدية علاقة ذهنية منها قوله اربعة الخ
جواب سوال هوان البدل منقسم الى تلك الاقسام الاربعة لا غير فينبغي ان يذكر ادوات الحصر وايضا
ان قوله هو مبتدأ وكل واحد ما بعد خبره وحمل هذا الخبر على المبتدأ غير جائز لانه من قبيل حمل
الخاص على العام لان الضمير اجمع الى البدل ومطلق البدل عام يصديق على كل واحد من الاربعة اجاب
عنها بقوله اربعة حاصل الاول ظاهر اما الثاني فلان الخبر هو المجموع لا كل واحد منهما قوله
يعني متعلقان الخ جواب سوال هوان مدلول زيد في نحو جاءني زيد اخو لي هو حيوان ناطق
مع هذا الشخص مدلول الاخ هو ذات من له الاخوة فكيف يكون مدلوله مدلول الاول والا
بما ترى قوله في جوابه اني جواب الرضى قوله انهم النحاة قوله انه البدل منه قال

لیس مقصود بالنسبة اصلا بل المقصود الاصل هو البذل فحينئذ ثبت الفرق بينهما **قوله** مبالغة
 في الاسناد تفسير لقوله توطئة **قوله** وحج يكون التوضيح الخ جواب سوال وهو ان كونه بدلا لا
 ينافي كونه عطف البيان ايض لان موضعه فحينئذ لا فرق بينهما اجاب بما ترى **قوله** ملازمة
 اي مناسبة **قوله** بحيث الخ جواب سوال وهو انه ينقض على نحو ضربت زيدا حمادا وايضا ينقض
 على ضرب زيدا غلامه فان المالكية والملوكية بين زيد حماد وايضا بين زيد غلام موجود مع انه ليس
 بدلا لاشتمال اجاب بما ترى **قوله** تكون تلك الملازمة الخ جواب سوال وهو انه ينقض على
 فلكه في نحو نظرت الى القمر فلكه فان بدلا لاشتمال مع انه ليس بغيرهما اي بغير الكلية والجزئية
 كما ترى اجاب بما ترى **قوله** ويمكن يغني في هذا المثال وان كان مناقشة لكن يمكن رد المثال
 الاخر الذي يكون خاليا عن المناقشة **قوله** وانما لم يجعل البذل الخ جواب سوال وهو انه
 لم يجعل هذا القسم قسما خامسا ولم يسم ببذل الكلم من البعض اجاب بقوله انما لم يجعل
 الخ حاصله اننا لانسلم ولا ان بذل الكلم البعض موجود بل مجرد فرض ان نسلم انه واقع كما في هذا
 المثالين فقولا المصفي بيان الكليات والاكثريات هذان المثالان ليسا منهما **قوله** فان هذا
 الامثلة جواب سوال وهو اننا لانسلم انه غير واقع في كلامهم لان نحو نظرت الى القمر فلكه مسموع
 من العرب اجاب بقوله فان هذا الاشلة مصنوعة حاصله انها ليست بسموعة منهم بل هي موصوطة
 من عند نفسه **قوله** ويكونان معرفتين بيان قاعدة اخرى في البذل **قوله** مبدلة فيه اشارة
 الى ان قوله من معرفة ظرف مستقر مع المتعلق صفة لقوله نكرة **قوله** واجب الخ جواب
 سوال وهو ان قوله اذا كان الخ شرط وقوله فالنعت جزاء وجزائية غير جائز لانه مفرد الاصل فيه ان
 يكون مركبا اجاب بقوله ان حاصله ان قوله فالنعت مبتدأ وخبره محذوف واغنى به اجاب **قوله**
 من كل وجه لدفع ما قيل ان نقصانه بعد النعت موجود ايضا باعتبار ان ههنا نكرة مخصصة
 اجاب بقوله من كل وجه **قوله** كالجابر اي صير جيرة عن نقصان النكارة **قوله** مع كون مدلولها
 واحدا جواب سوال وهو ان تلك العلة موجودة في بدلا البعض لاشتمال الغلط ايضا فينبغي
 ان لا يجوز ابداله في تلك الثلاثة ايضا اجاب بقوله مع كون الخ حاصله ان تلك العلة جزء الدليل
 وتمامه بقوله وكون مدلولها واحدا **قوله** ولا يلزم عن ذلك الخ جواب سوال وهو انه ينقض
 على عمر في نحو جاءني سيويي عمر فانه عطف بيان مع انه ليس بموضعه لمتبوعه لان سيويي اوضح
 واشهر منه اجاب بقوله ولا يلزم الخ قالوا قسم بالله الخ اقسام فعل ما ضمه معلوم باجادة الله مجرور
 تعلق ميكره باقسم ابو حفص فاعل ست باز ابو مصاف حفص مضاهية ست عمر عطف بيان والحفص با
 الضاد المعجمة اسم الاسد يعني ابو الاسد في الشجاعة والسهمية والغيرة وبالضاد المهملة اسم بنت
 عمر **قوله** وبر يعني زحفي برشت **قوله** عجفاء يعني لا غر **قوله** نقباء يعني رؤساء **قوله** البطحاء
 الوادي **قوله** جعل يقول اي شرع ذلك الاعراب الشعر **قوله** ما مسها الخ مانا فيه اما الضا الى الناقصة

بحسب خط المصنف

وما مسها جواب القسم من زائدة **قوله** فجاء كذب يعني باين شرطه مؤثم باشد بسبب كذب ببيان بسبب
منع كونه شتر در حين سوال بايان واين مخالف از قول الله تعالى ست كه واما السائل فلا تنهر **قوله** قال اي
عنه **قوله** صديق يعني صادق كن اين اعرابي را اگر مؤثم باشيم بخش گناه ما را تو **قوله** وكساه يعني جاء
داد اعرابي را **قوله** آفة في اشارة الى ان للفصل معنى اخر غير مراد ههنا كما ذكر فيما سبق غير مرة
قوله اء من حيث فيه اشارة الى ان قوله لفظا منصو على التميز **قوله** واقع فيه اشارة الى ان قوله
فيه مثل ظرف مستقر مع المتعلق خبر لقوله وفصله **قوله** التارك بمعنى القاتل والمصير **قوله**
البكرى اسم لقب والبكر اسم للبلد والياء فيه للنسبة **قوله** بشر اسم محض **قوله** في حكم
تكري العامل وهو التارك **قوله** في الضاد زيد واما التارك البكر فمثل الضاد الرجل **قوله**
عليه الطير الخ الجار والمجرور تعلق ميگر به ثبت باز ثبت فعل وقوله الطير فاعله والطير مبتدأ وقوله عليه
مع المتعلق خبره **قوله** ترقيبه اء تنظره **قوله** دهمق اي راحة **قوله** والمراد الخ جواب
سوال وهو ان اضافة المثل الى ما بعد لا يخلو اما بيانية ولا مية او ظرفية والتحرير ظاهر ٢٢
قوله اظهر باعتبار انه ملائم لسوق الكلام **قوله** افيد لشموله صورة النداء ايض **هذا**
بحث المبني قوله اي الاسم المبني جواب سوال وهو انه ينقص على ضرب والامر ٢٣
بغير اللام والكرف فانها مبنيات مع انها ليست بمناسبة مبني الاصل والا يلزم مناسبة الشيء
لنفسه وتحرير السؤال هكذا ان هذا التعريف دور لانه عرف المبني بالمبني الاصل والاول جنس
والثاني نوع وتعريف الجنس بالنوع يستلزم الدور لان كل واحد منهما موقوف على الآخر كما هو
الظاهر فعمل هذا لا يكون التعريف جامعا لافراد كما هو الظاهر اجاب بقوله اء الاسم المبني
حاصل ان المبني صفة لا بد لها من الموضوع وموصوفها الاسم لا اللفظ المطلق كما توهمت
حتى يتوجر الاشكال بها فلا يكون تعريف الجنس بالنوع بل تعريف النوع بالنوع وهو ليس بدور
وايض خرج مبني الاصل من المحذوف لو خرج من المحذوف لا بأس به بل اخرج ضرورة **قوله**
وهذا المحذوف جواب سوال وهو ان تعريف اسم المبني بما مناسب بمبني الاصل باطلا لانه يستلزم الدور
لان معرفته موقوف على معرفته مبني الاصل ومعرفة مبني الاصل موقوف على معرفته ما
توقف الاول فظاهر واما الثاني فلان المجموع وهو مبني الاصل مركب اضافي وهو بمنزلة الكل
والمبني جزء ومعرفة الكل موقوف على معرفة الجزء وتحرير السؤال هكذا انه لما كان في تعريف
المبني لفظ المبني فحينئذ يلزم تعريف الشيء بالمجهول وهو باطلا اجاب بقوله وهذا المحذوف حاصله
انه لا يلزم التعريف بالمجهول لان هذا المحذوف ليس بجميع الناس بل لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق
فلا يلزم التعريف بالمجهول بالنسبة اليه حاصله انه لا دور ههنا لان معرفة اسم المبني موقوف على معرفة
ما مناسب مبني الاصل ومعرفة ما مناسب

بی بی امجد

حصہ ای حاصل بحوالہ بن سہ سال ۱۲۲۴

مبنى الأصل ليس بموقوف عليه بل موقوف على ماهية المبنى المطلق وماهية على ثلاثة أقسام أحدها
 كون آخر الكلمة على وجه مخصوص لا يتغير بتغير ما والثاني ما لا يتغير آخره بدخول العوامل والثالث
 ما يكون حركة وسكونه لا بالعوامل مثالاً الحركة نحو ضرب ومثالاً السكون نحو من إلى قوله
 اسم جواب سؤال هو ان المبتك والخبر اذا كانا معرفتين فضمير الفصل بينهما لازم لئلا يلتبس الخبر
 بالصفة وهنا كذا لك اما كون المبتك معرفة فظاهر اما كون الخبر معرفة فلكون ما موصولة اجاب
 بقوله اسم الى آخره يعني ان كلمة ما موصوفة لا موصولة وتحرير السؤال هكذا ان هذا المحذوف ليس
 بما منع لاندخل في المضارع لانه ايضاً مناسب لمبنى الأصل هو الماضى لا اشتقاق منه لانه عباد عن تناسل
 بين اللفظين في اللفظ والمعنى فاجاب بما تراءى قوله مبنى الأصل ما قيل ان المبنى الأصل اخص من
 المبنى والتعريف بالأخص غير جائز عند لقوا قد فوع لان مفهوم مبنى الأصل هو الماضى والامر و
 الحرف فيه اشارة الى الرد على بعض النحاة حيث قالوا ان الجملة ايضاً مبنية فمما الشارح عليهم بقوله هو
 الحرف الخ ووجه الرد ما مر في بحث العرب فلا تغفل عنها فحصل ان المبنى هو الذي تناسب الماضى والامر
 بغير اللام والحرف او مجموع على مذهب المتقدمين فانهم جوزوا تعريف الشيء بالاعتم على اخص قوله
 وهو الحرف الخ فهذا اتفاقى واما الجملة من حيث هي جملة مع قطع النظر عن الاجزاء ففيها اختلاف
 فعند البعض هي مبنى الأصل ايضاً لان المراد بالمبنى الأصل ما لا يحتاج الى الاعراب من حيث انه لا يقع
 فاعلا ولا مفعولاً ولا مضافاً اليه الجملة بنفسها كذلك عند البعض ليست بمبنى الأصل لان العرب
 والمبنى صفتان للاسم الاسم مفرد باعتبار انه قسم من الكلمة والجملة مركبة وايضاً انها تكسب
 اعراباً من العرب لقيامها مقام المفرد فخرجت عن كونها مبنى الأصل بهذا الاعتبار لان ما هو
 مبنى الأصل كالحرف مثلاً لا يكون بـ اعراباً باللفظ ولا تقديراً ولا محلاً فخرجت عن كونها مبنى
 الأصل ولم تخرج عن شبهها بالمبنى الأصل بل هي مبنية قوية بالنسبة اليها من المبنيات فاقضاهما
 مناسبتها بالاضافة اليها وجوب البناء كما اذا اضيف الاسم الى اذ وحيث المضافان
 الى الجملة وجوازا للبناء كالنوم والليلة والوقت ذواحيثيتين قوله والمراد بالمشاهدة المنفية
 الخ جواب سؤالين الاول ان العرب مقابل للمبنى في العرب قال لم يشبه وهنا قال ما مناسب
 مع ان في احد المتقابلين اذا اعتبر القيد وجوداً ففي الاخر يعتبر عدمها كحصول التقابل
 بوجه اكمل والثاني ان المقابلة بينهما غير جائز لان الأصل في المتقابلين ان لا يجتمعان ابداً
 وهنا ليس كذلك نحو اين زيد فاجاب بقوله المراد بالمشاهدة الخ قوله ولقد فصلت
 المفصل الخ جواب سؤال هو ان المراد بقوله ما مناسب الخ لا يخلو اما ان يكون المراد المناسبة
 المطلقة او القوى او المؤثر في البناء فعلى الاول يلزم ان يجعل كل فرد من افراد العرب من
 قبيل المبنى لان كل واحد من افراد مشابه بالمبنى في كونها كلمة ولفظاً وصورةً وعليةً والثاني
 يلزم الجهالة في التعريف لان القوة من الامور الاضافية لا يعلم حالها وعلى الثالث

یلا الذ لان جهالة ليس الا باعتبار جهالة المبني جهالة المبني باعتبار جهالة البناء فصاد ذكره
 ذكر البناء وتعريف ليس في الحقيقة لا تعريف البناء في صدار البناء ما خذ في تعريف البناء اجاب
 بقوله لقد فصل الخ حاصله ان ما ذكرت ليس بمراد ههنا بل المراد هو ما ذكر صاحب المفصل
 حاصل الجواب ان المراد بالمناسبة ههنا شق اخر هي المناسبة المتبصرة المفصلة عند صاحب المفصل
 قيل ان ارادة المناسبة المتبصرة بالتفصيل المذكور من لفظ مناسب غاية الخفاء اللهم الا ان يقال
 المناسبة الواقعة في هذا المقام يراد بها تلك المناسبة في عرفهم فلا خفاء فيها بل الغفوق **قوله**
 اما بتضمين الاسم معنى مبني الاصل كالهزة ومثالا الاسم من فان كل واحد منها يقتضيه صد الكلا
 كذا في لزب **قوله** او شبهه عطف على تضمين كذا في عبد الرحمن وكذا قوله او توقعه ما بعد
 ايضا **قوله** كالمهمات والمراد بها الموصولات واسماء الاشارات فانها يشبهان بالحرف في الاحتياج
 لان الموصولات يحتاج في التعيين الى الصلة واسماء الاشارات يحتاج في التعيين الى الاشارة
 الحسية او الى ذكر الصفة نحو هذا الرجل فانه صفة هذا والحرف يحتاج الى ذكر المتعلق في الدلالة
 على المعنى **قوله** كجاء فانه مشابه بلزلا في الون **قوله** او اضافة اليه الخ والضمير في اليراجع الى ما
 لا الى مبني الاصل لان اذ في يومئذ ليس بمبني الاصل بل هو اسم مشابه باعتبار انه مضاف الى الجملة اعني
 بها كان كذا والمثاني الى الجملة ليس في الحقيقة مضاف اليها بل الى مضمونها ومضمونها غير مذكو
 في شبه بالحرف او باعتبار ان الجملة مبني الاصل عند البعض كيومئذ فلفظ اليوم مبني اعتبارا انه مضاف
 الى مبني الاصل بواسطة اذ والمراد من الاضافة اعم بان تكون بواسطة او بغير واسطة فيكون الضمير
 في اليه بهذا التقيد راجعا الى مبني الاصل **قوله** مع غيره الخ جواب سوال هو انه ينقص على
 زيد في نحو جاءني زيد فانه غير مركب باعتبار ان جزءه لا يد على جزء معناه مع انه ليس بمبني
 بل هو مركب اجاب بقوله مع غيره حاصله ان المركب على نوعين مركب بمعنى مجموع المضمومين و
 مركب بمعنى المضموم الى شئ اخر والمراد ههنا هو الثاني لا الاول **قوله** على وجه يتحقق الخ جواب
 سوال وهو ان هذا التعريف ليس بجامع لافراده حيث لم يصدق على غلام في نحو غلام زيد فانه
 مبني مع انه وقع مركبا مع زيد فاجاب بقوله على وجه الخ حاصله ان المراد بقوله او وقع غير مركب
 هو المركب الذي لا يتحقق معه عامله فيكون له فردان احدهما ما لا يكون مركبا اصلا كالاسماء
 المعددة او كان مركبا لكن لا يكون معه عامله كالغلام في نحو غلام زيد **قوله** ولما كان الخ جواب
 سوال هو ان كلمة او في قوله او وقع غير مركب لا محل لامرين في ينقص على هذا فانه مبني مع انه
 ليس بمقتصف باحدا لامرين بل بمجموع الامرين يعني انه اجتمع فيه المناسبة عند التركيب فينبغي ان
 لا يصير مبنيا اجاب بقوله ولما كان المبني الخ والجواب الاصيل عن هذا السؤال هو قوله فكلمة او ههنا
 لمنع الجمع ولا انفصالا حقيقة لكن ذكر قوله لما كان المبني قبل الجواب لدفع سوال السائل كانه سئل
 ان كلمة او مشتركة بين الامور الثلاثة فما تخرج منع الخلو على غيره وحاصل دفع سواله ان دليل

ترجیحہ ہوا اعتبار الامرین فی المعرب یعنی ان المعرب انما یصیر معربا اذا وجد فیہ الامرین اما اذا انتفیا
او انتفی احد ہما فلیس **لک** بمعرب بل ہو مبني وهذا لا يتصور الا بجعل کلمۃ لمنع الخلق **قوله**
اما بانتفاء ہما نحو **قوله** او بانتفاء احد ہما اما بانتفاء الترتیب نحو زید واما بانتفاء عدم
المشابهۃ نحو قام **قوله** واما اختلف الخ جواب سوال **قوله** ان المبنى مقابل للمعرب
والمصري قل فی المعرب لفظ المركب علی ما لم یثبت فلم یجعل ہما بالعکس جاب بما تری **قوله** ایتادا
ای اختیارا قال القابہ الخ واما لم یقل انواعہ کما قال فی المعرب حیث قال انواعہ رفع الخ لان نوعہ
الشئی ما یکون اخص مطلقا عنہ منہ ج تحتہ کالانسان تحتہ الحيوان کلو احد من الضم الکسر
والفتح لیس باخص مطلقا من المبنى ولا منہ ج تحتہ بل المنہ ج تحتہ ہوا الافراد نحو **قوله** و
هذا زید غیرہا **قوله** من حیث حركات او اخرہ الخ جواب سوال و ہوان لقب الشئی ہو علمہ
وعلم الشئی یکون محمولا علیہ وکلو احد من الضم وغیرہ لا یصح حملہ علی المبنى اجاب بقوله
من حیث الخ حاصلہ انہ القاب لحركات او اخرہ وسکنا تہا لذلک کہما ہوا المتبادر من **قوله** القابہ
فانہ لا یقال المبنى الضم والفتح والکسر بل المضموم والمفتوح والمکسور ولا مطلقا لان یاذیدان
ویاذیدون ویارجلان مبني علی الالف والواو والياء ولا یقال لہذا الحروف ضم وفتح و
کسر فخر لا یرد **قوله** والمراد ان الحركات جواب سوال و ہوان الالقاب مضافة الی ضمیر
المبنى وهذا الاضافة تفید لتخصیص فیفہم منہ ان التعبير بالضم والفتح والکسر مختص با
لحركات البنائۃ والامر لیس کذلک لانه کما یعبر بہا عن الحركات البنائۃ کذلک یعبر بہا
عن الحركات الاعرابیۃ ایضاً کما قال المصنف فی صد کتاب حیث قال بالضمۃ دفعا الخ اجاب بقوله
والمراد الخ حاصلہ ان الاختصاص ہنا لیس من ہذا الجہۃ بل من جہۃ اخر یعنی ان التعبير عن
الحركات البنائۃ مختص بہا **قوله** واثرہ الخ جواب سوال **قوله** ان حکم بالفارسیۃ فرمودن کارہ و ہو
یتصور من ذوات الروح والعقول والمبنى لیس کذلک فاضافۃ الیہ لیس بصحیح فاجاب الشارح عنہ
بان حکم ہنا بمعنی الاصطلاحی ہوا الاثر وتقدیرا لسوال ہکذا ان حکم جاء بثلثۃ معان
الاول ہو خطاب اللہ تعالیٰ یتعلق علی احوال المکلفین من حیث الاقتضاء والتخیر الثاني ہو
اسناد امر الی اخرایحایا و سلبا والثالث ہوا الاثر المترتب کما یقر ہذا حکم الدار ہوا اثرہا فالحکم
ہنا بای معنی من ہذا الثلثۃ فاجاب عنہ بانہ بالمعنی الثالث و ہوا الاثر لان عدم الاختلاف
ہوا اثر البنی **قوله** المترتب الخ جواب سوال و ہوان اثر الشئی یکون حاصل منہ کما ان الضوء اثر
الشمس ہو حاصل منہ غیر ذلک وعدا اختلاف الآخر لیس بحاصل من المبنى بل حصل بسبب
ان لہ مناسبتہ بمبنى الاصل فلا یصح اضافۃ الیہ اجاب بقوله المترتب وحاصلہ ان اضافۃ حکم
الیہ باعتبار ادنی ملا بستہ ہوان ہذا الاختلاف لا یکون مرتبا الاعلیٰ علیہ فکانہ حصل منہ
قوله علی بناء الخ جواب سوال **قوله** ان حکم لا یترب الا علی العلة والمبنى لیس بعسلۃ

ليس بعلّة لهذا اختلاف الاخر فكيف يترتب ذلك الحكم عليه فاجاب الشارح عنه بقوله على بناء ولا
 شك ان بناء علة له قوله واثرة المترتب فيه إشارة الى ان المراد بالحكم هنا هو الاثر المترتب عليه غير
قوله لا مطلقا لانه في اشارة الى ان قوله لا اختلاف العوازل قيد احترازي يعني ان احوال مبنى قيد
 يختلف لا اختلاف العوازل بل بالقياس نحو من الرجل ومن امرئ ومن زيد فان مبنى مع انه ^{يختلف}
 اخره من حيث الكسر الفتح والسكون واما فتح فباعتبار ان الهزرة في الرجل مفتوح نقلت حركتها
 الى النون واما كسره فباعتبار ان الهزرة في امرئ مكسورة نقلت حركتها اليه اما سكونه فباعتبار انه
 اصله فان قيل ان المختلف في هذا الامثلة هو اخر كلمة من وهي مبنى الاصل مع ان المعروف خاص
 وهو الاسم المبنى فحينئذ لا تصير الامثلة موافقة للممثل قلنا لان سلم ان المعروف مخصوص با
 الاسم المبنى لانه ذكر فيما سبق ان مبنى الاصل اخل في قوله او وقع غير مركب ان لم يخل في
 قوله ما اناسب منه الاصل على ان هذا مناقشة في المثال هي ليست من داب المناظرين لانه يصلح
 ان يكون لامثال اخر بنحو هؤلاء القائلين فان قيل ان اخر الاسماء المعددة يختلف باختلاف العوازل
 مع انها مبنيات قلنا ان قيد الحيثية مراد منها يعني لا يختلف اخره لا اختلاف العوازل من
 حيث انه مبنى اما اختلاف اخر الاسماء المعددة عند دخول العوازل عليها فن حيث انها معربة
 في لا يريد **قوله** والثاني جواب سوال وهو انه لا يصح ارجاع الضمير المؤنث الى المذكور اجاب
 بقوله والثاني باعتبار الخبر لان الضمير اذا اريد به المرجع والخبر فرع عاية الخبر اول لان
 الخبر محل الفائدة دون المرجع ايضا ان الخبر داخل في الكلام دون المرجع **قوله** بالرفع جواب
 سوال هو ان الاصوات معطوفة على الافعال فحينئذ صارت الاسماء مضافة اليها وهذا
 الاضافة غير جائزة لان الاصوات اصوات بنفسها وليس لها اسماء موضوعات اجاب بما ترى
 قيل ان الصوت ليس باسم لهذا الوضع فيه فكيف يذكر في الاسماء المبنية اجيب بانها ملحقة و
 التايث بالاسماء لانها التجارية مجراها في البناء وان لم يكن اسماء في الحقيقة لهذا الوضع وما
 قيل ان الاول ان يقول الشارح هذا القول في قوله الموصولات فمدفوع لان الموصولات الكنايات
 والمركبات وان لم تكن اسماء الا ان اطلاق الاسماء عليها جائزة كذا في الزبدة وعبد الرحمن **قوله**
 بالاصوات الا ترى ان غاق ونحو صوة لا اسم الصوت كذا في الزبدة **قوله** لان جميعها الخ قيل
 ليست بعض المركبات مبنية كعجلك بخلاف خمسة عشر فانه مبنى وكذلك الكنايات لان
 بعضها معرب كفلان وفلاته وكذلك الموصولات كاي وايت اذا خذ فصدق صلته اقول
 ان اكثر الظروف معربة واقلها مبنية فلهذا قال وبعض الظروف بخلاف غيرها فان اكثرها
 مبنى اقلها معرب فعلى الكل عن المبنيات تغليب الاكثر على الاقل كذا فهم من الزبدة **قوله**
 فهذه ثمانية جواب سوال وهو ان حصر المبنى في هذه الثمانية باطلا لان المنادى للمفرد المعرفة
 ليس بداخل في شئ منها وكذلك الاسماء المعددة واسم لا التي لفظ الجنس وكذا كلمة

من و ما فانها اذا كانتا موصولتين فهما داخلان في الموصوت واذا كانتا للشرط لا يكونان داخلين
 في شئ منها اجاب بقوله فہذا ثانیاً ابواب حاصلہ نہ لیس ہذا من قبیل حصر المبنى فہذا الثانی
 بل من قبیل حصر ابوابہا یعنی ان ابواب المبنى ثانیۃ لا ذاتیہ ولا ناقصۃ عنہا فی لا یرد قول المضمر
 انما قدم علی سائر المبنيات اذ لیس فی شئ منہ اعراب ولا نزاع فی بناء و لیس فیہ ایض فساد الالتباس
 اولاً نہ عرف المعارف علیہ بنا ہا منہ الاحتیاج الی حضور و تقدّم مکفی عنہ علیہ کذا فی عبد
 الغفور **قوله** ما وضع ای اسم وضع فلا یرد النقص بکافی لک ولا م العہد الخارجی فان
 الاول موضوع للمخاطب الثاني للغائب مع انہما ایسا بمضمرین **قوله** من حیث انہ متکلم جواب
 سوال ہوانہ ینقض علی لفظ زید اذا عبر بہ المسمی بہ عن نفسہ فانہ موضوع لذلک المسمی بہ
 انہ لا یسمی بمضمر اجاب بقوله من حیث انہ متکلم لفظ زید موضوع لذلک مطلقاً سواء کان
 متکلماً بہ اولاً **قوله** یحکی عن نفسہ جواب سوال ہوانہ ینقض علی لفظ المتکلم فانہ موضوع للمتکلم
 من حیث انہ متکلم مع انہ لا یسمی بمضمر اجاب بقوله یحکی عن نفسہ حاصلہ ان المراد بمضمر
 المتکلم ہو ذاتہ اما وضع لمتکلم من حیث انہ یحکی عن نفسہ لفظ المتکلم موضوع لمفہوم یعنی ذاتہ من
 لہ التکلم سواء یحکی عن نفسہ اولاً وذلک لان الحاکی عن النفس ہو الذات لا المفہوم **قوله**
 من حیث انہ مخاطب جواب سوال ہوانہ ینقض علی لفظ زید اذا عبر بہ المتکلم عن المخاطب
 فانہ موضوع لہ ولا یسمی بمضمر اجاب بقوله من حیث انہ حاصل الجواب مثلاً ما مرنا فایعنی ان المراد
 بمضمر المخاطب ما وضع لہ من حیث انہ یتوجہ الیہ الخطاب و لفظ زید لیس کذلک فانہ موضوع لہ
 سواء یتوجہ الیہ الخطاب اولاً **قوله** یتوجہ الیہ الخطاب الخ جواب سوال مثلاً ما مرنا المتکلم **قوله** وقیل
 الخ عن ذلک السؤال المراد بالتکلم ای المراد بالتکلم لذلک کو فی قولہ ما وضع لمتکلم من یتکلم
 و وجہ ضعفہ ان تعریف ضمیر المتکلم لا یصل علی ضمیر المتکلم المستتر نحو اضرب و کذا تعریف ضمیر
 الخطاب لا یصل علی ضمیر الخطاب نحو اضرب و تضرب **قوله** ہذا القید البقید من شکرہ **قوله** مطلقاً
 یعنی تقدّم ذکرہ اولاً **قوله** اراد بالتقدّم جواب سوال ہوانہ ینقض علی زید فی نحو ضرب غلامہ زید فان
 الضمیر غلامہ اجعل الی زید ہو لیس بمقدّم ذکرہ لالفاظ و احکاماً کما قرأ اجاب بما ترے حاصلہ انہ داخل
 فی اللفظ لکن التقدّم اللفظی اعم من ان یکون تحقیقاً و تقدیراً و ہنا من قبیل الثاني لان مرتبہ الفاعل
 التقدیم **قوله** فکانہ متقدّم الخ لان کل فعل مشتعل علی المصدّق **قوله** و ضمیر الشان و القصۃ و الفرق
 بینہما ان الاول یجئ للمذکر نحو ہو یذ یائم والثانی للمؤنث نحو ہی ہند قائمۃ **قوله** لانه اذ ذلک
 الضمیر **قوله** ان یتقدّم ذکرہ اذ ذکر المرح **قوله** ابلغ لان التفسیر بعد الاجال و وقع فی الذہن **قوله**
 الی الحد ای الحدیث **قوله** المعہو یعنی ان ضمیر زید نحو ضرب زید غلامہ معلوم بین المتکلم و المخاطب فذلک
 ہذا الحدیث و ایض معلومیتہ بینہما فی الخارج فصارت کما ہا

بما
 لا یجوز
 ان
 یضرب
 غلامہ
 زید

ان فی قولہ ضرب غلامہ زید
 ان فی قولہ ضرب غلامہ زید
 ان فی قولہ ضرب غلامہ زید
 ان فی قولہ ضرب غلامہ زید

مذکورہ حکم والضمیر عائذ الیہا **قولہ** بالنظر الی ما قبل جواب سوال ہواں ہذا لیس الاتقسیم المضمیر وما بعد و هو قولہ مرفوع ومنصوب و مجرد ایض تقسیم لہ فچ صا ذکر احد ہما متدا کا اجاب بقولہ بالنظر الخ حاصلہ ان مفاد احد ہما مغیر عن الآخر لان ہذا التقسیم بالنظر الی الکلمۃ المتقدمۃ باعتبار انہ متصل بہا ومنفصل عنہا وما بعد فبالنظر الی الاعراب یعنی یکن بناءً بالرفع والنصب والجر **قولہ** قسماں جواب سوال ہواں نیز سبغ ان ید کراد وات الحصر لان الضمیر لیس الی علی قسمین متصل ومنفہ فلا بد من ادات الحصر ایض انہ یلزم اجمال الخاص علی العام لان المضمیر عام وکل واحد من المتصل والمنفصل خاص بآیہ وایض فیہ شادۃ الی ان ہنا تقدیم العطف علی الربط و هو مفید للحصر جازۃ الی ادوات الحصر ایض ان الخبر ہو مجموع المنفصل والمتصل ہو باعتبار الافراد عام فلا یلزم اجمال الخاص علی العام **قولہ** متصل ومنفصل وانما قل المتصل فی التقسیم لانہ اصل باعتبار انہ اخضر و وضع الضمیر لیس الی لا یجاز ولا اختصار قل المتصل فی التعریف باعتبار ان مفہوم وجود لشرافہ **قولہ** غیر محتاج جواب سوال ہواں ہذا التعریف صادق علی المتصل لانہ مستقلا ایض باعتبار انہ قسم من المضمیر ہو قسم من الاسم والاسم مستقلا فیکون ہو ایض مستقلا اجاب بقولہ غیر محتاج حاملہ ان المستقل علی نوعین احد ہما ان یکن غیر محتاج فی التلفظ الی کلمۃ اخرى والثانی ان یکن الدلۃ علی المعنی غیر محتاج والمراد ہنا ہوا الاول **قولہ** ما انت منطلقا والعامل ہو کلمۃ ما المشہر بلیس **قولہ** المحتاج الی عامیہ جواب سوال ہواں المتصل مستقلا باعتبار انہ قسم من الاسم اجاب بقولہ المحتاج حاصل الجواب مثلاً **قولہ** باعتبار الاعراب جواب سوال کما مر **قولہ** بالنظر الی ما قبل حاصل الجواب ان التقسیم الاول بالنظر الی ما قبلہ الثانی باعتبار الاعراب والثالث باعتبار الذات **قولہ** اقسام جواب سوال مثلاً ما مر **قولہ** قسماں **قولہ** لقیامہ مقال الظاہر جواب سوال ہواں تقسیم المضمیر الی المرفوع والمنصوب والجر غیر جائز لانہ مبنی المرفوع وغیرہ عرب اجاب بقولہ لقیامہ حاصلہ ان الظاہر منقسم الی المرفوع وغیرہ فکذا ما یقو مقامہ لکن الاعراب فی الظاہر لفظی فی المضمیر علی **قولہ** المرفوع والمنصوب جواب سوال ہواں لفظ الاولان عبارة من المتصل والمنفصل فیعلہ ہذا یلزم تقسیم الشئ الی نفسہ ذلک باطل اجاب بما ترے حاصلہ ان ہنا تقسیم احد ہما تقسیم الضمیر باعتبار الاتصا والافتصا مع قطع النظر من العامل والثانی تقسیم المضمیر باعتبار الاعراب والمراد ہنا الثانی لا الاول فلا ید **قولہ** کل واحد منهما جواب عن السوالین الاول لانہ لا مطابقتین المبتدأ والخبر لان لفظ الاولان تثنیہ وکل واحد من المتصل والمنفصل مفرد والثانی انہ یفہم من ان المتصل والمنفصل مجموعہما لا احد ہما والامر لیس کک حاصل الجواب ان لفظ الاول مؤنکلا واحد فچ لا ید **قولہ** الضمیر المجور فیہ شادۃ الی ان اللام فی قولہ الثالث للہد **قولہ** النوع الخ فیہ شادۃ الی ان الاول صفتہ لوصفہ فہی فی اعنی بہ النوع **قولہ** یعنی المرفوع المتصل فیہ شادۃ الی ان اللام فی قولہ الاول للہد کذا الحال فی لفظ الثانی والثالث والرابع **قولہ** علی

صیغۃ المتکلم الواحد جواب الہو ان المصروفی صد الکلیۃ ذکر ضربتہ فی غایۃ القلۃ لعد التناول
لاکرمیت غیرہا جاب ببارتہ حاصلہ ان المراد بضر صیغۃ المتکلم الواحد المعلوم فی تناول
غیرہ ایضاً قولہ علی صیغۃ المتکلم الواحد المجہول جواب سوال مثل ما مرانفا قولہ المنتہین غیر
اشارة الی ان الجار والمجرور فی قولہ الی ضربین ظرف مستقر مع المتعلق صیغۃ لضر وضربت
قولہ اولہما الخ جواب سوال ہوانہ یفہم من عبادۃ المصروفی قولہ ضربت وضربت الی ضربین
وضربین ان مجموع ضربت وضربت معامتیان الی ضربین وضربین والامر لیس کذلک بل
الاول منتہی الی الاول والثانی الی الثانی اجاب بقولہ اولہما الی ضربین وثانیہما الی ضربین
حاصلہ ان عبادۃ المصروفی بقتل اولہما وثانیہما فلا یبدل الاشکال قولہ علی صیغۃ جمع الغائبۃ
جواب سوال ہوانہ کیف یکون ضربت منتہی علی ضربین مع ان ضربت عام لان المراد بہ صیغۃ
المتکلم الواحد المعلوم الماضی الثانی خاص انتہاء العام علی الخاص غیر متصووا جاب ببارتہ
حاصلہ ان ضربین ایضاً عام لان المراد بہ صیغۃ جمع الغائبۃ المعلوم الماضی قولہ علی صیغۃ
جمع الغائبۃ جواب سوال مثل ما مرانفا قولہ وانما بک الخ اورددہ لدفع ما قبل ان سائر
المصنفین قد ذکر الغائب والغائبۃ علی المخاطب واخذ ذکر المتکلم فلم خالف المصنف عنہم
قد دفع ببارتہ قولہ اجماعاً الخ قیل علیہ خلاف البر ثابت لان الضمیر عندہ هو التاء
وان بمنزلة العباد لہا کیف یصح لفظ الاجماع الا ان یقال ان خلافہ غیر مضر للاجماع لان
المراد اجماع البصرین والمبرد من الکوفیین قولہ هو قسمان جواب سوال ہوانہ ما الوجه
للمصنف ان ذکر المنصو المتصل مثالین الاول ضربنی والثانی انتی للرفع المتصل ذکر مثالاً اولاً
وهو ضربت اجاب بقولہ هو قسمان الخ اما المرفوع المتصل فیصل بالفعل والاسم ایضاً لکن لم
یذکرہ اقتصاراً قولہ ضربنا فالنون ضمیر المنصو المتصل اذا كانت الباء متحركة وضمیر المرفوع
المتصل اذا كانت الباء ساکنۃ قولہ ضربک ضربکما الخ اعلم ان ضمیر المنصو المتصل و
والمجرور المتصل متحدان من حیث الصوۃ لکن الفرق بینہما من حیث الاتصال فالاول
یتصل بالفعل نحو ضربنی ضربنا وبالجر ایضاً نحو انتی انتا لکما الخ واما التانی فیتصل بالاسم نحو
ضاربنی ضاربنا وغلای غلامنا وبالجر ایضاً نحو لکما الخ لکن الاول یتصل بالجر العامل
والثانی بالجر کما تری من المثالین قولہ اختلاف کثیرۃ فعند بعضہا هو المجموع وعند
البعض هو الیاء الثانیۃ وکلمۃ ایا بمنزلة العباد والمختار ان الضمیر هو ایا والواحق للذات
علی المتکلم قولہ باقی الانواع الخمسۃ ای المرفوع المتصل والمنفصل والمنصو المتصل والمنفصل
والمجرور المتصل قولہ علا ومناسبات المناسبات التي ذکرہا فی المراح الادب من تخصیص
التاء للمتکلم الواحد النون للمتکلم مع الغیر الالف التثنیۃ الواو فی الجمع المذکور النون فی المؤنث
قولہ او فو ق الواحد قیل ہذا مستدل بعد قولہ او مشنی او مجموعاً کما تری لکن ذلک وقع

سہو من قلم الناسخ او انه ليس في كثير من النسخ **عبدالرحمن قال** في الصفة مطلقا تذكري قوله مطلقا
 باعتبار تاويل الصفة بالوصف او نقول بان التانيث اذا كان في لفظ الشئ ومعناه مذكر يصح
 ارجاع الضمير المذكر اليه كذلك في عبد لغفور **قوله** والعامل جواب سوال وهو ان العامل
 ههنا يتغير لا يبقا لجا في ضاربان ورايت ضاربين ومورات بضاربين اجاب بما ترمي
قوله حرف التثنية قال مولانا عصام الدين لما قال فيهما فالاولى في العبادة ان يقول
 حرفان بصيغة التثنية اقول لما في قوله فيهما بقوله اى الالف والواو فاي ايراد قوله حرف
 بصيغة الواحد يكون بتاويل كل واحد كذا في عبد الرحمن **قوله** اى لا يجوز جواب سوال و
 هو ان المنفصل فاعل لقوله ولا يسوع والاصل في الفعل ان يكون مسند الى الفاعل ههنا لا
 يصح اسناد الى الفاعل هو المنفصل لان نسبة السو تكون الى الاجسام والمنفصل لا يكون جسما
 لانه بمعنى الصلاحية وهى في الجواهر الضمير من قبيل الاعراض اجاب بقوله اى لا يجوز
قوله لا جلى شئ الخ فيه اشادة الى ان المستثنى مفرغ **قوله** اى لا جلى الخ فيه اشادة الى ان اللام
 في قوله لتعد لا جلى **قوله** جرت على غير الخ واجزاء الشئ على الشئ عبادة عن كونه خبرا له
 او حالا عنه او صفته **قوله** واذا وقع الالتباس الخ جواب سوال وهو ان قوله المص فيهما
 بعد هو هند زيد ضاربة هى لا التباس فيه لان تانيث الضاربة تدل على انها صفة هند
 فلم انفصل في هذه الصوة اجاب بما ترمي **قوله** وانما قال اعتراض حاصله ان كلمة من يستعمل
 في ذوى العقول خاصة المراد ههنا مطلق الشئ سواء كان من ذوى العقول او غيره فصاحب هو
 والاصل فيمن جهلا امره استعمال كلمة ما **قوله** اقتصار اجاب عن ذلك الاعتراض يعنى لما
 كان ذوى العقول صلا اقتصر عليها **قوله** اياك ضربت في الاصل ضربتك **قوله** وقعت
 خبرا له فان قيل كيف يصح ان يقع ضاربة خبرا عن زيد فان الخبر اذا كان مشتقيا لا بد من
 المطابقة بينه وبين المبتدأ قلنا لا يكفي في المطابقة كون الخبر مشتقيا فقط بل لا بد فيها ان يكون
 في الخبر ضمير يعود الى المبتدأ وههنا ليس كذلك في عبد الرحمن **قوله** وانما يصح جواب سوال
 وهو ان التمثيل انما يصح اذا جعلت كلمة هى فاعلا للصفة واما اذا جعلت تاييدا للضمير المستتر
 فيها فلا فاجاب بما ترمي فان قيل ما الفرق بين الصفة التى جرت على غير من هى وبين الفعل الذى
 جرت على غير من هو له حيث وجب ايراد الضمير في الصفة مطلقا عند البصريين وحمل صورة عدم
 اللبس على صورة اللبس في الفعل اقتصر على صورة اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو بخلاف هند
 زيد تضربه حيث لا تجب تضربه هى لعن اللبس لم يحمله فيه صورة عدم اللبس على صورة اللبس
 طرد الباب قلنا انما حمل صورة عدم اللبس على صورة اللبس في الصفة دون الافعال تحصيل
 للفرق بينهما وبين الافعال لم يعكس لان الفعل بالتخفيف اولى وذلك باستتار
 الضمائر فيه **قوله** ولكنه تاييد الخ اعتراض حاصله ان هى تاييد كخن تاييد للضمير

المرفوع فی نحو ضاربوا فی نحن الزیدان ضاربوہم نحن **قوله** ورد عن الزمخشري جواب عن حاصله ان المتعبر عند النحاة هو الزمخشري وهو قرآن ذلك بدون الواو **قوله** على خلا الاصل والاصالة لا يعرف **قوله** اي الاختيار فسر بـ لان للخيار معنى اخر وهو انه بالفارسية بادر نكث هو غير مستقيم **قوله** ان شئت اوردته جواب سوال هو ان المراد بالخيار ههنا هو الخيار في ترك الثاني وعدمه فـ ينقض على الضميرين اذا كانا مفعولين لفعل من افعال القلوب فان حدث الثاني هناك غير جائز اجاب بقوله ان شئت حاصله ان المراد ههنا هو الاتصال فـ لا غير **قوله** وضربك مثال لما كان ضمير المجزوم مقدا على المنصوب **قوله** اي وان لم يكن احد ههنا جواب سوال هو ان قوله الا شرط وقوله فهو منفصل جزاء وشرطية الا ولا غير جائز لانه حرف الشرط لا يكون الا جملة اجاب بقوله اي وان لم يكن فان قيل كيف يصح نحو اعطيتك اياه معرانه مخالف عن قوله لا يسوغ المنفصل الا بعد المتصل قلنا ان هذا بمنزلة الاستثناء عن ذلك الكثرة او نقول ان التعذر ههنا وان لم يكن موجودا من حيث اتصال الظاهر لكنه موجود من حيث المعنى باعتبار ان الضمير الاول ضمير المنصوب وهو فضلة في الكلام **قوله** اي خبر كان جواب سوال هو ان اضافة الباب الى كان لا يتخلو اما ان يكون بيانية او لامية او ظرفية فعلى الاول يخرج عنه خبر يكون صار وعلى الثاني بالعكس على الثالث يلزم اظرفية الشئ مثله اجاب بقوله اخبر كان الخبر حاصله ان المراد بخبر باب كان هو خبر كان اخواتها جميعا يعنى الافعال الناقصة **قوله** خبر المبتدأ والمبتدأ هو الثاني **قوله** وفي الاستعمال فيه شارة الى ان اللام في الاكثر بد عن المضاهية **قوله** انفصال الضمير جواب سوال وهو انه لم يتعرض لقوله لولا مع ان الحكم فيه ايضا كذلك ايضا ذكر قوله لولا انت في غاية القلة مع ان المصنف في صدد الكليات اجاب بقوله انفصال الضمير حاصله ان المراد هو الضمير المرفوع بعد لولا **قوله** وكان الاوفق الخ اعترض **قوله** بما سبق اي ضربت وضربنا **قوله** على انه اي الابتداء بضمير المتكلم ليس بضروري **قوله** اتصال الضمير المرفوع بعد عبي جواب سوال مثله ما مر انفا **قوله** لولا لـ عسا انما ذكره لبيان المقابل بقوله الاكثر لولا انت **قوله** وقع موقع المجزوم والجار هو الكاف **قوله** فلا اخفش تصرف في اشارة الى ان مذهب الاخفش مختار من مذهب سيبويه اذا اخفش تصرف في المعهود وهو الكاف سيبويه تصرف في العامل والتصرف في المعهود اولى من التصرف في العامل اذ كثيرا ما يتصرف في المعهودون العامل **قوله** لتقاربهما في المعنى لان كل واحد منهما لا انشاء **قوله** في ياء المتكلم جواب سوال هو انه ينقض على خشي فانه ماض اخبر ياء ليست نون الوقاية لازمة معها اجاب بانه **قوله** هي اخت الجربا اعتبارا اتحاد صوتها فان قيل ان نون الوقاية حرو الكسرة كما تمتنع على الماضي كذلك تمتنع على الحرف اجاب بقوله التي هي اخت الخ حاصله ان دخول الكسرة ليست بمنتهى مطلقا بل الامتناع هو الكسرة التي هي اخت الجربا ذلك لا يتصور الا في الآخر نون الوقاية حرف واحد ليست لها اوله اخرا ولان في الوسط حكما وان كان في الاخر حقيقة لان الياء كلمة

علیحدہ باعتبار انہا ضمیر قولہ لعروضها فان قيل ان الكسرة في الماضي يعارض الياء ايضا فينبغي
 ان لا يدخل فيه نون الوقاية قلنا ان العروض على نوعين الاول من جهة الامر الممتنع وهو التقاء
 الساكنين الثاني من جهة الامر الملائم وهو اقضاء كسرة ما قبلها فالاول معتبر كما في لم يكن الذين
 والثاني لا يعتبر كما في الماضي **قوله** على الحركات البنائية وبناء نحو يضربون اخواتها على الفتح
 وبناء نحو يضربان على الكسرة ونحو لدن على السكون قيل عليان بناء نحو يضربان يحفظ بدن
 الوقاية ايضا فينبغي ان لا يدخل فيه اللام الا ان يقال ان دخولها في التثنية ليست الا حملا على اخواتها
قوله كنت انت الرقيب التاء مبتدأ الرقيب خبره وانت فاصل بينهما **قوله** ثم اتسع جواب سوال
 وهو ان الاحتياج الى الفصل انما يكون اذا اتحد اعراب المبتدأ والخبر وكان اسما ظاهرا نحو زيد
 هو القائم كخصو اللبس اما اذا اختلف اعرابها نحو ان زيد هو القائم او كان المبتدأ ضميرا نحو
 كنت انت الرقيب انه هو الغفور الرحيم فلا احتياج اليه لعدا اللبس جاب بقوله ثم اتسع **قوله** لا تشا
 اللام يعني كما لا يدخل اللام على ذي اللام كك لا يدخل على افعل من كذا ايضا لقيام من في مقام
 اللام ولهذا لا يجوز الجمع بينهما فلا يقال ذيل لا فضل من عمر **قوله** ولا موضع اى لا محال
قوله لكن الخليل جواب سوال وهو ان لما كان على صيغة الضمير ينبغي للخليل ان يسمى بالاسم جاب
 بما تروى **قوله** الغاء الاسماء عن الاعراب قال بعض العرب والعلماء من العرب يسمى
 بالحقا وسائرهم كالجبال يسمى بالعرب **قوله** اى يستعمل بحيث جواب سوال وهو ان العرب لا
 يعرفون المبتدأ والخبر فكيف يجعلونه مبتدأ لان جعل الشئ مبتدأ وخبر ارفع العلم بالمجهول جاب بما تروى
قوله على انه خبر اى الكلمة ما **قوله** حاله عن الضمير فيجعل **قوله** في مثل كنت انت الرقيب بالرفع
 فعلم انه ضمير الفصل والحيلة خبر العامل لو قرأ بالنصب علم انه خبر للعامل قال بعض العرب انه تأكيد لما
 قبله ويمتنع دخول التاكيد عليه فان لام التاكيد لا يدخل على التاكيد بعضهم يجعلونه تابعا لما بعد في
 الاعراب اورد عليه عتراض بان كوالشئ تابعا لما بعد في الاعراب ليس بمفهوم من كلامهم على انه ينقض
 بقوله نعم كنت انت الرقيب فان الرقيب منصوبات ضمير مرفوع ولو كان ضمير الفصل تابعا لما بعد لوجب
 اختلافا باختلاف المتبوع فوجب ان يقر كنت اياه الرقيب كذلك ينقض بنحو علمت يدا هو المنطلق فانه
 لو كان تابعا لما بعد لوجب ان يقرأ اياه القائم اذ المتبوع منصوب فوجب ان يكون التابع ضمير المنصوب وهذا
 النقص يتوجه على من يجعله تأكيد لما قبله ايضا لانه ان كان تأكيد لما قبله لوجب ان يقال ان زيدا اياه
 القائم وعلمت زيدا اياه القائم لان التأكيد لما يتبع المؤكد كذا في الغفور والغاية **قوله** وايراد لفظ قبل
 جواب سوال وهو ان ايراد لفظ قبل بعد لتقلد مستدرك باعتبار اتحاد معناها اجاب
 بما تروى **قوله** لان تقدم جواب سوال وهو ان التاكيد لا يكون الا لرفع الوهم
 وههنا غير موجود اجاب بما تروى حاصله ان ايها الموهوم ههنا ثابت لانه يفهم
 من التقدير فقد الضمير على المرجع وهو غير صحيح فعد بقوله قبل الجملة يعني ان الضمير

يتقدّم قبل الجملة قوله ولا يبعد الخ جواب آخر يعني ان قوله يتقدّم بمعنى يقع مقدّمًا وهو اعم من ان يكون قبل الجملة او قبل المفرد قوله من غير سبق جواب سؤال هو انه ينقض على نحو الشأن هو زيد قائم فان التعريف صادق عليه مع انه لا يسمى بضمير الشأن اجاب بقوله من غير الخ قوله اي قبل هذا الجنس جواب سؤال وهو ان قوله يفسر بالجملة بعد مستكبره لانه يفهم من قوله قبل الجملة لان قبلية ضمير غائب من الجملة يستلزم بعد شيئاً فلا حاجة الى قوله بالجملة بعد اجاب بما ترى حاصلة ان المراد بالجملة الاولى هو جنس الكلام وبالثاني هو قصته الى فردة قوله رعاية للمطابقة يعني ان هذا الضمير انما يسمى بضمير الشأن والقصته رعاية للمطابقة بين الاسم والمسمى لان لفظ ضمير الشأن مذكور وضمير هو نحو هو زيد قائم ايضاً مذكور واما ضمير القصة فبالعكس قوله لان الضمير الخ وفي هذا العبارة رد على الفاضل الهند حيث قال ان هذا الضمير انما يسمى بضمير الشأن والقصة باعتبار انه راجع الى الشأن القصة لا غيره فرد الشارح عليه بقوله لان الضمير راجع اليه وجه الرد ان الضمير يرجع الى المذكور والشأن غير مذكور لا حقيقة ولا حكماً قوله اعم بهذا الحصة جواب سؤال وهو ما مر الان قوله والظاهر الخ رد على الفاضل الهند حيث قال ان قوله يسمى ضمير الشأن قيد احترازي احترازيه عن نحو الشأن هو زيد قائم لانه لا يسمى بضمير الشأن ووجه الرد ما ذكره في الكتاب قوله استدراك قوله الخ لان معنى ضمير الشأن القصة ومعنى قوله يفسر بالجملة بعد واحد قوله فعلى هذا اعم ان قوله يسمى ضمير الشأن القصة جملة معترضة الخ قوله على ما ذكرنا الخ وهو قوله من غير سبق المرجع قوله فانه باعتبار انه جواب سؤال وهو انه لما كان هذا الضمير راجعاً الى الشأن المذكور في حاجة الى تفسيره بالجملة اجاب بما ترى وانما يتقدّم هذا الضمير للتعظيم الاجلال لان ذكر الشيء مبهماً ذكره مفسراً يوجب في نفسه تعظيماً واجلاً ولولا لافوت الكلام من السامع عند التلفظ قوله عن اللفظ فيه اشارة الى ان المراد من الحذف التقيد لان الحذف عبارة عن ان يكون اللفظ ساقطاً من التلفظ والنية معاً بخلاف التقيد فانه عبارة عن ان يكون اللفظ ساقطاً عن التلفظ دون النية والحذف ههنا من قبيل الثاني لان حذف ضمير الشأن بسبب كونه ضميراً امراد لا يصح قوله على صورة الفضل وانما يقلع عين الفضلات لانه مرفوع في الاصل وانما صار منصوباً بجارض قوله لان الخبر الخ جواب سؤال وهو ان الخبر قرينة على حذف ضمير الشأن المنصوب اجاب بما ترى قوله ان من يخطئ الكنية هي معبد النصاء قوله يلقى اصله يلقي حذف الياء باعتبار انه جزء الكلمة من المتضمن لمعنى الشرط قوله جازمنا هو ولد لا بقوله لو حش قوله ان الحمد اصله انه الحمد لله حذف ضمير الشأن وكسر النون بعد لتقاء باللام لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر قوله اقوى شبهة لان اوله مفتوح كاول الفعل نحو ضرب قوله اسماء الاشارة الى نحو وانما قال اسماء مع ان التعريف للجنس كالافراد مسامحة قوله المعد وذفير اشارة

بكت الاسلام الاشارة
 ١٥ سودا حلة خبرية او اشارة اسمية او فضيلة ١٢
 ١٦ فيكون هذا تخصيص بعد التعميم وموظف به ١٧
 ١٨ وهو الجملة الخبرية فقط لا لا لا يعبر بعبرها ١٩

الی ان اللام فی اسماء الاشارة للعهد أو جواب سوال هوانه ینقض بلفظ الاشارة فانه موضوع
 للاشارة لا للمشار الیه تعریف اسماء الاشارة ما وضع لمشار الیه فیکون تعریف اسماء الاشارة غیر
 جامع لا فردا ۱۶ اجاب بقوله المعددة انما صلة ان خروج لفظ الاشارة غیر مضر لانہ لیس ۱۷
 بل خل فی المحدث فلا یكون شمولاً لحد علیہ ضرراً بقوله بحسب الاصطلاح جواب سوال هوانه
 ان تعریف اسم الاشارة بالمشار الیه یستلزم الدل و باعتبار ان المشار الیه صیغۃ اسم المفعول ماخوذ
 من الاشارة فیلزم حیثین اخذ المحدث فی الحد حاصل الجواب ان المراد بالاول الاصطلاح
 وبالثانی للغوی قوله ای اسماء جواب سوال هوانه المبتدأ والخبر اذا كانا معرقین فلا بد ۱۸
 فیہما من ضمیر الفصل وهما الخبر معرفة لان کلمۃ ما موصولة وما بعدہ صلة والموصولة
 مع الصلة معرفة حاصل الجواب ان کلمۃ ما موصولة لا غیر قوله کلا واحد منها جواب ۱۹
 سوال هوانه لا مطابقة بین الراجع والمرجع حاصل الجواب ان الضمیر راجع الی کلا واحد ۲۰
 قوله ای لمعنى مشار الیه جواب سوال هوانه هذا التعریف غیر جامع لا فردا لان کل فرد من افراد
 لیس بموضوع للفظ المشار الیه بل موضوع لمعنى المشار الیه هو المدلول الخارجی أو طریق السؤال
 بوجه اخر وهوانه ینفهم من هذا التعریف ان لفظ هذا وضع لرجل فی هذا الرجل الامر لیس
 كذلك لان وضع اللفظ للفظ غیر معهود اجاب بقوله ای لمعنى الی اخره قوله ای اشارة
 حسیة جواب سوال هوانه هذا التعریف لا یصیر مانعا عن دخول غیر حیث صادر صادقا
 علی ضمیر الخائب والموصولات والاسم الذی ینفرد بکون متلبساً بالالف واللام فانها موضوع
 للمدلول الخارجی مع انها لا تسمی باسماء الاشارات اجاب بما تری قوله ومثله لکم ۲۱
 الله جواب سوال هوانه هذا التعریف لا یصیر جامعاً لا فردا ۲۲ حیث لا یصیر صادقا علی
 نحو قوله تعالی ذلکم الله ربکم فانه بلفظ ذلکم اشارة الی الله تعالی والله غیر محسوس ۲۳
 اجاب بقوله ومثله لکم الله محمول علی التجوز والخ والعلاقة بینہما کما ان المشار الیه معلوم بحال
 الانکشاف کذلک الله تعالی بسبب الصفات الکمالیة والادلة الظاہرة نازلة منزلة المحسوس لمشهد
 قوله حال کونها اشارة الی ان قوله للمذکر حال من ذاق قوله والعامل الخ جواب سوال هوانه لا بد
 للحال من العامل فای شئ عاملها وایضا کما لا یكون الا من الفاعل والمفعول والایکون شیئاً منها
 بل هو خبر اجاب بقوله العامل الخ حاصله ان العامل فی الحال هو الیاض المجهول المفهوم من ۲۴
 نسبة الخبر الی المبتدأ تقدیرہ نسبت ذال الی هی الضمیر فی مفعول مالم یم فاعله قوله حال کونها
 الخ فیدل اشارة الی ان قوله لمشاء حال من ذان ذین باعتبار المتعلق قوله قد ۲۵ جواب سوال
 هوانه الحال تابع فحقه التأخیر فلم قد ۲۶ اجاب بما تری قوله علی احد الوجوه یعنی ان
 التمثیل بهذا الایتمایا یتقیم علی احد الوجوه قیل ان کلمۃ ان بمعنی نعم وهذا مبتدأ ۲۷
 الساحب خبر وقیل ضمیر الشان محذوف وقیل انها حرف من حروف المشبهة بالفعل وهذا ۲۸
 لفظ ان ۲۹

اسمہا ولسا حوان خبرها فالاستدلال بالآیۃ بالوجه الثالث **قوله** ووقوعها الخ جواب سوال وهو انه لما كانت مبنیة فلم اوردت على صوة المعرب اجاب بما ترى **قوله** في سبيل الخ جواب سوال وهو ان مد وقصر احالان عن الاولی الحال محمول على ذاك الحال وههنا لا يصح الحمل فان المد والقصر صفة محضه اجاب بما ترى **قوله** يعنی يد خ جواب سوال وهو ان الحقوق عبادة عن الذکر في الاخر وههنا ليس كذلك وايض مفاد هذه العبادة واللاحق وهو قوله ويتصل الخ واحد اذا الاتصال اللحي عبارتان عن الاتصال باخر الشئ فالاولی ذکر احد هما لا يجازا ذخير الكلام ما قل ود لا اجاب بما ترى حاصله ان بين الحقوق والاتصال تغاير فاحتج الى ذكرهما **قوله** على سبيل الحقوق الخ جواب سوال وهو انه ينقص بكلمة ذافي قوله هي اللذان كرومنا هذان الخ فانه اسم الاشارة مع انه موجود بين الهاء اجاب بقوله على سبيل الحقوق والعروض بعد اعتبار اصلتها اي بعد اعتبار انفسه فلا يرد **قوله** من انواع اسماء الاشارة جواب سوال وهو ان افراد اسماء الاشارة كثيرة فاذن على الخمسة لا ترى ان للمؤنث الواحد ستة الفاظ اجاب بقوله من انواع الخ فلا شك ان انواع اسماء الاشارة خمسة **قوله** الى ستة قيل عليان افراد المفرد المؤنث سبعة احد هاذي الا ان يقال ان المراد من افراده الافراد الاتفاقي وفي نخوذى اختلاف كما قال الشاذلي في ما بعد **قوله** و يقال لم يقل و ذلك القريب مكان يقال حتى يكون الحكم قطعيا لان في اياد صيغة المجهول اشارة الى ان هذا الفرق ضعيف والمختار انه لا فرق فيه في القرب والتوسط والبعد بل يستعمل ذا للقريب والتوسط والبعيد وكذلك ذلك وذلك لكلا واحد منها بلا فرق **قوله** هاتين جواب سوال وهو ان المذكور ثلثة اشياء فكيف يكون مشددين حالها **قوله** بصيغة التثنية وايضا ان التشديد فيهما **قوله** اجاب بما ترى ووجه التشديد ان احد النونين فيهما نون التثنية والاخر يد من اللام المحذوف في الواحد هو ذلك للبعيد فيكون ذاك ايضا للبعيد عند المبرد **قوله** اي هذا الكلام الادب عما قال ذلك لدفع من يتوهم ان اولئك مثله لشي الامر ليس كذلك بل الكلمات الادب عما مثله لك فاجاب بما ترى **قوله** اي الموصولة في اشارة الى ان اللام في الموصولة العهد او جواب سوال وهو ان هذا التعريف غير جامع لان خرج منه لفظ الموصولة لان ليس مما لا يتم الا بصلته وعائذ لان تمام بدنها لانه مفيد بان ذكرهما لان معناه وصل كوده شد وهو يفهم منه بان ذكرهما كما ان المضرب بمعنى زده شد به لا يحتاج اليها لفظ الذي والتي الخ فاجاب بقوله الموصولة المعد من المبنيات لفظ الموصولة ليس بعدد منها بل هو معرب **قوله** في اصطلاح النحاة الخ جواب سوال وهو ان تعريف الموصولة بالصلة مستلزم للدلالة لان معرفتها موقوف عليها ومعرفتها موقوف عليه حيث قال في تعريفها هي جملة خبرية لا بد فيها من عائذ هي عبارة عن الجملة عه واما ذيك فقد اوردته الزمخشري والمالك في الصحيح لا تقل ذيك فانه خطأ **قوله** مفت

الذکورہ بعد الموصو الخ حاصل الجواب ان الموقوف والموقوف علیہ ہما مغائران لان تعریف الموصو
 موقوف علی الصلة اللغویۃ وہی عبارہ عما یصل بالشئ كما یفصح عن قول الشارح فیما بعد المراد بالصلة
 معناها اللغویۃ اہ والموقوف علی الموصو هو الصلة الاصطلاحیۃ **قوله** اسم جواب سوار وهو ان
 المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتین فلا بد من ضمیر الفصل بینہما وہنا لم یوجد اجاب بما تری **قوله** یعنی
 لا یكون حاصلہ ان نصب جزءا مابناء علی انہا تمیز من نسبتہ یتیم الی ضمیر کلمۃ ما فیہ صارت
 کلمۃ یتیم من الافعال التامۃ مابناء علی انہ خبر عنہ فی صارت من الافعال الناقصۃ **قوله** کالمبتدأ
 والخبر فان زیلا فی تخوید قائم جزء اولی ولا حاجۃ الی انضمام امر اخر حین اخذ الکلام الیہ كذلك
 القائم بخلاف الذی فی نحو جاء فی الذ ضرب فانہ لیس بمجوز اولی بدن ضرب **قوله** والقریۃ جواب
 سوال وهو ان اخذ المعنی اللغوی مجازوا خذ المجاز فی التعریفات ممنوع حاصل الجواب ان اخذ المجاز
 فی التعریفات ممنوع اذ لم یکن القریۃ دالۃ علیہ ہنا القریۃ موجودۃ **قوله** اذ و حیث فانہما لا یزعم
 الاضافۃ وصلتا ہما هو المضاف الیہ **قوله** لقائل الخ جواب بطریق التسلیم حاصلہ ان المراد بالصلة ہنا
 المعنی الاصطلاحیۃ لکن معرفتا موقوف علی معرفۃ الاسم المطلق فی لا دور **قوله** لما کان الخ لرد
 ما قبل ان مقص المص ہنا بیان الموصو لا الصلة والعائد فالاشتغال بہما فیما بعد بقولہ وصلتا الخ
 اشتغال بما لا یعنیہ **قوله** ای صلتہ ما لا یتیم الخ اذ جاء الضمیر الی التعریف لا الی المعرفۃ لقریۃ **قوله** وما
 فی معناها جواب سوال وهو ان هذا التعریف غیر جامع لا فرادہ لان بعضا من الموصولات کالالف و
 اللام لیس صلتہ جملۃ خبریۃ اجاب بقولہ وما فی معناها فلا حاجۃ الی القول بان قولہ وصلۃ الالف
 واللام اسم الفاعل والمفعول بمنزلۃ الاستثناء **قوله** ای الموصولات وتانیث الضمیر باعتبار الخبرا
 المرجع لکن انما ذکر لفظ الموصولات انکان الذکور فیما سبق لفظ الموصول لمطابقتہ المرجع بالخبر
قوله الموصولات الخ جواب سوال وهو ان الضمیر ان کان راجعا الی الموصو فلا مطابقتہ وان
 کان راجعا الی الموصولات فیلزم الاضمار قبل الذکر وحاصل الجواب انہ راجع الی الموصولات ہی
 مذکورۃ فیما تقدم لان اللام فی قولہ الموصو جنسیۃ **قوله** ویكونان فیہ اشارۃ الی ان قولہ بالالف
 خبر یكونان المقدّم ثم الجملۃ حال عن قولہ الذان واللذان **قوله** والاولی الخ واعلم ان الاولی
 بالالف اللام مع اسم موصو واما اولی بدنہما فاسم الاشارة كما مر فی بحث الف واللام لا ذمر
 فیہ کذا فی الذ واللتی کذا فی الجارید فی بحث الخط **قوله** علی وزن العلم انما قال ذلک دفعا للوہم
 وهو انہ یكون علی وزن فعل ومنشأ الوہم کون الواو بعدا لہزۃ فی رسم الخط دفعا لالتباس بالحرف
 الجوازا لم یعکس ان الی حرف جر مبنی الاصل فلا یناسب الزیادۃ فیہا لان الزیادۃ نوع تغیر ہو غیر مستحب
 بہ بخلاف الاول فانہ لیس بمبنی الاصل اجاب بما تری **قوله** اجراء للوصل جواب سوال وهو انہ علی
 تقدیر السكون یلزم التقاء الساکنین علی غیر حد وهو غیر جائز حاصل الجواب ان التقاء الساکنین
 لہ یعنی علی تقدیر تفسیر التعریف الاصطلاحی ہوا نہا جملۃ مذکورہ بعد الموصول شملۃ علی ضمیر عائد الیہ بانہا جملۃ متصلۃ

بما یتم الخ لا یزعم الذکور لان التعریف جنس موقوف علی الاسم المطلق المتحقق فی ضمن المقید لا یأخذ الموصول فی التعریف لئلا یلزم الدور اسم صلتہ اسم الفاعل او المفعول أعده وهو الموصول

انما جاز فی حالة الوصل قیاساً علی حالة الوقف **قوله** فیما لا یعقل المراد بالعقل العلم لئلا یرد علی نحو **قوله**
تعالی و ما بناها قوله و بیک الخ و اول الشعر هذا **یہ** فان الماء ماء ائی و جباً - و یرئی ذو و حفرت و ذو و
طویت + وهو عبارة عن احکام البیر بالبن **قوله** الکائنة فی اشارة الی ان **قوله** لا استفهام ظرف
مستقرباً باعتبار المتعلق صفة لکلمة **ما قوله** ای العائد اشارة الی ان فی **قوله** العائد للعهد **قوله**
اذ لم یمنع مانع الخ جواب سوال **قوله** هو انه ینقص علی ایاہ فی نحو جاء فی الذی ماضراً الا ایاہ فانه من
قبیل عائد المفعول مع انه لا یجوز حذف فیض ینقص علی الضمیرین فی الذی ضربہ فذ اردہ فانہما عائدا
الی الموصو و لا یجوز حذف احدهما اجاب بقوله اذ المینع مانع و المانع ہما موجود و هو التباسہ بال
لتعلقات کالغلام و نحوه و یفوت الحصر المطلوب او حذف اذ المقص حصر ضاربتہ المتکلم بالموصو
و هو لا یحصل الا بذکر العائد **قوله** لمن یشاء فان فی نحو یشاء ضمیرین احدهما مستتر راجع الی اللہ
والثانی محذوف راجع الی کلمة من **قوله** اعلم الخ لرفع ما قبل ان مقص المصرباً الموصو لا غیر لا اشتغال
بالاخبار بالک اشتغال بما لا ینصہ اجاب بآثر **قوله** ای اذ اردت الخ جواب سوال وهو ان الخ
یجب ان یکون متاخراً عن الشرط و ہما مقد لان تصدی ہما مقد علی الاخبار بہا اجاب بقوله
اذ اردت الخ ولا شک ان اداة الاخبار مقد علی التصدی **قوله** باستعانة الخ جواب سوال وهو ان
کلمة الباء فی **قوله** بالن صلة الاخبار فہم من ان کلمة الذی مخبر بہ و لیس کلک بل مخبر عنه باعتبار
انه مبتدأ اجاب بقوله ای باستعانة الذی **قوله** والقی اہ جواب سوال وهو ان الاخبار عن جزء الجملة
کما یکون بکلمة الذی کلک تكون بکلمة التي و الالف اللام ایضاً فلم یرتفع المصرباً الیہا اجاب بقوله
والقی اہ حاصل ان العادة علی حذف المعطوف **قوله** اوقعت الخ جواب سوال وهو انه یفہم
من ان کلمة الذی فی المثال مصدک بالشئ الاخر و الامر لیس کلک اجاب بقوله ای اوقعت صلہ
ان الایقاع لازم للتصد فیكون ذکر الملز و اداة لازم **قوله** کلمة جواب سوال وهو انه لا مطابقتین
الراجع والمرجع اجاب بآثر **قوله** مخبر عنه فانقل ان زید لیس مخبراً عنه بل مخبر بہ باعتبار
انه مفعول بہ والمخبر عنه لا یکون الا المبتدأ والفاعل جیب بان کلمة عن بمعنی الباء **قوله** فی
الجملة الثانية والمراد بہ التي یحکی بہا عن الجملة الاولى نحو الذی ضربہ زید والمراد بالجملة
الاولی التي یحکی عنها بالثانية نحو ضربت زید **قوله** یعنی فی موضعہ جواب سوال وهو انه کیف
یتصور جعل الضمیر موضع المخبر عنه لان الموضع الذی وقع فیہ الضمیر لا یقع فیہ مخبراً عنه کما
فی الجملة اولی الموضع الذی وقع فیہ مخبراً عنه لا یقع فیہ الضمیر کما فی الجملة الثانية لان موضع
المخبر عنه بالذی یکون فی الجملة الاولى لا الثانية والضمیر فی الجملة الثانية لا الاولى اجاب بقوله
یعنی فی موضعہ الذی الخ حاصل ان المراد بالموضع الموضع الذی فی الجملة الاولى والمراد بکونه
مخبراً عنه باعتبار الجملة الثانية **قوله** واخرتہ خبراً الخ لانه وقع خبراً وحقق التأخیر **قوله**
مثلاً فی اشارة الی ان **قوله** عن زید قید اتفاق **قوله** من جملة جواب سوال وهو

ان کلمۃ من من الحروف لاتدخلا علی الاسماء مد خولها ہنا بجملة اجاب بقوله من جملة قوله
الالف اللام مثال ضرب زید فاذا خبرت عن زید بالالف اللام تقول الضارب هو زید **قوله**
ای مثل الذی جواب سوال ہواں کن لک مبتدا والالف اللام خبرہ المبتدا لا یكون الا اسما و ہنا
حرف اجاب بماترے **قوله** بشرط الخ جواب سوال ہواں یتقض بنعم الرجل زید لیس زید قائما
فانہما فعلان مع انہ لا یصح الاخبار فیہما اجاب بماتری **قوله** متصرف ای یصح بناء اسم الفاعل
وغیرہ منہ **قوله** وبشرط الخ جواب سوال ہو یتقض علی نحو سیقوم زید فان الفعل فیہ
متصرف لا یصح الاخبار عنہ اجاب بماترے قال فی ضمیر الشان ولو قال فی ضمیر المہم مثل نعم رجلا
زید و رہ رجلا کان اعم فائدہ و ایضاً حق العبادة ان یقول من ثم امتنع عن ضمیر الشان لان
ضمیر الشان مخبر عنہ لا مخبر فیہ الا انہ جعل المخبر عنہ ظرفاً علی الاتساع بخوان النجاة فی الصدق وانا فی
حاجتک کذا فی الغفور الغایۃ مثال الذی ہو زید قائم ہو لئلا یلزم تقدیم المفسر بصیغۃ اسم
الفاعل علی المفسر بصیغۃ اسم المفعول **قوله** عن زید بان یقول الذی ضربتہ العاقل زید لانہ علی ہذا
لزم وقوع الضمیر موصوفاً ولا عن عاقل بان تقول فی ذلک المثال الذی ضربت زید ایاہ العاقل لانہ علی
ہذا لزم وقوع الضمیر صفتہ لزیید لقیام مقام العاقل وقد عرفت ان الضمیر لا یوصف لا یوصف بہ
قال والمصد عامل واما قید المصد بالعامل الجواز الاخبار عن المصد الغیر العامل نحو لایت ضربک الذی
دایتہ ضربک **قوله** بدان الثوب بان تقول الذی عجبت من الثوب دق القصاد فانہ لو کان کل
لزم جعل الضمیر عاملاً وهو ممنوع **قوله** بالحالۃ بان تقول فی نحو جاء فی را کبا الذی جاء فی زید
هو را کب **قوله** المستحق بصیغۃ اسم المفعول **قوله** بلا ضمیر بان تقول فی نحو زید ضربتہ مخبرا
بالذی عن الضمیر العائد الی المبتدا بان تقول الذی زید ضربتہ هو فالضمیر المتصل اذا
الی الموصول لزم خلو المبتدا عن الضمیر العائد الیہ ہو باطل لما عرفت ان خبر المبتدا اذا کان جملة
لا بد فیہ من عائد الی المبتدا لربطہ بالمبتدا واذا عا د الی المبتدا لزم خلو الموضوع عن العائد ہو باطل لما
عرفت لکن هذا التفریع ما بعد من الاسم المشتغل علیہ بالنظر الی الامر الذی لا یمکن التصدیق بالذی
فیہ کما عرفت انفا والنشر فی الامثلة کلها علی غیر ترتیب الف اخذ القرب بقدر الامکان فافہم
قال وما الاسمیۃ ای ما المنسوبۃ الی الاسم نسبتہ الجزئی الی کل لان ما جزئی والاسم کلی ای التی
من جزئیات الاسم لا من جزئیات الحروف وانواعہ سیستلزم ذکر احوال الاسم اما اقسام الحروف
فتجئ فی بحثہ فافہم **قوله** اسیا کافر ای مانعہ لعمان **قوله** الی یحبک فی اشارۃ الی ان قولہ محجب
بصیغۃ اسم الفاعل لا المفعول **قوله** فرجۃ ای خلاصی طبیعت **قوله** العقال زانو بند شتر را گویند
قوله تامة اما لا یمتاز الی انضمام امر اخر نحو الصفتہ والصلۃ وغیرہا **قوله** فضلا النصب
بناء علی انہ تمیز عن نسبتہ کفی الی فاعلہ **قوله** غیرنا وہم الانصار **قوله** ایا نا مفعول بحسب
صلی اللہ علیہ وسلم **قوله** اے کل من الخ جواب سوال ہواں یلزم ادجاع الضمیر المفسر الی لتثنیۃ حاصل

الجواب انہما مؤلان بکلوحد تانیث الضمیر باعتبار الخبر او هما مؤلان بالکلمۃ قولہ بالاتفاق؛
 جواب سوالہ وان اللذان واللذان ذوالطائئۃ معربۃ عند البعض فیجہ لا یصح ذکر قولہ وحدها
 اجاب بقولہ بالاتفاق حاصل الجواب ان مراد المصنوع بکونہا معربۃ ہو کونہا بالاتفاق ولا شک انہ لا
 یشارکھا غیرہا من الموصوت فی کونہا معربۃ بالاتفاق واما اللذان الخ فمعربۃ اختلافا فافہم قولہ
 الی المفرد نحو ایہم فان کلمتہ ای مضافۃ الی المفرد قولہ شیعۃ افزقہ قولہ فیمن قرء بالضم واما اذا
 قرء بالفتح فجہ لا یصح الاستدلال بہ باعتبار انہ مفعول بہ لقولہ لتزعن قولہ غیر الصلۃ وهو الضمیر؛
 باعتبار انہ جزء الصلۃ لا عینہا قولہ بالغایات والمراد بہا الظروف المقطوعۃ عن الاضافۃ
 کقبل وبعد قولہ قولہم جواب سوالہ وان کلمۃ فی حرف جارید خل علی الاسم ما بعدہا
 جملۃ اجاب بقولہ قولہم حاصلۃ ان العبارة محمولۃ علی المسامحۃ قولہ حینئذ فیہ اشارۃ الی
 ان قولہ وجوابہ دفع لیس بجملۃ مستقلۃ قولہ ای مرفوع جواب سوالہ وان قولہ وجوابہ مبتدأ
 وقولہ دفع خبرہ حملہذا الخبر علی المبتدأ غیر جائز اجاب بما ترے قولہ الاکرام ای هو الاکرام
 قولہ والظاهر جواب سوالہ وهو انہ لما کان فی ای شئ اعتبار ان فیجہ صار فی ماذا صنعت
 ثلثۃ اوجہ لا وجہان اجاب بما ترے قولہ منصوب جوابا وسوالا مثل ما مر انفا قولہ الاکرام
 ای صنعت الاکرام قولہ ای اسم جواب سوالا مثل ما مر قولہ فاقیل جواب سوالہ وانہ یقف
 علی نحو ای واولہ فانہما من اسماء الافعال مع انہما لیس بمعنی الامر والماضی بل بمعنی المضارع؛
 المتکلم الواحد التضرع والتوجع حاصل الجواب ان المراد من تلك المضارع الماضی التضرع
 وتوجعت قولہ عبر عنہ جواب سوالہ وانہ لما کان المراد من المضارع الماضی فلم عبر عن الماضی
 بالمضارع اجاب بقولہ عبر عنہ قولہ وقد الامر جواب سوالہ وهو انہ ما الوجه للمصنف انہ قد
 الامر مع ان الاصل یقید الماضی لانہ مشتق من المصعد والامر مشتق من المضارع الذی ہو مشتق من
 الماضی اجاب بقولہ قد الامر قولہ والذی حملہم جواب سوالہ وانہ لما کان اسماء الافعال مؤدی بالمعنی
 الافعال حتی صار دؤید بمعنی امہل مثلاً ینبغی ان یسمی بالافعال اجاب قولہ الذی الخ حاصلۃ انہا انما
 لم تسم بالافعال باعتبار انہا لم تنحی علی ذلک الافعال وایضاً انہ لم یتصرف فاما مثل تصرف الافعال وهو اشتقاق بعضها
 عن بعض قولہ لا انہا هذا جواب بعض الشارحین عن ذلک الاعتراض وجہ الرد علیہم ما؛
 ذکرناہ انفا قولہ قال الشارح الرضی الخ وانما نقل قولہ الرضی للتاکید قولہ والمتبادر الخ جواب سوالہ
 وهو انہ ینقض علی الضارب نحو الضارب امس فانه بمعنی الماضی مع انہ لا یسمی باسم الفعل اجاب
 بقولہ المتبادر ان یکون هذا بحسب الوضع وذلك باعتبار ضل الامر قولہ اما یؤذن جواب سوالہ
 وهو ان تصافعال بقولہ بمعنی الامر غیر جائز لانہ لیس بالامتیاز الحرف الاصلیۃ عن الزوائد اجاب
 بما ترے قولہ الکائن فیہ اشارۃ الی ان قولہ بمعنی الامر ظرف مستقر مع المتعلق صفة لقولہ وفعال
 قولہ المشتق فیہ اشارۃ الی ان قولہ من الثلاثی المجرد ظرف مستقر یض باعتبار المتعلق صفة لما قبل قولہ

اُتیاسی جواب سوال ہوان حر قولہ قیاس علی قولہ وفعال غیر جائز فکیف تجعل خبرا عنه اجاب بما تری
قولہ لا یقال الخ هذا اعتراض حاصل الاعتراض ان نحو قام یقو و قعد یقعد من الثلاثی المجرع
انہ لا یجی عنها قوام و قعد قولہ فلینک یا و جواب عنہ **قولہ** الا نادا نحو قرا بمعنی صوت من
التصویر غرغاد بمعنی تلاعب بالغرغرة **قولہ** بمعنی الفجرة او الفجور فسرہ بہا اشارۃ الی ان نحو
فجارد مصک معرفۃ **قولہ** قال الشارح الرضی اعتراض الجواب ان عدک وجدانک لا یستلزل العدک
الدلیل علی تعریفہ تانیث فی الواقع بل الدلیل ہنا موجودۃ فاما الدلیل علی تعریفہ فہو اتصافہ بالمعرفۃ
نحو فجاء بمعنی الفجرة واما علی تانیثہ فہو تانیث سائر اوزان فعال نحو فساق بمعنی فاسق **قولہ** قلا الشیخ
الرضی الغرض من نقلہ اعتراض الجواب عنہ ان ذلک الاصل انما ہو العدک لا اللفظ فقط والمراد
ہنا هو اللفظ والمعنوی **قولہ** ای لعین من الخ جواب سوال ہوان نحو قظام لیس بعلم
للاعیان بل للعین فی لامطابقة بین المثال والمثال اجاب بقولہ ای لعین من الاعیان حاصلہ
ان العبارة محمول علی حذف المضاف کما قبل **قولہ** استعمال الخ جواب سوال و ہوانہ کیف یصح
جعل الجواز ظرفا للبناء قظام مع انہ غیر متصو اجاب بما تری **قولہ** اهل الخ انما زاد لفظ اهل لان الجواز
اسم للوطن لا یتصو من الاستعمال **قولہ** اعلم للتحقیق لا للسوال والجواب او جواب سوال ہوان
التعریف لا یصیر جامعاً لافراد حیث خرج عنہوا ہا و صرہ مر فان کل واحد منہما صو مع انہ لیس من قبیل
ما حکى بہ صو او صو بہ لہما ثم اجاب بقولہ اعلم **قولہ** ولم تصر اسم فعل تفسیر لقولہ ولزم للصدقۃ
قولہ مثلاً ہا فانہ فی الاصل صوۃ سازج لا معنی لہ ثم نقلہ عنہ الی باب المصادر فصار بمعنی
التعجب **قولہ** صر و مّر کلا ہما صوتان فی الاصل لا معنی لہما ثم نقلہ الی باب المصادر فصار الاول
بمعنی السکوت والثانی بمعنی الکف ثم صار بمعنی اسکت واکفف **قولہ** معنی لہ کالند متروکۃ
امر الغریب **قولہ** اما للزجری للنع **قولہ** او والد عاء الطلب **قولہ** لاناختر البعیر اخوابانین
شر **قولہ** کما اذا قلت قال زید ای یکون العمر مثلاً حاکیا عن مقولۃ زید **قولہ** حکایتہ عنہا الخ
والمحکی فی حکم المحکی عنہ **قولہ** واخذہا حکم الخ تفسیر لقولہ لاجرائہا مجرما ما یعنی اھا لاخذ
حکمہا و ہوا البناء ذکرناہا فی باب الاسماء المبنیۃ بهذا الاعتبار **قولہ** اصک جواب سوال و ہوان
الحکایتۃ عبارة عن نقل الالفاظ الی كانت مشتملۃ علی الحروف والحركات الصبیحۃ مسموۃ مرتبۃ
معتمدا علی الخارج و صو الغراب لیس من ہذا القبیل فکیف یتصو الحکایتۃ عن صو اجاب بقولہ ا
اصک حاصلہ ان الحکایتۃ مؤل بالصد و فلا یرد **قولہ** ذات القوائم الادب وانکان المراد بہ ما یدب
علی وجه الارض فی صناعا مائتتا ولا کل **قولہ** المركبات فی اشارۃ الی ان اللام فی المركبات للعہد
قولہ حاصلہ فی اشارۃ الی ان قولہ من کلمتین ظروف مستقر باعتبار المتعلق صفۃ الاسم **قولہ**
تربیع جواب سوال ہوان اتصا الاسم بالکلمتین غیر جائز لان بینہما منافاة ظاہر لان الکلمتین
متعدن والاسم مفرد اجاب بقولہ ترکیب ثم قولہ وجعلہا کلمۃ واحد تفسیر لہ **قولہ**

کلام
الاجاب

کلام
الاجاب

حقیقتہً او حکماً جواب سوال وہوانہ ینقض علی نحو سیبویہ نفطویۃ فانہما داخلاق فی المحدث مع
انہما لیساب حاصلین من کلمتین فان الجزء الاخر منہ غیر موضوع للبعث اجاب بقولہ حقیقتہً او حکماً
قوله لا فی الحال جواب سوال وہوانہ ینقض علی نحو عبد اللہ وثابت شراً فان النسبة فیہا بعد
العلمیۃ معدۃ مع انہما لیسابداً خلین فی المحدث دا جواب بما ترے **قوله** ینخرج مثلاً بابط شراً فان
قیل هذا یناقض بما ذکرنا فی بحث غیر المنصّر بقولہ لان الاعلام المشتمة علی الاسناد من قبیل
المبنیات **قلنا** انہ لا یناقض لان ما ذکرنا فیہما سبق محمول علی انہما داخلاق فی جنس المبنی وما ذکرنا
ہنا محمول علی انہا خارجة من هذا القسم اعنی بہ المركب **قوله** مثل خمسة عشر الخ اعتراض
من الشیخ الرضی علی المصنّ واجاب عن هذا الاعتراض الشارح المحدث بان المراد بالنسبة المنفیۃ
النسبة الاسنادیۃ والاضافیۃ لا غیر ثم رد الشارح هذا الجواب بقولہ تعین النسبة الخ ایضاً **قوله** اصل الادد
علیہ وجہ الرد **قوله** من خط القتاد **قوله** والاحسن جواب عن ذلك الاعتراض **قوله** علی العشرة کخمسۃ
فی نحو خمسة عشر فانہا ذاتیۃ علی العشر **قوله** اوصیغۃ الفاعل مثل حادی عشر **قوله** من
المفردات نحو ثلثۃ **قوله** ولا یتیسر جواب سوال وہوانہ ینبغی ان یاخذ مثلاً ذلک من مجموع
الجزئین اعنی بہ الاول والثانی اجاب بما ترے **قوله** اذ فی اخذ بعض اہ جواب سوال وہوانہ
ینبغی ان یاخذ وابعض الحروف من الاول وبعض من الثاني اجاب بما ترے **قوله** واشتق عشرة
هذا للثبوت والاول للمدکر فی اشارۃ الی ان العبارة علی حذف المعطوف **قوله** لسقوط النون
لان اصلہ اثنان **قوله** ان لم یکن لدفع ما قیل انہ ینقض علی نحو سیبویہ فان جزء منہ لیس بمقتضی
للحرف مع انہ لیس بمعرب بل مبنی باعتبار انہ صوۃ **قوله** والمراد الخ جواب سوال وہوانہ علی الکنایا
من المبنیات غیر جائز لانہا جمع کنایۃ وهو فی اللغة والاصطلاح تعبیر عن الشئ المعین بلفظ
غیر صریح فی الدلالة علیہ كما عرفت والتعبیر معنی مصداکی لا معرب ولا مبنی وایضاً ان حملہ
کم وکذا علیہا غیر جائز لانہما من قبیل ما یکنی بہ لا التعبیر فیلزم حیثیۃ حملہ صرف الذات علی
صفتہ الصفتۃ اجاب عنہما بقولہ المراد بہا الخ **قوله** ولا کما یکنی بہ جواب سوال وہوانہ نحو
فلان وفلاتہ من قبیل ما یکنی بہ ایضاً مع انہما لیسابکنایۃ فیلزم حملہ الخاص علی العام وهو
باطل اجاب بقولہ ولا کما یکنی بہ بل بعضہ **قوله** فکافہ اصطلاح جواب سوال وہوانہ لما
کان المراد بہا بعض ما یکنی بہ فینبغی ان یدکر بلفظ البعض كما ذکرنا الظروف اجاب بما ترے
قوله وضع الحرف یعنی انہا وضعت علی حرفین فی الاغلب کا حرف نحو من **قوله** والکنایۃ عن
جواب سوال وہوانہ لما کان کم وکذا للعد فی صریح الدلالة علیہ کیف تجعلان من قبیل الکنایا
اجاب بقولہ والکنایۃ عنہ فصلاً المعنی ان کم وکذا کنایۃ عن العد **قوله** لکنایۃ عن الحدیث
جواب سوال مثلاً ما مر الان **قوله** والجملۃ تفسیر لما قبلہ وهو الحدیث **قوله** موقع
الجملۃ الخ یعنی ان الواحد من العرب اذا اخبّر عن الحادثۃ بنحو جاء فی ذیل

مثلاً فقال له الآخر عند علمه لذك الحادثة كيت وكيت يعني اى حادثة **قوله** المتضمنة معنى الاستفهام فيه شارة الى وجه التسمية **قوله** مفرد تقول كمر جلاضرت معناه چند را از روی رحلت زد **قوله** ووسط العد الخ اعلم ان العدد على ثلاثة انواع احدها عد الاقل وهو من ثلاثة الى عشرة وتميزه مجرور وجمع كما في ثلاثة اثواب ثانیها عد الاوسط وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين وتميزه مفرد منصوب كما في احد عشر ثوبا وثالثها عد الاكثر وهو من تسعة وتسعين الى ما لا نهاية له وتميزه مفرد مجرور كما في مائة ثوب ثم ميزكم الاستفهامية بميز عد الاوسط لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان محكما لان لكل واحد منهما نكتة الترجيح اما الاقل فظا باعتبار انها اصل الاعداد واما الاكثر فباعتبار ان الغرة للتكاثر **قوله** وكم الخ فيه اشارة الى ان الخبرية عطف على الاستفهامية **قوله** كمر جلا عندى معناه بسیار از روی رحلت ثابت است نزد **قوله** ما يبنى عن كثرة وهو الصيغة الدالة على الكثرة كلفظ المائة مثلاً **قوله** قال الشارح الرضى اشارة الى الاعتراض **قوله** فلم اعثر له لم اطلع عليه **قوله** لكن جوز جواب عن **قوله** او قال كلتاها اعتراض **قوله** على تاويل جواب عن **قوله** اى كلاً واحد منهما جواب سوال وهوان كلاهما مبتدأ ويقع خبره والمطابقة بينهما شرط في الافراد والتثنية والجمع ولم يوجد كما ترى اجاب بقوله اى كلاً واحد منهما **قوله** ثم بين الخ فيه اشارة الى ان الفاء في قوله فكما تفصيلية لا غير **قوله** لفظا وتقدیرا جواب سوال وهوانه ينقض على نحو كمر جلاضرت فان بعد فعله مشتغلا عنه بضميره مع انه داخل في قاعدة **قوله** انصب اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير اجاب بقوله لفظا وتقدیرا **قوله** وقع فيه اشارة الى ان قبله ظرف مستقر مع المتعلق صلة او صفة لكلمة ما **قوله** انما جاز الخ اعتراض وقوله لان تاخيره جواب عن **قوله** اى وان لم يكن جواب سوال ظاهر **قوله** كان مجرد الخ بيا لكونها مرفوعا لا غير **قوله** افهو جواب سوال وهوانه كيف تجعل قوله مرفوع جزاء لما قبله مع انه مفرد والجزاء لا يكون الا جملة اجاب بقوله اى فهو حاصله انه خبر المبتدأ المحذوف ثم الجملة جزاء لما قبله **قوله** نحو من ابوك فان قيل كيف يصح التمثيل بهذا مع ان كلاهما في كم التي تكون مرفوعا بالابتداء قلنا هذا مثال لما كان المبتدأ غير ظرف ليس هذا مثال لكم بل نظير لمثاله واما مثاله فنحو كمر جلا ابوك **قوله** وهذا مبنى الخ جواب سوال وهوانه كيف تجعل كلمة من مبتدأ وابوك خبره مع انه من قبيل تنكير المبتدأ وتعريف الخبر وهو خلاف الوضع اجاب بقوله هذا مبنى حاصله وان كانت نكرة لكن معرفة من حيث المعنى معناه هذا ابوك ام ذلك **قوله** خبر المبتدأ يعني ان كم ظرف متعلق بالكائن متعلق الشئ عام له فيه فصار المعنى سفره كائن كم يوما فالسفر مبتدأ مضاف الى الكاف الكائن خبره ثم اذا حذف العامل وقع الظرف مقامه فاخذ حكمه **قوله** اى مثلاً الخ جواب سوال وهوان الكاف

فی کذلک مبتدأ وما بعد خبره وابتدائیہ غیر جائز لان المبتدأ لا یكون الا مسنداً الیه وكون التثنية
 الیه یكون الاسما والكاف حرف اجاب بقوله مثل حاصله ان الکاف بمعنی المثل فصار اسماً لا حرفاً وقوله
 بمعنی الخ جواب سوال وهو ان الوجه الرابع وهو الخبریة باعتبار کونه ظرفاً لا یجی فی بعض هذا الاسماء
 من وما وسانث اسماء الشرط فکیف یصح قوله کذلک اسماء الشرط الخ اجاب بما ترے قوله نحو من این
 مثال ما کان مجروراً بمجراد قوله علی الظرفیة ای خاصه ای لا یقع مفعولاً به وله ومع قوله عن
 بعضهم اعتراض حاصله ان کلمة اذا لازم الظرفیة مع انه ینخرج من الظرفیة ویقع اسماً صریحاً فی
 نحو اذا یقوم زید ذی یقعد عمر وفکلمة اذا بمعنی الوقت مضافه الی الجملة والمضاف الیها فی الحقیقة
 مضاف الی مضمونها وهو قیام زید قعود عمر فصار المعنی وقت قیام زید وقت قعود عمر فالوقت
 الاول مبتدأ والثانی خبره ثم قوله قال شارح الرضی جواب عن قوله من کلام العرب الخ واما المثال
 المذكور فهو موضوع قوله متی عهدک فالعهد مبتدأ مضاف الی الکاف وقوله متی خبره باعتبار
 المتعلق قوله یعنی فیما الخ جواب سوال وهو ان اضافة المثالی کم عمه لا یخلو اما یكون بیانیة او لامية و
 ظرفیة فعل الاول خرج عنه کم اخت لك یا جری امه وعلی الثانی صادر بالعکس علی الثالث یلزم ظرفیة
 الشئ لمثلها اجاب بقوله یعنی فیما الخ حاصله ان مختارنا هو الاول والثانی لکن المراد بمثل کم عمه کلام موضع
 احتمالی الاستفهام والخبر و ذکر المیز و حذف هذا القدر صادق علی کل واحد من المثالین المذكورین و
 غیرها قوله فی بعضها ای ذکر بعضها قوله اما هو تیز جواب سوال وهو ان عمان صادرة عنها
 بالابتداء لا یثبت الا وجه التثنیة فی التیز بل وجهان اجاب بقوله ای ما هو الخ حاصله ان المراد بها
 لتیز ههنا هو الذات مع قطع النظر عن صف التیز فصار المعنی فی مثلاً ما هو تیز کم عمه باعتبار بعض
 الوجه قوله دفعه فصار عمه بالنصب او الجر تیز وقوله قد حلت خبره قوله علی الظرفیة
 حین جعلت تیزه ظرفاً محذوفاً وهو مرة او مرة بالنصب او الجر عمه مبتدأ وقد حلت خبره فکذا
 حال خالته فعله هنا معناه هکذا که چند عمه یا بسیار عمه که ثابت است از برای تو ای جریر قوله وعلی البصیة
 حین جعلت تیزه مصداً محذوفاً ایضاً هو حلبة بالنصب او الجر عمه مبتدأ وقد حلت خبره قوله
 فانه اشار جواب سوال وهو ان نصب کم فجر واحد فکیف یتصو فی ثلثة اوجها اجاب بما ترے قوله ی
 الرفع بالابتداء وخبره وهو قد حلت وکم صادرة منصوبة علی الظرفیة او المصیبة قوله والاخر
 وعلی هذین التقدرین صادرة کم مرفوعة بالابتداء قوله الصق ای الیق قوله الا الوجه الاخیر
 الخ وهو اعتبار ثلثة اوجہ فی التیز قوله للفرزدق اسم الشاعر قوله جریا مفعول به لقوله
 یجواء یعیب قوله المعوجة یعنی کج بنه قوله بمعنی الخ هذا لفظ ما قبل ان مقصود الفرزدق
 هو هجو الجرید ذلک لا یحصل بالعوجاء اجاب بما ترے قوله وانما عدی جواب سوال
 هو ان الحلب متعد بنفسه فلا حاجة الی التعد یتی بکلمة علی حاصله ان کلمة علی لیست بصلة
 للحلب بل صلة لتضمنة وهو الثقل الکراهیة قوله الاناسیة جمع اناس قوله فلا استفهام جواب سوال هو ان مقصود

بیان ہو الجری و ہوا یحصل بالاستقہام علی تقدیر الانصب لان الذی یحصل بالاختیار لا بالانشاء فاجاب
 بقوله فالاستقہام علی تقدیر الانصب علی سبیل التہکم ای الہذا **قوله** علی سبیل التہکم ای علی سبیل
 الہذا خبر لقوله فالاول **قوله** ذہل بمعنی غفل **قوله** و صحیح جواب سوال ہوا ان عمدة فکیف یكون
 مبتدأ اجاب بآثر **قوله** الواقع بعد ہا یعنی بہ جلبت **قوله** تسلط الظرفیۃ او المصدکۃ کما مر
 الان **قوله** واضح الخ باعتبار انها تابعة لها **قوله** فی کمال الخ جواب سوال امثالہ الان **قوله**
 واضح الخ باعتبار انها تابعة لها **قوله** فی کمال الخ جواب سوال امثالہ الان **قوله** والی ضرباتک
 عطف علی قولہ مرات الخ **قوله** علی الظرفیۃ بان تجعل تميزها مرة **قوله** او المصدکۃ بان تجعل
 تميزها ضربة او ضربة **قوله** والفرق جواب سوال وهو ان لا فرق بین المعنیین لان المرات
 موجودة فی الضربات ایضاً اجاب بقوله الفرق الخ حاصل ان المرات للعد والضربات بکسر الضیاء
 فهو للنوع وان جعلها للعد علی وزن فعلة یفتح الفاء فالمقام المرات هو الزمان اولاً و فی الضربا
 الحد فی وضع الفرق بینہما **قوله** یحتمل الخ جواب ثان یعنی ان نصبہا لیست باعتبار الظرفیۃ بل باعتبار
 انها مفعول بہ **قوله** الظروف المعودة الخ جواب سوال ہوا ان عد لظروف من المبنیات مطلقاً غیر جائز
 اذ الظروف کلہا لیست بمبنیۃ بل بعضها لان اکثرہا معربة مثلین شمال وغد لیل ونہار و یوم و
 غیر ذلک فلا بد من تقدیر ہا بل لفظ البعض لیطابق العنوان مع المعنوی التفصیل مع الاجمال اجاب
 بآثر حاصل ان اللام فی قولہ الظروف للعد فلا حاجة حرج الی ذکر لفظ البعض **قوله** ای ظرف
 جواب سوال وهو ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتین فلا بد من ضمیر الفصل بینہما او تحریک السوال
 بوجه اخر وهو ان کلمة اللغو فی یفقد علی یم الاول فی نحو یا یم یم علی فانه مقطوع عن الاضیاء
 مع انه لیس بظرف اجاب بآثر **قوله** حرف الاضافة یعنی بہ اللام فی الاضافة اللامیۃ ومن فی
 البیانۃ و فی فی الظرفیۃ **قوله** ما فی معناہا کالاسفل بمعنی التحت والاعلی بمعنی فوق والامام
 بمعنی قدام فان کلہا لیست بسموۃ قطعہا عن الاضافة **قوله** اکاد اعض من باب علم
 او فتح علی ما فی القاموس **قوله** و بین ما بین منہا فی ان کلامہما متضمن لمعنی حرف الاضافة **قوله**
 فی کثرة الاستعمال یعنی ان حسب کثیر الاستعمال بعد ہا **قوله** الی المصدک الذی الخ وذلك المصدک
 غیر مذکور فتاہت الغایات فی الاحتیاج الی المضایر **قوله** حرف الشرط مثلاً لو **قوله**
 ای جعل مختاراً فیہ شارة الی ان اختیار فعل متعد او اشارة الی انہ لیس له معنی محصل معین **قوله**
 فاجاء الامر مفاجاة مصدک ہمو اللام من باب المفاعلة **قوله** فجئت فجاءة بیان المجرى بخلاف
قوله فاجاء الامر **قوله** والمراد الخ جواب سوال اظاہر **قوله** معنی المفاجاة الاضافة بیانیۃ
قوله ما فیہ فی اذا **قوله** من الدلالة بیان لکلمۃ ما **قوله** علیہ ای علی المفاجات **قوله**
 ای خرجت جواب سوال وهو ان عطف الجملة الاسمیۃ علی الفعلیۃ غیر ملائم اجاب بقوله
 ای خرجت حاصل ان العامل فی اذا هو فاجات جعلناہ کالمذکور واذا زمانیۃ او مکانیۃ

نظروا

فصار المعنى خرجت ففاجأت زمان قوف السبع او مكانه فجر صار عطفاً لجملة الفعلية على الفعلية
 قوله وضع الحروف يعنى ان اذ وضع على حرفين مثلاً من ما قوله للاستفهام والشرط جواب
 سوال وهوان حالتها عنهما غير جائز لعدا صحة حملها عليهما لان اين واني لا يكون استفهاماً
 وشرطاً اجاب بقوله للاستفهام حاصل ان حالتها عنهما مجازاً باعتبار الموصوف المحذوف هو ذو
 اى ذوا استفهام وشرط قوله تارة جواب سوال وهوان الواو في قوله بمعنى جميع المد للجمع و
 الجمع مجزاً الجمع كالمجمع بلفظ الجمع وههنا لا يتصكون يكونان بمعناها معاً اجاب بقوله تارة حاصله
 ان الربط مقدم على العطف قوله مد زمان الفعل الخ فيه اشارة الى ان اللام في قوله المد بدل
 من المضاف اليه قوله اى يقع جواب سوال وهوانه ينقض على نحو ما رايت يوماً الجمعية من او
 منذ فان الاسم هناك يلى لهما مع انه غير جائز اجاب بما ترمي قوله الاسم فيه اشارة الى ان
 المفرد صفة للمحذوف واعني به الاسم قوله حقيقة او حكماً جواب سوال وهوانه ينقض بقوله ما رايت
 مذ يومان اللذان الخ فانه بمعنى اول المد مع انه ليس بمفرد اجاب بما ترمي قوله اى الزمان فيه
 اشارة الى ان المقصود صفة لموصوف محذوف اعنى الزمان قوله الذى قصد فيه اشارة الى ان
 اللام في المقصود بمعنى الذى في لفظ المقصود فع ما قيل ان قرء بالتخفيف يلزم عدا بيان
 المشد وان قرء بالتشديد يلزم عدا بيان المخفف حاصل ان قرء ان اراد بهما معناه المجازى
 بمعنى القصد قوله حال كونه فيه اشارة الى ان قوله بالعد ظرف مستقر باعتبار المتعلق حال
 عن المقصود قوله اى ما كتب على هذه الصوة فجر يتناولان وان مشدتين مخففتين ايضا
 قوله اكلوا احد هذا لفع ما قيل ان ارجاع ضمير المفرد الى التثنية غير جائز فاجاب بما ترى قوله
 اسمين الخ لان ابتداء يتهما حرفين غير جائز قوله هما معرفتان جواب سوال وهوانهما نكرتان فكيف يصح
 ابتداء يتهما حاصل الجواب انهما مؤلان بالاول والجميع وهما معرفتان بالاضافة الى المد قوله
 كل منهما جواب سوال ظاهر قوله اعلم الخ اعترض قوله الا ان يرد جواب عنه قوله عذوة خاصة
 لا يصير بكرة وسخرة منصوبة ان كانا مترادفين لغدة لان كلهما موضوعان لا ولا الصبح السحر
 قبل الصبح كذا في القايموس قوله هو اسم فعل يعنى ان قط على نوعين احدهما اسم فعل بمعنى
 الامر وثانيهما ظرف قوله اى لا جوفيه اشارة الى ان اللام في قوله لماضى للاجل قوله الفعل فيه
 اشارة الى ان الماضى صفة للموصوف المحذوف هو الفعل والزمان قوله ليستغرق اى يستغرق قط
 لينف جميع الخ قوله عوض الخ بدل عن قوله اختها قوله الذى يبقى وهو الانسان وغيره قوله
 من المضاف اليه الجملة من حيث هي ليست الامنية قيل هذا يناقض بما سبق من ان الجملة من
 حيث هي لا معرفة ولا مبنية قلنا ان ذلك مبنى على مذ هب الجمع وهو هذا على مذ هب الاخرين
 فلا تناقض لكن بنا الظرف المضافة الى الجملة عند الجمع وليس باعتبار ذلك اى ان الجملة من حيث هي
 له اى صاحب استفهام او شرط فالمراد بجائيتها حالتها للموصوف المذكور ۲

بل باعتبار انها مضافة الى مضمونها في الحقيقة قيل ان اذا واذا حيث مضافة الى الجملة ولا يجوز اعرابها
 بل بناؤها لازمة قلنا ان الظروف على نوعين بعضها ما يكون لازمة الاضافة الى الجملة نحو اذا واذا
 وحيث وهذا النوع مبني لا يصلح ان يكون مستحقا للاعراب بل يكون مبنيا وبعضها ما يكون غير
 لازمة الاضافة اليها بل في بعض الاحيان يكون مضافة الى المفرد كالقوله في نحو يومئذ وهذا النوع
 يجزأ اعرابها وبناءها والمراد في الكتاب هو الثاني قوله اي هذا باب في بيان الخ في اشارة الى ان
 العبادة مبني على حذف المبتدأ والخبر ثم الخبر مضاف الى المعرفة وقوله المعرفة خبر مجزأ المضافين
 قوله اي اسم جواب سوال ظاهر قوله متلبس في اشارة الى ان قوله بعينه ظرف مستقر مع المتعلق
 صفة لشئ قوله اي بذاته فربما كان للعين معان كثيرة وكلها غير مستقيم هنا قوله يعني اسماء
 الاشارة جواب سوال هو ان عدلهم مات من المعارف غير جائز لان بين الالهام والتعين منافا
 اجاب بقوله يعني الخ حاصل ان المراد بها اسماء الاشارة والموصولات وهما ليسا بمبهمين لكن
 تسميتها بمبهمات باعتبار ان اسم الاشارة من غير الخ قوله الميم الخ جواب سوال هو ان حصر المعرفة في الستة
 غير جائز لان التعريف يحصل بالميم ايضا كما ترى اجاب بما ترى قوله ولم يذكر جواب سوال هو ان المص
 لم خالف عن المتقدمين لانهم لم يذكروا المعرفة بالنداء اجاب بما ترى والفرق بين الاعلام الشخصية
 والجنسية ان الاول موضوع للذات كلفظ زيد موضوع للمدلول الخادج والثاني موضوع للمفهوم كلفظ
 اسامة موضوع للحيوان المفترس ثم الفرق بين الاعلام الجنسية والجنس بين اسم الجنس ان الاول موضوع
 للماهية الواحد المتعينة المتأداة عن سائر الماهيات اما الاخرين فموضوعان للماهية من حيث
 هي مع قطع النظر عن ذلك العواض ثم الفرق بينهما ان الاول يطلق على القليل والكثير على السواء
 كالماء مثلا والثاني يطلق على الافراد بطريق البدلية كالرجل مثلا قوله لا يضاف اليه لان المنادى
 يخرج عن المنادائية بالاضافة اليه قوله لا يخفى جواب سوال هو انه ينقض على نحو غيره ومثله
 شبهه فانها لا تصير معرفة بالاضافة الى احد الامور الخمسة اجاب بما ترى قوله اي اضافة الخ
 جواب سوال هو انه كيف يجعل اللفظ المعنى مفعولا مطلقا للمضاف مع ان معنى المضاف مشتمل على
 الاضافة لا عليه اجاب بما ترى حاصله انه مفعول مطلق مجازا باعتبار حذف المضاف اعني الاضافة ثم
 الاضافة اليه بعلaque وهي كونها معنوية فلذلك قال الشارح يعني اضافة معنوية قوله اسما كان
 جواب سوال هو ان المتبادر من العلم هو الاسم المحض فخر ينقض على نحو سيويه وابن عباس
 فانها ليسا بعلم مع ان التعريف صادق عليهما لانها وضعا شئ بعينه غير متناول غيره بوضع
 واحد اجاب بما ترى حاصله ان العلم اعم من ان يكون اسما محضا او لقباً او كنية قوله
 والاعلام الغالبة الخ جواب سوال هو انه ينقض على نحو الاعلام الغالبة اذا تعينت لفرد معين
 بغلبة الاستعمال فيركب ابن عباس مثلاً فانها من قبيل الاعلام مع عدم صدق التعريف عليها
 لهذا الوضع فيها شئ بعينه اجاب بما ترى قوله الاعلام المشتركة فانها تتناول غيرها

على ان بين الجنس والجنس

بوضع آخر قوله في المذكور ان المقدار اعرف من المؤخر فصفات المضمرات اعرف من كلها قيل هذا يناقض بما ذكر في التوابع بقوله ثم المعرفة باللام والموصوت فيبينها مساوات فعل هذا كيف تكون الموصولات اعرف من ما عرف باللام ههنا تأمل قلنا للسيبويه في هذا المقام من ههنا احد هما مشهور وهو ما ذكره الشارح ههنا وثانيها غير مشهور وهو ما ذكره في بحث التوابع فلا تناقض في كلامه فاحفظ قوله انما افردناها جواب سوال وهو ان بعض اسماء العدد معرب بعضها مبني خمسة عشر اذا تضمن الواو وبعضها معرفة وبعضها نكرة وبعضها مذكور وبعضها مؤنث وبعضها مفردات وبعضها مركبات فعلى هذا صاد ذكرها بعد مستك لان المعرب والمبني منها داخل فيهما وكذا باقى الاسماء منها داخل في الانقسام الباقية اجاب بما تدرى قوله الفاظ الخ جواب سوال وهو ان المبتدأ والخبر اذا كانتا معرفتين فلا بد من ضمير الفصل بينهما وههنا لم يوجد فاجاب بما تدرى وايضا انما قال الفاظ دون اسماء ليتناول جميع افراد اسماء الاعداد لان بعضها مركبات المركب ليس باسم لان الاسم قسم من الكلمة والكلمة لفظ مفرد قوله منفردة جواب سوال هو ان الواحد من قبيل اسماء العدد مع انه ليس بموضوع للجمع كذا لك الاثنان فلا يكون تعريف اسماء العدد جامعا لافراده حيث خرج عنه احد اثنان اجاب بما تدرى قوله ما يجاب به هو ان لفظ الواحد والاثنان مثلا اعنى به الواحد والاثنائية اما الالفاظ الموضوعات لكميتها فلفظ الواحد والاثنان مثلا قوله عنى بعض هذا الحساب لان العدد عند هم عبارة عن نصف مجموع الحاشيتين اقلها الاثنان فلا يكون الواحد عددا عند هم قوله ولا يتقضى جواب سوال حاصل ان نحو رجلان رجلين موضوع لكمية احاد الاشياء كما تدرى مع انه ليس من قبيل اسماء العدد حاصل الجواب ان اسماء العدد عبارة عما يكون موضوعا لكمية احاد الاشياء فقط واما نحو رجل موضوع لها مع معنى اخر وهو من بنى اذا تجاوز من حد الصغر الى حد الكبر وكن لك في رجلين البواقي قوله كواحد واثنان وهما فرعان للواحد والاثنان قوله كثلاث الى تسع وهما فرعان للثلاثة والاربعة الى التسعة مع التاء وهكذا التثنية والجمع فرع الواحد قوله وعشرين فانه جمع حكى ان لم يكن جمعا حقيقيا كما ذكرنا سابقا بقوله جمع المذكور السالم واولو وعشرون حيث ذكرها بعد الجمع قوله لتانيك الجماعة الخ لان الرجال بتاويل الجماعة مؤنث قوله اسبق انى التخليق لان ادم عليه السلام قد خلق قبيل حواء او فى الاصطلاح اذ يقال له رجل وامرأة وقائم وقائمة قوله وتذكر الثاني في المذكور الخ جواب سوال وهو ان التركيب فرع الافراد والعدد في حالة الافراد مؤنث فلم خالف الفرع الاصل اجاب بما تدرى قوله اما تذكر الثاني جواب سوال وهو انه ينبغي ان يؤنث الثاني في نحو واحد عشر واثنى عشر لعدا اجتماع علامتى التانيث اجاب بما تدرى قوله عند التركيب جواب سوال وهو انه ينقض على عشرة فانه مؤنث مع انهم ليسوا بقاتلين على كسرة الشين فيرا جاب بما تدرى قوله اى من عشرة جواب سوال وهو انه ينقض على نحو عشر في ثلثة عشر فانه من قبيل اسماء العدد المؤنث المركب مع غيره مع انهم

ليسوا بقائلين بكسرتها بل بسكونها اجاب بما ترمي حاصله ان المراد بالموث هو الذى يكون مع بقاء التاء
قوله فتحات وهى فتح العين الشين والراء والتاء ولا اعتبار لفتح الدال في نحو احد عشرة لان
 بعد ساكن فلم يوجد التوالى **قوله** ولما غير الواحد الواحد الخ جواب سؤال هو ان العلة لتغيرهما
 ليس الا التركيب وهما لم يوجد لوجود العاطف وايضا ان العاطف فيها موجود فينبغي ان يكسرها
 فيما بعد وهو قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقا اذ الاصل في العبارة الايجاز والاختصار اجاب عنها
 بقوله لما غير الواحد الواحد ههنا بدلت التركيب لان المعطوف الخ حاصل الدفع الاول والمعطوف
 والمعطوف عليه قوة التركيب لانها علم لمرتبة معينة من العدد وحاصل الدفع الثانى ان العلة
 لتغيرهما لما صادت موجودة ههنا لم يجعل على صوة ما تقا من غير تغير فلذلك لم يكسرها فيما بعد
قوله بل الى تسع وتسعين فيلشارة الى ان العبادة بحذف المعطوف فلذلك لم يتعرض لذلك **قوله**
 معد يكرها صلح معد بفتح الياء ثم اسكن للتركيب بما بعد **قوله** والثالث الى العشر الخ فيلشارة الى ان
 العبادة بحذف المعطوف فلذلك لم يتعرض للمصرع لمع ان الحكم فيه ايضا كذلك **قوله** اى مجز
 الخ جواب سؤال هو ان الخفض حقيقة في الاعراب بالحركة فخر لا يتناول الاعراب بالحروف اجا
 بما ترمي **قوله** استعمال استعمال العد الاقل **قوله** اشر واى اختار **قوله** مائة تميز عن
 الثالث **قوله** استثناء جواب سؤال وهو ان مائة في ثلثة مائة مخفوض ايضا فكيف يصح الاستثناء
 عن المخفوض المجموع اجاب بما ترى **قوله** مسلمين فلا يقال ثلثة مئين **قوله** المجموع بالالف
 الخ يعني ان مات تميز عن الثلثة ثم لفظ المات مبهم محتاج الى التمييز فيلذكر مميزات الالاتصال
 بها وهى خلاف مجيئه عادة اذ عادة مجيئه بعد ما هو في صوة المجموع **قوله** بل الى تسع تسعين
 فيلشارة الى ان العبادة بحذف المعطوف **قوله** كالاسم الواحد لان المضاف اليه متمم للمضاف
 في الحقيقة كالشئ الواحد **قوله** ليورد الخ يعني ثلث مائة امرأة جائز جملا على مائة امرأة **قوله** المعبر
 به عنه فيلشارة الى ان الالم في قوله اللفظ للعهد **قوله** افق العد الخ جواب سؤال هو ان قوله فوجها
 جزاء لقوله اذ كان وجرائتيه غير جائز لان الجزاء لا يكون الاجلة وهذا مفرد اجاب بما ترمي حاصله
 انه مبتدأ للخبر المحذوف **قوله** اعتبارا باللفظ اى بلفظ الشخص اسم العدد مع المعد والمنكر
 المجموع لا يكون الامو ثنا **قوله** بالمعنى اى بمعنى الشخص هو النسا **قوله** وواحدا فيلشارة الى ان
 العبادة على حذف المعطوف وهكذا في اثنان واثنان او الى ان المص ذكر الاصل وترك الفرع با
 لقائسة ككلا وكلتا **قوله** اى الصالح الخ جواب سؤال هو ان بين قوله استغناء وبين قوله بلفظ
 التميز منافاة لانه بالاستغناء لا يصير تميزا واذا صاد تميز لا يحى منه الاستغناء اجاب بما ترمي او جوا
 عن سؤال بوجه آخر وهو ان في عبارة المص تناقض ظاهر اذ المفهوم من قوله ولا يميز الخ ان لا
 يكون لها تميز ومن قوله استغناء الخ وجود التميز فاجاب بقوله اى الصالح الخ حاصله ان
 المراد من العبارة السابقة علما ايراد التميز معهما كما يفهم من عبادة الشارح ومن الثا

الاستغناء علی تقدیر ذکرہ معہما **قولہ** بوجہ ای بمانہ فیہ اشارۃ الی وجہ الاستغناء **قولہ** فان
من صیغۃ الخ المراد من الصیغۃ ہنا ہو مجموع المادۃ والصکوۃ وبالاولی الصکوۃ فقط لان العام
اذ ذکر بمقابلۃ الخاص یراد بہ ما وداۃ الخاص **قولہ** ولا یبعد جواب **قولہ** التخصیص
فسر النص بالتخصیص لان النص معنی اخر ہو غیر مستقیم ہنا وهو الایۃ والحديث **قولہ** باعتبار
تصیرہ والفرق بین الفرد من المتعد باعتبار تصیرہ و بین المفرد من المتعد باعتبار حالہ
بوجہین احدہما ان الاول لا یجئ فیما فوق العشرۃ بخلاف الاخیر والثانی ان الاول یضاہی
العد الانقص نحو ثانی الواحد ثالث الاثنين وغیرہا بخلاف الاخیر فانہ یضاہی المساکین
الاثنين وثالث الثلاثة **قولہ** الواحد بنفسہ **قولہ** ای مرتبۃ فیہ اشارۃ الی ان للحال معنی اخر
غیر مستقیم ہنا وهو ما یبین ہیئۃ الفاعل والمفعول وزمان التکلم وصفۃ الشئ **قولہ** ای
اسم جواب سوال مثلاً مر غیر مرۃ **قولہ** کان فیہ اشارۃ الی ان لفظ فیہ ظرف مستقیم متعلق
صفۃ لکلمۃ ما **قولہ** ای ملفوظۃ جواب سوال وهو ان لفظا خبر لکان المحذوفہ والاصل
ان یكون خبرها محمولاً علی اسمها وهنا لا یصح لان العلامۃ لیست لفظاً اجاب بما تری **قولہ**
اذ الحرف الرابع فی المؤنث السماعی فی حکم التانیث الخ وکذا الخامس لان موضع التاء فی
کلامہم فوق الثلاثة **قولہ** ای مقدّمۃ جواب سوال مثلاً ما مر الان **قولہ** بخالفۃ فسر الخ
بالمخالفتۃ لان الخلاف فی الاصل مشترک بین المجرد والمزید والمراد بہ ہنا باب المفاعلة
قولہ کسلیۃ حیلۃ الاول مثلاً من قبیل الاسم والثانی مثلاً من قبیل الصفۃ ہکذا صحراء حمراء
قولہ التاء وعلامۃ تاء التانیث ہی تاء زائدۃ فی اخر الاسم مفتوحۃ ما قبلہا تقلب فی الوقف
ہاء کطلمۃ فتاء اخت لیست بتاء التانیث لان تقاء القیدین الاخیرین فیہا قطعاً **قولہ** ای
اسم جواب سوال ظاہر **قولہ** من جنسہ فیہ اشارۃ الی ان اللام فی قولہ فی الحيوان للجنس
لا للعلی الخارجی **قولہ** بخالفۃ فیہ اشارۃ الی ان المراد بالخلاف هو مصدک المزید لا مصدک
المجرد **قولہ** بلا فصل جواب سوال وهو انه یتقض علی حضرت فی نحو حضرت القاضی امراۃ
وعلی قولہ ضرب الیواہد فان لک فیہ الخیار فی ذکر التاء وترکہا مع انہ مسند الی المؤنث
الحقیقۃ اجاب بقولہ بلا فصل **قولہ** مطلقاً فی رد علی بعض الشارحین کفاضل الہند لانہم قالوا ان
ضمیر قولہ الیہ اجمع الی المؤنث الحقیقۃ مطلقاً مظهر کان او مضمر او الی المضمر المؤنث اللفظی
لا یرجع الی المظهر المؤنث اللفظی لانہ لو رجع الیہ لیلز التناقض بین ہذا و بین قولہ وانت فی
ظاہر غیر الحقیقۃ بالخیار و وجہ الرد ان ضمیر الیہ اجمع الی المؤنث مطلقاً حقیقاً ولفظياً
مظہراً ومضمراً واما ذکر ظاہر غیر الحقیقۃ فیما بعد فهو بمنزلۃ الاستثناء من ہذا الکلمۃ لان
الاصلا نہ اذ احکم علی کلّی ثم ذکر بعضاً فرادہ فیما بعد فهو بمنزلۃ الاستثناء عن ہذا الکلمۃ **قولہ** ای
فذلک الفعل الخ جواب سوال وهو ان قولہ فالتاء جزاء لقولہ اذا اسند وجزائیۃ

بما
للمتذكر
والمتذكر

لا یصح لان الجزاء لا یكون الا جملة وهذا مفرد اجاب بما ترى حاصل ان قوله بالتاء ظرف مستقر باعتبار المتعلق خبر المتبداً المحذوف هو قوله فذلک الفعل ثم الجملة جزء لما قبلها قوله وجوباً جواب سوال هو ان مقابلة هذه العبارة بما بعد وهو قوله انت في ظاهر غیر الحقیقة بالخیار غیر جائز لا في کلها مذکر التاء اجاب بقوله وجوباً قوله لكون التانیث دلیل بقوله فذلک ان تقولاً الخ قوله و جعل بعض الشارحین هذا بیان للقولا لمردود ووجوب الرد علیهم ان المقصود هنا بیان مطلق المؤنث واذ ارجع ضمیر الیه الی المؤنث الحقیقی او الی ضمیر المؤنث اللفظی ینبغي ان یتخصیصاً وهو مخالف من سوق الکلام والاصل فی المطلق ان یمجرى علی الاطلاق وعلی من هبهم یلزم اختیار المجاز وهو خلاف الاصل قوله ولو کان یتثنی الخ اعتراض حاصل ان المصطلح استثنی صوة الخیار ینبغي ان یتثنی صوة اسناد الفعل الیه مع الفصل ایضاً لئلا یتحتاج الی التقیید بقولنا بلا فصل كما هو الاصل اجیب بان مقصود المصطلح هو اسناد الفعل الیه بدون الفصل وقولنا بلا فصل بیان لمراد الم لا تقیید لقوله قوله وحکم ظاهر الجمع المراد بالجمع هنا هو الجمع المذکر المکسر کالرجال جمع الرجل والجمع المؤنث السالم کالمؤمنات او مکسرة کالنسوة جمع النساء کما فی قوله تعالی وقال نسوة قوله الحق التاء بمنظر الی تاویل الجمع بالجماعة قوله وان شئت ترکتها نظراً الی ظاهر التذکیر واما فی نحو الزیدین فقد وجدت الواو وهویابی عن تاویل الجمع بالجماعة لانه من خواص التذکیر فلذلک لا یقال جاءت الزیدین بل جاء الزیدین قوله ای ضمیر فعلت جواب سوال وهو ان الحمل هنا غیر جائز لان نحو فعلت لیت بضمیر بل الضمیر فیها مستتر اجاب بما تری حاصل ان العبارة محمولة علی المسامحة قوله وهو المستکن فی جواب سوال هو ان ضمیر المذکر العاقلین كما كانت فعلت کلک افعلت ایضاً کما فی الرجال اکرمت فیمنبئ لا یمح التحصیص اجاب بما تری حاصل ان المراد بضمیر فعلت هو الضمیر المستکن المقرون بالتاء وهو اعم منها قوله ای ضمیر فعلوا جواب سوال مثل ما مر الان قوله یعنی الواو جواب سوال وهو ان یتقض علی نحو افعلاو نحو اکرموا اجاب بما تری حاصل ان فی هذه العبارة ایضاً مسامحة قوله ای ضمیر النساء فی إشارة الی العطف قوله وما یماثلها جواب سوال وهو ان ضمیر العیون ایضاً کذلک فیمنبئ لا یمح تحصیص النساء حاصل الجواب ان المراد بالنساء هو جمع المؤنث وان لم یکن من العقلاء قوله ای ضمیر الايام وما یماثلها جواب سوال مثل ما مر الان قوله ای ضمیر فعلت مقروناً بالتاء جواب سوال ظاهر کما مر قوله فانه لا اصل له لا قاعده له قوله کالرجال فان له اصل فی التذکیر هو الواو قوله فیراعی الخ قوله فی الحواشی الهندیة دلیل الخ قوله الخ ومفرد جواب سوال هو ان هذا التعریف لا یصیر جامعاً ومانعاً اما الاول فلان نحو مسلمان مثله والحال انه لا یلحق باخوه الف او یاء اما الثاني فلان نحو مسلم قد لحق باخوه الف او یاء ولا یقال له المثنی اجاب عنه مع ینی ان قوله والنساء عطف علی قوله العاقلین ۱۲ مولینا مولوی محمد عبد الرحیم عفی عنه

الحقیقة قلنا المراد بالوضع الوضع العام یعنی سواء كان ذلك الشیء متحدین من حیث الحقیقة
 كالمسلمين أو متفترين كالانسان والبقر بعد ان يكونا داخلين تحت جنس الموضوع له فهناك لا
 الانسان والبقر وان كانا متفترين من حیث الحقیقة لكنهما داخلان تحت معنى الابيض هو الجنس
 الموضوع له بوضع واحد **قوله** بوضع واحد جواب سوال وهو انه ينبغي ان يصح تثنية القرء بالقرآن
 لادادة الطهر والحیض لان الطهر والحیض داخلان تحت الموضوع له للحیض جاب بقوله بوضع واحد
 والوضع في الحیض الطهر متعدد لان من اداد بالقرء الطهر كالشافعي لم فهو يقول انه موضوع له
 ومن يقول انه وضع للحیض كاليخنفه وتوابعه فهو يقول القرء موضوع للحیض لا للطهر فلهذا
 كان الوضع فيه متعدد ا فلا يصح تثنية القرء بالقرآن بادادة الطهر والحیض **قوله** ولو اريد
 بقوله الخ اعتراض الجواب عنه ان جعل الكلام على المعنى المتبادر واجب المتبادر من مثله هو المثل
 في العد لا الجنس ولان المثني مقابل للجمع المصرد ذكر في الجمع لفظ الاكثر مقام المثل حيث قال
 ليدل على ان معناه اكثر منه المراد من الاكثر هو الاكثر في العد **قوله** ليدل الخ جواب سوال وهو ان
 تعريف المثني قد تم جمعا ومنعافرا لا حاجة الى قوله ليدل على ان معناه حاصل الجواب
 ان هذه العبارة ليس من جنس التعريف بل ذكرها للفائدة التي ذكرها الشارح **قوله** ادعاء
 مجازا **قوله** ثم يؤول الخ جواب سوال وهو ان تسمية الام باسم الاب ادعاء لقوة التناسب مسلم لكن
 ليس بينهما اتحاد المفهوم الذي هو شرط في تثنية الاسم فلم يجز تثنية فاجاب بما ترمي وقوله لقوة
 التناسب بينهما بيان العلاقة بين الحقيقة والمجاز وذلك التناسب عبارة عن كونها والدين
 للولد حاصل الجواب انا لانسانا نرى الاب باعتبار المعنيين المختلفين بل باعتبار المعنيين
 المتجانسين لان الام ح جعلناها مسمى بالاب مجازا ثم اولنا ذلك الاسم بالمسمى به ليحصل
 مفهومين ولهما وبعد حصول ذلك المفهوم المتباين لهما صلا متجانسين **قوله** الادعاء اسمية اي الى تحويل
 الاسم **قوله** ولياؤا لعطف على فليعتبر **قوله** قلنا الاشبهه الخ حاصل الجواب ان ادادة الطهر والحیض
 عن قرآن حين اولت القرء بالمسمى جائز لان ح حصل من القرء مفهوم شامل لهما واما كلامنا في ما اذا
 كان ادادتهما من مجزى الاشتراك للفظ یعنی قبل التاويل **قوله** ورد به بعضهم یعنی ان ادادة الرجلين
 من لفظ زيد اذا كان علما لهما قبل التاويل بالمسمى به غير جائز عند المصنف وجائز عند البعض ثم قوله
 فعلى قول هذا البعض ينبغي الخ هذا بيان للرد عليهم **قوله** ولما كان جواب سوال وهو ان تعريف
 المثني قد تم جمعا ومنعافرا ذكر قوله والمقصود اشتغال بما لا يعنيه اجاب بقوله ولما كان الخ حاصل انه
 ليس من تامة التعريف بل شروع في حكم المثني **قوله** الى الاسم المقصود في اشارة الى ان المقصود
 صفة لموضوع محذوف اعني به الاسم ايضا في اشارة الى نكتة اخرى وهي ان المقصود لا يجيء في
 الافعال هكذا المند **قوله** مفردة الخ احتراز عن نحو حمراءها لان في الفين **قوله**
 لازمة احتراز عن الالف التي ثبت عقيب زيد مثلا في نحو لايت زيد في حال الوقوف لانه لا يثبت

عنه فانما لا يسمى بزيد بل بزيد بن الخطاب

مثنیٰ ولا مجموعاً حاصل الجواب ان المفرد علی نوعین احدهما ما ذکرنا فی عبادۃ عما یكون دالا علی
واحد المراد هنا هو الثاني قوله بحسب الصوة جواب سوال وهو ان المراد بالتغیر هو التغیر فی المادة
فإن یقتضی علی نحو رجال فان مجموع ولم یوجد فیہ تعیر المادة اجاب بقوله بحسب الصوة والتغیر بحسب
الصوة فی نحو رجال موجود لان الجیم فی مفرد مضموم وفيه مفتوح وكذا الرائی مفرد مفتوح وفي
جمع مکسوف وكذا زاد الالف فی جمع قوله اما بزيادة جواب سوال وهو انه یقتضی علی نحو مسلمون
فان التغیر بحسب الصوة لیس بوجود فی اجاب بآثره قوله او اختلاف فی الحركات جواب سوال
وهو انه یقتضی علی نحو اسید فان الزیادة والنقصان لیس بوجود فیہ مع انه مجموع اجاب بقوله
او اختلاف فی الحركات قوله حقيقة او حکما جواب سوال وهو انه یقتضی علی نحو فلك فی جمع
فلك فانه مجموع مع ان الاختلاف فی الحركات السکنات لیس بوجود فیہ اجاب بآثره حاصله
ان التغیر فیہ موجود حکما حیث اعتبرت حركاته علی حركات اسد لا قفله قوله مما کان الفارق
جواب سوال وهو ان اضافة النحو الی التمر لا یخلو اما ان یتصور بیانیه اولامیه او ظرفیه فعلی الاول
یخرج عنه کلم ودخل فیہ تمرو علی الثاني بالعکس علی الثالث یلزم ظرفیه الشئ لمثله اجاب بآثره
قوله مما هو اسم جمع جواب سوال یثبته ما مر قوله کجامل وبارک وركب فالمراد الاول هو الجمل
والثاني هو البقر والثالث هو الراكب قوله نحو ابل وعجم مثالان لاسم الجنس قوله مما الجمع و
الواحد الخ جواب سوال وهو ان اضافة النحو الی الفلك انکانت بیانیه یلزم خروج الهجان عنه
ودخول الفلك فیہ انکانت لامیه یلزم العکس ان کانت ظرفیه یلزم ظرفیه الشئ لمثله اجاب بآثره
قوله نوعان جواب عن سوالین تقدیرا لا ولا ینبغ ان ینکر ادوات الحصر الثاني ان
ضمیر هو مبتدأ وکلو واحد من صحیح ومکسر خبره وهذا الخبریه غیر جائز للزوم حمل الخاص علی
العام اجاب عنها بقوله نوعان حامل الجواب الاول ظاهر وحاصل الدفع الثاني ان الخبر هو
مجموعهما لا کلو واحد فی یلزم حمل المساوی علی المساوی وهو جائز قوله اخر مفرد جواب
عن سوالین مثلاً ما مر فی المتن قوله منع الخ لولان جعل الیون عوضاً عنها لیس بمنع كما هو من
البعض قوله ذلك الحق جواب سوال مثلاً ما مر فی المتن قوله ای مع مفرد جواب سوال هو
ان الظاهر ان الضمیر فی قوله معراجع الی ما حتی به ما حتی به عبادۃ عن الجمع فی ینبغ ان یصح
اطلاق المسلمین علی ستر رجال مثلاً وهو ادناه ولا یصح علی ثلث رجال اصلاً اجاب بآثره
قوله من حیث معناه دفع وهم وهو ان الظاهر ان ما معر یتكون اکثر منه من حیث لفظه لا
من حیث مدلوله الامر لیس كذلك لما هو اکثر منه من حیث مدلوله کسملین فلنفع هذا الوهم
قال من حیث معناه وحاصل ان اکثریة فی المسلمین انما ثبت من حیث المعنی لا من حیث اللفظ
قوله ولا کثر فی الواحد فکیف ذکر المص لم لفظ اکثر قوله اخر مفرد جواب سوال وهو ان
الضمیر فی اخره راجع الی ما حتی به فینبغ ان یقتضی علی نحو قاضین فان فی اخره یاء مع انه

له یخاف ان یحتمل فکذا لذلک یومض کفتمة فقل بالذی یومض را یضوضضه فکذا لذلک یومض کفتمة اسیه جمع اسد ۱۲

لم یجد اجاب بآترے قول ملفوظہ جواب سوال ہوان آخر قاضی لم توجد الیاء فکیف یخذف
لان فیہ اسقاط الساقط اجاب بآترے قولہ آخر الاسم الذی جواب سوال ہوان الظاہر
ان الضمیر راجع الی ما حتی بہ فحی یقتضی علی نحو مصطفون فان فی آخرہ لم یوجد الالف فکیف
خذفت اجاب بآترے قولہ ای شرط اسم جواب سوال ہوان الظاہر ان الضمیر فی شرطہ راجع
الی ما حتی بہ فحی ینبغ ان یجمع نحو الزیدان یجمع آخری اجاب بآترے قولہ یعنی شرط صحۃ جمعیتہ
جواب سوال ہوان لا نسلم ان کونہ مذکور علمای عقل شرط لوجود الاسم لان الاصل ان المشروط
لا یوجد بدین الشرط ونحو الفرس غیرہ اسم لم یوجد فیہ ہذا الشرط اجاب بقولہ یعنی الخ
حاصلہ ان ہذا الشرط لیس بشرط لذات الاسم بل لصحۃ جمعیتہ قولہ ای اسما محضاً جواب سوال
ہوان الاسم اعم من الصفتہ فحی ذکر الصفتہ فیما بعد مستلک اجاب بآترے قولہ ای فکو
علماء جواب سوال ہوان المذکور اسم ایضاً فحی یلزم ظرفیۃ الشئ لنفسہ ایضاً ان الشرط لا یكون الا
عرضاً والمذکور عین اجاب عنہا بقولہ ای فکونہ الخ حاصلہ ان الشرط ہنا ہو کونہ مذکور
وہو عرض لان الکو ن مصداً و هو عرض فلا یلزم ظرفیۃ الشئ لنفسہ لان کونہ عرضاً قائم
بالاسم لا عینہ لان بین الشئ و بین القائم بہ تغایر ظاہر قولہ من حیث مسماہ جواب سوال
ہوان لفظ زید لیس بذی عقل اجاب بآترے قولہ واداد بالمذکور جواب سوال ہوان
نحو طلحۃ من قبیل ما ذكرت مع انہ لا یجمع بالواو والنون وایضاً ان نحو ورقاء و سلمیۃ
اسم جلیں لیساً بمذکورین لوجود علامۃ التانیث فیہما ویجمعان بالواو والنون اجاب
بآترے حاصلہ ان المراد بالمذکور ہو خلوه عن التاء لا غیر فنحو طلحۃ غیر خال عن التاء فلان الم
یجمع بالواو والنون نحو ورقاء و سلمیۃ خالیان عنہا فلذلک یجمعان بالواو والنون قولہ
فتنحی من باب الاتعالم من المحو بمعنی السلب الزوال قولہ من الصفافیۃ شارة الی ان التوین فی
صفۃ التکثیر قولہ ای لہ شرط جواب سوال ہوان ینبغی للہم ان ینذکر ادوات الحصر اجاب بقولہ
ای لہ شرط قولہ کونہ مذکور اجاب عن سوالین مثلاً ما مر قولہ لما مر وہو قولہ علمای عقل من حیث
مسماہ الخ واعطاء الاشراف قولہ ای مذکور اجاب سوال ہوان اضافۃ فعل الی فعل
غیر جائز للزوم اضافۃ المعرفة الی النکرۃ لان کلہ فعل وزن یراد بہ الموزون کل وزن اذا ارید بہ الموزون
صار علم الذی اجاب بآترے حاصلہ ان کلمۃ افعلیت بمعرفۃ بل نکرۃ لان المراد بہ الاسم المذکور غیر
مستوفی صیغۃ الصفۃ کائن ذلک الاسم ایاہا مع المؤنث ان یکون ذلک الاسم عبارة عن ذلک
الصفۃ مع المؤنث قولہ بل یکون المذکور جواب سوال ہوان فعلہ ہذا ینبغ ان لا یجمع افعل
التفضیل بالواو والنون ایضاً نحو انصر انصر لانہ ایضاً اسم مذکور غیر مستوفی صیغۃ الصفۃ کائن
ذلک الاسم ایاہا مع المؤنث وایضاً ان ذکر فعلان فعل فیما بعد مستلک لانہ من ہذا القبیل ایضاً جا
بقولہ یکون المذکور الخ وحاصلہ ان المراد من انتفاء الاستواء لیس انتفاء مطلقاً بل انتفاء الاستواء

بان یکن المذکر علی وزن افعول المؤنث علی وزن فعل وانصر نصر لیس كذلك مع انه یجمع بالواو والنون **قوله** للفرق الخ لان افعال الصفة فرع افعال یقضی لال لالة علی الزیادة فلو جمعها بالواو والنون لزم المساواة بین الفرع والاصل وهكذا فیما بعد **قوله** ای مذکر غیر مستوی جواب سوال مثلاً ما مر **قوله** بل یكون جواب سوال مثلاً ما مر **قوله** لزم اللبس ابین علامة وعلام قال قد شد جواب سوال وهوان نحو سنین وارضین یجمع بالواو والنون مع ان التذکیر العلمیة والعقل منتف فیما اجاب بما ترے **قوله** وقد ادرج صاحب الباب اعتراض حاصله ان الحكم بالشد ذی نحو سنین باطل لان العن فی النخاة صاحب الباب وقد اخرجها عن الشد ذی وادخلها تحت قاعدة کلیة حیث قال وشرطه ان کان اسماً فمذکر علم یعقل سوکما جبر نقصه من ذی التاء المحذوفه العجز معتلاً محلاً فمذکره ونحو ستة من هذا القبیل لان من قبیل معتل الواو اصله سنو حذفت الواو وعوضت عنها التاء اجیب بان الحكم بالشد وذیہ حمل علی نحو ارضین فحینئذ لا یرد **قوله** ای الجمع جواب سوال وهوان ینقض علی نحو ضاربة فانه من قبیل المؤنث ولا یلحق فی اخره الف وتاء اجاب بقوله ای الجمع **قوله** الصیح جواب سوال وهوان ینقض علی نحو ضارب نواصر فانه جمع مؤنث ولا یلحق باخره الف تاء اجاب بقوله الصیح **قوله** الجمع جواب سوال وهوان کلمته والعموم فحینئذ ینقض علی نحو عرفات فانه قد الحق باخره الف وتاء ولا یسمی بالجمع الصیح المؤنث وایضاً المبتدأ والخبر اذا کانا معرفتین لابد من ضمیر الفصل بینهما وهنالہ یوجد اجاب بقوله ای جمع **قوله** اخر مفردہ جواب عن سوالین مثلاً هر فی المثنی فلا تغفل من البیان المذکور فیہ **قوله** مفردہ جواب عن سوال هوان الضمیر فی قوله ان کان ولہ وان یكون مذکره الخ راجع الی جمع المؤنث الصیح كما قوله وشرطه والا یلزم انتشار الصائر فیعلم من ذلك انه یكون له مذکر بل یكون لمفردہ وهو ضاربة مذکر ولس للضاربات مذکر بل لهما مؤنث وهو ضاربة فاجاب بما ترے حاصله ان الضمیر راجع الیہ یحذف المضاف وهو المفرد فی جانب المرجع او **قوله** مفردہ جواب سوال وهوان الضمیر فی قوله ان کان راجع الی ما الحق فحینئذ ینقض علی نحو مسلمات فانه صفة ومذکره مسلمون ولا یجمع بالواو والنون اجاب بقوله مفردہ **قوله** ای فشرط صحته الخ جواب سوال وهوان الخزاء لا یكون الا جملة وقوله فبان یكون باعتبار ان الناصبة مؤلدة بالکون وهولست بجملة اجاب بقوله فشرط الخ حاصله انه خبر المبتدأ المحذوف اعنی بالشرط ثم الجملة جزاء **قوله** لزم الالتباس بینهما وهو محمل للفهم لان الحائض اسم لامرأة خرجت دہما علی طریق العادة والحائض اسم لامرأة کانت جریان دہما علی خلافها واسم لامرأة صائتة تحت الحیض هی امرأة بالغت لا دأبها **قوله** ای من غیر اعتبار الشرط هذا جواب عن اعتراض الشیخ الرضی حیث قال ان معنی قوله مطلقاً هو مطلق الاسم فیرد ینقض علی الاسماء المؤنث بقاء مقدمة فان بعضها یجمع بالالف التاء اذا کانت السبع موجودة

ملکة

فیہا کالسموات والكائنات اما البعض الآخر فلا ینکار وشمس و فاعل العد السمع فیہا فمما اطلاق المصنوع
 سید یث حاصل الجواب ان معنی قولہ مطلقا لیس ما ذکر ت بل المراد ہوا الاطلاق من اعتبار الشرط
قولہ اے جمع فیہ اشارۃ الی ان کلمتہ موصوفۃ لا موصیۃ فلذلک لم یند کر ضمیر الفصل **قولہ**
 واما التخییر المذکور جواب سوال و ہوانہ لما کان المراد من التخییر من حیث نفس امورہ الذی خلہ
 فیہ فحینئذ لا یتنا وال التعریف مطلق الجمع فیما سبق ہو قولہ بحروف مفردۃ بتخییرا نحو مسامون
 مصطفون اجاب بآترے **قولہ** حقیقیا جواب سوال و ہوانہ ینبغ ان لا یصیر نحو فلک جمع التکسیر
 لعد التخییر فیما اجاب بقولہ حقیقیا و اعتباریا **قولہ** اے جمع یکون جواب سوال ہوان قولہ ا فعل
 خبر بقولہ جمع القلۃ و خبریہ غیر جائز لعد صحۃ الحملان وضع الا و دان لیس الا لامتیازا بحروف
 الاصلیۃ عن الزوائد ہی لا یسمی بالجمع لا بالمفرد اجاب بآترے ہکذا السؤال الجواب فیما بعد من
 المعطوفات **قولہ** دغیف اسم للخبز الصغیر یطبخ للصبيان **قولہ** و فی شرح الرضی الخ اعترض
 و حاصلہ ان عد جمع الصحیح من جمع القلۃ غیر جائز لان الجمع الصحیح کما یطلق علی العشرۃ کذلک
 یطلق علی ما فوق العشرۃ ایضا جیب بان عد ہا من جمع القلۃ باعتبار الوضع و اطلاقہا علی ما فوق العشرۃ
 بعارض الاستعمال **قولہ** المذکور من الا و دان جواب سوال ہوان المشار الیہ بذلک ہوا فعل مع
 معطوفاتہ و ہوا لا یصح لان الاشارة بہ یکون الی المفرد لا غیر اجاب بقولہ المذکور الخ حاصلہ ان
 الاشارة الیہ بتاویلا **قولہ** یرفع بالحدث جواب سوال و ہوان للحدث معینین احدهما ان الحدث
 بمعنی الحدث المقابل للثبوت والاخر ان الحدث عبادۃ عن معنی قائم بغيرہ كالعرض المعترض
 نظر الی ان المراد بالحدث ہنا هو المعنی الاول فحینئذ ینقض التعریف علی نحو الطول والقصر فانہما
 لیسا باسمین للحدث مع انہما مصداک ان اجاب بقولہ یعنی حاصلہ ان المراد بالحدث ہنا هو المعنی
 الاخر لا الاول فحینئذ صاۃ التعریف صاۃ قا علیہما و جواب سوال بوجہ اخر و ہوان المتبا
 من الحدث الصادر من الغیر لان للحدث لا بد من المحدث فحینئذ ینقض التعریف
 علی نحو الطول والقصر فانہما مصداک ان مع انہما لیسا بصادین عن الغیر اجاب بقولہ یعنی الخ
قولہ والمراد بجریانہ جواب سوال و ہوان جریان الشئ علی غیرہ اذا ذکر فی التخییر اذ بہ کون
 الاخر خبر الاول او وصفہ او حالہ و صلۃ و الفعل لا یصلح ان یکون مبتدا او موصوفا و ذی حال
 او موصولا للمصداک فکیف یصدق هذا التعریف علی افراد المحدث اجاب بقولہ المراد بجریانہ
 علی الفعل ان یقع تاکیدا لہ او بیانا النوع او عدہ **قولہ** بعد اشتقاق الخ جواب سوال ہوا
 انہ ینقض التعریف علی مثلالقادرۃ و العالیۃ و ویلا لہ و ویحالہ فی نحو قولہ قد کانت قادرۃ
 و علمت عالمیۃ و هلکت ویلا لہ و رحمت و یحالہ فان کل واحد من ہذا یقع للتاکید لبيان
 نوعہ و عدہ مع انہ لا یسمی بالمصداک اجاب بقولہ ان یقع بعد اشتقاق الفعل منہ و اما ہذا
 المذکورات فما لم یشق منہ الفعل لان علمت مشتق من العلم و قد رت من القدس رة

وهكذا غيرها قوله وان كان الاخيران مطلقا فان قيل ان بين كلامي الشئ ثم قد افعل لانه يفهم من الكلام الاول وهو قوله محال مشتق من الفعل لا يكون مصدا ان ويلاد وويلها ليسا بمصدا كايين ويفهم من قوله وان كان الاخيران مفعولا مطلقا انها مصدا لان المفعول المطلق لا يكون الا مصدا اقلنا ان بين المصدا واسم المصدا عموم وخصوص من وجه قوله المجرد جواب سوال وهو ان لفظ الثلاثي متناول للثلاثي المزيد فيه ايضا وتناول غير جائز لان المصدا في المزيد اى قياسى اجاب بقوله المجرد قوله اى سماعى جواب سوال وهو ان قوله سماعى خبر لقوله هو خبرية غير جائز لعدم صحة الحمل لان المصدا ليس بسماعى اجاب بقوله سماعى حاصل ان العبارة على حذف ياء النسبة قوله اى قياسى جواب سوال مثلهاموالان قوله بالقطع اتيقين انا قال ذلك لان عمله على قسمين قطع واحتمالى وهو ما يكون المصدا قائما مقام الفاعل بعد حذفه فهنا ليس عمله قطعيا بل ههنا احتمالى كما سند كره في المتن في اخرجت المصدا فلتعين ما هو المراد ههنا قال بالقع او جواب سوال وهو ان تقييد عمال المصدا بقوله اذ لم يكن مفعولا مطلقا غير جائز لان المفعول المطلق يعمل على الفعل ايضا اجاب بقوله بالقطع واما المفعول المطلق وان كان يعمل على فعله لكن بطريق الجواز لان عمل الفعل ههنا جائز ايضا قوله المشتق من جواب سوال وهو ان اضافة الفعل الى ضمير المصدا غير جائز لان الفعل انما يكون للفاعل لا للمصدا اجاب بقوله المشتق من حمله ان اضافة الفعل الى ضميره لا بد في ملازمة وهو كون الفعل مشتقا منه قوله لمناسبت الاشتقاق اى كون احدهما مشتقا من الآخر وفيه رد على الفاضل الهندى لانه قال ان عمل المصدا باعتبار المشابهة للفعل لان الفعل كما يدل على الحد كذلك يدل عليه لمصدا ايضا ووجه الرد عليه ما ذكره الشارح بقوله فلذلك لم يشترط اه يعنى ان عمل المصدا لو كان باعتبار المشابهة لوجب ان يذكر له ما قيل في شرط الزمان كما ذكر في اسم الفاعل المفعول قوله لكونه يتقد ان مع الفعل الخ وانا فرضو ذلك التاويل في المصدا لان ان مع الفعل مثلان ضرب ان يضرب يقول بالمصدا ففرضو ذلك في المصدا ليصح تاويل ان مع الفعل بالمصدا قوله ولا يتقد معموله عليه لان ان موصول حرفى وما بعد صلة له فلو تقد معموله عليه لزم تقدم بعض جزاء الصلة على الموصول وهو غير جائز فلا يقال اعجبني عمر اضرب زيد انا لا يجوز تقدم الصلة على الموصول ان الموصو بهم و الصلة تفصيل له فلو قد الصلة عليه يلزم تقدم التفصيل على الاجمال وذا غير جائز قوله لو يكون الظرف الخ يعنى ان قوله في مفعول ما لم يسم فاعله لقوله ولا يضر واما الضمير المشتق فيه فراجع الى المصدا قوله قياسا على الواحد فلا يقرب في الواحد اعجبني زيد اضرب عمر اولا في المثني اعجبني المزيد ان ضربا عمر الا انه لو قال كذلك لزم اجتماع الشئتين احد هاتين نفس المصدا والاخر تشية الفاعل هو الضمير المستتر فيه راجع الى المزيدين هكذا في الجمع قوله

الاولى في قوله اعجبني عمر اضرب زيد انا لا يجوز تقدم الصلة على الموصول ان الموصو بهم و الصلة تفصيل له فلو قد الصلة عليه يلزم تقدم التفصيل على الاجمال وذا غير جائز قوله لو يكون الظرف الخ يعنى ان قوله في مفعول ما لم يسم فاعله لقوله ولا يضر واما الضمير المشتق فيه فراجع الى المصدا قوله قياسا على الواحد فلا يقرب في الواحد اعجبني زيد اضرب عمر اولا في المثني اعجبني المزيد ان ضربا عمر الا انه لو قال كذلك لزم اجتماع الشئتين احد هاتين نفس المصدا والاخر تشية الفاعل هو الضمير المستتر فيه راجع الى المزيدين هكذا في الجمع قوله

ولما كان تثنية الفعل الخ جواب سؤال وهو انه فعل هذا ينبغي ان لا يصح اضمار المفعول في الفعلين
ذلك العلة لانه لو اضمر فيه لا ضمير في المثني والمجموع قياسا عليه فينبغي ان لا يصح قوله زيد ضرب
ولا قوله لزيدان ضربا والزيدان ضربوا وهكذا في اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
اجاب بقوله لما كان الخ حاصله ان الفعل لا يثنى بذكره بل بالثني فيه هو الضمير للفاعل اعني
به الالف في ضربا الراجع الى الزيدين فينبغي ان لا يلزم اجتماع التثنتين وهكذا في غيره من اسماء
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة **قوله** ولا شبهة جواب سؤال وهو انه ينقض على نحو ضرب
زيد حاصل فان الياء قد اضمر في هذا المصدا فينبغي ان يذكر قيدا لاستتار هكذا ولا ضمير مستتر
ليخرج لان الياء في ضمير بارزا جاب بقوله ولا شبهة الخ حاصله انه لا حاجة الى زيادة قيد
الاستتار لانه قال ولا يضمير في بكلمة فيه الاضمار فيه يستلزم الاستناد فيه فان الضمير اذا كان
بارزا لا يقر يضمير فيه بكلمة فيه بل يقال يضمير مطلقا وفيه ايضرد على الفاضل الهند حيث قال
لا بد من اعتبار قيد الاستناد ليخرج مثلا ضرب زيد فرد الشاح عليه بقوله ولا شبهة ووجه
الرد ما ذكره الشاح بقوله فانه اذا لم يكن **الخ قوله** اء فاعلا للمصدا جواب سؤال وهو انه
لا نسلم ان ذكر الفاعل غير لازم بل لازم كما في قوله ضربت زيدا اجاب بقوله اء فاعلا للمصدا
قوله لان النسبة الخ دليل المسئلة المتن او اشارة الى الفرق بين الفعل والمصدا حيث
يلزم فيه ذكر الفاعل **قوله** في مفهومه اء في مفهوم المصدا اعني به الحدث الساذج
قوله بخلاف الفعل اه لان النسبة الى الفاعل ما خوذة في مفهومه اعني به الحدث
والنسبة والزمان وكذا اسم الفاعل اسم لذات من له الفعل **قوله** لكونه اء لكون
الفعل نكرة وفيه بحث بوجهين الاول انه ينقض بما سبق من ان التعريف والتكثير
من خواص الاسم والثاني ان اعمالا للمصدا مناسبة الاشتقاق لا للمشابهة
فكيف يصح ذكر المشابهة ههنا بقوله لانه حينئذ اقوى مشابهة للفعل اجاب عن
الاول بان التكثير على نوعين الاول حقيقة وهو من خواص الاسم والثاني حكمي
يوجد في الفعل ايضا لان الفعل يدل على حدث غير معلوم فصا تكثير الفعل باعتبار
المعنى وعن الثاني ان المراد من المشابهة هو المناسبة فكان من قبيل ذكر الخاص واداة
العام **قوله** على قلة جواب سؤال وهو ان الاصل في العبارة الايجاز فينبغي للمصدا ان يقول
ويجوز اضافة الى الفاعل والمفعول بدون ذكر قوله وقد يضاف الى المفعول اجاب
بقوله على القلة بالنسبة الخ وكلمة قد اذا دخل على المضارع يفيد التقليل فلذلك
ذكرنا ههنا **قوله** متلبسا في اشارة الى ان قوله باللام ظرف مستقر
مع المتعلق حال عن الضمير في قوله واعماله **قوله** اء بلام التعريف جواب سؤال
وهو انه لا نسلم ان اعماله باللام قليل بل كثير كما في قوله عجبت لضرب زيد

عمر آجابه بقوله اى لام التعريف **قوله** قيل المرات في القرآن الخ فيه اشارة الى وجه قلة اعمال
المصدق باللام وايضا اشارة الى جواز اعماله باللام **قوله** الجهر بالسوا الجهر مصدا عام في السوء
الجور وهو الباء **قوله** صر فاجواب سوال وهو انه كيف يصح تقابل هذا بما بعد وهو قوله وان كان
بدلا لان في كليهما وقع المصدق مفعولا مطلقا اجاب بقوله صر فالخ **قوله** فيجوز فيه جهان
جواب سوال وهو ان الجزاء لا يكون الاجملة وههنا ليس كذلك فلا يصح جزايتها اجاب بقوله
فيجوز فيه الوجهان فلا يرد **قوله** وانما فضلا اعتراض حاصله انه كيف فضلا المص بين قسمي المصدق
بالجمل المعترضة وهو قوله ولا يتقدّم معجولة عليه الى قوله قليل الاصلان يذكرها بعد ههنا
اجاب عن الشارح بقوله لان عمل المصدق في القسم الاول لا يخ **قوله** اى اسم فيه اشارة الى ان
كلمتها موصولا موصولة فلذلك لم يذ كر ضمير الفصل **قوله** اى حدث جواب سوال
وهو ان الفا على ليس مشتق من الفعل بل من المصدر وايضا الاصلان يكون معنى المشتق
منه جزء من معنى المشتق ومعنى الفعل ليس بجزء من معنى اسم الفاعل اجاب بقوله اى حدث حاصله
ان المراد من المفعول الفعل اللغو وهو المصدق لا الاصطلاحى كما زعمت **قوله** موضوعا
جواب سوال وهو ان اللام في قوله لمن صلة لقوله اشتق فحينئذ صار التعريف صادقا
على اسم التفضيل مع انه لا يسمى باسم الفاعل اجاب بقوله موضوعا حاصله ان اللام
ليست بصلة لقوله اشتق بل صلة لمتضمنه وهو قوله موضوعا ثم المتبادر من الموضوع
له هو الموضوع له التمام يعنى ان يكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة
ونقصان فيخرج اسم التفضيل لا ز مع الزيادة **قوله** اى لذات ما الخ جواب سوال وهو
ان كلمة من يستعمل في ذوى العقول فيخرج من التعريف نحو صاهل في قوله فرس صاهل
فانه من غير ذى العقول اجاب بقوله اى لذات ما حصل ان المراد بكلمة من هو الاعم منهما
قوله ولو قال الخ اعتراض **قوله** ولعله جواب عنه **قوله** قصد التغليب اى تغليب ذوى
العقول على غيره **قوله** يعنى بالحدث تجد وجوده له جواب سوال وهو ان للحدث معنيين
احد هما التجدد المقابل للثبوت الثانى المعنى القائم بالغير كالعرض المعترض نظرا الى ان المراد
بالحدث ههنا هو المعنى الاخير في لا يصير التعريف مانعا عن دخول الغير حيث صادقا
على الصفة المشبهة كالحسن الشريف اجاب بقوله يعنى الخ حاصله ان المراد من الحدث
ههنا هو المعنى الاول فيخرج عن الصفة المشبهة لان قيام الفعل بالفا على بطريق التجدد
لان الفاعل انما سمي بالفاعل في حق تجد الفعل واما قيام الفعل بالصفة المشبهة فبطريق
الثبوت والذات والاسم والاسم والاسم ولا يتصور منه التجدد لان شرافة زيد لا يتجدد منه بل هو امر
خلق قائم به على طريق الذات والاثبات **قوله** قال المص فيه اشارة الى بيان الجنس الفصل
في الحد **قوله** في شرحه الامالى **قوله** داخل في الجمع الذي ذكره المص في شرحه

قوله واسند الخ اخرج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدث وعند كثر الشارحين يستقيم في نحو اضرب لان قيام الفعل فيه بطريق التجدد والحدث لا بطريق الحمل على احسن **قوله** و
يخذ شه اه اعتراض حاصله ان اذ اصدار اللام صلة للتضمن في خرج من التعريف اسم الفاعل اذا
كان للمبالغة نحو مضرب اجاب عنه بقوله ولا يبعد ان يلتزم ذلك اي لا بأس باخراج من الحدث
لان غير داخل في المحدث ويدل عليه حصر اسم الفاعل الخ **قوله** وجعل عطف على قوله حص
قوله وفي الترجمة للسيد الشريف **قوله** المعلوم جواب سوال وهو ان ايراد المضارع بصيغة
الاطلاق ليس بصحيح اذ يفهم منه ان صيغة اسم الفاعل مثل صيغة مطلق المضارع والامر
ليس كذلك بل هي مثل صيغة المضارع المعلوم اجاب بان المراد منه هو المعلوم **قوله** ان لم
يكن ما قبل اخر المضارع كسر اجاب سوال وهو ان اطلاق كسر ما قبل الاخر ليس على ما ينبغي
اجاب بقوله وان لم يكن الخ **قوله** ولواقم اعتراض الجواب عنه ان الاصل في المثال عند ذكره
لئلا يلزم الاشتغال بما لا يعنيه فكان ذكره فراد من الاصل والنكتة انما يكون للفار لا للقار فكان
الاعتراض على خلاف الاصل **قوله** متلبس في اشارة الى ان قوله بشرط ظرف مستقر باعتبار
المتعلق حال عن الضمير في عمل **قوله** اي شئ يشترط عمله به جواب سوال وهو ان الشرط
مضاف الى المعنى ثم هو مضاف الى الحال والاستقبال وكل من الاضافتين غير جائز لعدم
التغاير بينهما اجاب بقوله اي يشترط عمله **قوله** على المتصف به جواب سوال وهو ان اضا
الصاحب الى ضمير اسم الفاعل غير جائز لان الصانع يستعمل في ذي الروح اجاب بما ترى
قوله المتعك جواب سوال وهو انه ينقض على قائم في نحو زيد قائم ابوه
امس فانه اسم الفاعل للماض مع انه ليس بمضاف الى شئ اجاب بقوله المتعدي **قوله**
اي للزمان في اشارة الى ان الماض صفة للزمان المحدث وفي **قوله** بالاستقلال جواب
سوال وهو انه ينقض على خالق في نحو الله خالق كل شئ فانه اسم الفاعل مضاف الى ما
بعد مع انه ليس للماض خاصته بل للام والاستمرار اجاب بما ترى **قوله** واريده
ذكر مفعول جواب سوال وهو انه ينقض على ضارب في نحو ضارب ابوه امس فانه اسم
الفاعل المتعدي للماض مع انه ليس بمضاف الى شئ اجاب بما ترى **قوله** اے
اضافة جواب سوال وهو ان قول معنى مفعول مطلق للاضافة المذكورة في المتن
ومفعولية كما يصح لان المفعول المطلق يشتمل عليه معنى الفعل مثل اشتمال الكل على
الجزء وههنا لا يكون معنى الاضافة مشتملا على معنى بل على الاضافة لان المصداك العام يتاويل
ان مع الفعل اجاب بقوله اي اضافة معنوية يعني انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف
المحدث وفي ثم ذكر الشارح في النسبة في قوله معنوية لصحة حمل الصفة على الموصوف
قوله لفواة شرط الاضافة اللفظية وهو كون المضاف مضافا الى

معمولاً ان المضارب اذا صار بمعنى الماضی لا یعمل فی العمر والنصب لفوات معنی الحال والاستقبال
 فلا یصیر هو معمولاً للمضارب قبل الاضافة **قوله** اے فانتصابہ الخ جواب سوال وهو ان قوله
 بفعل مقدّم جزء وجزائیة لا یصح لان الجزء لا یكون الا جملة وهما مفعلاً اجاب بماترے **قوله**
 الموصول جواب سوال وهو ان ایراد اللام بصیغة الاطلاق لیس بصحیح اذ یفہم من استواء الجميع
 ندّ خوله مطلق اللام والامر لیس كذلك فاجاب بماترے **قوله** واما اذا كانت الخ جواب سوال
 وهو ان قوله مثله انما یصح علی قوله من قال ان صیغة المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل لان
 المثلیة یقتضی المغایرة بین الشئیین وهو موجود بینہما علی قوله واما علی قوله من قال انها داخلہ
 فی حدہ فلیس بصحیح لعد التثانی الذی یقتضی المثلیة فاجاب بماترے **قوله** بتغیر صیغة
 جواب سوال وهو ان یفہم من العبادة ان صیغة المبالغة من اسم الفاعل فعلی هذا یكون تشبیه
 الشئ بنفسه وهو باطل اجاب بقوله بتغیر صیغة الخ **قوله** وما فیہ من معنی المبالغة جواب
 سوال وهو ان عمل اسم الفاعل للمبالغة بالفعل لفظاً ومعنی وصیغة المبالغة لیس بهذا المثابة کما
 اجاب بماترے **قوله** اذا کان مفرد الخ جواب سوال وهو ان یفہم من عبارة المصراع ان صیغة
 التثنية والمجموع من اسم الفاعل منه فعلی هذا یكون تشبیه الشئ بنفسه وهو باطل اجاب بماترے
قوله من حیث ذاتہا جواب سوال وهو ان لا نسلم ان الخل لا یطرق الی صیغة المفرد بالحساق
 علامتی التثنية والجمع بل هو یطرق الیها لان اللام یكون مرفوعاً في المفرد ومفتوحاً ومکسوراً
 فی التثنية والجمع فاجاب بان المراد من الخل هو بالنسبة الی ذات صیغة وذلك الخل
 من حیث الحركات لا من حیث الالف **قوله** واما علی تقدیر الخ جواب سوال وهو ان تقييد
 حذف النون بوجود هذين الشرطين غیر مستقیم اذا حذف جائز بدونهما كما فی الآية
 الکریمۃ اجاب بماترے **قوله** والقراءة میالا اعتماد علیہ جواب سوال ظاهر **قوله** اے
 حدث جواب سوال مثلاً ما مر فی اسم الفاعل **قوله** موضوعا جواب سوال وهو ان التعریف
 لا یصیر مانعاً عن دخول الغیر حیث صدق علی اسم التفصیل للمفعول اجاب بقوله موضوعاً
 حاصله ما مر فی اسم الفاعل فی دفع السؤال والرد علی الفاضل الہندی ووجہ الرد علیہ من
 غیر تغیر فی ذلك المذکورات **قوله** لثلاث ما جواب سوال مثلاً ما مر فی اسم الفاعل **قوله**
 من حیث وقوع الفعل جواب سوال وهو ان التعریف لا یصیر جامعاً لافرادہ حیث لم یصدق
 علی مضروب فی نحو یوم الجمعة مضروب فیہ فانه اسم مفعول مع ان الفعل وقع فیہ
 لا علیہ اجاب بقوله من حیث الخ حاصلہ ان قید الحیثیۃ مراد فی التعریف فصار المعنی
 موضوعاً لمن وقع علیہ من حیث ان وقع الفعل علیہ ولفظ المضرب فی ذلك المثال
 من هذا القبیل وان صاد هو بعارض ذکر کلمة فی من قبیل ما وقع فیہ **قوله** ای شأنہ جواب
 سوال وهو ان الامر فی اللغة فرمودن کارے وفي الاصطلاح صیغة یطلب بها ۱۵

بہ
 لثلاث
 ما
 جواب سوال

وكلا المعنيين لا يتصوّران ههنا فكيف ذكر الامر اجاب بقوله **عنه** وحاله **قوله** اعلم ان نصب
 جواب سؤال وهو انه ينقض على مضروب في نحو زيد مضروب ابوه امس فانه علم في الالباء الرفع
 مع ان هذا الشرائط غير موجودة في اجاب بقوله اي علم ان نصب **قوله** من حيث انه تثني **قوله**
 عليه انه ينبغي ان يسمى اسما لمفعول بالصفة المشبهة لانه يثنى ويجمع ويدكر ويؤنث قلنا ان ذلك
 المذكورات ليست بوجه التشبيه فقط بل مع الاسناد الى الفاعل وهذا لا يتصوّر في مفعول **قوله**
 واللازم اعم جواب هو ان التعريف لا يصير صادقا على جيم فانه من قبيل صفة المشبهة مع انه
 مشتق من الفعل المتعدي وهو دجيم بكسر العين اجاب بما تراءى **قوله** الا من دجيم لا يقرب جم لثاته
قوله والمراد بكونه جواب سؤال وهو ان التعريف لا يصير مانعا عن دخول الغير حيث يصلح على نحو
 ضمير طالق اذا كانت مطلقة بثلاثة تطبيقات فانها من قبيل اسم الفاعل مع انهما موضوعان لمن قام به
 على معنى الثبوت اجاب بقوله المراد انهما في اصل الوضع للحد لان الواضع وضع نحو الفاعل
 لطلق الهاذل سواء كان بعارض المرض او غيره ونحو طالق وضع لمطلق المطلقة سواء كانت مطلقة
 الرجعية او البائنة ثم عرضها للثبوت بعارض الاستعمال **قوله** اسم الخ جواب سؤال وهو ان تخصيص
 صفة المشبهة بالمخالفة غير جائز لان صيغة اسم الفاعل يخالف عن صيغة الفاعل ايضا اجاب عنه
 بجوابين الاول بقوله اسم والثاني بقوله اول صيغة الفاعل الذي وحاصل التوجيهين ان عبادة المتن
 اما بحذف المضاعف كما اشار اليه الشارح بقوله اسم فيكون المراد من الفاعل هو اسم الفاعل الذي هو
 مقابل الاسم المفعول وبدون حذف المضاعف فيكون المراد من الفاعل هو الوزن الذي يثنى اسم
 الفاعل من الثلاثي المجرد عليه **الخ قوله** فيما ذكر من انها تثني وتجمع وتذكر وتؤنث اي كاسم الفاعل
قوله امن غير اشتراط الزمان جواب سؤال وهو ان ذكر قوله مطلقا غير جائز لان اعتقاده على
 صاحب شرط اجاب بما تراءى **قوله** ليست بموصولة لان لام الموصولة لا يدخل على ما كان بمعنى
 الحد وكاسم الفاعل والمفعول **قوله** اي جعلها قسما قسما جواب سؤال وهو ان اقسام التقسيم
 الى المسائل في قوله وتقسيم مسائلها غير جائز لان التقسيم عبادة عن اقسام القيوات المباشرة
 المخالفة الى الامر المشترك بحيث يحصل بضم كل قيد قسم عليي وهو هنا قلنا نضم القيوات الى
 الصفة المشبهة لا الى المسائل بل المسائل بنفسها قيودات اجاب بقوله جعلها قسما قسما في العبادة
 مسامحة والمراد بتقسيم المسائل ههنا جعل صفة المشبهة قسما قسما وبيان حكم كل قسم **قوله** ويسمى
 جواب سؤال وهو ان المراد من المسائل ههنا الاقسام فما وجب المناسبة بينهما من حيث جعل الاقسام
 بالمسائل اجاب بقوله يسمى حاصل لان المناسبة بينهما هو ان في كل منها سؤال عن الحكم وبحث عنها
قوله متلبسة فيه اشارة الى ان قوله باللام ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة للصفة **قوله**
قوله اما الخ جواب سؤال وهو ان المصم لم ترك الاولوية ههنا حيث لم يجعل المعطوف
 عليه مصدرة بكلمة اما اذا الاصل ان المعطوف اذا كان مصدرة بكلمة

اما فقد يلحظون عليه بما الآخر واجب والا فاولى وهنا من قبيل الثاني اجاب بقوله اما
 حاصله انها مذكورة هنا حكما لان تقدير المعطوف عليه بما اعم من ان يكون حقيقة او حكما
قوله اي معطوف الصفة الخ فيه اشارة الى ان اللام في قوله المعطوف بدل من المعطوف اليه **قوله** تارة
 فيه اشارة الى ان كلمة الواو في قوله منصوب بمعنى او فلا يرد السؤال المشهور من ان الجمع مجوف الجمع
 كالجمع بلفظ تامة في السؤال والجواب **قوله** الاقسام الثلاثة وهي كون المعطوف مرفوعا او منصوبا او
 مجرورا **قوله** في الاقسام الحاصلة وهي الاقسام الستة **قوله** في المعطوف فيه اشارة الى ان اللام
 في قوله فالرفع للعهد **قوله** بالمفعول لانه لما تعد في الاعراب بالاصالة باعتبار انه معرفة
 لا يصير تميزا جعلناه مشابها بالمفعول لان كلامها يقع بعد تمام الكلام ولم يكن مفعولا حقيقيا
 بل مشابها به لان المفعول الحقيقي للفعل المتعد والصفة المشبهة لازمة **قوله** وعلى التميز لان
 الاعراب بالاصالة اصل من الاعراب بالتشبيه فلا يصار اليه الا عند الضرورة وهنا لم توجد لان
 تعريف التميز جائز عند **قوله** على التشبيه بالمفعول لان المعطوف هنا اسم مخصوص وقع في
 مخصوص متلبس باعراب مخصوص تلبس باعراب مخصوص لا يتصلوا اذا جعلت اعرابها
 على التشبيه معرفة كانت او نكرة **قوله** التفصيل وهو ان النصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة
 وعلى التميز في النكرة **قوله** اي مفصل جواب سوال وهو ان قوله تفصيلها مبتدأ والجملة المتأخرة
 وهي قوله حسن وجه ثلاثة خبره والاصل في الخبر ان يكون محولا على المبتدأ وجملة هذا الخبر على
 المبتدأ غير جائز لان هذه الجملة بالنسبة الى هذه الاقسام اما مفصل بصيغة اسم الفاعل او
 مفصل بصيغة اسم المفعول اجاب بقوله اي مفصل حاصل ان لفظ التفصيل مصد بمعنى اسم
 الفاعل والمفعول ففي قوله اي مفصل فرقتين **قوله** في ضمن امثلة جزئية جواب سوال وهو
 ان تفصيل المسائل قد مر سابقا بقوله وتقسيم المسائل ان يكون الصفة باللام او مجردة الخ فلا حاجة
 الى التفصيل ثانيا وحاصل الجواب ان ما ذكر سابقا هو الامر الكل المفصل بالذات هذا هو المفصل
 في ضمن الامثلة الجزئية واما التفصيل الاول ففي ضمن الكليات **قوله** قولنا جواب سوال وهو
 ان الجملة اذا وقعت خبرا لا بد فيها من العائد الى المبتدأ وهنا لم يوجد اجاب بقوله قولنا
 حاصله ان الجملة متاولة بالقول وهو مفرد **قوله** بتكوين الصفة جواب سوال وهو ان شريف
 غلامه ايضا مفصل لهذه الاقسام فلم يتعرض المص اليه ايضا ان المص في صدر الكليات فينبغي ان
 يذكر مثلا كليا لاجزئيا اجاب بقوله بتكوين الصفة حاصل ان المراد بحسن وجه كل صفة كانت
 منونا ومعمولا مضافا في صا كليا لاجزئيا **قوله** فهذا التركيب جواب سوال وهو ان قوله
 ثلاث خبر لقوله حسن وجه مبتدأ يتبعه غير جائز لان المبتدأ لا يكون الا مفعلا باعتبار انه قسم
 من الاسم وهو قسم من الكلمة وهذا مركب اجاب بقوله فهذا التركيب حاصل انه مؤول
 بالتركيب **قوله** امثلة جواب سوال وهو ان الكافي في كذا لك مبتدأ وما بعد خبره وابتنى بـ

له ان كان لم يكن المعطوف ضرورة بظلمة انما تفقد المعطوف عليه بالاولى

غیر جائز لانہ حرف اجاب بقولہ أمثل الخ **قوله** هذا التركيب جواب سوال هوان کلمة ذلك
 اشارة الى الجملة المتقدمة الاشارة اليها غير جائز لان لا يكون الاشارة بذلك الا الى المفرد اجاب
 بقوله هذا التركيب حاصل الجملة مؤولة بالمفرد فحينئذ لا يرد **قوله** في كونه امثلة لثلاثة جواب سوال
 وهو ان الانسلم ان الثاني بمثلا لاول لان الصفة في الاول متلبس باللام بخلاف الثاني اجاب
 بقوله في كونه امثلة لثلاثة **قوله** بالوجه المذكورة جواب سوال وهو ان شريف الغلام مثله
 الاول ايضا فلم لم يتعرض له اجاب بقوله بالوجه الخ حاصله ان المراد بحسن الوجه كل مثال
 يكون الصفة فيه مجردا عن اللام ومعمولها متلبسا بها فخر لا يرد وهكذا فهم من بعده من
 الامثلة سوالا وجوابا **قوله** احدهما ان يكون جواب سوال وهو ان قوله الشريف غلامه
 ايضا مستمع فلم لم يتعرض له اجاب بما تدرى **قوله** بواسطة اي بواسطة الغلام كما في قوله
 الحسن جبر غلامه فالصفة في هذا المثال مضاف الى الوجه ثم هو مضاف الى ضمير الموصوف بواسطة
 الغلام **قوله** او بغير واسطة كما في قوله الحسن وجهه **قوله** بواحد منها اما حذف ضمير
 الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل فظا هرا نه لم يوجد واما حذف التووين
 من الصفة فمن جهة اللام لان الاضافة **قوله** من الاضافة اي الاضافة المعنوية لان
 الاصل فيها اضافة النكرة الى النكرة او الى المعرفة واما هنا فمن اضافة المعرفة الى
 النكرة فصار من حيث الصوة تشبه عكس الاضافة المعنوية وعكسها غير جائز **قوله** منها
 جواب سوال وهو ان قوله الباقي مبتدأ والجملة المتأخرة خبره وخبرية غير جائز لعل العائد
 فيها اجاب بقوله منها **قوله** منها جواب سوال مثلا ما مر الان **قوله** على الضمير المحتاج اليه
 وهو ضمير الموصوف **قوله** لفظا وان وجد معنى لان الصفة والموصوف في الحقيقة شئ واحد
قوله اي وان لم ترفع جواب سوال وهو ان شرطية كلمة الا غير جائز لعل كونها جملة اجاب
 بما تدرى **قوله** واسم المفعول جواب سوال وهو ان اسم المفعول لا يكون الا متعديا باعتبار
 انه لا يبيح الا من الفعل المتعدي اجاب بما تدرى حاصله ان اسم المفعول اذا كان متعديا الى مفعول
 واحد كالضرب لا يسم بالمتعدي لقيام مفعوله مقام الفاعل بخلاف ما اذا كان الفعل
 متعديا الى المفعولين فالمفعول ايضا متعدي الى المفعولين كالمعطى والمراد ههنا هو الاول لا
 الثاني **قوله** اي اسم اشتق فيه اشارة الى ان كلمة ما موصوفة لا موصولة فلان لكالم يذكر
 ضمير الفصل **قوله** اي حدث جواب سوال وهو ان اسم التفضيل ليس مشتق من الفعل
 بل من المصدر لان اشتقاق اسم التفضيل من الفعل خلاف لما تقر من الصرفين لانهم
 اتفقوا بحصر الاشتقاق من المصدر اثني عشر شيئا وهي الماض والمضارع واسم الفاعل
 وغيرها واما لها ظاهرة وان اشتق من الفعل اعني الماض والمضارع والامر
 بطل الحصر باشتقاق اثني عشر شيئا من المصدر وايضا ان معنى المشتق

مضاف

ب
 ج
 د
 هـ
 و
 ز
 ح
 ط
 ي
 ك
 ل
 م
 ن
 هـ

منہ جزء من معنی المشتق معنی الفاعل ليس بجزء من معنی اسم التفضیل اجاب عنہما بقولہ ای حد
حاصل ان المراد من الفعل الفعل اللغوی وهو المصدا لا الاصطلاحی كما ذممت **قوله** قام به جواب ال
وهو ان المتبادر من الموضوع هو من قام به فحينئذ ينقض التعريف على نحو اشغل من ذات النحیين
فانه من قبیل اسم التفضیل مع ان التعريف غير صادق عليه اجاب بقولہ قام به الفعل او وقع
عليه **الفعل قوله** في اصل ذلك الفعل جواب سوال وهو ان التعريف لا يصير مانعا عن دخول
الغير حيث يصدق على ذاته وفاضل فانها من قبیل ما ذكرته من التعريف مع ان كل واحد
منهما لا يسمى باسم التفضیل بل باسم الفاعل اجاب بقولہ في اصل ذلك الفعل واما الزيادة
فيهما فباعتبار المعنى الآخر كالعلم والبياض **الشجاعة قوله** من حيث صيغة جواب سوال
وهو ان هو مبتدأ وافعل خبره والاصل في ان الخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لان نحو
افعل لا يسمى باسم التفضیل لانه وضع لامتياد الحروف الاصل من الزوائد اجاب بقولہ من حيث
الصيغة يعني ان اسم التفضیل يحى على صيغة افعل وفعل **قوله** وان كان بحسب الاصل جواب
سوال وهو انه ينقض على نحو خير وشر فانها من قبیل اسم التفضیل مع انها ليسا على صيغتهما
اجاب بما ترمي **قوله** ظاهر جواب سوال وهو ان نحو اجهل وابلد اسم التفضیل مع انها من العيوب
اجاب بقولہ ظاهري وهما من الباطنة **قوله** وهذا التعليل الخ في اشارة الى الاعتراض **قوله**
وهو كذلك جواب عن **قوله** والجواب بان المراد بان الحق الخ هذا جواب ذكره الفاضل الهند
قوله ففيه شائبته هذا اعتراض على جواب الفاضل الهند ثم الفاء في قوله ففيه ما نالده او
جزائره لا المقيدة في اول الجواب فصار المعنى واما الجواب بان المراد الخ حاصل الاعتراض انه
اذ لم يكن اثار حقيقة ظاهرة فينفي ان لا يحكم بشئ وذات اشتقاق احمق من الحق قياسا على نحو
اجمل وابلد وايضا اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون اثر جهل بلادته ظاهرة على سبيل الشذو
والحال انه لا يقول بذلك عاقل احيب عنه بان الغالب في الحق ظهور اثره وما لا ظهور فيه حمل عليه
واما في نحو اجهل وابلد فلان الغالب فيهما عند ظهور اثرهما وما لا ظهور فيه حمل عليه **قوله**
والشاذ الرضى عدا الحق الخ تأييد لقوله ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اه **قوله** اے
القياس الواقع في اسم التفضیل فير الى ان اضافة القياس الى الضمير للعهد او اشارة الى ان
الاضافة اليه بواسطة في يعنى القياس في اسم التفضیل **قوله** لمن هو اشد معذرة جواب سوال
وهو ان لقوله اعذ معنيين احدهما اشد معذرة والآخر عذر كنهه تروا الاول ان كان
مراد ا فهو صحيح وان كان الثاني فحينئذ لا يطابق المثال بالمثل اجاب بقولہ من هو اشد
معذرة وهذه السوال والجواب مجريان في ما بعده وهو قوله اشد ملتومة **قوله** احد جواب
سوال هو انه لا نسلم ان اسم التفضیل يستعمل على ثلاثة اوجه كما في قوله زيد افضل الناس اجاب
بقوله احد حاصل ان عبادة الماتن محمول على حذف المضاف **قوله** الا تفضال

الحقیقہ وہی عبادۃ عن منع الجمع الخلو بل لابد من وجود واحد منهما **قوله** واما **قوله** ولست بالاکثر سوال وجواب وهو ان الجمع بين الاثنين ^{ای الام مع من} ليس بممتنع كما في قوله ولست بالاکثر منهم حصه وانما العزة للتكاثر اجاب بما تری **قوله** ويجوز ان يقال فيه اشادة الى معلومية ^{المفصل} عليه في الله اكبر **قوله** ای احد هما زيادة موضوع المقصودة اه جواب سوال وهو ان قوله احد هما مبتدأ وقوله ان تقصد به الزيادة باعتبار ان الناحية مؤلة بالمصدق خبره الاصل فيه الحمل على المبتدأ وهنالا يصح الحمل لان معنى اسم التفضيل ليس قصدا لزيادة فقط اجاب بقوله زيادة موضوعا حاصله ان الامر كما قلت لكن عبادۃ المصريم محمولة على المسامحة يعني ان الخبر هو زيادة مضافة الى موضوع **قوله** داخله في جواب سوال وهو ان بين قوله واذا الضيف اه وبين قوله ان يكون بعضها منها تناقض لان المفهوم من الاول عند دخول الموضوع في مضالية المفهوم من الثاني دخول فيه اجاب بما تری حاصله ان دخوله بحسب المفهوم العام وخروجه بحسب الارادة **قوله** اثنان في معنى زيادة اه جواب سوال مثل ما مر في المعنى الاول **قوله** ای لتوضيح اسم التفضيل اه كما في قوله نبينا عليه السلام افضل قریش **قوله** وتخصيصه مثل قوله فلان اعلم بهذا **قوله** في كون المفضل عليه متعلق بقوله ثيابه افعل من **قوله** في كونه معرفة ولكن هذا معرفة باللام وتعريف النوح الاول بلاضافة **قوله** احمر فانه اذا كان مستعملا بمن بان تقول فلان احمر من غير صدار اسم التفضيل وان لم يكن مستعملا بمن صار افعلا للصفة **قوله** الرفع بالفاعلية جواب سوال وهو ان اسم التفضيل قد يعلم في الظاهر ای في الظرف والحال والتميز بالنصب كما في قوله زيد احسن منك اليوم واكبا اجاب بقوله الرفع بالفاعلية **قوله** بقرينة الاستثناء وهو قوله الا اذا كان صفة لشئ **قوله** ما يوهم ای اسم يوهم **قوله** ذلك ای النصب **قوله** ولا نه لما كان اه انما صا اسم التفضيل من اصلا من سائر الاقسام لان كرا المفضل عليه فيه بخلاف المضال انه يحتمل المعنيين المذكورين اما واما المعنى باللام فظاهر **قوله** سببا جواب سوال وهو ان الصفة عبارة عن القائم بالمعنى واحسن مثلا ما ريت رجلا احسن عینه الکحل منه في عين زيد ليس بقائم بالرجل بل هو قائم بالکحل اجاب بقوله سببا حاصله ان المراد بالوصف هو الوصف السببي وهو عبارة عما يكون جاريا على الشئ وقائما بشئ اخر **قوله** معتمدا عليه جواب سوال وهو ان اسم التفضيل كما يعمل اذا كان صفة للشئ كذلك يعمل اذا كان خبرا عنه او حالا عنه مثلا الخبر قوله زيد احسن في عينه الکحل منه في عين زيد مثلا الحال قوله ريت رجلا احسن في عينه الکحل منه في عين زيد فينبغي ان يذكرها ايضا اجاب بقوله معتمدا عليه حاصله ان المراد بالشئ هو المعتمد عليه بان يقع اسم التفضيل بفتاله او خبرا عنه او حالا عنه **قوله** ای باعتبار تقيد بغيره حاصله ان الکحل في المثال المذكور اذا صار مقيدا بعين الرجل صار مفضلا وباعتبار تقيد بعين زيد صار مفضلا عليه **قوله** والکحل مسبب في جعل الکحل سببا مسامحة بل مسبب هو حسن الکحل وهو سبب حسن عين

الرجل
الذي

الرجل اوزيد **قوله** ليحصل له اه متعلق بقوله في اللفظ ثابت الشئ **قوله** ويحصل له مظهر متعلق
بقوله وفي المعنى لسبب **قوله** كالصفة المشبهة لانها تعمل في متعلق الصاحب لان الوجه في
قوله زيد حسن جرم من متعلقات زيد بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل في المظهر سواء كان ذلك
المظهر من متعلقات الصاحب ولا كمر في قوله زيد ضارب عمر وفانه ليس من متعلقات زيد
قوله وكذا كلا فعل اه جواب سؤال هو ان الذي لا يخص من المدعى لان الضمير في قوله لان راجع
الى احسن المدعى في مطلق اسم التفضيل اجاب بقوله وكذا كلا فعل في المواد الاخرى في التركيب
الاخر حاصل ان الذي لا عام ايضا لان المراد باحسن هو ميزانه اعني به افعل والمراد بحسن هو فعل
قوله اذ استولى النفي او رد **قوله** مقام المدح لان المقصود هو مدح حسن كحل عين زيد على
حسن كحل عين الرجل وبالمساوات يفوت المقصود بالضرة تعين الدنية اي دونية حسن كحل
عين الرجل عن حسن كحل عين زيد **قوله** ثانيهما اه هذا المعنى يحتمل المعنيين ايضا **الاول** بيئته
الشارح بقوله ان يجعل اه وثانيهما بقوله ولا يجعل ان يقصد اه **قوله** لا يلائم المدح لان نفي الزيادة
يستلزم المساواة فبضرة انتفاء المساواة يستلزم ثبوت الدنية **قوله** والزيادة بطريق الاولى جواب
سؤال وهو انه ينبغي ان يثبت بعد انتفاء المساواة الزيادة لا الدنية كما هو المتبادر اجاب
بقوله والزيادة بطريق الاولى **قوله** لما اقتضاه المقام لان اثبات الزيادة ياباه مقام المدح قيل عليه
ان انتفاء الزيادة قد ثبتت بالعرف كما ذكرته لان بقوله وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسليط النفي
عليه لا ياتى انتفاء المساواة قلنا ان الزيادة على نوعين احدهما ما كان له لولا التضمني لاسم التفضيل
والاخر ما لم يكن لاسم التفضيل انتفاء المساواة كالدنية فالمراد بالاول هو الاول والثاني هو الثاني
فلا يرد ذلك الاعتراض بانه لا يتصور في الزيادة بالطريق الاولى **قوله** عرفا يعني ان هذا التجريد
عرفي كما يصح العرف تجريد سائر الالفاظ عن بعض المعنى كما في قوله تعالى اسرى يعقوب ليلا **قوله**
دون حسن كحل عين زيد قيل ان هذا مخالف لما فهم من المتن لان المفهوم منه ان الكحل المقيد بعين
الرجل مفضل وباعتبار تقد بعين زيد مفضل عليه المفهوم من هذا الشرح بعكس ذلك قلنا انه
لا مخالفة بينهما لان المصنوع نظر الى ظاهر اللفظ والشارح نظر الى الحقيقة والواقع **قوله** مختلفين
بالذات لان المفضل هو الاب والمفضل عليه هو زيد **قوله** مع انهم لو دفعوا جواب سؤال هو انه
ينبغي ان يصير دفع المظهر بالابتداء ودفع اسم التفضيل بالخبرية قد عليه باعتبار انه عاطف في اجاب بها
ترى **قوله** اي ما عمل فيه جواب سؤال وهو انهم لو لم يرفعوا يلزم الفصل بين العاطف والمعمول بالمعول
فيه ايضا لان المعمول لاسم التفضيل هو نفس الاعراب للكحل والمعمول فيه هو نفسه وكذا في منه
في غير ذلك اجاب بقوله اي ما عمل فيه حاصل ان المراد بالمعول هو المعمول فيه **قوله** من حيث
انه اسم التفضيل جواب سؤال وهو انه لا نسلم انه يلزم الفصل بينهما بالاجنبي لان الكحل من معولات
اسم التفضيل باعتبار اتحاد عاملها وهو الابتداء اجاب بقوله من حيث انه اه **قوله**

ولو قد جواب سوال وهو انه اذا قل قول منه في عين زيد على الكل ينبغي ان يصير الحكم رفعاً
بالابتداء لا باسم التفضيل مع ان الامر هناك على العكس ايضاً جاب بقوله ولو قد الخ قوله
ولكن في معناه تعقيد ديك والمراد بالتعقيد لركبك هولز وتقدم المفضل عليه على المفضل
والامر في اسم التفضيل بالعكس قوله وكذا لو قيل سوالاً وجواباً مثلاً ما مر الان قوله من الكل
في هذا وضع المظهر موضع المضمحل لان قوله من الكل تعبير من قوله منه في قوله منه في عين زيد
قوله هو اه هنا من قبيل وضع المضمحل مقام المظهر هو قول الكل في قوله ما رايت رجلاً ٢٤
احسن في عينه **الكل قوله** مع انها جواباً اخر عن ذلك السؤال **قوله** مسألة الكل والمراد بمسألة
الكل هو المعنى المذكور في المتن والمراد بالشرائط هو ما ذكره المص بقوله الا اذا كان صفة لشئ
وهو المعنى اه والمراد بما عبر به عنها هو نفس المثال **قوله** بعبادة اخبراه مثاله ما ذكره المص فيما
بعد قوله وعلى ترتيب عطف على قوله ان يعبر عنها **قوله** غير ترتيب مثاله قوله ما رايت كعين احسن
فيها **الكل قوله** ينطق عطف على قوله ان ينب **قوله** ما انشد اي قاله **قوله** على كل تقدير جواب
سوال وهو انه على تقدير رفع لفظ العين يوهم الواهم حد كحل اخراجاً بما تر **قوله** و
تقديره اي تفسير قول المص ومعناه **قوله** او تقول معناه اي معنى قول المص والفرق بين المعنيين
في الاول تفضيل عين زيد على عين الرجل في اصل التكميل يعني ان في عين زيد تكمل ليس
في عين الرجل وفي الثاني التفضيل في الاحسنية يعني ان احسن في عين زيد ازيد على احسن في
عين الرجل **قوله** وانما جازت هذه الصيغة في شهادة الى اعتراض اي جازاً اعمالاً احسن في الكل با
الفاعلية في هذا الضمور لم يرفعوا الكل بالابتداء تية وان لم يكن فيها فصل **قوله** لانها فرع الاولى جواب
عنه **قوله** لان من التفضيلية جواباً اخر **قوله** منصوب جواب سوال وهو ان المثال مفعول مطلق لقوله قلت
ومثل هذا المفعول المطلق غير جائز لان معنى قلت مشتمل على القول لا على المثال اجاب بما تر **قوله**
يماثل جواب سوال وهو ان الاصل ان يكون صفة الشئ محمولاً عليه ههنا لا يصح لان القول ليس
بمثال اجاب بما تر **قوله** وترك موصوف في شهادة الى الاعتراض قوله لانه في مقامياً الاختصاصاً
جواب عنه اي ترك المص موصوفاً احسن هو عين الرجل في المثال المذكور هو قوله كعين زيد ٢٤
احسن فيها **قوله** اي اتيان تائيه وانما زاد اتيان لان معنى قوله اتوه مشتمل على الاتيان لا على
التائيه **قوله** مصداقية وصار بمعنى وقاية الله **قوله** ولو عبرت بالعبادة الاولى والمراد بالعبادة
الاولى هو قوله ما رايت رجلاً احسن في عينه الحكم منه في عين زيد **قوله** بالعبادة الثانية امثل
عبادة الثانية وهو قوله احسن في عينه الحكم من عين زيد **قوله** اي كلمة جواب سوالين الاول والابتداء
والخبر اذا كان معرفتين لا بد من ضمير الفصل بينهما والثاني ان كلمة ما للهم فحينئذ ينقض على
مجموع ما في قوله من زيد فانه من قبيل ما ذكرته في التعريف مع انه لا يسمي بالفعل بل يسمي بالجملة
اجاب عنها بقوله اي كلمة حاصل الد فع الاول ان كلمة ما ههنا موصوفة لا موصولة ومصل

ويشتمل

١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

النافع الثاني ان المراد بكلمة ما هو الكلمة واما مجموع ذلك ^(اي قوله ضمير) فجملة قوله دلت لما في كلمة ما بكلمة
 احتاج الى تفسيره ليدل على ان الضمير بالمرجع في التانيث قوله كائن فيه اشارة الى ان في
 نفس ظرف مستقربا اعتبارا المتعلق صفة للمعنى فيرد على بعض النحاة لانهم قالوا ان في نفس
 ظرف لغو متعلق بدل ووجه الرد عليهم انه لو كان كذلك يلزم جعل كلمة في بمعنى الباء لان كلمة في لا تقع
 صلة لكلمة دل وجعلها بمعنى الباء مجاز غير مشهور وارتكابه في التعريفات شنيع في جرده ^{اي حرف لفظ كائن} على
 بعض آخر لانهم قالوا ان في نفس ظرف مستقربا اعتبارا المتعلق وهو كائن حال عن المعنى ووجه الرد
 عليهم انه لو كان كذلك يلزم تقييد لعاطف وهو دل والاصل ههنا هو الاطلاق لا التقييد ليتناول الجنس
 فيدخل فيه الاسم الحرف قوله اي في نفس مادل جواب سوال وهو ان الضمير في نفس لا يخلو واما ان
 يرجع الى الكلمة او الى مادل الى المعنى فعلى الاول والثاني لا يطابق الضمير بالمرجع في التذكير والتانيث
 في صيغة ارجاع الى الكلمة وفي الافراد والتثنية في صيغة ارجاع الى مادل وايضا ان الظر لا يكون الا
 زمانا ومكانا والكلمة او مادل ليست بواحد منها وايضا لم يكن المفصل على فحج الاجمال لان الاجمال رجوع
 الضمير الى الكلمة لا الى مادل وعلى الثالث يلزم اظرية الشيء لنفسه ايضا ان المعنى ليس بزمان ولا مكان الظر
 لا يخلو عن احد منهما وايضا لا يصير المفصل على فحج الجمال لان في الجمال ارجاع الضمير الى الكلمة ههنا
 الى المعنى اجاب الشارح بقوله اي في نفس مادل حاصل ان الضمير راجع الى مادل وهو مذكور في ان
 الاعتراض الاول بقية الثالث هو ان مادل ليس بزمان ولا مكان فكيف يكون فاجاب عنه بقوله و
 المراد بكون المعنى في نفس الاستقلال بالمفهومية ملحوظا في حديثه حاصل ان كلمة في ليست
 للظرفية بل صفة ههنا عن معنى الظرفية الى مجرد الاعتبار كما يقال الدار في نفس حكمها كذا اي
 باعتبار نفسها حكمها كذا لا باعتبار غيرها من النافع يعني ان الكلمة دلت على معنى بنفسه من غير
 حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها الاستقلال لها بالمفهومية وبقي الثاني وهو انه لو رجع الضمير الى
 مادل يلزم ارجاع النفس الى التثنية والرابع وهو انه لا يصير المفصل على فحج الجمال اي على طريقته
 لان في وجه ارجاع الضمير الى الكلمة اجاب عنهما بقوله يعني الكلمة حاصل ان ههنا رجع الضمير
 الى مجموع مادل وهو عبارة عن الكلمة في لا يرد قوله ويمكن جواب آخر عن اصل السؤال يعني ان
 الضمير راجع الى المعنى لكن كلمة في ليست للظرفية بل للاعتبار يعني كون المعنى معتبرا في نفسه
 لاستقلاله بالمفهومية فيرد فعلى الاعتراضين الاولين بقي الثالث هو عدم المطابقة بين
 المفصل والجملة اجاب بقوله فرجع كون المعنى اه قوله لكن المطابق جواب سوال وهو انه لما كان
 ارجاع الضمير الى كل واحد من مادل والمعنى صحيحا فلم يذكر الثاني بلفظ يمكن اجاب بقوله لكن المطابقة
 اه حاصله لا يحصل المطابقة راجع ضمير نفسه الى المعنى بحسب الظاهر ان كمالا الكلمة والمعنى الى
 امر واحد وهو الاستقلال بالمفهومية لان ضمير في نفسها في وجه حصر الكلمة يرجع الى الكلمة ههنا
 من حيث انها مشتملة على منازل بيوت وقريبة الى السوق والحمام والمسجد للجامع وغير هاب

النتیجہ

الى المعنى قوله اعلم ان الفعل اه جواب سوال وهو انه لا نسلم ان معنى الفعل مستقل بالمفهومية لان
 المعنى المطابق للفعل هو الحدث والنسبة والزمان والنسبة غير مستقل كانه التمر ملاحظة طرفيها
 وهو المسند المسند اليه اما الزمان والحدث فمستقلان اما الدال على الحدث فهو المادة وعلى الزمان
 الهيئة وعلى الفاعل ايضا والمركب من المستقل وغير المستقل غير المستقل لان النتيجة تابعة للاختصاص
 الازلي وايضا ان اتصاف المعنى بقوله مقترن باحد الازمنة غير جائز للزوم اقتران الزمان بالزمان
 اجاب عن الاول بقوله فالمراد بالمعنى اه وعن الثاني بقوله لما وصفناه حاصل الجواب ان المراد با
 لمعنى هو الحدث فقط فيجوز ان قوله الى فاعلا قايلا عما عبادته عن الفاعل المبهم الفاعل الغير
 المعلوم في يلزم ارتكاب المجاز في جميع مواد استعمال الفعل لان الفعل في جميع المواد لا يكون الا مسندا الى
 الظاهر نحو ضرب زيد قلنا المراد بفاعل ما هو الفاعل المعين على وجه العموم يعني ان الفعل ايضا الى المعين
 سواء كان ذلك الفاعل المعين نحو زيد وعمد او غيرها قوله وضع جواب سوال وهو ان هذا التعريف
 لا يصير مانعا عن دخول الغير حيث صدق على اسماء الافعال لان معناها مقترن باحد الازمنة الثلاثة
 مع انها لا تسمى بالافعال وايضا لا يصير جامعا لافرادها حيث لا يصير صادقا على الافعال المنسلخة
 عن الزمان فان معانيها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة مع انها تسمى بالافعال اجاب عنهما بقوله
 وضعنا حاصله ان المراد بالاقتران الاقتران بحسب الوضع فيخرج عن اسماء الافعال لان معانيها غير
 مقترن بحسب الوضع وان صادقت مقترنة بحسب الاستعمال ودخل في الافعال المنسلخة لان معانيها با
 لعكس عن معنى اسماء الافعال قوله في الفهم جواب سوال وهو ان هذا التعريف لا يصير مانعا عن
 دخول الغير حيث صدق على المصطلك كالضرب لان معناه مقترن بحسب الوقوع لان الضر لا يكون
 الا في زمان اجاب بقوله في الفهم قوله عن لفظ الدال جواب سوال وهو انه يتقضى على نحو ضاربا
 امس فان معناه مقترن باحد الازمنة الثلاثة في الفهم مع انه لا يسمى بالفعل اجاب بقوله عن لفظ
 الدال وافهم الزمان هناك ليس من لفظ الضارب بل من الامس قوله اما منقولة وفي هذا
 العبارة قلب فصار تقديرا لان جميعها منقولة اما عن المصادر فيجوز ان جميعها ليست بمنقولة
 عن المصادر بل بعضها عنها وبعضها عن الظروف نحو املك زيد وبعضها عن الجار والمجرور نحو
 عليك زيد قوله ويصدق جواب سوال وهو ان هذا التعريف لا يصير صادقا على المضارع
 لان معناه مقترن بالزمانين لا مشتركهما بين الحال والاستقبال اجاب عنه بالجوابين الاول
 بقوله لوجود الاحد في الاثنين والثاني بقوله ولانه مقترن قوله الى الحال كما اذا قلت قد ركب
 الامير يعني كان ركوبه قريبا الى زمان الحال قوله اول تقليل اه كما اذا دخلت على المضارع او تحقيقه
 كما اذا دخلت على الماضي قوله اذا ادبخواه جواب سوال وهو انه كما ان يحوق تاء فعلت مختص
 بالفعل فتاء اكرمت واستخرجت ايضا مختص به اجاب بما تراءى قوله اي فعل جواب سوالين
 الاول انه اذا كان المبتدأ والخبر معرفتين لا بد من ضمير الفصل بينهما والثاني ان

بجاء الملاجى

بجاء الملاجى
لما كان في قوله تعالى واضرب لهم مثلا

هذا التعريف لا يصير مانعا عن دخول الغير حيث صدق على الامس اجاب عنها بقوله اى فعل قوله
 بحسب اصل الوضع جواب سوال وهو ان هذا التعريف لا يصير مانعا عن دخول الغير حيث صدق
 على المضارع المجزوم بل لم وايضا لا يصير جامعا لافراده حيث لا يصير صادقا على نحو ان ضربت
 اجاب عنها بقوله بحسب اصل الوضع ودلالة المضارع المجزوم بل لم على ذلك بعارض لم وامادلالة
 الثانية على المستقبل فبعارض حرف الشرط قوله الحاضر جواب سوال وهو انه يتقضى على نحو
 ضرب زيد في الامس فانه ماضى مع انه لا يدل على زمان قبل زمانك لان جميع الازمنة من وقت
 التولد الى وقت الموت زمانك اجاب بقوله الحاضر قوله الذى انت فيه جواب سوال وهو انه لما كان
 المراد بالزمان المضا الى ضمير المخاطب زمان حاضر وهو عبارة عن اليوم والليل فانه المتبادر ان
 كل واحد منها حاضر في الفهم فلا يكون التعريف جامعا لافراده حيث لا يصدق التعريف على نحو
 ضرب في ضرب زيد والحال ان الضرب صدق عن زيد في وقت الضمى اخبر عنه شخص في وقت
 العصر والمغرب بقوله ضرب زيد مع انه ماضى وايضا لما كان المراد بالزمان هو زمان الحال في لا يصير
 اضافته الى كاف الخطاب لانه ليس للمخاطب اجاب بقوله الذى انت فيه حاصل ان اضافته الى ضمير
 المخاطب لادنى الملازمة وهي الظرفية قوله قبلية جواب سوال وهو ان القبل ظرف زمان باعتبار
 المتعلق اعنى به ثابت صفة للزمان وهذا الاتصاف غير جائز للزوم كون الزمان من الزمانيات
 اى من الامور الواقعة في الزمان وانه باطل على ما قد مر في موضعه لا يصح ان يقال في الاعتراض
 فيلزم ان يكون للزمان زمان فيلزم ظرفية الشيء لنفسه انه محال اذ هي ليست بلازمة قطع كما لا يخفى
 اجاب بقوله قبلية حاصله ان معنى قبل مركب من الزمان والتقدم والمراد به ههنا هو نفس
 التقدم لا الزمان لتجرده عنه قوله ذاتية اه جواب سوال وهو ان على تقدير تجرده عن الزمان
 يلزم ظرفية الزمان للزمان ايضا لان ذلك الزمان انما يكون قبل زمانك اذا وجد في زمان قبل زمانك
 اجاب بقوله ذاتية حاصله ان قبل على نوعين احدهما ذاتية والاخرى زمانية وما ذكرناه انما شرط في الزمان
 والمراد ههنا الذاتية قوله الذى هو الاصل وانما كان السكون اصلا في البناء لان البناء ضد لا عراب
 والسكون ضد الحركة فلما اعتبر الحركة في الاعراب اعتبر السكون في البناء لضرورة التقابل قوله افعل
 جواب سوالين الاول انه اذا كان المبتدأ والخبر معرفتين لابد من ضمير الفصل بينهما وههنا لم يوجد
 والثاني انه يتقضى على نحو يزيد يشكر فانها في الاصل افعال اما بعد علمية ههنا التعريف صادقا
 عليها مع انها لا يسمي بحاضر المضارع اجاب عنها بقوله اى فعل قوله باحد حرونايت به احترز عن نحو ضرب
 فانه وان كان مشتركين السير والفعل والبيان والتقسيم لكن لم يوجد فيه احد حروف نايت قوله في
 اوائله جواب سوال وهو انه يتقضى على نحو ضربت وضربنا وضربا ويتر فان حرونايت موجودة
 فيها مع انها لا تسمي بالمضارع اجاب بقوله في اوائله يعنى الحرف جواب سوال وهو ان اضافته
 الحرف الى نايت غير جائز لانها جمع الحرف والحرف هو اللفظ واللفظ اشرقا بم بالوثر وهو المتلفظ لا بناء

١٢

اجاب بقوله يعني الحرف حاصله ان هذا الاضافة لا تدل في الملازمة وهو ان يكون في نية جهة هذا الحرف والسؤال بطريق اخر هو ان اضافة الحرف الى نية غير جائز لان الاصل في الاضافة اللامية تفيد الاختصاص هو هنا لا يصح لان الحرف كما تكون لنية كذلك لا تين والناقي اجاب بقوله يعني الحرف حاصله ان الاضافة لمحو النسبة لا لزيادة النسبة كما في علم الفقه ابو كقولك وهذا المشاهدة في اشارة الى ان قوله لو وقع متعلق بقوله اشبه قوله على الصحيح اعلم ان الاصل مقابل للصحيح هو مقابل للغلط وانما في قوله مشترك بقوله بين زمان الحال والاستقبال وقيد بقوله على الصحيح للرد على المذهبين الآخرين حيث ذهب البعض منهم الى ان المضارع حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال وذهب البعض منهم الى ان المضارع حقيقة في الاستقبال ومجاز في الحال ولا بد لكل من ذهب من الدليل اما الدليل الاول فلان الحال موجود والاستقبال معدوم والموجود اشرف من المعدوم واما الدليل الثاني فلان الاستقبال موقوف عليه لا موقوف عليه كما في قوله ان دخلت الدار فانت طالق والموقوف عليه صل من غير الموقوف عليه اما الدليل الثالث فلانه يتحقق في المضارع اشارة المشتركة كتخصيصه بالسين او سوف للاستقبال وبلاد الابتداء للحال وكذلك بالان والغد كما تخصص سائر المشتركات بالقرائن ووجه الرد على المذهبين الاولين بانها غلطان لانه لو كان حقيقة في الحال فينا قض بالغد في قوله زيد يعقل غدا لانه يفهم من يعقل زمان الحال ويفهم من قوله غدا زمان الاستقبال ولو قيد قوله يعقل بقوله الان فيستدل بقوله الان لانه يفهم من يعقل لانه حقيقة في الحال ولو كان حقيقة في الاستقبال فيستدل بقوله غدا في قوله زيد يعقل غدا لانه يفهم من قوله يعقل لانه حقيقة في الحال ولو قيد بقوله الان فيقال زيد يعقل الان فينا قض لانه يفهم من يعقل الاستقبال يفهم من قوله الان زمان الحال فالتناقض الاستدلال ظاهر في المذهبين قوله يعني الاستقبال تفسير لقوله بواحد لان السين سواء ما هو لتخصيص الاستقبال الاحمال قوله وانما عر جواب سؤال وهو انه ينبغي للمصنف ان يعرف المضارع بالزمان كما في اجاب بما ترى حاصله ان تعريف المضارع بالمشاهدة ليس الا لمحض الاشعار على مناسبة المعنى الاصطلاحي اللغوي قوله كلا الشبهين اي الاسم المضارع قوله من ضم واحد المراد به هنا هو وجه التشبيه اعني به الاشتراك والتخصيص قوله فاهمة المتكلم جواب سؤال وهو انه يتقضى على نحو نصر اكرم ويسر وتضارب وتكرم وتخرج فان احد حروف نية موجودة في هذا المذكورات مع انها لا تسمى بالمضارع اجاب بقوله اي الهزة حاصله ان المراد بالهزة ليس مطلق الهزة بل التي كانت للمتكلم ليست هزة اكرم للمتكلم وهكذا البواقي قوله وكانها جواب سؤال وهو انه ما وجه تخصيص الهزة بالمتكلم مفرد والنون لانه اذا كان مع غيره اجاب بما ترى قوله اي حال كون جواب سؤال وهو ان قوله غيبة حال عن المؤنث والمؤنثين والاصل في الحال ان يكون محمولا على ذي الحال فهنا لا يصح الحال لان

المؤنث والمؤنثين ليسا بغيبة اجاب عنه بالجوابين الاول بقوله غائبات حاصل ان غيبة مصيبت مبنى للفاعل والثاني بقوله وذوى غيبة حاصله ان العبارة محمولة على هذا الموضوع وقد السو بوجه اخر وهو ان الغيبة صفة والمؤنث والمؤنثات ذات ففيه حمل الصفة على الذات وهو باطل كما لا يخفى فاجاب بما ترى ففيه حمل الذات مع الصفة على الذات وهو جائز **قوله** لانه وان لم يصح جواب سوال وهو ان بدلية النكرة من المعرفة غير جائز اجاب عنه بالجوابين الاول بقوله لانه وان لم يصح له والثاني بقوله او بالنصب **قوله** اى فيما كان ماضيه على اربعة احرف جواب سوال هو ان المراد بالرباعى لا يخلو اما ان يراد به الرباعى المجزأ والمطلق من المجزأ والمزيد فيه فعلى الاول يبطل الحكم الثانى وهو قوله مفتوحة فيما سواه حيث ينقض على نحو كرم فان حرف المضارعة مضمومة فيه مع انه ليس من الرباعى المجزأ وعلى الثانى يبطل الحكمين اما الثانى فبما ذكرته الان اما الاول وهو قوله مضمومة فى الرباعى فلانه ينقض على نحو تد حرج واحرجم واقشعر فان حرف المضارعة فى كلها مفتوحة مع انها من قبيل الرباعى المزيد فيه اجاب بما تدر **قوله** ولما كان جواب سوال وهو ان تعلق قوله اذ المتصل به نون التاكيد بقوله ولا يعرب من الفعل غيره غير جائز لانه يفهم منه ان اذ المتصل به نون التاكيد صامعيا والامر ليس كذلك اجاب بما تدر **قوله** هو عند النجات جواب سوال وهو انه ينقض على نحو يقول فانه مضارع مرفوع بالضم مع انه ليس بصحيح اجاب بما تدر **قوله** احوال كون اه جواب سوال وهو ان قوله لفظا خال عن الضمة والفتحة وحالته عنهما غير جائز لعدم صحة الحمل اجاب بقوله حال كونه الضمة والفتحة لفظيتين حاصلتا للعبارة مبنى على هذا بالنسبة **قوله** فى حالة الرفع جواب سوال وهو ان الواو فى قوله وحذفا للجمع فم يلزم توارده الاعرابين المختلفين على كلمة واحدة اجاب بقوله فى حالة الرفع **قوله** وهو الرفع وانما كان الرفع اسبق اعراب الاسم لانه اثر الفاعل هو اسبق من سائر المعولات بالتقديم الى الفعل كما ذكره المصنف فى اول المرفوعات بقوله والاصل ان يلى الفعل واما كونه اقوى من النصب فظاهر **قوله** الذى يضرب اه لان الاسم لا يقع صلة **الذي** **قوله** وفى نحو سيقولان السين وسوف من خواص الفعل فلا يصح دخولها على الاسم **قوله** نحو كاد زيد يقوم لان الشرط فى خبره ان يكون فعلا مضارعا ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنيين **قوله** وفى نحو يقوم الزيدان لانه لا يجوز ان قائم الزيدان لان لفظ الزيدان لا يجعل فاعلا اسم الفاعل ولا يجعل مبتدأ لعدم الاعتماد على صاحب او الهزة او ما النافية ولعدم المطابقة بين المبتدأ والخبر فى الافراد والتثنية **قوله** وبكيفية اجاب سوال وهو ان الاصل فى كل شئ اذا وقع مفعول الغير فله حكم الغير وههنا ليس كذلك لان اعراب يقو بالحركة واعراب قائمان بالحرف وطريق السؤل بوجه اخر وهو ان العامل فى الزيدان فى يقوم الزيدان فعلا مضارعا والعامل فى الزيدان فى قائمان الزيدان هو الابتداء وهو عامل معنوى وهما مختلفان بالذات باللفظية و

والمعنوتی فکیف یقو قارئان فی قائمان الزبدان مقام یقوم فی یقو الزبدان اجاب بقوله
 ویکفینا وقوعه موقع الاسم **قوله** فی حکم السین یعنی ان سوا وان چانت کلمه اخرى وليس
 من جزای الکلمه لکنها صارت فی حکم السین لمشاہتہ بینہما لان کل واحد منهما للاستقبال **قوله**
 ملفوظہ جواب سوال وهو ان قوله وبان مقدرة وحاصل الجواب ان قوله وبان مقدرة ليس
 بمستدل لان المراد بان هي الملفوظة فوهم الواهم ان المضاد ينصب بان الملفوظة لا
 المقدرة لان الملفوظة اصل والحال انه ينصب بها فدل فع هذا الوهم ان قوله وبان مقدرة
 كذا فهم من عبد الرحمن **قوله** فی ای شیء حذف الیاء الثانية وبقي الیاء الاولى فصارت ايش
قوله اذان حذف الهزة ونقلت حركتها الى اللام فصارت اذن **قوله** لام کی سمیت بلام کی
 لتضمها معنا وهو سببية الاولى للثاني **قوله** هي اللام عبارة سميت بلام الجحول لان الجحول ما خو من
 الجحود هو لفظ وهذا اللام لما دخلت على خبر كان النفي صار لتأكيد النفي **قوله** التي ينصب بها
 المضاد جواب سوال وهو ان مبتدأ والمثل خبره وابتدأ ثبته لا يصح باعتبار انها حرف والمبتدأ لا يكون
 الاسم اجاب بقوله التي ينصب حاصله ان اسم لما وقع في التركيب **قوله** كلمة جواب سوال
 وهو ان مبتدأ والمخففة خبره وابتدأ ثبته غير جائز باعتبار انها حرف اجاب بقوله كلية
 حاصله ان ههنا الید به لفظ وكل لفظ اذا ید به لفظ صاد علما وهو من قبيل الاسم **قوله**
 تقع بعلم العلم فيه اشارة الى بيان القاعدة في ان الناصبة والمخففة من المثقلة لا نهما متحدان
 من حيث الصورة لا يميز احد هما من الآخر وجواب عن السؤال الوارد على قوله ينصب بان
 الملفوظة **قوله** اذ لم يكن اه جواب سوال وهو ان الظن علم ايضاً فجزيل بين هذا وبين قوله تقع
 بعد الظن ففيها الوجهان تناقض ظاهر اجاب بما ترى حاصله ان المراد بالعلم ههنا الذي لم يكن
 بمعنى الظن لان العام اذا قيل بالخاص يراد به ما سوى ذلك الخاص **قوله** اف اه فيه اشارة الى ان
 المخففة صفة لموصو المحذوف وهو ان قيل عليه ان كلمة هي ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر ضمير
 الفصل لا يفيد لاحصر المسند في المسند اليه في صارد ذكر قوله وليست هذه فيما بعد مستد كما لا تخفى
 مفادها قلنا ان مفادها ما غائر لان مفاد ضمير الفصل هو المحصر المطلق ومفاد ما بعد هو المحصر الاضافي
 يعنى ان الواقعة بعلم قد يكون مخففة وقد يكون زائدة في لا یرد **قوله** لن ابرح الارض اي لن ابرح من
 ارض مصر هذه مقولة ابن يعقوب عليه السلام **قوله** نقيام مؤكلا لا مؤمؤبلا اه فيد علما المعتزلة
 لانهم قالوا لن ينفى نفى المؤبد فلذلك قالوا في قوله تعالى لن تدرى ان تدوير الله تعالى غير ممكن وجاز
 ما ذكره الشارح بقوله يلزمه **قوله** التي ينتصب اه جواب سوال مثل ما مر في قوله فان مثله **قوله** ألم يكن ما
 بعد ها جواب سوال وهو انه ينقض على نحو ان اذن احسن اليك فان ما بعد ها ليس يعتمد على ما قبلها
 لبعدها عنهما انه مرفوع ولم يكن منصوبا اجاب بقوله لم يكن ما بعد ها معولها لما قبلها وههنا تفسيرين
 مستدرك لان ان شاملة للملفوظة والمقدرة فلا حاجة الى قوله وبان المقدرة م

الاولی لم یکن ما بعدھا متمما لما قبلھا بالخبرۃ والثانی ای لم یکن ما بعدھا معمولا لعامل ما قبلھا بان
 یكون عاملها واحدا وهذا من التفسيرين ليسا بموجودين في نحو ذلك المثال ان الضمير مبتدأ والمضارع
 خبره وعاملها واحد هو الابتداء فلا یردان فی قوله انا اذ الحسن اليك ایضا لم یعتقد ما بعدھا على ما قبلھا
 بان یكون معمولا لما قبلھا اذ الحسن المثال المذكور لم یکن معمولا لما قبلھا وهو انا بل کان معمولا لعامل
 ما قبلھا وهو الابتداء حاصل من قوله معمولا ام على حد المضائق قد یرد لعامله **قوله** لمن یحدثك اذن
 انك كاذب لان زمان الاحداث والظن متحد فجاءت شرط الاستقبال **قوله** كما اشرنا اليه بقوله التي
 ينصب بها المضارع یعنی ان اذ فی قوله اذ المرید ان ظرف زمان بدل من المتعلق ومتعلقه هو الانتضا
 المفهوم المحظ من معنی اذن **قوله** على طريق تمثيلات وهي جعلان مبتدأ ولفظ المثل خبره وهكذا
 فی اذن وان **قوله** جائز ان جواب سوال وهو ان قوله الوجهان جزء لقوله اذ وقعت وهو ليس
 بجمله فكيف یصح جزائیة لكلمة اذ اجاب بقوله جائز ان **قوله** التي یتنصب جواب سوال وهو ان
 حرف فكيف یصح ابتداء ثبته للمثل اجاب بما ترے **قوله** التي جواب سوال مثلها مر الان قال مستقبل
 بالنظر الى ما قبلھا یعنی یكون وقوع ما بعدھا عقیبا عن وقوع ما قبلھا وانما شرط الاستقبال لیتحقق
 معنی ان لا ینا علم للاستقبال لانها للطمع والرجاء وهما لا یجیان الا فی المستقبل **قوله** ای حال كون
 حتی فیله شارة الى قوله یعنی کی ظرف مستقر باعتبار المتعلق حال عن الضمیر كان وانما شرط ان یكون
 بمعنی کی او الى لیتأكد الاستقبال لان المسبب انتهاء الغایة لا یكون ان الابد السبب الابتداء **قوله**
 لانتهاء الغایة قبل علیه حتی لانتهاء الغایة ایض فحی لا حاجة الى جعل حتی بمعنی الى تامل **قوله** الى زمان
 التكلم ایض لان الدخول فی الجنة لا یقع الا فی دار الآخرة والتكلم بهذا الكلام انما هو فی دار الدنيا
قوله فكانك كنت یعنی كانك كنت فرضت فی الامر لیرد نوك فی البلد زمان احد ثم
 نقلت فی هذا الیو ذلك الفرض التقدير بان التعلیل **قوله** عند هذه الازادة فی شارة
 الى ان قوله كانت حرف ابتداء جزء لقوله فان اردت **قوله** وان فات الاتصال اللفظي فالانصال
 اللفظي فی حتی اذا صار عاطفة هو احتیاجها الى المعطو علیه اذا صارت حرف الجار هو
 احتیاجها الى المتعلق **قوله** حتی لا یرجونه فانقل ان عد الرجاء ليس فی الحقيقة الاستقبالا
 لنظر الى ما قبلھا وهو المرض فینبغ ان یكون منصوبا بان المقدمة لا مرفوعا **قلنا** نعم لكن المراد
 بمجالیة الفعل هنا حالیه باعتبار الحقيقة والواقعة بل باعتبار قصد المتكلم واعتباره كما اشار اليه المص
 بقوله ان اردت وايض فهم من قول الشارح فانه قصد به نفی الرجاء فانقل فعله هذا لا حاجة الى
 قوله تحقیقا وحكاية قلنا ذکرهما للعموم والشمول یعنی قصد حالیه الفعل قد یكون بطریق التحقیق
 وقد یكون بطریق الحكاية **قوله** قولك جواب سوال وهو ان قوله فی حرف جاد لا یكون مدخولها
 الاسما وهما مركب اجاب بما ترے **قوله** وجواب سوال وهو ان قوله فی الناقصة ظرف لقوله امتنع
 وهذا الظرفیة غیر جائز لان الظرف لا یكون الا زمانا ومكانا ولفظ الناقصة ليس بواحد منها

رح
 د
 لا

الاول ان الشرط فی انتصاب المضارع بعد الفاء ان يكون ما قبلها سببا لما بعد ها وان يكون الواحد من الاشياء الستة المذكورة مقدما عليها ويفهم من هذا ان الشرط في انتصاب المضارع بعد ها ان يكون المعطوف عليه سماعيا لا غيرا جاب بقوله اي الحرف العاطفة الى قوله اذا كانت منها حاصلان المراد ههنا العاطفة اعم مما ذكر وغيره ولكن المراد بالعاطفة المذكورة ههنا ما لم يكن الشرط والمذكورة موجودة فيها فيجب لا بد لا انتصاب المضارع بعد ها بتقدير ان يكون المعطوف عليه سماعيا كالشتم في قوله العجني ضربك زيد وتشم فالشتم عطف على الاسم الصحيح وهو الضرب **قوله** وظاهر هذا انه اعترض **قوله** على التقدير الاول ببيان لقوله اقرب بحسب المعنى وحاصل الاعتراض ان قوله والعاطفة لا يخلو اما ان يكون محروما معطوفا على حتى **قوله** وبان المقدمة بعد حتى او مرفوعا معطوفا على اول المعددات الناصبة بتقدير ان وهو قوله حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو قوله او بشرط معني الى ان او الان فالاول باطل للبعد بين المعطوف والمعطوف عليه بحسب اللفظ وايضا لا بد ان يذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر العاطفة يعني الفاء والواو واللام كي ولام الجحوظ حتى واو وان كان الثاني فهو لا يخلو اما ان يكون اعم مما ذكر وغيره او مختص به فعلى الاول يلزم في التفصيل ذكر ما لم يكن في الاجمال هوليس من باب الفصحاء وعلى الثاني يلزم تخصيص الحكم به ليس في الواقع مخصوص به لان انتصاب المضارع بتقدير ان يحى بعد ثم ايضا لان يقال ان مختارنا ههنا الجرح لكن العاطفة بتقدير ان على قسمين بعضها ما يكون ممتازا عن البعض في الشرط كالعاطفة المذكورة وبعضها يكون مشتركا في الشرط مثلها العاطفة لانها مشتركة في كون المعطوف عليه سماعيا في الاول لا بد من ذكرها مرتين مرة في الاجمال للضبط ومرة في التفصيل لبيان الشرائط واما الثاني فيكشف ذكرها مرة واحدة **قوله** واما الواو والفاء واو والمراد بهذا الواو والفاء واو ما يكون بعضها ممتازا عن بعضها الا كالمذكورات المراد بالعاطفة المذكورة في المتن ما يكون شرطها ذكر المعطوف عليه سماعيا في لا ينقص بين الشرح والتمتن **قوله** في صوة اه جواب سواله وان ظرفية قوله في اللام لقوله فيجب مع كاه باطل للزوم ظرفية الشئ لنفسه جاب بما ترمي حاصله ان العبارة على حد المضافين الصوة والدخول **قوله** لتعلم الاولى لام كي والثاني لام لا **قوله** واعلم جواب سواله وهوان حصر تقدير ان المذكورات باطل لانها تقيد في غيرها ايضا كما في تسمي في قوله تسمع بالمعبد اه اجاب بقوله واعلم حاصله ان الحصر في المذكورات انما هو في العاملة وهناك غير عاملة **قوله** تسمع بالمعبد خير من ان تراه **قوله** المعبد اسم الشاعر واخره وتعرف قداه اذا التقى فاه + اللبيد المعبد كلاهما شاعران سبب ورودهما ان الناس صفوا اللبيد بحسن شاعره فلما ظفر عليه ما راء وجهه كره ما يغي راي وجهه غير حسن فقال اللبيد لنفسه تسمع بالمعبد خير من ان تراه فقالا للمعبد تعرف قداه اذا التقى فاه اصله فاه بالواو لانه فاعل التقى واما عد من الواو الى الالف لرعاية السجع بقوله تراه **قوله** ارمع علم مع الشد ذجواب هو انه ينقض على

احضر فی نحو الایاها اللائی احضر الوغی وان اشهد اللذات هل انت فخلد فان ان المقدمة قد علمت
 فیہ مع انہ لیس من قبیل المذکورات حاصل الجواب انہا شاذ لیس بقیاس فلذلک لم ینذکرہا وسبب
 ورود هذا الشعر ان اقرباء الشاعر قد طعن علیہ انک جئت من الحرب ثم یوم وقع المحاربة فیہ بین
 اقرباءہ و بین الناس فقال لا قرباء فی حین المحاربة الا یاہا الوغی عبادة عن المحاربة و
 اللذات عنہا ایضاً سمي المحاربة بالذات لمدح نفسه یعنی ان المحاربة فی حق لذت وقوله فخلد
 ای انت مقلب عن الحرب **قوله** مع جواب سوال وهو ان صیغۃ النہی عبارة عن قوله لا تنظر
 مثلاً وباستعمال لا فی النہی یلزم اجتماع اللامین وهو مستکرہ اجاب بقوله معناه حاصل ان المراد
 بالنہی لیس صیغۃ بل معناه وهو التریک **قوله** فعلا واحد الدفع ماقیل انہ ما وجہ تقدیر ہذا
 الجواز م علی کلم المجازات فدفعہ بما تری **قوله** ای کلمات الشرط والجزاء جواب سوال وهو ان
 کلم المجازات عبارة عن جعل کون الشئ جزء الشئ اخر وهذا کلمات کما یجعل جزء کذلک
 یجعل شرطاً ولم یتعرض لہ لم یقل کلمات الشرط والجزاء اجاب بما تری حاصل ان کلم المجازات عبارة
 عنہا **قوله** فاذا وحیث اہل دفع ماقیل انہ ما وجہ زیادة کلمۃ ما فیہا **قوله** و ہما تجزمان اہل دفع
 ماقیل انہ لم یتعرض لاین ما ومتی ما زیادة ما فیہما کافی الاولین **قوله** وجواز حذف الفعل قبل
 علیہ ہذا مخالف لما ذکرہ فیما اضر عاملہ فی شرح قوله وبعد حرف النہی بقوله ولا یقدح معہا
 لضعفہا قلنا ان ذلک محمول بطریق الوجوب یعنی ان تقدیر معہا بطریق الوجوب ممتنع وهذا
 محمول علی الجواز فجہ لا تناقض ولا تخالف **قوله** شادفت اہل قربتہا والقریۃ ہنا قریۃ الی
 المدینۃ **قوله** فاصلة قوية حاصلہ ان لما دربعہ حرف فجہ صاد فاصلاً قویاً بین حرف الشرط و
 معہا بخلاف **قوله** واجب ان دفع ماقیل ان الجزء لا یكون الا جملة وقوله فالجزء مفرد **قوله**
 ففیہ جواب سوال وهو ان قوله فالوجهان مفرد لا جملة فکیف یصیر جزء لقوله انکان اجاب بقوله
 ففیہ حاصلہ ان لفظ الوجهان فاعل للظرف المحذوف **قوله** اتھنالا الجزاء مجتذ الیاء **قوله** اتھ
 مثال علی الجزاء **قوله** المحقق واشار الی بیان المحقق بقوله لا یتقیم ان یتقرب لشرط تأثیر فیہ لا یزید
 لتقريب الماضی الی الحال **قوله** لان ادات الشرط اہل دلیل الاتیان **قوله** واثرت اہل دلیل التریک
 یعنی ان المضارع قبل دخول حروف الشرط مشترک بین الحال والاستقبال وبعد خولہا مختص با
 لا استقبال فكان تأثیرہا من جہ موجودہ فیہ **قوله** التي تجزم جواب سوال مثلہا مرفی لہ وان
قوله مقدمة فیہ اشارة الی ان قوله بعد لا امر ظرف مستقر باعتبار المتعلق خبر لان **قوله**
 اذا کان المضارع ای المضارع المذکور ذی لا المضارع المستفاد من الامر مثلاً **قوله** فیمین قرء
 مرفوعاً وعند البعض مجزوف فصار المعنی ان تہب یرثنی **قوله** رائد ہم ای رئیسہم **قوله**
 ادسوا ای استقاموا فی الحرب **قوله** نذا ولہا ای نجاد بہم **قوله** فکل حنف ای متو **قوله**
 یجری ای یجئ **قوله** بمقدار ای باجلہ **قوله** وكان المراد جواب سوال وهو ان المثال مبتداء

مضاف وقولہ الامر مضی قولہ صیغۃ یطلب خبرہ وحمل هذا الخبر على المبتدأ غیر جائز لانه ليس بمثال بل الامر هو عين امر اجاب بماترے قولہ وفي بعض الشرح جواب سوال وهو انه لما كان المراد بالمثل الصيغة ينبغي ان يذكر لفظ الامر لان الاصل الايجاز والاختصار اجاب بماترے قولہ من الافعال نحو اضرب قولہ في معنى المصداک یعنی فرمودن کارے قولہ وفي الصوة جواب سوال وهو ان الامر مبتدئ عند البصريين والمجزوم معرب بالجازا فكيف يتصو وجعل حكم المجزوم اجاب بما ترے حاصله ان جعل حكمه حكم المجزوم ليس باعتبار الحقيقة كما توهمت بل باعتبار الصوة یعنی من حيث السكون في الصحيح وسقوط نون الاعراب اه قولہ ای مثل جواب سوال وهو انه يفهم من كلام المصنف قيام الحكم الواحد بالمحلين المختلفين هو باطلا اجاب بقولہ ای مثل حكم المضادة قولہ ما في الامم یعنی الامر مشابه بالمجزوم باللام نحو يضرب لان كل واحد منهما للطلب فاعطى حكمه في الاسكان والسقوط قولہ والمراد بالرباعي جواب سوال وهو انه ينقض على نحو اخر نجم فان الهمزة في مكسوة مع انه من قبيل الرباعي المزيد في اجاب بماترے قولہ ليتوصل فيه اشارة الى وجه التسمية قولہ فانه اذا قيل في اقل اقل بفتح التاء هذه العبارة ليست بمطابقة للمدعى لان المدعى انما فتح الهمزة وكسر هالا التاء لكن وقع هنالك السهو من قلم الناسخ وليست في نسخة الشارح التي عند صاحب الغفر قولہ بالمضارع الرباعي یعنی من باب الافعال قولہ مقطوعة لذالك بعينه اه فللقطع معنيين احدهما القطع من صيغة المتكلم فحينئذ صار اللام في قوله لذالك للتعليل وذالك اشارة الى قوله جتماع الهمزتين والثاني القطع من الاسقاط في الله وفجر صادف الاشارة الى قوله لانه اصل قولہ ای فعلا المفعول جواب سوال وهو ان المراد من كلمة ما لا يخلو اما ان يراد به المفعول او الفعل فعلا الاول لا يصح اضافة الفاعل الى ضميره في قوله فاعله لان الفاعل انما هو للفعل لا للمفعول وعلى الثاني لا يصح اضافة الفعل الى كلمة ما للزوم اضافة الشيء الى نفسه اجاب عن الاول بقوله فعلا المفعول فاعله لا لله وعن الثاني بقوله ولا يبعد ان يراد به قولہ لم يذكر فاعله جواب سوالين الاول انه يفهم من قولہ لم يسم ان لا يكون له فاعلا اصلا ويفهم من قولہ ما حدث فاعله ان له فاعلا لكن حدث فكان بينهما تناقض الثاني ان باب يسمى يتعد الى المفعولين فالمفعول الاول هنما هو لفظ الفاعل الثاني غير موجود اجاب عنهما بقوله لم يذكر یعنی ان قولہ لم يسم بمعنى لم يذكر وهو يتعد الى مفعول واحد فخر لا يرد ان قولہ وقيم المفعول مقامه جواب سوال وهو ان حدث الفاعل يثبت اقامة المفعول غير جائز اجاب بماترے قولہ لان معناه غريب وهو اسناده الى المفعول والاصل انما هو الاسناد الى الفاعل قولہ كخرجه الضمة بيا وزن غريب قولہ لا يرد حاصل الاعتراض ان نحو طوى وروى من الليفي من قبيل معتل العين مع انه لا يجوز فيها خطي وريي مثل قولہ قيل اعتراض على الجواب المذكور حاصله انه ينقض على نحو عو وصيد فاعلم معتل العين فقط مع انه لا يجوز فيها غير صيد فالاصح في اخراجه طوى وان يقال ان المراد من معتل العين ما يكون عينه منقلبة الفاء مثل قال وباع فخر لا يرد الاعتراض

بالتصريح بالوجه

قوله بنقطتين اي يعرفين **قوله** في قول الشاعر سبب داهان رجلا قال لاميران لفلان مال كثير فقال صاحبه بعد شعر لا تخنكنا على عزائك اننا طامنا قد وشى بنا الأعداء **قوله** طالا اي مضى وما مصدرة فصار المعنى وشى الأعداء بنا **قوله** وشى بمعنى غيبت کردن **قوله** جائز عين هو المفعول الثاني والاول هو النون القرية على حذف هو ذكر الفعل من افعال القلوب **قوله** مجموعا صادقا والقرية على حذف فيها هو ذكر مخرج بعد يسمع **قوله** ابطال عملها يعني ان المراد من الالغاء هو ابطال عملها لا ابطال في نفسها **قوله** بين مفعولها جواب سوال وهو ان جواز الالغاء ينشئ عن جواز الاعمال والامر ليس كذلك لان الالغاء واجب فيما اذا توسطت بين الفعل ومفعوله بين معمولان غيرها كما ذكر الشارح فيما بعد اجاب بما تراءى **قوله** في معنى الظرف ليحصل ربطها بما قبلها **قوله** مصحوبا اي مدخولها **قوله** وتعليقها اه تفسير لتعلق يعني ان المراد من التعليق هو وجوب ابطال عملها لفظا ومن معنى **قوله** متصلين جواب سوال وهو انه لم يخف جواز اجتماعها بفعل من الافعال القلوب بل يجوز في غيرها ايضا كما في قوله اياك ظلمت اجاب بقوله متصلين **قوله** وهما اجري جواب سوال وهو انه ينقض على فقد تنى وعد متنى فانها ليسا منهما مع ان اجتماعهما جائزا كما بما تراءى **قوله** وكذلك اجري جواب سوال وهو انه ينقض على محو داني فانه من رؤية البصرية مع انها قد اجتمعا في الاول مستتر الثاني الياء وايضا ينقض على داي الكلمة مثلا ارا في في قوله تعالى ارا في اعصر خيرا اجاب عنها بما تراءى الكلمة عبارة عن رؤية ما في المنام **قوله** للرماح جمع رمح **قوله** ورية بالفارسية ستر **قوله** من عين يمين النسخ كلمة عن الجانب تقدم من جانب يمين **قوله** انما قيد بذلك اي بقوله قريب من معانيها الاول **قوله** لان لكل واحد معنا اخر لكنه ليس بقريب من معانيها الاول **قوله** بحال وهو اسم لشيء استوي يكون على عنق امرأة وعلى جنبها واويدها **قوله** ذاحب اذا حاسب **قوله** والوهم نوع من العلم جواب سوال وهو ان ظننت اذا صادرت بمعنى اهتمت في كيف تصوير التهمة قريبا من معنى علمت وهو العلم فلجاب بما تراءى **قوله** وهو العلم جواب سوال وهو مثل ما مر الان **قوله** بنفس لشيء كالعلم على نفس زيد بدن قيامه واما العلم فهو عبارة عن العلم بنفس الشيء مع الحكم عليه كما اذا قلت زيد قائم **قوله** بالحاسة يعني انه من الحواس الخمسة وهذا ايضا جواب سوال مثل ما مر الان **قوله** ولما كان مراده جواب سوال وهو ان علمت كما يحى بمعنى عرفت كذلك يحى بمعنى مشقوق الشفة العليا ووجدت جدا يحى بمعنى استغنيت استغناء ووجدت موحدا يحى بمعنى غضبت غضبا ووجدت ووجدت بمعنى حزنت حزنا فلم لم يتعرض للمص لهذا المعنى اجاب بما تراءى حاصله ان مراد المص بالمعنى الاخر ما يكون قريبا الى المعنى الاول وهذا المعنى ليس بقرينة اليه **قوله** لتقرير الفاعل على صفة لان نحو كان زيدا قائما لتقرير زيد وثبوت على القيام **قوله** الحمد جواب سوال وهو ان نحو ضرب في ضرب زيد لتقرير زيد على الضرب فحينئذ صار التعريف صادقا على الافعال التامة اجاب عنه بثلاثة

بما تراءى
قوله
بمعنى

اجوبۃ الاول بقولہ ای العمل والثانی بقولہ ولو جعل والثالث بقولہ ولا یبعد **قوله** جاءت فی قولہم الخ جواب سوال وہوان صاحبک لیست بنا قصۃ لان مرکب الفعل لا ینفک عن الاعمق الخ بقولہ جاءت حاصل ان عبارة المضمون محمولة علی المسامحة **قوله** من الغرارة بالغین المعجمة عبارة عن الغفلة **قوله** ارمنشف معنای الفارسیۃ تیز کرد شمشیر خود را **قوله** هذا لا فاعلا ای افعالا الماضیات المذکورات من نحو کان وصاد الى اخرها **قوله** وما کان نحو من من المشقات عنہا كالمضارع واسم الفاعل والمفعول وغیرہا من المصنوع **قوله** المركب من المبتدأ والخبر جواب سوال وہوانہ ینقض علی نحو قائم الزیاد فان جملة اسمیۃ مع ان دخول هذا لا فاعلا علیہ غیر جائز لعدم صلاحیۃ الزیاد خبرا لها لان الالف فیہ علامة الرفع حاصل الجواب ان المراد من الجملة الاسمیۃ المبتدأ والخبر لا مطلقا واما نحو الزیاد فی ذلك المثال فلیس بخبر للصفة الواقعة بعد الف الاستفہام بل هو فاعل لها سد مسد الخبر كما حققناه فی المرفوعات **قوله** منتقلا الیہ بصیغة اسم المفعول هو الغنۃ فی نحو صار ذیدا غنیا والمتقل هو زیدا والمتقل فیہ هو الفقر **قوله** الجزء اشارة الى الموضوع المحذوف **قوله** کائنة فیہ اشارة الى ان قوله لثبوتہ ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة لقوله ناقصة **قوله** ثبوتہا جواب سوال وہوان قوله ماضیا مفعول مطلق لقوله لثبوت وهذا غیر جائز لان معنی الثبوت مشتمل علی الثبوت لا علی الماضی مع ان كلاهما ماضیان باعتبار ان ثبوت الاول بتأویلہ مع الفعل اجاب بقوله ثبوتہا یعنی ان قوله ماضیا صفة لمفعول مطلق محذوف **قوله** فی الزمان فیہ اشارة الى ان الماضی صفة للموضوع المحذوف وهو الزمان ثم الظرف مع المتعلق صفة للثبوت **قوله** عطفت جواب سوال وہوان قوله ومعنی ما مر عطفت علی الناقصة وهذا العطف غیر جائز لعدم صحۃ المقابلة لان نحو صانا ناقصة ایضا اجاب بما مر حاصلہ ان عطف علی القسم هو قوله لثبوت خبرها لا علی المقسم هو قوله وكان ینفک عن ناقصة **قال السادہ** كقول الشاعر بیتہاء قفر والمطی کاہا قطاء الحزن قد کان فراخا بیوضہا فقوله بیتہاء اسم المفازۃ الجار والمجرور متعلق بمرات قوله قفر صفة بیتہاء معنای الخالی عزالیا والكلاء وقوله والمطی اسم مرکب كالفرس غیرہ قوله قطاء اسم للحمامۃ وقوله الحزن عبارة عن المفازۃ السخینۃ وقوله فراخا خبر کان معنی هذا بالفارسیۃ من یگذ شتم دریا بانیکہ خالی بود از آب علف مرکبا میان نیز میرفتند مثل کبوتر بانیکہ دریا بان کہ سخت باشد وکجا آنها تخم برآیدہ باشد ودر مکان خود باشد **قوله** صنف ثلثیۃ صنف **قوله** شامۃ معنای بالفارسیۃ تہمت کتہہ باشد **قوله** بالذی ای بالفعل الذی **قوله** کن فیکون ای ثبت فیثبت **قوله** ویلحق جواب سوال وہوان حصر الافعال لناقصة فی المذکورات باطل لان نحو الورد جمع واستحال وتحوّل وارتد من الافعال لناقصة ایضا اجاب بقوله یلحق بصاۃ لان معانی کلہا هو الانتقال **قوله** فارتد اصار **قوله** یتحول ای تغییر **قوله** فیالك خطاب اللہ تعالیٰ **قوله** تحولن ای صار **قوله** ابوسا اشتد ومعنی هذا

البيت يسرى گردانی آن نعمتها کہ برمن سخت می باشد **قوله** المدلول علیها جواب سوال وهو ان نحو كان
 لاقتران مضمون الجملة بوضعها ایضاً اجاب بما ترے **قوله** بموادها جمع مادة والمادة فی اصبح هو الصبح
 وفی امیسه هو المسی فی اضحی هو الضحی **قوله** من المحقق ای بصاد **قوله** من انزال رد علی بعض
 النخاة **قوله** امر المراد بالامر هو اجلس نحو اجلس دام زید جالساً **قوله** وجود جواب سوال
 وهو ان المراد من الكلام هو الكلام المذكور لفظاً فی نقض علی نحو ما دام زید جالساً فی جواب **قوله**
 حتی اجلس فان الكلام فیہ هو اجلس غیر مذکور لفظاً بل مذکور تقدیراً اجاب بقوله وجود اه ما
 ان المراد من الكلام هو اعم من المذکور المتقدم **قوله** بخلاف الافعال اه نحو ما زال غیره **قوله** ليس
 خلق الله مثله المراد هو الشريك **قوله** فان ارید اه اعتراض **قوله** نفی الضرورة عن جانبی
 وجوه وعد وهو تقدیر اخبارها بان ارید بالجواز لا مکان الخاص **قوله** کم كان مالک اه المالا اسمها
 وکم خبرها قد علیها لاقتضاء الصلابة **قوله** من جانب العدالة من الجواز لا مکان العام **قوله**
 وحرای حین اذ اقلید لعبارة بذلک العبارة یحتمل ان یکون التقدير واجباً کما فی المثال المذکور وهو
قوله کم كان مالک اجیب عنه انه لا حاجة الی هذه القيود لان حکم العوارض معلوماً لا حاجة الی
 بیانها وهو عدل الاعتبار لها یعنی ان المراد بالجواز هو الامکان الخاص لکن لم یذکر القید المذکور لعد
 الاحتیاج **قوله** ومخالف فی اشارة الی ان خلافاً مفعول مطلق للفعل المحذوف الذی هو خبر
 المبتدأ المحذوف **قوله** ثابتاً فی اشارة الی ان لابن ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة بخلاف
قوله واقعا ظاهر جواب سوال وهو انه كان من الواجب علی المصن ان یجعل ما فی اوله ما لثانیته
 من قیل المختلف فیہ لوقوع الخلاف فیها من ابن کیسا اجاب بما ترے **قوله** وبهذا بقوله
 واقعا ظاهر **قوله** ای فعل جواب سوال وهو ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتین لابد فیهما
 من ضمیر الفصل اجاب بما ترے **قوله** ای للدلالة فی اشارة الی ان اللام فی قوله لدنو الخبر
 لیست صلة للوضع بل للغرض الدلالة **قوله** منصوب علی المصدکة یعنی انه مفعول مطلق للدنو
قوله بتقدیر مضایا جواب سوال وهو ان الدنو مشتمل علی الدنو لا علی الرجاء فكیف یکون مفعولاً
 مطلقاً اجاب بما ترے **قوله** دینو حصو جواب سوال وهو ما مر الان **قوله** ای دینو اخذ جواب سوال ظاهر
قوله شرع تفسیر اخذ **قوله** لا شراف الخبر ای لقرب الخبر **قوله** بالتصد معناه بالفارسیة
 تیار کر ن کشر اسباب الولیمة وغیره کوضع السرج علی الفرس للخروج **قوله** فطلق معنی کواحد من
 عسے کاد وطلق هو القرب لکن الاول یتعمل فی الاول وهو دنو الخبر دنو رجاء والثانی فی الثانی و
 هو دنو الخبر دنو حصو والثالث فی الثالث هو دنو الخبر للفاعلة دنو اخذ شرع **قوله** حیث لا یجی
 من جواب سوال وهو انه لا نسلم انه غیر متضرر حیث یجی من التثنية والجمع والمؤنث حیث قال
 عسے عسیا عسوا عست الی اخرها اجاب بما ترے **قوله** فی الاغلب انما قید بذکر الاغلب
 لان الامر والنهی عنه من الانشائات ایضاً **قوله** بتقدیر مضایا جواب سوال ظاهر

قوله قارب متعدي يحتاج الى الفاعل والمفعول والانشاء لازمي **قوله** بان ينكر مفعول وهو قوله
 ان يخرج **قوله** الاسم هو المخرج **قوله** تشبها بكاد لان كل واحد منهما للقرب اسم كل واحد منهما
 قد ذكر عقبيهما وخبرها عقيب الاسم **قوله** عيسى الهم اي الهم الذي امسيت فيه يكون را
 فرج قريب الهم عبارة عن الهم الذي يكون في يوم الامس **قوله** قد كاد او الشعر رسم عفا
 من بعد ما قد انما قد كاد طول البلاء من يمضيا **فقوله** رسم عبارة من اثار البناء الخراب خبر
 المبتدأ المحذوف فصار تقديرو هذا وقوله عفا اي خربت وقوله نحا معناه المحو التخریب **قوله** اثار البناء قد
 خربت بعد تخریب رسم البناء وقوله كاد اسمها الضمير المستتر فيها الراجع الى الرسم قوله من طول
 البلاء من طول الخلق بالفارسية كهنگي وقوله ن يمضيا خبر لكاد معناه المحو التخریب ايضا وسبب
 ورود هذا الشعر فرقة العاشق من المعشوق سنين ثم جاء الى بلد بعد التخریب فقال هذا الشعر **قوله**
 نقي مضمونها مثل لم يضتر نريد **قوله** الشعراء المراد بها ابن شبرمة ذ الرمة هو اسم للشاعر **قوله**
 لم يكن اول الشعر هذا اذا غير المجر المحبين لم يكن ريس الهوا من حب ميت يبرح **فقوله** ٦
 المجر عبارة عن الفرقته واللام فيه بدل من المضاليه فصار تقديره اذا غير المجر حب المحبين ٦
 يعني ان الفرقته بين العاشق والمعشوق سبب نقصان العشق المحبة والريس عبارة عن الغزل
 ومعناه بالفارسية تار هائي عشق وقوله يبرح اي يزول يعني ان فراق من المعشوق ليس بسبب
 نقصان العشق كما في سائر المحبين **قوله** وجعل يقول اي وجعل يزيد يقول **قوله** وضع تفسير للتعريف
قوله اي فعل وضع اه جواب سوال وهو انه ينقض على قوله لله در فارشا وعلى قوله واهاله فانها
 لا يسميان بفعل التعجب مع ان التعريف صادق عليهما لان الاول للانشاء والتعجب في حسن الخيرة
 لزيد الثاني الهلاك له اجاب عنه بقوله اي فعل وهما ليسا من الافعال الاولى فظاهر اما الثاني
 فلانه صوت **قوله** واهاله وهو عبارة عن الهلاك **قوله** لكن ينقض اه حاصله ان نحو قاتل
 الله ولا مثل في قوله قاتله الله من شاعر ولا مثل عشرة من الافعال لانشاء المدح اما اول ٦
 فالتعجب في حسن اشعاره واما الثاني فالتعجب في حسن كتابته وخطاطته مع انهما لا يسميان بافعلا
 التعجب **قوله** من شاعر تفسير للضمير في قاتله الراجع الى زيد مثلاً **قوله** ولا مثل الشان ٦٦
 اليوسه ومعناه بالفارسية خشك **قوله** عشرة عبارة عن الاصابة العشرة **قوله** الفعل
 التعجب لما وضع اه فيه اشادة الى ان الضمير في له اما راجع الى المعرف باعتبار ان الاصلان كلما و
 عليه التعريف ورد عليه القسم الى التعريف للقرب **قوله** احدها اه جواب سوال وهو انه
 ينبغي ان ينكر ادوات المحصر اجاب بما تر **قوله** الذي تضمنه تركيب اه جواب سوالين ٦
 الاول ان ما فعل ليس بصيغة فعل التعجب باعتبار انه وزن كسائر اوزان المفرد باعتبار انها
 قسم من الكلمة والا وزن لا يسمي بصيغة فعل التعجب الثاني ان صيغة الفعل لا يكون الا مفردا
 باعتبار انها قسم من الكلمة وصيغة ما افعله مركب من كلمة ما وا ففعل

اہ جواب سوال وہوان الجملۃ اذا وقعت خبر الابد فیہ من ضمیر المبتدأ وہہنا لم یوجد فاجاب بما تدر
قوله یعنی شرط صحۃ لا شرط ذاتہ **قوله** حقیقۃ اوتاویلا اہ جواب سوال وہوانہ یتقض
 علی اسد نخو نعم الرجل اسد فانه مخصوص للفاعل مع انه لیس من جنس الرجل **جواب** بقوله
 اوتاویلا والاسد ہہنا مؤول بالرجل الشجاع **قوله** مع افراد الفاعل فانقیل مطابقتہ المخصوص
 بالفاعل کما لا یوجد فی الافراد والجمعیۃ کذلک لا یوجد فی الجنسیۃ ایضاً لان الذ من ذوی
 العقول والمثل من غیرہ فلم یم تیعرض الشارح الی هذا قلنا کجواز التوہم بان یراد بکلمۃ الذین
 المثل بعینہ مبالغۃ وان کان تاویلا **قوله** بتقد مثل الذین اہ فی صار المثل الثانی مخصوصاً للمثل
 الاول فانقیل فعلی هذا یلزم الاتحاد بین الفاعل والمخصوص قلنا المغائرۃ بینہما بحسب مغائرۃ
 المضاف الیہ لان الاول مضاف الی القوم والثانی الی الذین **قوله** وحد المخصوص الخ والقدر
 علی حد فہ قوله تعالیٰ مثل الذین حیث التوریتۃ الایۃ فی لا یرد **قوله** قوله تعالیٰ جواب سوال و
 ہوان اضافة المثل الی قوله نعم العبد غیر جائز لانه مرکب المضاف الیہ لا یكون الامفر الجاب بما تدر
قوله آخن الخ بقربیتہ قوله تعالیٰ الأرض فرشہا **قوله** فی افادۃ الذم جواب سوال وہوان
 ساء جوف ہمو الالم وبئس مہمو العین فکیف یتصو اتحادہما مع الآخر فاجاب بما تدر **قوله**
 حسب الخ جواب سوال وہون جذا لیس بفعل من افعال المذ بل مرکب من الفاعل والمفعول اجاب بما تدر
قوله اوجب الخ وهذا علی تقدیر نقل حرکتہ یاء الاول الی الخاء بعد سلب حرکتہا **قوله** تجزأ مثلاً
 فی نقلہا عن المواضع الاصلیۃ لان حبذا فی حبذا زید فی الاصل فعل خاص معلوم نقلت عنہ صلاۃ انشاء
 الب **قوله** علی الوجهین المذکورین فانقیل فعلی تقدیر الوجه الاول بان جعل حبذا خبراً وزید
 مبتدأ لابد فیہا من العائد وهو لم یوجد فی مثل قوله حبذا زید قلنا بان اسم الاشارة قائم مقام
 العائد لانه بمنزلۃ لام التعریف لان کلہما للتعریف **قوله** ما فی حبذا العبادة محمولۃ علی المسامحة یعنی
 حب فی حبذا **قوله** ای کلمۃ الخ جواب عن اسولۃ ثلاثۃ الاول ان کلمۃ مالم یعمو فی لا یصیر تعریض
 الحرف مانعاً عن دخولہ فی غیر حیث دخل فیہ قد ضرب فان هذا التركیب یدل علی غیرہا باعتبار
 دلالة الفعل علی النسبۃ مع انه لا یكون حرفاً لان الحرف قسم من الکلمۃ وقد ضرب لیس بکلمۃ بل
 ہو مرکب الثانی ان کلمۃ مالم یعمو فی یتقض التعریف علی من المنقوشۃ مثلاً علی الجدار فان
 التعریف صادق علیہما مع انها لا یسمی بالحرف الثالث ان المبتدأ والخبر اذا کا نا معرفتین لابد من
 ضمیر الفصل بینہما وہنا لم یوجد جاب عنہا بقوله ای کلمۃ حاصلۃ ان کلمۃ ماہنا مؤول بکلمۃ
 فاذا فر بکلمۃ اندفع الاول والثانی لان قد ضرب لیس بکلمۃ لان الکلمۃ مفردۃ وہی مرکبۃ ومن المنقوشۃ
 ایض لیس بکلمۃ لعدا تصو التلفظ علیہا لان بعض العلماء قد ضعفوا هذا السؤال قالوا ان من المنقوشۃ
 تدل علی معنی مستقلاً بالمفہومیۃ فی لا یصیر داخلہ فی الحد ولا فی الحد واما تفسیر الشارح
 کلمۃ ما بالکلمۃ فلیس لدفع الاعتراض بل للحد علی اخوۃ ہو الاسم والفعل یعنی الشارح لما فی

۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲
 ۴۹۳
 ۴۹۴
 ۴۹۵
 ۴۹۶
 ۴۹۷
 ۴۹۸
 ۴۹۹
 ۵۰۰

۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲
 ۴۹۳
 ۴۹۴
 ۴۹۵
 ۴۹۶
 ۴۹۷
 ۴۹۸
 ۴۹۹
 ۵۰۰

کلمہ ہا فی اول الاسم الفعل بالكلمة كاترے فسرہا فی اول بحث الحرف ہا ایض حملہ علیہما والمسا
 بالنكرة اندفع الثالث والقريينة على ان المراد بالكلمة الكلمة النكرة وقوع لفظ ما فی موضع الخبر
قوله دلت اہ هذا تفسیر مطابقة الضمیر بالمرجع **قوله** حاصلہ اہ فیہ اشادة الى ان
 فی غیرہ ظروف مستقر باعتبار المتعلق صفة المعنى **قوله** متعلق بالنسبة اليہ جواب سوال و
 هو ان بین کلامی المصم تناقض لا ینفہم من قوله لعل معنی ان هذا المعنى انما هو معنی لکلمة
 ما كان القاعد انما اذا نسب المعنى الى الكلمة بواسطة فی تفید مدلولیة المعنى کذلک الكلمة ومن
 قوله فی غیرہ ینفہم ان هذا المعنى انما معناه للغير لان الاصل ان المعنى اذا نسب الى الغير بواسطة فی
 یراد به ان هذا المعنى معنی لک الغير اجاب عنه بقوله متعلق حاصلہ ان المراد فی غیرہ ان ذلك المعنى
 لا يستقل لا بتعلق ذلك الغير **قوله** ای لا يكون مستقلا اہ جواب سوال وهو انه ینقض على
 الاسماء المتضائفة كالابوة والبنوة فان معنی الابوة لا یتعلق الا بعد تصو معنی الابن مع انه لا
 یسمی بالحرف اجاب عنه بقوله ای لا يكون مستقلا اہ **قوله** بالمفہومیة یعنی ینقض کلمة الحرف فی
 الدلالة علیہ محتاجا الى انضمام کلمة اخرى ونحو الابوة مثلا لیس من هذا القبیل **قوله** بحيث یصلح
 اہ جواب سوال وهو انه ینقض على الفعل بالنسبة الى معناه المطابقة فانه لا یسمی بالحرف مع ان معناه غیر
 مستقلا بالمفہومیة لان النسبة فیہ معنی حرفی کما ذکرنا بتحقیقہ هناك اجاب بقوله بحيث یصلح ان
 یحکم علیہ فی معنی الفعل یصلح ان یحکم بہ **قوله** للكلام اہ جواب سوال وهو انه ینقض على نحو من فی
 قوله ومن الى فانها جزء من ذلك المجموع مع انه لا یتحتاج الى اسم فعل اجاب بقوله للكلام وذلك لیس
 بكلام **قوله** رکن اہ الرکن عبادة عما ینسب الیہ مسند او مسند الیہ مثلا الرکن مثلا فی نحو الجہاد لاسی
 ومثال غیر الرکن هو من فی نحو سرت من البصر الى الكوفة **قوله** ایصالہ اہ جواب سوال وهو
 ان المعنى الحقیقی لا قضا هو الوصف صرح صدار التعریف غیر جامع لا افراد کان کافر من الافراد
 لیس بموضوع لوصف الشئ ای لوصف الفعل لى ما یلیل اجاب بما ترے **قوله** بما رحبت الباء بمعنی
 مع وكلمة مامضیة فصار المعنى ای مع ارجہا **قوله** من الى وحتى وفى النحر هذا الاربعة
 مثلا وقع فی الكلام لان الواقعة فی قوله سرت من البصر الى الكوفة والواقعة فی كلام المصم
 مرکب منهما ایض ہکذا غیرہا بخلاف الباء واللام فانہما اسمان لہا وقعت فی الكلام فان الباء فی قوله
 مرد بید اقعة بحرف احد الواقعة فی كلام المصم مرکب من ثلثة احرف الباء والالف والهمزة فکما
 هذا اسم لما وقعت فی الكلام وھکذا اللام والتاء والواو والكاف **قوله** ذکر هذا الحرف الخ جواب
 سوال وهو انه ما الوجه للمصم ذکر هذا الحرف على سبیل الحکایة والباء واللام باسمیہما اجاب
 بما ترے **قوله** ای الواو التى الخ جواب سوال وهو ان اضافة الواو الى ضمیر رب غیر جائز
 لانہما حرفان لا یضافا الا الى الذی الخ جزء منہ حاصل الجواب ان اضافة فتھا لاد نے
 ملائمة هو تقدیرہا بعد **قوله** وفى عدا ای الواو **قوله** والعشرة الاول وهی

بقوله

لا علیہ

من قوله من الى قوله وتائه الخ جواب سؤال وهو ان المصم قد العشرة الاولى على الخمسة الاخيرة ثم قد م هي على الثلاثة الاخيرة اجاب بقوله فالعشرة الاولى الخ حاصل ان تقديمها باعتبار انهما ملائمة بالمقابلة لانها الحرف المحضة والبحث ههنا في الحرف ايضا واما تقديم الخمسة التي يليها على الثلاثة الاخيرة باعتبار ان لها جهتان جهة الملائمة بالمقام باعتبار انهما حرفان جهة اصالته الاسم باعتبار انها تكون اسما واما الثلاثة الاخيرة فلها جهة واحدة وهو الملائمة بالمقام وليست لها جهة اصالته الاسمية بل جهة قريبة العمل لانها تكون حرفا **قوله** والمراد بالغاية الخ جواب سؤال وهو ان اضافة الابتداء الى الغاية غير جائز لان الغاية عبارة عن الانتهاء ولا معنى لابتداء النهاية اجاب عنه بجوابين الاول بقوله والمراد بالغاية المسافة والمسافة كما يكون له انتهاء كذلك يكون له ابتداء ووسط ثم قوله اطلاق الاسم الجزء على الكل لبيان العلاقة والثاني بقوله وقيل كثيرا ما اه **قوله** وعلامة من الابتكارية جواب سؤال وهو ان مشتركين المذكورة في المتن بين غيرها من المعاني والمشارك اذا اريد به احد المعنيين لا بد من القرينة فما القرينة ههنا اجاب بماتر **قوله** اي لاظهار المقصود الخ في اشارة الى ان المراد من التعيين التبيين الخاص لا مطلق التبيين فلا يرد ان معنى من مستقل ههنا ومعنى الحرف غير مستقل **قوله** وما يفيد فائدتها وهي قوله اعوذ بالله فان هذا مفيد لفائدة كلمة الى لان معناها التبعي الى **قوله** وعلامة الخ جواب سؤال مثل ما مر لان **قوله** اي وقد تجي للتبويض اشارة الى ان المراد بالتبويض التبويض الخاص اي تبويض الشيء لا مطلقا **قوله** عطف على قوله الابتداء بخلاف الاولين فانهما معطوفان على المجرور باللام **قوله** اقتد كان اه وقد كان بمعنى ثبت **قوله** وهو وارد الخ جواب اخر من طرف المصم للكوفين والاختف **قوله** او شئ الخ هذا مرجع للضمير في كان وقوله من مطريان عنه **قوله** المخاطب الخ بصيغة اسم الفاعل والمفعول وقوله منته بصيغة اسم الفاعل والمفعول ايضا **قوله** اي مثلا الخ في اشارة الى جواب ال وهو ان الكاف في ذلك حرف فكيف يصير خبرا لقوله حتى اجاب بماتر **قوله** في كونها الخ جواب سؤال وهو ان حتى لما كان مثالا في فح لا حاجة الى قوله وبمعنى مع كثيرا بعد قوله حتى كذلك اجاب بقوله في كونها لا انتهاء الغاية لا مطلقا **قوله** لا لتبس الضمير بالمجرور اي مجرور حتى **قوله** بالمنصو اي بعد حتى العاطفة اذا كان المعطوف عليه منصوبا ولم يقل المرفوع لان الالتبا انما يجي ههنا بين المجرور والمنصو لا اتحادهما من حيث الصوة كما في بحث المضمرات واما المرفوع فغاير عنهما من حيث الصوة **قوله** في بعض اشعار العرب وهو قوله والله لا يبقني اناس فتي حتى لا يابن ابني زياد واللام في قوله فلا زائدة وقوله فتي معناه الشاب **قوله** على سبيل النكاة جواب الى المبرد لان النادر كالمعدوم وليس بشئ فلا اعتداد لبعض الاشعار **قوله** لا لصاق وهو عبارة عن الاتصال والمصاحبة عبارة عن المعية لانه

عبارة عن جود شئ مع شئ في زمان أحد **قوله** فمعناه الخ جواب سوال وهو ان ذكر المصاحبة
بعلا لا لصاق مستدل لانه مستلزما للمصاحبة والمصاحبة مستلزما له فاجاب بما تری **قوله** ^ف
بجعل الفعل الخ جواب سوال وهو ان اختصاص التعداد بالباء ليس بجائز لان التعدية ههنا بمعنى
افضاء الفعل الى مفعوله بواسطة حرف الجر ^ف وخرجوا الجركلها سواء اجاب بما تری **قوله** بجعل لان
في الاصل كان بمعنى قد كما في قوله تع هل اتي على الانسان اقد اتي واستعمالها في الاستفهاما غير
اصل و زيادة الباء ايض غير اصل فاعطى غير الاصل لغيره بخلاف الهزلة لانها اصل في الاستفهاما
مثل علة زيادة الباء فاعطى الاصل له **قوله** للتاديب فان العلة لا بد ان يكون مقدا ما على
المعلول والتاديب مؤخر عن الضرب في الوجود ومقدا عليه الذهن فلذلك سميت بالعلة
الذهنية بخلاف المخافة **قوله** يعني ان الخ جواب سوال وهو ان اضافة الفعل الى رب غير
جائز لان الفعل انما يكون للفاعل لا لرب اجاب بما تری حاصله ان اضافة الفعل الى رب
باعتبار اذ في الملازمة لان رب يتعلق بالفعل **قوله** للتقليل المحقق زمان الماضي ايض متحقق
فاعطى المحقق له **قوله** لا مرجع له تفسير لقوله مبهم قال في مطابقة التميز فان قيل ان الاصل
ان كلمة في اذ تتعلق بالخلاف فيصير نقیض مجردا قول للمخالف ونقيض بالمطابقة هو علة
فيهم من ان الكوفيين قائلون على علة المطابقة والامريسي كن لك لانهم قائلون على
المطابقة قلنا الفاء بمعنى اللام **قوله** ربها ضربة بسيف صيقل بين بصرى وطعنة بخلاء
الصيقل عبارة عن الحد **قوله** وبلد اي رب بلد ليس لها انيس - الا اليعا فير الا العيس -
انيس معناه بالفارسية باران واليعا فير عبارة عن ولد البقر لوحش والعيس عبارة عن
الجمال الابيض **قوله** تعسف اي مشقة **قوله** وخص لظاهر الخ جواب سوال ظاهر **قوله** و
الواو دون الضمير **قوله** الذي هو الخ اعلم ان الاصل في حروف القسم الباء لان تتعلق فعل
القسم بالمقسم بالصاق والباء اصل في الاصل اق ثم الواو لانها للجمعية وهو مستلزم الا لصاق
ثم التاء لقومها في المخرج الى الواو لانها حرف توذي في رأس اللسان عند صول الاسنان **قوله** ^ف
في جميع ما ذكر الخ جواب سوال ظاهر وايضا شادة الى ان الالف واللام في قوله في الجميع عوض
عن المضاليه **قوله** من حد الفعل الى قوله فهي جواب سوال وهو ان المراد بقوله في الجميع
الاختصاص علة الاختصاص فيلزم التناقض في استعمال الباء من جهة المناقاة بين الاختصاص
وعلة اجاب بما تری حاصله ان المراد بقوله في الجميع الامور المذكورة لا الاختصاص علة
حتى يلزم التناقض كما تری **قوله** فالمراد الخ اظهار امور المذكورة من قبل **قوله** من الامور
المختصة فصادح معنى المتن والباء اعلم من الامور المذكورة **قوله** اي يجاب فير شادة
الى ان لقوله ويتلق معنى اخر غير مراد ههنا وهو الملاقات او تفسير غير المشهور بالمشهور
قوله اي وسط فير شادة الى ان لقوله اعتراض معنى اخر غير مراد ههنا وهو

قوله في جميع ما ذكر الخ جواب سوال ظاهر وايضا شادة الى ان الالف واللام في قوله في الجميع عوض عن المضاليه قوله من حد الفعل الى قوله فهي جواب سوال وهو ان المراد بقوله في الجميع الاختصاص علة الاختصاص فيلزم التناقض في استعمال الباء من جهة المناقاة بين الاختصاص وعلة اجاب بما تری حاصله ان المراد بقوله في الجميع الامور المذكورة لا الاختصاص علة حتى يلزم التناقض كما تری قوله فالمراد الخ اظهار امور المذكورة من قبل قوله من الامور المختصة فصادح معنى المتن والباء اعلم من الامور المذكورة قوله اي يجاب فير شادة الى ان لقوله ويتلق معنى اخر غير مراد ههنا وهو الملاقات او تفسير غير المشهور بالمشهور قوله اي وسط فير شادة الى ان لقوله اعتراض معنى اخر غير مراد ههنا وهو

قوله فی بعض شعادہم وهو ما رثی من بیت النابغة الالیتما هذا الجماع الی حامتنا فقولہ
 الی حامتنا ظرف مستقر باعتبار المتعلق اعنی بہ مضمومة خبر لقلولہ لیتما والجماع جمع حامتی
 وسبب ودین شعر آنست کہ یک دم ذور لے ونظر و شعر بود باشاعرے روزے در مجلس بادشاہ شہتہ بود در
 حالت چند عذ کو تر بہو امیر تنہا این شاعر گفت کہ کو تر یا چند ست آن آدم این شعر گفت یعنی ان لہ حامۃ واحد
قوله سماها جملة الخ جواب سوال وهو ان المفتوحة مع اسمها وخبرها فی حکم المفرد
 لان قولہ ان زیلا قائم فی نحو قولہ بلغنی ان زیلا قائم مؤل بقیام زید فکیف یصح قولہ مع جملتها
 فاجاب بما ترے **قوله** المذکور جواب سوال وهو ان قولہ ثم الشارة الی المفرد والمشار الیہ ہنا
 تثبتہ لاجاب بقولہ المذکور حاصلہ انہما مؤکلان بالمدکور **قوله** یقتضی الجمل جواب سوال
 وهو ان اضافة الموضع الی الجمل غیر جائز لانه لیست موضع باعتبار انہا لفظ فاجاب بما ترے
قوله حال کونہا فیہ اشارة الی ان قولہ فاعلة حال عن الضمیر فی فتح **قوله** مع جملتها
 وانما تصیران المفتوحة مع جملتها فاعلة لان ان المفتوحة مع جملتها لا یتصوان تصیر فاعلة
 لانہا حر وانما تصیران المفتوحة مع جملتها فی حکم المفرد لانہما مشابہتا بالمخففة المصدکاتۃ فی
 اقتضاء الصلۃ والصوۃ والکتابۃ ثم المخففة المصدکاتۃ مشابہتا بالمصدکاتۃ لان کل واحد منہما
 حر **قوله** معادلک ای مقابلک **قوله** زعمت تفسیر للفعلا المحذوف **قوله** مما وقع بعد
 الفاء جواب سوال وهو ان اضافة المثل الی ما بعد لا یخلو اما ان یکون بیانیۃ اولامیۃ وظرفیۃ
 فعل الاول خرج عنہ یضربنی اضربۃ علی الثانی بالعکس علی الثالث یلزم ظرفیۃ الشئ
 لنفسہ اجاب بما ترے حاصلہ ان المراد بہ هو ان التی تقع بعد لفاء الجزائیۃ **قوله** فانا
 اکرم الخ فضمیرنا مبتدأ واکرم خبرہ ثم ہذا جزاء لکلمۃ من فی وجب الکسر لان الجزاء
 لا یکون الا جملة **قوله** فجاءت انی اکرم الجزاء مبتدأ مضاف الی الضمیر وجزاء لکلمۃ
 من وقولہ انی اکرم خبرہ فی وجب الفتح لان کون الخبر مفردا واجب **قوله** او اکرامی
 یعنی ان اسمہا وخبرہا مؤل بقولہ اکرامی ثم الاکرام مبتدأ وخبرہ محذوف اعنی بہ ثانی
 فی وجب الفتح ایض کما ترے **قوله** ومثلا الخ فیہ اشارة الی العطف **قوله** قولہ الشاعر جواب
 سوال وهو ان اضافة المثل الی ما بعد غیر جائز یرکبہ فاجاب بما ترے **قوله** مما وقعت
 جواب سوال مثلاً مرفی من یکرم فی **قوله** اذا للمفاجات والواقع بعد ہا لا یکون الا
 جملة **قوله** ای اذا عبوتہ الخ یعنی ان اسمہا وخبرہا مؤل بالعبودیۃ ثم العبودیۃ مبتدأ
 خبر محذوف وهو ثابت **قوله** مفعولہ الثانی ومفعولہ الاول هو الضمیر المستتر فیہ راجع
 المتکلم **قوله** لئیم معناه بالفارسیۃ بہ بخت **قوله** ای ہمتہ جواب سوال وهو ان مقصود
 الشارح هو العلم وهو لا یحصل بمجرد قولہ عبد القفاء والهازم فاجاب بقولہ **قوله**
 جمعہا جواب سوال ظہر **قوله** ذلك الشبہ **قوله** تعین الکسر لان مقولہ القول لیکوا لاجملة

قوله اولاً قوالی قيل عليه بما الصدكية صار الاقوال مؤلاً بالقول فكيف يصح اقوالی قلنا نعم
 لكن القول بعد مؤلاً بقوالی لصحة لفظ الاول لا نه لا يحى الا في الاعداد والقول مفرد فاولناه بالاقوال
قوله في محل الرفع لا يكون المعطوف مرفوعاً **قوله** سواء كانت فيه إشارة الى ان قوله لفظاً او حكماً
 تعميم للمسكو **قوله** بعد العلم لان الواقع بعد العلم لا يكون إلا جملة لانه تقتضيه المفعولين
 قيل عليه انه يتقضى على نحو قوله نعم ان الله بريء من المشركين ورسوله فان الرسول هناك معطوف
 على اسم ان المفتوحة قلنا انها واقعة بعد ما في معنى الجملة **قوله** اي ذكر خيرها جواب سوال وهو
 ان قائماً في نحو ان زيد قائم وعمر وليس بماض لان الماضي ما دل على زمان قبل زمانك وهو ليس
 من هذا القبيل حاصل الجواب ان المراد من مضى الخبر ذكره قبل المعطوف **قوله** خبر عن كل واحد
 من المعطوف والمعطوف عليه لان لفظ اذ بان تثنية بخلاف قائم في نحو ان زيد وعمر قائم فانه خبر
 للمعطوف وخبر المعطوف عليه مقدر **قوله** اي مثل الخ جواب سوال وهو ان خبرية كذا غير جائز
 باعتبار انه حرف اجاب بقولاي مثل **قوله** ان في الدار لزيد ولا يجوز ان لفي الدار زيد لتوالي
 حرفي التاكيد **قوله** ولكنني من جهة العميد ان الياء اسمها وقوله لعبد خبرها ومعناه يا
 لفارسية مريض **قوله** ولهذا اي باعتبار ان عملها غالب **قوله** لم يذكره اي جواز اعمالها **قوله**
 اي من الافعال التي الخ جواب سوال وهو ان اضافة الافعال الى المبتدأ غير جائز لان المبتدأ
 اسم ليس له افعال اجاب بما ترمي حاصله ان اضافة باعتبار ان في ملازمة **قوله** ذلك الاعمال
 لان بعد جواز الغائلا يشترط صلاحية المحل **قوله** في التعميم الفاء بمعنى الام كما ذكرنا في رب
قوله تالله ربك ان قتلت مسلماً وجبت عليك عقوبة المتعمد فان الرب في قوله بك صفة
 الله وقوله عقوبة المتعمد هي القصاص **قوله** ان مشابهة المفتوحة بالفعل كثير باعتبار ان
 الهزة مفتوحة كالفاء في من **قوله** كما سبق يعني في بحث المضمرة في شرح قوله مع ان المفتوحة
 اذ اخفت **قوله** والعلم في ظاهر جواب سوال وهو ان ترجيح الاضعف على الاقوى ثابت ايضاً
 لان العلم في الظاهر من العلم في المقدر اجاب بما ترمي **قوله** او غير داخل يعني لا يكون من داخل
 المبتدأ والخبر **قوله** فلوانك في يوم الرخا سالتني فراقك لم اجد وانت صديق الرخاء
 عبادة عن اليو الفارخ **قوله** مقرونه فيه إشارة الى ان قوله مع الفعل ظرف مستقر
 باعتبار المتعلق حال عن الضمير في يلزمها **قوله** كما قد راى في التقدير **قوله** الا
 في المصدرية فان قيل هذا مخالف عما سبق في شرح قوله فان اردت الحال تحقيقاً او
 حكاية بقوله لانها علم الاستقبال وايضاً ان المخففة ليست للاستقبال لانها ليست للتغير
 معنى الجملة بخلاف المصدرية لانها للترجحية وهي لا يحى الا في الاستقبال لانها عبارة عن
 توقع وجوب الشيء في زمان المستقبل فعلى هذا صادراً لا مبرينها بالعكس قلنا ان العبارة
 الشارح وقع سهواً من قلم الناسخ او نقول ان المراد من المخففة الوضعية

سواء اي لفظ كان الياء اقوالاً

والمراد من قوله في المصداقية هي المخففة من المشددة والمصدكية هي الداخلة على المضارع
 نحو ان يضرب **قوله** لا نشاء اشارة الى ان العبارة بحذف المضاف قيل عليه هذا
 ينقض بما ذكرت في اول البحث بقوله اخرها لكونها لا نشاء بخلاف الاربعة السابقة فانها
 لا خبار قلنا المراد من الانشاء ههنا الاظهار **قوله** ونخر مشرق اللون كان ثدياه حقان النحر
 عبارة عن الصدك ومشرق اللون صفة اللون صفة النحر معناه بالفارسية سرخ رنگ **قوله** ثديا
 تثنية ثدى وهي عبارة عن الضرع **قوله** اى تغائر معنويا جواب سؤال وهو ان قوله
 معنى مفعول مطلق لقوله مغائرين وهو غير جائز لان المفعول مطلق ما يشتمل عليه معنى
 الفعل كاشتمال على الجزء ومعنى المتغائرين لا يكون مشتملا على المعنى اجاب بقوله تغائر معنويا
 حاصل من قوله معنى مفعول مطلق لقوله متغائرين مجازا باعتبار الموضوع المحذوف
قوله اشبهت العاطفة اى ببلكن العاطفة وهي مخففة وضعاف **قوله** مجراها في عدل الفعل
 لان العاطفة غير عاملة **قوله** ما اجريتا علياى فى العلم واما ان الناصبة وان الشرطية فهما
 عاملة كما ترى فلان لك لم تجر مجراها **قوله** كائنا جواب سؤال وهو ان التمنى يتعدى الى المفعول
 الواحد لا الاثنين اجاب بقوله كائنا حاصله ان نصب المفعول الثانى بناء على الحالية
قوله وانشد النخاي قال السرياني فى ذلك شعرا وهو وداعا من يجيب الى النداء
 اى الى المعطى فلم يستجبه عند ذلك مجيب - فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة
 لعل ابي المغوار منك قريب **قوله** فى الاحوال الثلاثة وهي حالة الرفع والنصب الجر **قوله**
 الامالة وهي متعدى والميلان لازى **قوله** بكسر الهزة احتراز عن اما بفهم الهزة لا بها حرف
 الشرط **قوله** اى المفصرة فى مثل جاءنى زيدا يعنى ان كلمتاى فى هذا المثال للعطف
 عند البعض عند البعض لا خذ لا بد ان يكون ما بعد هابيانا لما قبلها **قوله** اعم ان يكون
 جواب سؤال وهو ان الواو للجمع واما الثلاثة الاخيرة فليست للجمع بل للترتيب المهمل
 كما ذكره فيما بعد اجاب بما ترى **قوله** ومراد النخاة جواب سؤال وهو ان المراد من الجمعية
 اجتماع المعطوف والمعطوف عليه الفعل فى زمان واحد او مكان واحد فحينئذ
 ينقض على نحو جاءنى زيد عمرو اذا كان مجيئها مختلفا من حيث الزمان والمكان اجاب
 بما ترى **قوله** لا ترتيب فيها النخ جواب سؤال وهو ان ذكر قوله لا ترتيب فيها بعد قوله مطلقا
 مستدلا لان المراد من المطلق ليس ان الاطلاق من الترتيب وعدا من حاصل الجواب
 انه محمول على التاكيد لا للتقييد اى بيان لاطلا قها لا تقيد لها **قوله** يعنى ان جواب سؤال
 وهو ان اذا كان بينهما ترتيب فى الفعل ينبغى ان لا يصير الواو وهناك للجمع اجاب بما ترى **قوله**
 بحسب ما اقتضاه وضعها يعنى ان وضعها وضع الجزئية للمتبوع **قوله** قوة اى قوة الحكم
 المعطوف **قوله** كان غيره فصلا النحر ولو لم يقيد لك لم يحصل الغيرية ولا الصلاحية **قوله** حق المشاة معنا

بالفارسية بيادگان **قوله** واعلم فيه اشارة الى الفرق بين التجارة والعاطفة أو جواب سوال و
هو الانتهاء بالجزء الاقوى والاضعف كما يفيد عموم الفعل بجميع اجزاء الشئ كذلك الانتهاء بال
الملاقى للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك انت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم
بجميع اجزاء الليل فوجه للمصنف حيث تعرض لذلك ولم يتعرض لهذا وايضاً فيه رث على الفاضل الهندى
حيث قال في جواب هذا الاعتراض ان الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكماً يشتمل المجزأ ايضاً اجاب
بقوله اعلم ان الانتهاء **قوله** ليقبلاصل مزية على الفرع الخ هذا وجه الرث عليه علة الحاجة
الى ان الجزء اعم وهذا قوله مردود **قوله** ما يلاقى الجزء الاخير المراد بالملاقات هو اول جزء
الصباح الملاقى والمجاور بالجزء الاخير من الليل **قوله** وجه اختصاص المراد بالوجه هو
حملها على التجارة **قوله** وعلة الحاجة باعتبار انه لم يأت في العاطفة ما يلاقى الجزء الاخير **قوله**
احل المستويين تفسير لام المتصلة **قوله** والمنقول اعتراض على المصنف حاصله ان ذكر قوله لم يجر
باعتبار ان هذا التركيب حسن فصيح لم يصح **قوله** ولا يخفى اعتراض على الترجمة للسيد الشريف
حاصله ان ذكر الضعف في قوله ومن ثم ضعف لان الحكم لضعفه لتزله الخ والجواب عن طرف المصنف
ان لم يجر بمعنى لم يجب او بمعنى لم يصح فلا يرد على المصنف شئ وقد يجاب ان ام المتصلة مشروطة على شرطين
احد هما يليها احل المستويين والاخر الهزة والثاني قوله بعد ثبوت احد هما لطلب اليقين و
في هذه العبادة بيان لقوله المردود **قوله** اقتصر الخ اعتراض على المصنف **قوله** لكان
اخصر احسن واختصارية ظاهره واما حسنيته فلان تكرار ثم متوهم ان لكل من
الشرطين مدخل في تفريع كل من الحكمين والجواب عن هذا الاعتراض ان المصنف لم
لم يقتصر على ثم الاول لرعاية المبتدئ لان المبتدئ لا يفهم من قوله رأيت زيداً ام عمياً ان هذا
تفريع للحكم الثاني اعني قوله لطلب التعيين فلذلك ذكر المصنف ثم الثاني **قوله** وايضاً من ثم رأى
من اجل ما ذكر بعينه وفيه رث على الفاضل الهندى حيث اجاب عن الاعتراض الوارد على
المصنف من ان ذكر ثم الثاني ههنا مستكبر لانه لا يشير بثم الثاني الى ما يشير بثم الاول
فقال الفاضل الهندى في جواب هذا الاعتراض ان المشار اليه بثم الثاني مغاير من المشار
اليه بثم الاول لان المشار اليه بثم الثاني قوله لطلب التعيين والمشار اليه بثم الاول قوله يليها
احل المستويين والاخر الهزة فجاء لا يرد قوله فردا لشارح عليه بقوله ايضاً من ثم
الى من اجل ما ذكر بعينه حاصل الرد ان المشار اليه بثم في الموضعين امر واحد **قوله** فالمشار اليه بثم
هذا تفريع على قوله وايضاً من ثم آمن **قوله** جعلها اشارة الى قوله مردود **قوله** لا يخلو عن سماحة
اخذت لان المذكور سابقاً حكم واحد لا مكان حتى يشار الى كل واحد منهما استقلالاً **قوله** عطف
قوله كان بدن ذكر قوله من ثم في الكلام الثاني **قوله** في الاضراب جواب سوال وهو ان بل واحد
الاخرين معينا وام ليس كذلك اجاب بما تراءى **قوله** الى ان القطيعة بيان المرجح **قوله** حين تقصده

جواب سوال و هو ان قوله زيد عند لام عمر احتمال ام المتصلة ثابت فاداة هذا الاحتمال
لا يصح فلا يصح التمثيل به هنا اجاب بما تری **قوله** ولا کن لا یجب الخ وجه الفرق اذ
او ضعیف فی افادة الشک لانه یحیی بمعنی واو الجمعية ایض بخلاف اما الخ **قوله** هذا الحرف
الثلثة اه جواب سوال و هو ان ابتداء التثنية لما بعد غیر جائز باعتبار انها حرف حاصل
الجواب انها وقعت اسما لما وقع فی التركيب لان اللفظ اذا ارید به مجرد اللفظ یكون
علما لنفسه **قوله** والاخبار الذی جواب سوال و هو انه کیف لا یكون فی المعطوف علیه حکم
مع ان المتکلم اخبر عن محیی زید وقال جاء فی زید اجاب بقوله والاخبار الذی حاصله ان
ذکره کان مبہما وکان خطأ عمدا او سهوا و لیس المراد انه وقع لا بطریق القصد فلا یرد **قوله**
فی حکم المسکوت عنه لئلا یلزم التناقض بین کلامی القائل **قوله** وکانه الخ جواب سوال و هو
ان الهمزة لیسست للقرب بل للمتوسط اجاب بما تری **قوله** وجه تسميتها و هو ان کلها
لا یجلب والاثبات **قوله** اے لا تستعمل الخ جواب سوال و هو انه یتقض علی نحو و الله
لا فعلن کذا فانه یوجد القسم ولا یوجد ای مع انک قلت و یلزمها القسم اجاب بقوله
ای لا تستعمل الخ **قوله** لکسراه ای کسر الراء وفتحها واما الجیم ففتوح لا غیر **قوله** لیسست
شعره هل للمحب شفاء من جوی جهن ان ایلقاء فقوله شعری ای علمی **قوله** للمحب ای
للعاشق وقوله من جوی جهن معناه بالفارسیة از سوختن عشق ایشان **قوله** الزیادة
المراد بها هنا ما لا یختل اصلا لمعنی بدونها و التي جمعتها هویة السماء کما فی کتب
التصریف و التي لا تكون بمقابلته الفاء العین اللام کالهمزة فی اکرم و هکذا غیرها من
النون ائذ ایض **قوله** و انما سمیت الخ رد علی بعض النحاة و ایض جواب سوال و هو انه اذا کا
هذا الحرف و زائد فلا تقع الا زائد فیتقض علی من فی نحو ستر من البصرة و علی الباء فی نحو
مر زید و غیر ذلک من مواد النقص اجاب بقوله و انما سمیت الخ **قوله** ومعنا کونها
زائد رد فی علی الفاضل الهندی حیث قال ان مع کونها زائد لا فائد لها اصلا فرد الشارح علیه بقوله
و معنی کونها الخ وقوله والا لعدت عبثا و وجه الرد علیه **قوله** من الاستغراقیة فی قوله
ما من **قوله** فی خبرها و لا و لیس کما فی قوله ما زید و لا زید و لیس زید بقاء **قوله**
مخفیفین ای من حیث الوضع قولامک جلوس الخ انما زاد لفظ المد لان ارتباط المصدک بما قبلها لا
یحصل بدونها **قوله** کان طبیة الخ اول الشعر هکذا و یوما توفینا بوجه مقسم + کان طبیة
تعطو الی ناضر السلم + قوله توفینا ای جئنا الی المعشوقة وقوله مقسم ای وجهها حسنا و
قوله تعطو ای تمیل عنقر و قوله الی ناضر السلم اے اغصان الشجر لا کل الاوراق
قوله بالجر و اما علی تقدیر ایتة طبیة بالنصب فلیت کلمتان زائد بل مخففة
عن المثقلة المفتوحة و طبیة اسمها **قوله** فی بیر لا حور سری و ما شعر +

وقامه قوله بافكه حتى اذا الصبح حشر المراد بالبيرالد نيا الحور جمع الحائز اي الهالك
وقوله سرى اي سر العبد ما شعر اي وما علم بافكه اي عالم نبود بسبب غفلت خود فنقلت
الباء لتعليق ما قبله قوله ذا الصبح المراد بربو القينة وقوله حشر معناه بالفارسي سيد ميد
وهي كناية عن هجئة يوم القيمة **قوله** نادينا ليس بالقول بصريح بل مؤد معناه **قوله** قوله
تعالى جواب سوال وهو انه يتقضى على قوله ان اعبدني اي قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني
بر ان اعبدوا الله فان ان حرف التفسير ههنا مع انه يفسر للقول الصريح اجاب بما لك
قوله بقوا مثال لكلمة ما ثم هي فعل ماضى معلوم للجمع المذكور مثله **قوله** ما الدنيا
باقية الدنيا مبتدأ و باقية خبره وكلمة ما مصدكية فصار تقديره بقوا في الدنيا بقاء
الدنيا **قوله** اذ اكدت بما اي صارت مكفوفة بما الكافة **قوله** مصدا خبرها فالقائم
في نحو اعجبني انك قائم خبرها لان ذلك القائم مضاف الى كاف الخطاب **قوله** او
ما في معناه اي معنى المصدا فان الاخ في نحو اعجبني ان زيدا اخوك جامد ليس له مصدا
لكن الاخوة الماخوذة منه في معنى المصدا لانه للحديث كالمصدا **قوله** وفي بعض النسخ الخ وفيه
اشارة الى الحذف في هذه النسخة لان الفعل معروض حرا للتخفيف عارضة والاصل
في الفعل ان يكون مسندا الى العارض فصار تقديره وتلزم هذا الحرف الفعل فتكون
النسخة الاخيرة اولى من الاولى كما لا يخفى **قوله** هلا زيد اضربت مثال تقدير الفعل من
قبيل ما اضر عاملا على شريطة التفسير **قوله** ثم انه يضاف اي ينظم والمعنى ان كلمة
قد اذا دخلت على الماضي والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق لكن اذا دخلت على الماضي
ينظم الى هذا المعنى وهو التحقيق وفي بعض المواضع التقريب من الحال مع التوقع واذا
دخلت على المضارع ينظم الى هذا المعنى غالباً وهو التقليل **قوله** وان يكون مصداً الخ و
المصدا في نحو راكب الامير هو الركوب **قوله** متوقعا بضم المفعول **قوله** حرف تنفيس هو
السين وانا سمي بحرف التنفيس لان التنفيس عبارة عن التأخير هذان الحرفان ايضاً يتاخران
مدخولهما عنهما **قوله** تذكرة الخ الضمير في دات و تذكرت راجع الى لفظ قد **قوله** الخ
معناه چراگاه والمراد ههنا دخولها على الفعل **قوله** وحت اي ما لم يشو **قوله** الالف
بكسرة الهزة وسكون اللام الالف والمجبة **قوله** المالف اي القديم **قوله** عاينته الى
عانق قد الفعل **قوله** تسلت اتمليت عن الفعل **قوله** اهله احوالها غافلة **قوله** و
اعلم الخ جواب سوال وهو ان لو موضوعه لتعليق الشيء بالشيء من قال ان لو لا انتقاء الثاني
لا انتقاء الاول ولا انتقاء الاول لا انتقاء الثاني كلا هما غلطان اجاب بقوله واعلم الخ
حاصلها لا شك ان لو موضوعه لتعليق الشيء لكن هذان القولان لازم معناه فلا يرد وايضاً في
هذه العبارة مراد على المصدا حيث قال ان لو لا انتقاء الاول لا انتقاء الثاني

فرد علیہ الشارح بقوله اعلم **قوله** مقداً فیہ ای مفروض فیہ **قوله** فی زعم المتکلم
واما بحسب الحقيقة فبالعکس **قوله** وقد يستعمل علی قصد الخ هذا **قوله** مردود **قوله**
توهم الممرج یعنی ذکرہ فی شرح الامالی ہکذا **قوله** وخطا ای الممرج **قوله** ولم یکن ان ماذکر
الخ هذا وجہ التر علیہ **قوله** ان المعنی المشہور بیان سببیت الخ هذا وجہ الرد الاخیر علیہ
قوله ولها استعمال الثالث ای لکلمۃ لو اسعالات ثلاثۃ منها المذکور من قبل والثالث هذا
قوله وهذا لازم معناه یعنی ان انتفاء الثاني لا انتفاء الاول لیس بمعناه بل هو لازم لمعناه فانہ
موضوعہ لتعلیق الخ **قوله** بابعث النقیضین وابعث النقیضین هو الالہاتہ ونقیض
النقیض ای نقیض الاکرام هو عدل الاکرام فی نحو **قوله** لو اہانتی لا کرمتہ **قوله**
واما انتم الخ جواب سوال وهو ان لا نسلم ان انتم فاعل للفعل المحذوف
بل فاعلہ هو الضمیر المتصل بالفعل المحذوف وهو الواو و**قوله** انتم تاکید لاجاب
بما ترے **قوله** کان ضمیراً مستتراً الخ **قوله** مستتراً سہو من قلم الناسخ لان الواو ضمیر
بارز فی تملکون فصلاً منفصلاً بارزاً بعد حذف الفعل **قوله** سہو من قلم الناسخ لان
المنفصل لا یكون الا بارزاً **قوله** ای فی موضع الخ جواب سوال وهو ان موضع المنطلق
لا یكون موضعاً للفعل وبلا وقوع الفعل فیہ لا یصیر ہو موضع المنطلق اجاب بما ترے
قوله علی معنی التحقيق لان کلمۃ ان تدل علیہ **قوله** ای فی اول الخ اشارۃ الی ان
نصب الاول بناء علی الظرفیۃ **قوله** زمان الخ جواب سوالین احدهما ان نصب
الاول بناء علی الظرفیۃ غیر جائز لان الظرف لا یكون الا زماناً او مکاناً
ولفظ الاول لیس بواحد منهما وثانیہما ان تقدیرہ فیہ غیر جائز لان تقدیرہ فی
لا یجئ الا فی زمان او مکان مبہم والا ولیس بواحد منهما اجاب بقوله زمان
التکلم حاصلہ ان المراد بالاول هو الزمان الاول فلا یدر **قوله** لا تعمل فیہ الخ وعمل
ادوات الشرط الحذف وهو لا یتصور فی الماضی **قوله** القسم فی اشارۃ الی ان الظمیر فی
یعتبر راجع الی القسم **قوله** ویلغی الشرط فلا بد من اعتباره وھکذا فی **قوله** ان یلغی
قوله وجواز الفاء القسم لان المم ذکر الشرط فی المثال فعل المضارع والجزاء محذوم بحذف
الیاء لان اصلہ ایتیک **قوله** علی غیر ترتیب اللف اعلم ان فی عبارة المم حذف المعطوف
تقدیرہ انا والله ان تاتنی ایتک وان تاتنی لا تیتک فالمعطوف علیہ مثال لتقدیم غیر
الشرط وجواز الغاء القسم المعطوف مثال لا اعتبار القسم المتقدم علی الغایۃ فی الذکر فعلم
ھذا صافاً لثالان مطابقاً للمثل فی الشرع علی غیر ترتیب اللف **قوله** علی ترتیب اللف
اعلم ان ھذا العبارة علی حذف المعطوف ایضاً فساد تقدیرہ وان ایتنی
والله لا تیتک وان تاتنی لا تیتک فالمعطوف علیہ مثال للاول والمعطوف

مثال للثانی وهو الغاء فلذلك قال على ترتيب الف قوله **قوله** اختلاف بين اعتباريه كما قاله في المثال الاول في المعنى الثاني بقوله فيكون نشر باعتبار التقديم على غير ترتيب الف وباعتبار الشرط على الترتيب في المثال الثاني في المعنى الثاني بقوله والنشر باعتبار الاول على الترتيب الف وباعتبار الثاني على غير ترتيب الف بخلاف المعنى الاول فانه لا اختلاف فيه بين الاعتبارين لان ما ان يكون الشرع على غير ترتيب الف كما في المثال الاول او يكون على الترتيب كما في المثال الثاني فحينئذ صار حمل قوله ان يعتبر وان يلغى على المعنى الاول او على كاتر **قوله** على تقدير الحمل عليه الخ جواب سوال وهو انه لما كانت عبارة المصمحو لا على المعنى الاول ينبغي ان يتقدم المثال الثاني على الاول ليحصل مطابقة الشرط ترتيب الف اجاب بما ترے حاصله ان مراد المصم هو اتصال المثال وقربه بالمثل فذكر المثال الاول بعد قوله وان يلغى سبلا فصل باعتبار انه مثال الغاء وتقدم غير الشرط واما فصل المثال الثاني عن المثل فهو باعتبار القسم بالمثال للضرورة وعدا القداسة فلذلك قال الشارح رح بقدر الامكان واما تقدم المثال الثاني على الاول وان كان يحصل الاتصال بينهما لكن لا يحصل الاتصال بينهما **قوله** اے كالتلفظ جواب سوال وهو ان التقدير صفة اللفظ ذات مع الصفة لانه عبارة عما يتلفظ به الانسان فعلى هذا يلزم تشبيه الصفة بالذات مع الصفة وهو باطل اجاب بقوله اے كالتلفظ حاصله ان المراد باللفظ هو المعنى المصدى وهو الحدث اى كون التلفظ فحينئذ صار تشبيه الصفة بالصفة او نقول ان التقدير واللفظ كلاهما مصدران مبنيان ههنا للمفعول فصا بعبارة المقدر والملفوظ كما اشار اليه الشارح او مقدره كلفوظ فعلى هذا صار تشبيه الذات بالذات **قوله** وجب تكرارها اى تكرار **قوله** الواقعة في جزائها جواب سوال وهو ان اضافة الفاء الى ضمير ما غير جائز لان الفاء ليست لها اجاب بما ترے **قوله** اى حيز فائها جواب سوال وهو ان الواسطة بين اما والفاء انما هي الكلمة التى في حيز الفاء كما ترے فعلى هذا لا يصح الاضافة الى اما اجاب بما ترے **قوله** اے تعويضا جواب سوال وهو ان معنى عوض مشتملة على العوض لا على المطلق فكيف يكون مفعولا مطلقا اجاب بما ترے **قوله** تقدیم مطلقا اے سواء كان وراء الفاء مانعا اخر الامعول الشرط او جزءهما فى حيزها يعنى ان الواسطة الواقعة بينهما قد يكون مبتدأ كزید في نحو اما زيد فنطلق وقد يكون معمو لا

لہا وقع بعد لفاء کالیو فی نحو اما یوم الجمعة فزید منطلق کماتری هذا عند سیبویہ واما
 عند المبرد یکون ہی معمول الشرط اعنی بہ یکن کماتری **قوله** عملا فیہ اشارۃ الی
 ان قوله منطلقا منصوب بناء علی انہ مفعول مطلق للمعول **قوله** اے معمولیۃ
 جواب سوال وهو ان العمل مصدر ومعناه هو الاثر القائم بالفاعل والاثار الذی ثبت
 فی المعول قائم بالمفعول فعلی هذا کیف یجعل قوله مطلقا باعتبار العمل مفعولا مطلقا للمعول
 اجاب بما تری حاصلہ نعم لکن المراد بالعلل هو المصدک المجہول وتحریر السؤال بوجه اخر
 وهو ان مطلقا مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف وهو عملا ویکن المراد منه
 المصدک المبنی للفاعل فیكون عاملا فیكون تقدیر الکلام **وقیل** هو معمول عامل ومطلقا
 وهو غیر جائز لان المتوسطین اما وفاء ہا لا یکن عاملا بل معمول اجاب بما تری
حاصلہ ان المراد من المصدک المبنی للمفعول **قوله** واما تقدیرہ علی تقدیر الرفع
 الخ جواب سوال وهو انہ کما یصح تقدیر یکن من شئ کذا لک یصح تقدیر ید کر کما ذکر فی
 الکتاب فما وجہ التخصیص **اجاب** بقوله واما تقدیرہ ای علی المذهب الثانی **قوله**
 فوجہ غیر ظاہر هذا خبر لقوله واما تقدیرہ الخ وعدم ظهورہ من جہتہ انہ کما یصح ید کر
 کذا لک یصح تقدیر سائر الافعال الخاصة فلذا لم یقید **قوله** مع انہ یوہم الخ هذا وجہ
 اخرا لعد اعتبار هذا التقدير ای تقدیر ید کر **قوله** ولیتہ ای ما اتصلت بہ **قوله** فانت
 بخیر الخ جواب سوال وهو ان قوله فخير مفعول فکیف یكون هو جزاء لقوله فان کان
 لان الجزاء لا یكون الاجملہ اجاب بقوله فانت حاصلہ انہ خبر المبتدأ عامل محذوف
 اعنی بہ قوله فانت اوضہر هو **قوله** فخير فیہ جواب سوال وهو ان قوله فخير لا یخلو اما
 ان یكون علی صیغۃ اسم الفاعل وعلی صیغۃ اسم المفعول فعلی الاول یصح حذف
 ضمیر انت لاہولانہ راجع الی الحاق تاء التانیث و الحاقہا لیس بخیر بل بخیر هو
 المتکلم وعلی الثانی لا یصح حذف کلہما اما ضمیر انت فظاہر باعتبار انک فاعل
 الاختیار لا مفعول واما حذف ضمیرہو فباعتبار ان الحاق تاء التانیث وقع بخیر
 فیہ لا غیر یعنی وقع مفعولا فیہ لا مفعولا بہ اجاب بقوله فخير فیہ حاصلہ ان کلا التقديرین
 ہنا مستقیم لکن علی التقدير الاول حذف الضمیر المرفوع اعنی بہ انت لا غیر وعلی
 الثانی حذف الضمیر المنصوب اعنی بہ ہو لا غیر لکن العبارة محمولة علی الحذف والایصال
 فعلی هذا ما المراد بالخیر والمخیر فیہ **قوله** علی الحذف الی حذف التاء اعلم ان الحذف
 والایصال انما یجئ فی الفعل اللانہی والمتعدی الی المفعول بواسطۃ حرف الجر ثم حذف
 الجز وبقی الفعل بعد حذفہا علی التعدیۃ کما کان قبلہ **قوله** معنویا کما فی ہند **قوله** السماعی
 کما فی الشمس **قوله** علامۃ التثنیۃ والجمع کما فی نحو الزیدان الزیدین **قوله** غالباً

بالتانیث

احتراز عن نحو كتب فاك قوله واذا الحقت الخ جواب سوال وهو ان في نحو في علامتها على
الضعف يلزم المحذرين المذكورين الاول هو الاضمار قبل الذكر والثاني تعد الفاعل اجاب
بما ترون قوله من غير فائدة جواب بطريق التسليم حاصل ان الظاهر ان البدن الضمير فلا
يلزم التعدد واما الاضمار قبل الذكر فللغائبة المبالغة كما في بدل الكل عن الكل قوله او تكون
الجملة جواب اخر عن قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر قوله تطفلها اي تتبعها قوله اي
كون الاسم الخ تفسير للممكنية قوله بالوجهين الاعتبارين هما وجود العلتين في الاسم
كما ان في الفعل وجود الفرعيتين احد هما الاشتقاق من والثاني افتقاره اليه قوله معنا
في غير المنصرف وهو كون الاسم لم يشبه الفعل قوله بل هو للتمكن قيل هذا يناقض بقوله فلا
يتصور معناه في غير المنصرف لان نحو ابراهيم واحد غير منصرفين كما ترون في جملة الا
انها منصرفان باعتبار انهما نكرتين بقرينة دخول رب قيل فعله هذا لا معنى لقوله فليس للتكثير
الا ان معناه ان التنوين ليست بدالة على تنكيرها بمعنى حينئذ قوله اي فوق بعضهم يعني
ان البعض مضى الى الضمير وعوض عن التنوين فصلاً قوله لانها اي المقابلة قوله عليه
اي على ذلك المعنى قوله والمصادر جمع مصرع وهو عبارة عن نصف البيت قوله بالانشاء
معناه بالفارسية خواندن قوله القديس معناه الضرورة قوله وانما اعتبروا التثنية قوله
وان كان التنوين قوله القافية اعلم ان للقافية ثلاثة اجزاء احدها الحرف الروي والثاني
الحرف الساكن قبلها والثالث هو الحركة التي قبل الساكن فاضافة الروية الى القافية
من قبيل اضافة الجزء الى الكل قوله اقل اللوم عاذل والعتابن + يعني كم يكون بملا متبها عاذل
وكم يكون عتاب برمن + وقولي ان اصبحت فقد صابن + يعني يكون بشرطيك من صادق باسم وحق
گو باشم در حق عشق که بتحقيق برحق هست در عشق فقوله اقل الخ فعل امر حاضر وقوله عاذل اسم للمعشقة
اصله يا عاذل حذف الياء منه وهذا البيت بحرف قوله فرغ من هذا الخ الروي عبارة عن
الحرف الاخير في البيت قوله وقال الشاعر وقاتم الاعماق الخ الواو بمعنى رب والقاصفة
للمحذوف اعني بالمفاضة وقوله خا ومعناه بالفارسية خالي وقوله المخترقن عبارة
عن الطريق خالي الممر وقوله لماع مبالغة في كماله معناه الزلق وقوله كخفقري يعني ميرا
قوله نحو جاءني رجل ابن زيد قيل عليه ان رجلاً نكرة فكيف يصح اتصافه بالابن لانه معرّف
بالاضافة الى زيد الا ان يقر ان ذكراً ههنا نكرة مؤنث بالواحد من الجماعة المستمارة به وخر لا
يرد وهكذا في المثال الثاني قوله وحكم الابنة جواب سوال الظاهر حاصل ان المراد بالابن عم
من ان يكون مجرداً عن التاء ومعها قوله بنت اذا الالتباس بين الابنة والبنت لانه ثبت
مؤنث وضعاً بخلاف الابنة فانها مذكورة في الاصل لان اصله ابن ثم صار مؤنثاً بالحاق التاء
له مجاب بقوله قيل ۱۲۱ تقرير السؤل ان الظاهر ان هذا الحكم مختص بالابن معني انه كذلك بل يسجزي الابنة ايضاً

فصار لفظ الابن ابنة **قوله** کائن فی اشارۃ الی ان قوله فی الامر ظروف مستقر باعتبار المتعلق
 صفة المستقبل **قوله** فی ضمن الخ جواب سوال وهو ان الامر مستقبل ایضاً فعلی هذا یلزم ظریف
 الشئ لنفسه **اجاب** بقوله فی ضمن حاصله انه من قبیل ظرفیۃ الخاص للعام ولا بأس
 فیما كان العام لا یوجد الا فی ضمن الخاص **قوله** ای فی جواب المثبت فی اشارۃ الی ان العبادۃ
 بحذف الموصو وهو **الجواب قوله** ای الشرط المؤکد یعنی ان قوله اما فی الاصلان ما اذنت
 النون المیم فصارت اما **قوله** غیر ما ذکر لان حکمها هو سکون ما قبلها **قوله** معتقدا ای جائزاً
قوله کافی الوقف کافی الاءاء المعدۃ نخوید وعمر و بکر یعنی ما ذکر من اثبات الالف
 وکسرة النون **قوله** فی کتب التصریف ان کان الاصل تقدیم **قوله** اغزون عطف علی
 قوله هل ترین لان هذا وقوله ترین مثالان لما هو مع الضمیر البارد کالمتصل وتقدیم قوله
 اغزون عطف علی قوله اغزون لان هذا وقوله هل ترین مثالان لما هو مع الضمیر البارد
 کالمتصل **قوله** ای لالتقاء جواب سوال وهو ان العلة لا تكون الاعراضا والساکن لیس بعرض
 فكيف یصیر هو علة الحد **اجاب** بقوله ای لالتقاء **قوله** ای لالتقاء الساکنین جواب سوال
 مثلما مر لان **قوله** قال الشاعر لاهین الفقیر علك ان ترکع یوما والد هرقد دفعه
 قولك علك فی العمل وقوله ان ترکع معناه بالفارسیۃ کج شین وقوله ای لاهین
 حذف الیاء لالتقاء الساکنین بعارض النہی وحذف النون المخففة **قوله** والا ای وان
 لم یکن تحذف النون المخففة **قوله** لاهن الفقیر بکسرة النون لان الساکن اذا حرك
 حرك بالکسر **قوله** کما تتحرك التنوین فی نحو قوله تعالی عادین الا ولی **قوله** فی الوصل
 هو عبارة عما یقابل بالوقت **قوله** تقلب الفای تقلب فی حالة الوقف **قوله** اصابت
 خیر واختم لی بالخیر الاول مثال لما تقلب حال الوقف والثانی مثال لما حذفت حال الوقف و
 کان ما قبلها مضموماً والثالث لما حذفت فی الوقف وکان ما قبلها مکسوراً **قوله** من تبعه
 ای عاقبة **قوله** ضیر ای ضراً **قوله** نونات کنایۃ عن الافعال السیئة واصافتها الی
 النقائص بیانۃ **قوله** خفیفة کانت او ثقیلة ای قلیلة کانت او کثیرة **قوله** بالالف الخ
 کنایۃ عن الاتصال الحسنه واصافتها الی الاداب بیانۃ **قوله** فی محوار قام الضلالة
 الاسقام عبارة عن الخط التي کتبت فیها کرام الکاتبین الافعال السیئة **قوله** عن
 مضرة ای ضراً **قوله** اسقام عبارة عن السیئات واصافة المضرة الی الاسقام بیانۃ **قوله**
 استراح بمعنی الراحة **قوله** من کد معناه بالفارسیۃ سخی **قوله** الانتهاض بمعنی المشقة و
 المراد ههنا الاستراحة من تصنیف الکتاب **قوله** من السواد معناه بالفارسیۃ
 دیوان **قوله** الی البیاض یعنی کاغذ **قوله** للاعتراض متعلق بقوله وفقر **قوله**
 الاعراض جمع العرض وهو الافعال الحسنه فقط + لا لتقائها اللام الساکنۃ التي یمر

خاتمة الطبع

الحمد لله رب العالمين الحمد لله الرحمن الرحيم الغفور الحافظ العليم والصلوة على الصادق
الحكيم الذي بقائه عصمت من عذاب اليم وعلى الله الذين مثلهم قديم واصحابه
الذين هم شمس الاقاليم وعصام الدين المحقق القويم اللهم اصر فنامن النار يوم
يكون قميص المجرمين من قطران وتغشيه وجوههم النار واجعل بيننا وبين النار حجابا
كبارا يوم تسو وجه المبتعين الكفار كما اغشيت وجوههم قطعا من تظلم الليل والاسرار
دبنا صرا عنا عذاب جهنم ان عذابها كان غراما انها ساءت مستقرا ومقاما اللهم
احفظنا من شر الحسوس كالشياطين المردودين بالشهب الموردا اللهم ابصرهم بعيون
الانصاف والصدق واعلمهم من نظرة العيوب والحسوس والصقهم بعيوب انفسهم المردود
وابعدهم من العداوة والبغض المحسوسا ما بعد چون اين كتاب كه حاشيه فوائد ضيائية است وسمي
سوال کا بلی است كه در حق ضيائية مثل نظير ندارد بلكه مستغنى است از جواشي ديگر و برائے ضيائية حاشيه كافى بلكه
اكفى است ديگر اسوله رتق بلاش كاللاشي اند پس منصفان را بايد كه بنظر انصاف نظر فرمايند و نه بنظر حسد اعتساف
از تقريرات عالم كامل و مكمل حاجى الحرمين الشريفين اعني حاجى محمد نسيم اخوندزاده صاحب مرحوم غفر
له و لوالديه ساكن چهاردهى و از تصنيفات عالم زكى جامع معقول منقول حاوى الفروع و الاصول الموسوم بكمال محمد
عمره اخوندزاده صاحب كن ميدان كابل كه تليذ پريز و شاگرد عزيز حاجى صاحب مخرج بود و در هنگام صفارت فوائد ضيائية
نزد حاجى صاحب حوم مخرج ميخواند و آنچه تقريرات سميع بها يون ملا صاحب موصوف ميرسيد تقيد تحريرى آورد و چون استق
بلوغ رسيد جوان شد بعد از مطالعه كتب باضافه ابجاث ديگر كتاب را مرتب فرموده نام آن سوال کا بلی نهادند چون
اين كتاب مفتاح مشكلات فوائد ضيائية بود طالبان علم بلكه مدرسان زمانه اين كتاب را سرمايه علم دانسته در نوشتن او
سرگرم شدند هر چه ميرسيد غنيمت شمرده تعويم جان مي فرمودند و معلوم است كه اكثر طالبان علم رعايت رسم الخط نمى
و سرعت در كتابت هنر منى انگارند بنابران غلطى لمى بسيار در نسخها از هرباب اقع شده بلكه تا آخر كتاب مذكور است
بعضى بعضى يافت مى شد اكثرى از ان دولت عظمى بهره بودند چون اين مسكين اعني عبدالعزىز ماور شد از جناب
مفتي محمد ابن مفتي عبدالغفور مرحوم حفظه الله تعالى عن الغم بتصحيح اين كتاب پس بگوشتن جهد بشماره فدايم
آوردن نسخهاى عديده كه بعضى ناقص بعضى غير ناقص كه هريك بكتاب سرقومه الصد مكتوب بود پس جمع كردن

حواشی فوائد ضیائیہ چون عباد الرحمن و عباد الغفور و عصام الدین و عصمت و میر ابو البقاء و
 زبده و جامع الغموض خود فوائد ضیائیہ قلمی چابی کمر سمیت لمیان جان بستہ در تطبیق عبارات و اقوال
 و صحت خط و عبارات و مضامین آنها کہ بیان آن در اینجا گنجایش ندارد و بر صاحبان الفاضلین و مبرمین است
 سعی بلیغ نموده در مدت دو نیم سال بانجام رسانیده برای طبخش بمقتی صاحب موصوف الصدا جازت دالمی داده شد
 امید از ناظرین آن کہ مصنف و مہتمم و مصحح را بدعا خیر یاد فرمایند و اگر بر خطائے واقف شوند بقلم عفو در پوشند
 و از بد و ناسزا گفتن مستبعد باشند کہ نسیان و خطا از لوازم انسان است ورنہ ہر کس بقدر طاقت بشری خود
 سعی میکند و مبرا بودن از عیب و خطا خاصہ اش اجباری است والسلام علی من اتبع الهدی +

املکت بک الشیخ

سری رود کوئٹہ ۸۴۳۲۶۴
 ۸۲۸۳۹۸

مناجبات گاه قاضی الحکام

سخت بدکارم خدایا عاصیتم قال وکیل	بر من رحمت نظر کن از سر لطف جزیل
بر درت آورده ام رو اراادت چون خلیل	حُذْ بِلُطْفِكَ يَا اِلٰهِي مَنْ لَكَ ذَاذٌ قَلِيلٌ
مُفْلِسٌ بِالْصَّدَقِ يَأْتِي عِنْدَ بَابِكَ يَا جَلِيلٌ	
هر که بدگوا هست آید از سر صدق ای کریم	وز تو بگوید امان از شر شیطان الرجیم
لطف کن بر من که دارم بیم از ناز حجیم	ذَنْبُهُ ذَنْبٌ عَظِيمٌ فَاعْفِ الذَّنْبَ الْعَظِيمَ
اِنَّ شَخْصًا غَرِيبًا مَذْنُوبًا عَبْدًا ذَلِيلٌ	
صرف کردم عمر خود در گفتگوئی صرف نحو	در میان علم منطق روزگارم گشت محو
چون تو می مقصود جز تو جملگی دست لاهو	مِنْهُ عَصِيَانٌ وَنِسْيَانٌ وَسَهْوٌ وَبَعْدُ سَهْوٌ
مِنْكَ اِحْسَانٌ وَفَضْلٌ بَعْدَ عَطَاءِ الْجَزِيلِ	
هر چه من کردم بجز خوشی از افعال بد	عفو کن بر من بجز غم کردن ای صمد
ای دریغ از سیئات پیشمار و بعد	قَالَ يَا رَبِّ ذُنُوبِي مِثْلُ رَمْلٍ لَا تُعَدُّ
فَاعْفُ عَنِّي كُلَّ ذَنْبٍ فَاصْفِهِ الصَّفِ الْجَمِيلِ	
گر گناه من بود در عزم خود مثل بحیل	نفس سرکش در هم نداشت صد شور و خلل
آه زین بدکار ظالم حیف زین دود غل	كَيْفَ حَالِي يَا اِلٰهِي لَيْسَ لِيْ خَيْرٌ الْعَمَلِ
سُوْءُ اَعْمَالِيْ كَثِيْرٌ نَزَاذُ طَاعَاتِيْ قَلِيْلٌ	
عمر من بگذرد در عرص و هوان	طاعت از دستم نیا مد حیف عمر ماضی

عفو تقصیرت ماکن از طفیل مصطفیٰ

کَلَّا نَأْبِرُ دِي يَارِبِّ فِي حَقِّي كَمَا

قُلْتُ قُلْ يَا نَارُ كُونِي أَنْتَ فِي حَقِّ الْخَلِيلِ

همتم در کار نیکی ده نگهبان از زبیدی
بر قناعت مستقیم از از حرص بدی

بر تواضع عادتتم دور از سرکشی
عَافِنِي مِنْ كَلْدٍ أَرْوَّاقُضْ عَنِّي حَاجَتِي

إِنِّي قُلْتُ لِي قَلْبًا سَقِيمًا أَنْتَ مَنْ يَشْفِي الْعَلِيلَ

از دلم پیوسته یارب کن تو این اندوه
از تو خواهم جلگی حاجات هر شام و سحر

بر دلم مفتوح گردان جمله اسباب
أَنْتَ شَافِي أَنْتَ كَافِي فِي مَهْمَاتِ الْأُمُورِ

أَنْتَ رَبِّي أَنْتَ حَسْبِي أَنْتَ لِي نِعْمَ الْوَكِيلُ ۝ ۶ ۶

آنچه از فرموده مایت نفس من کرد و خلاف
چهره مقصود ما را از کرد و رت از صاف

یارب از لطف و کرم کن این همه من معاف
هَبْ لَنَا مُلْكًا كَثِيرًا نَجِّنَا وَمِنَ الْخَافِ

رَبَّنَا إِذْ أَنْتَ قَاضِي وَالْمُنَادِي جَبْرِيْلُ

استقامت ده مرا یارب آه مستقیم
پس برو ما کشا ابواب جنات النعیم

در پناه خود نگاهم دار از نفس لایم
رَبِّ هَبْ لِي كَنْزَ فَضْلِكَ وَهَبْ كَرِيمًا

أَعْطِنِي مَا فِي ضَمِيرِي ذَلْنِي خَيْرَ الدَّلِيلِ

یاد مولیٰ روز و شب کن بیانی فتوح
فاش کن در نفس جامی خود تو هر صبح

ذکر حق باشد همیشه دل اقوت روح
أَيُّنَ مُوسَىٰ أَيْنَ عِيسَىٰ أَيْنَ يَحْيَىٰ أَيْنَ نُوحٍ

أَنْتَ يَا صِدِّيقُ أَكْبَرُ تَبَّ إِلَهُ الْمُؤَلَّيْ الْجَلِيلِ

تمام شد کتاب بعون الملک الوهاب بتاریخ یوم شنبه ۱۲ ربیع الاول ۱۳۵۷ هـ